الكتاب الثلاثون

علم الاجتماع والمنهج العلمي

دراسة في طرائق البحث وأساليبه

الدكتور محمد علي محمد

استاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية

١٩٨٦

دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - إسكندرية

علم الاجتماع والمنهج العلمى
دراسة فى طرائق البحث وأساليبه

الطبعة الاولى ١٩٨٠
الطبعة الثانية ١٩٨١
الطبعة الثالثة ١٩٨٣

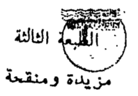
رقم الايداع : ٢٧٥٤ / ٨١

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثلاثون

علم الاجتماع والمنهج العلمى

دراسة فى طرائق البحث وأساليبه

الدكتور محمد على محمد
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة الاسكندرية



الطبعة الثالثة
مزيدة ومنقحة

الناشر
دار المعرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتر - الازاريطة
الاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الطبعة الثالثة

يسعدنى أن أقدم لجمهور القراء فى العالم العربى الطبعة الثالثة من هذا الكتاب ، بعد أن أدخلت عليها بعض التعديلات ، التى تستجيب للتشجيع الكريم الذى حظيت به الطبعات السابقة .

لقد نفذت الطبعة الثانية فور صدورها ، وكان من الضرورى أن أعيد النظر فى طريقة إخراج الكتاب وموضوعاته والمصادر التى إعتمدت عليها فى إنجازه . وجاءت هذه الطبعة لتضم معالجات معاصرة لمناهج البحث الاجتماعى وأدواته ، كما زودت الكتاب بالعديد من الأمثلة والقضايا التى تتصل بواقع المجتمعات النامية ، لذى كيف يمكن تطويع استراتيجيات البحث الاجتماعى فى خدمة هذه البلدان ، التى تعد مصرنا الحبيبة واحدة منها .

فأرجو أن يجد الكتاب فى صورته الجديدة من التشجيع ما صادف الطبعات السابقة ، وهذا بدوره يفرض إلتزاما فإن اكون باستمرار عند حسن ظن الباحثين والدارسين فى هذا المجال الهام من مجالات المعرفة الانسانية .

وليس من شك أنه ما كان يمكن أن يخرج هذا الكتاب بصورته الحالية لولا الملاحظات والاسهامات النقدية البناءة التى إهتديت بها فى إعادة طبعة ، والتى قدمها زملائى وتلاميذى ، وانى ارجو أن يحقق الكتاب النفع المرجو منه خدمة لحركة البحث العلمى الاجتماعى .

والله الموفق ،،،

الاسكندرية فى ٩ / ١٠ / ١٩٨٢

دكتور

محمد على محمد

اهـــداء

الى ابنى الصغير هشـــام

مقدمة الطبعة الثانية

حينما صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب فى العام الماضى ، شعرت بالتزام أدبى نحوه ، تمثل فى ضرورة الاهتمام بتطويره ، وتنقيحه ، والاضافة اليه ، نظرا لأهمية الموضوع الذى يعالجه . ومما دعم هذا الالتزام ، اننى فوجئت بنفاذ هذه الطبعة فور صدورها بأشهر قليلة ، فأحسست احساسا عميقا ، ان من حق جمهور القراء والباحثين على أن أبذل قصارى جهدى ، لكى أخرج الطبعة الثانية فى الصورة التى تتفق مع هذا التشجيع الكبير . لذلك عكفت على دراسة الكتاب ، ووضعت خطة لإعادة تحريره مرة أخرى ، راعيت فيها أن يضم أكبر قدر ممكن من القضايا المتصلة بمنهج علم الاجتماع ، وأساليبه وطرائقه فى البحث ، مع توضيح هذه القضايا بأمثلة وشواهد واقعية مستخلصة من النشاطات البحثية المحلية والعالمية . كما حاولت بصفة خاصة ان أتتبع أصول هذه القضايا ، ومنابعها ، حتى نتمكن من فهم التيارات المعاصرة فى ضوء الاصول التاريخية التى حددت معناها واتجاهاتها المختلفة .

وانطلاقا من التصور النظرى الذى أقيمت عليه معالجة المنهج فى علم الاجتماع فى الطبعة الأولى من الكتاب ، حاولت فى هذه الطبعة أن أعمق هذا التصور فى تناول العلاقة الوثيقة بين النظرية والمنهج ، سواء على مستوى الاسس المنهجية العامة ، أو التطبيقات المختلفة لأساليب وطرق البحث الاجتماعى . ومثل هذه المعالجة تمكننا من طرح التساؤلات الحاسمة التى يفكر فيها كل مشتغل أو مهتم بعلم الاجتماع ، فهل علم الاجتماع علم شأنه شأن العلوم الأخرى ؟ وهل باستطاعته فى ضوء طرائق بحثه ، ونتائج دراساته ، وطبيعة موضوعه أن يصبح « علما » تتحقق له مقومات العلوم المضبوطة ؟ وهل يجب أن يكون علم الاجتماع كذلك ؟ هذه التساؤلات تتصل بصميم العلاقة بين النظرية والمنهج ، وهى تدور فى أذهان الدارسين والباحثين ، لكنهم نادرا ما يجدون الاجابات الشافية عليها . فالاجابة الواضحة على هذه التساؤلات تقتضى عرض كافة الاتجاهات المنهجية ، بحيث يستطيع الدارس أن يستخلص المعايير الصحيحة لتقويم التراث السوسيولوجى ، وتحديد مبلغ الاسهام الذى يمكن أن يقدمه كل اتجاه نظرى أو [illegible]

وهكذا ، كان من بين الأهداف الرئيسية لهذا الكتاب أن يزود القارىء « بمعايير منهجية ونظرية » يستطيع فى ضوئها أن يحكم على مختلف دعاوى علم الاجتماع ، وتنشأ

هذه المعايير من الإطار المرجعي العلمي بحيث أن فهمها يحتاج بداءة الى فهم متكامل لمقومات المنهج العلمي والمعرفة العلمية بصفة عامة على أن ادراك هذه المعايير بوضوح يمكننا من تحديد المكانة العلمية لعلم الاجتماع من جهة . والمحاولات الاساسية التي تمت معالجتها عن طريق منهج علم الاجتماع وأساليبه في البحث من جهة أخرى ، وتلك التي قد تستعصي على هذه الدراسة . ونستطيع القول انه بوسعنا الزعم بأن العلم هو مجموعة من الاجراءات المتفق عليها لحسم الخلافات في الرأى حول الظواهر الواقعية ، وعلم الاجتماع من هذه الزاوية ، هو علم يسعى الى تطوير اجراءات وطرائق للبحث ، متفق عليها لحل المشكلات الخاصة بالسلوك الانسانى والعلاقات الاجتماعية . وهكذا ، يهدف هذا الكتاب الى عرض هذه الاجراءات وكيفية استخدامها وتطبيقها على مختلف مواقف الحياة الاجتماعية ، والنتائج التى أسفرت عنها فيما يتعلق بفهمنا لهذه الحياة وتفسيرها .

والقاعدة الاساسية التى حاولنا أن نعتمد عليها فى مناقشة طرائق البحث الاجتماعى وأساليبه هى أن المعرفة العلمية هى معرفة نظرية ، أن هدف مناهج العلم هو مساعدتنا على الاختيار بين البدائل النظرية المتاحة . وينتج عن ذلك بالطبع عدد من النتائج الهامة ، ومن أبرز هذه النتائج ان المعرفة النامية السوسيولوجية هى أكثر من مجرد جمع الوقائع ، وهى أكثر من مجموعة آراء وتحيزات خاصة بين طائفة من الباحثين ، وهى أكثر من منظور واحد لرؤية العالم ، فلا يمكن أن يكون مجرد تراكم الوقائع مؤديا الى المعرفة النظرية ، ان هناك فارقا كبيرا بين « الوقائع » وبين « المعرفة النظرية » ، على الرغم من أن الاولى هى المطلب الاساسى للمعرفة ولتقويم النظريات . وكثيرا ما يخدع دارس علم الاجتماع فيحسب أن مهمة البحث العلمى الاجتماعى هى مجرد جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات . حقيقة أن البحث الاجتماعى يعطى الباحث الاجراءات والسبل التى يسترشد بها فى جمع المعلومات ولكن القضية الاساسية هى « ما هو المعنى الذى تنطوى عليه هذه المعلومات ؟ » . فنحن قد نقرأ عددا كبيرا من البحوث التى تجعلنا نقف على بعض الوقائع والمعلومات ، لكننا لا نستطيع ان « نقبض » على المعنى . واذن ، فمجرد تراكم المعلومات ، بل وحتى تطور أساليب الحصول عليها ، لن يؤدى فى حد ذاته الى تطوير المعرفة الاجتماعية . وهذا هو التناقض بين الموقف النظرى المنهجى الذى يهتم بالتأويل والتفسير واكتشاف المعانى ، وبين ما يعرف اصطلاحا باسم النزعة الامبيريقية empiricism التى تتجه أساسا نحو تصوير مهمة علم الاجتماع على أنها بحث من أجل جمع الوقائع ، وحين تتعرض الامبيريقية لمعنى النظرية ، فانها تعرفها أيضا فى حدود هذه النزعة ، بأنها تعميم يعتمد على الوقائع المشاهدة يوضح العلاقة [illegible] المفترضة بينها . ولهذا حاول هذا الكتاب أن يناقش مفهوم النظرية ، وعلاقته بالمنهج ، ودورها فى البحث العلمى ، [illegible]

بالوقائع والمفهومات والقضايا والتعميمات ، حتى يتحقق الوضوح النظرى والمنهجى الذى يعد مطلبا أساسيا للباحث السوسيولوجى . وهذا راجع بطبيعة الحال ، الى أننا نعتقد ، ان معظم طلاب ودارسى علم الاجتماع ينقصهم التصور الواضح للنظرية العلمية السوسيولوجية ، ويحتاجون الى فهم هذا التصور واستيعابه جيدا ، ومن المؤكد أن هذه بداية بالغة الاهمية ، وان كانت تنطوى على بعض الصعوبات التى حاولنا تذليلها فى هذا الكتاب ، الا أننا نعتقد أن دراسة النظرية فى صلتها بالمنهج أهم بكثير من مجرد ترديد ما قاله دوركايم — مثلا — عن الظاهرة الاجتماعية ! ! .

واذن ، فالافتراض الاساسى الذى ينهض عليه هذا الكتاب هو الارتباط الوثيق بين النظرية والمنهج . وربما كان هذا الافتراض من العوامل التى تجعل هذا الكتاب مختلفا الى حد ما عن غيره من الكتب التى اهتمت بتقديم علم الاجتماع أو قواعد البحث الاجتماعى . فلا تزال المكتبة العربية بحاجة الى كتابات تبحث العلاقة بين النظرية والمنهج بحثا دقيقا ومفصلا . اذ لا يزال هناك تصور قائم بفصل النظرية عن المنهج . يحدث ذلك فى التأليف وفى التدريس فى وقت واحد . فلدينا برامج منفصلة للنظرية فى علم الاجتماع ، وبرامج اخرى مستقلة عن طرق ومناهج البحث الاجتماعى . وهذا يعكس تصورا لعلم الاجتماع كما لو كان المتخصص فى النظرية ، مختلف تماما عن المتخصص فى المنهج . مع أن واقع الامر مختلف عن ذلك ، فتقويم النظريات ، يحتاج الى شواهد ، وتقويم الشواهد ، يجب أن يستند الى تقويم صحيح للمناهج التى سوف نحصل بها على هذه الشواهد .

كما أن طرق جمع المعلومات وتحليل البيانات واستخلاص النتائج ، تحتاج بلا شك الى تصورات نظرية دقيقة . فكل معالجة للمنهج تبدأ بالتسليم — ان كل منهج للبحث لا يلائم كل مشكلة ندرسها ، وانما طبيعة الموضوع الذى نتناوله بالبحث هى التى تحدد اختيارنا للمنهج الملائم . ومن هذه المسلمة ، نقول ، أننا لا نستطيع أن ندرس المناهج ذاتها فى فراغ ، وإنما تستند هذه المناهج بدورها إلى أسس نظرية ، ويجب تبريرها وفهمها فى ضوء هذه الأسس . فمع أننا نقول أن هناك معايير عامة مجردة لتقويم المناهج وهذه المعايير يمكن تطبيقها على طائفة متنوعة من المداخل النظرية ، فان علينا أن نسلم أيضا بأن هناك معايير خاصة مشتقة من النظرية المستخدمة فى البحث ، ومن الاهمية بمكان أن نهتم بمثل هذه المعايير عند النظر فى الطرق والمناهج . فقد نهتم — على سبيل المثال — بمدى ثبات الشواهد التى نحصل عليها باستخدام منهج معين ، وقد نمنح هذا الاهتمام قيمة كبرى بغض النظر عن النظرية المستخدمة فى البحث . ونحن بذلك نتجاهل حقيقة أخرى ، وهى أن الحكم على المعلومات التى نحصل عليها عن طريق المقابلة — مثلا — يتوقف على افتراض مسبق

لدينا مؤداه : أن المبحوثين لديهم الاستعداد للاجابة على أسئلة القائم بالمقابلة . وهذا الافتراض ، ذاته ، يعبر عن اتجاه نظرى يسمح به ، بينما هناك اتجاهات اخرى تفترض أن المبحوثين لا يستطيعون الاجابة على هذه الاسئلة ، فتقدم بذلك افتراضا عكسيا .

ومن ثم تصبح طريقة المقابلة مقبولة من اتجاه نظرى معين ، وغير مقبولة من الإتجاه الآخر . إن استخدام المناهج والطرق يطلب من الباحث أن يستعين بافتراضات نظرية ، ومن ثم علينا أن نفحص الملاءمة المتبادلة بين النظرية والمنهج باستمرار .

على أن من أهم نتائج التفرقة بين المناهج والنظريات ، ذلك التمييز الحاسم الذى يبدو فى هذه الايام بين المنهج الكمى ، والمنهج الكيفى ، باعتبارهما طريقتين منفصلتين ، أكثر منهما متكاملتان . ان المناهج هى بإيجاز طرق لحل مشكلات محددة ، ذات مضمون خاص ، وحينما نتناول المشكلات الملموسة لعلم الاجتماع ، لانستطيع أن نسلم بأن هذه المشكلات ستكون بالضرورة مشكلات كمية فحسب ، وبا ل لانسلم بأنها مشكلات كيفية بصفة مطلقة . ولعل واحدا من أسباب الصعوبات التى يواجهها البحث الاجتماعى تطبيق المناهج لأنها كمية أو لأنها كيفية ، اكثر من الاهتمام بملاءمتها للموضوع أو المشكلة قيد البحث . فى ضوء ذلك عرضنا لكل من الاتجاهات الكمية ، والاتجاهات الكيفية ، مؤكدين ضرورة تناول هذين المنهجين بوصفهما يمثلان طرقا مقترحة لحل مشكلات جمع المعلومات واستخدام أدوات البحث الاجتماعى . وتفسير النتائج من أجل تناول عدد من الاعتبارات الملموسة فى علم الاجتماع . وخلصنا من ذلك الى نتيجتين أساسيتين ، الأولى هى أن المناهج هى أدوات أو طرق تخدم أغراضا ملموسة ، وتباين الموضوعات والمشكلات يقتضى تنوع أساليب حلها وتناولها ، وهذه الغاية الملموسة هى التى تحدد الحاجة الى الحلول الكمية ، أو الحاجة الى الحلول الكيفية . ان المناهج لا تستخدم استخداما مجردا ، ولكنها تستخدم على أساس مشكلات مادية ملموسة ، تحاول التوصل الى حلول لها .

فى ضوء هذه الاعتبارات تحددت خطة المعالجة فى الكتاب ، اذ انقسم الى خمسة أبواب ، بينها وحدة منطقية وموضوعية واضحة ، حيث يضع الباب الاول فلسفة البحث العلمى الاجتماعى ، فيبدأ بتتبع أصول ومصادر أهم المناهج والطرق البحثية التى شهدها علم الاجتماع ، ثم تطورت الى استراتيجيات محددة للبحث العلمى ، ثم تناول الفصل الثانى المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى ، مركزا على العلاقة بين النظرية والبحث ، وفى الفصل الثالث عالجنا أهم عناصر المنهج العلمى ، ثم خصصنا الفصل الخامس لعرض المداخل المنهجية المختلفة لدراسة المجتمع ، مع بيان ملاءمة كل منها ، وإمكانيات استخدامها فى رؤية الوقائع الاجتماعية وتحليلها .

ولقد خصصنا الباب الثانى لتناول مناهج البحث العلمى الاجتماعى ، ويضم ثمانيه فصول ، يعرض الفصل الخامس للمنهج التاريخى وتطبيقاته فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ويدرس الفصل السادس البحث الوصفى وأساليب استقصاء الواقع الاجتماعى ، ويحلل الفصل السابع المنهج التجريبى ، وأسسه الكمية ، كطريقة للتحقق من صحة الفروض ، ويتناول الفصل الثامن الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية وأسلوب البحث الحضارى المقارن وأسسه وصعوباته ، ويبحث الفصل التاسع النظرية والمنهج فى البحث الحقلى الانثروبولوجى ، ثم يحلل الفصل العاشر المناهج الكيفية وأسسها الفلسفية وأدواتها البحثية ، ويعرض الفصل الحادى عشر لمنهج البحث التقويمى الذى يتزايد استخدامه فى الوقت الحاضر مع تزايد الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى تستهدف النهوض بالمجتمع . وقد خصصنا الفصل الثانى عشر لعرض بعض تطبيقات هذه المناهج فى ميدان التنظيم والادارة ، لكى نبين مبلغ الاهتمام بطرق البحث الاجتماعى فى مختلف الميادين التى تتناولها العلوم الاجتماعية .

وأما الباب الثالث فهو يتناول أسس تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها ، فيعرض للقواعد التى تستند اليها عملية البحث وإدارته فى الفصل الثالث عشر ، ثم تتناول الفصول التالية أهم الاساليب التنفيذية للبحث الاجتماعى ، فيتناول الفصل الرابع عشر المسح الاجتماعى ، والفصل الخامس عشر دراسة الحالة ، والفصل السادس عشر القياس الاجتماعى ، والفصل السابع عشر طرق قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية ، والفصل الثامن عشر طريقة تحليل المضمون . ولقد أوضحنا فى عرض هذه الأساليب الظروف التى تلائم استخدامها فى البحوث الاجتماعية والحدود التى يفرضها كل أسلوب منها .

ويعالج الباب الرابع أدوات البحث الاجتماعى ووسائل الحصول على المعلومات من جمهور المبحوثين ، فيناقش بداءة قضية صدق وثبات هذه الادوات ، ثم يحلل فى ثلاثة فصول هذه الادوات حيث يتناول الفصل التاسع عشر الملاحظة ، والفصل العشرون المقابلة ، والفصل الحادى والعشرون إستمارات البحث .

وأخيرا يناقش الباب الخامس قضايا التحليل والتفسير فى فصلين ، اذ نعرض فى الفصل الثانى والعشرون لأهم الاسس التى يستند اليها تحليل البيانات وتفسيرها ، وفى الفصل الثالث والعشرون نناقش عددا من القضايا المتصلة بالتزامات البحث الاجتماعى ومسئولياته الاجتماعية فى المجالات العلمية والعملية والاخلاقية ، وذلك من خلال العلاقة بين البحث الاجتماعى والاصلاح الاجتماعى وحركة نقد المجتمع وأوضاعه القائمة من أجل تغييرها لتحقيق مزيد من الاشباع والرفاهية الاجتماعية ، كما أوضحنا الازمات المعاصرة للنظرية والمنهج فى علم الاجتماع ، والالتزامات الاخلاقية للبحث العلمى .

هـذا وقد زودنا الكتاب بعـدد كبير من الامثلة والتطبيقات التوضيحية لكى بين الظروف الملائمـة لاستخـدام مختلف مناهج ،استراتيجيات البحث ، وحاولنا أن نحقق مطلب الشمول والتعمق قـدر المستطاع . كما ذيلنا الكتاب بقائمـة بيبلوجرافيـة بالمراجع الاساسية العربية والاجنبية فى هـذا الميدان ، وراعينا فيها أن نجمـع بين المصادر والاصول وبين المؤلفات المعاصـرة أيضا .

وإننى أجد نفسى مدينا بالكثير لكل أولئك الذين قـدموا لى العون من أجـل انجاز هـذا العمل ، الذى استغرق وقتا وجهـدا كبيرين ، فأوجـه الشكر خالصا الى أساتـذتى الذين أتاحوا لى فرصـة دراسة القضايا المنهجية سـواء بطريقة مباشرة أو بطريقـة غير مباشرة بالاعتماد على كتاباتهم وأعمالهم العلمية ، وأخص بالذكر الاستاذ الدكتور محمـد عاطف غيث عميد كلية آلاداب بجامعـة الاسكندرية ورئيس قسم الاجتماع ، كما أشكر أيضا زملائى وتلاميـذى بقسـم الاجتماع بجامعة الاسكندرية . أما رفاق العمـل . لجماعى ، أعضاء جماعـة علم الاجتماع المعاصر ، الاستاذ الدكتور محمـد الجوهرى ، ,لاستاذة الدكتورة علياء شكرى ، والاستاذ الدكتور محمـود عـودة ، والسيد الدكتور السيد الحسينى ، فان تشجيعهم لى على تحرير هـذا الكتاب وتنقيحـه باستمرار من أجـل نشره ضمن أعمال سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، كان يهيىء لى المناخ العلمى الذى يحفزنى باستمرار إلى العمل الجاد .

ولا يسعنى فى هذا الصـدد الا أن أذكـر بالعرفان أسـرتى الصغيرة ، زوجـتى وأبنائى حـاتم وهشام ، الذين تحمـلوا فى صبر تفرغى لأداء هـذا العمل مع ما اقتضـاه ذلك من تضحيـات كثيرة . اليهم جميعا خالص شكرى ، وعظيم تقـديرى ، جزاهم الله عـنى خير الجـزاء .

والله أسـأل أن أكـون قـد وفقت فيما قمت به من عمـل ، عسـاه أن يكون عمـلا نافعا للعلم والوطن .

محمـد على محمـد

الاسكندرية فى فبراير ١٩٨١

مقدمة الطبعة الأولى

كثيرة هى المشكلات والقضايا المطروحة قيد البحث فى علم المناهج ، وعديدة أيضا التساؤلات التى تتصل بالمنهج العلمى وتطبيقاته فى ميدان العلوم الاجتماعية ، ولقد أدت هذه الكثرة وذلك التعدد الى تباين واختلاف وجهات النظر التى تعالج منها مسائل المنهج . والكتاب الذى يسعدنى أن أقدمه للقارىء العربى والباحث الاجتماعى يتخذ له وجهة نظر محددة قوامها محورين رئيسيين الأول : أن النظرية تشكل أكثر أدوات البحث أهمية بالنسبة للعالم ، وأن مناهج البحث هى استراتيجيات ووسائل فنية يتبناها المشتغلون بالعلم . أما المحور الآخر فهو قائم على القضية التى عبر عنها روبرت ماكيفر بوضوح فى مؤلفه العلية الاجتماعية حين كتب يقول : « ان الإرتباط السببى فى المجال الاجتماعى — بعكس المجال الطبيعى — لا يوجد بعيدا عن أهداف الكائنات الاجتماعية ودوافعهم ، ومن ثم فان دراسة المجال الاجتماعى تتطلب استراتيجية منهجية تناسب تميز الاحداث الاجتماعية » ، ومعنى ذلك أن المحور الثانى الذى يقوم عليه هذا الكتاب يستهدف مناقشة مشكلات المنهج التى تثار حين يسعى علماء الاجتماع الى دراسة ما وصفه ماكس فيبر « بالسلوك ذى المعنى » أو الفعل الاجتماعى .

والمعالجة التى ينطوى عليها هذا الكتاب تفترض الارتباط الوثيق بين النظرية والمنهج وضرورة تحقيق التكامل بينهما خلال كافة مراحل البحث العلمى ، الا أن الجهود التى بذلت فى هذا الصدد لم تصل بعد الى الغاية المنشودة ، ولهذا فلقد حاولت خلال فصول هذا الكتاب أن أوضح الصلة بين مختلف عناصر النظرية واستراتيجيات البحوث وموضوعاتها ، ومع ذلك فلقد ضمنت الكتاب فصولا تعالج المسائل التطبيقية المتصلة بتصميم وادارة البحث الاجتماعى وأدوات جمع البيانات من الميدان ، وذلك حتى يتمكن الباحث الاجتماعى من التعرف على الأجراءات المحددة للبحوث التى يضطلع بالقيام بها فى شتى المجالات .

وتنتظم فصول هذا الكتاب فى تسلسل منطقى الهدف منه معالجة القضايا المنهجية الكبرى من جهة ، وتناول الاجراءات والاساليب العملية للبحث من جهة أخرى ، ففى الفصل الأول حددنا الاسس النظرية والتطبيقية للبحث العلمى بصفة عامة ، ثم انتقلنا فى الفصل الثانى الى تناول العناصر الاساسية للمنهج العلمى وتوضيح الصلة بين هذه العناصر والتكامل بين كل مرحلة من مراحل البحث العلمى . ثم ناقشنا فى الفصل الثالث أهم المداخل أو الاتجاهات المنهجية فى علم الاجتماع والتركيز هنا منصب على الأدوات التصورية

والمنظورات التى يتبناها العلماء فى رؤية الواقع الاجتماعى والفروق بين كل منظور منها. ومدى اسهامه فى تحقيق فهم أفضل وأكثر عمقا للظواهر الاجتماعية . أما الفصل الرابع فقد خصص لمعالجة قضية الصلة بين التاريخ وعلم الاجتماع ، وأهميه المنهج التاريخى فى تحقيق تصور أكثر شمولا وتكاملا للحقيقة الاجتماعية ، وحوانب الالتقاء بين علماء الاجتماع والمؤرخين ، ولقد أوضحت المعالجة التى انطوى عليها هذا الفصل حاجة علماء الاجتماع الى المعلومات التاريخية والى تطوير معرفتهم بتاريخ المجتمعات التى يدرسونها . أما الفصل الخامس فقد تناول تحليل دور علم الاجتماع فى تحقيق هدفين رئيسيين من أهداف العلم هما الوصف والتفسير ، والى أى مدى استطاع أن يطور أدواته واجراءاته المهجية فى الوصول الى كل غاية منهما ، ومن ثم فقد انقسم الفصل قسمة عادلة بين تناول البحوث الوصفية والبحوث التجريبية ، والحدود أو القيود التى تواجه كل نوع منهما . وفى الفصل السادس تكتمل معالجة مناهج البحث الاجتماعى بتناول المنهج المقارن وتطبيقاته فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، ذلك المنهج الذى كان موضع جدل ونقاش مستمر ، اذ اعتقد البعض أنه « أمل المستقبل » ، ووجه اليه آخرون انتقادات لاذعة ، وقد انطوى هذا الفصل على معالجة مكتملة لكافة الاتجاهات بصدد هذا المنهج ، واوضح مدى أهميته وكفاءته المنهجية .

أما الفصول الاربعة التالية فهى تنتقل الى قضايا تتصل بتطبيقات واستخدامات الادوات المختلفة للبحث العلمى الاجتماعى ، ففى الفصل السابع يجد القارىء معالجة مستفيضة لاستخدامات طريقة الملاحظة المشاركة فى البحث الاجتماعى وعلى الاخص فى البحوث الانثروبولوجية وامكانيات هذه الاداة ، والصعوبات التى تواجه تطبيقها ، هذا ولقد تضمنت المعالجة فى هذا الفصل تحليلا وتقييما للموقف النظرى فى البحث الحقلى الانثروبولوجى . أما الفصل الثامن فقد عرض للاسس المنهجية التى تنهض عليها عملية تصميم البحوث الاجتماعية ، كما انطوى أيضا على تناول لبيروقراطية البحث العلمى الاجتماعى أو بعبارة أخرى كيفية ادارة البحث الاجتماعى . ويتضمن الفصل التاسع عرضا مفصلا لادوات البحث الاجتماعى ووسائل جمع المعلومات من الميدان وبيان الكفاءة المنهجية والتطبيقية لكل أداة من هذه الادوات والشروط التى يتعين توافرها لاستخدام كل أداة منها .

أما الفصل الحادى عشر فانه يناقش قضايا التحليل والتفسير فى علم الاجتماع والصعوبات التى تنطوى عليها التفسيرات العلمية فى ميدان العلوم الاجتماعية ، باعتبار أن التفسير وبناء النظريات هى الغاية التى ينشدها العلم .

هـذا ولقد زودت الكتاب بالعـديد من الامثلة التطبيقية لكى تكون عونا للدارس والباحث حين يشرع فى اجراء بحوث اجتماعية . وانا نأمل أن يسهم هـذا الكتاب فى تنمية حركـة البحث العلمى الاجتماعى التى نرجـوا أن تزدهر فى مجتمعنا باعتبار أن البحث العـلمى هـو الطريق الصحيح للنهوض بالمجتمع وتطويره .

والله الموفـــق ،،،

دكتور/ محمـد على محمـد

الاسكندرية فى ١٩٧٩/٩/٤ م .

الباب الأول

فلسفة البحث العلمى الاجتماعى

الفصل الاول : تاريخ البحث العلمى الاجتماعى .
الفصل الثانى : المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى .
الفصل الثالث : العناصر الرئيسية للمنهج العلمى .
الفصل الرابع : المداخل المنهجية لدراسة المجتمع .

تاريخ البحث العلمى الاجتماعى

١ تمهيد .
٢ تطور علم الاجتماع كنظام علمى .
٣ تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى
٤ التجارب الاجتماعية .
٥ المسوح الاجتماعية .
٦ الملاحظة وتاريخ الحياة .
٧ المنهج المقارن .
٨ القياس والتحليل .
٩ تعريف بأهم مصادر علم الاجتماع الامبيريقى المعاصر .
١٠ خاتمة .

الفصل الأول

تاريخ البحث العلمى الاجتماعى

١ - تمهيد

ليس هذا فصلا فى تاريخ البحث الاجتماعى بالمعنى المألوف من لفظ « تاريخ » ، ذلك أننى لن أهتم بتتبع التطور الزمنى لمشروعات البحوث الاجتماعية ومن ثم أحاول عرضها بطريقة تاريخية ، فذلك عمل يحتاج الى دراسة مستقلة مطولة ، كما أن هناك دراسات مخصصة لاداء هذه المهمة ، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال الدراسة القيمة أعدها دنكان ميتشيل D. Mitchell بعنوان : **مائة عام من عمر علم الاجتماع (١٩٦٨)** . كما أننا أيضا لن نجعل محور اهتمامنا منصبا على الصلات التى نشأت بين النظرية ومناهج البحث الاجتماعى ــ مثلما فعل جون مادج J. Madge فى دراسته بعنوان : **أصول علم الاجتماع العلمى ١٩٦٣** ــ وانما سنحاول فى هذا الفصل أن نركز على أهم المناهج أو الطرق البحثية التى شهدها ميدان علم الاجتماع لكى نرى فى الفصول المقبلة كيف تطورت هذه الطرق الى استراتيجيات محددة للبحث العلمى . وهكذا ، سوف نتناول بعض مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه كما ظهرت فى عدد من البحوث والدارسات التى استهدفت جمع معلومات وبيانات عن مختلف جوانب الواقع الاجتماعى وسنجد أن تطور هذه المناهج قد ارتبط ارتباطا وثيقا بنمو علم الاجتماع خلال القرن الحالى نتيجة لتزايد معدلات التغير الاجتماعى وما صاحبها من مشكلات اجتماعية عديدة .

ولقد استطاع علم الاجتماع المعاصر أن يطور عددا من التصورات . والمفاهيم التى يمكن من خلالها فهم كل هذه المظاهر الجديدة للواقع الاجتماعى وتفسيرها ، واخضاعها لقوانين ومبادىء محددة ، وتعتبر مفاهيم علم الاجتماع هى الادوات التصورية التى سنحقق من خلالها هذا الغرض .

وهناك العديد من المفاهيم الاجتماعية ، بعض هذه المفاهيم مثل : المجتمع المحلى ، والجماعة ، والسلطة ، والطبقة ، والمقدس ، والعقلانية ، والاغتراب ، والانومى ، تعد مفاهيم ذات أساس فلسفى محافظ ، لانها تسعى الى تحقيق نوع من « النظام والانتظام »

فى التغيرات التى يشهدها الواقع الاجتماعى ، . « النظام » مفهوم محافظ فى مضمونه . والبحث عن « النظام » فى علم الاجتماع مرتبط بفكرة ضرورة قيام علم اجتماع علمى Scientific Sociology أى دراسة سوسيولوجية تتحقق لها صفات وخصائص العلوم الطبيعية ، ذلك أن العلم يسعى الى اكتشاف الانماط المتكررة الوقوع ، والانتظامات التى تتحقق للظواهر حتى يتمكن من التنبؤ بالاحداث ، من خلال ما يكتشفه بالتجربة من قوانين ومبادئ تحكمها[1] ومع ذلك فمع اننا نلاحظ أن علماء الاجتماع الاوائل الذين أسهموا فى صياغة هذه المفاهيم كانوا مهتمين بفكرة النظام الا أن المفاهيم داتها كانت ذات محتوى فنى أو تنزع الى التصور الفنى والادبى والاخلاق ، أكثر مما تقوم على التجربة المضبوطة . اذ لم تكن ثمة مشكلات دقيقة يدرسها علماء الاجتماع الاوائل بالمنهج التجريبى .

هذا ، وسوف تكشف لنا المعالجات التى يقدمها هذا الفصل كيف أن نمو علم الاجتماع وتطور حركة البحث فيه هما نتاج لمحاولة فهم الواقع الاجتماعى واخضاعه للنظام والضبط باستخدام المنهج العلمى . والواقع أن تتبع حركة البحث الاجتماعى يكشف عن حقيقة هامة الا وهى أنه خلال كل مرحلة من مراحل هذا التطور كان علماء الاجتماع يقومون بعملية اعادة تقويم أساسية للمحكات التى يستند اليها اختيارهم لمناهج البحث التى يستخدمونها ، ونحن بوصفنا باحثين اجتماعيين لا نحتاج فحسب الى تقويم هذه المناهج فى ضوء مدى « علميتها » وإنما ينبغى تقويمها أيضا على أساس ماتنطوى عليه من افتراضات أخلاقية . ونحن حينما نفعل ذلك سوف نحكم — على سبيل المثال — على كل من المنهج المقارن والملاحظة المشاركة حكما قاسيا من حيث أنهما لا يخضعان للمعايير العلمية الموضوعية الدقيقة ، ولكننا فى الوقت ذاته سوف نلاحظ أنهما من حيث ملاءمتهما للواقع الاجتماعى ولطبيعة الكائنات البشرية أكثر فائدة ونفعا من طرائق أخرى كالمسح الاجتماعى والبحث التجريبى المستند الى قياس مضبوط . ان علم الاجتماع بنزعاته المحافظة والراديكالية يستهدف فهم الواقع الاجتماعى من أجل تغييره فى الاتجاه الذى يحقق هذا الفهم الدقيق ، ولا تلك المحاولة من أجل التغيير الا باستخدام طرائق للبحث العلمى الاجتماعى وأساليب الدراسة والتحليل تكون نابعة وصادقة وملائمة لطبيعة الظواهر والاحداث التى يدرسها هذا العلم .

---

(1) Nisbet, R. The Sociological Tradition, Basic Books, 1966

٢ – تطور علم الاجتماع كنظام علمى .

حينما كتب ابن خلدون عن ضرورة قيام علم للعمران البشرى والاجتماع الانسانى اختار لهذا العلم منهجا متميزا يختلف عن المناهج التقليدية القياسية التى كان يتبعها جمهور الفلاسفة والمؤرخين ، فهو يتشكك فى امكان الوصول الى الحقيقة العمرانية التقنية عن طريق هذه المناهج ، ولذلك نجده يقول « يحتاج صاحبها — أى شؤون العمران — الى مراعاة ما فى الخارج ، وما يلحقهامن الأحوال ويتبعهافانها خفية ، ولعل أن يكون فيها ما يمنع من أن الحاقها يشبه المثال وينافى الكلى الذى يحاول تطبيقه عليها ، ولا يقاس شيء من أحوال العمران على الآخر ، اذ كما اشتبها فى أمر واحد فلعلهما اختلفا فى أمور فتكون العلماء (ويقصد علماء الاحكام الشرعية المقيدين بالقواعد الكلية) لاجل ما تعوده من تصميم الاحكام ومقاس الامور بعضها على بعض ، اذا نظروا فى السياسة افرغوا ذلك فى قالب انظارهم ونوع استدلالهم فيقعون فى الغلط كثيرا — ومن هنا يتبين أن صناعة المنطق غير مأمونة الغلط لكثرة ما فيها من الانتزاع وبعدها عن المحسوسات — ولعل المراد فيها ما يمنع تلك الاحكام وينافيها عند مراعاة التطبيق اليقينى »[1] . ومن الواضح أن هذه الاقوال تنطوى على فكرة النسبية الاجتماعية ، فضلا عن تنويهها باخطاء التعميم التجريدى الاستدلالى دون الاستناد الى تحقيق واقعى استقرائى ، كما أنه يقول أيضا فى أصول المنهج ، ان صاحب هذا الفن يحتاج الى العلم بقواعد السياسة وطبائع الموجودات ، واختلاف الامم والبقاع والأمصار فى السير والاخلاق والعوائد والملل والمذاهب وسائر الاحوال والاحاطة بالحاضر من ذلك ومماثلة ما بينه وبين الغائب ، والقيام على أصول الدول والملل والمبادىء التى تحكم ظهورها وأسباب حدوثها ، وأحوال القائمين بها حتى يكون مستوعبا كل حادث .

كذلك يذكر ابن خلدون نصا هاما يؤكد فيه ضرورة الدراسة الدينامية للظواهر اذ يقول : ذلك لان أحوال الامم وعوائدهم ونحلهم لاتدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وانما هو اختلاف على الايام والازمنة وانتقال من حال الى حال . فكأن البحث فى ظواهر العمران البشرى والاجتماع الانسانى من وجهة نظر ابن خلدون يتعين أن ينهض على أساس استقراء المحسوس من الوقائع ، بدلا من الاستدلال بغير سند من الملاحظة والمشاهدة . واذا

---

(١) للتعرف على اسهامات ابن خلدون فى مجال علم الاجتماع موضوعا ومنهجا انظر ، الدكتور على عبد الواحد وافى ، **مقدمة ابن خلدون** ، أربعة اجزاء ، مع تمهيد وتكملة وتحقيق وشرح وتعليق ، الطبعة الثانية ، لجنة البيان العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ وانظر دراسة مفصلة للمنهج فى حسين الساعاتى **علم الاجتماع الخلدونى** . قواعد المنهج ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

نظرنا الى هـذه الدعوة الى ضرورة تبنى منهج يقـوم على فحص الوقائع بنظره العلم الحديث لاستطعنا الزعم بأن اللبنة الاولى لبناء علـم الاجتماع التى وضعها فيلسوف التاريخ العربى أدركت أن هـذا العلم يتسم أساسا بأنـه واقعى ولايقـوم الا على المنهج الاستقرائى .

والمتتبع لحركة بناء علم الاجتماع الحديث بعد ذلك على أيدى الفيلسوف الفرنسى أوجيست كونت ومدرسته ، ثم من خـلال أعمال المدارس الاجتماعية الفكرية البريطانية ، والالمانية والامريكية سيلحـظ على الفور استمرار دعوى ابن خـلدون[1] فمن خلال الفلسفة الوضعية التى صاغها أوجيست كونت وضـع الاسس المنهجية للعلم الجديد . والاطار المنهجى لعلم الاجتماع يستند أساسا الى الفكرة التى مؤداها ، أن المفهومات تابعة أو مشتقة من الواقع ، وأن الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين عامة . والمعرفة الوضعية تستمد عن طريق عـدد من المصادر أو الاجراءات هى : الملاحـظة ، والتجربة ، والمقارنة ، والمنهج التاريخى ، ولقد وجـد كونـت فى المناهج الوضعية سبيلا لتحقيق تقـدم فى علم الاجتماع يماثـل ذلك التقـدم الذى حققته العلوم الطبيعية باستخـدام هـذه المناهج [2] ومن جهة أخرى وصـف كارل ماركس تحـليله الاشتراكى للقرن التاسع عشر بأنه تحليل « علمى » يختلف فى أهدافه وطرائقه عن النظريات الاشتراكية الاخرى ، التى وصـفها بأنها « يوتوبية » . وعنـدما حاول دور كايم أن يؤسس منهج علم الاجتماع ، انتقد كونت وسبنسر ووصف أعمالهما بانها لم تكن علمية بدرجة كافية ومن ثم طالب بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء ، وأكد باريتو ضرورة تطبيق المنهج المنطقى التجريبى فى علم الاجتماع ، لكى يصبح علميا بعيدا عن استخدام التصورات المجردة التى لا سـند لها من الواقع[3] . ومع أن فيبر طالب بضرورة الاهتمام بالفهـم التعاطفى للظواهر الانسانية ، الا أنه أكـد أهميـة ربط الاسباب بالمعانى ، فالفهم يجب أن يكون ملائما على مستوى الاسباب ، ومناسباً أيضاً على مستوى المعانى .

ولقد استمر هـذا التقليد الذى يدعـو الى ضرورة تبنى الاسلوب العـلمى فى معالجة القضايا الاجتماعيـة ملازما لعـلم الاجتماع المعاصر ، وان اتخـذ ذلك صـورا مختلفة ، تعكس

---

(١) راجع فى هذه النظريات نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة الدكتور محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

(٢) انظر ، جون ركس ، مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية ، ترجمة وتقديم د . محمد الجوهرى وزملاءه ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣

(٣) انظر ، دكتور محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣

اهتمامات النظريات والمدارس الاجتماعية المتباينة (١) والحقيقة أن فكرة ضرورة وجود علم للمجتمع A Science of Society قد برزت بوضوح فى القرن التاسع عشر ، وذلك نتيجة لظهور قضيتين رئيسيتين الاولى فلسفية أو فكرية هى قضية العقلانية Rationality أى الدراسة الدقيقة للعلاقة بين الغايات والوسائل واختيار أنسب الاساليب واكثرها رشدا لتحقيق هذه الغايات ، أما الفكرة الثانية فتخص فكرة التغير الاجتماعى ، ومن ثم كيف يمكن أن تطبق العقلانية فى مجال التغيرات الاجتماعية . وكانت الفكرة التى يقوم عليها علم المجتمع تتضمن ثلاث مسائل هى :

(أ) ان هناك كيانا كليا يمكن أن نطلق عليه مصطلح المجتمع ، وأن هذا الكيان الكلى ليس ببساطة هو مجموع عدد الافراد .

(ب) ان العمليات التى تظهر فى المجتمع غير معروفة .

(ج) ان المجتمع يمكن فهمه بواسطة مناهج العلم .

واذا تساءلنا عن تفسير هذه المسائل الثلاث(٢) ، سنجد أن بروز فكرة المجتمع ككيان متمايز عن مجموع الافراد ، مرتبطة بنتائج الثورات الصناعية والسياسية التى شهدها ذلك العصر ، والتى كان من أهمها تحرير الفرد عن روابطه التقليدية ، وما كان لها من دور فى ظهور ما يعرف الآن بمجتمع الجماهير Mass Society . فالثورة الصناعية عملت على حشد جماهير كبيرة من العمال داخل المصانع ، كما فصلت العمال عن الطبقات الاخرى على نحو يختلف تماما عن ذلك الفصل الذى كان قائما بين الطبقات فى الريف . كذلك نلاحظ أن الثورة الفرنسية نظرت الى الناس على أنهم متساوين كمواطنين أمام القانون بدلا من التفرقة بين الناس على أساس أصولهم أو أديانهم . وبالمثل نعتقد أننا لا نعرف طبيعة العمليات التى تحدث فى المجتمع ، نظرا للتغيرات الهائلة التى تحدث فى العالم الاجتماعى والسرعة الفائقة التى تتميز بها هذه التغيرات ، وكذلك الأمر بالنسبة للواقع السياسى الذى تغير أيضا تغيرا أساسيا ، وقد دعت هذه التغيرات الى التأمل والنظر فى كيفية السيطرة

---

(١) Easthope, G. History of Social Research, Longaman. London, 1974 PP. 4-10 .

(٢) انظر .
Glazer, N."The Rise of Social Research, in Europe " in Lerner(ed) The Human Meaning of the Sciences , N. Y. Meridian, 1959 .

عليها ، وهنا يجب البدء أولا بفهم هذا العالم ، ومن ثم علينا أن نتجه الى العلم ، لان العلاقات القائمة بين الظواهر لا تحكمها التقاليد وانما هى علاقات يجب أن تفهم على أساس علمى . أما عن أسباب الاهتمام بمنهج العلم كطريقة للتعرف على الواقع الاجتماعى ، فان ذلك راجع ببساطة الى نجاح هذا المنهج فى مجال فهم الظواهر الطبيعية والتنبؤ بها .

واذا تعمقنا دراسة الاصول الفكرية لهذه المسائل الثلاث ، سنجد أن الفكرة القائلة بوجود كيان كلى متمايز عن الافراد نطلق عليه مصطلح « المجتمع » يمكن تتبعها بالرجوع الى ذلك التمييز الذى اقامه الفكر الفلسفى الالمانى بين « الدولة » و « المجتمع » . فالدولة من وجهة نظر الفلسفة الالمانية هى مصدر السلطة والملك هو الشخص الذى تتجسد فيه هذه السلطة ، أما مفهوم المجتمع فقد ظهر أصلا كمصطلح فنى يفسر حركة الطبقة الوسطى ويبررها فى محاولتها لتوكيد مصالحها فى مواجهة الملك . ومن خلال فلسفات العقد الاجتماعى التى صاغها هوبز ولوك أمكن للتصور الذى يدعو الى فصل « الاجتماعى » عن « السياسى » أن يدخل ضمن الاطار الفكرى الذى ساد فى أوروبا خلال هذه الفترة ، ذلك أن هؤلاء الفلاسفة كانوا قد انشغلوا بالجدل حول حقوق الانسان وموقفه من طاعة الحكومات ، هل يتعين عليه أن يطيع الحكومة طاعة مطلقة ؟ أم أن من حقه أن يعلن عصيانه حينما يرى ضرورة عدم الالتزام ؟ لقد نظر هوبز الى المجتمع السياسى على أنه اتحاد من الافراد ، لا على أنه أى شكل خاص من أشكال الحكومات ، وذهب لوك الى أن الافراد قد يثورون ضد الحكومة لكى يتمكنوا من المحافظة على استمرار المجتمع وبقائه . هكذا ، وضع هؤلاء الفلاسفة البذرة الأولى للفصل بين الحياة الاجتماعية والحياة السياسية ، ولقد صادفت هذه الفكرة رواجا عند الفرنسيين بالذات ، اذ بدأ المفكرون هناك يركزون على الجانب الاجتماعى ، فنجد أوجيست كونت ومدرسته الوضعية يدعون صراحة إلى ضرورة قيام علم متخصص لدراسة الظواهر الاجتماعية يستهدف أساساً التوصل إلى القوانين التى تفسر هذه الظواهر[1] .

على أن التمييز بين « العالم السياسى » و « العالم الاجتماعى » ربما يفسر لنا ذلك التأكيد الواضح على المجتمع والاهتمام بدراسته نظرا لانه يتغير بمعدلات أقل من تغير الواقع السياسى ، الا انه لا يكفى لتفسير القضية التى مؤداها ، اننا يجب أن ننظر الى المجتمع فى

(1) Mitchell, G. D. A Hundred Years of Sociology, Duckworth, 1968 .

ضوء فكرة « الجماعة » ، أكثر من النظر اليه من خلال الافراد ، أى أنه لابد من تبنى وجهة النظر السوسيولوجية فى معالجة القضايا التى تتصل بالواقع الاجتماعى . هنا يحتاج الامر منا الى فحص النتائج التى ترتبت على التصنيع ، ولعل أهم هذه النتائج العلاقة بين التصنيع والتحضر ونمو المدن ، فالمدن التى أقيمت كنتيجة لتزايد معدلات الصناعة ، تختلف عن المدن القديمة وعن القرى ، وذلك من حيث أنها أصبحت تمثل تجمعا هائلا لاعداد غفيرة من الناس تحددت أوضاعهم الطبقية بالنظر الى موقعهم من عملية الانتاج . وعلى هذا النحو ، وجد الناس أنفسهم وقد نما لديهم التصور الجمعى لاوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، ويؤدى ذلك الى الاحساس بالمجتمع فى ضوء الجماعة أكثر من الفرد . ولا يعنى ذلك أنه لا مكان للتفسيرات والتحليلات السيكولوجية للمجتمع ، وانما غاية ما قصدنا الى توضيحه هو أن هناك ظروفا رئيسية قد توافرت للمجتمع فى فترة زمنية معينة أدت الى دعم التصور الجمعى للحياة الاجتماعية ، وقد وجدت هذه الظروف اهتماما واضحا فى الفكر الماركسى حينما اهتم ماركس بالتحليل التاريخى للواقع الاجتماعى الاقتصادى .

ومن أهم نتائج هذا الاهتمام بالواقع الاجتماعى ، الاحساس المتزايد الذى بدى عند المفكرين الاجتماعيين بضرورة دراسة هذا الواقع ، وضرورة استمرار هذه الدراسات لكى تلاحق المعدلات التى يتغير بها من جهة ، ونظرا للنقص الشديد فى المعرفة المنظمة بجوانب هذا الواقع الشديد التعقيد والتداخل من جهة أخرى . وتعد قضية التغير الاجتماعى احدى القضايا الكبرى التى يجب الاهتمام بدراستها ، ذلك أن موجهات السلوك الاجتماعى التى كانت كافية لقرون عديدة ، والنظم والقواعد التى تنظم هذا السلوك التى كانت فعالة منذ عهود ماضية ، لم تعد صالحة الى حد كبير للتعامل على أساسها فى المجتمع الجديد الذى انتجته الثورات الصناعية والسياسية[1] ان الواقع الاجتماعى أصبح منطقة مجهولة ، تحتاج الى كافة الوسائل لاستكشافها ، وذلك بعد أن فشلت الافكار القديمة فى تناول هذا الواقع . ونستطيع أن ندرك مبلغ التغير الذى شهده الواقع الاجتماعى حينما ندرك أن ثورتين اقتصاديتين عظيمتين قد حدثتا هما : الثورة الزراعية التى عملت على تحويل البشرية من أسلوب للحياة كان قائما على الصيد والرعى والالتقاط الى مجتمعات زراعية مستقرة ، والثورة الصناعية التى كان من نتائجها تحول نمط الحياة من أسلوب يعتمد على الزراعة الى

---

(١) انظر ، الدراسة الهامة التالية التى تكشف عن بعض الاهتمام بدراسة الواقع الاجتماعى

Mitchell, G. D. " Sociology - an Historical Phenomenon " in Hoimes, P. (ed). The Sociology of Sociology, Sociological Review, Monograph 16, 1970 .

اقامة حضرية واسلوب للحياة يعتمد على الصناعة . حقيقة أن المراكز الحضرية قد نشأت قبل الثورة الصناعية ، ولكن كانت مراكز قليلة وصغيرة أما المدن الصناعية الجديدة ، فانها تتميز بكبر حجمها ، واتساع نطاق العمران فيها ، وتعددها ، وتباين الوظائف والخدمات . ولقد ستتبع هذه التغيرات ، ظهور انماط جديدة للعلاقات الاجتماعية ، وتكوينات طبقية جديدة ، ومنظمات تؤدى أهداف متباينة . ولقد أصبحت — على سبيل المثال — الطبقة العاملة فئة اجتماعية لها وزنها فى هذا النظام الاقتصادى — الاجتماعى الجديد . وكان طبيعيا ان يبحث الاجتماعيون عن معنى لإدراك تخيل واسع للظواهر المحيطة بهم ، تماما كما يفعل الفنان حين يترجم عن حالات عقلية وشعورية فى أعمال فنية كبرى .

واذن ففكرة وجود علم الاجتماع كعلم للدراسة المجتمع لم تكن متضمنة فى مفاهيم هذا العلم ، أى أن هذه الفكرة لم تكن مشتقة من المفاهيم ذاتها . اننا نستطيع الزعم بأن هذه الفكرة قد نبعت عن التصورات التى انتشرت فى أعقاب فلسفات العقد الاجتماعى التى روجت للقضية التى مؤداها ان الانسان كائن عقلى يتصرف ويسلك على أساس رشيد Rational Man فالعقلانية هى شقيقة العلم ، هذا من جهة . كذلك كان التقدم والنجاح الذى حققته العلوم الطبيعية من العوامل الهامة التى ساعدت على نشر وترويج فكرة « العلم » فى الدراسات الاجتماعية ، وظهرت المدارس الفكرية التى دعت الى ضرورة تبنى نمط العلوم الطبيعية ، واعتبار بحوثها ومناهجها وقوانينها نماذج تحتذى من جهة أخرى .

وثمة عامل آخر كان له أثره فى تبنى فكرة العلم فى ميدان الدراسات الاجتماعية ألا وهو تدهور القيم والتفسيرات القديمة ، فاللاهوت بعد عصر الاصلاح لم يعد يلزم الناس بقواعده ، والنزعة الانسانية ، أى المنهج الذى يقوم على استخلاص قواعد ومبادىء للمجتمع من كتابات القدماء ، لم تعد تظهر أى درجة من القابلية للتطبيق على مجتمع شهد تغيرات حاسمة سياسيا واجتماعيا . واذن ، فالبديل الوحيد الذى بات يمكن الاعتماد عليه هو التفكير العلمى . لكن المشكلة التى يثيرها هذا اللون من التفكير فى المجال الانسانى هى أن استخدام القواعد العلمية الدقيقة انما يعنى معاملة البشر بوصفهم « أشياء » أو « متغيرات » وستتجلى هذه المعاملة واضحة تماما حينما نشرع فى اجراء تجارب فى الميدان الاجتماعى مماثلة للتجارب التى يجريها العلماء الطبيعيون . هناك وجهات نظر عديدة فى هذا الصدد ، بعضها ينزع نحو التطرف ، وبعضها الآخر يتجه الى الاعتدال ، وسوف نناقشها بالتفصيل فى فصل لاحق ، غير أن الشىء الذى نود ابرازه فى هذا الصدد هو أن الحضارة الصناعية الحديثة ، قد اسهمت فى معاملة البشر كأشياء ، اذ

كثيرا ما نسمع رجال الصناعة ، يرددون العبارة القائلة « بأن البشر هم سواعد المصانع » ، وهذه الفكرة تعنى فى حقيقتها أن السواعد البشرية هى أهم شىء نفكر فيه فى الحياة الصناعية الحديثة ، أضف الى ذلك أن النظريات التى كانت تدعو الى تقنين العمل الانسانى فى الصناعة زاعمة أن ذلك يحقق الكفاية الانتاجية طالما أن العامل لا تحركه سوى الدوافع المادية ، كانت من بين الاتجاهات التى روجت لفكرة معاملة البشر بوصفهم أشياء . والحياة فى المدينة الحديثة أيضا انما أصبحت تتصف بقدر كبير من التخلى عن القيم الانسانية الاصيلة ، ولعل أهمها فى هذا الصدد قيم التكافل الاجتماعى والعلاقة الاجتماعية الحميمة ، اذا اختفت العلاقات الشخصية من المدنية الحديثة . ان كل هذه العوامل كانت واضحة تماما أمام فيلسوف الوضعية اوجيست كونت حين ذهب الى أن المنهج الوضعى الذى ازدهر فى الرياضيات ، والفلك والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الحياة يجب أن يستخدم فى السياسة وأن يكون هو الاساس الذى ينبنى عليه علم وضعى للمجتمع يسمى باسم علم الاجتماع[1] .

وهكذا ، يمكن القول بايجاز أن فكرة قيام علم للمجتمع قد انبثقت حينما بدأ الناس يدركون وجود « كيان مستقل » عن الدولة اطلقوا عليه مصطلح « المجتمع » ، وحينما لاحظوا أن التغيرات الاجتماعية والسياسية قد جعلتهم عاجزين عن فهم طريقة عمل أنظمة المجتمع وظواهره ، ومن ثم لم يكن أمامهم من سبيل لتحقيق هذا الفهم سوى بالاعتماد على المنهج العلمى . ان مثل هذه العوامل لاتتصل فحسب بنشأة علم المجتمع ، ولكنها تفسر أيضا نشأة المناهج التى يستخدمها هذا العلم[2]



(١) . . .

Aron, R. Main Current in Sociological Thought, Vol I, Penguin Books, 1968.

(٢) [illegible]

٣ - تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى :

أوضحنا فى الفقرة السابقة أن المنابع والاصول التى نمت عنها فكرة « علم المجتمع » هى ذاتها نفس المنابع التى نبعت عنها مناهج هذا العلم وطرائق بحثه . ويمكن القول بصفة عامة أن تنوع المناهج فى علم الاجتماع ، واتجاهها نحو الدقة والتحديد قد صاحب الاسهام الرائد والذى قام به فرنسيس بيكون Bacon حين صاغ المناخ الفكرى الملائم لتطبيق المنهج الاستقرائى تطبيقا دقيقا . هذا فضلا عن عدد آخر من المؤثرات الاجتماعية ، وبخاصة العوامل السياسية ، التى يدور معظمها حول القضية القائلة بأن فعالية الحكم ينبغى أن تنهض على توافر المعلومات الدقيقة عن الشعب الذى يعد مصدر القوة والثروة القومية ، يضاف الى ذلك أن تطور التجارة وتعقد أنظمتها قد عمل على دفع عجلة تقدم البحث الاحصائى ، ويرتبط ذلك بالطبع بما حققته دراسات السكان من تقدم بالاعتماد على البحث الاحصائى أيضا . وقد شهدت بريطانيا هذه التطورات التى تمثلت أساسا فى نمو حركة المسح الاجتماعى ذات الأهداف الاصلاحية وتطور الدراسات الديموجرافية خاصة بعد ظهور نظرية مالتوس فى السكان ، وسنحاول فيما يلى أن نلقى الضوء على تطور حركة البحث فى عدد من الاقطار[١]

فى مطلع القرن التاسع عشر بدأت حركة البحث الاحصائى فى بريطانيا ، وخاصة فى عام ١٨٠١ تحت اشراف جون ريكمان Rickman ، حيث تركزت هذه الدراسات حول تعداد السكان والاسر فى عدد من المدن والمناطق . وكان تعداد عام ١٨٣١ هو أول تعداد منظم يضم عددا من البيانات الديموجرافية التى كان البرلمان البريطانى بحاجة اليها للقيام ببعض الاصلاحات . ثم اتجه البحث بعد ذلك الى دراسة المناطق الريفية للتعرف على المشكلات التى تواجه الريف الانجليزى فى اعقاب الثورة الزراعية وكان أرثر يونج A.Young الذى عاش حتى عام ١٨٢٠ قد قام بعدد من البحوث الاجتماعية للمناطق الريفية . وعلى عكس التراث الذى تجمع نتيجة للرحلات التى كانت تهدف الى معرفة العادات والتقاليد والفلكلور السائد فى المناطق التقليدية ، حاول يونج أن يصف فى دراساته أسلوب الحياة الواقعى السائد فى المناطق الريفية ، وتقويم الموارد الزراعية بهدف تطوير

---

(١) هذ .

Leenyer . B. & Anthony R. Oberschall, Early History of Social Research, in International Encyclopedia of the Social Sciences.

الانشطة الاقتصادية فى هذه المناطق . ولم تقتصر دراسات يونج على الريف الانجليزى فحسب ، بل أخذ يقوم برحلات يتبع فيها نفس المنهج فى أقطار أخرى وبخاصة فرنسا وايرلندا .

ويرجع الفضل الى جون سينكلار J. Sinclaire فى ادخال الاساليب الكمية فى المسوح التى تناولت دراسة المناطق الريفية . ولقد كان سينكلار شخصية عامة متعددة الاهتمامات ، فهو ثرى مزارع ورحالة وعضو فى البرلمان وكاتب له إسهامات فى مسائل شتى . [illegible] أعجب سينكلار بالتقليد الالمانى للدراسة الاحصائية ، خلال عام ١٧٥٥ حينما أجرى [illegible] ١٠٠ لسكان اسكتلندا ، كان سينكلار قد شرع فى اجراء دراسة مماثلة ، وان كانت اكثر طموحا من تعداد سكان اسكتلندا ، وأصبح هذا العمل يمثل دراسة هامة فى الاحصاء الاجتماعى استغرق اجراؤها سبع أعوام كاملة ، ونشرت فى ٢١ مجلدا فيما بين عامى ١٧٩١ ١٧٩٩ تحت عنوان : **دراسة احصائية لاسكتلندا** . وقد عرف سينكلار الاحصاء بأنه « هو بحث لحالة منطقة معينة بهدف تقدير مبلغ السعادة التى يتمتع بها سكان هذه المنطقة وأساليب الاصلاح للمستقبل » . وفى ملاحق المجلد الاخير من دراساته قدم معالجة واضحة للمناهج والاساليب التى استعان بها فى انجاز هذا العمل الضخم . وتضمنت الملاحق أيضا نماذج لاستمارات البحث والتى استعان بها فى جمع المعلومات وقد اعتمد اساسا على الاستبيان البريدى فى الحصول على المادة العلمية لدراسته . وينقسم الاستبيان الى عدة اجزاء ، أما الاربعون سؤالا الاولى فانها تتضمن معلومات سكانية مثل العمر ، والنوع والمهنة ، والدين ، والمواليد والوفيات ، وحالات الانتحار والقتل ، والعمالة والبطالة ، والاسئلة من ١٠١ إلى ١١٦ تتناول الانتاج الزراعى ، هذا فضلا عن أسئلة أخرى تبحث الملكية والدخل والاجور وطبائع السكان ومقارنات بين الاوضاع الحالية والسابقة . ولقد تبنى سينكلار — حقيقة — اتجاها حديثا فى التحليل الكمى ، يبدو ذلك واضحا من الاسئلة والجداول التى تضمنتها دراساته ، وطريقة معالجته للبيانات ، وقد ترجمت أجزاء مختصرة من أعماله هذه الى اللغة الفرنسية .

والواقع أنه ينبغى لكى نفهم مغزى حركة البحث الاجتماعى فى انجلترا خلال الفترة من ١٨٩٠ حتى ١٩٤٠ أن نأخذ فى الاعتبار تلك الحقيقة التى مؤداها انه كانت تبذل خلال هذا الوقت جهود جبارة تستهدف اصلاح النظم الاجتماعية التقليدية ، ويشمل ذلك قوانين الفقر ، والنظام التعليمى ، والحكم المحلى ، ونظم الصحة العامة ، بل والبرلمان ذاته . ومن ثم كانت السياسة الاجتماعية ، والبحث الاجتماعى والتشريع تشكل جميعا نسقا

متكاملا وجهدا مشتركا يهدف الى الاصلاح الاجتماعى . وكانت حركة البحث تتم عبر خطوات مرحلية على النحو التالى

(أ) احساس فردى أو جماعى بمشكلة اجتماعية أو ببعض الشرور الاجتماعية السائدة فى جماعة أو مجتمع أو تنظيم ، وغالبا ما كان هذه الاحساس يدفع هذا الفرد أو تلك الجماعة الى دراسة هذه المشكلة .

(ب) كنتيجة لهذه المبادرة الفردية يتزايد الاهتمام بتلك المشكلة مما يحفز بعض الهيئات المنظمة الى دراستها بشكل أكثر توسعا وتعمقا .

(ج) تعمل هذه الجهود على استثارة الرأى العام واهتمام الحكومة بحيث تتألف لجان رسمية ، والعمل على اصدار التشريعات التى من شأنها أن تعالج هذه المشكلات .

(د) تضع التشريعات الاسس التى تقوم عليها سياسات معالجة هذه المشكلات وتوجيه مسارات التغير الاجتماعى .

ولعله من الضرورى فى هذا الصدد أن نشير الى أعمال أهم من أسهموا فى بحوث الاصلاح الاجتماعى بانجلترا ، ونذكر منهم هوارد J.Howard ، وايدن F.M.Eden ، وشادفك E.Chadwick وكاى شاتل ورث Kay-Shuttleworth . اما جون هوارد فقد اهتم اهتماما خاصا بدراسة اوضاع السجون وذلك حتى يتمكن من التوصل الى نتائج تسهم فى اصلاحها . وقد تجشم فى سبيل ذلك مشقة كبيرة ، اذ قام برحلات ملاف خلالها بريطانيا العظمى واوروبا على نفقته الخاصة . ولقد وصف فى دراساته الأوضاع المختلفة داخل السجون وطبيعة الحياة التى يعيشها نزلاء هذه السجون ، والطعام الذى يتناولونه ، والأمراض التى يعانون منها وطريقة ادارة السجون ، وعدد النزلاء ، وتوزيعهم حسب النوع ، والجريمة . وتتضمن دراساته مقارنات لطريقة معاملة المذنبين فى أقطار مختلفة ، فضلا عن مقترحاته لتحسين وتطوير أساليب معاملة المذنبين .

أما سير فريدريك مورتون ايدن فقد كان من رجال الاعمال وقد أدى التضخم الذى ساد خلال الفترة من ١٧٩٤ – ١٧٩٥ الى اهتمامه باجراء بحوث امبيريقية عن اعداد الفقراء واحوالهم . ونشر أعماله فى دراسة من ثلاثة أجزاء بعنوان أوضاع الفقراء (١٧٩٧) وقد تضمنت الدراسة قسمين، احدهما [illegible]

احصائية عن [illegible] المشكلة ، وعدد [illegible] التى [illegible]

وقوائم الأجور وأسعار السلع الغذائية وجمعيات الصداقة والعضوية فيها ، وعدد الفقراء وأوضاعهم . أما القسم الآخر فقد تضمن ٤٣ دراسة حالة مفصلة لميزانية أسر العمال . ثم قدم فى نهاية البحث عدداً من التوصيات التى ارتكزت أساساً على نتائج هذه الدراسات . وتعتبر هذه الدراسات وإجراءاتها المنهجية واهتمامها بالجمع بين البحث الإحصائى ودراسة الحالة من الأسس التى ارتكزت عليها التطورات اللاحقة فى مناهج البحث الاجتماعى وبخاصة دراسات فريدريك لوبلاى ومدرسته فى فرنسا .

ولا تختلف اسهامات كل من ادوين شادفيك وجيمس كاى شاتل ورث كثيرا عن الانجازات السابقة ، وان كان شادفيك قد ساعد على دفع حركة البحث فى مجال الصحة العامة ، بينما اسهم كاى شاتل ورث فى تأسيس جمعية مانشستر الاحصائية ، ودرس على وجه الخصوص الاوضاع الاخلاقية والفيزيقية للطبقة/العاملة فى صناعة القطن بمانشستر (١٨٣٢) .

وفى عام ١٨٣٠ تأسست عدة جمعيات احصائية محلية بواسطة عدد من المهتمين بالاصلاح الاجتماعى . واقدم هذه الجمعيات واكثرها نشاطا جمعية مانشستر ولندن اللتان لا تزالان قائمتان حتى وقتنا الحاضر . هذا فضلا عن قسم الاحصاء الذى تفرع عن الجمعية البريطانية لتقدم العلوم والذى تأسس عام ١٨٣٣ بتأثير كل من باباج Babbage ومالتوس Malthus وكوتيليه Quetelet ولقد كان الهدف من كل هذه الجمعيات هو احداث تطوير اجتماعى معتمد على حقائق تكشف عنها البحوث الكميه فى المشكلات الاجتماعية . هذا وقد عملت هذه الجمعيات على تشكيل لجان بحث تدرس الصحة ، والاحوال المعيشية ، والتعليم ، والممارسات الدينية ، وظروف عمل الطبقات الدنيا من العمال ، ونشرت هذه اللجان تقارير عن المسوح التى قامت بها تضمنت بيانات احصائية وجداول توضح الظواهر التى اهتمت بها ، وغالبا ما كانت هذه المسوح من النوع الشامل الذى يستغرق اجراؤه بضعة شهور كما يتكلف تنفيذه نفقات مالية كبيرة .

ولا يمكن أن يكتمل التاريخ لحركة البحث الاجتماعى فى بريطانيا دون الاشارة الى مسوح الفقر التى أجراها تشارلز بوث C. Booth ، والتى عملت على اثارة الاهتمام ، كما تجمعت حوله مدرسة ضمت عددا من الاحصائيين والباحثين الاجتماعيين من أمثال بياتريس وب B. Webb واوكتافيا هل O. Hill وبعض المتخصصين فى الاقتصاد الاجتماعى هذا ، وكان من أهم نتائج هذه المسوح انها حفزت الى اجراء مسوح حضرية

قام بها باحثون آخرون حاولوا استكمال النقص الذى تبدى فى أساليب البحث والتحليل التى استعان بها بوث . ومن الجدير بالذكر هنا أن من أهم هذه المسوح دراسة روانترى Rowntree عن الفقر فى حياة المدينة ، ودراسات باولى A. I. Bowley وبرنت هارست A. R. [illegible]nett-Hurst عن انماط الحياة والفقر وكذلك استخدم يودنى يول U. Yule بيانات المسوح التى نشرها بوث فى تطوير أساليب متقدمة للمعالجة الاحصائية ، حيث اخضع هذه البيانات لتحليلات كشفت عن الارتباطات القائمة بينها . وعموما اسهمت كل هذه الدراسات فى تطوير التحليل الكمى للظواهر والمشكلات الاجتماعية وتطوير أساليب البحث الاحصائى لهذه المشكلات .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الصدد ، ان الاهتمامات الكمية لم تكن هى الاتجاه المنهجى الوحيد السائد فى بريطانيا ، فقد أخذ تقليد الانثروبولوجيا فى النمو خلال مطلع القرن التاسع عشر واعتمدت الدراسات الانثروبولوجية على التقارير الكيفية الشاملة التى كان يكتبها الرحالة والباحثون عن المجتمعات التقليدية والبدائية فى عدد من القارات . وكانت هذه التقارير تستند اساسا الى مادة اثنوجرافية يقوم الباحث بجمعها بنفسه من خلال الاقامة لمدة كافية من الوقت فى هذه المجتمعات تمكن بعدها من الاحاطة بكافة جوانب الحياة الاجتماعية السائدة فيها .

أما فى فرنسا فقد انتعشت حركة البحث الاجتماعى خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر حيث كانت الاكاديمية الفرنسية للعلوم هى المسئولة عن تطوير البحوث الاجتماعية فى ميدانين على وجه الخصوص[1] : أما الميدان الاول فهو تطبيق [illegible]

(١) هناك محاولات عديدة مبكرة لحركة البحث الاجتماعى فى فرنسا ونستطيع هنا أن نشير الى بعض المحاولات [illegible] كولبر Colbert الذى حاول أن يجمع عددا من المعلومات الكيفية والكمية عن المجتمع الفرنسى [illegible] عام ١٦٦١ [illegible] بصفة خاصة بالنواحى الاقتصادية السيكولوجية ، غير أن هذه الاستقصاءات لم تكن سوى محاولات [illegible] عن مناطق معينة ، وهناك أيضا مجموعة البحوث التى اجراها فوبان Vauban [illegible] عام ١٦٧٧ ، واهتم فوبان بدراسات وقت الفراغ ، وكذلك بطريقة عمل التعدادات السكانية ولقد [illegible] محاولات [illegible] حينما عهدت الحكومة الفرنسية الى هيئات علمية وأفراد [illegible] اجراء البحوث الاجتماعية [illegible] حتى عام ١٨٤٠ ، حيث نشرت مجموعة من الدراسات [illegible] الديموجرافية — ويجدر فى هذا الصدد الاشارة الى التقرير الذى صدر [illegible] ١٧٧٨ ولقد تضمن هذا التقرير تحليلا مقارنا لمناهج البحوث [illegible] للنوع والعمر ، والمكانة الاجتماعية والحالة الزوجية كما تضمن [illegible] انظر :

International Encyclopedia of the Social Sciences, O. P. Cit.

الاحتمالات على البيانات الاجتماعية الكمية . وكان عدد من العلماء الفرنسيين خلال هذه الفترة قد أظهروا اهتماما بالدراسة الاحصائية لبعض الظواهر الديموجرافية ، فقد درس لابلاس Laplace معدلات المواليد والوفيات والزواج أما الميدان الاخر فقد كان يتمثل فى المشكلات الفنية التى كانت الحكومة تقوم باستشارة الاكاديمية بشأنها . ومن أهم البحوث التى أجريت فى هذا المجال الدراسة التى شارك فيها بيلى Bailly ولافوازييه Lavoisier ولابلاس Laplace وتانو Tenos عن تنظيم المستشفيات فى فرنسا واوروبا واستغرقت أربع سنوات من عام ١٧٨٥ حتى عام ١٧٨٩ . وكانت النتائج التى خلصت اليها هذه الدراسة معتمدة على بيانات مستمدة من دراسة الوثائق ، والاستبيانات ، ومن الملاحظات المباشرة ، وعرضت هذه المعلومات فى ثلاثة تقارير كتبها بيلى عام ١٧٩٠ .

وفى عام ١٧٩٥ تم تأسيس المعهد القومى للعلوم والفنون الذى أولى اهتماما خاصا للقضايا السياسية والايديولوجية ، وعمل على تشجيع البحوث فى المجال الاثنوجرافى ، ذلك أن دراسة وتحليل اللغة والرموز والاهتمام بدراسة العلاقة الادراكية بين العوامل الاخلاقية والطبيعية كانت تعد محور النظرية الايديولوجية التى اهتم بها هذا المعهد ، وكان لها تأثير ايضا فى تطوير الاهتمام بالدراسات الاثنوجرافية ، ويعد فالنى Volney من أبرز من قاموا بالدراسات الاثنوجرافية ، ولقد كان فى الاصل عالما طبيعيا ، ولكنه شغف بالترحال فى الشرق ، وقدم دراسة وصفية متكاملة ودقيقة لمجتمع الشرق الاوسط فى بحثه بعنوان : رحلة فى مصر وسوريا Voyage en Egypte et en Syrie الذى نشر عام (١٧٨٧) وقد أجرى دراسة أخرى بعنوان : استخدامات الرحالة للاسئلة الاحصائية (١٧٩٥) وذلك معتمدا على استبيان كان قد استخدمه المستشرق الألمانى ميشيلى Michaelis وفى عام ١٨٠٠ تم تأسيس جمعية ملاحظة ودراسة الانسان بباريس Société des Observateurs de l'Homme ، التى صدرت عنها بعد ذلك الدراسة التى قام بها جيراندو Gerando بعنوان ملاحظات حول المناهج المختلفة لملاحظة الشعوب الهمجية والتى نشرت عام ١٨٠١[1] .

فى أعقاب عام (١٨٠١) تأسست الاحصاءات الجمهورية Statistique de la République ، وكان لذلك أثره الواضح فى توجيه الاهتمام مرة أخرى نحو اجراء بحوث حكومية ، وحتى عام (١٨٠٦) ساد حماس واضح للدراسات الاحصائية دعمته الحوليات الاحصائية . ونشر مكتب الاحصاء مذكرات احصائية اعتمدت على الدراسات العامة

---

(١) وكانت هذه الدراسة قد صدرت فى أعقاب الرحلة العلمية الى هولندا التى نظمتها هذه الجمعية فى ذلك الوقت ، والتى كانت محض برنامج الدراسات الاثنوجرافية التى حظيت بالاهتمام خلال هذه الفترة راجع Ibid, P.40

التى قام بها شابتال Chaptal عام (١٨٠١) . وتعد هذه الدراسة من البحوث المسحية التى عنيت بأحوال المواطنين بالتغيرات التى طرأت على أوضاعهم العمرانية والاجتماعية . ثم قام المكتب الاحصائى بعد ... اث باجراء بحوث خاصة به ، لعل أهمها مايعرف بتعداد عام (١٨٠١) وتقدير السكان (١٨٠٢) الذى نشره لابلاس فى مؤلفه بعنوان : **النظرية التحليلية للاحتمالات** ، ١٨١٢) . ثم أجرى تعداد اخر للسكان عام (١٨٠٦) .

وقد عملت ثورة يوليو عام (١٨٣٠) على دفع البحث الاجتماعى وذلك بعد اعادة تأسيس اكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية (١٨٣٢) التى شجعت الباحثين على اجراء بحوث خاصة كما تأسست أيضا الجمعية العامة للاحصاء بفرنسا فى نفس هذا التاريخ ، وبدأت بنشر اعمالها الاحصائية التى تناولت تعداد السكان الفرنسيين ، ونشرت فى هذا الوقت ايضا أعمال هامة هى دراسة فرجيه Frégeir للطبقات الفقيرة من السكان فى المدن الكبرى (١٨٤٠) ، ودراسة Buret بؤس الطبقات العاملة فى انجلترا وفرنسا (١٨٤٠) . واتجه الاهتمام نحو تشخيص ودراسة أوضاع الطبقات العاملة والنتائج المترتبة على التصنيع فى فرنسا على وجه الخصوص .. وسنحاول فى الفقرات التالية أن نشير باختصار الى أهم الاعمال البحثية التى كان لها تأثيرها على تطور حركة البحث العلمى الاجتماعى فى فرنسا :

(أ) جيرى والاحصاء الاخلاقى :

ولقد جيرى Guerry فى تورز Tours واهتم اهتماما بالغا بالاحصاءات الرسمية عن الجريمة[1] وحاول فى دراسة بعنوان **الاحصاءات الاخلاقية فى فرنسا** (١٨٣٣) ان يدرس العلاقة بين متغيرين اجتماعيين هما معدل الجريمة ومستوى التعليم . وواجهته فى هذا الصدد مشكلات منهجية عديدة ، أهمها : عدم وجود أى مقياس للارتباط الاحصائى وكذلك استخدام مقاييس جمعية مثل معدلات الجريمة ، أو متوسط مستوى التعليم بالنسبة للمجتمع وذلك من أجل تطبيقها على دراسة السلوك الفردى ، كمحاولة الاجابة على تساؤلات مثل هل الذين يحققون مستوى أفضل للتعليم بالمقارنة بالذين يحققون مستوى أقل يرتكبون جرائم ؟ وبأى معدلات ؟ ولقد درس جيرى معدلات الجريمة خلال ست سنوات ، ولاحظ أن معدلات الجريمة تميل الى الثبات ، ثم حاول بعد ذلك أن يقارن بين التوزيع الايكولوجى للجريمة فى صلتها بمتغير التعليم ، فقام بتقسيم ... فرنسا اداريا وفقا ... الجريمة السائدة فيها من جهة ، ووفقا لمستوى الامية من جهة ... ، ثم حاول بعد ذلك أن يفحص العلاقة بين هذه التوزيعات ولاحظ أن ... فى ...

(١) انظر

Guerry, A. Essai sur la Statistique Morale de la France, Paris, Crochard, 1833

التعليم ليست هى ذاتها التى تقع على أقصى طرف لتوزيع معدلات الجريمة ضد الاشخاص ، ومن ثم يمكننا ان نزعم بأنه لا يوجد ارتباط سلبى بين التعليم والجريمة ، وان المتغير الوسيط قد يكون هو مستوى التصنيع . والشىء الذى يعنينا من هذه الدراسة هو المحاولة التى بذلت فيها لتحقيق درجة معينة من الضبط ، فضلا عن الهدف الذى حاولت تحقيقه والذى تمثل فى محاولة التعرف على علاقة الارتباط بين متغيرين أساسيين .

(ب) بارنت — دى شاتيليه ودراسة البغاء :

بارنت دى شاتيليه Parent-Duchâtelet هو أحد أعضاء الجماعة التى أسست حوليات الصحة العامة ، وكان مسئولا عن عملين كبيرين هما : الصحة العامة (١٨٣٦) الذى قام فيه بجمع اكثر من ثلاثين تقريرا عن الموضوع منذ عام (١٨٢٥) وقام بدراستها وتحليلها ، واستخلاص النتائج منها . والعمل الاخر هو الدراسة الهامة التى نشرت فى مجلدين بعنوان : البغاء فى مدينة باريس (١٨٣٤)[1] ، والتى تعد احدى الدراسات الرائدة خلال هذه الفترة . ولقد استهدفت هذه الدراسة نشر الحقائق عن البغايا والظروف الاجتماعية والنفسية التى يعيشون فيها ، والسياسات التى اتخذت ازاء الظاهرة الخطيرة على المجتمع الفرنسى . واعتمد بارنت دى شاتيليه فى دراسته على عدد من أساليب البحث ، نقد الوثائق والسجلات ، ورجع الى الملفات المودعة بالبوليس الفرنسى ، واستعان بالملاحظة الشخصية ، واستخدم أيضا المقابلات ، هذا فضلا عن المنهج الاحصائى . وقد حاول أن يقدم حصرا باعداد البغايا والتغيرات التى طرأت على هذه الاعداد ، وكذلك الاصول الاجتماعية والاقليمية للبغايا ، وخصائصهم النفسية والاجتماعية ، واتجاهاتهم نحو بعض النظم الاجتماعية مثل نظامى الزواج والدين ، والاسباب التى دفعتهم الى ممارسة البغاء واختتم دراسته بعدد من التوصيات الخاصة بطريقة العناية بمواجهة هذه المشكلة الاجتماعية التى تخرق النظام الاخلاقى وتشكل نوعا من انتهاك المحرمات ، وان كان قد ذهب الى اننا لن نستطيع أن نتجنب امكانية وجودها فى المجتمع ، ولذلك يتعين حماية الاناث من الوقوع فيها ، والعناية بالبغايا أنفسهم وبالاثار الذى يمكن أن تحدثه هذه الظاهرة على المستويات الصحية والعقلية فى المجتمع . وعموما ، فمن الناحية المنهجية يلاحظ أن الدراسة استعانت بأكثر من طريقة للحصول على المعلومات ، وتعد هذه سمة من سمات الدراسات المتقدمة فى مجال البحث العلمى ، لذلك يمكن القول انها قد سبقت عصرها بتبنى هذه المداخل المنهجية الهامة ، التى انعكست على النتائج والتوصيات التى خلصت اليها الدراسة .

---

(١) Parent - Duchâtelet, on Prostitution in the City of Paris, London, 1857

(ج) دراسة فيلرميه عن عمال النسيج :

ولد فيلرميه Villerme فى باريس ، وبلغ عمره ٥٢ عاما حينما شرع فى اجراء دراسته الكبرى عن عمال النسيج . ولقد قضى فيلرميه ست سنوات يلاحظ خلالها العمال فى أهم مراكز صناعة الغزل والنسيج . ثم اصدر تقريرين عن دراسته هذه ، يعتبرا اسهاما رئيسيا فى تطور حركة البحث الاجتماعى من جهة ، وتقدم البحث الاحصائى فى فرنسا من جهة اخرى . هذا فضلا عن أن فيلرميه قد نشر اكثر من أربعين مقالا ، اعتمدت معظمها على ملاحظاته ودراساته لعدد من المشكلات الاجتماعية . وتظهر هذه المقالات مبلغ المهارة الذى استطاع فيلرميه أن يحققه فى استخدام الملاحظة كأسلوب للحصول على المعلومات . وكان قد تمكن من الوصول الى هذه المهارات من خلال عمله كطبيب جراح فى جيوش نابليون ، اذ حصل على درجته العلمية فى ميدان الطب عام (١٨١٨) . ومنذ عام ١٨٢٢ اهتم على وجه الخصوص بالاحصاءات الحيوية فى باريس وفرنسا ، وبخاصة من حيث صلتها بتغيرات اقتصادية اجتماعية عديدة أهمها الدخل ، ونشر فى ذلك مقالا أوضح فيه معدلات الوفيات بين الفقراء .

واستخدم فيلرميه فى دراساته عن عمال الغزل والنسيج بيانات احصائية ، وطريقته الكيفية الخاصة فى الملاحظة . ورغم أنه وجد عددا من الاحصاءات الرسمية فى ميدان بحثه ، الا أن معظم الاحصاءات التى قام بتحليلها كانت احصاءات قام هو بإعدادها بنفسه . وقد تناولت هذه الاحصاءات اعداد العمال وهذا البيان من الصعب اعداده فى غياب التوزيع المهنى للسكان من التعداد ، ذلك الذى لم يوجد فى فرنسا قبل عام (١٨٥١) ومتوسط الاجور لمختلف العمال ، وطول يوم العمل ، ومعلومات ديموجرافية (المواليد ، الزواج ، عدد الابناء ، وعدد الولادات غير الشرعية) وميزانية الاسرة العاملة . وجمع فيلرميه ملاحظات عن الحياة اليومية للعمال فى مكان العمل وفى أماكن اقامتهم ومختلف جوانب سلوكهم الاجتماعى والشخصى . وحينما كان فيلرميه يستخدم الاحصاءات والملاحظات الكيفية كان يستخدم أيضا مؤشرات Indicators دون أن يحددها بوضوح . فقد اعتبر ارتفاع معدلات الولادات غير الشرعية بوصفه مؤشرا ثابتا لظاهرة خروج العادات الجمعية ، واستخدم بعض المؤشرات الكيفية الاخرى ، مثل الراتب الشهرى بدلا من الاجر اليومى ، وتعاطى النبيذ مع غذاء يوم الاحد ، واستخدام ستائر لنوافذ المسكن ، واقتناء الشمسية بوصفها علامات أو مؤشرات للمستوى الاقتصادى ... الاجتماعى المرتفع .

ا . ولقد واجهت فيلرميه بعض الصعوبات فى دراساته الاحصائية على وجه الخصوص ، منها عدم وجود مقياس للارتباط ، وكذلك الطابع الايكولوجى للبيانات الذى يصعب عادة

التكوين الفيزيقى لوحدات الجوار بين العمال ، اكثر مما يصف العمال انفسهم وعاداتهم السلوكية . وفى الجزء الاول من دراسته وضع الحقائق التى جمعها ورتبها وفقا لنوع الصناعة التى درسها ، وقد ساعده هذا الاجراء على تقديم وصف منظم للمعلومات . أما الجزء الثانى الذى قدمه عام (١٨٣٧) لاكاديمية العلوم الاخلاقية فهو يشمل نفس المعلومات وان كان قد عرضها بطريقة تحليلية .

والشىء الملاحظ على بحوث فيلرميه من الناحية المنهجية انها أقل تطورا من بحوث بارنت دى شاتيليه ، فهو لم يقم بعقد مقابلات مع العمال باستثناء عمال صناعة الحرير فى ليون ، واستخدم فقط الاخباريين فى معظم دراساته . لكن الموضوع الذى درسه جدير بالاهتمام والعناية ، وخلصت دراسته الى عدد من النتائج الهامة التى أوضحت الظروف السيئة التى يعيشها عمال هذه الصناعة ، واثارت هذه النتائج الكثير من المناقشة والجدل . فقد انتقدت نتائجه فيما يتعلق بعمالة الاطفال وكانت موضع مناقشة فى انجلترا على وجه الخصوص مما عمل على صدور التشريعات المنظمة لعمالة الاطفال فى مارس (١٨٤١) .

(د) بحوث المجلس القومى الفرنسى عن العمل الصناعى والزراعى :

قرر المجلس القومى الذى انتخب بعد سقوط لويس الثامن عشر فى مايو (١٨٤٨) أن يقوم باجراء بحوث عن حالة العمل الزراعى والصناعى . واتخذت هذه الدراسة نفس الاتجاه الذى اتخذته دراسات جيرى وفيلرميه وبريه . وبانتهاء عام ١٨٥٠ كان هذا البحث يمثل اكبر دراسة رسمية حاولت أن تدرس المشكلات الرئيسية فى فرنسا . وبعد عام ١٨٥٢ دعت الحكومة اما الى اجراء مسوح احصائية عن المجتمع ككل ، أو دراسات تفصيلية لمشكلات محددة . لقد تطورت هذه الدراسات الفردية فى البحوث المونوجرافية التى توضحها أعمال فريدريك لوبلاى .

ولقد أثارت الدراسة التى قام بها المجلس جدلا ايديولوجيا حول البحث الاجتماعى . فخلال عامى ١٨٤٠-١٨٤٨ طالب الاشتراكيون بإلحاح باجراء دراسة رسمية عن أحوال الطبقة العاملة ، ثم طالبوا بعد ذلك تحت زعامة لويس بلانك **Louis Blanc** بتأسيس وزارة للعمل . ولكن هذه الفكرة قوبلت بمعارضة شديدة من جانب المعتدلين والمحافظين ، الذين اكتفوا باجراء بحوث تنتمى الى الاتجاهات السابقة ، ومن ثم أصبح البحث الاجتماعى المرتكز على ملاحظة الوقائع مرتبطا بالاتجاهات المحافظة والمعتدلة وبايديولوجية البرجوازية تلك التى رفضها الاشتراكيون واستمرت هذه المعارضة من جانب

الاشتراكيين لهذه الحركة فى البحث حتى وقت دوركايم ومدرسته ، حين أثير نقاش عنيف بين دوركايم والافكار الاشتراكية .

وكان الاستبيان الذى استخدم فى هذه الدراسة يتضمن ٢٩ سؤالا عن المشكلات الرئيسية فى كل قطاع من قطاعات العمل الصناعى والزراعى ، مثل الحالة العامة للصناعة ، والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال الصناعيين ، والحالة العامة للزراعة . وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسة ، الا أن تنفيذ الاستبيان قد عوقته كثير من المشكلات ، ومنها عدم دقة الاسئلة التى تضمنها ، والشكوك التى ساورت الحكومة والعمال فى امكانية تطبيق نتائجه ، ويبدو أن عدم ثقة العمال كان يشكل العقبة الاساسية أمام تطبيق هذا الاستبيان . وعلى الرغم من انه امكن الحصول على استجابات بنسبة ٧٦٪ ، فان المجلس قرر الاحتفاظ بالمعلومات فى ملفات وزارة الصناعة والتجارة ، دون أى اشارة الى امكانية نشرها .

ولقد كان فشل هذه الدراسة الكبرى هو المبرر الذى عمل على تزايد اضعاف الاهتمام باجراء بحوث اجتماعية بواسطة ممثل الحكومة ، كما دعم أيضا حدة الخلافات بين الاشتراكية والبحث الاجتماعى الامبيريقى . وحينما نشر فردريك لوبلاى دراسته بعنوان : عمال اوروبا (١٨٥٥) كان يمثل بداية لنوع جديد من البحوث وحدثا هاما فى تاريخ البحث الاجتماعى بفرنسا .

(هـ) فردريك لوبلاى وحركة البحث الاجتماعى :

فردريك لوبلاى F.Leplay من علماء الاجتماع الفرنسيين (١٨٠٦ — ١٨٨٢) ، اشتهر باسهاماته المنهجية وطرائق عرض البيانات ومعالجتها ، وارتبط اسمه على وجه الخصوص بطريقة البحث المونوجرافى Monographic Method وأحدثت أفكاره تأثيرا عميقا فى علم الاجتماع فى أوروبا خلال الفترة التى امتدت من عام ١٨٦٠ حتى عام ١٩٤٠ ، ويستطيع المرء أن يقف عنده على كثير من المفاهيم التى طورها دوركايم ومدرسته بعد ذلك[1]

(١) يعد لوبلاى واحدا ممن اسهموا فى نمو علم الاجتماع الوصفى وحركة البحث الاجتماعى بصفة عامة ، ولقد كان لوبلاى، بوصفه فيلسوفا اجتماعيا وباحثا فى شئون المجتمع أيضا ، ومن هنا تحتل أهمية دراساته فى ميدان علم الاجتماع ، ولقد خصص سوروكين فصلا كاملا فى كتابه النظريات السوسيولوجية المعاصرة (١٩٢٨) لتناول اسهامه . وأهم أعماله فى هذا الصدد كتابه بعنوان العمال الأوروبيون Les Ouvriers Europeens الذى صدر ما بين عامى ١٨٢٩ ، ١٨٥٥ . وحينما ندرس علم الاجتماع عند لوبلاى ينبغى أن نتناول ثلاث مسائل [illegible] نظريته فى الضبط الاجتماعى نظريته فى التغير الاجتماعى [illegible] =

وسوف نحاول فى هذه الفقرة أن نعرض لاهم انجازاته فى المجال المنهجى بالذات ، هذا مع التنبيه الى أن أفكار وفلسفة لوبلاى كان لهما أثرهما فى نمو علم الاجتماع بصفة عامه . استخدم لوبلاى الملاحظة المباشرة والمنهج المونوجرافى (الوصفى) ووضع اطارا عاما لاعادة تنظيم المجتمع ، ولكن هذا الاطار يرجع الى ترميم البناء القائم ، لا الى احداث تغيير جذرى باقامة نظام اجتماعى جديد كما كان يدعو الى ذلك الاشتراكيين وأهم مايميز الطريقة المونوجرافية عنده هو تأكيدها المباشر على ضرورة الاعتماد على بيانات ميدانية ، التى يجمعها الباحث وفى ذهنه فكرة القياس ، بدلا من الاعتماد على بيانات تاريخية أو ملاحظات غير دقيقة . يضاف الى ذلك أنه ينبغى عند استخدام هذا المنهج أن يضع الباحث أساسا أو مبدأ للاختيار فيما يتعلق بالبيانات التى سيقوم بعرضها وتحليلها ، ويشتق هذا المبدأ مباشرة من تبنى اطار نظرى يتمثل عند لوبلاى فى أولوية العائلة والعلاقات الاسرية على بعض جوانب البيئة ، وبخاصة تلك الجوانب المسئولة عن تحديد نوع العمل الذى تمارسه الاسرة ، والاعتقاد بأن الانشطة الاسرية الرئيسية انما تعبر عن نفسها فى شكل مالى ، الذى يمكن تمثيله بما يعرف ميزانية الاسرة **Family-Budget** .

---

* الهيئة الرئيسية المسئولة عن التنشئة الاجتماعية و [illegible] الاجتماعى ، وقد حدد لوبلاى ثلاث انماط رئيسية للاسرة هى الاسرة الابوية ، والاسرة غير المستقرة ، والنمط الثالث متوسط بين النمطين . أما فيما يتعلق بنظريته عن التغير الاجتماعى ، فمن الملاحظ انها ذات طابع ثنائى ، فهو من جهة يؤكد اهمية المعتقدات والافكار ومن جهة اخرى يبدو انه من اتباع الحتمية التكنولوجية . كذلك اهتم لوبلاى بتحليل الفساد الذى ينتشر بين الصفوات واعتبره من العوامل الاساسية لفساد المجتمع ككل . أما النظرية الثالثة فهى النظرية المنهجية ، اذ ارتبط اسم لوبلاى بالمنهج المونوجرافى الذى ينهض على ركيزتين هما تأكيد الاتصال المباشر بالبيانات الحية ، التى يجمعها الباحث بهدف القياس بدلا من الاعتماد على المعلومات التاريخية أو الملاحظات العشوائية والتى ضرب لها مثالا بأعمال توكفيل **Tocqueville** أو تين **Taine** والركيزة الثانية هى انه وضع اساسا للاختيار فى عملية عرض البيانات ، ومستندا هذا الاساس على تصور نظرى يعتبر الاسرة هى اساس المجتمع ، واظهرت دراساته اعتمادا واضحا على التحليل الاحصائى

Sorokin, Contemporary Sociological Theories, N.Y. Harper, 1928, انظر **PP.98.**

ولقد وضع لوبلاى منهجه المونوجرافى فى مناخ ساعده على صياغة دقيقة ، اذ تطورت المسوح الاجتماعية خلال هذه الفترة تطورا واضحا فى انجلترا وفرنسا على السواء ، ولكن الشيء الفريد فى هذا المنهج هو ان أعمال لوبلاى قد تضمنت بدايات الاسلوب الاحصائى للبحث الاجتماعى ، الذى عمل بعد ذلك على ظهور فكرة العينات ، وبناء المقاييس والمؤشرات ، فلقد استخدم لوبلاى ميزانية الاسرة بوصفها مؤشرا يصلح للمعالجة الكمية الدقيقة ويمكن ترجمته الى عناصر محددة يسهل قياسها وحسابها . ومع ذلك ، فلقد كان المنهج المونوجرافى الذى استخدمه لوبلاى يمثل رفضا للتفكير النظرى الذى كان سائدا عند كل من سان سيمون Simon وأوجيست كونت Comte وبالتالى يعد خطوة نحو الاهتمام بالمناهج الاستقرائية والتجريبية ومحاولة تطبيقها على دراسة الظواهر الاجتماعية . اذ اعتقد لوبلاى أن الوصف العلمى للظواهر الاجتماعية ووقائع المجتمع هو الطريق الوحيد للتجانس الاجتماعى والسعادة الفردية . والعلم الاجتماعى فى رأيه ليس تراكم مجموعة من القضايا النظرية ، وانما هو الطريق لاكتشاف القوانين التى تحكم السلام الاجتماعى . واذا كان التفكير المجرد سوف ينتهى بنا الى قضايا تتناقض مع هذه القوانين ، فان هذا التفكير الاستدلالى لابد وأن يكون خاطئا . وعلى الرغم من أن لوبلاى كان يفكر يوما فى المماثلة بين جمع الحقائق وبين عملية التمثيل البرلمانى ، الا أنه لم يجد ضرورة لاستخدام طريقة منتظمة فى سحب العينات ، ذلك لانه شعر أن عددا قليلا من البحوث المونوجرافية يعد كافيا لاقناع القارىء بصحة القوانين الاخلاقية . ان تراكم البيانات والمعلومات ما هو الا أسلوب يوافى يطرح للتأثير فى النفوس ، أكثر من محاولة استخلاص الادلة . فلكى يستطيع المرء أن يتحقق من صحة نتائج الملاحظة المباشرة عليه أن يلجأ الى استشارة القادة المحليين الذين لديهم الامكانيات الكافية لوصف وتفسير العادات المحلية والوقائع .

هكذا ، لم يستمر الاتجاه الامبيريقى بنفس القوة التى بدأ بها عند فريدريك لوبلاى ، فقد عاد الى طريقة الفلاسفة الاجتماعيين وأصحاب المذاهب حينما لم يجعل من البحث الواقعى المنظم المصدر الوحيد للمعرفة الاجتماعية ، ولكنه أصبح فى نهاية الامر يشكل اجراء تكميليا لعملية استنباط القوانين الاخلاقية . وربما يفسر لنا ذلك ، الحقيقة التى مؤداها ان اراء لوبلاى لم تحدث ـــ رغم أهميتها ـــ التأثير المتوقع لها فى تطوير علم الاجتماع العلمى المعاصر .

ويبقى بعد ذلك كله أن نلقى بعض الضوء على حركة البحث الاجتماعى فى بلد أوروبى آخر هو المانيا . والواقع أن حركة البحث فى المانيا تتخذ لها طابعا خاصا واضحا ، فبينما لاحظنا أن البحث الاجتماعى فى انجلترا كان نشاطا لانشطة فردية وهيئات

طوعية ، نجد أن معظم البحوث الاجتماعية فى المانيا خلال القرن التاسع عشر كانت نتيجة لاعمال قام بها باحثون أكاديميون ومنظمات مهنية متخصصة . اذ كانت الجامعات الالمانية فى هذا الوقت تمثل اكثر نظم التعليم العالى تقدما فى العالم . فلقد أسهمت المدرسة التاريخية للاقتصاد التى رفضت الاقتصاد السياسى الانجليزى ، اسهاما هائلا فى حركة تطوير البحث الاجتماعى وظهور علم الاجتماع كميدان متخصص ، حيث تعاطفت هذه المدرسة مع القضية القائلة بأن البحث سوف يسهم من خلال نتائجه فى تحقيق سياسة اجتماعية تقدمية وفى حل المشكلات التى يعانى منها المجتمع .

وخلال الحقبة التى امتدت من عام ١٨٦٠ كانت الاحصاءات الاخلاقية تمثل ميدانا هاما من ميادين البحث فى المانيا بتأثير أعمال كوتيليه Quetelet ، وكذلك الامر بالنسبة للديموجرافيا اذ استفاد ارنست انجل E. Engel افادة كبيرة من المادة الاحصائية التى جمعها لوبلاى وكوتيلية ومن مناهجها فى البحث وبخاصة ماتعلق منها بميزانية الاسرة . ولقد ظهرت خلال هذه الفترة محاولات عديدة لتحليل البيانات الاحصائية عن الجريمة ، والانتحار ، والتزاوج وغيرها من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية ، بقصد اكتشاف الارتباطات الامبريقية بين ظواهر الحياة الاجتماعية . وهناك أيضا عدد من البحوث التى انتهجت نفس الاسلوب فى دراسة المهن ، والحراك الاجتماعى ، والتعليم العالى ، والانتخابات ، وتكوين الصفوات العسكرية والسياسية ، وقد دلت هذه البحوث عن أن محاولة جادة لاقامة علم اجتماعى دقيق قد بدأت فى الظهور .

ويعد فرديناند تونيز F. Tönnies من أهم علماء الاجتماع الالمان الذين حاولوا بكل قوة تأكيد وجود علم اجتماع امبريقى وذلك من خلال فكرته عما أطلق عليه اسم السوسيوجرافيا sociography والتى تشكل منهجا متكاملا تطبق فيه الملاحظة المنظمة ، ودراسات الحالة وغيرها من المناهج الكيفيه ، بالاضافة الى استخدام الوصف الاحصائى . وتهدف السوسيولوجيا الى اكتشاف القوانين الامبريقية عن طريق منهج الاستقراء . ولقد تأثر تونيز بأعمال انجل وكوتيلية وقام بنشر عدد من البحوث الاحصائية عن الملكية الزراعية ، والبناء الاجتماعى الزراعى ، والديموجرافيا والجريمة ، والانتحار ، والتصويت . وفى اخريات أيامه كان تونيز يدعو الى استخدام الملاحظات السوسيوجرافية كطريقة للبحث يشترك فيها متخصصون فى طائفة من العلوم اصحاب المهن الفنية الليبرالية ، وعدد من المثقفين يشتركون كفريق يتعاون على دراسة وقائع الحياة الاجتماعية . وعلى الرغم من أن كثيرا من مناهج البحث التى دعا اليها تونيز لا يخلو من الخطأ ، فانه قد لفت الانظار الى أهمية البحث الامبريقى ، والى فكرة « فريق البحث » المتكامل الذى يدرس الظاهرة من

جوانبها المختلفة ، وهي نفس الفكرة المعاصرة التي تدعو الى ما يسمى بالبحوث المتداخلة بين عدد من فروع العلوم الاجتماعية .

هذا ، وقد ظهرت بحوث امبريقية عديدة على الأخص في مجال الاجتماع الريفي ومشكلات المجتمع الزراعي ، وهذا فضلا عن الدراسة الهامة عن العمال الصناعيين التي قام بها أدولف ليفينشتين A.Levenstein فيما بين عامي ١٩٠٧ - ١٩١١ ، والتي تعد أكبر دراسة عن الاتجاهات والآراء استخدم فيها حوالي ثمانية آلاف صحيفة استبيان اتجاهات العمال نحو كثير من مواقف الحياة اليومية ، ومطامحهم المادية والسياسية ومعتقداتهم الدينية ، وانشطتهم السياسية ، ونشاطهم الثقافي والترويحي ، والرضا عن العمل ، والملل في العمل الصناعي فضلا عن معلومات أخرى تتناول أصولهم الاجتماعية ومستويات أجورهم . وقد شجع ماكس فيبر هذه الدراسة وعاون في انجازها وحفز ليفينشتين على تبويب وجدولة النتائج وأوضح له كيفية تحليلها . ولقد أراد فيبر من هذه الدراسة أن يختبر بعض فروضه عن انتاجية العمال ، فاهتم على وجه الخصوص بالتعرف على مدى امكانية تطبيق منهج التجربة المعملية الذي عرفه ميدان السيكوفيزيقا في ذلك الوقت على دراسة الأوضاع داخل المصنع . ولذلك نجده يمضي صيفا بأكمله في ملاحظة العمال في مصنع للنسيج ويحاول تحليل البيانات الخاصة بانتاجيتهم . وشارك أيضا في كتابة الأسس المنهجية لدراسة العمال الصناعيين .

هكذا يكشف لنا هذا العرض التاريخي التحليلي لتطوير حركة البحث العلمي عن الأصول التي نبعت عنها المناهج والطرق والأساليب البحثية لعلم الاجتماع الحديث ، وجدير بالذكر أن الدراسة توجهنا نحو فهم هذه الطرق المنهجية الحديثة بصفة عامة ذلك لأن كل منهج منها له تاريخه ، وينطوي على العديد من المتغيرات المتداخلة والمعقدة . ومن الملاحظ بصفة عامة ، أن المسوح والملاحظات تشتركان في أصل واحد يتمثل في دراسة أحوال الطبقات الفقيرة سواء في الريف أو في الحضر ، كما انهما يمثلان أقدم الطرق البحثية ، سواء بالنسبة للبحوث ذات التوجيه الاحصائي ، أو الدراسات الكيفية التي كانت غالبا ما تستخدم المنهج المقارن . أما البحث التجريبي الدقيق فقد ظهر في مرحلة متقدمة بعض الشيء ، وأكبت تقدم العلوم الطبيعية وتطور أساليب القياس الاحصائي والسيكولوجي . وجدير بالذكر أن هذه المرحلة التاريخية قد عكست فكرة هامة وهي المزاوجة بين الأساليب الكمية والكيفية واعتبارهما اسلوبين يكمل كل منهما الآخر ، بحيث يستطيع أن نحقق وصفا وتحليلا متكاملا للواقع الاجتماعي ، ويساعدنا فيما بعد أن نلقي الضوء على مختلف جوانب [illegible] على حدة .

٤ التجارب الاجتماعية :

التجريب الاجتماعي يوصف بأنه اكثر مناهج علم الاجتماع دقة ، لانه محاولة لتطبيق المنهج التجريبي وقواعده على دراسة الظواهر الاجتماعية والانسانية . ولقد ظهر هذا المنهج في علم الاجتماع كنتيجة لمحاولة بعض العلماء أن يستخدموا مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية ، بدعوى أن علم الاجتماع علم طبيعي يسعى الى تحقيق أهداف مماثلة لاهداف العلوم الطبيعية ، لعل أهمها اكتشاف القوانين والمبادىء التي تحكم وقوع الظواهر وتمكننا من وصفها ، وتفسيرها ، والتنبؤ بها . ومع ذلك ، فلم يشهد علم الاجتماع الكثير من هذه التجارب ، ويرجع ذلك بالطبع الى مجموعة معقدة من العوامل النظرية والعملية والاخلاقية . فالمنهج التجريبي يقتضي ضبط جميع المتغيرات فيما عدا المتغير التجريبي . ويتطلب تحقيق ذلك اتفاق حول المتغيرات الحاسمة ذات الدلالة في التجربة . ولتحديد مثل هذه المتغيرات نحتاج الى ما اطلق عليه كاهن **Kuhn** مصطلح النموذج **Paradigm**[1] ، وهو مدخل كلي يتبناه الباحث العلمي ويحدد نظرته الى الظواهر التي يدرسها أي أن هذا النموذج يضع القواعد والحدود المتفق عليها من جانب العلماء ، التي تدرس في اطارها مشكلات البحوث العلمية وقد يكون هذا النموذج هو فيزياء نيوتن ، أو نظرية النسبية عند أنيشتين ، حينئذ تمثل هذه النظريات القواعد المقبولة التي يتحرك في اطارها البحث العلمي . فهل نستطيع الزعم بأن علم الاجتماع لديه « نماذج » على هذا النحو تحدد له الاطار الذي يتحرك فيه البحث الاجتماعي ؟ ان علم الاجتماع يكاد يخلو من هذه النماذج ، ومن ثم سوف يتعذر باستمرار تحديد المتغيرات ذات الدلالة في الدراسات التجريبية ، بل سوف يتعذر تماما اجراء التجارب الاجتماعية . واذا كان الامر على هذا النحو من الناحية النظرية ، فانه من اليسير أن تتضح لنا الجوانب العملية والاخلاقية لمحاولة ضبط المتغيرات في المجال الاجتماعي والانساني .

غير أن هذه الصعوبات لم تمنع من محاولة اجراء التجارب الاجتماعية في الحدود الممكنة ، ومع ادراك طبيعة الظواهر التي تدرسها ، والكائنات التي تتعامل معها ، ولقد أجريت التجارب في ميدان فرعي لعلم الاجتماع هو ما يعرف بعلم النفس الاجتماعي وبخاصة على دراسة المتغيرات المتصلة بالجماعات الصغيرة ، اذ من اليسير دراسة هذه الجماعات ومحاولة التجريب معها اذا ما قورنت بالمجتمعات الكلية . أما النوع الآخر من التجارب فهو ذلك الذي صاحب استخدام الكومبيوتر في الوقت الحاضر ، وتطبيقه في دراسة العلاقة

---

(1) Kuhn, T.S. The Structure of Scientific Revolution University of Chicago Press, 1962, P. 13

بين المتغيرات المختلفة ، والتعرف على درجة الارتباط بينها . وتدرس المجتمعات على هذا النحو عن طريق تجريد بعض المتغيرات والنظر فى كيفية تفاعلها بعضها مع بعض داخل النموذج القائم على فكرة النسق وجدير بالذكر أن أول من أشار الى فكرة تجريد متغيرات عن المواقف الفريدة والخاصة بها ، ومعالجة العلاقة بين هذه المتغيرات بغض النظر عن السياق والمضمون هو جورج زيمل Simmel (١٩٠٢) ، حينما كان بصدد صياغة ما يعرف بعلم الاجتماع الشكلى فى بداية هذا القرن . لكن الشكل التجريبى المعاصر للفكرة هو الذى ظهر مصاحبا لاستخدام الكومبيوتر فى ميدان العلوم الاجتماعية .

٥ - المسوح الاجتماعية :

اذا كانت التجارب الاجتماعية مستمدة من محاولة اقامة علم الاجتماع على اسس علمية ووفقا لنموذج العلوم الطبيعية ، فان طريقة المسح التى ناقشنا تطورها التاريخى قد ظهرت مصاحبة للاهتمام بالاغراض الاصلاحية والادارية . واتضح لنا أن هذه الاصول التى نبعت عنها طريقة المسح قد تداخلت مع الاصول التى صدرت عنها الاحصاءات . ويمكن بشكل محدد القول أن حركة المسح الاجتماعى قد ظهرت مع الاهتمام بالتعرف على أوضاع واحوال الطبقات الفقيرة من العمال فى المدن الصناعية . اذ استخدم المسح كطريقة تعاون على تصوير مبلغ الفقر والبؤس الذى تعانى منه هذه الطبقات فى حياتها . ويسعى هذا المنهج من خلال ما نحصل عليه من معلومات الى اقناع المسئولين عن الادارة والحكم وصنع القرار ، بأنهم يجب أن يفعلوا شيئا من أجل هؤلاء الفقراء ، فالمعلومات والبيانات الماثلة التى تتجمع عن طريق المسوح تعطى الصورة الواقعية لما هو قائم بالفعل ودون مبالغة . واذا كان هذا هو الاسلوب الذى لجأ اليه رواد هذه الحركة من أمثال تشارلز بوث وغيره ، فلا يزال هذا الاسلوب يستخدم حتى وقتنا الحاضر متمثلا فى دراسة تاونسند P.Townsend الذى حاول أن يبين الحاجة الى الاصلاح من خلال كشف الحقائق[١] .

ويبدو أن نفس هذا الدافع كان وراء حركة البحث الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، فقد كتب أول رئيس للجمعية الامريكية لعلم الاجتماع وهو لستروارد L.Ward يقول : « ان الهدف الحقيقى لأى علم هو تحقيق النفع والصالح للانسان . أما العلم الذى يفشل فى تحقيق ذلك ، حتى وان كان هناك اتفاق على دراسته ، فانه يهدم الحياة » . ويرتبط

(١) Townesd, P The Famil Life of the Old People, Routledge, London, 1957

هذا التصور لدى علماء الاجتماع الامريكيين الاوائل بالتنشئة الدينية لهم ، لفقد نشأ كل من وارد ، وجيدنجز ، وتوماس ، وسومنر ، وهندرسون ، وسمول نشأة دينية ، هذا فضلا عن أن معظمهم كان من أصول ريفية . وقد يفسر ذلك ، الى حد ما ، اهتمامهم بدراسة نتائج التصنيع . كذلك اهتم كثيرون من ذوى النزعة نحو الاصلاح الاجتماعى بتمويل عدد من البحوث الاجتماعية ، نلاحظ أن شو Shaw الذى طور طريقة المسح الايكولوجى كان قد تلقى معاونات على اجراء دراسته من احدى الهيئات بشيكاغو التى عنيت عناية خاصة بمشكلات الاحداث المنحرفين وهناك تيار آخر اسهم فى نمو حركة المسح الاجتماعى بالولايات المتحدة هو بحوث استطلاع الرأى العام ودراسة السلوك الانتخابى ، وتمثل أعمال لازارسفيلد Lazarsfeld نموذجا لهذا الاهتمام .

٦ - الملاحظة وتاريخ الحياة :

ان فقراء المناطق الحضرية والصناعية الذين كانوا هم محور المسح الاجتماعى كانوا أيضا البؤرة التى تركز حولها أسلوب الملاحظة المشاركة وتواريخ الحياة . كذلك دفعت الرغبة فى الاستطلاع والتعرف على اساليب الحياة الغريبة والمثيرة السائدة فى المجتمعات التقليدية والثقافات البدائية الى تطوير اسلوب الملاحظة المشاركة . ففى الولايات المتحدة لاحظ علماء الاجتماع الذين ينتمون الى الطبقات الوسطى ، وبخاصة فى شيكاغو خلال العشرينات من هذا القرن ، لاحظوا أن من حولهم جماعات من الناس يمارسون اسلوبا للحياة يختلف تماما عن أسلوب حياتهم . وكان روبرت بارك R. Park من اكثر الذين تحمسوا لدراسة هذه الاساليب للحياة بطريقة الملاحظة المشاركة وتواريخ الحياة ، وكان بارك استاذا بجامعة شيكاغو ، ولكن كان فى الاصل صحفيا مما ساعده على تطوير هذا الاسلوب فى البحث . ويبدو أنه ومدرسته قد وجدا أن هذه هى الطريقة الممكنة الوحيدة لدراسة هذه الجماعات . تماما مثلما اكتشف علماء الانثروبولوجيا فى بريطانيا ، ان مشاركة الشعوب البدائية حياتهم اليومية ، ومعايشتهم فترة كافية من الزمن ، تعد هى أنجح الوسائل لفهم عادات وتقاليد ونظم هذه الشعوب . ولقد التقى علم الاجتماع بالانثروبولوجيا فى هذا المجال ، فكان بارك يوصى تلاميذه بقراءة ودراسة أعمال الانثروبولوجى فرانز بواس F. Boas وظهرت مجموعة من الدراسات السوسيولوجية استخدمت طريقة الملاحظة المشاركة مثل دراسات اندرسون Anderson وثراشر Thrasher وزوربو ج Zorbaugh .

وتعد طريقة تاريخ الحياة من الطرق البدائية التى يستعين بها علماء الاجتماع فى دراستهم للمجتمعات المعاصرة ، وذلك حيثما يعتمد على وثائق مكتوبة تصور حياة الجماعة التى يقومون بدراستها ، وخاصة عندما يطلب من أحد أعضاء هذه الجماعة أن يكتب بعض المعلومات التاريخية التى تصور اسلوب حياته أو الجماعة التى هو عضو فيها . وعلى الرغم

من أن هذا الاسلوب يتيح للباحث فرصة التعرف على الكثير من المعلومات التى يمكن أن تثرى التحليل والتفسير السوسيولوجي . الا أن هذا الاسلوب قد أخذ فى الاختفاء بعد المناظرة التى دارت بين توماس W.I. Thomas وستوفر S.Stouffer حول فائدة هذا الاسلوب بالمقارنة بطريقة مسح الاتجاهات . ومع ذلك فقد ظهرت صورة معاصرة لهذه الطريقة ، فى مؤلفات تونى باركر Tony Parker وهى طريقة تسجيل المقابلة باستخدام أجهزة التسجيل واستخدامت بالذات فى بحوث علم الجريمة . لكن لايزال هناك جدل حول القيمة العلمية لمثل هذا الاسلوب .

٧ - المنهج المقارن :

يعد المنهج المقارن واحدا من الاسهامات التى قدمها علماء الاجتماع الفرنسيين ، وقد ظل هذا المنهج حتى عام ١٩١٨ هو المنهج الاساسى لعلم الاجتماع ، ثم أخذ بعد هذا التاريخ يعانى من التدهور . وكان تدهوره مرتبط ، فى حقيقة الامر ، بانهيار الفكرة الكلاسيكية التى أقيم عليها من الناحية النظريه ، وهى فكرة التقدم ، التى لم تعد تصلح بعد الحرب الكبرى لان تمثل قانونا اجتماعيا بأية حال من الاحوال . وكانت فكرة التقدم هى محور التفكير الاجتماعى فى القرن التاسع عشر عن رواد علم الاجتماع من أمثال كونت ، سبنسر وماركس .

والطريقة التى استعان بها هؤلاء المفكرون لتتبع الحركة التقدمية التطورية للمجتمع هى طريقة مقارنة فترات تاريخية مختلفة ، ثم استخلاص قوانين التطور التاريخى . لكن الحقيقة التى مؤداها ، انه من خلال دراسة نفس وقائع التاريخ يصل ماركس الى نتيجة معينة ، بينما يصل سبنسر الى نتيجة أخرى معارضة تماما لها ، دعت الى القول بأن القوانين المستخلصة من هذه المقارنات هى نتاج لوجهة نظر الباحثين اكثر منها قوانين مستنتجة من الظواهر ذاتها . والواقع أن ماكس فيبر كان أكثر وعيا بضرورة تأصيل الطريقة التاريخية المقارنة حينما أشار الى أنه من المحال استنتاج قوانين من دراسة احداث تاريخية فريدة اذ ليست هناك حالات كافية للمقارنة بينها . وحاول فيبر أن يجد حلا لهذه المشكلة بواسطة مفهوم النموذج المثالى Ideal Types والذى اعتبره تجريدا يعبر عن جوهر الظاهرة التاريخية ، قد لا يظهر فى شكله الكامل فى المواقف الواقعية . وباستخدامه هذا المفهوم ، الذى اعتبره فيبر اداة منهجية ، درس الاخلاق البروتستانتية وجعلها ... الرأسمالية كنماذج مثالية ، وحاول أن يربط بينهما . وعلى الرغم من أن مفهوم النموذج المثالى يستخدم كثيرا فى علم الاجتماع ، الا أنه أيضا لم يستطع أن يحل تماما المشكلات الناشئة عن تفرد الاحداث التاريخية

وطالما أن التاريخ ينطوى على حوادث فريدة ، ولا توجد وقائع كافيه تصلح للمقارنه ، فان المنهج المقارن لن يستطيع أن يحقق تقدما علميا ، وهذا ما حدث بالفعل اذ يختلف هذا المنهج عن مناهج البحث الاخرى . لكنه مع ذلك لم يختفى تماما فقد استعان به عدد من المفكرين من أمثال سوروكين Sorokin وباريتو Pareto ، وايزنشتدت Eisenstadt فقدموا أعمالا أفادت من الطريقة المقارنة ، وان كانت لا تتبع الاسلوب المقارن ، وتطبقه فى تتبع التيارات المختلفة فى التاريخ المعاصر بالمعنى التقليدى . كذلك تحاول بعض الدراسات تعديل المنهج بهدف التنبؤ بالمستقبل ومحاولة استكشافه ومن أظهر من قاموا بهذه المحاولات اوجبرن Ogburn (١٩٣٤) ، وكاهن Kahn وميدوز Meadows (١٩٧٢) .

٨ القياس والتحليل :

نبعت فكرة القياس ومحاولة تكميم الظواهر الاجتماعية عن الروح العلمية التى سادت مع مطلع هذا القرن ، والتى كانت تؤكد أن العلم يعنى القياس . وقد اسهمت أعمال فريدريك لوبلاى فى وضع أسس هذه الفكرة حينما درس ميزانية الأسرة ، زاعما أن الاسرة هى العنصر الاساسى فى المجتمع ، وان فهم الأسرة يتحقق من خلال النظر الى نمط دخل الأسرة وأسلوب حياتها . وهكذا ، صاغ لوبلاى قضية نظرية وحاول أن يخضعها للاختبار والتحقق الامبيريقى عن طريق قياس الظواهر الاجتماعية ، وبغض النظر عن مدى صحة هذه القضية ، فان الشىء الذى يهمنا فى هذا الصدد هو انه أكد الفكرة القائلة بأن العالم الاجتماعى ينطوى على ظواهر قابلة للقياس .

كذلك اسهمت دراسة دوركايم عن الانتحار فى دعم هذه الفكرة أيضا ، حيث استخدم دور كايم بيانات احصائية رسمية عن حالات الانتحار الفردية من بعض أقطار أوروبا ، وحاول أن يختبر الفرض القائل بأن الانتحار لايفسر بعوامل مثل المناخ ، أو النواحى البيولوجية والنفسية ، وانما يفسر بالرجوع الى الوقائع الاجتماعية ذاتها ، وذلك بالكشف عن اختلاف معدلات الانتحار باختلاف الجماعات الدينية ، والنوعية ، والعمرية .

أما علم الاجتماع الامريكى فقد قدم مساهمات عديدة لتنمية طريقة القياس والتحليل ، اذ طور أوجبرن ورايس Rice الاساليب التى استخدمها دوركايم ، كما ظهرت مقاييس الطبقات الاجتماعية ومقاييس بناء الجماعات الصغيرة ، باستخدام الاسلوب السوسيومترى أو القياس الاجتماعى ، من خلال معرفة مدى التجاذب والتنافر فى العلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء هذه الجماعات . كذلك تطورت أساليب القياس والتحليل والتنبؤ فى دراسات الجريمة والانحراف ، ومجال السلوك الانتخابى والتصويت . وكان ذلك من

بين النتائج المباشرة لاهتمامات علماء الاجتماع الامريكي بالاسهام مباشرة فى دراسة الواقع الاجتماعى وعلاج المشكلات الا ... ولم يتحقق هذا الهدف التطبيقى الا من خلال تطوير أساليب البحث الامبيريقى .

٩ - تعريف بأهم مصادر علم الاجتماع الامبيريقى المعاصر :

أوضحت التحليلات التى قدمناها الفقرات السابقة التطور التاريخى لحركة البحث العلمى الاجتماعى ، وكيف اسهم ذلك فى نمو علم الاجتماع ، والشىء الملاحظ على هذا التطور انه كان يتضمن الكثير من الدراسات ذات الطابع الوصفى أساسا ، والتى حاولت جمع معلومات استخدم بعضها لتحقيق أغراض ادارية واصلاحية مباشرة ، وساعدت جميعا فى تحقيق مزيد من فهمنا للحياة الاجتماعية فى مظاهرها الشديدة التعقيد والتداخل لكى مسيرة علم الاجتماع لتحقيق مكانته كدراسة علمية دقيقة للظواهر الاجتماعية استمرت ، وأخذت الدراسة السوسيولوجية تتطور بشكل واضح نتيجة لتنوع المساهمات ونجاحه على مستوى البحث الامبيريقى .

وسوف نحاول الآن أن نلقى ضوءا سريعا على الاعمال الحديثة المعاصرة التى اسهمت فى تحقيق ذلك التقدم العلمى الذى احرزه علم الاجتماع المعاصر . وسوف نركز على الجوانب المنهجية فى هذه الاعمال ، ذلك أن تقدم المعرفة فى مجال من مجالات العلم ، انما يعتمد على نوعية الطرق والمناهج والاساليب البحثية التى يستخدمها هذا العلم سواء فى جمع المعلومات أو تحليلها ، أو قياس المتغيرات ، أو توافر الادوات التصورية والاطارات النظرية الملائمة أما المعايير التى سيتم فى ضوئها اختيار الدراسات الواقعية التى دفعت مسيرة علم الاجتماع الى مزيد من التقدم فهى أن تكون لهذه الدراسات مساهمات ... فى مجال تطوير أساليب البحث العلمى وطرائقه ، وان تنطوى على أفكار أصيلة تسهم فى تحقيق مزيد من الفهم للمجتمع الانسانى ، وان تمكننا من ايجاد بعض الحلول للمشكلات التى يعانى منها هذا المجتمع[١] .

لعل أول هذه المصادر هو دراسة دور كايم عن الانتحار Suicide ، اذ درس دوركايم احدى المشكلات الاجتماعية بطريقة امبيريقية ... من الفروض النظرية التى

(١) انظر :

Lazarsfeld, P.F. Proceedigs " The Sociology of Empirical Social Research ", of American Sociological Review, Vol.27.

Madge, The Origins of Scientific Sociology. N.Y. Free Press, 1962

صاغها حين كان بصدد تحديد منهج علم الاجتماع وطريقة تفسيره للظواهر الاجتماعية . واستخدم دوركايم منهجا احصائيا فى تحليل الوثائق والسجلات الرسمية تحليلا جديدا ، كما استطاع أن يطور ادوات مبتكرة فى هذا التحليل ، مثل معامل الاستمرار Coefficient of Preservation ، هذا فضلا عن المفهوم السوسيولوجى الذى ادخله وهو مفهوم الانومى Anomie أى حالة فقدان المعايير واضطراب نسق القيم مما يحفز الى ارتكاب جريمة الانتحار ، وحظى هذا المفهوم باهتمام من جانب علماء الاجتماع المعاصرين ، وعلى الاخص روبرت ميرتون حينما ربطه بتحليله للبناء الاجتماعى والشخصية[1] .

أما المصدر الثانى فتمثله الدراسة التى قام بها توماس Thomas وزنانيكى Znaniecki والتى عنيت بمناقشة مشكلة التفكك الاجتماعى الذى منه الاسرة البولندية فى أعقاب الهجرات الجماعية من أوروبا الى امريكا . وتطرح هذه الدراسة اسلوبا منهجيا مختلفا تماما عن الاسلوب الذى قدمه دوركايم فى دراسته للانتحار ، فالمصادر الميدانية للدراسة تتمثل أساسا فى الوثائق الشخصية Personal Documents (كالخطابات ، وتواريخ الحياة) . أما المعالجة فهى ذات طابع كيفى الى حد كبير ، كما أن الادوات التصورية للدراسة تتمثل فى مفهوم الرغبات الاربعة الذى صاغه توماس والذى يتعلق أساسا بسلوك واتجاهات الافراد ومن ثم فان النظرة للوقائع الاجتماعية التى انبثقت عن هذا المفهوم هى أن هذه الوقائع هى اسقاطات أو انعكاسات لهذه الاستجابات الفردية .

---

(١) راجع :

Emile Durkheim, Le Suicide : Etude de Sociologie, (Paris, Alcan, 1897).
· Trans by John A. Spaulding & George Simpson, Suicide, N. Y.Free Press, 1951.

لا تمثل هذا العمل الدراسة الامبيريقية الرائدة فى علم الاجتماع فحسب وانما يمثل ايضا التطبيق العملى لموقف نظرى ومنهجى محدد اتخذه دوركايم واوضحه فى كتاباته المختلفة ، وبخاصة فى مؤلفه قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، حين حدد اسس التفسير الاجتماعى الذى يقوم على ضرورة تفسير الظاهرة الاجتماعية بظاهرة اجتماعية اخرى من نفس النوع ، ومن ثم استبعاد التفسيرات النفسية والجغرافية والبيولوجية ، وقد اوضح ذلك فى دراسته للانتحار عند تحليل البحوث السابقة عليه — ومن الناحية المنهجية ، فان استخدامه الارتباطات الاحصائية ، ومعالجته لما يعرف باسم المتغير الوسيط Intervening Variable يمثل احدى الادوات الرئيسية لهذا البحث الهام

ودراسة الفلاح البولندى The Polish Peasant التى انطوت على التحليلات السابقة[1] . أسهمت فى تأسيس تقليد أمبيريقى فى مدرسة علم الاجتماع بجامعة شيكاغو بالولايات المتحدة ، وإن كان الفضل الأكبر فى ذلك يرجع إلى إسهامات روبرت بارك R. Park لكن الشيء الذى نود أن نشير إليه هو أن .

---

(١) Thomas W. & Florian Znaniecki, The Polish Peasant in Europe and America, (1st ed. Boston, Gorham Press, 1918-20),

تمثل هذه الدراسة تحليلا لاحدى المشكلات الاجتماعية الهامة خلال [illegible] التى صدرت فيها الدراسة وهى مشكلة هجرة البولنديين الى الولايات المتحدة ، والتى بلغت فى عام ١٩١٣ نحو ١٣٠ الف [illegible] ، وقد ترتبت على هذه الحركة الكبرى تغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة داخل بولندا ذاتها وقد كانت المصادر المبدئية لهذه الدراسة هى الخطابات المتبادلة بين المهاجرين وأهاليهم والتى بلغ مجموعها نحو ٧٥٤ خطابا كان مجموع الصفحات التى تمثلها هذه الخطابات ٨٠٠ صفحة . وقد حصل الباحثان على هذه الخطابات بعد الاعلان فى صحيفة المهاجر البولندى فى امريكا فى عام ١٩١٤ عن انهما سوف يمنحان من يقدم اليهما خطابا ارسل الى مهاجر بولندى من وطنه الاصلى مكافأة ماليه عن كل خطاب وكانت الخطابات التى حصل عليها الباحثان تمثل مستويات اجتماعيه وطبقية عديده ولقد تم تصنيف هذه الخطابات على أساس سؤالين هما : الموقف الذى حدد الفرد [illegible] تجد الجماعة نفسها فيه ، والتفكك الذى حدث لجماعه الاسرة بالذات أما الموقف فإنه يعنى الطبقه الاجتماعيه ، أما [illegible] الجماعة الاسرية فإنه يشير الى تفكك وإعادة التنظيم الذى يرتبطان [illegible] أما النوع الثانى من [illegible] من أرشيف جريدة بولنديه هى Gazta Zwiazkowy ، وحصل توماس على هذه المعلومات [illegible] فيما بين عامى ١٩٠٩ - ١٩١٠ نفسها . ويصف المؤلفان المنهج المستخدم فى دراستهما بقولهما . [illegible] المنهج الاستقرائى الذى لا يجعلنا نستخدم أية عبارة تحكميه ، وأساس هذه الدراسه هى مادة ملموسة [illegible] استخدمت بعد المعايير للانتقاء من بينها ، واعتمدت الدراسة على عدد من الخطابات [illegible] فى المرحلة الأولى ، [illegible] الأجزاء الاخرى فقد تضمنت تحليلا يعتمد على احجام المادة التى [illegible] ، ولقد [illegible] الباحثان بهذه المعلومات [illegible] كيفى للاتجاهات والمواقف . وكذلك كانت المعرفة التى توافرت [illegible] عن بولندا ذات دور هام فى اجراء [illegible] وجدير بالذكر هنا ان فلوريان زنانيكى (١٨٢٢ - ١٩٥٨) من اصل بولندى ، ولد فى بولندا ، وبدأ حياته [illegible] الاصل كفيلسوف وعالم اجتماع ، ثم زار الولايات المتحده خلال الحرب العالميه الاولى [illegible] الشهيرة ، وفى عدة لاحقة عاد الى بولندا ، [illegible] الجمعية الامريكيه لعلم الاجتماع عام ١٩٥٣

انظر

Blumer, H. An Appraisal of Thomas and Znaniecki's the Polish Peasant in Europe and America (N.Y. Social Science Research Council, Bulletin 44, 1939) P. 103

هذه الثورة من المعلومات والبيانات والتحليلات التى تضمنها تقرير الفلاح البولندى انما تدل على قدرة البحث الاجتماعى على اختبار النظريات من جهة ، واستكشاف الوقائع والقاء الضوء الساطع عليها من جهة أخرى . ولقد كتب بلومر Blumer مقالا لخص فيه أهم الاسهامات التى قدمتها دراسة الفلاح البولندى للعلوم الاجتماعية ، فذهب الى أن الدراسة قد تمكنت من صياغة اطار تصورى لمعالجة الظروف التى تواجه المجتمعات المركبة والمتغيرة ، ذلك أن المؤلفان قد جعلا من قضية تحليل التغيرات التى تطرأ على التنظيم الاجتماعى محورا للبحث ، بدلا من تبنى نظرة استاتيكية للمجتمع ، هذا فضلا عن أنهما اهتما اهتماما خاصا بالتفاعل الاجتماعى وما يترتب عليه من نتائج ، ولذلك فقد تمثل الاسهام الرئيسى للدراسة فى تطوير المناهج ومصادر المعلومات التى يمكن أن تصلح لمعالجة هذه القضايا وللكشف عن العوامل الذاتية التى تؤثر فى بناء الموقف الاجتماعى .

ويتمثل المصدر الثالث لعلم الاجتماع الامبريقى المعاصر فى الاسهامات التى قدمتها مدرسة شيكاغو الى ميدان علم الاجتماع ، ذلك أن الحماس الذى تميز به روبرت بارك قد جعله يتمكن من بناء مدرسة رائدة لعلم الاجتماع الامبريقى ، استطاعت أن تطور من الناحية المنهجية عددا من وسائل البحث وتستخدمها فى الحصول على المعلومات وفى تقديم نماذج ملموسة للبحوث الاجتماعية ، وهذه الوسائل هى : تحليل الوثائق والسجلات من مختلف الانواع ، والمقابلات غير الرسمية ، وتواريخ الحياة ، والملاحظة المشاركة . ولقد كانت الحياة الواقعية للمدينة هى محور اهتمام علماء اجتماع مدرسة شيكاغو فقد وصف بارك المدينة بأنها « البيئة الطبيعية للانسان المتحضر » وتعد دراسة زوربوج Zorbaugh المعنونة: The Gold Coast and the Slum من الدراسات التى تتمثل فيها أهم اسهامات مدرسة شيكاغو سواء فى تطوير النماذج النظرية لدراسة المناطق الحضرية أو فى تنمية أساليب البحث الاجتماعى . فقد تمكن الباحث من دراسة احدى ضواحى مدينة شيكاغو التى ضمت نحو ٩٠,٠٠٠ ساكنا يمثلون مختلف الانماط والنماذج ، واستطاع أن يستخدم الافكار النظرية التى طورها بيرجس Burgess وماكينزى Mckenzie عن الايكولوجيا الحضرية ، وكذلك نظريات توماس بكفاءة عالية فى تحليل وتفسير البيانات التى جمعها . أما من الناحية المنهجية فقد كشفت الدراسة عن قدرة هذه المدرسة على استخدام الوثائق المختلفة كمصدر للمعلومات الاجتماعية ، واستخدام المسح الاجتماعى للحصول على البيانات الكمية التى تتكامل مع المعلومات الكيفية فى تقديم تصور واضح للظاهر المدروسة[١] .

---

(١) [illegible] قسم الاجتماع جامعة شيكاغو عام ١٨٩٢ ومن لم يعد أول مدرسة لعلم الاجتماع فى الولايات المتحدة وكان [illegible] A. Small هو أول رئيس لهذا القسم ، وأحد الأسماء

ويمكن أن نعتبر دراسة روبرت . بلين ليند Robert & Helen Lynd مصدرا رابعا من مصادر علم الاجتماع الامريكى فى الدراسة التى تناولت الحياة الاجتماعية فى مدينة امريكية صغيرة هى الميدلتون (١٦٦٧) ، وقد درست هذه المدينة على فترتين الاولى لتصوير الحياة الاجتماعية فيها ، والثانية بعنوان : الميدلتون فى تحول Middletown in Transitior وذلك للتعرف على جوانب التغير الاجتماعى ونتائجه فى المدينة[1] وقد استغرقت الدراسة الميدانية الأولى نحو تسعة عشر شهراً واستكملت فى يونيو ١٩٢٥ ، وصدر الكتاب عن المدينة فى عام ١٩٢٩ . وتنطوى هذه الدراسة على إسهام منهجى رائع ، تمثل أساساً فى

= اللامعة فى علم الاجتماع الامريكى ثم انضم وليام توماس الى القسم بعد عام من رئاسة سمول ولقد اسهمت مدرسة علم الاجتماع فى شيكاغو إسهاماً هائلاً فى اثراء علم الاجتماع الامريكى خلال الثلاثينات من هذا القرن . وقد انضم روبرت بارك الى هذا القسم بعد أن ترك عمله لصحفى عام ١٩١٥ — كان هو الذى قاد حركة البحث الميدانى الذى اشتهرت به مدرسة شيكاغو فى ذلك الوقت وتركزت اهتمامات بارك حول السلوك الاجتماعى وصلته بالبيئة التى يعيش فيها الانسان ، وعلى الأخص المدينة والحياة الحضرية ، ولقد كان يحاول أن يكون تصورا عن المدينة والمجتمع المحلى والاقاليم لا كظواهر جغرافية ، وانما بوصفها تمثل كائنات عضوية اجتماعية » وقد عمل بارك أيضا على تطوير برامج البحوث الواسعة النطاق فى المجال الحضرى وكتب دراساته الشهيرة عن المدينة والحياة الحضرية والثقافة وهى نفس الطرق التى استخدمها الانثروبولوجيون من امثال فرانز بواس ولوى F. Boas Robert Park, Human Communities, N. Y. the Free Press 1982. Thrasher, F. The Gang, Chicago, University of Chicago Press, 1927. Zorbaugh, H the Cold Coast and the Slum, Cicago, University Press, 1929.

(١) نشر روبرت ليند وهيلين ليند مؤلفهما المعنون الميدلتون سنة ١٩٢٩ ، واصبح فيما بعد مؤلفا كلاسيكيا فى التراث السوسيولوجى الامريكى ، وتمثل هذه الدراسة محاولة منظمة لفهم مجتمع محلى أمريكى يمثل الى حد ما طرازا من [illegible] المحلية الامريكية هو مدينة مينسى Muncie بولاية انديانا وينظر الباحثان الى هذا المجتمع المحلى [illegible] ثقافيا مغلقا نسبيا يحاول أن يشبع الحاجات الاساسية لأعضائه وقد تم التعبير عن هذه الحاجات [illegible] مصطلحات واسعة مثل مقومات المعيشة والحصول على مسكن ، وتنشئة الصغار ، وقضاء وقت الفراغ ، و[illegible] النشاطات الدينية ، والمشاركة فى نشاطات المجتمع المحلى ومساهمة فى امور الحكومة ، والاهتمام بأمور الصحة العامة . والعطف على الفقراء واستخدام الباحثان أداة الملاحظة المشاركة [illegible] الوثائق والبيانات الاحصائية واهم ما كشفت عنه هذه الدراسة هو أنها اوضحت أن طابع [illegible] الميدلتون ينم عن نمط معين من البناء الاجتماعى [illegible] المجتمع الى طبقتين الاولى هى طبقة رجال الاعمال ، والثانية الطبقة العاملة ، وتؤدى كل من هاتين الطبقتين [illegible] صلة الى حد ما ولقد علق الباحثان على [illegible] الميدلتون ، بأنها أول دليل على امكانية تطبيق المناهج والطرق الانثروبولوجية على مجتمعات محلية معقدة [illegible] . [illegible] ذكر الحروف ان هذه الدراسة تمثل بداية حقيقية [illegible] فى ثلاثينات هذا القرن وفى سنة ١٩٣٧ نشر الباحثان مؤلفا [illegible]

استخدام عدد من ادوات جمع البيانات بصورة متكاملة للحصول على كل ما يمكن من معلومات مفيد في دراسة الحياة الاجتماعية بالمدينة وكان المنهج الاساسي الذى استخدم في بداية اجراء الدراسة هو المنهج الوصفي الذى دون ادنى محاولة للدخول الى المدينة والتغلغل المباشر عن طريق استخدام استمارات للبحث أو المقابلات ، وانما أدرك الباحثان انه يتعين استطلاع الحياة الاجتماعية عن بعد في البداية وتكوين صورة عامة أولا ، ثم الاتجاه بعد ذلك الى صياغة اجراءات ووسائل للبحث اكثر دقة وتحديد[1] .

آخر هو الميدلتون في تحول ، وهو يمثل دراسة تتبعية لمدينة منسى خلال السنوات الاولى من فترة الكساد الاقتصادى . وفي هذه الدراسة اهتم الباحثان ببحث البناء الطبقي ، وعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية . ومن المؤكد أن هاتين الدراستين قد شجعتا حركة البحث العلمي الاجتماعي سواء في الولايات المتحدة أو خارجها . انظر ، عرضا لأهمية هذه الدراسات في تنمية الاتجاه الوظيفي في : تيماشيف ، مرجع سابق ، ص ٣٢٢ وما بعدها .

(١) هنا يلاحظ ان الباحثان يستخدمان الاجراءات المنهجية التي طورها روبرت بارك ومدرسته .

ولقد تضمنت الدراسة عرضا متكاملا للاجراءات التى استخدمت فيها وتتلخص هذه الاجراءات فيما يلى :

(أ) المشاركة فى الحياة المحلية Participation in Local life وتقتضى هذه الطريقة الاقامة فى المجتمع ومحاولة الاندماج في الحياة الاجتماعية والاشتراك فى الانشطة الاجتماعية المختلفة التى يمارسها الناس فى حياتهم المحلية . وقد تضمن ذلك حضور الاجتماعات فى المنظمات المختلفة ، وقبول الدعوات من الاهالى فى المناسبات الاجتماعية ، والمشاركة فى النشاطات الدينية والسياسية والاحتفالات المختلفة ، والانشطة الترويحية وكانت الوقائع التى يتم ملاحظتها تسجل بعد انتهاء اليوم من الذاكرة ، ان لم يتمكن الباحثون من تسجيلها فى حينها .

(ب) دراسة مضمون الوثائق ، حيث تمكن الباحثان من جمع عدد من السجلات المتصلة بالمدينة وتتضمن بيانات التعداد ، وملفات المدينة ، وملفات المحاكم ، وسجلات المدارس ، والكتب السنوية التى تصدرها الدولة ، هذا فضلا عن قراءة وتحليل مضمون الصحف اليومية ، وجمع كل ما يتعلق بالحياة فى مدينة الميدلتون .

(ج) الدراسة الاحصائية ، وبصدد هذه الدراسة شيئا يختلف عن مفهوم الدراسة الاحصائية بالمعنى المعاصر ، فالدراسة الاحصائية المعاصرة تعنى التحليل الدقيق للارتباط بين الظواهر ودلالة البيانات عن طريق استخدام اختبارات وأدوات احصائية دقيقة للقياس . أما الدراسة الاحصائية فى مدينة الميدلتون فقد كانت تعنى الحصول على الاحصاءات الرسمية وغيرها التى تصور الاجور ، والعمالة ، وحوادث العمل الصناعى ، وعضوية الاندية والمنظمات الدينية ، والاشتراك فى الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية ، وملكية السيارات وغيرها من الاحصاءات التى تمكن أن تعطى صورة عن شكل الحياة الاجتماعية فى المدينة .

(د) المقابلة Interview ، وهناك أسلوب للمقابلات للحصول على أنواع محددة من المعلومات ، النوع الأول هو ما أطلق عليه اسم المقابلات [illegible] Casual Conversations وهى [illegible]

أو التجمعات التى كانت تحدث بالمصادفة فى النوادى ، والشوارع وغيرها . أما النوع الثانى فهو المعلومات التى أمكن الحصول عليها من المقابلات المخططة التى أجريت مع أفراد لديهم قدرات خاصة على اعطاء المعلومات ، وقد أجريت هذه المقابلات مع شخصيات بارزة فى المدينة ، وكانت المقابلة تستغرق اكثر من أربع ساعات . أما النوعين الآخرين فقد استهدفا اختبار بعض الفروض التى طورها الباحثان ، ومن ثم خصصت احداهما لمقابلة زوجات العمال ، والاخرى لمقابلة زوجات رجال الاعمال . وقد اختيرت المصانع الرئيسية الثلاث فى المدينة لاجراء هذه الدراسات .

(هـ) الاستبيان Questionnaire وقد استخدمت استمارات البحث لتطبيقها على عدد من الخبراء فى المجتمع ، مثال ذلك أنه قد ارسل استبيان لاكثر من أربعمائة جمعية ونادى فى المدينة ، هذا فضلا عن استبيان آخر أرسل الى عينتين من تلاميذ وتلميذات المدارس الثانوية . وعموما فقد استخدمت المعلومات التى انطوت عليها هذه الاستمارات فى الكشف عن الاتجاهات العامة فى المدينة .

أما المصدر الخامس فانه يتمثل فى الدراسة الرائدة فى ميدان علم الاجتماع الصناعى عن مصانع هاوثورن Hawthorne والتى صدرت فى كتاب بعنوان : الادارة والعامل . شارك فيه كل من روثلسبرجر Roethlisberger وديكسون Dickson[1] . وقد استهدفت الدراسة بحث الانتاجية الصناعية والروح المعنوية بين العمال الصناعيين . وتتميز هذه الدراسة [illegible] أساليبها فى البحث عن الدراسات السابقة فقد استخدمت فيها المقابلات الحرة والملاحظة المباشرة بطريقة منظمة و[illegible] . واستطاعت الدراسة التى تحلل النتائج التى حصلت عليها فى ضوء اطار نظرى متكامل حول التفاعل داخل الجماعات الصغيرة والعلاقة بين التنظيم الرسمى والتنظيم غير الرسمى فى الصناعة . وتنقسم الدراسة الى ثلاثة أقسام يمثل كل منها طريقة معينة لدراسة الانتاجية الصناعية ، القسم الاول هو حجرة الاختبار The Relay Assembly Test Room ، والقسم الثانى هو برنامج المقابلات Interviewing Program ، أما القسم الثالث فهو حجرة الملاحظة Bank Wiring Observation وقد تكاملت الاجراءات فى هذه الاقسام الثلاثة لكى تخلص الى نتائج محددة حول العوامل

---

(1) [illegible] .

Roethlisberger and William Dickson, Management and the Worker, Cambridge, Mass Harvard University Press, 1939

الاجتماعية والنفسية المؤثرة في انتاجية العمال . والموقف الاجتماعي ... الجماعية التي يعيشها العمال داخل المصنع الاجتماعي للمصنع وكانت مفاهيم التي ... هذه الدراسة تمثل نقطة تحول هامة في ميدان علم الاجتماع الصناعي ... أثار الاهتمام بمدى التأثير الذي يحدثه التنظيم الاجتماعي غير الرسمي الذي ينشأ تلقائيا بين العمال في انتاجيتهم وروحهم المعنوية . وأصبحت هذه القضية تشكل لب نظرية العلاقات الانسانية التي حلت بديلا لنظرية تايلور عن الادارة العلمية والتي كانت تتبنى نموذجا آليا وفسيولوجيا في الادارة العلمية على دراسات الحركة والزمن[1] . والواقع ، أن تركيز الدراسة على مصنع واحد ، قد مكن الباحثين من تطوير أدوات البحث ومناهجه ، اذ استخدم التصميم التجريبي بدقة واضحة ، كما ظهرت المقابلات والملاحظات على نحو أكثر تقدما من الدراسات السابقة عليها .

•

ويمكن أن نعتبر المصدر السادس هو دراسة وليام فوت وايت W. F. Whyte بعنوان : مجتمع الناصية Street Corner Society (٩٤٣) وهي دراسة ركزت على تحليل الثقافات الفرعية ، وأسهمت في تحقيق تقدم ملموس في ميدان علم الاجتماع . وقد أضاف وايت الى الطبعة الثانية من كتابه التي صدرت عام ١٩٥٥ ملحقا عرض فيه بالتفصيل لاجراءات البحث التي استخدمتها الدراسة الاصلية ، وقد وقع اختيار وايت على منطقة كورنرفيل Cornerville بمدينة بوسطون Boston لاجراء دراسته . واستخدم أساسا طريقة الملاحظة المشاركة بوصفها الوسيلة الاساسية للحصول على المعلومات في هذه الدراسة . وتعتبر منطقة كورنرفيل من المناطق المتخلفة بالمدينة ، وقد حاول وايت في ضوء اهتماماته الاقتصادية أن يصمم الدراسة للتعرف على ملامح المنطقة المتخلفة من المنظور الاقتصادي[2] . الا أنه ما لبث أن وضع اطارا عاما استطاع من خلاله أن يدرس مستويات المعيشة ، والاسكان ، والتسويق ، ونمط التوزيع ، والعمالة . واهتم كذلك بالجانب السياسي وخاصة البناء السياسي وعلاقاته بالقوى المحلية ودرس أيضا التربية والترويح والصحة العامة والاتجاهات الاجتماعية . ولقد وجد وايت بعد تحديد هذا الاطار أن أفضل طريقة لتحقيق أهدافه هي الملاحظة المشاركة ، ومن ثم أقام في قلب المنطقة ، وحاول أن يتخذ منها بعض الاخباريين ذلك أنه اعتقد أن من الضروري لكي يصبح الباحث مقبلا من الجماعة التي يدرسها أن يعقد علاقات شخصية قوية مع أعضاء هذا المجتمع ، وخاصة الذين يشغلون مكانة متميزة فيه ، ذلك أن هذه العلاقات هي المدخل اللازم للحصول على أية معلومات يريدها من أعضاء المجتمع الآخرين . وقد اتخذ وايت عددا من الاخباريين الذين

---

(١) انظر عرضا مستفيضا لهذه الدراسات في : محمد علي محمد ، علم اجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨ الطبعة الرابعة

(٢) نفسه .

Whyte, W. F. Street Corner Society, Chicago : University of Chicago Press, 2 and ed, 1955

بولو مهمه تعريفه المجتمع وتقديمه لاعضائه . وهو يقدم لنا صورة حية لعلاقته الحميمة مع أحد هؤلاء الاخباريين الذى استشعر وايت خلال البحث انه لا يستطيع أن يستغنى عنه مطلقا لاجراء هذه الدراسة . وقد وجد وايت انه سعى أن يتحدث مع قادة المجتمع عن أهداف بحثه ، وعن طبيعة المهمة التى سيقوم بها فى المنطقة ، ومن ثم يتولى القادة بأنفسهم تعريف أعضاء المجتمع الاخرين بمهمته . وأكد وايت أن الباحث الذى يستخدم طريقة الملاحظة المشاركة لا يحتاج أكثر من الاندماج الكامل فى الجماعة التى يدرسها لكى يعرف كل شىء عنها دون أن يوجه أسئلة مباشرة فهو يقول « اذا قبلك الناس ، فان تستطيع أن تلتف حولهم ، وسوف تعرف اجاباتهم على المدى البعيد دون أن تحتاج الى توجيه السؤال » . لكن المشاركة لا تعنى عند وايت ضرورة القيام بكل أدوار الجماعة ، فعلى الرغم من أنه كان مقبولا من جماعات الناصية التى درسها الا أنه « لم يجد ضرورة القيام بكل أدوارهم دائما » . ولقد تمكن وايت باستخدام هذه الطريقة أن يحقق فهما متكاملا لبناء الجماعة التى درسها ، فقد اختتم بحثه بقوله « على الرغم من أننى لم أستطع أن أغطى كل منطقة كورنرفيل ، فاننى تمكنت من تحديد بناء المجتمع المحلى ووظائفه من خلال الدراسة المتعمقة لبعض اجزائه وهى فى حالة العمل . لقد استطعت أن أضع هذه الاجزاء المكونة لبناء المجتمع معا ، عن طريق ملاحظة الاحداث التى كانت تقع بين الجماعات وقادة الجماعات وبين أعضاء المنظمات الاكبر ، لقد حاولت صياغة علم اجتماع قائم على ملاحظة الاحداث الشخصية المتبادلة . وهذا بالنسبة لى هو المعنى المنهجى والنظرى الاساسى من حيث مجتمع الناصية » .

ويتعلق المصدر السابع بدراسة العرق واللون ، وهى الدراسة الشهيرة التى أصدرها جونار ميردال Gunnar Myrdal بعنوان : المعضلة الامريكية The American Dilemma[1] وكانت مؤسسة كارنيجى Carnegie Corporation بنيويورك قد استدعت الاقتصادى الاجتماعى الشهير جونار ميردال لاجراء دراسة تستهدف « تحديد المكانة الاجتماعية والسياسية والتعليمية والاقتصادية للزنوج فى الولايات المتحدة ، فضلا عن الآراء

---

(1) Gunnar Myrdal An American Dilemma, N. 4, Harper, 1944.

تمثل هذه الدراسة نموذجا مختلفا عن الدراسات السابقة من حيث اسهامها فى نمو النظرية والمنهج فى البحث الاجتماعى ، فهى تنطلق أساسا من موقف نظرى محدد يجعل من مفهوم القيم والتقويمات الانسانية مفهوما محوريا فى عملية البحث ، كما تعتبر نتائج العلوم الاجتماعية هى محصلة التفاعل بين الاتجاه النظرى والبحث العملى الذى يستهدف تغيير الاوضاع الاجتماعية ، وادراك المستقبل الاجتماعى ومحاولة اخضاعه للبحث العلمى .

المختلفة السائدة بين الجماعات الزنجية والبيضاء على السواء فيما يتعلق بالوضع الصحيح لهذه الفئة . وتهتم الدراسة أيضا بالاتجاهات الحديثة والتغيرات التى طرأت على هذه المكانة فى الولايات المتحدة . هذا فضلا عن تحليل العلاقة بين العرقين الابيض والاسود ، وأخيرا استخلاص التغيرات التى نحدث عن التعليم أو التشريع ، والجهود التى يبذلها العرقين فيما يتعلق بسلوك جماعات الزنوج » . وخلال صيف عام ١٩٣٩ كان ميردال وسترنر Sterner بالاشتراك مع ستوفر Stouffer قد بدأوا فى تنفيذ هذا البحث . والسمة الرئيسية لهذه الدراسة التى تميزها عن الدراسات السابقة هو توافر مصادر التمويل لها ، فهى تعد من النماذج الاولى للبحوث الممولة .

واذا حاولنا الان أن نستعرض الاجراءات المنهجية لهذه الدراسة ، فانما نقول بداءة أن الاسهام المنهجى لها يمثل واحدا من الاسهامات الرئيسية التى اشتهر بها كتاب « المعضلة الامريكية وتتلخص أهم هذه الاجراءات فيما يلى :

(أ) ملاحظة حول التقويمات والمعتقدات :

كان ذلك يمثل عنوان الملحق الاول من الملاحق ، وهو يبدأ بالتفرقة بين المعتقدات Beliefs والتقويمات Valuations والآراء Opinions ، أما المعتقدات فهى تمكن الكشف عن خطأها أو عن درجة نقصها أو كمالها . أما التقويمات فانه يتعذر الحكم عليها عن طريق معايير موضوعية مشابهة لتلك التى تستخدم بصدد المعتقدات ، والآراء هى مزيج متكامل من الاثنين ذلك أن تتضمن تأكيدات حول ما يعتقده المتحدث أنه صحيح أو خاطىء ، ما يقوم المتحدث بتقويمه بوصفه حسن أم سيىء . ولقد قصد ميردال من هذا القسم أن يكون تحديدا للمفهومات الرئيسية التى سيتم فى ضوئها دراسة وتحليل المواقف والاتجاهات المختلفة من قضايا اللون والعرق ، ذلك أن دراسته تتركز حول مسائل تتحدد فيها كل من الآراء والمعتقدات والتقويمات . وهكذا ، يدرك ميردال أن الخطوة الاولى فى البحث العلمى الاجتماعى هى الاتفاق على المصطلحات الاساسية وتحديد معناها لما ستستخدم فى البحث .

(ب) النقد النظرى لمفهوم الاعراف :

خصص ميردال القسم الثانى لعرض تحليله النقدى لمفهوم العرف الذى ظهر فى كتابات سومنر W.G Sumner فلقد كان سومنر مفكرا اجتماعيا محافظا ، محبى ...

على أهمية مفهوم الطرائق الشعبية Folkways كان تأكيده يتضمن تصورا للمجتمع على أنه ينطوى على شيء لا يتغير ، أو أنه يتغير ببطء شديد . بينما يعتقد ميردال أن التغير الاجتماعى شيء ضرورى ومرغوب ، وربما كان صحيحا أن الطرائق الشعبية والاعراف يمكن أن تعوق التغير فى المجتمعات البدائية أو فى المراحل الاستاتيكية للحضارة ، الا أنه ليس من المتصور مطلقا أن تقوم بهذا الدور فى المجتمعات الحديثة ، التى لا تتميز بالتجانس والاستقرار . وإنما تتسم بالتباين والدينامية . فالصراع القيمى فى هذه المجتمعات أمر واضح ونمطى ، ولا يمكن تجنب محاولات التسوية والتوفيق بين الاتجاهات الاخلاقية المختلفة . ويعتقد ميردال أن انتشار الديمقراطية مطلب أساس للتغلب على ظاهرة عدم الاتساق فى التقويمات .

(ج) التحيزات والتقويمات الخاصة بالعلماء الاجتماعيين أنفسهم :

يتناول ميردال فى هذا الجزء التحيز الذى يظهر فى أعمال العلماء الاجتماعيين أنفسهم ، فهو يقول مثلا بصدد الموضوعية « ان الموضوعية المطلقة .... هى مثال نسعى الى تحقيقه ، ولكننا لن نصل اليه أبدا . فالعالم هو جزء من الثقافة التى يعيش فيها وهو لن ينجح فى تحرير نفسه كلية من الاعتماد على ماهو سائد من تصورات وتحيزات مسبقة عن البيئة التى يعيش فيها » . ثم ناقش بعد ذلك مظاهر التحيز التى ظهرت فى المقاييس المستخدمة لدراسة مشكلة الزنوج .

(د) كيف يمكن التقليل من احتمالات التحيز فى البحث العلمى الاجتماعى ؟ :

ويقول ميردال فى الرد على هذا التساؤل ان الوقائع ضرورية لمواجهة الايديولوجيات ، لكنها ليست كافية ، اذ يتعين أن تكون لدينا استنتاجات عملية . انه يعارض أولئك الذين يرون أن العلوم الاجتماعية ينبغى أن تكون متحررة من القيمة ، ذلك أنه من العسير أن نجد واقعة واحدة تخلو من التقويم . ولقد آمن ميردال بأهمية البحث من أجل الكشف عن حلول عملية لتغيير المجتمع ولكنه لم يكن متحمسا بنفس الدرجة لتغييره ، وهكذا ارتبط مفهوم الهندسة الاجتماعية Social Engineering باسم جونار ميردال ، ذلك أنه يعتقد فى أن النظريات البحتة الاستاتيكية والقدرية والتى تستخدم مصطلحات مثل « التوازن ، والانسجام ، والتوافق ، والتكيف ، والوظيفة » هى نظريات لا تحقق نفعا كبيرا فى اتجاه تغير المجتمع[1]

(١) على الرغم من أن كثيرا من علماء الاجتماع الامريكيين لا يصنفوا فى ضوء مقولات ميردال ، الا انه اعجب بالنزعة الاصلاحية عند لستر وارد L. Word كما اتفق كثيرا مع آراء لويس ورث Wirth ، وأعجب أيضا بآراء جون دولارد J. Dollard وروبرت ما كيفر R. Maciver وخاصة كتابه المعرفة لماذا ؟ ولكنه لم يشر الى أعمال التون مايو الذى كان أول من أدخل مفهوم المهارات الاجتماعية Social Skills بوصفه معارضا لمفهوم الفلسفة الاجتماعية انظر Madge, O.P. Cit, P. 280.

وعموما ، يمكن أن توجز الاسهامات المنهجية التى صاغها ميردال فى خاتمة كتاب المعضلة الامريكية فى أنه أكد أهمية التفرقة بين البحث النظرى الذى يسعى الى دراسة الوقائع واكتشاف أسبابها والبحث العملى أو التطبيقى (الهندسة الاجتماعيه) الذى يهتم بالوسائل والغايات . فالبحث النظرى يسعى الى اكتشاف الوقائع المتصله بالماضى والحاضر ويتأمل المستقبل ، أما البحث العملى فانه يتوجه أساسا نحو المستقبل ، وهدفه النهائى هو الوصول الى تخطيط علمى للتغيرات المقصودة . ويتطلب البحث العملى صياغة نظرية ولا شك ، ولكنه يحتاج أيضا الى استخلاصات عملية يستنتجها الباحث من المقدمات القيمية والمقدمات الواقعية على السواء .

ويوجه ميردال أهمية خاصة للمقدمات القيمية نظرا لاعتماد المشكلات العملية عليها ، ونحن نحتاج الى تلك المقدمات لكى تحقق المعايير التالية :

(أ) ينبغى أن تكون هذه المقدمات القيمية واضحة تمام وليست افتراضات ضمنية .

(ب) يجب أن تكون محددة وملموسة .

(جـ) يتعين انتقاء هذه المقدمات القيمية بطريقة مقصودة ومدروسة فى ضوء أهداف البحث العملى .

(د) يجب النظر الى المقدمات القيمية بوصفها افتراضية Hypothetical لا باعتبارها واضحة بذاتها Self - evident .

(هـ) يجب أن توجد لدى الباحث مقدمات قيمية بديلة ، نظرا لان المجتمع بطبيعته ينطوى على تقويمات متعارضة أحيانا .

(و) تختار المقدمات القيمية وفقا لمدى أهميتها ودلالتها Significance ، أى تلك التقويمات السائدة بين الجماعات الكبرى أو جماعات القوة ، ومن ثم تصبح واقعيه من الناحية السياسية ، وتختار كذلك وفقا لمدى ملاءمتها ، كذلك يجب أن تكون الاهداف التى تحددها هذه المقدمات ظاهرة تماما ، وأخيرا يتعين أن تكون مجموعة المقدمات القيمية للبحث متسقة داخليا .

والواقع ، أن دراسة ميردال لهذه القضية قد أوضحت من الناحيتين المنهجية والنظرية الصلة بين الايديولوجيا والقيم وبين البحث الاجتماعى والاهداف التى يسعى أن يحققها هذا البحث ، كما تضمن تقريره مادة هائلة حول قضايا الثقافه والعرق واللون ، عرضت وعولجت من منظور جديد .

ولا تكتمل دراسة مصادر علم الاجتماع الامبيرقى دون الاشارة الى مصدر أخير هو دراسة . المقاتل الامريكى The American Soldier التى أشرف عليها صمويل ستوفر S. Stouffer ونشرت فى أربعة أجزاء ، وكانت تمثل انجازا ضخما ارتبط باشتراك الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية[1] . وعلى الرغم من أهمية النتائج التى خلصت اليها هذه الدراسات والقيمة العملية التى انطوت عليها ، الا أن الاسهام المنهجى لهذه الدراسات كان هائلا ، وتساعد على اثراء حركة البحث العلمى الاجتماعى[2] . فقد استخدم البحث عددا كبيرا من الاجراءات المنهجية التى أسهم كل منها فى تحقيق أهداف البحث ، التى دارت معظمها حول قياس الروح المعنوية للمقاتلين ، وايجاد حلول للمشكلات التى تطرأ أثناء العمل العسكرى . فاستعان بالمسح الاجتماعى ، وبالدراسات التجريبية ، وحدد عددا من مؤشرات الروح المعنوية لكى يتمكن من قياسها .

---

(١) أنظر :

" Studies in Social Psychology in World War II, Princeton, University Press, Vol. I

S. A. Stouffer, E. A. Suchman, L. S. De Vinney, S. A. Star, and R M. Williams, The American Soldier; Adjustment during Army Life (1949). Vol. 2, Stouffer (et al). American Soldier : Combat and its Aftenath (1949), Vol. 3 Experiments in Mass Communication (1949). Vol. 4 Measurement and Prediction (1950).

(٢) انظر فى ذلك :

Lazarsfeld & Robert K. Merton, (eds.).

Continuities in Social Research q Studies in the Scope and Method of the American Soldir, N. U. : Free Press, 1950.

وقد نوقشت فى هذا الكتاب الجوانب المختلفة التى أسهمت فيها دراسة المقاتل الامريكى فى نمو النظرية والمنهج والموضوع فى علم الاجتماع ، ولعلنا نشير الى مقال هانز سباير H.Speier بعنوان المقاتل الامريكى وسوسيولوجية التنظيم العسكرى ، والتى كانت تتضمن انتقادات [illegible] أهمها أنها تجاهلت التراث الهائل عن سوسيولوجيا الجيش وعن سيكولوجية المقاتل ، والادوار الاجتماعية المتعلقة به ، التى تجعل منطق الدراسة أكثر اتساعا ورحابة

١٠ – خاتمة :

هكذا ، نستطيع القول ، أن هذه المصادر من حيث المضمون أو المادة التى انطوت عليها قد أسهمت فى اثراء علم الاجتماع من الناحيتين النظرية والموضوعية . أما من الناحية المنهجية ، فان البحث الاجتماعى يدين لها بالكثير ، فقد أوضحت استخدامات مختلف المناهج الوصفية والتجريبية والتحليلية ، وكشفت عن كفاءة كل منها فى تحقيق أهداف البحث ، كما قدمت الكثير من المفهومات والاطارات التصورية ، وناقشت القضية الاساسية الخاصة بالعلاقة بين الايديولوجيا وعلم الاجتماع والقيمة العملية للبحث الاجتماعى . كذلك أسهمت فى تطوير أساليب وأدوات البحث من تحليل للوثائق والاحصاءات ، وملاحظة بأنواعها المختلفة ، ومقابلة وقياس للعلاقات . ولذلك ، فان بالاضافة الى كونها تشكل علامات بارزة فى تاريخ البحث الاجتماعى ، فانها مرجع ينبغى أن يرجع اليه كل دارس للبحث الاجتماعى ولتاريخ علم الاجتماع الامبيريقى .

الفصــل الثـانى

المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى

تمهيـــــد :

١ - مفهـوم العلـم .

٢ وظائف العلم وخصـائصـه .

٣ البحث العلمى والاتجاه العلمى .

٤ · إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع .

الفصـــل الثـــانى

المفاهيم الرئيسية للبحث العلمى الاجتماعى

تمهيـــــد :

لا يكاد يخلو مؤلف فى علم الاجتماع من مناقشة مستفيضة للمسائل المتعلقة بمنطق البحث الاجتماعى ومناهجه وإجراءاته ، وربما يرجع ذلك بصفة خاصة إلى عدة عوامل بعضها نظرى ، والبعض الآخر تطبيقى . ولعلنا نكتفى فى هذا الصدد بالإشارة إلى عاملين اثنين :

الأول : يتعلق بالصعوبات التى كانت ولا تزال تواجه المتخصصين فى علم الاجتماع عندما يشرعون فى ملاحظة العلاقات الاجتماعية ويحاولون إخضاعها للقياس ، ثم يسعون فى نهاية الأمر إلى استخلاص نتائج ملاحظاتهم وصياغة نظريات تستهدف وصفها وتفسيرها ، والتنبؤ بها .

ولقد فطن علماء الاجتماع المبكرون إلى الحقيقة التى مؤداها أنهم بحاجة إلى إقناع غيرهم من المتخصصين فى فروع العلم الأخرى بأن نتائج أبحاثهم عن الإنسان والمجتمع لا تقل فى صدقها وعلميتها عن تلك التى يتوصل إليها المتخصصون فى العلوم الطبيعية ، باعتبار أن هذه العلوم قد حققت درجة عالية من الدقة والضبط . ويستطيع المتتبع لتاريخ الفكر الاجتماعى أن يلمس الأهمية التى منحها رواد علم الاجتماع ابتداء من ابن خلدون حتى عصرنا هذا للقضايا المنهجية فى هذا العلم .

أما العامل الآخر ، فيتلخص فى الحماس المتزايد للبحوث الاجتماعية ، ورغبة العاملين فى المجال الاجتماعى للإفادة من هذه البحوث فى ميادين السياسة الاجتماعية والتخطيط . ويبدو هذا الحماس بصفة خاصة فى الدول النامية التى أصبحت تعتقد أن طريق التنمية السريعة والنهوض بالمجتمع يعتمد على البحث الاجتماعى كأداة رئيسية لنجاح مختلف المشروعات .

ولقد انعكس هذا الحماس على السياسة التعليمية فى هذه المجتمعات ، فأصبحت مادة البحث الاجتماعى تلقى الكثير من العناية ، وعملت حكومات هذه الدول على إقامة مراكز للبحث الاجتماعى ، بالإضافة إلى التوسع فى إنشاء أقسام متخصصة للاجتماع والخدمة الاجتماعية . وأفادت الهيئات والمصالح غير العلمية من هذه الحركة ، فأقبلت على تدريب العاملين بها على البحوث الاجتماعية وفى برامج تسهم فى وضعها مراكز البحث

والجامعات ، وذلك رغبة من هذه الهيئات في التأكد من أن القائمين على البحوث الاجتماعية فيها لديهم الخبرة العلمية الكافية التي تمكنهم من أداء مهمتهم بنجاح .

في ضوء ذلك سوف نخصص هذا الفصل لدراسة وتحليل المفاهيم الرئيسية في البحث العلمي الاجتماعي ، فتلك هي البداية الضرورية لتحليل دور البحث في العلوم الاجتماعية ، وهو الهدف العام الذي يسعى هذا المؤلف إلى تحقيقه .

١ – مفهـــوم العلـــم :

ماذا نقصد من مصطلح (العلم) ؟ وهل تستطيع الدراسات الاجتماعية أن تواجه متطلبات العلم ؟ وهل لديها أدوات علمية تلائم الموضوعات والمسائل التي تتخصص في دراستها ؟ تلك تساؤلات هامة تفرض نفسها منذ البداية على كل دارس لمنهج البحث الاجتماعي .

ولسوف نحاول في هذه الفقرة أن نجيب على هذه التساؤلات فإذا أخذنا مصطلح (العلم) فسنجد أنه من الغريب حقاً ألا نجد اتفاقا كاملاً بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء حول مايعنيه هذا المصطلح ، خذ على سبيل المثال ما ذكره الرياضي والفيلسوف الفرنسي هنري بوانكاريه Henri Poincaré فهو يحدد أن العلم معرفة لا تتعلق بالأشياء أو الظواهر في ذاتها ، وإنما العلم هو أن تدرك مايربط بين هذه الأشياء والظواهر من علاقات[1] ، فكأن معرفة القوانين أو المبادىء التي تحكم العلاقة بين الظواهر بعضها ببعض هي جوهر المعرفة العلمية عند بوانكاريه ، كذلك يلاحظ عالم الحياة جوليان هكسلي J. Huxley أن العلم هو ذلك النشاط الذي نكتسب من خلاله في عالم اليوم أكبر قدر من معرفتنا بالظواهر ، ونمارس بواسطته الضبط والتحكم في العالم الطبيعي وإذا أضفنا إلى هذين التعريفين ما ورد في مؤلف وليام جود Goode وبول هات Hatt مناهج البحث الاجتماعي حول ما يعنيه مصطلح العلم ، لاتضحت أمامنا الصورة أكثر من ذلك إذ يقول الكاتبان أن العلم قد شاع استخدامه بوصفه دالاً على تراكم المعرفة المنظمة . لكن هذا التعريف في رأيهما لا يكفي ما لم نحدد دلالة مصطلح (المعرفة المنظمة) . ان ما يدل عليه من المصطلح هو أن العلم فوق كل شيء مدخل أو طريقة نستخدمها في التعامل مع العالم الواقعي برمته ، أي ذلك العالم الذي يطرح نفسه أمام الخبرة الإنسانية . والعلم على هذا النحو مدخل لا يؤدي . إلى اكتشاف الحقيقة المطلقة ، إذ

(١) Gopal, M. H. An Introduction to Research Procedure in Social Sciences: Asia Publishing House Bombay, 1961, P.1

ليس ثمة شيء مطلق في العلم . ومكان تنظيم المعرفة يشير إلى أن الباحث العلمي قد سيجده أسلوبا للتحليل ممكنه من صياغة قضايا تحدد الارتباط بين الوقائع[1]

هناك وجهتان من النظر إذن فيما يتعلق بمفهوم العلم . الأولى يمكن وصفها بأنها وجهة نظر استاتيكية تعتبر العلم تراكم للحقائق والنتائج التي يسفر عنها نشاط العلماء ، أكثر من اهتمامها بالنتائج في حد ذاتها

ولا شك أن التفاعل ضروري بين وجهتي النظر ، ذلك أن التقدم العلمي هو نتاج خالص لتراكم المعرفة ولتطور الطرق والأدوات اللازمة لاكتساب هذه المعرفة / نستطيع الآن أن نخلص إلى تعريف إجرائي للعلم بأنه : بناء منظم من المعرفة ، يبدأ بالواقع وينتهي إلى تفسيره ، وأن العالم هو في المحل الأول إنسان يسلك طريقاً خاصاً في الحصول على هذه المعرفة ، أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدي به إلى الكشف عن الحقيقة ، مستنداً إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة . وهذه القواعد هي ما سنطلق عليه مصطلح المنهج العلمي

٢ وظائف العلم وخصائصه :

للعلم وظيفة رئيسية سواء كان علماً اجتماعياً أم طبيعياً ألا وهي اكتشاف الحقيقة وإقامة الدليل عليها ، والسبيل إلى ذلك بالطبع هو صياغة القوانين العلمية التي هي في حقيقة الأمر عبارات تتضمن تفسيراً للارتباط بين الظواهر ، فتنتقل بنا من عالم المجهول إلى نطاق المعلوم .

وهكذا ، يقرر الأستاذ براثويت R. B. Braithwaite في مؤلفه : **التفسير العلمي** : « ان وظيفة العلم هي إقامة القوانين العامة التي تحكم اكتشاف الأحداث الواقعية أو المسائل التي يبحثها ، ومن ثم تساعدنا على الربط بين ماتوصلنا إلى معرفته من أحداث ، كما تمكننا من التوصل إلى تنبؤات ثابتة تتعلق بتلك الأحداث التي لا تزال غير معروفة »[2]. ويتفق مع براثويت معظم المشتغلين بمناهج العلوم ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ما ذكره مارشال والكر M. Walker في مؤلفه طبيعة التفكير العلمي من أن فهم الوقائع هو الوظيفة الرئيسية للعلم ، والفهم هنا يعبر تعبيراً صادقاً عن النتيجة الأخيرة للبحث عن الحقيقة ، فهو يمكن العالم من إدراك المعاني والعلاقات غير المعروفة بعد تنظيم الوقائع في نسق مجرد أو مجموعة قوانين تجمع في كلماتها تلخيصاً للعلاقات بين هذه الوقائع ، ويقول مارشال والكر : « يعتقد البعض أن التفكير العلمي يهدف إلى فهم

(١) Goode and Hatt, Methods in Social Research, McGraw-Hill, London, 1952, P 7

(٢) Braithwaite, Scientific Explanation, N. Y. Harper & Brothers, 1960, p. 1.

الطبيعة ، كما يوافقهم على ذلك عدد من الفلاسفة والعلماء ، ولكن ماذا نقصد بالضبط من كلمة « الفهم » ؟ إن الكلمة لها معنيان : معنى دارج ، آخر اصطلاحي . أما المعنى الدارج فهو ماتعنيه العبارة : « ما يكون مفهوماً ، يكون مألوفاً ويمكن التنبؤ به » ، فالزوج يقول إنه يفهم زوجته حينما تكون استجاباتها مألوفة بالنسبة له ، ونحن نبرر خسارة فريق رياضي لإحدى المباريات فى ضوء معرفتنا ببعض الأحداث السابقة ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن درجات الفهم تتوافق مع درجات إمكانية التنبؤ ، فالمرء يكون على درجة معينة من فهمه (للسيارة) مثلاً حينما يستطيع قيادتها ، وعلى درجة أعلى من ذلك حينما تمكنه معرفته وقدراته من تصميم السيارة ذاتها ، ويستخدم العلماء كلمة (الفهم) بمعنى اصطلاحي محدد إذا تم التنبؤ بحادثة معينة عن طريق قانون ثبتت صحته فى التنبؤ بحوادث أخرى مماثلة ، فالعالم يقول أنه يفهم (سقوط التفاحة) لأن تفاصيل سقوطها يمكن التنبؤ بها بصورة صادقة عن طريق قوانين نيوتن ، ولهذا فهو يشعر بأن الحوادث التى لم يستطيع التنبؤ بها ، غير مفهومة ، أو غير مألوفة بالنسبة له »[1] .

إن النص السابق يكشف لنا بوضوح عن الوظيفة الرئيسية للعلم ، والواقع أن هذه الوظيفة برغم ماتحمله من طابع نظرى على ما يبدو ، إلا أن ذلك لا يعنى أن العلم منفصل عن التطبيق ، فالنظريات العلمية ليست تأملات فلسفية بعيدة عن الواقع ، وإنما النظرية العلمية صيغة مستمدة من الواقع والخبرة المعاشة ، ولذلك فهى أداة رئيسية لترشيد السلوك وتوجيه العمل ، من هنا يأتى إسهام المعرفة العلمية فى إيجاد الحلول للمشكلات المختلفة خير سند نعتمد عليه فى تحقيق مزيد من الرفاهية والتقدم الاجتماعى للبشرية .

على أن المعرفة العلمية لكى تحقق هذه الوظائف لابد لها من خصائص تتسم بها تجعلها مختلفة عن المعرفة غير العلمية ، ويمكن أن نلخص هذه الخصائص فى النقاط التالية :

(أ) **العلم واقعى Empirical** : ومعنى ذلك أن المعرفة العلمية تقوم على استقراء الظواهر والخبرات التى نعيشها ، لامجرد التأمل والنظر ، وهذه الخاصية للعلم لا تعنى استبعاد المفاهيم المجردة ، أو التصورات العامة ، ولكنها تشير إلى ضرورة أن تتضمن هذه المفاهيم والتصورات علاقات يمكن ملاحظتها فى عالم الظواهر

(ب) **العلم مصاغ فى قضايا**:أى أن المعرفة العلمية هى عبارات تقرر العلاقة بين ظاهرتين . يتبعها حكم صدق أو كذب . فعلم الاجتماع يدرس قضايا تتعلق بالسلوك الإنسانى ، وكل ما هو واقعى فى هذا العلم يجب أن يصلح للصياغة فى صورة قضايا وتختلف هذه القضايا فى درجة عموميتها ، ومستوى تجريدها ، فهناك

---

(1) Walker, M. The Nature of Scientific Thought, N. Y. prentice Hall, Inc. 1963, P. 1 2

قضايا عليا تتسم بنطاق كبير من العمومية وقضايا أخرى دنيا ، اقل مستوى في عموميتها . وليست القضايا العلمية مطلقة في صدقها ، ولكن احتمالية بمعنى أن الواقع وحده يحك صدقها أو كذبها ، فإذا استجدت ظواهر لم تكن قائمة يتعين مراجعة هذه القضايا .

(جـ) **المعرفة العلمية منطقية** : حقيقة أن المنطق مستقل على العلوم ، لكنه أداة لكل معرفة علمية ، وهو يضع أمام الباحث العلمى القواعد التى يجب اتباعها عند صياغة الفروض ، أو المفاهيم ، أو بناء النظريات . لذلك يقال أن العلم يتعين أن يتسق مع القواعد المنطقية .

(د) **العلم اجرائى Operational** .كافة التعريفات التى يقبلها العلم يتعين أن تتضمن إجراءات التعرف على الظواهر التى يشير إليها التعريف فى الواقع فالتعريفات القبلية التى تسلم مثلا بضرورة المجتمع أو الثقافة أو النظام ، ما هى إلا صور من المنطق الأرسطى العقيم ، ومن ثم فهى غير عملية وعديمة الفائدة من الناحية العلمية .

(هـ) **العلم يتسم بأنه عام** : فالدوافع والأحكام القيمية التى تنتمى إلى باحث فرد لا علاقة لها بالعلم كما أن المعرفة قابلة للتواصل بين الباحثين ، ويتم ذلك عن طريق اتفاق على الرموز المستخدمة فى العلم مما يجعل من اليسير إعادة إجراء الدراسات فى أى وقت بواسطة باحثين مختلفين وصولا إلى نتائج متماثلة أو متقاربة إلى حد بعيد . على أن عمومية المعرفة العلمية تعنى بالإضافة إلى ذلك ضرورة نشرها على نحو لا يكشف وحسب عن النتائج العامة للدراسات والأبحاث العلمية ، وإنما يتضمن أيضاً عرضاً وصفياً دقيقاً للطرق والأساليب المختلفة التى استعان بها الباحث العلمى فى التوصل إلى هذه النتائج .

(و) **العلم يسعى إلى حل المشكلات** ويقصد بالمشكلة هنا موضوع أو مسألة تشغل اهتمام الباحثين العلميين ولاتزال بحاجة إلى تفسير طبيعتها ، ويحدد الارتباطات بينها وبين ظواهر أخرى ، ومن ثم يضع الباحث هذه المشكلة فى صورة تساؤلات تتحدى تفكيره ، ويكون البحث العلمى هو الوسيلة التى يستطيع من خلالها أن يصل إلى إجابات شافية عن هذه التساؤلات ، كما يلجأ الباحث أيضاً إلى صياغة فرض أو مجموعة فروض علمية هى تفسيرات مؤقتة لتلك المشكلة يخضعها فى بحثه للاختبار ، وعن هذا الطريق يقال أنه يمكن من خلال العلم التوصل إلى حلول للمشكلات العلمية .

(ز) **العلم يميل إلى التجريد** : إن القضايا التى يصوغها العلماء حول الظواهر المختلفة التى تمثل موضوعاً لدراساتهم توضع في صورة مجردة ، ذلك لأنها قضايا تفسر

مجموعات من الملاحظات المتخصصة ، وتحتوى كل نظرية علمية على قضايا تتباين درجة تجريدها ، فالقضايا العامة هى قضايا بالغة التجريد ، أما القضايا الدنيا فهى قريبة جداً من الوقائع .

(ج) **المعرفة العلمية نسقية ومستمرة** : ومعنى ذلك أن النظريات العلمية تتسم بخاصية (النسق) فهى تبسط القوانين ، وتنظم التعميمات العلمية وتخضعها لمنطق الترابط والاتساق ، كما أن هذه الانساق العلمية تتميز بالاستمرار ، فحينما ندرس مشكلة بالذات لانعزلها عن التراث الذى يتراكم بصددها ، بل غالباً ما يكون هذا التراث هو منبع للمشكلات العلمية .

٣ البحث العلمى والاتجاه العلمى :

ليس « البحث » مجرد قراءة كتاب أو تحرير مؤلف فى موضوع من الموضوعات ، كما لا يعنى « البحث » أيضاً جمع الوقائع ورصد الملاحظات بشكل عشوائى أو كيفما اتفق ، وإنما البحث هو نشاط علمى منظم يسعى إلى كشف الحقائق اعتماداً على مناهج موضوعية محققة من أجل معرفة الارتباط بين هذه الحقائق ، ثم استخلاص المبادىء العامة أو القوانين التفسيرية . ويقول جيلفورد مودى G. Moody « ان البحث هو فى الواقع منهج لاكتشاف الحقيقة ، يعتمد أساسا على التفكير النقدى التحليلى ، ويقوم هذا المنهج بتحديد وصياغة المشكلات العلمية ، وفرض الفروض ، واقتراح الحلول ، وجمع المعلومات وتنظيمها ، ثم يستخلص النتائج ، ويتأكد من مدى ملاءمتها للفروض المبدئية »[1] .

والواقع ، أنه يمكن فى ضوء هذا التعريف « للبحث » أن نحدد أنواعا ثلاثة من البحوث العلمية ، وإن كان الفصل بينها تعسفى ، لأن كل نمط منها يكمل الآخر ، وهذه الأنواع الثلاثة من البحوث العلمية هى :

(أ) البحوث التى تستهدف اكتشاف الحقائق أو جمع أكبر عدد ممكن من الوقائع والظواهر ، وتعتبر المسوح الاجتماعية بمختلف أنواعها نموذجاً بارزاً على هذا النمط من البحوث ، ويجب أن ننبه إلى أن هذه المسوح لا تهدف فقط إلى مشاهدة كم من الوقائع ، وإنما نتائج هذه المسوح يتم تحليلها وتفسيرها بهدف التوجيه والتشخيص ، كما [illegible] عادة فى رسم السياسات ، وصياغة حلول المشكلات [illegible]

(1) Gopal M. H. An Introduction to Research Procedure in Social Sciences: Bombay, 1964 P. P. 4 - 8

(ب) البحوث التي تسعى إلى تفسير معلومات أو بيانات متاحة ، ولا تعتمد هذه البحوث على بيانات ميدانية جمعها الباحث بنفسه ، وإنما هي بحوث تمثل نوعاً من التحليل الثانوي Secondary analysis إما لنتائج دراسات سابقة ، أو لبيانات إحصائية منشورة . مثال ذلك الدراسات المختلفة التي تحلل الخصائص الاجتماعية والسكانية لمجتمع معين اعتماداً على ما تتضمنه الاحصاءات الرسمية من بيانات مثل التعدادات والاحصاءات الحيوية وغيرها . والتأكيد في هذه البحوث يتركز على التحليل والتفسير ، أكثر مما يتجه إلى جمع المعلومات الميدانية كما هو الأمر في النوع الأول من البحوث[1] .

(جـ) البحوث ذوات الأهداف النظرية : وتسعى هذه البحوث البحتة Pure Research إلى صياغة النظريات العلمية . وتنطوي هذه البحوث على أعلى مستوى للتجريد ، إذا ماقورنت بالنوعين السابقين ، ذلك أن مهمة الباحث في هذه الحالة تتلخص في الربط بين الوقائع ربطاً يمكن الباحث من صياغة قضايا نظرية مجردة قادرة على تفسيرها وبيان أسبابها ، وعادة مايطلق على هذه القضايا مصطلح القوانين العلمية .

على أن هذه الأنواع الثلاثة من البحوث العلمية تتطلب من الباحث أن يتبنى اتجاهاً فكرياً معيناً في الدراسة ، كما تحتاج منه استخدام اجراءات محددة في مواجهة مشكلة البحث ، ونحن نطلق على هذا الاتجاه ، وتلك الإجراءات مصطلح الاتجاه العلمي Scientific Attitude . والاتجاه العلمي يشير إلى ما يجب أن يتسم به الباحث العلمي من قدرة عقلية ، وخيال خلاق ، واتساع أفق أو فكر مفتوح على أكبر عدد من التجارب والخبرات العلمية السابقة والمتاحة ، وتظهر هذه السمات بوضوح في كل مراحل البحث العلمي ، فهي هامة في مرحلة جمع المعلومات ، كما أنها ضرورية في مرحلة التحليل والتفسير . وتعني هذه السمات فوق كل ذلك أن يتخلص الباحث العلمي نهائياً من التحيز والتصورات السابقة التي يمكن أن توجه مسار البحث وجهة ذاتية بدلاً من الالتزام بالموضوعية والحياد العلمي الذي يعد مطلباً حيوياً لكل بحث علمي .

ويفرض الاتجاه العلمي على الباحث ألا يكتفي بمجرد وصف الظواهر التي يدرسها ، فالوصف وإن كان يعد مطلباً أولياً في البحث العلمي ، إلا أنه ليس غاية في ذاته ، وإنما هو خطوة من أجل التوصل إلى تفسير ملائم لتلك الظواهر . ومن ثم يطرح البحث العلمي

(١) أنظر دراسة من هذا النوع قام بها المؤلف بالاشتراك مع الدكتور السيد الحسيني بعنوان : الفروق الريفية الحضرية في بعض الخصائص السكانية : تحليل احصائي ، وقد استهدفت هذه الدراسة ، تحديد متصل الريفي الحضري من خلال تحليل بيانات التعداد في مجموعة من القرى والمدن المصرية . راجع . محمد الجوهري وزملاؤه . دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري . دار الكتب الجامعية ١٩٧٣

عدة تساؤلات هامة وهو بصدد الدراسة العلمية لأية ظاهرة ، فهو يتساءل أولاً هل هذه الظاهرة هي كذلك في حقيقتها كما تبدو أمامه أم أنها لها صوراً وأشكالاً أخرى مختلفة ؟ وهو هنا يهتم بوجود الظاهرة ، وإمكانية ظهورها بنفس الصورة لدى باحثين آخرين ثم يتساءل ثانياً : إلى أي مدى تظل هذه الظاهرة على ما هي عليه ؟ ويحتاج الأمر في هذه الحالة إلى معرفة ببعض الخصائص الكمية والاحصائية للظاهرة ، لكن الباحث حتى هذه النقطة لايزال في مرحلة الوصف ، لذلك يعود فيتساءل مرة أخرى : لماذا تبدو هذه الظاهرة كذلك ؟ حينئذ يحتاج الأمر إلى التأمل والنظر في المعلومات التي توافرت بعد دراسة الظاهرة ، لكي يتمكن من اكتشاف (المنطق) الذي يحكم وجود الظاهرة ، ومن إدراك العلاقات وأطراف العلاقات التي تربطها بظواهر أخرى سابقة أو لاحقة ، وأخيراً يطرح الباحث تساؤلاً أخيراً مؤداه : ما هي الظروف التي أدت إلى وجود الظاهرة ؟ وهكذا ، ينتقل من مرحلة الوصف إلى مرحلة التفسير والكشف عن العوامل والأسباب التي أدت إلى وجود الظاهرة .

ومن بين متطلبات الاتجاه العلمي أيضاً أن يعتقد الباحث العلمي أن (البحث) هو الوسيلة الأساسية لتحقيق التقدم والرفاهية ، وينهض هذا الاعتقاد بالطبع على أن البحث يكسبنا باستمرار مزيداً من المعرفة ، ولا يحدث ذلك بالصدفة ولكن يعتمد تقدم البحث العلمي على الجهود التي يجب أن يبذلها الباحث في اكتساب المعرفة ، ولقد عرفت الإنسانية خلال تاريخها الطويل الكثير من هذه الجهود التي بدأت بالمحاولة والخطأ ، ثم خلصت إلى اكتشاف العديد من الحقائق ، ومن الجدير بالذكر أن البحث العلمي كمنهج مخطط لاكتشاف الحقيقة لم يكن هو الطريق الوحيد الذي سلكه الإنسان في اكتساب معرفته ، وذلك أن الاعتماد على البحث العلمي يعتبر حديثاً نسبياً[1] .

وليس من شك أن تبني الاتجاه العلمي يعني بالضرورة أن يتبع الباحث إجراءات محددة في دراسته للظواهر ، بالإضافة إلى ما أشرنا إليه من أخلاقيات يجب أن يتسم بها الباحث العلمي وتتلخص الإجراءات التي يعتمد عليها الباحث العلمي فيما يلي :

(أ) تحديد مشكلة البحث .

(ب) جمع أكبر قدر من الوقائع المتصلة بهذه المشكلة .

(جـ) اختيار حل مؤقت أو أكثر من بين الحلول الممكنة لهذه المشكلة .

(د) تقويم هذه الحلول المختلفة لتحديد مايلائم منها من الوقائع

(هـ) اختيار الحل المناسب للمشكلة المطروحة للبحث

(١) Hillway, Introduction to Research, Houghton Mifflin Company, Boston 1956, P. 4

تلك بصدده عامة هى الخطوات التى يتبعها كل باحث علمى حين يكون بصدد إجراء دراسته ، وسوف نتعرض لمناقشة هذه الخطوات بالتفصيل فى فصول لاحقة من هذا الكتاب لكن النظرة السريعة لهذه الخطوات تكشف لنا بوضوح عما يمكن أن نطلق عليه خصائص أو سمات الاتجاه العلمى[1] . فمن الملاحظ أولاً أن هذا الاتجاه العلمى يستند إلى التسليم بالحقيقة التى مؤداها أنه من الممكن اكتشاف تفسير طبيعى لكل ظاهرة نلاحظها فى الواقع . ومعنى ذلك أن الكون منظم بشكل يمكن معه إرجاع كل ظاهرة إلى الأسباب التى أدت إلى وجودها ، والبحث العلمى هو الطريق الموصل إلى اكتشاف القوانين العلمية التى تفسر مثل هذه الأسباب ، على أننا يجب أن ننبه إلى أن هناك مجالات عديدة للمعرفة لا تزال تستعصى على البحث العلمى ، ومن الملاحظ ثانياً أن الاتجاه العلمى يفرض على الباحث ألا يقبل أية نتائج إلا إذا توافرت الشواهد الواقعية على صحتها ، ويستطيع الباحث أن يحصل على هذه الشواهد من ملاحظاته الدقيقة للواقع الذى يعيشه . على أن الباحث لا يكتفى بالطبع بمجرد الملاحظة وجمع الوقائع ، وإنما عليه بعد ذلك أن يكتشف العلاقات التى تربط بين هذه الوقائع ليخلص منها إلى نتيجة عامة ، فالانتقال من الخصوصيات إلى القضايا العامة هو لب الطريقة الاستقرائية التى أصبحت منهج البحث العلمى[2] . ومن الملاحظ ثالثاً وأخيراً أن الاتجاه العلمى يفرض على الباحث ضرورة الاستعانة بالتجريب ، والتجريب هو ببساطة ملاحظة مضبوطة تهدف إلى التحقق من صحة الفروض المبدئية . ويعتبر الضبط أو التحكم فى الظروف المحيطة بالتجربة شرطاً رئيسياً فى نجاحها ، ويقول كلود برنارد C. Bernard فى مؤلفه المنهجى الهام : مقدمة لدراسة الطب التجريبى : « هناك فى الواقع مراحل ثلاثة رئيسية فى كل معرفة تجريبية هى : القيام بالملاحظة ، وعقد المقارنات ، ثم استخلاص الحكم .. ولقد أصبح المنطق التجريبى اليوم يعنى نفس الشىء تماماً كذلك فى العلوم التى تقوم على الملاحظة أو فى العلوم التجريبية . فنحن نحصل على نفس الحكم من خلال المقارنة التى تستند إلى حقيقتين هما : نقطة البداية ، أو المقدمات ، ثم النتيجة ، أو الاستخلاصات وفى العلوم التى تعتمد على الملاحظة نجد أن هاتين الحقيقتين تعبران دائماً عن ملاحظات ، على حين أننا فى العلوم التجريبية نشتق الحقيقتين مباشرة من التجريب ، أو من التجريب والملاحظة معاً ، وفقاً للدراسة التى نجريها ، ولمستوى التعمق فى التحليل التجريبى »[3] .

(١) See, Beveridge, W. The Art of Scientific Investigation; William Heinemann Ltd. London, 1951, P. 139.

(٢) See, Cohen, M & Ernest Nagel, An Introduction to Logic and Scientific Method, N. Y. Brace and Company, 1934, p. 199

(٣) Bernard, C. An Introduction to the Study of Experimental Medicine, N. Y. Henry Schumage Inc, 1949, P. 12 – 16

٤ - النظرية والواقع :

يستخدم مصطلح (النظرية) استخداماً شائعاً للإشارة إلى كل ما هو تأمل ، ومجرد ، وقائم على التصورات . وليس من شك أن النظرية تستعين بالتصور وبالتجريد ، فالمفاهيم التي تتضمنها القضايا النظرية هي رموز تشير إلى أشياء وظواهر تتحقق في العالم الخارجي ، وبدون المفاهيم يتعذر قيام المعرفة ، إذ تستحيل هذه المعرفة إلى مجرد إحساسات غامضة خالية من المعنى[1] . وتصبح النظرية على هذا النحو متضمنة الإطار التصوري الملائم لتفسير عالم الخبرة الواقعية والتنبؤ بظواهره ، كما أن الواقع نفسه يصبح مفهوماً من خلال هذا الإطار أو التوجيه النظري . غير أن هذا المعنى الشائع للنظرية قد دفع البعض إلى إدراك النظرية إدراكاً خاطئاً باعتبارها تأملات تظل غير يقينية ، إلى أن يثبت صحتها ، وحين تتوافر الأدلة على ذلك تصبح النظرية في رأيهم معبرة عن الواقع أو الحقيقة . ووجه الخطأ في هذا التصور هو فشله في تحديد العلاقة بين النظرية والواقع ، فهي علاقة تفاعل وتساند مستمر ومتبادل فليست النظرية عالماً مغلقاً على ذاته ، أو محصوراً في نطاق التفكير الفلسفي فحسب ، إنما النظرية العلمية محوراً لاهتمام العلماء أيضاً . فهي عندهم تشير إلى العلاقات المتبادلة بين الوقائع ، أو هي الأداة التي تنظم هذه الوقائع فتجعلها ذوات معنى ودلالة فكأن النظرية العلمية احتمالية بطبيعة تكوينها ، ولا يمكن أن تصبح النظريات العامية مطلقة ، فالباحث العلمي على استعداد دائماً للتخلي عن النظريات إذا استجدت وقائع على خلاف مانفترضه القضايا والتعميمات التي تؤلف بناء النظرية ، وهذا هو الطابع الدوري المميز للمنهج العلمي ، والراجع إلى التفاعل الدائم بين النظرية والوقائع . وتظهر أهمية هذا التحديد بصفة خاصة في العلوم الاجتماعية أكثر من العلوم الطبيعية ، إذ غالباً ما تختلط النظريات في الأولى بالمذاهب والأفكار الفلسفية ، وفي ذلك يقول جاستون بوتول : « ان أول تمييز يجب أن يهتم بعناية في علم الاجتماع أكثر من أي علم آخر ، هو التمييز بين المذاهب والنظريات فالمذهب يعبر عن مجمل الآراء والتفضيلات الشخصية لصاحبه ، ويحاول أتباعه أن يقوموا بدور الاثبات والتدليل ، وهم في ذلك إنما يحاولون تصور الوقائع والبراهين ، ويرتبونها في صورة المرافعة ، وعلى العكس من ذلك تتلخص النظريات في تصنيف الوقائع ، وتفسيرها من خلال فروض ومسلمات تخضع دائماً للمراجعة وإعادة النظر عندما تستجد وقائع لم تعد تتوافق معها وإذن ، فالنظرية جزء من العلم بكونها تعميم ، وتركيب محدد ومؤقت دائماً »[1] .

(١) Gittler, & Ernest Munheim Sociological Theory, in Gittler "ed." Review of Sociology, N 4, John Wiley & Sons 1957, P 1

(١) جاستون بوتول ، تاريخ علم الاجتماع ، الترجمة العربية للدكتور محمد عاطف غيث وعادل الشربيني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ ص ٩٠

والواقع أن المشتغلين بالبحث العلمي يدركون تماما هذه الحقيقة ، ويبرزونها بوضوح وهم بصدد مناقشة أو عرض المفاهيم الرئيسية للعلم ، إذ يقول أرنولد روص Ross في مؤلفه النظرية والمنهج في العلوم الاجتماعية « ان النظرية بناء متكامل ، يضم مجموعة تعريفات ، وافتراضات وقضايا عامة تتعلق بظاهرة معينة ، بحيث يمكن أن يستنبط منها منطقياً مجموعة من الفروض القابلة للاختبار »[1] . ويؤكد كابلان Kaplan هذه الحقيقة ذاتها بقوله : « النظرية بناء فرضي رمزي ، يتضمن مجموعة من القوانين المتسقة منطقياً فكل قانون يستنتج مباشرة من القانون السابق عليه ، والقانون يفسر الواقعة عن طريق ربطها بغيرها من الوقائع »[2] ومعنى ذلك كله أن النظرية هي مجموعة قضايا واقعية تفسر الظواهر وتمكننا من التنبؤ بها ، وهذه القضايا تتخذ لها ترتيباً معيناً بحيث تجيء القضايا العامة كمقدمات تستنتج منها باقي القضايا ، وهذا هو مايعرف بالنسق الاستنباطي Deductive System جوهر النظريات العلمية . وهكذا ، يتألف بناء النظرية من تعميمات مستخلصة من دراسة الوقائع ، ومرتبة داخل نسق منطقي يسمح باستنتاج إحداها من الأخرى ، وتصبح النظرية على هذا النحو هي أعلى درجات المعرفة[3] .

وإذا كانت النظرية هي الأداة المحققة لأهداف العلم ، فهي في نظر البعض أكثر من ذلك ، إنها غاية في حد ذاتها ، ومطمح يسعى كل باحث علمي إلى تحقيقه . وعلى أية حال ، فسواء اعتبرنا النظرية غاية أم وسيلة فإن المتفق عليه أن النظرية التي تتسم بالوحدة والاكتمال تقوم بدور أساسي في العلم ، فهي تضم جوانب مختلفة للبناء المعرفي ، وهي تفسر الأحداث والعلاقات المشاهدة في الواقع ، وهي فوق كل ذلك تساعد على التنبؤ في ظروف لم نلمسها من قبل . والنظرية تضع لنا دائماً أساس الاختيار ، فالباحث لا يدرس (كل الوقائع) ، ولكنه ينتقي جوانب معينة ، ليبحث في الانتظام بينها ومن ثم تعين عليه أن يسترشد بالأفكار أو النظريات القائمة حول طبيعة الظواهر التي يدرسها . وهكذا ، يبدأ البحث العلمي بنموذج تصوري ، أو إطار معرفي ينظم الوقائع ويساعد على الاختيار .

على أنه ينبغي قبل المضي في تحليل أوجه التفاعل بين النظرية والواقع ، أن نقف وقفة قصيرة عند الوظيفة التنبؤية للنظرية التي أشرنا إليها قبل قليل فالتنبؤ له وجوه عديدة ، أظهرها الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، فإذا عرفنا أن التكنولوجيا الحديثة قد أحدثت

(١) Ross, A. Theory and Method in the Social Sciences; Minnesota, the University Press, 1954, P. 3.

(٢) Kaplan, A. the Conduct of Inquiry, California, Chadia Publishing Company, 1964, PP 295 - 297.

(٣) Harré R. The Principles of Scientific Thinking; London, Macmillan, 1970, P. 14

تحولًا فى معدلات المواليد والوفيات - مثلًا - فإن لنا أن نتوقع النتائج المصاحبة للتكنولوجيا فى مجتمعات عديدة لم نخبرها من قبل . وإذن فالنظرية تقرر أنه إذا توافرت الظروف أ ، ب ، ج ، فإن النتائج المصاحبة لذلك ستكون هى س ، ص ، ع ، . لكن التنبؤ على هذا النحو بالغ التعقيد فى العلوم الاجتماعية ، ذلك أن المستقبل ليس ببساطة الصورة المعكوسة للماضى ، فلا يوجد ثمة زمن معكوس بالنسبة لهذه العلوم ، وعلى الباحث الاجتماعى ألا يضمن إطاره النظرى تمثلًا للمستقبل فحسب ، والمستقبل بذلك لا يمثل بسط المنحنيات الاحصائية للاتجاهات والنزعات السائدة ، فهناك باستمرار عوامل تعجل من التغير الاجتماعى والثقافى مردها دينامية المجتمع . غير أن هذه الصعوبة التى تتحدى قدرات الباحثين فى العلوم الاجتماعية ، لا ينبغى أن تثنيهم عن تحقيق الوظيفة التنبؤية للنظرية ، التى بلغت أهميتها فى نظر أوجيست كونت مادفعه إلى التسوية بينها وبين المعرفة ، حين قرر أن المعرفة هى التنبؤ .

ونستطيع بعد ذلك كله أن نناقش أوجه العلاقة المتبادلة بين النظرية والواقع ، فنقول فى البداية ، أن للنظرية أدواراً رئيسية فى العلم تتلخص فيما يلى[1] :

(أ) أنها تحدد للباحث مجالًا للتوجيه يستطيع فى ضوئه أن يختار من المعلومات والبيانات ما يصلح للتجريد .

(ب) أنها تقدم الإطار التصورى الذى ينظم ويصنف الظواهر ويحدد العلاقات المتبادلة بينها .

(جـ) أنها تلخص الوقائع فى صورة تعميمات تجريبية ، من جهة ، وفى نسق منطقى يضم طائفة من هذه التعميمات ، من جهة أخرى .

(د) أنها أداة التنبؤ بالظواهر ، فى الظروف التى لم نلمسها من قبل .

(هـ) أنها تحدد الثغرات ، ومواضع النقص فى المعرفة .

أما الوقائع ، فهى بدورها ، المنبع الوحيد الذى نستقى منه النظريات العلمية ، ومن ثم فإن أهميتها تتلخص فيما يلى :

(أ) الوقائع مصدر الهامنا بالنظريات .

(ب) الوقائع تسهم فى إعادة صياغة النظريات .

(جـ) الوقائع هى أساس رفضنا لتلك النظريات التى لا نتلاءم معها .

(د) قد تعمل الوقائع على تغيير محور الاهتمام فى النظرية

(هـ) الوقائع توضح النظريات وتعيد تعريفها .

---

(١) Goode & Hatt Op. Cit, PP 8 16

ولنحاول فيما يلي أن نعرض لكل دور من هذه الأدوار بالتفصيل[1] .

أولاً : دور النظريـة :

(أ) النظريـة باعتبارها أداة التوجيه :

من أهم وظائف النسق النظرى قدرته على تحديد نطاق الوقائع التى تخضع للدراسة ذلك أن كل ظاهرة يمكن دراستها من زوايا مختلفة . فالتصنيع - مثلاً - يدرس من الناحية التكنولوجية من حيث اعتماده على تقدم العلوم الهندسية ، ويدرس أيضاً من الناحية الكيمائية الصناعية ، ويمكن أن يدرس من الزاوية الاقتصادية كما يدرس من الناحية الاجتماعية فيبحث علماء الاجتماع ماترتب عليه من نتائج وآثار إنعكست على بناء المجتمع وأنظمته المختلفة .. وهكذا ، ومعنى ذلك أن كل فرع من فروع المعرفة يختار جانباً معيناً من الواقع ، ويركز على جوانب محدودة بالذات لبعض الظواهر ، دون أن يدرس كافة الجوانب . ويتحدد هذا التوجيه على أساس التصور النظرى الذى يتبناه الباحث العلمى ، ولقد بذل علماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر ابتداء من كونت ، وسبنسر ، وتونيز ، وزيمل ودوركايم جهوداً ملموسة فى تعيين حدود الظواهر التى سيركز عليها علم الاجتماع حتى لا يختلط مجاله بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، ويعتبر مؤلف دوركايم عن قواعد المنهج فى علم الاجتماع محاولة نظرية ومنهجية رائدة فى هذا الصدد . وهكذا ، تفيدنا النظرية فى انتقاء الوقائع الملائمة للدراسة .

(ب) النظرية ودورها فى صياغة المفاهيم والتصنيف :

يتضمن العلم ، مجموعة من المفاهيم Concepts ، هى فى حقيقة الأمر مصطلحات يستخدمها العلماء للإشارة إلى الموضوعات والظواهر التى يتخصصون فى دراستها وتشكل هذه المصطلحات اللغة العلمية التى يتحدث بها العلماء ولا تظل هذه المصطلحات أو المفاهيم ثابتة ، إنما هى خاضعة للتغير والتطور ، كلما استجدت ظواهر يهتم بها الباحثون ومن بين المهام الرئيسية للعلم وضع أنساق تصنيفية ، وبناء المفاهيم وتحديد التعريفات الدقيقة لها . ويعلمنا تاريخ الفكر الاجتماعى أن جانباً كبيراً من نشاط العلماء الاجتماعيين قد انصرف نحو صياغة عدد كبير من المفاهيم وتصنيفات الظواهر ، والعلاقات والجماعات الاجتماعية ، الأمر الذى دفع بعض علماء المناهج إلى حد القول بأن علم الاجتماع وإن كان يزخر بطائفة كبيرة من المفاهيم وإطارات التصنيف ، فإنه يفتقر إلى النظريات المتكاملة ، وأمثلة المفاهيم التى تستخدم الآن بكثرة فى أعمال الاجتماع عديدة ، فنذكر منها على سبيل

(1) Ibid. P. 9 F F

المثال لا الحصر المكانة ، والدور ، والطبقة ، والنسق الاجتماعى ، والمسافة الاجتماعية والجماعة الهامشية والتنشئة الاجتماعية ، والجماعات بأشكالها المختلفة ، والمجتمعات المحلية ... الخ .

(جـ) النظرية صيغة كلية تلخص الوقائع :

من المهام الرئيسية للنظرية العلمية أنها تعرض لنا فى إيجاز وبالتحديد كل ما تعلق بموضوع أو ظاهرة معينة . ونحن نقسم هذا الإيجاز إلى نوعين هما : التعميمات التجريبية ، وانساق العلاقات بين القضايا ، ذلك أن العبارات العامة التى تتضمنها النظريات العلمية هى صيغ مستخلصة من ملاحظة وقائع كثيرة فقانون الجاذبية الأرضية أو سقوط الأجسام هو بمثابة النتيجة التى يخلص إليها الباحث بعد القيام بالملاحظات والتجارب . وتتضمن النظرية بالطبع العديد من القضايا التى تفسر فى مجموعها طائفة كبيرة ومتنوعة من الظواهر ، ويتعين أن يكون النسق النظرى المستخدم فى تفسير ظاهرة بعينها واضحاً تماماً فى ذهن الباحث ، فعن طريقه يحدد العلاقات بين الظواهر ومن خلاله يستطيع أن يتأكد تجريبياً من صحة ما يتضمنه من قضايا . ولقد بذلت محاولات عديدة لبناء أنساق نظرية واضحة فى علم الاجتماع نذكر على سبيل المثال محاولة بارسونز مؤلفه : بناء الفعل الاجتماعى[1] حين تتبع نمو نظرية علم الاجتماع فى أعمال فيبر ، ودور كايم ، وباريتو وأوضح التغير الذى طرأ على النسق النظرى القديم فى محاولة لبناء تصور نظرى جديد ومقبول .

(د) النظرية وظيفتها التنبؤ بالوقائع

أوضحنا فى الصفحات القليلة السابقة الوظيفة التنبؤية للنظرية ، باعتبار أنها تلخص وتنظم الوقائع على نحو يكشف الاطراد فى وقوعها وهى بهذه المثابة تمكننا من معرفة اتجاهات الظواهر ، ويرجع ذلك بالطبع إلى اعتقاد راسخ لدينا بأنه من خلال النظرية نستطيع أن نقف على العوامل المسببة للظواهر . ومع أن هناك صعوبات تحول دون التنبؤ بالظواهر الاجتماعية أهمها نسبية هذه الظواهر بالإضافة إلى الزمان والمكان ، إلا أن النظرية قادرة على توجيه الباحث وتحديد مسارات الظواهر بصورة تمكنه من معرفة اتجاهاتها العامة . واعتقد أن (المقارنة) تفيد إفادة كبيرى فى هذه الزاوية ، إذ من خلال المقارنة ، نستطيع أن نستخلص قضايا عامة تحدد اتجاهات هذه الظواهر الاجتماعية ، ولنقبل نظراً لطبيعة موضوع بحثنا - أن نضع قائمة بالظروف التى تتحقق فيها هذه الظواهر ، أو التى

(١) Parsons, The Structure of Social Action; N. Y. Free Press 1949.

يمكن ألا نتوقع حدوثها . على أن تعقد المقارنات على مستويات مختلفة ، فهناك المقارنات المحدودة النطاق التى تجرى على ظواهر متماثلة فى مجتمع بعينه ، وهناك مقارنات حضارية واسعة النطاق وتتناول أنظمة وظواهر متماثلة فى فئات مختلفة من المجتمعات بينها أساس مشترك . ومعنى ذلك كله أننا سوف ندقق تماماً عند عقد المقارنات فى الظروف المحيطة بعملية المقارنة ، حتى لا نعود مرة ثانية للمقارنات الفضفاضة التى كان يقوم بها علماء الاجتماع والانثروبولوجيا فى البدايات المبكرة لهذا العلم .

(هـ) النظرية تحدد الثغرات فى المعرفة العلمية :

لما كانت النظرية صيغة تلخص ما هو معروف من الوقائع ، وتهدف فى الوقت ذاته إلى التنبؤ بوقائع أخرى لم يتيسر ملاحظتها ، فهى إذن قادرة على تعيين مواضع النقص فى المعرفة العلمية . وليس من شك أن هذا الدور يستمر باستمرار النظريات العلمية ، ذلك أنه حين يمكن تفسير قطاع معين من قطاعات المعرفة يصبح من الضرورى على الباحثين أن يتجهوا نحو البحث عن قطاعات أخرى بحاجة إلى تفسير . ولنضرب مثالًا على ذلك باتجاهات البحوث فى علم الجريمة ، فلقد أصبح من المتوافر الآن فى هذا الميدان العديد من النظريات والدراسات التى تربط بين الجريمة وانخفاض المستوى الاقتصادى فى الطبقات الدنيا على وجه الخصوص ، وكان توافر هذا النوع من النظريات حافزاً لباحثين آخرين نحو استطلاع العلاقة بين أنواع أخرى عديدة من الجرائم وبين الطبقات الوسطى والعليا فى المجتمع ، وتمكن سذرلاند Suther land من تحديد نمط جديد من أنماط الجرائم هو جرائم ذوى الياقة البيضاء White Collar ، وهى جرائم خاصة يرتكبها أصحاب المهن العليا فى المجتمع ورجال الأعمال والإدارة ، وأوضحت دراسات سذرلاند أن هذه ثغرة تحتاج إلى جهود الباحثين فى ميدان علم الجريمة ، ومن ثم بدأت الدراسات تهتم بجمع المعلومات وتفسيرها حول هذا النمط من الجرائم . وليس من شك أنه لم يكن من الممكن معرفة هذه الثغرة فى المعرفة العلمية بدون توافر نظريات قائمة تنظم المعلومات والوقائع بصورة تكشف عن مواضع النقص فى هذا الميدان .

ثانياً : دور الوقائع فى العلم :

[illegible] المناقشة السابقة أن النظرية والواقع يتفاعلان معاً تفاعلًا يهدف إلى بناء العلم [illegible] . ذلك أن تطور إحداهما ينعكس على الآخر بصورة واضحة فالنظرية ، [illegible] واضحة أم مضمرة أساسية فى المعرفة والإدراك ذلك أنها ليست مجرد عنصر [illegible] هى تقوم بدور إيجابى فى توجيه الباحث نحو الواقع . ولنا أن نتوقع بالطبع

أن يكون (للوقائع) هي الأخرى دور إيجابي على نحو هذا المستوى فيما يتعلق بتطوير النظريات . فمن الملاحظ أولاً أن الوقائع يمكن أن تكون هي مصدر الإلهام بالنظريات ، ويحدثنا تاريخ العلم عن أن الملاحظة أو المشاهدة البسيطة كثيراً ما أوحت لكثير من الباحثين بصياغة جديدة كان لها دورها الهام في تقدم المعرفة العلمية ، وذلك هو ما يسميه الكثيرون بمصطلح (الاكتشاف) ولقد أطلق ميرتون Merton[1] على هذا النوع من الملاحظة مصطلح (معطيات استثنائية واستراتيجية غير متوقعة) غير أنه يجب أن ننبه إلى حقيقة هامة وهي أن مثل هذه المعطيات الاستراتيجية لا تتحدث عن نفسها ، ولا تطرح نفسها هكذا كيفما اتفق أمام كل الباحثين ، وإنما كل ما في الأمر أن هذه الواقعة بالذات قد كانت بمثابة المثير أو المنبه لباحث بعينه لديه حصيلة فكرية جعلته يدرك على الفور الصلة بين الواقع والنظرية التي يعمل فيها فكرة منذ فترة .

والوقائع هي السبيل الموصل إلى رفض النظريات القائمة أو إعادة صياغتها ، ذلك أن النظرية يتعين عليها أن تكون متوافقة مع الوقائع ، وقد تصبح بحاجة إلى تعديل حين تستجد وقائع تخالفها ، فحينما تتراكم ملاحظات وشواهد يكشف عنها البحث العلمي ، فإن ذلك بدوره يصبح مصدر ضغط على النظريات القائمة ونستطيع أن نوضح هذا الموقف بدراسات دوركايم عن الانتحار ، فحينما شرع دوركايم يدرس الانتحار كظاهرة اجتماعية لاحظ أن هناك مجموعة من النظريات التي تسعى كل منها لدراسة هذه الظاهرة وتفسيرها من وجهة نظر معينة بالذات[1] ، فبعض هذه النظريات يفسر الانتحار بالرجوع إلى عوامل مثل المناخ ، والعرق ، والقومية ، لكن الشيء الذى كشف عنه دوركايم هو وجود طائفة من الملاحظات والوقائع تخالف مضمون هذه النظريات القائمة خاصة بعد أن صاغ تصنيفاً جديداً لنماذج الانتحار ، وكشف عن العلاقة بين الانتحار والتفكك الاجتماعي والشخصي ، وهكذا .

٥ امكانية الدراسة العلمية للمجتمع :

منذ قرون عديدة خلت والإنسان يستطلع الكون من حوله ، يتأمل ظواهره ،

---

(١) أنظر :

Robert. K. Merton, The Bearing of Empirical Research on Sociological Theory, Merton, Social Theory and Social Structure, 1949, the Unanticipated Anomalous and Strategic Datum.

(٢) أنظر عرضاً لهذه الدراسة : محمد على محمد ، رواد علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٧

ويتدارس أحداثه ، ويتعرف على أسراره ، ويكتشف التغيرات التي تحدث في أرجائه الواسعة . ولقد كانت حياة الإنسان ذاتها ، وضروب نشاطه ، وعلاقاته المختلفة من تعاون ، وصراع ، وتوافق وتكيف موضع التساؤل ومحور للاهتمام والبحث . وظلت المعرفة الإنسانية تبحث هذه المسائل إلى أن تبلورت إلى معلومات دقيقة جمعها الإنسان عن حياته بمختلف نواحيها ، وحينئذ لم تعد هناك حاجة إلى ترك هذه المعرفة عامة غير متخصصة ، فتشعبت إلى ميادين بعضها يتناول الجانب الاقتصادي ، والآخر يختص بالناحية السياسية ، والثالث بالناحية التاريخية ، والرابع بالناحية الاجتماعية والبشرية . وهكذا ، فإن كان مصطلح (العلم) يطلق فقط على البحوث التي يجريها الإنسان حول الجوانب الفيزيقية من العالم المحيط به ، فما لبث هذا المصطلح أن أطلق على المعرفة الاجتماعية أيضاً وأصبح مصطلح البحث العلمي الاجتماعي شائع الاستخدام هو الآخر . وهنا كان من الضروري أن يثور تساؤل هام مؤداه : كيف يمكن أن تكون البحوث الاجتماعية (علمية) وموضوعها يختلف عن موضوع البحوث الطبيعية ؟ ثم ان الباحث الاجتماعي نفسه جزء من الموضوع الذي يدرسه ، ألا يستدعي ذلك إعادة النظر في الطرق والإجراءات التي تستخدم لدراسة الإنسان والمجتمع بحيث تجيء ملائمة للموضوع ؟ هكذا برزت مشكلة التفكير في إمكانية الدراسة العلمية للمجتمع ، وأصبحت قضية تشغل اهتمام علماء المناهج والمتخصصين في العلوم الاجتماعية أيضاً ، وتبلورت القضية في حوار يدور حول التساؤل التالي : هل يدخل علم الاجتماع ضمن دائرة العلوم الطبيعية ، ومن ثم يستخدم مناهجها ، ويحقق أهدافاً قريبة من أهدافها ؟ أم أنه على العكس من ذلك تماماً لايمت إلى هذه العلوم بسبب ويعد أقرب إلى التاريخ أو الفلسفة أو الأدب ، وفرع من الانسانيات بصفة عامة ؟[1] .

وانقسم علماء الاجتماع حول هذه المسألة إلى فريقين : فريق يرى أن علم الاجتماع عليه أن يحتذي نمط العلوم الطبيعية ، وبالتالي عليه أن يطور قدرته على اكتشاف القوانين والتنبؤ بالظواهر ، ووضع هذه القوانين في صيغة نظريات تماثل نظريات العلوم الطبيعية ، ومن ثم يصبح علم الاجتماع قادراً على مواجهة متطلبات العلم . وفريق آخر يرى أن علم الاجتماع دراسة إنسانية تاريخية لا تهدف إلى التعميم واكتشاف القوانين وإقامة النظريات التفسيرية ، فهو معرفة بالإنسان تضرب بجذورها في الفلسفة الاجتماعية ، وتضطر إلى

---

(١) أنظر حول هذه المسألة الدراسة الهامة التي قام بها جبسون في مؤلفه : منطق البحث الاجتماعي ، والتي خصصها لمحور الأبعاد التي توجه إلى البحث العلمي الاجتماعي ، ووضع جبسون معايير العلم هي [illegible] والواقعية ، والحياد الأخلاقي ، والموضوعية ، ورتب [illegible] مؤلفه [illegible] في علم الاجتماع : راجع
Gibson, Q. The Logic of Social Enquiry, London, Routledge & Kegan Paul, 1960

اكتشاف الكثير عن النواحي المعنوية والخصوصية للمجتمع . وهذا اللون من المعرفة لا يمكن أن نطبق عليه المقاييس الدقيقة للعلم . وطالب أصحاب هذا الفريق بضرورة التمييز بين العلوم الطبيعية من جهة ، والعلوم التاريخية والثقافية من جهة أخرى . حيث يرون أنه إذا كانت الأولى تهدف إلى التفسير السببي ، فإن الثانية تستهدف النفاذ إلى المعنى . ومن ثم يصبح علم الاجتماع دراسة إنسانية تاريخية تهتم بالتقويم ، والنقد ، والفهم الذاتي التعاطفي أكثر من اهتمامه بتلبية مطالب العلم . ويجد هذا الموقف مؤيدين له من بين علماء الاجتماع المعاصرين ، إذ يقرر رايت ميلز G. W. Mills أن علم الاجتماع يجب أن يصبح (حرفة أو مهنة) أكثر من كونه علماً ، ويرى أيضاً أن الضبط والتنبؤ إنما يهتم بهما (طراز بيروقراطى جديد من علم الاجتماع) . كذلك يذهب روبرت بيرستد R. Bierstedt إلى أن (علم الاجتماع يحتل مكاناً خاصاً ليس فقط بين العلوم ، ولكن بين الفنون التى حررت العقل الإنسانى) . والواقع أن أصحاب هذا الاتجاه يقيمون دعواهم على أساس أن الظواهر الاجتماعية لا تخضع لقوانين طبيعية ، كما أن تطبيق المناهج العلمية على الأحداث الاجتماعية عادة مايشوه (المعنى) الذى تنطوى عليه هذه الأحداث ، بذلك يصعب أن يوجد علم يتناول الأحداث الفريدة ، فالعلم يبحث عن القوانين التى تحكم الأحداث المتكررة ، والنتيجة المترتبة على ذلك كله أن يتجه (علم الاجتماع) إلى دراسة القوى التاريخية الفريدة والأفعال التى تشكل مسار الخبرة الإنسانية ، ولقد عبر بيتريم سوروكين P. Sorokin عن هذه الفكرة بقوله : « إننى لا أستطيع أن أدرك كيف يمكن أن نعرف اجرائياً وأن ندرس ظواهر مثل الدولة ، والأمة والنزعة الكلاسيكية أو الرومانسية فى الفنون الجميلة ، والقصص والكوميديا ، والتراجيديا ، والحب أو الكراهية ، أو التاريخ الماضى للإنسان . ان هذه الأحداث التاريخية بما تتميز به من تفرد قد حدثت فعلا ، ولا يمكن أن يعاد وجودها فى أى وضع اجرائى حاضراً أو مستقبلا »[1] .

والواقع أن الذين يعترضون على علمية علم الاجتماع قد يثيرون مشكلة أخرى ، فربما يصرحون بأن العلوم الاجتماعية لم تفلح فى إعطائنا نتائج تماثل تلك التى قدمتها العلوم الطبيعية ، لكن الرد عليه بقولنا ان علم الاجتماع - برغم حداثته - قد توصل إلى بعض الارتباطات السببية والتعميمات الامبيريقية التى خلصت إليها دراسات الجماعات الصغيرة ، والبحوث التى تناولت الارتباط بين متغيرات اجتماعية مختلفة . وإذا كان المعترضون على علمية هذا العلم يثيرون مشكلة النتائج التى حققها الاتجاه العلمى فيه ، فإننا يمكن أن نوجه إليهم هذا السؤال بدورنا : « إذا كنتم تعتقدون بأن علم الاجتماع يهتم

(1) أنظر ، الكس انكلز ، مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق دكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار المعارف ، ١٩٧٣

بالتأويل التاريخي ، فما هي النتائج التي توصلتم إليها باستخدام هذه الطريقة ، وأصبحت مقبولة وموافق عليها من الجميع ؟ » . هذا فضلاً عن أننا حتى إذا سلمنا بأن الحوادث الفريدة تخرج عن مجال العلم فإن ذلك لا يلغي علمية علم الاجتماع ، فإذا هجر علم الاجتماع تحليل أحداث التاريخ ، فإنه سيحتفظ أيضاً بموضوع أساسي للدراسة هو الأشكال والصور العديدة للعلاقات الاجتماعية ، والتي تتميز بالتكرار والدوام النسبي ، كعلاقات الأمم بعضها ببعض ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات في مختلف الظروف مثل الحرب ، والقرابة ، والسلطة ، والتعليم والتربية ، وكل مظاهر الحياة الاجتماعية يمكن أن تصلح موضوعاً للدراسة العلمية ، وهكذا فإن الصعوبة التي تواجهنا لا تتمثل في وجود ظواهر قليلة تتميز بالتكرار ، ولكنها تتمثل في تعدد وتنوع وتباين مثل هذه الظواهر والأحداث .

على أننا نستطيع أن نرجع أصول هذا الجدل إلى تساؤل قديم حول الفروق بين (الطبيعة) و (المجتمع) التي تقتضي استخدام مناهج مختلفة تماماً للبحث في كل منهما . ولقد صاغ فلهلم ديلثي Delthy هذه الفروق ثم توسع في مناقشتها المؤرخون والفلاسفة الألمان وبخاصة فندلباند Windelband وريكرت Rickert وهناك اختلافان أساسيان بين العالم الطبيعي والعالم الاجتماعي أو الثقافي ، فمن الملاحظ أولاً أن العالم الطبيعي يمكن دراسته وملاحظته من (الخارج) بينما عالم الأنشطة الإنسانية لا يمكن ملاحظته وفهمه إلا من (الداخل) ونحن ندرك هذه الأنشطة لأننا ننتمي إلى هذا العالم ، وعلينا أن ندرس كل ما أنتجته عقول مماثلة لعقولنا .

ومن الملاحظ ثانياً أن العلاقات بين ظواهر العالم الطبيعي هي علاقات سببية ، على حين أن العلاقات بين ظواهر العالم الإنساني هي علاقات القيمة والغرض . وهكذا ، يرى ديلثي أن الدراسات الإنسانية يجب أن تبتعد عن صياغة القوانين ، وإقامة الارتباطات السببية ، وأن تتجه بدلاً من ذلك نحو تصنيف أنماط الثقافة والشخصية ، فذلك هو الإطار الملائم لفهم الدوافع والأغراض الإنسانية في مواقف تاريخية متباينة . ويشايع هذا الرأي كثيرون كما أوضحنا ، من بينهم ايفانز بريتشارد الذي ذهب إلى أن الانثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تتوصل إلى شيء يشبه ولو من بعيد القوانين الطبيعية ، ولهذا تدرس أنساقاً أخلاقية ، وهي أقرب إلى العلوم التاريخية منها إلى العلوم الطبيعية . بل أن بعض العلماء الوظيفيين يذهبون إلى أننا حينما ندرس الظواهر الاجتماعية يتعين أن نربطها أيضاً بالحاجات البيولوجية والنفسية للأفراد أعضاء المجتمع ، وحتى أولئك الذين يطالبون بالابتعاد عن تفسير وظائف النظم الاجتماعية في ضوء الأمور النفسية والعضوية ، نجدهم يميلون إلى ربط الوظائف بالقيم والعادات السائدة لدى أفراد وجماعات المجتمعات المحلية التي قاموا بدراستها .

أما ريكرت فهو يقف موقفاً معارضاً لتصورات دياثي ، فالعلم بالنسبة له أي ريكرت – يهدف إلى تفسير الظواهر ولا يهتم في هذا الصدد إلا إذا كانت الظواهر تتعلق بالفرد فالفارق الأساسي في رأيه قائم بين العلم والتاريخ إذ أن العلم يحلل الظواهر في ضوء القوانين السببية ، والتاريخ يحلل الطبيعة كنمط للأحداث الفريدة ، ولعل وجه الاختلاف الأساسي بين دياثي وريكرت يتمثل فيما ذهب إليه الأول من أن العلوم الاجتماعية والثقافية تعالج مضموناً متمايزاً ، بمعنى أنها ما دامت تهتم بالمعاني ، فإن هذه المعاني تختلف من فرد إلى فرد ، ومن جماعة إلى جماعة . وذلك في مقابل فكرة ريكرت من أن العالم يعالج ظواهر ليست متمايزة ، أي ظواهر متماثلة تخلو من المعنى . ويعتقد دياثي أن العلوم الثقافية تعالج معنوية الإنسان ، تلك التي تشهد عملية تغير وتطور مستمرة ، وهذه العملية بالذات هي أهم سمة مميزة لمضمون العلوم الثقافية .

ولقد دفع تصور ريكرت هذا أولئك الذين يدافعون عن وحدة المنهج العلمي إلى إغفال الاعتبارات التي ذكرها دياثي فنجد رادكليف براون وهو من أكثر من تحمسوا لضرورة وجود علم طبيعي للمجتمع ، يشير إلى القوانين والتفسيرات السوسيولوجية ، دون أن يدخل في مناقشات تتعلق بالطابع المنطقي لها ، كذلك فعل كارل بوبر في مؤلفه (عقم المذهب التاريخي) حين كان بصدد نقد النظريات المعارضة لتطبيق مناهج العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية . وعموماً فإن موقف أصحاب هذا الاتجاه يتلخص في تجاهل تلك المناقشات النظرية العقيمة وبالتالي تجنب الدخول في التفصيلات ، الخاصة بالأسس المنطقية لمناهج العلوم الاجتماعية ، والاتجاه بدلاً من ذلك نحو التسليم بأن هذه العلوم شأنها شأن العلوم الطبيعية يجب أن تتجه نحو تفسير الظواهر وصياغة القوانين ، وهم يسلمون بذلك تسليماً ولا يرون أن هناك ضرورة لمناقشة هذه الدعوى ، أو حتى للتفكير فيما يذهب إليه المعارضين لهم .

على أننا يجب أن نشير هنا إلى أن دياثي لم ينف الرابطة بين العلوم الطبيعية والدراسات الإنسانية ، أو أنه بعبارة أخرى لا يعارض معارضة مطلقة فكرة (وحدة المنهج العلمي) ، وإنما كل ما في الأمر أن الدراسات الإنسانية تستعين بمناهج مكملة أو إضافية ، وأن النتائج التي تتوصل إليها لا تشبه القوانين السببية التي يصوغها المتخصصون في العلوم الطبيعية

وجدير بالذكر أن هناك محاولات عديدة بذلت لتجنب هذا الجدل ، فلقد بذل ماكس فيبر جهداً ممتازاً يهدف إلى التغلب على التعارض القائم بين (العلم الطبيعي) و (الثقافي) ، وحاول أن يقدم لنا نسقاً سوسيولوجياً يحتفظ بأقيم العناصر المميزة في الاتجاهين . إذ أن فيبر يوافق على أن المعاني والقيم هي موضوع علم الاجتماع وهو في نفس الوقت ينظر إلى العلم باعتباره علماً ، سواء كان يعالج ظواهر عقلية أو اجتماعية أو فيزيقية . وهو على العكس من دياثي لا يعتقد أن عزل المعاني التي تطوي عليها الأحداث

الاجتماعية يضع علم الاجتماع في فئة مختلفة عن تلك العلوم التي تحاول إقامة العلاقات والقوانين السببية . كما أنه - أي فيبر - لا يجعل من العلم والتاريخ معسكرين منفصلين تماماً - على نحو ما فعل ريكرت - وإن كان يميل إلى الاعتقاد بأن علم الاجتماع هو نظام علمي يهتم بدراسة مادة مستخلصة من التاريخ . وهكذا ، حاول فيبر أن يستفيد من إمكانيات العلوم الطبيعية والثقافية على حد سواء[1] .

ولا شك أن فيبر أسهم في تطوير مناهج العلوم الاجتماعية إسهاماً قوياً ، حينما ذهب إلى أن علم الاجتماع هو دراسة تبحث عن الأسباب ، وفي نفس الوقت تهتم بالمعاني ، إذ أن أعلى مستويات الفهم التي نصل إليها للظواهر الاجتماعية هي الفهم الملائم سببياً والمناسب أيضاً على مستوى المعنى . والوقائع الاجتماعية تختلف عن وقائع العلوم الطبيعية من حيث القصد والمعنى المتضمن في الأولى ، والذي يرجع إلى طبيعتها الإنسانية . وإذن ، فالفارق بين العلوم الطبيعية والاجتماعية يتمثل في أن النشاط الإنساني يتجه في الأولى نحو الضبط . فمن يستطيع أن يعرف اطراد الوقائع الطبيعية يمكنه أن يرتب وينظم قوى الطبيعة ، على حين أن النشاط الإنساني في الثانية يتجه نحو التقويم ، إذ يعتبر مفهوم الثقافة ذاته مفهوم قيمي ، والواقع إذا كان يرتبط بالقيم ، يصبح واقعاً ثقافياً . وبذلك ستركز العلوم الاجتماعية على دراسة القيم ، ولكنها مع ذلك لن تحاول أن تقدم معايير ملزمة ، أو مثاليات ، أو طرائق للسلوك والعمل .

وعموماً ، فإن منهج علم الاجتماع عند فيبر يتلخص في الأسباب ، ثم محاولة فهم المعاني المتضمنة في نقطتين هما : معرفة الأفعال الإنسانية . ويرى فيبر في هذا الصدد ، أن تفسير سلسلة من الأحداث ، يكون ملائماً سببياً إذا تمكنا من صياغة تعميمات تحدد إمكانية ظهور هذه الأحداث في مواقف متعددة ، لكن الأمر في العلوم الاجتماعية لا يقف عند هذا الحد ، ذلك أن الفعل الإنساني لا يخلو من قصد أو معنى ذاتي ، فالكائنات الإنسانية على وعي مباشر ببناء كل فعل إنساني ، وفي دراسة الجماعات الاجتماعية نستطيع أن نتخطى حدود العلاقة الوظيفية ، والاطرادات السببية . فبإمكاننا أن ننفذ إلى النوايا والمقاصد الذاتية للأعضاء ، لكننا في العلوم الطبيعية لا نستطيع أن (نفهم) على هذا المستوى تحركات الذرات ، والخلايا وما شابه ذلك ، إن الظواهر التي تدرسها هذه ظواهر نفهمها باعتبارها معطيات تعبر عن قانون معين ، ولا شيء أكثر من ذلك . أما المسائل الإنسانية فهي تتضمن دائماً (قصة داخلية) ، أو (معنى) لا يمكن أن نصل فيه إلى أكثر من الحقيقة الجزئية أو النسبية . وهنا يظهر تناقض المعرفة . فالأشياء التي نعرفها كحقائق

---

(١) أنظر تحليلاً لمنهج علم الاجتماع عند فيبر من خلال مؤلفه : مناهج العلوم الاجتماعية The Methodology of Social Science في محمد علي محمد ، رواد علم الاجتماع ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

نهائية هي تلك الأشياء التي لا نفهمها ، بينما الأشياء التي نفهمها فقط ، تتميز بأنها قابلة للتغير ولا يمكن أن تعرف معرفة كاملة .

وهناك طريقتان يتحقق بهما الفهم هما : المنهج العقلي ، وهو الذي يتتبع سلسلة من الأفعال بهدف الوصول إلى القصد الذاتي ، والمنهج الوجداني . وفيه نتتبع تيار العاطفة ونسير معه خطوة خطوة حتى نصل في النهاية أيضاً إلى تفسير (القصد) .

على أن تصور فيبر للفهم على هذا النحو يثير مشكلتين أساسيتين :

أولاً : هل تؤدي هذه الطريقة في الفهم على مستوى المعنى إلى علم اجتماع لا يمكن تمييزه عن علم النفس ؟

ثانياً : كيف يمكن أن نربط بين مفهوم فيبر عن العلية واكتشاف العلاقات السببية وبين معالجته لمسألة المعنى ؟ .

فيما يتصل بالمشكلة الأولى نلاحظ أن فيبر ينكر أن تؤدي فكرته إلى صعوبة التفرقة بين علم النفس وعلم الاجتماع . إذ أن تصوره لا يمكن أن يكون سيكولوجياً بأي حال من الأحوال . وأن الخطأ الذي نقع فيه هو اعتقادنا بأن الأشياء إما أن تكون سيكولوجية وإما أن تكون فيزيقية . ولكن الحقيقة هي أنه يوجد بالإضافة للعالم النفسي ، والعالم الفيزيقي ، عالم آخر هو عالم المعاني أو الأفكار . هذا فضلاً عن أنه يوجد (معنى متوسط) بالإضافة إلى المعنى الذاتي للفعل الذي يقصده الفرد ، والمعنى المتوسط يعزى دائماً إلى مجموعة من الفاعلين ، ولذلك يصبح محور الاهتمام هو الجماعة وليس الفرد .

أما المشكلة الثانية ، فإن فيبر يعتقد أن بالإمكان حلها ببساطة إذا عرفنا أن السلوك الإنساني توجهه دائماً المعاني ، وهذا وجه الاختلاف بين الظواهر التي يدرسها عالم الاجتماع ، وتلك التي يدرسها العالم الطبيعي . ولا يعني ذلك أننا سوف لا نهتم بمعرفة الأسباب ، ولكن علينا أن نبحث عن الأسباب غير مجردة من المعاني فالبحث عن الأسباب فقط سوف يؤدي بنا إلى الوصول إلى (احتمالات احصائية غير مفهومة) ولا مانع إذن من أن ينهض علم الاجتماع على ركيزتين هما : البحث السببي ، والبحث على مستوى المعاني . وهذه ضرورة تمليها علينا طبيعة الظواهر التي ندرسها ، ذلك أن المعاني كما يرى فيبر هي إحدى الأسباب الرئيسية للفعل الاجتماعي .

تلك باختصار صورة عن الجدل الذي يدور حول إمكانية البحث العلمي الاجتماعي ، ولعل أظهر ما فيه هو محاولة فيبر الواعية التي استهدفت الحفاظ على الطابع العلمي لعلم الاجتماع ، وإدراك النوعية المميزة لموضوع الدراسة فيه على حد سواء على أننا نستطيع في هذا الصدد القول بأن تحديد مصطلح العلم مطلب ضروري لحسم هذا الجدل . فالعلم

إجراء معرفى يهتم بالواقع ويبتعد عن الأحكام القيمية والأخلاقية ، وهو يعتمد على القضايا العامة التى يستخلصها بشواهد واقعية ، ثم هو يسعى إلى التجريد والموضوعية قدر المستطاع بحيث لا يتخطى فى قضاياه وتعميماته حدود الوقائع والظواهر المشاهدة ، وليس من شك أن هذه المبادىء لا تعد مقبولة فى العلوم الطبيعية ، ولكنها مبادىء أساسية لاكتساب وتحصيل المعرفة عن أى قطاع من قطاعات الحياة . ولقد حقق علم الاجتماع باستخدام هذه الأسس العديد من الأهداف إذ استطاع علماء الاجتماع الحصول على كثير من المعلومات الواقعية المنظمة التى تساعد فى إصدار أحكام منطقية حول المسائل ذات الطابع العملى بدلًا من الاعتماد على الأفكار التقليدية . كما أن هناك تفسيرات عديدة للأحداث والظواهر الاجتماعية على نحو أمكن معه صياغة نظريات اجتماعية احتمالية الصدق إلى حد بعيد .

وهذه الحالة الأخيرة بالذات هى التى تواجهها بعض الصعوبات الراجعة فى المحل الأول إلى تعقيد وتداخل الأحداث الاجتماعية ، فضلًا عن قدرة الكائنات الإنسانية على الابتكار والتجديد . ومعنى ذلك أننا نستطيع القول بأن التعميمات السوسيولوجية تصف لنا الاتجاهات العامة أو الميول . ولكن عندما تستخدم هذه التعميمات فى دراسة حالات خاصة ، فهى تحتاج بالضرورة إلى أن تستكمل ببحث تاريخى مفصل يكشف عن الملامح التى تتصل بموقف معين بالذات . ولا يقلل ذلك بالطبع من القيمة العلمية لعلم الاجتماع ، ذلك أن الدليل على نضج هذا العلم يتمثل فى تواضع مطالبه ، وقدرته على تقييم مناهجه ، وتقدير درجة صدق النتائج التى يتوصل إليها العلماء باستخدام هذه المناهج .

وهناك من العلماء الاجتماعيين من يعارضون بشدة هذه الفكرة ، ويرون أن الدليل على علمية علم الاجتماع هو تزايد الاعتماد على المناهج الكمية والاحصائية فهذه الأساليب وحدها هى التى تجعل نتائجه صادقة وموضوعية ، ويظهر هذا الموقف واضحاً فى كتابات أصحاب الاتجاه الرياضى فى علم الاجتماع ، الذين يرون أن القياس الكمى يعد ضرورياً ، إذا أراد العلم أن يقدم وصفاً وتحليلًا أكثر دقة للظواهر التى يدرسها ، وهذا الاتجاه يرجع إلى التطور السريع الذى طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، هذا فضلًا عن تزايد عدد العلماء الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية . ومع ذلك ، فإن الدقة والموضوعية والثبات التى يدعى أصحاب هذا الاتجاه أنها تتحقق لعلم الاجتماع باستخدام الأساليب الرياضية ، هى أمور سطحية وظاهرية فقط ، فليس هناك شىء ثابت فى الحياة الاجتماعية ، إذ من الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة تعوق قدرة التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

الفصل الثالث

العناصر الأساسية للمنهج العلمي

- مدخل .
- ١ – الملاحظة العلمية .
- ٢ – المفاهيم والتصورات .
- ٣ – الفروض .
- ٤ – النظريات والتفسيرات .
- ٥ – بناء الأنماط الفرضية .

الفصل الثالث

العناصر الأساسية للمنهج العلمى

مدخل .

العلم معرفة منظمة ، يبدأ بالواقع وينتهى إلى تفسيره ، والعالم أو الباحث العلمى هو فى المحل الأول إنسان يسلك طريقاً خاصاً من أجل الحصول على هذه المعرفة ، أو يتبع برنامجاً محدداً يؤدى به إلى الكشف عن الحقيقة ، مستنداً فى ذلك إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة ، والوقائع من وجهة نظر العالم ليست معطيات عشوائية ، ولكنها منتظمة فى إطار يؤلف بينها أو منظور خاص يتبناه الباحث العلمى يمكنه فى نهاية المطاف من التوصل إلى المبادىء أو القضايا العامة التى تمثل عناصر البناء النظرى ، وهذا كله هو مايوصف بالمنهج العلمى . والحق أن المنهج على هذا النحو الاصطلاحى لم يكن موضع اهتمام إلا مع مطلع عصر النهضة وفى القرن السابع عشر على وجه الخصوص ، حينما أصدر بيكون مؤلفه : الأورجانون الجديد Novum Organun (عام ١٦٢٠) وصاغ فيه بوضوح قواعد المنهج التجريبى ، كما كتب ديكارت إبان هذه الفترة تقريباً (عام ١٦٣٧) مقاله الشهير فى المنهج مطالباً بتبنى طريقة الشك المنهجى التى تقوم على إعادة النظر فيما هو قائم تمهيداً لاكتشافه من جديد من خلال قواعد محددة للبحث عن الحقيقة وصولا إلى اليقين . وكان ذلك بالطبع يمثل ثورة فى البحث العلمى على الطرق التقليدية القديمة التى كانت تقوم على الاستدلال والقياس الأرسطى باعتباره لا ينتهى بنا إلى جديد يضاف إلى رصيد المعرفة ، وهكذا تحول المنهج إلى استقراء الوقائع الجزئية وترتيبها داخل نسق ينتهى إلى القضايا العامة التى تفسر طائفة كبيرة من الوقائع وأصبح المنهج العلمى هو المنهج الاستقرائى ، الذى توسع الباحثون فى تطبيقه على مختلف فروع المعرفة ، وانتهج هذا المنهج فى العلوم الطبيعية الكثير من المبادىء والقوانين ، كما ظل بالنسبة للعلوم الاجتماعية والإنسانية أملًا يراود المتخصصين فى هذه العلوم ، ويتطلعون إليه باعتباره سيمكنهم من تحقيق فهم دقيق للظواهر الاجتماعية يماثل فهم علماء الطبيعة للظواهر الطبيعية غير أنه من الضرورى أن نشير هنا إلى حقيقة هامة ، إذ سيبدو للبعض أن المنهج العلمى الاستقرائى على هذا النحو نتاج خالص للحضارة الغربية وللنهضة الأوروبية ، وفى ذلك ولا شك قدر كبير من المبالغة والتضليل ، ذلك أن البحوث المنهجية قد كشفت عن أن مفكرى الإسلام كان لهم دورهم فى تطوير البحث العلمى الاستقرائى وأنهم استطاعوا أن يكتشفوا الطرق الاستقرائية ، وأكدوا أهمية

الملاحظة والتجربة في البحث ، والأكثر من ذلك أن نفس المبادىء التي طورها فرنسيس بيكون كان قد اكتشفها مفكرو الإسلام من قبل ، بعد أن رفضوا المنطق الأرسطى باعتباره لا يتفق مع روح الحضارة الإسلامية[1] .

وإذا كان منهج البحث العلمي يقوم أساساً على استقراء الوقائع ، فإن ذلك لا يعنى بالطبع أن الباحث العلمي يقف عند مستوى الوقائع ويظل مستغرقاً فيها ، كما أنه من جهة أخرى لا يدرس « كل الوقائع المعطاة » وإنما عليه أن يختار من بينها ما يحصر نطاق دراسته فيه ، فالعالم يطرح أمامنا عدداً لا نهائياً من الظواهر التي يمكن دراستها بواسطة العلم ، لكن العلم يختار من هذه الظواهر بالتجريد طائفة يسعى إلى تفسيرها . وهكذا يمكن القول أن العنصرين الرئيسيين للمنهج العلمي هما : الملاحظة العلمية ، والإطار النظرى الذى يتم من خلاله توجيه الملاحظات وربطها والتأليف بينها ، ولسوف نناقش في هذا الفصل أهم عناصر المنهج العلمي ألا وهي : الملاحظة العلمية ، والمفاهيم والتصورات ، والفروض ، والنظريات والتفسيرات ، وبناء الأنساط الفرضية (Constructive Typologies) .

(١) الملاحظـــة العلميـــة :

الملاحظة قاعدة العلم ، فهي نقطة البدء عند جمع الشواهد ، ثم لا يلبث العالم أن يعود إليها مرة أخرى لكي يتحقق من صحة النتائج والاستخلاصات ، وهناك فارق بين الملاحظة السريعة العابرة التي يقوم بها الإنسان في ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التي تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بدقة تامة ، وفق قواعد محددة ، للكشف عن تفاصيل الظواهر ، ولمعرفة العلاقات التي تربط بين عناصرها ، وهي تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لغاية محددة ، وليس لمجرد اللهو ، كما أنها مخططة بطريقة منظمة من أجل تحقيق أهداف البحث . ثم إن الملاحظات العلمية تدون وتسجل تسجيلا دقيقا ، والملاحظة العلمية تعمل على ذلك عن طريق تكرارها ، بالعودة للظاهرة نفسها مرة أخرى للتحقق من صحة الملاحظة والوثوق على مدى دقتها .

وهكذا نستطيع القول إن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدرا أساسيا من مصادر الحصول على البيانات بل إن البعض يذهب إلى حد اعتبارها مرحلة [illegible] من مراحل البحث العلمي ، ذلك أن الملاحظة [illegible] من أهداف البحوث ، ويمكن استخدامها في مراحل البحث الاستكشافية ، حيث توحي الملاحظات بأفكار واستبصارات [illegible] تحويلها إلى فروض عامة قابلة للاختبار ، وهنا يمكن الاعتماد على

(١) راجع في ذلك : [illegible]
[illegible] ١٩٥٢ .

الملاحظة أيضا في مرحلة التحقق من صحة هذه الفروض . ولذلك يقال ان الملاحظة تتحد في البحث العلمي صورا عديدة ، بدأ من الملاحظة البسيطة غير المضبوطة حتى نصل الى أدق أنواع الملاحظات أيضا في مرحلة التحقق من صحة هذه الفروض . ولذلك يقال ان الملاحظة تتحد في البحث العلمي صورا عديدة ، بدأ من الملاحظة البسيطه غير المضبوطة حتى نصل الى أدق أنواع الملاحظات التى نستخدم فيها الادوات والاجهزة ووسائل التسجيل المضبوطة ، فكأن الملاحظة العلمية موجهة بفكرة محددة ماثلةفى ذهن الباحث ، وليست مجرد مشاهدة بسيطة يعتمد فيها الباحث على حواسه المجردة على أن ذلك لا يجب أن يدفعنا الى تجاهل ما تثمره الملاحظة التلقائية أو السلبية غير المتوقعة فى كثير من الاحيان ، اد أن تاريخ العلم يقدم لنا العديد من الامثلة على دور هذه الملاحظات التلقائية أو السلبية غير المتوقعة فى كثير من الاحيان ، اذ أن تاريخ العلم يقدم لنا العديد من الامثلة على دور هذه الملاحظات التلقائية فى الاكتشافات العلمية الكبرى : وأول ما تتضمنه هذه الملاحظات التلقائية الفعالة هو التنبه الى شىء أو واقعة ما ، ولا تتعدى أهمية الشىء الملاحظ الا اذا ربط ذهن القائم بالملاحظة — بطريقة شعورية أو لا شعورية — بينه وبين بعض المعلومات المناسبة أو الخبرة السابقة . ومعنى ذلك كله ، أن جوهر الملاحظة لا يكمن فى مجرد وصف وتسجيل الاحداث ، وانما المهمة الصعبة هى القدرة على ادراك العلاقات التى قد تبدو فى ظاهرها غير مرتبطة على الاطلاق ، فقد كان ادراك العلاقة بين الكهرباء الاحتكاكية والبرق بحاجة الى عبقرية بنيامين فرانكلين B. Franklin لكن ليس كل الباحثين عباقرة ، وليس العلم وقفا على هؤلاء ، ذلك أن جميع الناس يساهمون فى الكشف عن الحقيقة كل حسب طاقته ، يضاف الى ذلك أن البحث العلمى يحتاج الى الصبر والدقة فى الملاحظة وتنسيق المعلومات السابقة والافادة منها .

وجدير بالذكر أن الباحث العلمى لا يلاحظ كل الوقائع ملاحظة دقيقة ، لذلك فهو يميز عادة بينها لكى يختار ما له مغزى ودلالة . أى أن عليه أن يطور من قدرته على اختيار ما يستحق الملاحظة ، وهو اختيار حاسم كثيرا ما يتوقف عليه نجاح أو فشل عمله العلمى بأكمله وهنا ينبغى أن نحدد بدقة أنواع الوقائع التى نلاحظها ، فقد نتعلق بوقائع عرضية لا يؤدى استقرائها إلى اكتشاف القانون المطلوب ، ونغفل بذلك الوقائع التى أطلق عليها بيكون مصطلح « الوقائع الممتازة » مما يقلل من قيمة الملاحظة . ويتطلب بالطبع تنمية القدرة على الملاحظة بالتعود على مراقبة الاشياء بذهن نشط مستفسر ، وليس من المبالغة أن نقول ان التنمية القوية لعادات الملاحظة أهم للبحث من تكديس المعلومات الدراسية . وليس من شك أن دور الباحث فى ملاحظة العلاقات والسلوك الاجتماعى من الاهمية بمكان ، اذ يتوقف على مهاراته وقدراته مدى الاعتماد على الوقائع التى يجمعها بنفسه ،

ولا يتوافر فى هذا النوع من الملاحظة الاجتماعية نفس الدرجة من الضبط والتحكم فى الظروف المحيطة بالقائم بالملاحظة كما هو الحال فى العلوم الطبيعية .

وعموما ، فان نجاح الملاحظة العلمية فى تحقيق الهدف منها يتوقف على توافر مجموعة من الشروط ، فمن الضرورى أولا أن تكون الملاحظة شاملة ، بحيث تحيط بكافة العوامل المؤثرة فى احداث الظاهرة فى الوقت الذى نركز فيه الاهتمام على مجال بعينه باعتباره يضم الوقائع الممتازة ، ومن الضرورى ثانيا أن تكون الملاحظة موضوعية أى مجردة من كل طابع أو تقدير شخصى يتسع فيه مجال الخطأ قليلا أو كثيرا ، ومن الضرورى ثالثا وأخيرا التثبت من طريقة دراسة الظواهر المختلفة المرتبطة بواقعة ما بحيث يستعين الباحث فى دراسته بكافة الادوات والاجهزة والوسائل التى تمكنه من اجراء ملاحظة دقيقة لتلك الظواهر .

٢ – المفاهيم والتصورات :

كتب فرانسيس بكون يقول : « المعرفة فى ذاتها قوة » ومعنى ذلك أن المرء يستطيع أن يحدد درجة النضج النسبى التى يحققها كل فرع من المعرفة فى ضوء مدى قدرته على التحكم والسيطرة على الميدان الذى يتناوله هذا الفرع أو يختص بدراسته ، وباستطاعتنا أن نقول ان العلوم الطبيعية لها « قوة معرفية » تفوق قوة العلوم الاجتماعية والعلوم البيولوجية على السواء . وهنا نستطيع أن ندرك الدور الهام الذى تلعبه المفاهيم فى العلم ، فكلما تطورت صياغة المفاهيم فى العلم واستطاع الباحثون تنمية تصورات [illegible] دل ذلك على تقدم المعرفة العلمية وقدرتها على حل العديد من المشكلات .

وطالما أن العلم يسعى الى بحث قطاعات محددة من الواقع من خلال [illegible] مجرد قادر على تفسير هذه القطاعات ، فان كل فرع من فروع العلم عليه أن يطور مصطلحاته ومفاهيمه لكى يستطيع أن يجعل مكتشفاته قابلة للتواصل ، ونحن نطلق على هذا النسق الفكرى مصطلح الاطار التصورى Conceptual Scheme ذلك أننا نستخدم تلك المصطلحات للاشارة الى الظواهر التى ندرسها ومن ثم فنحن عندما نصوغ [illegible] نستعين بالمفاهيم بوصفها رموز لما ندرسه من وقائع . فكأن المفهوم هو [illegible] أو وصف مختصر لوقائع كثيرة [illegible] تبسيط التفكير عن طريق الاشارة الى [illegible] الوقائع برمز عام ، وهو رمز أو اسم لفئة لأنه يشير الى شىء [illegible] [illegible] الا [illegible] لا يدرك البعض أن المفاهيم هى [illegible] منطقية وتجريدات ، ويؤدى [illegible] المفاهيم بالظواهر الفعلية . وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضوعات التى [illegible] مفاهيم : الطفل ، والرجل ، وكذلك المفاهيم التى تشير الى [illegible] أو [illegible]

القلة ، أو الكثرة ، أو البياض أو السواد ، وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد ، فتشير الى علاقات بين أشياء أو حوادث ، وهذه هي البناءات الفرضيه Constructs ويمثل هذه البناءات مصطلحات مثل ، العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والاتجاهات ، والدور ، والمكانة ... الخ[1] . وتعتبر هذه المفاهيم الواحدات الاساسية لتكوين النظريات العلمية . وأهم مايشترط فيها هو الصياغة الاجرائية أى وضوح العلاقة بين التصور والاساس الواقعى الذى أقيم عليه . ويتطلب ذلك من الباحث أن يقوم بداءة بعملية تحليل منطقى تستهدف اكتشاف الابعاد المختلفة للمفهوم المستخدم وتحقيق الترابط بين هذه الابعاد بحيث يمكن تمييز كل الانماط التى تشير اليها ، ثم حصر هذه الانماط لدراستها . وبعد ذلك ينتقل الباحث الى خطوة تالية وهى ترجمة الانماط المختارة للدراسة الى فئات اجرائية ومؤشرات امبيريقية ، ويحسن فى هذه الحالة تحديد المصادر التى سوف تحصل منها الباحث على المعلومات .

وللمفاهيم على النحو السابق وظائف عديدة فى العلم ، فاذا علمنا أن الهدف الرئيسى للعلم هو تفسير الظواهر الواقعية من خلال اقامة العلاقات السببية بينها ، لاتضح لنا أن العالم حين يسعى الى تحقيق هذا الهدف يسترشد فى صياغته لمشكلة بحثه وفى اجراء ملاحظاته باطار فكرى محدد . ونحن لا نقصد بالطبع من هذا الاطار عملية الابداع التى تنشأ فى ذهن العالم ، ولكننا نقصد الاشارة الى عنصر رئيسى من عناصر هذه العملية ، ألا وهو المفهوم العلمى . فمن المعروف — مثلا — أن باستور Pastor حينما كان يدرس أسباب المرض ، كان يضع فى ذهنه دائما تلك العبارة القائلة « ابحث عن الميكروب » وبعبارة أخرى أنه كان يتبنى مفهوما علميا عن الكائنات العضوية الدقيقة ، واستخدم هذا التصور فى توجيه دراساته وتنظيم نتائجه ، وكانت نتائج أبحاث باستور بداية لدراسات علمية جادة فى هذا الميدان[2] . نخلص من ذلك الى أن الوظيفة الأولى للمفاهيم العلمية هى توجيه الباحث من خلال تحديدها للمنظور وتعيينها لنقطة الانطلاق ، وبمثل هذا التوجيه يصبح من اليسير إدراك العلاقات بين الظواهر ، تلك العلاقات التى لم يكن يستطيع أن يدركها الباحث . غير أن المفهوم العلمى لا يقتصر على مجرد توجيه الباحث ، وانما يتعين أن ينطوى المفهوم على توضيح لكيفية اجراء الملاحظات ، أى أنه يتضمن خصائص تعين الباحث على تحقيق هدفه فى البحث وهنا نصل الى الوظيفة الثانية للمفاهيم العلمية وهى تحديد العمليات والاجراءات التجريبية لملاحظة تلك الفئات والمتغيرات التى يمكن أن تمدنا

(١) Doby, J. Concepts and Theories, in Doby ed., An Introduction to Social Research N. Y. Appleton Century - Crofts., 1967, P. 33;

(٢) Ibid, P. 35

بمعلومات أكثر عن موضوع الدراسة ويوضح هربرت بلومر Blumer هذه الوظيفة حين كتب يقول « تدرك الموضوعات من خلال التصور فى علاقات جديدة ، اذ يصبح العالم المدرك فى حالة تنظيم جديد ، وبإعمال العقل تنشأ مشكلات جديدة ، وتظهر — للباحث — اجراءات جديدة ، كما أن تفسيرات جديدة أيضا تطرح نفسها أمامه ، بل قد يظهر له ميدان جديد كلية ، وهكذا تعمل الطاقة العلمية بطريقة فعالة وفى رأيى أن تلك هى خبرة العلم فى تطوير اتجاه جديد ، أو فى تطوير اطار تصورى والمثال التوضيحى على ذلك هو اكتشاف الفيزياء العصرية وهنا يجدر الاشارة الى أعمال جاليليو Galileo باعتباره يمثل التحول من التفكير الميتافيزيقى لمناطقة العصور الوسطى ، الى البحث العلمى الذى يجريه العلماء المحدثون ولا تكمن أهمية هذا العمل فيما قدمه من طرائق تجريبية فحسب وانما فى تطويره للمفاهيم الجديدة التى أصبحت محورا لاهتمامات الفيزياء الحديثة ، فالكتلة ، والحركة ، والقصور الذاتى ، والقوة حلت كمفاهيم فيزيائية رئيسية محل مفاهيم مناطقة العصور الوسطى مثل : الماهية ، والجوهر ، والنوع ، ولقد فتحت تلك المفاهيم آفاقا جديدة للبحث ، كما طرحت مشكلات واجراءات لبحث من نوع جديد أيضا ، ووجهت تفكير وأدراك الباحثين وجهات لم تكن معروفة من قبل ، وجعلت التجريب ممكن وميسر[1] .

وللمفاهيم بالإضافة إلى الوظيفتين السابقتين وظيفة أخرى هى أنها تسمح لنا باجراء الاستنتاجات العلمية Scientific Deductions فمن طريق الاستنباط باستخدام قواعد المنطق ، يمكننا أن نعمم من المفاهيم التى طورناها على حالات أخرى . ويمكن أن ينطبق التعميم بالمستقبل فيتخذ صورة التنبؤ ، كما يمكن أيضا أن ندرس التاريخ الماضى فى ضوء هذه المفاهيم ، كما يفعل علماء الاجتماع فى بحوثهم التاريخية[2] .

على أن عملية صياغة المفاهيم تواجه مجموعة من المشكلات التى يتعين على الباحث العلمى أن يأخذها فى الاعتبار . فقد أوضحنا أن المفاهيم تختلف من حيث درجة التجريد المتضمنة فى محتوى كل مفهوم ، فهناك مفاهيم تشير الى أشياء تتحقق فى الواقع ، وأخرى تشير الى أحداث ملموسة ، وثالثة تشير الى العلاقات بين الاشياء أو بين الاحداث ، وتعد المفاهيم من النوع الاخير هى أعقد أنواع المفاهيم وأكثرها غموضا ، وتواجه الباحث العلمى بالنسبة لهذه المفاهيم المجردة ، والتى من بينها أيضا ما أطلقنا عليه مصطلح البناءات الفرضية

---

(1) Ibid, P. 36

(2) Philips, B, Social Research : Strategy and Tactics, N. Y. Macmillan, 1965, P. 32

Constructs مشكلة ملاحظة ، وتعريف ، وقياس محتوى هذه المفاهيم ، ولذلك يصبح من الضروري وضوح العلاقة بين التصور وبين ما يشير اليه في الواقع ، ويقول همبل [١] (Hempel) في هذا الصدد : « ان تاريخ البحث العلمي يكشف لنا بوضوح عن أن المبادىء الشاملة والبسيطة للتفسير والتنبؤ بالظواهر الملاحظة لا يمكن التوصل اليها بمجرد تلخيص وصياغة تعميمات مستخلصة من الشواهد والنتائج الاستقرائية . ولقد استعانت كل فروع العلم باجراء استنباطي — فرضي — واقعي (*) فالباحث عليه في ضوء معرفته بالواقع أن يصوغ مجموعة من المفاهيم والبناءات الفرضية النظرية ، ومجموعة من الفروض ، بالاضافه الى تفسير ملائم بحيث يشكل ذلك كله الاطار النظري للدراسة الذي يقوم بدور هام في تحقيق الارتباط وبيان العلاقات بين الشواهد الواقعية » كذلك يؤكد كابلان Kaplan ... أنه ليس ثمة ملاحظة امبيريقية خالصة — بمعنى أن تكون خالية من أي عنصر فكري — تماما مثلما نقول لا توجد في العلم بأية حال نظرية فكرية بحتة ... ان الانسان ذاته أداة الملاحظة وهو يحتاج الى نظرية لكي يقوم بدوره بصورة صحيحة »[٢] .

والمفاهيم باعتبارها تجريدات يتم بمقتضاها انتقاء بعض الظواهر لوضعها معا داخل مقولة واحدة يطلق عليها مسمى معين ، تحتاج بالطبع الى معيار فيما يحققه المفهوم من تقدم للمعرفة العلمية ، ومدى قدرته على الاشارة الى ظواهر ملموسة ، وامكانية استخدامه كأداة للتواصل ، وهذا هو معيار الوضوح Clarity . وهناك أيضا معيار آخر هو نطاق المفهوم (Scope) ويعني هذا المصطلح مدى شموله للمواقف والاحداث التي يتضمنها المفهوم ، مثال ذلك أننا يمكن أن نستخدم مفهوم التفاعل الاجتماعي (Social Interaction) كمفهوم ضيق النطاق للاشارة الى العلاقة المتبادلة بين شخصين أو أكثر ويشترط في هذه العلاقة أن تكون دائمة ووجها لوجه ، ويمكننا أن نوسع نطاق المفهوم أكثر من ذلك لتسجيل كل تأثير متبادل بين شخصين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، وهنا سنعتبر العلاقة بين المؤلف والقارىء وبين الزعيم والرعية صورا من التفاعل الاجتماعي .

ونظرا لما تحتله المفاهيم والتصورات من أهمية في العلم ، سنحاول في الفقرات التالية أن نوضح بشكل تفصيلي أكثر عملية صياغة المفاهيم Conceptualization :

(١) Hempel, International Encyclopedia of Unified Science. Vol. 2. No. 7, PP. 36 - 37.

(*) Deductive - Hypothetical Observational Procedure

(٢) Kaplan, op-cit. 53.

(أ) المفهومات باعتبارها تجريدات :

كثيرا ما يغفل البعض الحقيقة التي مؤداها أن المفاهيم هي بناءات منطقية مشتقة من الاحساسات ، والادراكات ، والخبرات الواقعية العديدة ، ويتمثل هذا الاغفال في تصورنا للمفاهيم كما لو كانت ظواهر تتحقق في الواقع . ان المفاهيم هي تصورات مجردة لا تكتسب معناها سوى من خلال اطار نظرى أشمل ، وعملية صياغة المفاهيم هي عملية تجريد وتعميم لبعض الانطباعات الحسية ، وليس من شك أن تحديد خصائص الظاهرة يتم أساسا من خلال الفكر ، الذى يتولى أيضا عملية اطلاق المسميات على كل خاصية من هذه الخصائص ، ولذلك لا تعد المفاهيم ضرورية بالنسبة للعلم فحسب ، ولكنها أساسية لكافة أنماط الاتصال والفكر .

(ب) المفهومات أدوات للاتصـــال :

يجب أن تكون المفاهيم العلمية قابلة للتواصل ، اذ لا يكفي أن يثير عند الباحث شعورا غامضا لمعنى معين ، وانما يتعين أن يصاغ بحيث يكون متضمنا لما هو محدد تماما له ومعروفة بكافة تفاصيلها ، فتعريف المفاهيم معناه تحديد عناصر المفهوم تحديدا كاملا ، ومثل هذا التحديد هو الذى يجعل عملية الاتصال بين المتخصصين في العلم ميسورة ، وهذا [illegible] فروع العلم وثيقة أصبحت عملية الاتصال من خلال المفاهيم المتفق عليها ممكنة ، وصارت الفجوة بين المتخصصين في هذه الناحية ، فهناك مفاهيم متفق عليها بين المتخصصين في العلوم الاجتماعية ، تختلف عن المفاهيم المتفق عليها بين المتخصصين في العلوم الطبيعية ومهمة الباحث العلمي هي أن يكون مستوعبا تماما لكافة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في تخصصه ، ذلك أن المفاهيم تعتبر بمثابة اللغة العامة التي يتداولها المتخصصون في فرع معين من فروع المعرفة .

(جـ) التعريفات الإجرائية للمفاهيم :

هناك اتجاهان في النظر الى ما ينبغي أن يكون عليه تحديد المفاهيم وتعريفها ، فأصحاب الاتجاه الواقعي يرون أن المفهوم يجب أن يعرف على أساس العمليات والاجراءات ، وأساليب القياس والتسجيل والملاحظة التي تستخدم في دراسة الظاهرة من الظواهر ، ومعنى ذلك أن مفاهيم مثل « الكتلة » و « التماسك الاجتماعي » انما تشير الى مجموعة عمليات تسفر عن قياس للظاهرة . فكتلة الشيء مثلا هي الرقم الذى نحصل عليه بعد وزن هذا الشيء على الميزان ، كما أن تماسك الجماعة هو النسبة أو المعدل الذى نحصل عليه بعد تطبيق مقياس للتماسك ، تماما مثلما نقول أن الذكاء هو ما تقيسه

اختبارات الذكاء . وفي مقابل هذا الاتجاه ، يرى أصحاب الاتجاه التصورى أننا لا نقصد مطلقا تلك العمليات ، فالعمليات لا تزيد عن كونها وسائل فنية نستخدمها للوصول الى تحديد لشيء يكمن خلفها — هو الظاهرة نفسها ، وترجع أهمية هذه الوسائل الفنية الى أننا لا نستطيع أن نلاحظ أو نقيس مباشرة ظواهر مثل التضامن الاجتماعى . غير أن الخلاف بين الاتجاهين قد قلت حدته في علم الاجتماع المعاصر ، وأصبح هناك اتفاق على أن المفهوم يتعين أن ينطوى على توجيه للباحث نحو ما ينبغى عليه بحثه في الواقع ، وهو ان لم يحقق هذه الوظيفة يعدم قدرته على تحقيق الاتصال ، وهكذا ، فسواء حددنا المفهوم على أساس تصورنا للظاهرة ذاتها ، أو على أساس العمليات الاجرائية فان المتفق عليه أن يشير التعريف الى الخبرة الواقعية .

ومن المعروف أن العلوم الطبيعية قد منحت التعريفات الاجرائية أهمية خاصة ، فمعظم تعريفات الظواهر الطبيعية هى تعريفات اجرائية تتضمن توجيها نحو أساليب قياس هذه الظواهر ، والواقع أنه كلما تمكن علم الاجتماع من تطوير أدوات بحثه ، سيزداد الاعتماد على التعريفات الاجرائية ومن ميزات هذه التعريفات أنها تمنع الخلط بين الدارسين ، وسوف تمكنهم من اعادة اجراء الدراسات والتوصل الى النتائج ذاتها ، مما يكسب بحوث علم الاجتماع مزيدا من الدقة والضبط .

٣ — الفروض : Hypotheses

الحادثة تقع ثم نلاحظها ، وقد تتوافر لنا بعض المعلومات الأولية عن الميدان الذى تنتمى اليه الظاهرة ، ومن ثم يكون قد تحقق لدينا أول عنصر من عناصر التفكير والتأمل والنظر حول الاسباب المؤدية لوقوع تلك الحادثة أو حول صلاتها بالعوامل الاخرى التى ربما كانت مرتبطة بها بشكل أو بآخر ، ومثل هذه الافكار والتأملات عادة ما تطرح نفسها في صيغة تساؤل ، أو مجموعة تساؤلات ، لا نلبث أن نضع لها اجابات احتمالية على مستوى التفكير والتأمل ايضا[١] وعندما نشرع في تحليل تلك التساؤلات ، وتحديدها كمشكلة علمية بحاجة الى بحث ودراسة واقعية ، عند هذه المرحلة نبدأ في ترتيب الاجابات المحتملة كفروض نخضعها للاختبار التجريبى . فكأن المهمة الأولى هنا هى مهمة الافكار ، التى ينبغى أن تكون نافعة ومثيرة للاهتمام قبل أن تكون صادقة ، ذلك أنه في ضوء هذه الافكار نصوغ مشكلة البحث صياغة محددة ، ونضع الاجابات المحتملة وضعا

(١) See, Townsend, Introduction to Experimental Method. N. Y. Macgraw Hill, 1953, P 45.

صحيحا ، تلك الاجابات المقترحة هي في الواقع الفروض التي ستوجه مسار البحث ، وستكون ـــ اذا تحققت ـــ هي النظرية العلمية المفسرة لتلك الظاهرة . وينبغي أن نشير في هذا الصدد الى أن العلاقة بين الفرض والنظرية وثيقة للغاية ، ولقد ذهب أحد الباحثين الى حد القول : « ان النظرية هي مجموعة فروض تتناول أنماط مختلفة من الوقائع ... والتمييز بين الفرض والنظرية دقيق جدا»[1] . والواقع أنه بالرغم من أننا لا نستطيع أن نفصل الفرض عن النظرية ، الا أنه يتعين أن نتناولهما بوصفهما جانبان للطريق الذى يسير عليه العلم من أجل اثراء المعرفة فالنظرية تقرر العلاقة المنطقية بين الوقائع ، ويمكن اشتقاق القضايا من هذه النظرية ، اذا كانت العلاقة الاولى بين الوقائع صحيحة . ونحن نطلق على تلك القضايا الاستنتاجية Deduced Propositions مصطلح الفروض .

فكأن الفروض هي قضايا نصاغ من أجل اختبارها امبريقيا ، وقد تجىء النتائج الاحصائية محققة لتلك الفروض ، وقد تدفعنا نفس هذه النتائج الى التخلي عن الفروض ، فنبحث عن فروض أخرى تخضع للاختبار أيضا . على أن الفروض بوصفها اجابات مقترحة لمشكلة البحث أن تتوافر لها بعض المتطلبات، نحددها فيما يلي[2] :

(أ) الفرض يتعين أن يكون اجابة ملائمة للمشكلة المحددة التي تحتاج الى اجابة . بعبارة أخرى ان الفرض يجب أن يكون متعلقا بمشكلة البحث فيقدم اجابة واضحة لتلك المشكلة ومن الممكن أن يتضمن البحث مجموعة من الفروض على أن يختص كل فرض منها بالاجابة على جانب واحد من جوانب مشكلة البحث . ثم يجب أن يكون معنى كل فرض واضح تماما ، ولا يتضمن أكثر من اجابة واحدة ، ذلك أن الفروض المركبة التي تنطوى على أكثر من علاقة بين متغيرين تؤدى الى اثارة صعوبات في التجريب والتفسير معا

(ب) يجب أن يكون الفرض هو أبسط اجابة ممكنة لمشكلة البحث ، فالفروض التي لا نصاغ حيث لا تحدد الاجابة في عبارة واضحة وكاملة وتقتصر فقط على العناصر الرئيسية للاجابة هي فروض مضللة . فكلما كان الفرض مبسطا ، كانت التجربة بسيطة هي الاخرى .

(جـ) يجب أن يكون الفرض قابلا للتحقق ، فالفروض التي تصاغ بطريقة لا يمكن معها التحقق من مدى صحتها فروض عديمة الجدوى ، ومعنى ذلك أن الفرض يجب أن

---

(١) George William H, The Scientist in Action, London, Williams & Norgate, 1936

(٢) Townsend, Op. cit., P. 46

يحدد على نحو يسمح باجراء التجربة للتحقق من مدى صدقه . وبذلك تختلف الفروض العلمية عن الفروض الفلسفية التى قد تبدو صحيحة وفى غير حاجة للبرهنة عليها ، مع أنها لا تثبت أمام النقد والملاحظة الدقيقة ، ولا تصلح الا أن تكون أساسا لبعض المذاهب الفلسفية التى نجدها لدى مفكرى العصور الوسطى ، فان هؤلاء كانوا يضعون بعض الفروض دون دراسة جدية ، ويعتقدون أنها يقينية ، ثم يستنبطون منها كافة النتائج بطريقة قياسية منطقية ، ولا يستشهدون بالملاحظات والتجارب اذا كانت مضادة لفروضهم ، بل كانوا يحرصون على اغفالها أو تأويلها بما يتفق وغاياتهم .

(د) يجب أن يصاغ الفرض على نحو يسمح باثبات بطلانه ، فالفروض التى توضع على نحو يجعل التجربة تؤكد صحتها ، دون امكانية التحقق من عدم صدقها ، لا تعتبر فروضا علمية دقيقة . فالقول بأن الناس يحاربون لان لديهم غريزة العدوان ، فرض يصعب اثبات عدم صحته . اذ يمكننا الزعم بأن غريزة العدوان تظهر مصاحبة لكل حالة قتال ، كما أن عدم وجود هذه الغريزة عند بعض الافراد ، لا يؤكد انعدام الغريزة كلية .

ومع أن عملية صياغة الفروض ليست عملية يسيرة ، الا أن الفرض مطلب علمى ضرورى فى توجيه مسار البحث التجريبى ، اذ يستحيل هذا النوع من البحوث الى مجرد بيانات عشوائية لا انتظام فيها ، ذلك لان الفرض هو حلقة الوصل بين النظرية والبحث على نحو يمكننا من اكتشاف معارف اضافية وهناك صعوبات ثلاث تواجه صياغة الفروض العلمية . الصعوبة الاولى هى عدم وجود اطار نظرى مناسب ، والثانية هى فقدان القدرة على الاستعانة المنطقية بهذا الاطار ، وثالث هذه الصعوبات هى عدم معرفة أساليب البحث السائدة بحيث يتعذر صياغة الفرض فى عبارة ملائمة[1] .

والآن يجىء دور السؤال الهام ما هى نماذج الفروض التى يهتم بها عالم الاجتماع ؟ هناك طرق عديدة لتصنيف الفروض ، ولعلنا نستطيع فى هذا الصدد أن نعتمد على معيار التجريد . فأقل أنواع الفروض تجريدا فى علم الاجتماع هى تلك الفروض التى تقرر وجود ارتباطات أو أطراد بين ظواهر واقعية " Empirical Uniformities " وتمثل هذه الفروض البحث والمسوح الاجتماعية العديدة التى تهتم بالكشف عن الارتباطات الاحصائية بين الظواهر ، فهناك دراسات تهتم بالكشف عن الانتظام فى توزيع مؤسسات العمل الكبرى فى المدن ، وأخرى تهتم بالكشف عن الاصول الاجتماعية للطبقة العاملة ، أو عن مشكلات

(١) راجع

Cohen, M. and Ernest Nagel; An Introduction to logic and scientific Method, N Y Harcont, 1934, Cahp, 11

النســـاء العامـــلات فى الصناعة فيما يتعلق برعاية الابناء ، أو الارتبـاط بين حجم الاسرة والهجرة الريفية الحضرية . كما قد نجد هذا النوع من الفروض شائع أيضا فى الدراسات التى تهتم بوصف سلوك جماعات خاصة ، مثل سلوك الطلاب ، أو الشباب ، أو المراهقين أو كبار السن ، وليس من شك أن هذه الفروض البسيطة تلعب دورا هاما فى نمو المعرفة العلمية .

أما النوع الثانى من الفروض فهى تلك التى تتناول نماذج مثالية مركبة Complex Ideal types وتهدف هذه الفروض الى التحقق من وجود علاقات إمنطقية بين الارتباطات الواقعية ، ولكى نوضح هذا النوع من الفروض أكثر من ذلك نسوق مثالا عليها ، فمن المعروف أن دراسات علماء الايكولوجيا البشرية قد خلصت الى عدد كبير من الارتباطات الاحصائية بين متغيرات مثل : قيمة الارض ، والتركز الصناعى ، وأنماط الادارة ، والجماعات العنصرية ، والاضطرابات العقلية وغير ذلك من الظواهر . ولقد كشفت التحليلات المنطقية لهذه النتائج عن امكانية تطوير بعض الفروض التى تدور حول الصلات الامبيريقية بين هذه المتغيرات . ومن هذه الفروض تلك القضية التى صاغها أرنست بيرجس E. Burgess عن دوائر النمو المركزى التى توجد فى المدن ، وهذه القضية خضعت بعد ذلك للاختبار الامبيريقى من خلال دراسة عدد كبير من المدن . وتمثل قضية بيرجس هذه نموذجا مثاليا عن تطور نمو المدينة ، وهى تظل فرضا صالحا للاختبار على عدد أكثر من المدن والمراكز الحضرية .

والنوع الثالث من الفروض هى تلك الفروض التى تتناول العلاقة بين متغيرات تحليلية ، ويقصد بهذا النوع من الفروض صياغة العلاقة بين ما يطرأ على المتغيرات الاجتماعية من تغير . وهنا ينبغى أن نوضح ماذا نقصد من مصطلح المتغيرات Variebles فالمتغير هو مفهوم ينطوى على قيمتين أو أكثر ، فمصطلح الاسرة لا يعد متغيرا ، وانما حجم الاسرة أو تماسك الاسرة ، أو درجة تفكك الاسرة تلك كلها متغيرات[1] . والمثال الذى يمكن أن نقدمه على هذا النوع من الفروض يمكن أن نستمده من ميادين عديدة لعلم الاجتماع ، وسوف نختار فى هذا الصدد ميدان الخصوبة فى صلتها ببعض المتغيرات الاجتماعية الاخرى ، اذ سيجد الباحث فى هذا الميدان أن نتائج البحوث الامبيريقية قد كشفت عن ارتباطات بين الخصوبة وبين متغيرات مثل الثروة ، والتعليم ، وحجم المجتمع المحلى ، والدين ... الخ . فعلى الباحث فى هذه الحالة أن يحصر أكبر عدد من المتغيرات ، ثم يختار واحدا أو اثنين منها [illegible] ارتباطات دالة به . على أن يثبت بقية

(1) Philips, op. cit. P. 18

العوامل ، ثم يفحص تجريبيا العلاقة بين الخصوبة وبين ما وقع عليه اختياره من متغيرات ، مع ثبات بقية الظروف ، في هذه الحالة يستطيع الزعم بأنه قد أجرى قياسا دقيقا للعلاقة بين الخصوبة وبين متغير آخر أو متغيرين حسب تصميم دراسته التجريبية .

والخلاصة ، ان صياغة الفرض خطوة رئيسية في البحث العلمي ، ومن الضروري أن يوليها الباحث للطبيعة بحيث نتمكن من الحصول على الاجابة ، وكلما كان اختيارنا لهذا السؤال حاسما ومحددا ، كانت الاجابة ذات دلالة علمية أكثر ، وجدير بالذكر أن الفروض لا تنشأ هكذا في فراغ ، وانما تسبقها بالطبع محاولات مبدئية اذ أن الباحث عليه أن يتبنى اتجاها فكريا محددا نحو الوقائع يمكنه من ادراك العلاقات والارتباطات بينها ، وكلما ازدادت خبرته وألفته بميدان بحثه زادت بالتالي قدرته على صياغة فروض علمية توجه دراساته .

٤ – النظريات والتفسيرات :

ناقشنا في الفصل السابق الصلة بين النظرية والواقع ، وركزنا على العلاقة المتبادلة بينهما ، ونود الآن أن نناقش النظرية من حيث البناء بوصفها عنصر رئيسي في البحث العلمي ، وموقف علم الاجتماع من النظرية بصفة عامة ، كما سنهتم بالوظيفة الرئيسية للنظرية وهي التفسير ، موضحين أيضا مشكلة التفسير في العلوم الاجتماعية .

على الرغم من أن النظرية هدف رئيسي للباحث العلمي ، الى الحد الذي جعل العلماء يطلقون عليها أنها أعلى درجات المعرفة ، الا أن الفهم الصحيح للنظرية لا يزال بحاجة الى تدعيم ، ويرجع في اعتقادي الى نقص الاهتمام بالتحليلات المنهجية والمنطقية التي تعد مطلبا ضروريا لكل باحث علمي . يبد ذلك واضحا اذا حللنا التصورات المختلفة للنظرية العلمية ، فلقد لخص ميلفن M. Melvin التصورات الرئيسية لمصطلح النظرية أولا استخداما عاما للاشارة الى الجوانب المتعلقة بالخبرة الواقعية ، ويستخدم ثانيا لكي يعني كل مبدأ تعميمي تفسيري ، وعادة ما يتكون هذا النوع من النظريات من قضية تقرر علاقة وظيفية بين المتغيرات ، وحين تكون المفاهيم قريبة من الواقع ، يطلق على المبدأ التعميمي مصطلح « القانون » ، أما حينما نكون أكثر تجريدا ، فغالبا ما يستخدم مصطلح النظرية . وتعني النظرية ثالثا مجموعة من القوانين المتسقة منطقيا ، وقد أصبح ذلك هو الاستخدام المفضل لانه يلائم العلوم التي قطعت شوطا كبيرا في تطورها ، كما أنه يرتبط بمفهوم النسق الذي يتضمن ترتيبا معينا لقضايا النظرية . ويستخدم المصطلح رابعا وأخيرا استخداما ضيقا للاشارة الى العبارات التلخيصية والتي تتخذ صورة مجموعة من القوانين تم التوصل اليها «بالبحث التجريبي »[1]

(1) See. Melvin, M. Theories in Contemporary Psychology, N Y Macmillan Company, 1953, PP 8-9.

ان الفقرة السابقة المقتبسة من كتاب ميافن جمعت تقريبا معظم التصورات السائدة لمفهوم النظرية (١) ، ويبدو أن الاستخدام الثالث هو أكثر الاستخدامات مراعاة لشروط النظرية العلمية ، ذلك أن المعانى الاخرى تقع فى أخطاء واضحة ويمكن أن نجمل هذه الاخطاء فى ملاحظات أربع على النحو التالى :

(أ) نلاحظ أن بعض هذه المعانى قد يعتبر النظرية مجرد فكرة أو مجموعة من الافكار التأملية ، وهى بذلك لا تتصل بالواقع ، فكل ما هو نظرى هو تأملى أو تخيلى .

(ب) بعض التعريفات يجعل النظرية مساوية للمخطط التصورى Conceptual Scheme ، أى أنها تصبح مجموعة من الرموز الفرنسية التى تشير الى علاقات معينة بين الوقائع .

(جـ) أفضل التعريفات هى التى اعتبرت النظرية مجموعة من القضايا العامة ولكنها ميزت بين درجة العمومية على نحو تجعل من الممكن اشتقاق القضايا بعضها من بعض .

والآن ، ماذا نقصد بالتحديد من النظرية العلمية ، وما هو موقف علم الاجتماع فى هذا الصدد ؟ .

الواقع أن أفضل تحديد لمعنى النظرية هو ذلك الذى نجده فى كتاب برائويت Braithwaite عن التفسير العلمى اذ أنه كتب يقول : « العلم قائم على مجموعات من الفروض تؤلف نسقا استنباطيا Deductive System ، بحيث تتحدد هذه الفروض ترتيبا

(١) نستطيع هنا أن نتناول عرض التعريفات المختلفة للنظرية ، والتى تعبر عنها الاتجاهات السابقة ، فبارسونز Parsons يرى أن النظرية تشير الى مجموعة من المعانى ، ولكن هذه المعانى تتفق جميعها فى نقطة مشتركة وهى صياغة المفاهيم العمومية ، ومعنى ذلك أن النسق النظرى يتكون من مجموعة من المفاهيم العامة ، التى تتصل احداها مع الاخرى ، ويشترط أن يكون لها دلالة امبيرقية (أنظر Parsons, T. Essays in Sociological Theory, Pure and Applied, 1949, P. 17 ويرى جبسون Gibson, أن العبارات العامة التى يوجد بينها ارتباط منطقى يمكن أن نطلق عليها مصطلح النظرية ، وأهم ما يميز النظرية هو التدرج فى عمومية القضايا ، غير أن للنظرية ... فى رأيه ... استخدامات أخرى ، فقد نطلق على الفاموا أن نظرية ، وقد نعتبر أية محاولة لتفسير الظواهر نظرية ، وقد تكون النظرية حاصرة لكل ما لا نستطيع ... و أنظر Gibson the logic of Social Inquiry, London, Routledge, 1980, PP. 112 114. ... ولالاند A. Lalande فى قاموسه الفلسفى عدة معان للنظرية ، فهى تعنى ذلك البناء التأملى العقلى الذى يربط النتائج بالمبادىء ، ... مثل ليفى بريل ... للاشارة الى كل ما هو مفكر فيه ... فى مقابل ما هو عملى ... نقول علم الطبيعة النظرى فى مقابل علم الطبيعة التطبيقى ، ... المصطلح الذى ... المبادىء المطلقة مثل ... الاسمى » ، وقد تعنى النظرية كل فكرة منهجية ... العالم ، والنظرية بمعنى آخر ترتبط بالفروض ... تركيبا عاما يهدف الى تفسير عدد كبير من الوقائع على أن يكون هذا التركيب مقبولا من أغلب العلماء مثل نظرية الذرة أو الخلايا أنظر

Lalande, Vocabulaire Techniques et Critique de la Philosophie, Paris, 1127.

معينا داخل هذا النسق ، فهى متتابعة منطقيا من مجموعة من المقدمات ، ذلك أن القضايا فى النسق الاستنباطى متدرجة فى عموميتها ، فالمقدمات العامة تستنتج منها النتائج . وليس من الضرورى أن يتم الاستنباط من مقدمة واحدة ، فقد تكون هناك مجموعة من المقدمات ... وأهم شروط هذا النسق هو الاتساق المنطقى الذى يقصد منه عدم التناقض بين القضايا ، كما يتعين اعادة بناء النسق كلما استجدت وقائع جديدة تخالف القضايا الدنيا[1] » .

والنسق الاستنباطى يتخذ عدة صور ، فقد تكون قضاياه من النوع الضرورى منطقيا كما هو الحال فى الرياضيات ، فيطلق عليه فى هذه الحالة نسق استنباطى بحت Pur Deductive System وقد تكون قضاياه من النوع الاحتمالى Contingent وهى القضايا التى يترك تحديد صدقها أو كذبها للواقع والتجربة ، وهناك نسق استنباطى مختلط وهو الذى تكون بعض قضاياه احتمالية ويطلق على هذين النوعين الاخيرين أنساق استنباطية تطبيقية .

ويوافق معظم الدارسين على هذا التصور الذى قدمه براثويت لمفهوم النظرية ففى دراسة هانز زيتربرج H. Zetterberg نجد تأكيدا لمعنى النسق الاستنباطى ولكن زيتربرج يتوسع فى تحديده لمضمون النظرية ، فيذهب الى أن العناصر المؤلفة للنظرية تضم ما يلى :

(أ) المصطلحات الأولية ، أو المفاهيم الاساسية وهى تعريفات نقدمها عن طريق مجموعة من الامثلة تبين ما نقصده من معناها .

(ب المفاهيم المشتقة وهى مصطلحات نحددها فى ضوء المفاهيم الاساسية .

(جـ)الفروض : وهى قضايا تحدد العلاقات بين المفاهيم التى تم تحديدها .

(د) مسلمات النظرية وهى مجموعة من الفروض متسقة فيما بينها ، وهى التى يمكن أن تشتق منها باقى القضايا .

ويقدم زيتربرج مثالا على هذا النوع من النظريات فيقول لنفترض أننا قمنا بدراسة عدد من الجماعات على أساس المتغيرات التالية :

(1) Braithwaite, R, Scientific Explanation; An Study of the Function of Theory, Probability Law in Science, N. Y, Harper, 1960, pp. 22-32.

(أ) تضامن الجماعة (ب) عدد أعضاء الجماعة (ج) درجة امتثال السلوك لمعايير الجماعة (د) درجة الانحراف عن معايير الجماعة (هـ) تقسيم العمل (و) مدى رفض الاعضاء أو استبعادهم حينما ينحرفون عن معايير الجماعة أو يخرجون عليها .

ونحن نفترض كذلك أن هذه المتغيرات يمكن أن تكون مرتبطة بالطريقة الاتية :

١ – كلما زاد تقسيم العمل ، زاد الامتثال .

٢ – كلما زاد التضامن ، زاد عدد الاعضاء .

٣ – كلما زاد عدد الاعضاء ، قل الانحراف .

٤ – كلما زاد الانحراف ، قل رفض المنحرفين .

٥ – كلما زاد تقسيم العمل ، زاد التضامن .

٦ – كلما زاد عدد الاعضاء ، قل رفض المنحرفين .

٧ – كلما زاد التضامن ، زاد الامتثال .

٨ – كلما زاد عدد الاعضاء ، زاد تقسيم العمل .

٩ – كلما زاد تقسيم العمل ، قل الانحراف .

١٠ – كلما قل الانحراف ، قل رفض المنحرفين .

١١ – كلما زاد التضامن ، قل الانحراف .

١٢ – كلما زاد عدد الاعضاء ، زاد الامتثال .

١٣ – كلما زاد تقسيم العمل ، قل رفض المنحرفين .

١٤ – كلما زاد التضامن ، قل رفض المنحرفين .

فاذا ، حاولنا أن نصوغ هذه النتائج صياغة استنباطية نظرية فعلينا أن نقوم بما يلي[1] :

(أ) المفاهيم الاساسية : وهى نحددها بمفاهيم : السلوك ، والجماعة ، والتضامن ، والرفض ، والعضو ، والمعيار ، وتقسيم العمل .

(١) Zetterberg, On theory and Verification in Sociology .....

Totowa, N J 1963 pp. 4 – 5.

(ب)المفاهيم المشتقة : وهى تشمل :

الامتثال : نسبة الاعضاء الذين يكون سلوكهم هو معيار الجماعة .

الانحراف : نسبة الاعضاء الذين يكون سلوكهم ليس هو معيار الجماعة .

المنحرف : العضو الذى لا يكون سلوكه معيارا للجماعة .

(جـ)نختار بعد ذلك أكثر القضايا عمومية لكى تكون هى المسلمات والمقدمات العليا التى نشتق منها باقى القضايا استنباطيا ويمكن فى هذه الحالة أن نختار القضايا رقم ٥ ، ٧ ، ٨ ، ١٤ ، وهى :

٥ – كلما زاد تقسيم العمل زاد التضامن .

٧ – كلما زاد تقسيم التضامن زاد الامتثال .

٨ – كلما زاد عدد الاعضاء زاد تقسيم العمل .

١٤– كلما زاد التضامن قل رفض المنحرفين .

ننتقل بعد ذلك للنقطة التالية وهى موقف علم الاجتماع من هذا التصور للنظرية بصفة عامة . يقول زيتربرج ان هناك ثلاثة معانى ارتبطت بمصطلح النظرية فى كتابات علماء الاجتماع وتشمل هذه المعانى : الكتابات الكلاسيكية **Sociological Classics** والنقد الاجتماعى **Sociological Critisim** والتصنيف الاجتماعى **Sociological Taxonomy** ، ويشير المصطلح الأول الى الاعمال الرئيسية التى قام بها رواد الاجتماع والتى وضعت أساس الدراسات السوسيولوجية اللاحقة والمصطلح الثانى يعبر عن المحاولات التى استهدفت تتبع العلاقات وضروب الاستمرار فى الافكار السوسيولوجية من منظور تاريخى ، والمصطلح الثالث يعنى صياغة فئات تصنيفية للظواهر ، والعلاقات ، والمجتمعات[1] .

غير أن ذلك بالطبع حكم ينطوى على قدر كبير من التعسف ، اذ أنه يعنى استبعاد الكثير من الصياغات النظرية التى تعد جزءا ضروريا من بناء النظريات العلمية ، كما أنه يستبعد الكثير من الارتباطات التى أمكن تطويرها بالفعل ، ويمكن حل هذه المشكلة بقبول تحديد للنظرية أكثر تواضعا . وربما كان أكثر اتفاقا أيضا مع (الموضوع) الذى يتناوله علم الاجتماع والذى يتسم بخصائص وسمات تجعله يختلف عن موضوع العلوم الطبيعية . والتصور

(١) Zetterberg, Loc. Cit.

الذى نقبله هنا للنظرية هو التصور الذى تبناه برنارد فيليبس B.Phillips ومؤداه « أن النظرية تشير الى مجموعة من العلاقات بين القضايا ويمكن تقويم كفاءة النظريات على أساس درجة الاعتماد بين هذه القضايا من جهة ، ونطاقها وقابليتها للاختبار ، وقدرتها على التفسير من جهة أخرى »[1] . وليس من شك أن هذا التصور يسمح باستيعاب الصياغات العامة التى تمثل اضافات رئيسية لنظرية علم الاجتماع ، بالرغم من أنها ليست على درجة عالية من التنظيم .

يبقى بعد ذلك أن نناقش المسألة الثالثة وهى عملية التفسير ، والتى نعتبر الوظيفة الرئيسية للنظرية العلمية . ونود بداءة أن نوضح المقصود من مصطلح التفسير العلمى ، وأول ما يقال عن التفسير أنه يعنى ببساطة اضفاء المعنى على الوقائع والبيانات من خلال اكتشاف المنطق الذى يحكمها ، ويتم ذلك من خلال عملية الاستنباط على أساس النظرية وبعد التحقق التجريبى من صحة النتائج المستنبطة ، فكأن المطلوب هو أن نكشف عن الرابطة المنطقية بين المقدمات التفسيرية والوقائع التى تسعى هذه المقدمات الى تفسيرها . ويطلق على هذا النموذج للتفسير مصطلح النموذج الاستنباطى . ويحدد همبل Hempel وأوبنهايم Oppenheim لهذا المطلب Logical adequacy الأول هو الملاءمة المنطقية ثلاثة جوانب هى :

(أ) أن الواقعة التى نسعى الى تفسيرها يتعين أن تكون نتيجة منطقية للمقدمة العامة التفسيرية . فاذا تعذر استنتاج هذه الواقعة من المقدمة منطقيا فهى لم تفسر بعد .

(ب) يتعين أن تتضمن القضايا التفسيرية على الأقل مقدمة من مقدمتين اثنتين احداهما هى القانون العام .

(جـ) يجب أن تكون القضايا التفسيرية ذات محتوى امبيريقى يصلح التحقق منه تجريبيا والمطلب الآخر هو الملائمة الامبيريقية Empirical adequacy ويقصد بها أن المقدمتين التفسيريتين يتعين أن تكونا صادقتين ، أى أن الشواهد الواقعية تتفق معهما[2] .

---

(1) Phillips, Op cit, 42 43 Hempel & Oppenheim, The Logic of Explanation, in H.

(2) Feigl & Brodbeck "eds", Readings in the Philosophy of Science, N Y Appleton, 1953, P 323

وليس من شك أن هذا النموذج للتفسير العلمي واحد في كل العلوم على نحو ما يذهب علماء المناهج من أمثال ناجل ، وبراثويت ، وهمبل ، وأوبنهايم ، وكابلان . لكن مشكلة التفسير تثار دائما بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، ذلك أن التفسير في هذه العلوم يتخذ نماذج متعددة فهو ممكن على أساس النشوء والتطور ، والمقاصد والغايات ، والحاجات والاسباب المنطقية والوظائف والتعميمات الامبيريقية والنظريات[1] ، وهذا راجع بالطبع الى أن التفسيرات الاجتماعية مختلفة في طبيعتها عن تفسيرات العلوم الطبيعية ، فالأولى ذوات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع والرغبات والحاجات ، والوظائف ، وهي مصطلحات تحكمها اعتبارات شخصية ونفسية متغيرة . ومن بين الدراسات الهامة التي فحصت مشكلة التفسير الاجتماعي دراسة هومانز Homans بعنوان طبيعة العلوم الاجتماعية (١٩٦٧)[2] ، اذ ناقش هومانز في دراسته ثلاثة موضوعات رئيسية هي : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات التفسير . ويبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول ان هذه العلوم تضم كلا من : علم النفس ، والانثربولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد ، والسياسة ، والتاريخ ، وربما اللغويات . وهذه الفروع جميعا — في رأيه — تؤلف علما واحدا ، لما أنها تشترك في موضوع واحد هو دراسة (سلوك البشر) . وهي أيضا تستخدم نفس البناء الذي يضم مجموعة مبادىء تفسيرية ، ولكن دون أن تعترف بذلك صراحة ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين هما : الاكتشاف والتفسير . فمن طريق الهدف الاول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبامكاننا أن نحتكم الى الهدف الثاني في تقدير مبلغ العديد من التعميمات التي تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، الا أننا اذا قارناها بالعلوم الطبيعية فلنا أن نقول أنها — أي العلوم الاجتماعية — تعاني من مشكلة التفسير .

فالتفسير هو استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية ، ومن ثم فان العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل دائما ما هي القضايا العامة التي توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز في الرد على هذين التساؤلين ، « ربما كانت الاجابة قبل ظهور علم الاجتماع الاكاديمي والانثربولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر هي أن القضايا العامة تتمثل في تلك القضايا المتعلقة بالطبيعة البشرية ، أي التي تتناول الخصائص المشتركة للافراد بوصفهم أعضاء يشتركون في نوع واحد »[3] .

(١) Brown, R. Explanation in Social Science, Chicago 1963, P 165

(٢) Homans, G. The Nature of Social Science, N. Y, Harcourt 1967, P 71

(٣) Ibid, P 79

ويعتقد هومانز أن هذه الإجابة صحيحة إذا ما اعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذى يدرس الطبيعة البشرية ، ونحن نستطيع فى نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية ، وبذلك لا تبح صعوبة التفسير هى نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن غير أن ألفتنا بها هى التى منعتنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . وإذا كان لنا أن نحقق تقدماً فى دراستنا ، فإن المهمة الأولى التى يتعين علينا القيام بها هى الاعتراف بأن القضايا التى اكتشفت فى نطاق علم النفس هى قضايا العلوم الاجتماعية ، وذلك بعد أن تقرر بالطبع أن العلوم الاجتماعية تشترك فى موضوع واحد . وهكذا ، تكون صعوبة التفسير متمثلة فى طبيعة القضايا العامة فهى قضايا تتعلق بالسلوك الفردى ، على حين تسعى العلوم الاجتماعية دائماً إلى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ، ومن ثم يصبح التساؤل الرئيسى فى العلوم الاجتماعية هو كيف يؤدى سلوك الأفراد إلى تطوير خصائص جماعية ؟ فكأن جوهر المشكلة لايتعلق بالتحليل ، ولكنها مشكلة تأليف وتركيب ، وهى ليست مشكلة اكتشاف المبادىء الأساسية ، وإنما هى مشكلة التدليل والبرهنة على أن القضايا العامة التى تنطبق على سلوك الأفراد والجماعات العديدة ، إنما تتكامل على مر الزمن لكى تعمل على إيجاد الظواهر الاجتماعية والمحافظة عليها وإخضاعها للتغيير والتعديل . وبإمكاننا أن نتحقق من ذلك إذا وجهنا إهتماماً خاصاً للمواقف التى نلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن فى هذه المواقف نلاحظ سلوك الأفراد ونحصل على المعلومات الضرورية التى يحتاجها التفسير ، ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجى لما يعرف ببحوث الجماعات الصغيرة ففى نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال ، وممارسة القوة ، وظهور أنساق المكانة ، وهذه هى نواة فهمنا للمجتمعات الأكبر

وبغض النظر عن نوعية القضايا العامة التى يسعى هومانز الى تأكيد وجودها والتى هى ذوات طبيعة سيكولوجية ، ومع أننا لا نتفق معه فى هذه النزعة التى تحاول رد المركب الاجتماعى بأسره الى خصائص فردية ، بغض النظر عن ذلك كله وعما يمكن أن يثار من اعتراضات عليه ، الا أن ما يعنينا هو أنه يخلص فى النهاية الى تأكيد مبدأين هما أن العلوم الاجتماعية لا تختلف اختلافاً جوهرياً عن العلوم الاجتماعية الطبيعية والحيوية من حيث انطباق المبادىء المنهجية العامة عليها من جهة ، ومن حيث التفسيرات والنظريات من جهة أخرى والمبدأ الآخر هو أن العلوم الاجتماعية لا تعدم القضايا التفسيرية العامة ، فكل ما تحتاج اليه هو تنظيم نتائج الدراسات الامبيريقية تنظيماً نسقياً استنباطياً ، فتزود بنظريات تفسير

٥ - بناء الأنماط الفرضية Constructive Typology

أوضحنا في الفقرات السابقة أن المنهج العلمي لايقف عند ملاحظة الظواهر وجمع المعلومات . وانما العالم ينظر للوقائع نظرة تستهدف ادراك هذه الوقائع في سياق ، ومعرفة المعاني التي تنطوي عليها ، والدلالات التي تشير اليها ، وهذا كله لا يتحقق الا من خلال اطار فكري يضم المفاهيم ، والفروض والنظريات بحيث يستطيع أن يدرك شيئا يتعذر على الملاحظ العابر أو غيره أن يدركه . ومن الادوات التي يستعين بها الباحث في ترتيب الوقائع صياغة الانماط أو عملية تنميط هذه الوقائع وتصنيفها على نحو يتيح ادراكها في حالة انتظام وتنسيق . ولقد عرف هذا الاجراء بين علماء الاجتماع باعتباره واحدا من الادوات المنهجية الرئيسية التي تعين الباحث على دراسة الظواهر والاحداث الاجتماعية دراسة دقيقة ومقارنة [١] . ويدين معظم علماء الاجتماع المعاصرين لماكس فيبر الذي صاغ النموذج المثالي Ideal Type بوصفه أداة تصويرية تعين الباحث في دراسته الواقعية[٢] . وانطلق علماء الاجتماع في الولايات المتحدة على وجه الخصوص محاولين تطوير هذا النموذج وتقنينه على نحو يسمح بتعميم الفائدة منه . ولقد لعبت أعمال هوارد بيكر H. Becker دورا رئيسيا في تنمية الطابع المنطقي للنمط والتدليل على فائدته في البحث الامبيريقي[٣] . كذلك يتعين الاشارة الى أعمال كل من : آبل Abel ، وبارتون Barton ، وبنديكس Bendix وهمبل Hempel ، ولازارسفيلد Lazarsfeld ، ولوميز Loomis ، وبارسونز Parsons ، وردفيلد Redfield ، وروزى Rose ، وشوتز Shuetz ، وسوروكين Sorokin ، ووينش Winch بوصفهم قدموا جميعا خلال الثلاثين عاما الاخيرة دراسات استهدفت تطوير فكرة النمط الفرضي .

---

(١) Mckinney, Constructive Typology, in Doby, Op. Cit, pp. 213 - 230.

وراجع أيضا عرض لفكرة النمط في : محمد الجوهري ، فكرة النمط في العلوم الاجتماعية ، مقال بمجلة الفكر المعاصر ، يناير ، ١٩٧١ .

(٢) راجع في ذلك محمد على محمد ، رواد علم الاجتماع ، ١٩٧٧ (الفصل الخامس) .

(٣) يمكن الاشارة هنا الى هذه الدراسات لكى يرجع اليها القارىء المهتم بموضوع الانماط الفرضية قائمة ببليوجرافية : Abel, Systematic Sociology in Germany, N. Y, Columbia, 1929, Barton, the Concept of Property - Space in Social Research, in Lazersfeld & Rosenberg. The..... Language of Social Research,... N. Y, free Press, 1955, pp 532 - 533. Bendix, R, Concepts and generalizations in Comparative Sociological Studies. A.S.R, Vol. 28, 1963, 532. Bendix & Berger, Image of Society and Concept Formation, in Sociology, in Gross (ed.); Symposium on Sociological Theory, N. Y, Harper & Row, 1959. pp. 92 - 118. Goode, W; A Note on the Ideal Type, A.S.R., . Vol. 12, 1974, 473 - 474.

وهناك بالاضافة الى التحليلات النظرية التى تمثلها أعمال العلماء الذين أشرنا اليهم ، دراسات أخرى أمبيريقية طورت فكر التنميط[١] ، فلقد درس هيوجز Hughes العلاقة بين أنماط الشخصية وبين الجانبين المقدس والعلمانى لتقسيم العمل ، وأدخل ردفيلد المتصل الريفى — الحضرى كأساس يعتمد عليه فى فحص الثقافات فحصا مقارنا ، ودرس شميد حركة الشباب الألمانى دراسة مركزة ، وحلل بيكر هذه الحركة متتبعا علاقاتها بالهتلرية ، واستخدم لوميز عملية تصنيف ومقارنة الانساق الاجتماعية ، كذلك طور ميرتون تصنيفه لأساليب التكيف الفردى حينما كان يسعى الى صياغة نظرية عامة للانحراف ، وصاغ جولدنر تصنيف للبناء البيروقراطى حينما حاول التحقق من نظرية فيبر امبيريقيا وطور ريزمان تصنيفه للأنماط المجتمعية والشخصية حينما كان بصدد تحليل الحياة الاجتماعية والثقافية الامريكية ، وحدد بيلاه Bellah خمسة مراحل نموذجية لتطور الدين ، وصاغ فريمان تصنيفا للقيادة حينما حاول دراسة أوضاع القادة فى المجتمعات المحلية ، واقترح ماك نمطا للمهن والأدوار المهنية يعتمد على درجة التحديد التى توجد فى المهنة أو الدور ، وطور بيترسون تنميطا متعدد الأبعاد لكل من الهجرة الداخلية والخارجية . تلك نماذج مختارة للدراسات التى استعانت ببناء النمط الفرضى كاجراء منهجى وهى تدل على مدى شيوع وانتشار هذا الاجراء وافادة علم الاجتماع الامريكى منه فى تنمية معرفته بالسلوك الاجتماعى .

Grimshaw, A. D; Specification of Boundaries of Constructed Types Through Use of Pattern Variables. The Sociological Quarterly,... .. Vol. 3, 1962, 179. 1950. 156 174. Parsons. T: The Structure of Social Action N. Y free Press, 1949, Redfield, The Folk Society. A.J.S. Vol. 52 1947, Rose. A Deductive Ideal Type Method A. J. S; Vol 56 1950, 35 42, Shutz, Concept and Theory Formation in the Social Sciences Journal of Philosophy. Vol. 51. 1954 Sorokin.... Social and Cultural.. Dynamics N.Y American Book 1941 Winch Heuristic and Empirical Typologies A S R Vol 12, 1947, pp 68 75 E.C. Hughes. Personality Types and Division of Labor A J S. Vol; 33, 1928 754 768

(١) [illegible]

Hiller. The Strike Cycle Chicago 1928 Redfield, Tepoztlan; A Mexican Village: . Chicago, 1930, Schmid, German Youth Movements A Typological Study. Wisconsin 1941 Beker German Youth Bond or free N. Y: 1946; Gouldner . Patterns of Industrial Bureaucracy N. Y. 1954, Riesman (et al), the Lonely Crowd, . New Haven, 1950, Bellah, Religious Evolution; A S R; Vol. 29, 1964 Freeman (et al) Locating Leaders in Local Communities, A S R Vol 28, 1963, Mack. Occupational Determinateness A Problem and Hypothesis in Role Theory; Social Forces. Vol 35; 1956, Peterson A General Typology of Migration A S R; Vol 23 1958

وتقوم هذه الانماط جميعا على تحديد ومعادلة الخصائص الملائمة للظاهرة أو الموقف المراد بناء نمط له ، وتجريد هذه الخصائص والارتفاع بها الى مستوى التصور ، وبذلك تصبح الانماط الفرضية أدوات منهجية تعين الباحث فى اجراء دراسته وتحليل بياناته ، وهكذا نفهم الانماط الفرضية بوصفها اجراءات منهجية تخضع للتقييم والنقد فى ضوء مبلغ صدق تنبؤاتها ، ومدى ملائمتها للبيانات المدروسة . حقيقة أنه يمكن استخدام نمط فرضى معين فى دراسة وتحليل مجموعة انساق وعمليات اجتماعية ، لكن ينبغى باستمرار التأكد من ملاءمة النمط الفرضى للموضوع المدروس . وطالما أن صياغة الانماط الفرضية أصبحت من الاجراءات المنهجية العامة ، فهى مسألة يمكن أن تظهر فائدتها فى أى فرع من فروع المعرفة غير أن الجدل لا يزال قائما حول التحقق الامبيريقى لمثل هذه الانماط ، وليس من شك أن هذا الجدل يتجاهل حقيقة هامة وهى أن الانماط الفرضية هى أدوات تصورية تقوم على عملية اختيار مخطط وهادف وتجريد وتركيب لمجموعة من المعايير ذوات الدلالة الواقعية بحيث تخدم هذه الادوات الباحث فى السيطرة الفكرية على البيانات من جهة ، وتكون وسيلة للمقارنة بين الحالات الواقعية من جهة أخرى . وليست الانماط الفرضية وليدة الخيال أو التصور فحسب . وانما العناصر التى يتضمنها النمط الفرضى هى عناصر مستمدة من الحياة الاجتماعية التاريخية والمعاصرة ، وكل ما فى الامر أن الباحث الاجتماعى يقوم بعملية تجريد وتبسيط لهذه العناصر ويصوغها داخل النمط فى ضوء تصوره للواقع الاجتماعى ووفقا للاهداف التى يسعى بحثه الى تحقيقها . ولعلنا نحاول أن نوضح الآن كيفية بناء هذه الانماط بالرغم من أنه لا توجد قاعدة يتبعها كل الباحثين فى بناء هذه الانماط .

(أ) الخطوة الاولى هى تحديد مشكلة البحث ، فالباحث الذى يريد بناء نمط فرضى يعالج مشكلة بحث محددة شأنه شأن أى باحث اجتماعى آخر ، فهو يواجه مشكلة امبيريقية ونظرية . ولتكن مشكلة البحث على سبيل المثال هى أوضاع المجتمع الالمانى خلال الحرب العالمية الثانية . يحتاج الباحث فى هذه الحالة أن يحدد المشكلة فى صيغة تساؤلات واضحة كأن يحصرها فى التساؤل التالى : ماذا كان دور المثقف الالمانى فيما يتعلق بأعمال العنف التى شهدتها الحرب العالمية الثانية ؟ هذا بالطبع تساؤل امبيريقى تحتاج الاجابة عليه من الباحث أن يحيط بعدد كبير من المتغيرات الملائمة لمشكلة البحث .

(ب) الخطوة الثانية هى حصر المتغيرات الهامة المتصلة بمشكلة البحث . وفى مثالنا السابق سوف يهتم الباحث بكل ما يتعلق بتاريخ المثقفين الالمان ، وحركات الشباب ، والتقاليد الاجتماعية .

(ج) صياغة الفروض حول العلاقة بين المتغيرات ، على أساس المعلومات التاريخية والمعاصرة التى جمعها الباحث عن المثقفين الالمان ليصوغ فرضه العلمى ، ثم عليه بعد ذلك

أن يصعد الى مستوى أعلى من التجريد فيضع مجموعة من القضايا متصلة بنوع المشكلة الرئيسية والتى لديها القدرة على حل دون بعض الجماعات في المجتمع الاجتماعي ككل ، في هذه الحالة يكون قد وضع اطارا سوسيولوجيا عاما وفي الوقت ذاته نمط الفرد الذى سيخضع للاختبار الامبيريقى

(د) تحديد السمات الواقعية المتصلة بمجتمع البحث ، وهنا يحدد الباحث السمات الرئيسية التى تميز مجتمع الدراسة ، على أن تكون هذه السمات هى أكثر سمات مجتمع البحث وضوحا وأهمية شريطة أن يكون مجتمع البحث ممثلا للطبقة أو الفئة بصفة عامة وعلينا بعد ذلك أن نعرف هذه السمات فى حالتها الخالصة ، ونرتفع بها الى أعلى درجات التجريد والمثالية ، على أن تكون السمات ذات صلة بعضها ببعض بحيث تشكل مجتمعة وصفا شاملا لما ينبغى أن تكون عليه خصائص مجتمع البحث . وهكذا يصبح النمط الفرضى متضمنا سمات واقعية مختارة ومجردة ومثالية للظاهرة أو المجتمع المدروس .

(هـ) تبسيط النمط الفرضى ووضع السمات المتضمنة فيه فى صورة أزواج متقابلة حتى يمكن أن يتضمن النمط الفرضى الابعاد المختلفة للظاهرة المدروسة ، ويضيف البحث الامبيريقى لهذه الابعاد أو يحذف منها وفقا لطبيعة الدراسة .

(و) تطويع النظريات والمبادىء السائدة فى الميدان بصورة متسقة مع النمط تحقق امكانيات التفسير . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن صياغة النمط الفرضى تتم فى ضوء ما هو معروف من نظريات علمية وبعد فحص التراث المتعلق بميدان البحث ، وهذا ما يجعله يكسب النمط نوعا من الثراء المعرفى ، اذ يتيسر للباحث الحصول على مزيد من الفروض .

(ز) التحقق الامبيريقى من النمط الفرضى فى مقارنة البيانات وتحليلها دقيقا . ويمكن للباحث أن يستخدم المتغيرات المتضمنة فى النمط الفرضى كعناصر يتم توزيعها على مقياس ثم يقوم بعد ذلك بتحليل البيانات وفقا لهذا القياس ، وجدير بالذكر أنه ليس من الضرورى أن يتحقق النمط الفرضى واقعيا بشكل كامل ، اذ يجب أن نتذكر أن النمط هو أداة تصورية تفيد الباحث فى تنظيم بياناته ، كما تفتح له آفاقا جديدة جديرة بالاهتمام

تلك بصفة عامة هى الخطوات التى تتبع عند صياغة النمط الفرضى ، وليس من شك أن هذه الانماط الفرضية قد لعبت دورا هاما فى تطوير علم الاجتماع وتنمية المعرفة الاجتماعية من منظور تاريخى مقارن كما أن صياغة الانماط عن الاختلافات التى يمكن أن توجد قائمة بين الواقع والنظريات التى تسعى الى تفسيره على نحو أسهم فى تعديل هذه النظريات . والدليل على فائدة فكرة النمط الفرضى كأداة تصورية ومنهجية هو شيوع هذا الاجراء واستخدامه

بين علماء الاجتماع ، وان اتخذ تسميات مختلفة[1] . لكن الشيء الذي يجب الاهتمام به هو أنه رغم تعدد صور النمط الفرضي فان المتغيرات الرئيسية التي تراعى عند بناء هذه الأنماط هي :

(أ) العلاقة بين النمط والخبرة المدركة .

(ب) درجة التجريد المتضمنة في النمط .

(جـ) أهداف النمط .

(د) النظام الزمني للنمط .

(هـ) النطاق المكاني للنمط .

(و) الوظيفة المراد تحقيقها من النمط .

---

(١) See, Mckinney , op cit, pp 230 - 243

الفصل الرابع

المداخل المهجية لدراسة المجتمع

الفصل الرابع

المداخل المنهجية لدراسة المجتمع

تمهيد :

كتب هنرى بوانكارية الرياضى والفيلسوف الفرنسى ينتقد الموقف المنهجى فى علم الاجتماع الاجتماع يقول : « انه علم يضم أكبر عدد من المناهج ، وأقل النتائج » . وليس من شك أن حكم بوانكارية فيه من التعسف بقدر ما فيه من الصدق ، فالتعسف راجع الى ان دراسات علماء الاجتماع تزخر بالنتائج والتعميمات التى يمكن أن تعتبر مقومات البناء النظرى للعلم ، أما جانب الصدق فهو يتبدى فى المداخل المنهجية التى طورها علماء الاجتماع ، وليس من المبالغة فى شىء اذا قلنا أن علماء الاجتماع أكثر من غيرهم لديهم ميل نحو الاسهام فى مجال المنهج ، فكل منهم يعتقد أن من الواجب عليه أن يقدم تصورا لطريقة تحليل النظم والظواهر الاجتماعية . ولقد أسفر ذلك عن وجود اطارات عديدة أو مداخل متعددة لدراسة المجتمع ، ولا تشكل هذه المداخل نظريات علمية بالطبع ، كما أنها ليست طرائق لاجراء الدراسات الميدانية وجمع المعلومات ، وانما هى تصورات منهجية لرؤية الواقع الاجتماعى ولتحليل أنظمته وظواهره من وجهة نظر معينة .. وسوف نخصص هذا الفصل لمناقشة هذه المداخل العامة مركزين على التطورات المعاصرة لها ، حتى نخلص فى النهاية الى بيان ما أضافته هذه المداخل لفهمنا للمجتمع والعلاقات الاجتماعية . وسوف نصنف هذه المداخل تصنيفا اجرائيا الى ثلاثة مداخل رئيسية هى : المداخل الكلاسيكية ، والتى تعكس محاولات الرواد الاوائل لعلم الاجتماع حينما انصب اهتمامهم على تأكيد وجود علم الاجتماع كدراسة مستقلة لها طريقتها الخاصة فى فهم المجتمع وتحليل بنائه ، والمداخل الذاتية وهى التى تنظر الى دراسة المجتمع بوصفها دراسة تختلف عن دراسة الظواهر الطبيعية وتحتاج من عالم الاجتماع الاهتمام بتنمية قدراته على الفهم والتعاطف والادراك بالاضافة الى القدرة على القيام بالتجريب بكل أبعاده ، وأخيرا المداخل الموضوعية وهى التى تعبر عن رغبة طائفة من علماء الاجتماع فى أن تكون دراسة المجتمع مماثلة لدراسة الظواهر الطبيعية فى دقتها وأهدافها العامة

أولا : المداخل المنهجية الكلاسيكية :

يطلق مصطلح المداخل الكلاسيكية على تلك الاتجاهات التى ظهرت مبكرا فى كتابات علماء الاجتماع الاوائل ، وظلت موجهة للفكر الاجتماعى حتى أواخر القرن التاسع عشر وتشمل هذه المداخل ثلاثة اتجاهات رئيسية هى : الاتجاه التطورى التاريخى وهو أقدم المداخل جميعا ، والاتجاه المقارن ، وأخيرا الاتجاه الشكلى أو الصورى[1] .

أما الاتجاه الاول فيتبنى التصور المنهجى القائم على فكرة التطور ، فالمجتمع أو العلاقات الاجتماعية تسير عبر خطوات محددة بحيث يلتزم الباحث فى دراسته ببحث نشأة الظواهر والانظمة الاجتماعية وتتبع حركة نموها ، ولقد سيطر هذا التصور على كتابات وأعمال علماء الاجتماع والانثربولوجيا لفترة طويلة فنجد على سبيل المثال دوركايم يقيم تفرقة بين طرازين أساسيين للمجتمع استنادا الى درجة تقسيم العمل السائد فى كل منهما ، الاول يسود فيه التضامن الآلى ، وهو نوع من التكامل يوجد فى المجتمع المحلى الصغير ، حين تكون درجة التخصص محددة ، كما يرتبط الناس معا بروابط وثيقة تنبع عن اشتراكهم فى نظم أولية قوية كالعائلة الممتدة ، أم الطراز الثانى فهو يقوم على التضامن العضوى ، والعلاقات فى هذا المجتمع أقل مودة وأقل شخصية ، وأكثر رسمية ، فالرابطة بين الناس تحكمها المصلحة ، والعقد أساس العلاقة ، ويعتقد دوركايم أن الطرار الثانى ينبثق عن الطراز الاول ويتبعه فى التطور التاريخى كلما زادت درجة التخصص وتقسيم العمل .

غير أن الاتجاه التطورى التاريخى بصورته التقليدية خضع لانتقادات مريرة ، خاصة بعد تأكيد مبدأ النسبية الثقافية ورفض الفكرة التى مؤداها أن تاريخ الثقافة الانسانية بأسره خاضع لقانون واحد ثابت لا يطرأ عليه تعديل . يضاف الى ذلك أن أصحاب هذه الفكرة اعتمدوا على ما يعرف بالتاريخ الظنى أو التخمينى Conjuctural History فلم تكن ثمة معلومات وافية أو مؤكدة عن تاريخ هذه الشعوب ، ولا دراسات حقلية منظمة مثلما هو الأمر الان ، بل ان أفكار هؤلاء الدارسين كانت تصدر عن كتابات الرحالة التى كانت فى أغلبها معلومات انطباعية تتناول فقط الجوانب الفريدة والعادات الغريبة لهذه الشعوب . وعلى الرغم من ذلك ، فان بعض علماء الاجتماع من أمثال جينزبرج M. Ginsberg يرون أنه لا ينبغى أن نبالغ فى توجيه النقد للمدخل التاريخى الذى استندت اليه أبحاث العلماء المبكرين ، فهو فى رأيه جدير بأن يساعدنا على ادراك اتجاهات النمو التى

(١) راجع : بوتومور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ٦٨ وما بعدها

تطرأ على المجتمع البشرى بصفة عامة ، شريطة أن نأخذ فى اعتبارنا الظروف الداخلية الخاصة بكل مجتمع على حدة[1] ، ولقد كانت هذه هى الفكرة التى استند اليها بعض العلماء المعاصرين الذين طالبوا بتعديل المدخل التاريخى والافادة منه فى دراسات التنمية الاجتماعية والتخلف التى تنصب على عمليات التصنيع والتحول الاقتصادى فى بعض المجتمعات ويتطلب ذلك أن نعترف بتعدد خطوط التطور الاقتصادى والاجتماعى ، وأن نهتم بالملابسات والظروف التاريخية الخاصة بهذه المجتمعات . وجدير بالذكر أيضا أن الاعمال التطورية التقليدية ليست عديمة القيمة تماما . فقد أفلحت هذه الكتابات فى تصنيف المعلومات الاثنوجرافية والحقائق التاريخية ، بصورة ساعدت على تطوير تصنيف للمجتمعات الانسانية . كما أنها أضافت اضافات جوهرية لفهمنا للتغير الاجتماعى والحضارى ، حيث أمكننا أن نحدد بعض العوامل المؤثرة فى تغيير البناء الاجتماعى .

ومع ذلك فان للمدخل التاريخى صورة أخرى تبدو واضحة فى كتابات ماكس فيبر وغيره من العلماء الذين تأثروا بأعماله . والملامح المنهجية الرئيسية لهذه الدراسات تتلخص فى بحث واستقصاء تغيرات تاريخية خاصة ببعض المجتمعات أو نماذج البناء الاجتماعى ، ثم مقارنتها بتغيرات أخرى شهدتها نماذج مختلفة للمجتمعات . وتقديم تفسيرات سببية لها بالاضافة الى التأويل التاريخى . ومعنى ذلك ، بعبارة أخرى أن فيبر يقرر أن القضايا السوسيولوجية العامة تشير فقط الى « الاتجاهات » ، أما تطبيق هذه القضايا العامة على مجتمعات معينة أو مواقف بالذات ، فهو تطبيق يتطلب القيام بدراسة تاريخية تفصيلية . ولكننا فى هذه الحالة الاخيرة سوف نجد صعوبات تعترض البحث السوسيولوجى راجعة الى قدرة الانسان على الابداع والابتكار ، ولن يستطيع عالم الاجتماع أو المؤرخ التنبؤ بالنتائج المترتبة على مثل هذه الصعوبات . ومع ذلك ، فلا يزال المنهج التاريخى يحظى باهتمام علم الاجتماع الحديث ، وبخاصة رايت ميلز وريمون أرون .

كما أن الاهتمام الواسع النطاق الآن بالتغير الاجتماعى فى المجتمعات الصناعية ، والبلاد النامية ، قد شجع على قبول منهج فيبر ، ذلك أن صياغة المشكلات وتفسير النتائج يقتضى من الباحث أن يستعين بالتفسيرات السببية ، فضلا عن الالتفات الى الحقائق التاريخية المتاحة عن هذه المجتمعات .

---

(1) Ginsberg On the Concept of Evolution in Sociology (1932) reprinted in Essays in Sociology and Social Philosophy Vol. I London 1957

اما الاتجاه المنهجي الثاني فهو ما يعرف بالمنهج المقارن الذى ظل هو الطريقة الاساسية للبحث فى علم الاجتماع لفترة طويلة من الزمان ، اذ استخدمه التطوريون الاول ، لكن استخدامهم لم يمنعهم بالطبع من التركيز على الاطار التطورى ، أن أن المقارنات التى حاولوا أن يعقدوها بين المجتمعات كانت تستهدف تدعيم أفكارهم ومسلماتهم عن تطور هذه المجتمعات[1] . كذلك أكد دوركايم فى كتابه : قواعد المنهج فى علم الاجتماع ، بوضوح أهمية هذا المنهج ، فبعد أن طالب بأن التفسير السوسيولوجى يتكون من ارتباطات سببية ، لاحظ أن الطريقة الوحيدة لاثبات أن ظاهرة معينة هى السبب فى حدوث ظاهرة أخرى ، تتمثل فى فحص حالات توجد فيها هذه الظاهرة ، وحالات أخرى لا تتحقق فيها . وذلك حتى يمكن عن طريق المقارنة كشف ارتباطاتها . بل أن دوركايم يذهب الى حد القول بأننا اذا كنا فى العلوم الطبيعية نستطيع أن نتأكد من صدق الارتباطات السببية بين الظواهر عن طريق التجربة فان هناك حالات كثيرة فى مجال علم الاجتماع يصعب فيها اجراء تجارب مماثلة فى دقتها لتجارب العلوم الطبيعية . ومن ثم فان الطريق التى أمامنا هى اجراء تجارب غير مباشرة ، وهى التى يتيحها لنا المنهج المقارن وحتى فى الحالات التى نشك فيها فى امكان وجود ارتباطات سببية بين الظواهر الاجتماعية ، فان المقارنات المنظمة بين المجتمعات سوف تكشف لنا مدى ارتباط الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض . وبالتالى تزيل هذه الطريقة أية شكوك توجد لدى الباحث السوسيولوجى ، غير أننا نجد باحثا مثل را كليف براون يرى أن المنهج المقارن وحده لا يمكن أن ينتهى بنا الى شىء ، اذ أن الصعوبة التى تواجهه تتمثل فى عدم وجود فروض مبدئية نطلق منها الدراسة ، يضاف الى ذلك بعض المشكلات الاخرى التى تتصل بتحديد وحدة المقارنة . فمن الملاحظ مثلا أن أوجيست كونت استخدم المنهج المقارن لكى يدلل على صدق قانونه الشهير عن الحالات الثلاث . ومعنى ذلك أن المقارنة كانت تتم على أساس نظرة فلسفية تستوعب الانسانية كلها ، بدلا من الانطلاق من فروض علمية صالحة للاختبار ، ونفس هذا الانتقاد يمكن أن يوجه الى استخدام هوبهاوس للمنهج المقارن ، حيث لم يكن يهدف من ذلك الى مقارنة النظم الاجتماعية فى نماذج مختلفة للمجتمعات ، بقدر ما كان يحاول أن يتتبع التطور العام لهذه النظم فى ضوء تصور فلسفى عن التقدم .

وفيما يتعلق بتحديد وحدة المقارنة ، فان هناك صعوبات أخرى تواجهنا فمن العسير أن تكون المقارنة دقيقة اذا ما أتجه الباحث نحو عقد مقارنات بين المجتمعات الكلية ،

(1) Ginsberg. Reason ..... and Unreason in Society. London. 1950 . p.39.
Cross - culture Studies

ولذلك فان الاجراء الشائع هو مقارنة نظام معين ، أو علاقة بين عنصرين في مجتمعات مختلفة ويشير الذين ينقدون المنهج المقارن الى أن ما يبدو لنا على المستوى الظاهرى أنه عائل في النظم موضوع الدراسة ، يمكن في الواقع أن يعبر عن اختلافات جوهرية ، اذا فحصنا هذه النظم ، سنجد أن التماثل أو التشابه الظاهرى ليس دليلا على أن المجتمعات التي ندرسها تنتمى الى نموذج واحد ، فقد تكون هناك اختلافات أو فروق كامنة خلف هذا التشابه ، لا يلتفت اليهما الباحث الذي يوجه كل اهتمامه نحو دراسة أوجه التشابه والاختلافات الظاهرية فقط ، أضف الى ذلك أن عزل نظام بالذات عن السياق العام للحياة الاجتماعية الذي يؤدى وظائفه بداخله ، لا يجعلنا نستطيع أن نفهم هذا النظام فهما حقيقيا . وهذا هو النقد الذي يوجهه باستمرار أصحاب الاتجاه البنائى — الوظيفى للمنهج المقارن ، الذين يرون أنه يتعذر عزل أية ظاهرة أو نظام عن الصيغة البنائية العامة في المجتمع طالما أن هناك تساندا وظيفيا واعتمادا متبادلا بين كافة النظم والظواهر الاجتماعية بل أن بعضهم يذهب الى أبعد من ذلك فيرى أن التركيز على المقارنة أصبح مطلب حيوى بالنسبة لعلم الاجتماع والانثربولوجيا ، على الاقل قبل التركيز على البناء الاجتماعى في مجتمعات معينة بالذات بقصد التعمق في دراسة تكاملية ، يمكن بعد ذلك عقد مقارنات بين نماذج البناء الاجتماعى المختلفة .

ومع ذلك ، فانه يمكن التغلب على هذه الصعوبات التي يثيرها الاعتماد على المنهج المقارن بادخال بعض التعديلات عليه ، فمن الضرورى أن ينحصر نطاق المقارنة ، بحيث تجرى بين مجتمعات توجد بينها درجة معينة من التشابه ، أى تدرس مجتمعات تنتمى أولا الى نموذج واحد ، بعد القيام قبل ذلك بتصنيف هذه المجتمعات ولا شك أن « التصنيف » ذاته يتضمن المقارنة لكنها مقارنة على درجة عالية من العموم ، ومعنى ذلك أن المقارنات التفصيلية التي تستهدف أختبار الفروض سوف نقوم بها بعد التأكد من أن وحدات المقارنة ليست متناقضة تناقضا صارخا .

والحقيقة أن المنهج المقارن قد استخدم على هذا النحو استخداما ناجحا في كثير من الدراسات القديمة والمعاصرة ، فقد عقد كل من هوبهاوس ، وهويلر ، وجينزبرج مقارنة منهجية بين بعض النظم الاجتماعية في المجتمعات البدائية وكان المنهج المستخدم في الدراسة يتلخص في التفرقة — داخل هذه الفئة العامة — بين نماذج مختلفة للنسق الاقتصادى ، ثم ندرس بعد ذلك مدى التباين في نظم الحكومة ، والتدرج الاجتماعى وارتباط ذلك بالفروق القائمة في النسق الاقتصادى . كذلك ظهرت حديثا مجموعة دراسات عن التدرج والحراك الاجتماعى في المجتمعات الصناعية . فبدأت بعملية تصنيف ، واختارت فئة معينة بالذات

من المجتمعات ، ثم اتجهت بعد ذلك الى مقارنة نظام بعينه ، بدلا من أن توسع نطاق المقارنة . فتضم مجتمعات تنتمى الى نماذج مختلفة تماما . مما يؤثر بدوره فى صدق النتائج . على أن البحوث التى تستهدف اختبار الفروض بطريقة مقارنة تتميز أيضا بأنها أصبحت محدودة النطاق . بحيث تربط بين ظواهر معينة وفئات اجتماعيه محددة داخل اطار عام موحد . كأن تدرس مثلا العلاقة بين حجم الاسرة ومعدلات الطلاق والانحراف فى المجتمع الحضرى أو تربط بين الطبقات الاجتماعية فى المدينة والتحصيل التعليمى . وهذه هى البحوث التى تنتهى بنا الى صياغة تعميمات واقعية محدودة .

والواقع أن الذين يدافعون عن المنهج المقارن حديثا يرون أنه منهج يصلح للتطبيق بصفة عامة . فقد ذهب فريمان E. A.Freeman الى أن « تأسيس المنهج المقارن فى البحث يعتبر أعظم انجاز فكرى فى عصرنا » . وأشار بصفة خاصة الى نتائجه فى دراسة النظم الاجتماعيه ، والحقيقة أنه بعد انقضاء فترة فى اجراء مقارنات محدودة باستخدام أساليب متطورة للبحث . اتجه بعض الباحثين نحو أحياء طريقة المقارنة بين المجتمعات ، فظهر ما يعرف باسم الدراسات الحضارية المقارنة Cross - Culture Studies . وتعتمد هذه الطريقة على دراسات لظواهر معينة فى مجتمعات تنتمى الى ثقافات مختلفة . ويحاول الباحث فيها — بقدر المستطاع — أن يتغلب على الصعوبات التى تصاحب هذا النوع من المقارنات عن طريق تحديد خصائص كل ثقافة وربطها بالظواهر المدروسة وأخذها فى الاعتبار عند تحليل أوجه التماثل والاختلاف . وغالبا ما تهتم هذه البحوث باختبار مدى صدق نتائج الدراسات المقارنة المحدودة . أى أنها لا تكتفى بالمقارنات السطحية لكنها تحاول فى الوقت ذاته أن تدرك الظروف الثقافية والتاريخية الخاصة بكل مجتمع .

يبقى بعد ذلك كله ، الاتجاه الثالث والاخير وهو المدخل الشكلى أو الصورى . وقد تطور فى ألمانيا بعد دراسات جورج زيمل G. Simmel وكان الهدف من ظهوره هو تحديد علاقة علم الاجتماع بالعلوم الاجتماعية الاخرى ، فى وقت كثر فيه الجدل وذهب زيمل الى أن علم الاجتماع يصطنع منهجا جديدا . وطريقة مبتكرة فى رؤية الوقائع والظواهر التى تدرسها العلوم الاجتماعية الاخرى . وينحصر هذا المدخل الجديد فى دراسة صور وأشكال العلاقات والجماعات وأنماط التفاعل الاجتماعى . باعتبار أن الصورة تختلف عن المضمون التاريخى أى أن علم الاجتماع سوف يدرس صورة المجتمع . والمقصود بالصورة هنا ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى . ويتخذ شكلا نمطيا متميزا عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر .

يضاف الى ذلك أن علم الاجتماع عليه أن يدرس صور التفاعل الاجتماعى التى لم تدرسها العلوم الاجتماعية التقليدية . والمثال الذى يستعين به زيمل لتوضيح العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى يتمثل فى دراسة موقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم . ففى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرار العمال ترك العمل أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعا بين صورتين أو أكثر من صور العلاقات . بينما ينظر رجل الاقتصاد الى هذه الواقعة على أنها تتعلق باضراب النقابة ضد الادارة . فكأن علم الاجتماع سوف يركز على دراسة الصور مجردة من مضمونها . ويرجع ذلك الى أن أشكال العلاقات الاجتماعية كالسمو والدونية . والمنافسة والصراع ، وتقسيم العمل وتكوين الاحزاب ، متشابهة فى كل مكان برغم التباين الشديد فى مضمونها ويرى زيمل أن العلوم الاجتماعية الاخرى قد اهتمت بدراسة النظم الاجتماعية الاساسية كالاقتصاد ، والسياسة ، والدولة . بينما أغفلت تلك العلاقات القائمة بين الافراد ، والتى تظهر فى حياتهم اليومية . مثل هذه العلاقات المتبادلة يجب أن يهتم بها علام الاجتماع اهتماما خاصا ولقد كان لهذه الفكرة الاخيرة دور أساسى فى تشجيع كثير من علماء الاجتماع المحدثين على دراسة الجماعات الصغيرة ، والصور الاولية للسلوك الاجتماعى بدلا من دراسة النظم والتنظيمات الاجتماعية الاخرى ، فأسهمت هذه الدراسات المحدودة النطاق فى ظهور عديد من التعميمات والارتباطات ـــ الامبيريقية بعد دراسة طائفة كبيرة من الجماعات الصغيرة .

ثانيا : المداخل الذاتية :

تنهض المداخل الذاتية على مسلمة مؤداها : أن الدراسات الانسانية بحاجة الى طريقة منهجية متميزة فى تحصيل المعرفة تلائم موضوعها ، وتتلخص هذه الطريقة فى نظرية الفهم كعملية معرفية لا غنى عنها فى هذه الدراسات . وقد أشرنا فى الفصل الاول الى الجدل الذى ثار حول امكانية الدارسة العلمية للمجتمع اذ أوضحنا كيف أن هناك تيارا منهجيا يدعو الى تبنى استراتيجية تناسب هذه الدراسات وتختلف بالضرورة عن طريقة العلوم الطبيعية ، وقد شهدت ألمانيا مولد هذا التيار حينما صاغ فلهلم ديلثى وماكس فيبر نظرية الفهم كمدخل منهجى للدراسات الانسانية بعامة ، ولعلم الاجتماع بخاصة . وظل هذا التصور باعتباره يعتبر عن المداخل الذاتية فى دراسة السلوك الاجتماعى موطنا للمناقشة والشك وبخاصة من الوضعيين Positivists الذين طالبوا بضرورة استخدام طرائق فى البحث تتسم بالموضوعية الكاملة وتكون متفقة مع طرائق العلوم الطبيعية . ولا

نبالغ اذا قلنا أنه حتى الذين تعاطفوا مع نظرية الفهم باعتبارها تهدف الى التغلب على ضيق النظرة الوضعية من أمثال أرون Aron وبارسونز Parsons يعترفون بغموض هذه النظرية وتعقيدها ، كذلك كتب هيوجز Hughes يصف رد الفعل للاتجاه الوضعى بقوله : « لقد كان يمثل أكثر المشكلات الفكرية التى واجهتنى صعوبة ، وتتركز هذه المشكلات بخاصة فى مناهج العلوم الاجتماعية التى اقترحها العلماء الالمان »[1] .

والواقع أن سوء الفهم الذى أحاط بالمدخل الذاتى يرجع الى طبيعة مصطلح (الفهم Veresthen - Understanding) ، ذلك أننا نستخدم هذا المصطلح دون تحفظ للدلالة على عمليات معرفية مختلفة ، فنحن نقول اننا نفهم الكلمات ، والرسائل والنظريات ، والموضوعات ، والعلوم والادوات التكنولوجية . كذلك نقول اننا نفهم كيف تقع الاحداث . وكيف تقوم بعمل معين . كما نستخدم مصطلح الفهم أيضا للدلالة على التعاطف مع الآخرين . والنفاذ الى الدوافع التى تحرك سلوكهم . وهذا الاستخدام العام هو الذى جعل البعض يذهبون من أمثال لندبرج الى أن « الفهم والاستبصار هى غايات تهدف اليها كافة المناهج العلمية . وليست مقصوره على منهج بالذات »[2] . كذلك كتب فون ميسز Von Mieses يقول : « ان الفهم لا يعدو أن يكون أكثر من استنباط لخبرات ماضية ... ولا يمكن أن نحدد فعلا معينا نطلق عليه الفهم فى الدراسات الانسانية أكثر من مجرد استبطان الخبرات والعادات وتكرار الملاحظات »[3] . ومثل هذه العبارات تؤكد وجهة نظر أصحابها من أنه ليس ثمة منهج متميز للفهم فى الدراسات الانسانية . وانما المنهج العلمى واحد فى كافة فروع المعرفة .

هكذا . يتعين أن نناقش مصطلح الفهم ، وأن نحدد له تعريفا متميزا طالما أنه أصبح يشكل مدخلا منهجيا متميزا للدراسات الانسانية ، وذلك قبل أن نتعرض لدوره فى هذه الدراسات . وللشروط المعرفية التى يتطلبها الفهم كمدخل ذاتى . وربما تكون البداية

(1) Hughes, Consciousness and Society. the Reorientation of European Social Thought London 1959. p. 24.

(2) Lundberg Foundations of Sociology. New york 1964 .

(3) Von Mieses Positivism . A study in Human Understanding .N.Y. 1956 pp 25 32.

المناسبة هى توضيح عملية الفهم بمثال . دعنا نفترض أننى على وعى بظاهرة معينة وإنكن معبر عنها بالعبارة التالية « ان الامطار قد حطمت المبنى المقام منذ فترة طويلة » لا شك أن كل من سيسمع هذه العبارة سوف يدرك علاقة ما بين الاحداث . لكننى قد علمت بهذه الظاهرة عن طريق الملاحظة . أما المستمع فقد أدركها بالاتصال . ومن الواضح أن المستمع فى هذه الحالة قد قام بعمليتين معرفيتين . فعن طريق ما قلته أصبحت لديه معرفة بأن الامطار قد حطمت المبنى . أى أنه علم بالحدث وبالنتيجة التى ترتبت عليه . فلقد أدرك أن أمطارا قد وقعت وأن المبنى قد تحطم نتيجة لذلك . وينبغى لتحديد عملية الفهم أن نفرق بين العمليتين . فيمكننا أن نجعل الفهم مقصورا على العملية الأولى . ونستخدم مصطلح الادراك أو التعرف على العملية الثانية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المثال السابق ينطوى على ثلاثة عمليات رئيسية ، فالمستمع فهم الكلمات ، ثم فهم الافكار التى تعبر عنها الكلمات ، وأخيرا أدرك بعض الوقائع أو النتائج[1] . وجدير بالذكر أن هذه العمليات تشكل جوانب مختلفة الفهم ، بحيث يستطيع الدارس أن يركز على احداها اكثر من الاخرى . ونحن فى الدراسات الانسانية نهتم عادة بالجانبين الاول والثانى (فهم الكلمات ، وفهم الافكار والمعانى) على حين أن العلوم الطبيعية تهتم أكثر بادراك الوقائع والنتائج المترتبة عليها ، ونحن نزعم أن فهم الكلمات أو غيرها من أشكال التعبير يوصلنا الى فهم الافكار ، والدوافع ، والمشاعر ، والمقاصد . ولا ينطوى الفهم على هذا النحو على أية صورة من صور الحدس أو الخيار الميتافيزيقى ، وانما الفهم راجع أساسا الى ملاحظة أشياء ظاهرة تماما مثلما قال الاستاذ ناجل Nagel « ان ملاحظة السلوك الظاهر هى المصادر الوحيد للمعلومات لكل من أراد فهم خبرات وسلوك الناس » ، فنحن نستنتج من تلك الملاحظات الافكار والمشاعر والاهتمامات والدوافع والمقاصد .

غير أن ذلك قد يوحى للبعض بأن الفهم يسير ، اذ ستنحصر مهمة عالم الاجتماع فى مراقبة التعبيرات ومن ثم فهمها بسهولة ، وهذا بالطبع تبسيط مبالغ فيه للمدخل الذاتى . ان التعبيرات التى هى أساس عملية الفهم ، طالما أنها مظاهر خارجية يتعين حصرها ، وملاحظتها ، وجمعها بالادوات والطرق العلمية المنظمة . وهنا يعتمد الباحث على وسائل جمع المعلومات المعتادة كما يستخدم كافة الاجراءات التى تمكنه من الحصول على تعبيرات دقيقة [illegible] الذى يميز جمع هذه التعبيرات ليس هو هدف الدراسات الانسانية ، ان كل

---

(١) [illegible]

Rickman, H.p. Understanding and the Human Studies, London, Heinmann, 1967, pp 27 30 - and passim.

تعبير انسانى له دلالته المرجعية ، ومهمة الدراسات الانسانية هى فهم هذه الدلالات ومعرفة مغزاها ومبناها وهكذا نصل الى تعريف محدد لعملية الفهم بأنها الاحاطة بالمحتوى العقلى لبعض التعبيرات ، وهو بذلك يصبح العملية المعرفية الأولية التى يتحدد من خلالها أمامنا موضوع الدراسات الانسانية ، والنتائج المحققة التى يوصلنا اليها هذا المدخل هى الهدف الذى تسعى اليه تلك الدراسات . وجدير بالذكر أن هذا المدخل المنهجى يميز الدراسات المهتمة بالانسان عن العلوم الطبيعية .

والواقع أن الحاجة الى مدخل الفهم تبدو ماسة فى العلوم الاجتماعية ، بعد التوسع فى الاستعانة بالمتخصصين فى هذه العلوم فى مجالات العمل المختلفة ، ولقد نتج عن هذا التوسع اجراء العديد من البحوث الاجتماعية ، لكن ظلت الحقيقة واضحة أمامنا ، ولا بد لنا من مواجهتها ألا وهى أن الكثير من المشكلات لا تزال تواجهنا ، ولم نستطع أن نتوصل الى حلول عاجلة وفعالة لها حتى الآن ، اذ لا تزال معدلات الجريمة مرتفعة ، ولا تزال مشكلات التعصب والعنصرية قائمة ، كما أن الامراض العقلية والنفسية تفتك بأعداد هائلة من البشر فى عصرنا الحاضر !! وليس من شك أن من بين أسباب تفاقم هذه المشكلات ذلك التخصص الضيق والتقسيم المصطنع للدراسات الانسانية ، على نحو جعل شباب الباحثين يكتفون فى بحوثهم الاكاديمية بموضوعات وظواهر ضيقة النطاق جدا تجنبهم مخاطر البحث العلمى وتجعلهم يستطيعون السيطرة على موضوع البحث واجرائه وفقا للمعايير الاكاديمية البحته . كما أن البحوث التطبيقية هى الاخرى أخذت تميل الى تحديد نطاقها بدراسة مشكلات عملية محددة ، ومن ثم فان البحوث الاجتماعية لم تسهم اسهاما فعالا فى اقامة بناء معرفى متكامل .

ان الكائنات الانسانية يتعين فهمها فهما متكاملا ، فاذا استعنا بمدخل ضيق النطاق فلن نخلص إلا الى نتائج جزئية ، ومن ثم يتعين أن يتحقق نوع من التكامل بين المداخل المنهجية والتعاون والاوثق بين العلوم ، حقيقة أن التخصص أمر ضرورى نظرا للتزايد المستمر فى المعرفة ، ونحن لا نطالب الباحث الاجتماعى بأن يحيط بكافة فروع الانسانية ، وانما نطالبه بأن يدرك تماما موقع ووظيفة تخصصه داخل اطار الدراسات الانسانية . فاذا علمنا أن الدراسات الانسانية تشكل ميدانا متكاملا ، فسوف يتضح لنا أن هناك مناهج أساسية مشتركة بينها ، وأنها يمكن أن تتبادل المفاهيم والتصورات ومن المهم أيضا أن نوضح العلاقات المتبادلة بين التخصصات المختلفة بحيث نعرف بدقة متى ينتهى دور باحث معين ويبدأ دور الباحث الآخر ، فالجريمة على سبيل المثال لها جوانب اقتصادية وسيكولوجية ، وسيكولوجية ، وتاريخية ، وهى لا بد أن تدرس من هذه الجوانب جميعا وفى اطار العلاقات بين هذه التخصصات .

على أن هـذه المهام التى تتلخص فى تحديد مجالات الدراسة والتعاون ، فى البحوث . والاهتمام بتطوير دراسة انسانية متداخلة بين العلوم الاجتماعية ، يحتاج الى نظرية فلسفية تكون بمثابة الاساس الذى تنهض عليه هـذه الدراسات . فما هى تلك النظرية ، وماذا يمكن أن تحققه من فوائد ؟ هناك بالطبع تعريفات عديدة للفلسفة ، اذ تستخدم الفلسفة للاشارة الى أنشطة فكرية متنوعة فلقد صاغ الفلاسفة تصورات عن الطبيعة المطلقة للعالم ، وصوروا المطامح الاخلاقية لعصور عديدة ، أما ما نقصده من النظرية الفلسفية هنا فهـو البحث فى طبيعة المعرفة وهذا التصور يدخل ضمن نطاق ما يعرف بنظرية المعرفة أو الابستمولوجيا ، وهى التى تقوم بدور تحديد المبادىء والافتراضات التى تقوم عليها معرفتنا بموضوع معين ، وكيف تختلف تلك المبادىء باختلاف موضوع البحث ، كما أن نظرية المعرفة عليها أن تقدم فحصا نقديا للتصورات والمفاهيم العامة التى نستخدمها فى الاشارة للعالم ، وأخيرا تتولى هـذه النظرية أيضا مهمة تحقيق الترابط بين هذه المفاهيم بصورة منظمة . وتحتاج الدراسات الانسانية الى مثل هـذه النظرية للمعرفة لكى تفحص بدقة الوقائع التى تتناولها بالبحث ، وتحدد كيفية تعرفنا عليها ، ومبلغ ثقتنا بها ، وأسلوب تفسيرنا لها فالوقائع الانسانية ـــ على خلاف الوقائع الطبيعية ـــ لا تتحدث عن نفسها ، ولا نعثر عليها ببساطة كما يدعى البعض ، وانما يجب أن نبذل جهدا كبيرا فى اكتسابها . ويزعم أصحاب الاتجاه الذاتى أن النظرية الفلسفية التى يقوم عليها مدخلهم المنهجى ، تستمد أسسها من أفكار فلهلم ديلثى **Dilthey** ومناقشاته لقضايا الفهم ، والتعاطف ، والمعانى ، والتعبيرات ، ومقولات الحياة .

والوقائع من وجهة نظر أصحاب هـذا المدخل ذاتية بالضرورة ، لانها حالات عقلية لاشخاص معينين ، وهى وجهات نظر وتفسيرات وتعبيرات لهؤلاء الاشخاص ، ونحن نفهمها لاننا نضع أنفسنا دائما موضع هؤلاء الاشخاص ، فنربط المعنى بالمعنى لكى نخلص الى نتيجة ذات دلالة . ولا نستطيع أن نمنع الباحث من تقييم المواقف كما يراها ، ولا من اختيار أكثرها أهمية لكى يركز عليها بحثه . ومن الخصائص المميزة للدراسات الانسانية أننا لا نستطيع تجنب الذاتية ، ألم تذهب الماركسية الى أن كافة المسائل الاجتماعية تعبر عن أيديولوجيات أو هى تعبير عن مصالح طبقة معينة بالذات ؟ فكأن الموضوعية فى الدراسات الانسانية لها معنى محدد هى أن نجعل الوقائع واضحة وأن نتركها تتحدث عن نفسها وأن نربط نتائجها دائما ببناء من الشواهد المستقلة . وهكذا ، فان الدراسات الانسانية تستخدم المنهج العلمى بمعنى أنها تشترك مع العلوم الطبيعية فى أنها تستعين بمجموعة من العمليات المعرفية المتكاملة بطريقة منظمة من أجل اكتساب المعرفة . ومع ذلك ، فان

الفهم ملازم لكل دراسة انسانية وهو يعمل على تعديل أية عمليات معرفية لأن الوقائع التى ندرسها ونفسرها هى أفكار ، وصور ، ومطامح تكشف عن نفسها فى صور مختلفة للتعبير وعلى الباحث أن يلتزم فقط ... م تدخله شخصيا لتشويه الشواهد أو عرضها من خلال تصور متحيز لا يستند الى تبرير واقعى ، اذ يتعين أن يدلل باستمرار على ما يستنتجه من معانى ودلالات بالوقائع الملاحظة .

واذا كان جوهر المنهج العلمى يتمثل فى الارتباط الوثيق بين النظريات والخبرات الواقعية ، وأن الملاحظة والتجربة يقدمان الشواهد التى على أساسها تقبل الفروض والتعميمات أو ترفضها فاننا نقول أن الدراسات الانسانية تستخدم هذا المنهج العلمى بالضرورة . ولكن السؤال الرئيسى الآن هو مادور الفهم فى هذا المنهج العلمى ؟ ان الفهم باعتباره عملية معرفية أو عملية فكرية لا يمكن أن يكون منهجا بديلا للمنهج العلمى ، وانما الفهم أداة نستخدمها فى كافة مراحل البحث العلمى ، فهو ضرورى فى الملاحظة . وفى صياغة الفروض ، وفى تصنيف التعبيرات ، وفى استخلاص نتائج وتفسيرها . والفهم فى الدراسات الانسانية يلعب الدور الرئيسى حتى تحديد الوقائع المدروسة ، فالانثربولوجى الاجتماعى حينما يلاحظ احدى الرقصات الشعائرية لا يهتم بمجرد الحركات ، ولكنه يعنى بتحليل معنى السلوك ، كذلك عالم الاجتماع ، وعالم النفس والمؤرخ ، أنهم جميعا حينما يشرعون فى اختيار الوقائع يعتمدون على الفهم ، ويلجأون اليه فى كل مرحلة من مراحل البحث .

وهكذا ، نخلص الى النتيجة التى مؤداها ، أن الفهم عملية معرفية ضرورية فى الدراسات الانسانية فليس هو وسيلة التعرف على الوقائع فحسب ، وانما هو أداة تفسير هذه الوقائع أيضا . أن العالم الطبيعى قائم ويمكن معرفته أما العالم الانسانى فهو عالم ينطوى على معنى ويمكن فهمه . ونحن نستطيع أن نفهم الارتباطات بين الأحداث الانسانية ، على حين أننا فى العلم نستطيع فقط أن نلاحظ وأن نعمم ، فمن العبث أن نتساءل لماذا تسقط الاجسام وفقا لقانون الجاذبية ، ولكننا نستطيع أن نطرح تساؤلات عديدة مؤداها : لماذا يقدم الناس على الانتحار ؟ ولماذا ينجبون الاطفال ؟ أو ينفقون أموالهم بطريقة معينة ؟ ... وهكذا ، وعن طريق الفهم يمكننا أن نعثر على الاجابة الملائمة لكل تساؤل من هذه التساؤلات . ان تقدم المعرفة بالانسان وعلاقاته الانسانية يتوقف على مدى تطوير تلك العملية المعرفية وتمحيصها ، ونظرية الفهم قادرة على تعميق قدرتنا على الاستبصار بالمشكلات وبالحلول المناسبة لها ، أما القيمة العملية لهذا المدخل المنهجى فسوف يحكم عليها الدارسون والمتخصصون فى كل فرع من فروع الدراسات الانسانية .

ثالثاً : المداخل الموضوعية :

تقوم المداخل الموضوعية على فكرة رئيسية مؤداها ، أن الخبرة الواقعية هي مصدر المعلومات فى كافة فروع العلم : الطبيعى والاجتماعى . وترجع هذه الفكرة بالطبع الى الفلسفة الوضعية التى صاغها أوجيست كونت Comte وكان يقصد من الوضعية كل ما هو قائم على الواقع والخبرة ، ورفض كل الفلسفات اللاهوتية والميتافيزيقية . وكان كونت يريد من هذه الفلسفة تحقيق غرضين الاول فلسفى وهو تصوراتنا العلمية ، والآخر سياسى وهو تقنين فن الحياة الاجتماعية . ولقد لخص جون استيوارت مل فلسفة كونت الوضعية حينما كتب يقول : « ليست لدينا معرفة عن أى شىء ، وانما توجد ظواهر ومعرفتنا بالظواهر نسبية ليست مطلقة . فنحن لا نعرف فقط علاقتها بالوقائع الاخرى سواء اتخذت هذه العلاقة صورة التتابع أو التساوق ، ومثل هذه العلاقات ثابتة ، فهى تحدث اذا تكررت نفس الظروف . ويطلق على الظروف الثابتة التى تربط الظواهر بعضها ببعض ، وعلى التتابع الثابت الذى يجعل من بعض هذه الظواهر مقدمات والاخرى نتائج مصطلح القوانين . والقوانين وأسبابها المطلقة سواء كانت كافية أو نهائية ، فهى غير معروفة ، بل ويتعذر علينا الوصول اليها »[1]

لقد لخص مل بهذه العبارة مضمون الفلسفة الوضعية التى انتقلت الى العلوم الاجتماعية واتخذت صورا عديدة تتفق جميعا فى أن الهدف من هذه العلوم هو نفس الهدف الذى تسعى اليه العلوم الطبيعية ألا وهو صياغة القوانين التى تحكم وقوع الظواهر ، ومن ثم فان هذا الهدف يتحقق بمنهج علمى واحد يطبق فى كافة فروع المعرفة بغض النظر عن الموضوع الذى تتناوله[2] ، وهناك فى الواقع ثلاثة اتجاهات فرعية يمكن أن نطلق عليها جميعا أنها مداخل موضوعية ، وتضم هذه الاتجاهات الوظيفية ، ومدخل العلم الطبيعى ، وعلم الاجتماع الرياضى .

أما الوظيفية فقد ظهرت فى علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية كرد فعل للمناهج التطورية ، وللاعتماد على التاريخ الظنى أو التخمينى الذى استخدم معلومات غير محققة وغير ..قدة أيضا عن المجتمعات البدائية فى محاولة لاعادة بناء المراحل المبكرة للحياة

(1) See, J.S. Mill, Augste Comte and positivism, London : N. Trubner & Co. 1865, p. 6

(2) Von Mises, op. cit; p. 17.

الانسانية الاجتماعية . وتعود أصول الوظيفية للمماثلات بين المجتمع والكائنات العضوية ، وهي — بالطبع — قديمة قدم التفكير الاجتماعي ، ولقد تطورت فكرتي البناء والوظيفة بعد دراسة الكائن العضوي وتطبيق هذه الدراسة على المجتمع . ولقد افتتح سبنسر هذا النوع من التفكير وتوارثه من بعده دوركايم ، ثم قام مالينوفسكي وراد كليف براون بتطبيقات مختلفة لهذه الفكرة . ويحمل دعوى الوظيفية أن الحياة تدوم لان المجتمعات تجد الوسائل (البناءات) التي تستطيع بواسطتها أن تلبي مطالب الحاجات (الوظائف) والتي اما أن تكون ظروفا مسبقة ، أو نتائج مترتبة على الحياة الاجتماعية المنظمة . ويحاول أصحاب هذا المدخل دراسة الكيفية التي يسهم بها النظام في حفظ المجتمع وبقائه بغض النظر عن الاعضاء ، ومن ثم فهم يدرسون طريقة عمل البناءات الاجتماعية وتكاملها لكي تحفظ وحدة المجتمع كنسق اجتماعي ، أو ككائن عضوي ، ولقد عبر أوجيست كونت عن هذه الفكرة بوضوح حين أعلن « أن علم الاجتماع يتكون من البحث في قوانين الفعل والاستجابة بالنسبة للاجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي » .

ان التحليل الوظيفي بهذا المعنى يركز على دراسة العناصر البنائية للنسق الاجتماعي في محاولة للكشف عن اسهامها في تكامل أو لا تكامل النسق سواء باشباع الحاجات أو الفشل في اشباعها ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن التحليل الوظيفي يتناول الوظائف التي يحققها العنصر البنائي للنسق الاجتماعي وكيف يعمل هذا العنصر من أجل استمرار النسق ويرجع ذلك الى أن لكل نشاط اجتماعي وظيفة تبرر وجوده ، وتحقق تكامله بالضرورة مع الانشطة الاخرى . بحيث يتعذر علينا فهم أية ظاهرة اجتماعية دون ربطها وادراكها في اطار السياق الاجتماعي ككل .

غير أن الوظيفية على النحو السابق تجعلنا نعجز عن تفسير التغير الاجتماعي الا في ضوء مؤثرات خارجية طالما أن الظواهر متشابكة على هذا النحو . لذلك خضعت الوظيفية لانتقادات عديدة . فقد ذهب روبرت ميرتون Merton الى أنها تمثل مدخلا محكما فقط لدراسة السلوك الاجتماعي[1] ثم عمق الوظيفة بتفرقته بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة . الأولى تشير الى النتائج الموضوعية التي تسهم في توافق أو تكيف وحدة ما ، بينما الثانية تشير الى النتائج التي تحقق نفس الشيء ولكنها غير مقصودة ، بل وتحتاج التعرف عليها الى مزيد من التعمق . وهذا بدوره ما يمكننا بفهم النظم والظواهر التي تبدو أمامنا للوهلة الأولى على أنها عديمة الجدوى ، أو غير منطقية ، فضلا عن

(1) Merton, R. Social Theory and Social Structure, Glencoe, 1951, ch.1.

امكانية وجود أكثر من وظيفة واحدة لنفس الظاهرة ، بعضها ينطوى على أهمية ودلالة أكثر من البعض الآخر . ولقد أوضح ميرتون فائدة هذه التفرقة حينما كان بصدد نقد دراسات دوركايم عن تقسيم العمل الذى ذهب الى أن الوظيفة الاجتماعية لتقسيم العمل هى التعبير عن التضامن الاجتماعى وتأكيده ، ولكن ميرتون ذهب الى أن ذلك لا يمثل سوى جانب واحد فقط من الحقيقة اذ يمكن أن يكون تقسيم العمل مصدر الفرقة والصراع الاجتماعى بين الجماعات الاجتماعية فى بعض المجتمعات ، واذن فالبحث التاريخى والمقارن ضرورى لاكتشاف نطاق الوظائف التى تؤديها النظم الاجتماعية . كما أننا نتناول هنا الوظيفة الاجتماعية من منظور مختلف تماما عن التصور البيولوجى لها ، ولذلك فمن الافضل أن نتحدث باستمرار عن الاساليب والطرق التى ترتبط بها النظم الاجتماعية وتتكامل فى المجتمع .

ننتقل بعد ذلك الى الاتجاه الثانى وهو ما يعرف بمدخل العلم الطبيعى ، وجدير بالذكر أن كونت قد اقترح مبكرا تسمية علم الاجتماع بالفيزياء الاجتماعية ، ولكنه عدل عن هذه التسمية ، ثم احتفظ لعلم الاجتماع بمضمونها ، أى أنه طالب بضرورة قيام دراسة وضعية للظواهر الاجتماعية . ولقد وجد عدد من علماء الاجتماع المعاصرين أنه ينبغى احياء هذه الفكرة مرة أخرى ، وكونوا مدرسة صاغت مبادىء علم الاجتماع بصورة مماثلة للفيزياء الطبيعية ، بل جعلوا من ظواهر العلم الطبيعى نماذج واضحة للاحداث الاجتماعية ، واعتبروا القوانين التى تنطبق على الاولى يمكن أن تنطبق هى الاخرى على الثانية . ويرجع رواج هذا المدخل فى الواقع الى النجاح الذى حققته العلوم الطبيعية مما جعل طرقها ذات قوة رهيبة جذبت اليها الناس بشدة . كما أن التحديد الدقيق الذى يميز العبارات المستخدمة فى العلم الطبيعى بأبعاده عن الزمان والمكان وعن القوى والمجالات قد أغرى الى حد بعيد أولئك الذين يعانون من غموض كثير من مصطلحات علم الاجتماع ، وعدم تحديد العلاقة بين المتغيرات ، فضلا عن عدم دقة النتائج .

ومن أظهر ممثلى الاتجاه الوضعى أو مدخل العلوم الطبيعية جورج لندبرج Lundberg ، وستورات دود S. Dodd ، ووليام أوجبرن Ogburn أما لندبرج فهو يذهب صراحة الى أن السلوك الانسانى الذى يحدد أوضاع الاشخاص فى المواقف الاجتماعية يشكل موضوع الدراسة فى العلوم الانسانية . والواقع أن أعمال لندبرج تكشف بوضوح عن أسس ثلاثة ترتكز عليها هى : السلوكية ، والبرجماتية ، والاجرائية بما تنطوى عليه من تأكيد واضح للقياس الكمى . ولقد ذكر لندبرج فى احدى دراساته أن التعميم العلمى هو دائما والصورة بصورة كمية ، اذ كتب فى مؤلفه عن البحث الاجتماعى يقول ، ان القياس الكمى [illegible] ما أراد العلم أن يقدم وصفا وتحليلا أكثر دقة للظاهرة التى يدرسها ،

دعت ا كد لندبرج اهمية قياس الاتجاهات وتصميم مقاييسها كما أنكر وجود فروق بين الوحدات التى يحتكم اليها الباحث فى القياس ، والوحدات الطبيعية التى تمثل بالفعل موضوع البحث . وطالب لندبرج بعد ذلك كله بأن تكون التعريفات الاجرائية هى الصيغة العلمية السائدة فى عالم الاجتماع ، ذلك لما لها من قدرة على تحديد وتعيين الاجراءات أو العمليات التى يستعان بها فى قياس الظاهرة موضوع البحث ، فالمسافة هى تلك التى تقاس بمسطرة ، والزمن هو ماتشير اليه عقارب الساعة ، والذكاء هو ما يقاس عن طريق اختبارات الذكاء .

أما استوارت دود فقد عرض فى مؤلفه أبعاد المجتمع تطبيقا منهجيا للجوانب النظرية التى صاغها لندبرج ، وقدم دود نظرية كمية للمجتمع أطلق عليها نظرية الموقف (S. Theory) وتفترض هذه النظرية أنه يمكن ترجمة أية مواقف اجتماعية الى رموز رياضية تشير الى أبعاد هذه المواقف ، ويستطيع الباحث أن يستخدم بعض المصفوفات الارتباطية التى تعد أفضل وأكفأ وسيلة لوصف الجماعة الانسانية . يبقى بعد ذلك الممثل الاخير للاتجاه الوضعى وهو أوجبرن ، وأهم مايميز كتابات أوجبرن هو تأكيدها الواضح على أهمية القياس الذى يمكن أن يخضع الظواهر المختلفة لتسجيل دقيق وملاحظة مباشرة .

على أن الأعمال السابقة التى عبرت عن مدخل العلم الطبيعى قد مهدت الى قيام مدخل آخر موضوعى أيضا هو ما يسمى بعلم الاجتماع الرياضى . ويفترض هذا المدخل أنه يمكن قبول النموذج الرياضى باعتباره يمثل وصفا ملائما لجانب معين على الاقل من العالم الاجتماعى . ويذهب أصحاب هذا الاتجاه الى أبعد من مجرد الاستعانة بالطرق الاحصائية فى التحليل كأدوات أو وسائل فنية ، وانما هم يلتزمون ضمنيا بنظرة معينة للعالم ، كما يقبلون بعض العلاقات الرياضية كنموذج فهم مثلا يتبعون نموذجا احتماليا للمجتمع طالما أن النموذج الرياضى يقبل نظرية الاحتمال . ولقد حقق الاتجاه الرياضى تقدما بفضل كتابات لازارسفيلد وجيمس كولمان ، وهربرت سيمون . وكذلك محاولة هاريسون وايت White فى مؤلفه « تشريح القرابة » ، حيث حاول فيه أن يدرس بناء القرابة فى مجتمعات بدائية مختلفة مستعينا بالاساليب الرياضية .

مناقشة وتعقيب :

اتضح لنا من العرض السابق أن المداخل المنهجية لدراسة المجتمع عديدة ومتنوعة ، وقد صنفناها تصنيفا اجرائيا كما ذكرنا ، وطبيعى أن يثور الآن تساؤل هام مؤداه : أى هذه المداخل صحيح وأيها خاطىء ؟ لكننى أعتقد أن صياغة التساؤل على هذا النحو تجعلنا نرفضه أصلا . فمن الممكن اعتبار كل هذه المداخل صحيحة من زاوية معينة . فهى جميعا تقدم منظورات عامة ، وهى وسائل لتركيز الاهتمام ، طالما أنها تحدد المشكلات ، ونوعية البيانات الملائمة لدراستها ، وتطرح الأساليب الفنية المستخدمة فى الحصول على هذه البيانات ، كما تبين طرق تحليلها . ولذلك سوف نركز هنا على اسهامات كل مدخل منها فى تطوير معرفتنا بالواقع الاجتماعى .

أما المداخل الكلاسيكية ، فقد طرأت عليها تطورات كما ذكرنا ، بحيث أصبح الاتجاه التاريخى مفيد جدا فى تقديم أطر تصنيفية للمجتمعات الانسانية ، فضلا عن ضرورته فى تحليل مشكلات التغير الاجتماعى والتنمية الاجتماعية . كما أن الاهتمام الحديث لعلماء الاجتماع بنتائج التصنيع وما صاحبه من تطور للمجتمع الصناعى ، قد يكون هو الطريق الذى نستطيع من خلاله أن تستعيد بعض الاعمال التطورية القديمة جاذبيتها نتيجة لما تتطلبه من لجوء الى التاريخ الظنى أو التخمينى ، ولا عتمادها على افتراضات غير محققة تجريبيا . ولقد أسهم كل من الاتجاهين المقارن والصورى فى تطوير مناهج ملائمة تصلح للدراسة المنظمة للمجتمع الانسانى ، فكلاهما حاول صياغة تعميمات علمية ، كما أن كلا منهما يكمل الآخر ، بمعنى أن الاول يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى ، أما الآخر فهو يركز على وجه الخصوص على تلك الانشطة والعلاقات الاجتماعية الجزئية بين الافراد والجماعات الصغيرة . ولقد بذل علماء الاجتماع الصورى ونذكر منهم زيمل بصفة خاصة ، جهدا فى ربط المنهج المقارن بالملاحظة الدقيقة لحالات محددة بالذات ، وقد كان زيمل نفسه يمارس الملاحظة المشاركة التى ظهرت بوضوح فى مقالاته وبحوثه عن الصراع والمنافسة ، والعلاقات الرئاسية . أن المداخل الكلاسيكية ، برغم ما انطوت عليه من مبالغة فى اطلاق تعميمات دون قاعدة امبريقية أحيانا ، الا أنها قد أفلحت فى اعطائنا أبعادا هامة لدراسة الوقائع الاجتماعية وهى أبعاد تتحقق فائدتها حينما تستخدم مجتمعة . فالبعد التاريخى ضرورى فى دراستنا لاية ظاهرة اجتماعية ، والبعد المقارن أساسى فى التحقق من صحة الفروض ، ثم البعد الامبريقى الذى ظهرت بداياته عند أصحاب المدخل الصورى ، يعد الآن أساسا هاما لدراسة السلوك الاجتماعى فى مواقف محددة .

ننتقل بعد ذلك الى المداخل الذاتية ، وهنا سنجد الانقسام فى الرأى اوضح ما يكون بصدد « الفهم » كطريقة يستخدمها المدخل الذاتى . فالذين هاجموا عملية الفهم يصفونها بأنها عملية ذاتية لانهم يعتقدون أن فهم دوافع سلوك شخص معين يعتمد فى حقيقة الامر على حدث الملاحظ ، الذى هو بطبيعته حدس خاص ، وغير مضبوط ، وغير قابل للتحقق ، فضلا عن أن الفهم يتأثر بالنسق القيمى وبالاعتبارات الاخلاقية . أما المدافعون عن عملية الفهم ، فيرون أن الفهم فعلا عملية ذاتيه ، لان هدفها هو اكتشاف ما يقصده الفاعل بفعله وليس فى ذلك شىء ينبغى انكاره ، فالدراسات الانسانية تختلف عن دراسات العلوم الطبيعية ، من حيث المعنى أو القصد الذى تنطوى عليه الاولى ، والفهم هنا وسيلة لمعالجة موضوعات هذه الدراسات ، ولا يمكن أن تجعلنا هذه الوسيلة نكتفى بها ، وانما على الباحث أن يستخدم كافة خطوات المنهج العلمى ، وأن يستعين بكل الطرق والادوات التى تمكنه من الحصول على معلومات واقعية دقيقة . وانما ستظل الحقيقة التى ينبغى عليه أن يواجهها ماثلة أمامة باستمرار ، وهى أن عليه أن يفهم هذه الوقائع وأن يتعرف على « القصة الداخلية » لكل واقعة منها . والحق أن الافتراضات التى ينهض عليها هذا المدخل تبدو منطقية ومحكمة ، لكننا لا نستطيع تقويمه الا فى ضوء النتائج التى حققها ، ولم تبذل سوى محاولات محدودة جدا للاستعانة بهذا المدخل ، برغم أنه مدخل واحد اذا ماطبق بمهارة على الظواهر الانسانية ، لذلك فنحن فى أمس الحاجة الى دراسات تتبنى هذا المدخل لكى نستطيع أن نعرف بالضبط قيمته التطبيقية .

وأخيرا ، علينا أن نناقش المداخل الموضوعية وما تضمنته من اتجاهات مختلفة يسعى كل منها الى الالتزام بما هو قائم والبحث فى حدود المعرفة الامبيريقية أما الوظيفية فقد أفلحت فعلا فى تنمية معلوماتنا عن الدور الذى تلعبه الظواهر المختلفة فى تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعى الكلى . وأفادت فى توجيه الاهتمام نحو الاداء الفعلى للنظم الاجتماعية فى مجتمعات معينة بالذات ، ودعمت نتائجها باستمرار بالدراسات الحقلية ، مما يكشف عن القيمة العملية الواضحة لها . ومع ذلك ، فان الاتجاه الوظيفى يعانى من نقاط ضعف كثيرة فتكامل المجتمع ما هو الا فكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تتسق ولا تنسجم بالضرورة مع الكل ومن المؤكد أن أغلب أعمال الوظيفيين ، خاصة من يعملون منهم فى مجال الانثربولوجيا الثقافية ، لم تستطع تصور امكانية أن يكون المجتمع نسقا ديناميا غير متوازن وهذه الفكرة هى التى دعت بعض الدارسين الى اعادة النظر فى الافتراضات المتطرفة التى تقوم عليها الوظيفية ، فظهرت تصورات مثل « العناصر غير الوظيفية » فى النسق ودورها فى تعويق ادائه الوظيفى ، ومن المؤكد أن مثل هذه الصياغات ستؤدى الى تطوير جوانب الاتجاه الوظيفى .

أما مدخل العلم الطبيعى فقد بالغ أصحابه مبالغة متطرفة فى تصورهم لانطباق مبادىء العلوم الفيزيائية على الظواهر الاجتماعية ، وهو تطبيق لم يقدم شيئا يذكر يضيف الى التحليل السوسيولوجى . فالمبادىء السوسيولوجية المصاغة فى صورة قوانين طبيعية تبدو فارغة ، وحتى اذا كان بوسعنا أن نكسب المفاهيم مضمونا يشتق معناه من الطبيعة ، فليس هناك ما يبرر الافتراض القائل بأن العلاقات المتشابهة فى الميدان الاجتماعى سوف تظل هى نفس العلاقات فى نطاق الفيزياء . والحقيقة أنه لا يوجد لذلك أى مبرر على الاطلاق ، ومن ثم تنعدم فائدة الدراسات المعملية التى تسعى الى ترجمة مشكلات علم الاجتماع الى مشكلات فيزيائية أو كيميائية . فهناك فارق كبير بين قولنا أن العلوم الطبيعية قد توجه العلوم الاجتماعية من حيث أنها تعطى الاتجاهات التفسيرية العامة أو النماذج دون أن تطبق ، وبين الانزلاق بسهولة فى استخدام القوانين الطبيعية بوصفها نماذج للتحليل السوسيولوجى .

يبقى بعد ذلك كله الاتجاه الاخير وهو علم الاجتماع الرياضى وجدير بالذكر أن هذا الاتجاه قد حقق تقدما واسعا دفع البعض الى اعتباره « أمل المستقبل » الا أن النقد الاساسى الذى يوجه الى هو تبنيه لتلك المسلمة الخاطئة التى تذهب الى أن كل الظواهر الاجتماعية تمثل ميدانا يمكن أن تخضع للاساليب الرياضية التى تتميز بدرجة عالية من الصدق . ان الرياضيات لا تتعدى كونها وسيلة لتحليل البيانات التى نجمعها من الميدان ، فمع أن الاستعانة بالرياضيات قد حققت نجاحا فى ميدانين بالذات هما دراسات الجريمة ، وبحوث السكان ، نظرا لان الظواهر الجمعية السلوكية التى يدرسهما هذان الميدانان تمثل وحدات يمكن أن تخضع لمعالجة رياضية تسمح بامكانية الحصول على تنبؤات تختلف فى درجات ثباتها باتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات مثلا ، الا أنه من الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة أو يصعب التنبؤ بها ، وهذا بدوره يضعف من قدرة التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل .

ان تعدد المداخل المنهجية يحقق فائدة ، اذا تخلص علماء الاجتماع من الانتماء غير المرن الذى يجعلهم يفضلون مدخلا ويستبعدون بقية المداخل ، ويصبح المدخل المفضل فى هذه الحالة هو وسيلة انتقاء الوقائع التى يوحى بها هذا المدخل ، وبذلك تتاح فرصة تشويه الوقائع بتأثير من المدخل المنهجى المستخدم . ومن ثم تنشأ الحاجة الى المرونة المنهجية التى تجعلنا نعيش فى ظل اطار متنوع ومتعدد الابعاد ، وأن نتقبل امكانية دراسة هذا العالم من خلال مداخل منهجية مختلفة ، نعدها ضرورية لفهم الحياة الاجتماعية المعقدة . ان قدرة علماء الاجتماع الحقيقية تتجلى فى وضع القضايا المشتقة من هذه الاتجاهات المختلفة فى صيغة تسمح باختبارها موضوعيا عن طريق القواعد العامة المقررة للبحث العلمى .

الباب الثانى

مناهج البحث العلمى الاجتماعى

الفصل الخامس : المنهج التاريخى ودراسة الواقع الاجتماعى .
الفصل السادس : البحث الوصفى واستقصاء الظواهر الاجتماعية .
الفصل السابع : المنهج التجريبى والتحقق من الفروض السببية .
الفصل الثامن : الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية .
الفصل التاسع : النظرية والمنهج فى البحث الحقل الانثربولوجى .
الفصل العاشر : المناهج الكيفية والاندماج فى الواقع الاجتماعى .
الفصل الحادى عشر: منهج البحث التقويمى .
الفصل الثانى عشر : تطبيقات منهجية فى ميدان التنظيم والإدارة .

الفصـــل الخامس

المنهج التاريخى ودراسة الواقع الاجتماعى

١ مدخـل

٢ إحياء الاهتمام التاريخى فى العلوم الاجتماعية .

٣ الخيال السوسيولوجى والرؤية التاريخية .

٤ الوثائق كمصدر للمعرفة الاجتماعية .

٥ خطة البحث التاريخى ومصادره .

٦ استخدام المعلومات التاريخية فى البحوث الاجتماعية :

(أ) فى علم الاجتماع .

(ب) فى الأنثروبولوجيا .

الفصـــل الخامـــس

المنهج التاريخى ودراســة الواقع الاجتماعى

١ - مدخـــل :

يهتم التاريخ أساسا بتسجيل الماضى ، حيث يسعى المؤرخ الى تقديم وصف دقيق للفترة الطويلة التى عاشها الانسان على الارض ، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ، ويحاول أن يربطها فى سياق زمنى من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضى الى الحاضر ، وقد دفع هذا الاهتمام بتطوير المعرفة التصويرية Idiographic فى التاريخ الكثيرين الى القول بأن « التاريخ لا يعد علما » ، وإنما هو منهج له تطبيقاته فى ميادين مختلفة من ميادين المعرفة »[1]

ما الفرق اذن بين التاريخ والدارسات التجريبية ؟ وهل يمكن القول بأن الهوة أخذت تضيق بين أسلوب كل منهما فى البحث ؟ ان التاريخ يختلف عن الدراسات التجريبية ؟ ذلك لانه يركز على دراسة الماضى ، أما العلوم التجريبية فهى تدرس الظواهر الراهنة ، وتحاول أن تتوصل الى القوانين العامة أو العلاقات الثابتة بين الاشياء وتعتمد فى ذلك على الملاحظة والتجربة ، كما تستهدف صياغة التعميمات والنظريات التفسيرية ، بل ويمكن تحديد صيغ القوانين فيها تحديدا يكاد يكون رياضيا بحتا[2] أما الظواهر التاريخية فلا تقع مباشرة تحت ملاحظتنا ولا يمكن دراستها الا بعد وقوعها ، يضاف الى ذلك أنها لا تتكرر مطلقا على نمط واحد . ويترتب على اختلاف طبيعة الظواهر التاريخية والظواهر الطبيعية أن الطريقة التى تستخدم فى دراسة الاولى تختلف عن الطريقة المستخدمة فى دراسة الثانية . وقد يقال ان المؤرخ يجمع الوثائق ويلاحظها بطريقة مباشرة ، وأنه يشبه فى ذلك عالم الطبيعة ، لكن الفارق واضح بين مسلك كل منهما ، وبين النتائج التى يصلان اليها ، فالاول يجد الوثائق نقطة بدء للوصول الى الظواهر التاريخية ، على حين أن الآخر يتخذ

(١) E.G. Seignobes; **Methode Historique Appliquee aux Science Social** paris, 1907, (procede de Connaisance).

(٢) د. محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ص ٤٤٥ - ٤٦١ .

ملاحظة الظواهر وسيلة الى فرض فروض والكشف عن القوانين . لكن على الرغم من هذه الفروق فهناك أوجه شبه بين طريقة البحث فى التاريخ والعلوم التجريبية ، اذ يستخدم المؤرخ فى الواقع طريقة استقرائية يغلب عليها طابع التحليل والتركيب الفعليين ، بينما يغلب طابع الملاحظة والتجربة على العلوم الاخرى . كذلك يهدف البحث التاريخى الى الكشف عن العلاقات التى بين الحوادث الماضية وهذا هو الاتجاه الذى يطلق عليه أصحابه مصطلح التاريخ العلمى ، الذى لا يقنع بمجرد الوصف والسرد ، بل يستهدف معرفة الاسباب والربط بين العوامل المختلفة التى تؤدى الى ظهور الأحداث التاريخية ،وتتابعها فى سياق أو ترتيب منطقى معين بالذات[1]

ويثير الاتجاه السابق مسألة تبرز بوضوح فى مناقشات المهتمين بالبحث التاريخى والتى يلخصها التساؤل الذى مؤداه : هل التاريخ علم أم فن[2] حيث يرى البعض أن التاريخ ليس جديرا بأن يسمى علما ، ويؤسسون دعواهم على فكرتين : الأولى أن المؤرخ لا يلاحظ الظواهر التى يدرسها بطريقة مباشرة وانما يعتمد على الطريقة التقليدية التى تتلخص فى السماع من الآخرين والنقل عنهم ، أو الاخذ عن بعض الوثائق التى كتبها أشخاص شاهدوا هذه الظواهر أو سمعوا عنها . ومن البديهى انه يجب الحذر من مثل هذه الطريقة ، والشك فى كل ما تؤدى اليه من نتائج ، اذ كثيرا ما يشوه الناس الحقائق عندما ينقلونها .

واذا كان هذا التشويه أمرا ملموسا ومشاهدا فيما يتصل بالحوادث قريبة العهد والمعاصرة ، فكيف لا يكون الامر كذلك فيما يتعلق بالحوادث البعيدة ؟ وأن الفارق كبير بين التاريخ وبين العلوم المضبوطة الاخرى . والفكرة الثانية أنه لا يحق لنا أن نطلق اسم العلمى على أى بحث نظرى ، الا اذا أمكن استخدامه فى التنبؤ بالمستقبل أى ألا اذا مكننا من الكشف عن بعض العلاقات أو القوانين العامة التى يمكن تطبيقها على الظواهر مهما اختلفت أزمانها أو أماكنها . ولا شك فى أنه لايمكن تحقيق هذا الشرط فى التاريخ ، اذ من

(١) راجع : Hoselitz, B. (ed). A Reader's Guide to the Social Sciences Glencoe; the Free press, 1960.

(٢) لخص كولنجوود هذه الافكار فى : كولنجوود ، فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٨ حيث يعد القارئ دعما وافيا للتاريخ ، وفلسفة التاريخ ، والتاريخ العلمى

العسير القول بأن المؤرخ يستطيع أن يستخلص القوانين العامة التى تمكنه من التنبؤ بالحوادث قبل وقوعها .

غير أن الذين ينبذون فكرة « التاريخ العلمى » أو القول بأن التاريخ شأنه شأن أى علم آخر ، يذهبان فى الرد على القضية الأولى الى أن التاريخ قد أخذ فعلا فى التحرر من طابع الفن الذى كان يغلب عليه فى العصور الماضية ، وأنه أخذ يقترب بعض الشئ من العلوم الاستقرائية ، اذ ينفر المؤرخون اليوم من وصف الحوادث الفريدة وبيان تتابعها ، وهم يحاولون تفسيرها ، والكشف عن العناصر الجوهرية فى النظم السياسية والاجتماعية ليقفوا على أسباب الظواهر التاريخية . فكأنهم اذن أصبحوا أشبه بعلماء الاجتماع ، ومع ذلك فهم يخالفونهم فى الاعتراف بتأثير العوامل الفردية ، ويفسحون فى تفسيرهم للتاريخ مجالا للصدفة والاحتمال . ومهما يكن من شيء فقد مضى الزمن الذى كان يعتمد فيه المؤرخون على الطريقة التقليدية التى تقوم على سماع الاخبار ونقلها ، وأصبح الباحث المحقق لا يقبل الخبر الا بعد نقده وتمحيصه وغربلته والمقارنة بين مختلف الروايات لانه يريد الوصول الى حقيقة تاريخية مجردة من كل طابع شخصى . وهكذا ضاقت الهوة التى كانت تفصل التاريخ عن العلوم التجريبية منذ طبق المؤرخون أساليب التفكير الاستقرائى على بحوثهم . فهم يبدأون دائما بجمع الوثائق وتحليلها ، ثم ينتهى المؤرخ أحيانا الى وضع بعض الفروض التى يمكن التأكد من صدقها بالحوادث التاريخية وقد تكون الوثائق التاريخية ناقصة ، وهنا تبدو حاجة المؤرخ الى المقارنة لكى يستطيع أن يتثبت من صدق توقعاته .

ويمكن الرد على القضية الثانية بأنه يجب التوسع بعض الشيء فى مفهوم العلم ، حقيقة أن العلم لا يدرس سوى العام أو الكلى ، وأنه يرمى الى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بين الاشياء . غير أن تعريف العلم على هذا النحو يخرج منه بعض البحوث النظرية التى لايشك أحد فى أنها علمية مثال ذلك علم الجيولوجيا الذى لا يدرس سوى حالات خاصة عندما يبين الاطوار التى مرت بها طبقات الارض فى مختلف العصور . والواقع أنه ليس ثمة فارق كبير بين التاريخ وعلم الجيولوجيا ، اذ يدرس الاول ماضى المجتمعات الانسانية ويدرس الثانى ماضى الكرة الارضية .

وهناك سبب آخر يدعونا ا وصف التاريخ بأنه علم ، وهو أن المؤرخ لا يقف عند حد وصف الحوادث الماضية وتنسيقها ، بل يهدف الى الكشف عن العلاقات السببية التى توجد بينها لتفسيرها وتعليلها . وقد فطن ابن خلدون ، قبل علماء أوروبا بعدة قرون الى الحقيقة التى تؤداها أن التاريخ يبدو لبعض الناس فنا ولبعضهم علما جديرا بهذا الاسم ، فهو فن لدى العامة . وعلم لدى الخاصة ، وهو يقول فى ذلك : « اذ هو فى ظاهره لا يزيد على أخبار عن الايام والدول والسوابق من القرون الاولى ، وفى باطنه نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق — فهو لذلك أصيل فى الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد فى علومها وخليق » .

على أن التاريخ بمعناه العام لا يبحث فى الظواهر الا سانية فحسب بل يبحث أيضا فى الظواهر الماضية أيا كان نوعها ، فهو يدرس ماضى الطبيعة وماضى المجتمعات . ويمكن معالجة جميع الظواهر على أساسين مختلفين : أحدهما نظرى وآخر تاريخى . فمثلا يستطيع العالم دراسة تاريخ الارض ، والمجموعة الشمسية ، كما يستطيع دراسة القوانين التى تخضع لها هذه الاجرام فى الماضى والحاضر والمستقبل على حد سواء . أما التاريخ بمعناه الخاص فيحاول رسم صورة واضحة عن الانسانية مستخدما فى ذلك ما خلفته وراءها من آثار مادية كالمعابد ، والمقابر ، والتماثيل ، والادوات المصنوعة ، أو آثار اجتماعية كالقصص والاساطير والادب ، والديانات . فالظاهرة التاريخية ظاهرة اجتماعية فى جوهرها ، غير أنها تختلف عن الاخيرة من حيث أنها محدودة فى الزمان والمكان ومعنى ذلك أن التاريخ لا يعالج نشأة الديانات بصفة عامة وانما يدرس كيف ظهرت احدى الديانات الخاصة ، كالمسيحية أو الاسلام ، فكل ديانة من هذه الديانات نشأت فى عصر ومكان معينين . كذلك لا يعالج المؤرخ الهجرة بصفة عامة لكن يعالج مثلا هجرة القبائل العربية من الجزيرة الى مصر والعراق ، أو هجرة الشعوب الاوروبية الى أمريكا واستراليا بعد كشفهما ، ولا يقف التاريخ عند حد دراسة الجماعات الانسانية ، بل يمتد بحثه الى حياة الافراد ، ومع ذلك فهو لا يعنى بحياة هؤلاء الا لارتباطها بحياة الجماعة ، أى من جهة تأثيرهم فى قومهم وعصرهم ، وحينئذ فهو يؤرخ لابطال التاريخ الذى حلقوا فوق عصورهم ،قادوا أممهم ، وطبعوها بطابع خاص[1] .

(١) راجع . محمود قاسم ، مرجع سابق

٢ - إحياء الإهتمام التاريخي فى العلوم الاجتماعية :

من أهم نتائج التغير الفكرى فى القرن التاسع عشر ظهور العلوم الاجتماعية ظهورا متخصصا ومتأثرا بالتقدم الهائل الذى حققته العلوم نتيجة لاعتمادها على المناهج التجريبية ، ومن ثم يرفض مشسسوا تلك العلوم تماما كافة المفاهيم الدالة على أفكار داخلية أو ماهيات ، أو مبادىء ترنسنتدالية تجاوز الواقع وتتسامى عليه ذاهبين الى أن المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية هى مناهج للعلوم الطبيعية التى تقوم على مفاهيم مثل التتابع والتساوق والسبب والنتيجة ، اذ أن هذه المفاهيم هى التى ستمكننا من اقامة قوانين التطور الاجتماعى ، كان ذلك يمثل مطلبا جوهريا فى وضعية كونت فى فرنسا ، وجون استيوارت مل ، وسبنسر متمثلا فى علم الاجتماع الامبيريقى الامريكى الذى حول اهتماماته الكبرى بتحليل بناء المجتمع وأنظمته تحليلا يستخدم المنظور الواسع النطاق Macroscopic الى دراسة ضيقة النطاق Microscopic[1] ، فبدلا من دراسة اتجاهات التغير الاجتماعى والثقافى ، وأوضاع النظم الكبرى فى المجتمع ككل من منظور تاريخى مقارن اتجهت بحوث علم الاجتماع الامريكى نحو دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة ، ونمت التجارب والدراسات التى تناولت تحليل بناء الجماعات الصغيرة . وديناميانها بحيث شكلت ميدانا متخصصا يربط بين الاجتماع وعلم النفس فى فرع جديد عرف باسم علم النفس الاجتماعى ، كما تطورت أيضا بحوث عمليات صنع القرارات ، وقد صاحب ذلك كله تأكيد ضرورة تحسين أدوات القياس الكمى ، والاعتماد بصفة عامة على اتجاه منهجى يستند أساسا على النزعة الكمية الاحصائية ، تلك التى تناسب تماما دراسات ضيقة النطاق على هذا النحو . ولسنا هنا نعترض تماما على هذا الاتجاه وما أسفر عنه من نتائج لها أهميتها ولا شك فى تحليل السلوك الاجتماعى فى مواقف معينة ، لكن الشيء الذى يثير الاعتراض هو أن يصبح هذا الاتجاه وحده هو الطابع العام لعلم الاجتماع الامريكى ، بحيث يمكن القول أن علم الاجتماع فى الويات المتحدة قد هجر الاهتمامات التاريخية ، وفقد صلته تماما بالتيارات الفكرية الاصلية التى أسهمت فى تشكيله والتى تمثلها أعمال وكتابات مفكرين من أمثال توكفيل Tocqueville وفيبر Weber ، وميشيلز Michels ، وباريتو Pareto . والواقع أننا نجد اليوم ، حتى بين علماء الاجتماع الامريكيين المعاصرين أنفسهم ، دعوة صريحة الى إحياء

(١) Lipset, S.M. **Revolution and Counterrevolution** ,Heinemann, London, 1969, p.3.

الاهتمام التاريخى مرة أخرى باعتبار أنه قادر على كشف العلاقات البنائية والوظيفية الكبرى ، والعمليات الاجتماعية النفسية على المستوى الشامل ، وقد بدت هذه الدعوة فى أعمال ودراسات تشارلز كولى Cooley (١٩٢٩) وفلوريان زنانيكى Znaniecki (١٩٣٤) وروبرت ماكيفر Macivear (١٩٤٣) ، وبتريم سوركن Sorokin ورايت مليز Mills والفن جولدنر Gouldner .

وثمة أمثلة عديدة تدلل على الأخطاء الكبرى التى وقعت فيها البحوث السوسيولوجية نتيجة لتجاهلها المتعمد للشواهد والوقائع التاريخية[١] ، فلقد عرض لنا أوسكار هاندلين Oscar Handlin وستيفن ثرنستروم St phan Thernstrom مظاهر الضعف التى بدت فى علم الاجتماع الخالى من المضمون التاريخى ahistori al Sociology حينما أثبتا كيف أن لويد وارنر Warner قد فشل فى تفسير بعض الأنماط حين درس مجتمعا محليا انجليزيا جديدا ضمن سلسلة دراساته عن اليانكى سيتى Yankee City معتمدا على تقارير معاصرة تتعلق بأنماط ماضية ، ومتجاهلا التاريخ الفعلى للمجتمع المحلى كما حددت معالمه المصادر الوثائقية[١] . وأوضح ثرنستروم أيضا مسالب الافتراضات التى صيغت حول معدلات الحراك الاجتماعى ، ذلك أن علماء الاجتماع والمؤرخين على السواء لم يوفقوا فى تفسير اتجاهات الحراك الاجتماعى فى أمريكا خلال منتصف القرن التاسع عشر نتيجة اعتمادهم أما على معالجات انطباعية قدمها المعاصرون عن المعدلات العالية للحراك الصاعد ، أو على استنتاجات منطقية تتعلق بالحاجة الكامنة للحراك الصاعد داخل نسق اقتصادى سريع التغير ، فالتحليلات الكمية التفصيلية التى تناولت الحراك الفعلى للعمال غير المهرة فى نيوبورى بورت New bury port وماساشوستس Massachusetts منذ قرن مضى قد أوضحت معدلا للحراك أقل من ذلك كشفت عنه دراسات المجتمعات المحلية المعاصرة[٢] .

Lipset, M. Loc, Cit

(١) انظر التلخيصات التى وضعها هاندلن لدراسات وارنر و :

New England : Guarterly, 15 (1942) 556, **Journal of Economic Histo y** , 7 (1947) 377.

(٢) Thernstrom, S.**Poversty and progress, Social Mobility in a Nineteenth Century City**, Cambridge , Harvard University press, 1964.

والحق أن الحقبة الماضية قد شهدت تغيرا ملحوظا فى الاهتمام السوسيولوجى بالواقع التاريخى ، اد يبدو واضحا الاهتمام التاريخى المقارن واتخذ ذلك صورا متعددة كالاهتمام بسوسيولوجية العلم Sociology of Science ودارسة محددات التغير فى الحياة الفكرية ، ودراسة تطور القيم القومية ، وبحوث الانماط الماضية للسلوك الانتخابى ، وتحليل التغير فى الحياة الدينية ويعد هذا التطور حديث العهد جدا ، حتى أن بعض المشتغلين بعلم الاجتماع لا زالوا غير مدركين مدى اهتمام علماء الاجتماع المعاصرين بمثل هذه الدراسات . ومن مصادر الاهتمام بقضايا علم الاجتماع التاريخى المقارن تطور ما يعرف اصطلاحا بعلم اجتماع التنمية ، ويشير هذا المصطلح الى الاهتمام بالعمليات المؤثرة فى امكانيات تنمية وتحديث المجتمعات . ويشبه هذا الميدان اهتمامات علماء الاقتصاد بالتنمية الاقتصادية ، فالاقتصاديون حينما يدرسون مشكلات التنمية الاقتصادية يدركون تماما أهمية التاريخ الاقتصادى عند تحليل قضايا التنمية ، وأن التعميمات الخاصة بما يعرف باقتصاديات النمو المعاصرة يمكن التحقق من صحتها بالرجوع الى التاريخ الماضى للنمو الاقتصادى ، ولا يختلف موقف علماء الاجتماع عندما يبحثون مشكلات تحديث المجتمعات عن موقف رجال الاقتصاد ، فالاجتماعيون الذين يدرسون التحديث وبناء الامم فى أفريقيا وآسيا أصبحوا على يقين من أن « الدول القديمة » فى العالم يمكن أن تقدم لنا الكثير من المعلومات التى تفيد فائدة محققة فى دراساتهم لمشكلات التحديث . هكذا يتفق رجال الاقتصاد ورجال الاجتماع على أن الدراسة المقارنة للتنمية تنطوى بالضرورة على احياء للتحليل التاريخى[٣] .

على أن احياء علم الاجتماع التاريخى المقارن لم يعكس أى احساس عام من جانب علماء الاجتماع بعدم ملاءمة أساليب البحث الكمية أو الدقة المنهجية ، أو النظريات النسقية ، وضرورة استبعادها ، وانما تركز النقد الوحيد لهذه الاجراءات المنهجية فى أنها فحسب قد أدت مؤقتا الى تضييق بؤرة الاهتمام فانحصرت مشكلات البحوث فى تحليل الوحدات الصغرى بدلا من دراسة الوحدات الكبرى والمجتمعات الكلية ، ومن ثم أهملت أنماط التغير الاجتماعى والثقافى وازداد التركيز على دراسة العمليات المحددة لسلوك الافراد فى

Marshall; T H Class, Citizenship and Development; Garden City Doubleday 1964

الجماعات الصغيرة بغض النظر عن الزمان والمكان . ومع ذلك ، فان العودة مرة أخرى الى دراسة الوحدات الكبرى وتحليلها تاريخيا يقتضى ضرورة ربط تلك المناهج الجديدة والتطورات النظرية المعاصرة بالدراسات التى تتناول الانساق الكلية والتغير الاجتماعى ، وهذا الربط يتطلب تكييف هذه المناهج لكى تلائم طبيعة المشكلات المدروسة ، واعتقد أن مثل هذا التكييف سيحتاج الى قدر من المرونة المنهجية التى يمكن أن تجعل الباحث يجمع بين كل من الدراسات الكمية والكيفية باعتبار أنهما يحققا التكامل المنهجى فى البحث العلمى .

اذا كان علماء الاجتماع قد تجاهلوا المادة التاريخية ومن ثم وقعوا فى كثير من المشكلات المنهجية والنظرية ، فان المؤرخين فى رأى علماء الاجتماع قد أهملوا أيضا مفاهيم ومناهج متاحة لهم وتفيدهم فى بحوثهم مثلما تفيد بحوث علماء الاجتماع فى تحويل اهتمامات المؤرخين من دراسة التاريخ الى بحث قضايا علم الاجتماع التاريخى ، فمهمة عالم الاجتماع هى صياغة الفروض العامة ، ثم وضع هذه الفروض داخل أنساق نظرية أشمل ، والتحقق من صحتها بعد ذلك ، وهو حينما يهتم بظواهر تاريخية معينة مثل قدرة أمة من الامم على تكوين شخصية قومية متميزة على مر العصور ، فان اهتمامه بمثل هذه الظاهرة ينحصر فى مدى تأثيرها على العمليات العامة التى تؤدى الى تكوين الشخصية القومية فى أمة جديدة . وكذلك حينما يدرس عالم الاجتماع الدينى تاريخ ديانة من الديانات لا يهمه من هذا التاريخ سوى القدر الذى يؤثر فى الوظائف التى يلعبها الدين بالنسبة للنظم الاخرى، وللنسق الاجتماعى ككل ، كما أنه يهتم بتكوين الفرق الدينية ومشاركة الناس فيها وبالظروف المختلفة المؤثرة فى عضوية هذه الفروق وأدوارها الاجتماعية فى المجتمع ككل . وليس من شك أن مثل هذه المشكلات البحثية مختلفة عن تلك التى يبحثها المؤرخ ، فالتاريخ يهتم أكثر فأكثر بتحليل مجموعة مخصوصة من الاحداث أو العمليات ، على حين يبحث عالم الاجتماع عن المفاهيم التى ترمز الى فئات وصفية عريضة ، ويظل المؤرخ وثيق الصلة بالاحداث الفعلية متجنبا القضايا العامة والتى برغم أنها تربط أنماط السلوك بعضها ببعض بغض النظر عن الفواصل الزمانية والمكانية ، الا أنها قد تعوق عملية الوصف الدقيق لما يحدث فى اطار مجموعة من الظروف الخاضعة للتحليل وهذا هو ما يؤكده لويس نماير L. Namier فى بحثه عن التاريخ والثقافة السياسية حين كتب يقول : « ان موضوع الدراسة فى التاريخ هو الشئون الانسانية ، وأفعال الناس ، والاشياء التى وقعت وكيفيه وقوعها ، والاحداث الملموسة مرتبطة بزمانها ، وجذورها فى تفكير الناس ومشاعرهم ، دون أن يعنى بالاشياء العامة وبالتعميمات ، ان

الاحداث تنطوى على تغير وتنوع بالغين مثلها مثل أولئك الذين دونوها ، أى تلك الكائنات الرشيدة التى نادرا ما تكون معرفتها كافية ، بل ان أفكار هذه الكائنات كثيرا ما تكون بعيدة عن الواقع ، وليست من نتاج العقل وحده »[1] .

ومع ذلك ، فان استخدام مفاهيم علم الاجتماع أو غيره من العلوم الاجتماعية فى الدراسة التاريخية لا يجعل من المؤرخ عالما اجتماعيا نظريا ، وانما هذه المفاهيم تمنحه بعض الفئات التى تعينه على تنظيم المادة التاريخية وتنسيقها ، كما أنها يمكن أن تزيد من قوة تفسيراته وتأويلاته السببية . وهكذا ، فان التعرف على نتائج العلوم الاجتماعية قد يجعل مؤرخا معينا أكثر قدرة على جمع معلومات متصلة اتصالا أوثق بمشكلات بحثه ، مثال ذلك أن دارسى التدرج الاجتماعى قد طوروا فى السنوات الاخيرة فكرة تعدد أبعاد المكانة Status Discrepency كمتغير تفسيرى ، ويشير هذا المفهوم الى امكانية ترتيب مكانة الافراد والجماعات وفقا لابعاد مختلفة للتدرج فى الهيبة أو الجزاء ، فالطالب الجامعى مثلا الذى يعمل بشتغل بعض الوقت بالعمل اليدوى ، يكون ترتيبة عاليا على بعد التعليم ، بينما يحتل مرتبة أدنى على بعد آخر هو المهنة ، والقائد السياسى قد تعلو مرتبته وفقا لبعد القوة ، بينما تقل على أساس بعد الهيبة ، وأساتذة الجامعات تعلو مكانتهم وفقا لبعد الهيبة بينما تقل وفقا لبعد الدخل وهكذا . ويفترض علماء الاجتماع أن أولئك الذين تتباين مكانتهم الاجتماعية وفقا لعدد من الابعاد يختلفون من الناحية السلوكية عن الاشخاص الذين يشغلون مكانة محددة وواحدة بالنسبة لهذه الابعاد ، اذ تتميز الفئة الاولى بأنها أكثر ليبرالية من الناحية السياسية اذا ما قورنت بالفئة الاخرى المقابلة فى أبعاد المكانة ، كما أن تلك الفئة أيضا تميل الى التصرف بطريقة متطرفة فيما يتعلق بالسلوك السياسى والدينى ، ومن الواضح أن مثل هذا المفهوم ينطوى على فائدة بالنسبة للمؤرخ ، فهو سيجعله معنيا بدراسة أثر تباين أوضاع المكانة فى تنوع سلوك الافراد والجماعات فى الماضى واختلاف أنماطهم السلوكية عما هو مألوف ومتوقع . ولا يعنى ذلك أن عالم الاجتماع سوف يقدم للمؤرخ وقائع محددة يضمنها المؤرخ فى تحليلاته ، مثلما يطرح التاريخ الاحداث والشواهد أمام علماء الاجتماع ، وانما غاية ما فى الامر أن علماء الاجتماع يعمقون البحوث التاريخية من خلال تنبيه المؤرخين بأنه يتعين عليهم فحص المزيد من العوامل

---

[1] Namier , History and political Culture, in Fritz Stepn (ed.) the Varieties of History, N.y, Meridian Books, 1956, P.372.

طالما أن الشواهد المستخلصة من البحوث الاجتماعية توحي بذلك ، لكن ذلك لا يعني مطلقا أنه يجب أن نصدق قضايا البحوث الاجتماعية صدقا مطلقا على الدوام ، أو أنه من المحتم أن تتحقق نفس العلاقة بين المتغيرات ، اذ ان ذلك بالطبع يوقعنا في ضرب من الحتمية لا نوافق عليه ، وانما علينا فقط أن نعامل هذه القضايا باعتبارها فروض اما أن تصدق أو لاتصدق .

وثمة طائفة أخرى من المفاهيم الاجتماعية يمكن أن تنطوى على فائدة بالنسبة للمؤرخ ، ونذكر على سبيل المثال مفهومى الاطار المرجعى Frame of reference والجماعة المرجعية reference grouep ، اذ أن هذين المفهومين يتضمنا الافتراض القائل بأن فهم سلوك الافراد والجماعات يقتضى الرجوع الى الاطار الأعلى الذى يثير هذا السلوك ويشكله . فالدخل أو المهنة مثلا كمحددان للمكانة الاجتماعية قد يرفعا جماعة تقيم فى مجتمع محلى صغير الى أعلى المراتب الاجتماعية ، وقد يضعا جماعة حضرية أخرى تقيم فى مدينة كبرى فى طبقة أدنى . ولقد تطور مفهوم الجماعة المرجعية فى علم النفس الاجتماعى باعتباره يشير الى تلك الجماعات المؤثرة التى يشتق منها الافراد معايير حكمهم وتقييمهم للاشياء . والمؤرخ ان كان يهدف الى فهم الظاهرة التاريخية فهما كليا دقيقا ، فان عليه أن يضع سلوك الافراد والجماعات الذين يؤرخ لهم داخل الاطار المرجعى الذى يكون مسئولا الى حد كبير عن وقائع وأحداث سلوكية ، كما أنه وحده هو الذى يجعل هذه الوقائع والاحداث مفهومة ، وتبدو هذه المفاهيم ذات فائدة محققة بالنسبة للمؤرخ الذى يتناول دراسة القادة السياسيين الذين شهدهم التاريخ وكانوا علامات بارزة ، وهنا يحصل المؤرخ على معلومات تفصيلية تتناول الجماعات المرجعية التى أسهمت فى تحديد سلوك هؤلاء القادة[1] . ويستطيع القارىء أن يجد عرضا وافيا وشاملا لتطبيق المفاهيم السوسيولوجية على دراسة التاريخ وللتعاون بين العلمين فى التقرير الذى أعد فى المؤتمر الخاص بالتحليل التاريخى الذى عقده مركز بحوث العلوم الاجتماعية ، ولقد ناقش التقرير بصفة خاصة مفهوم الدور الاجتماعى Social - Role ويتصل هذا المفهوم بالتوقعات التى توجد عند الافراد والجماعات بصدد السلوك الذى يرتبط بمكانة أو وضع اجتماعى معين ، ويقول توماس كوشران T. Cochran فى مقاله عن « استخدام المؤرخ لمفهوم الدور الاجتماعى » أن القيمة التى ينطوى عليها التاريخ سواء نظرنا اليه من الناحية الجمالية أو الناحية العلمية ، تتمثل فى اعتماده على افتراضات أو تعميمات تتصل بالانتظامات المتوقعة فى أداء الادوار ..... ومعرفة تحليل

(1) Lipset and Richard Hofstadter, (ed), Sociology and History : ... Methods, (New york , Basic Books, 1968).

الادوار يمكن أيضا أن يحمى المؤرخ من تلك النظريات الساذجة حول أنماط التفاعل الاجتماعى »[1] .

ويصدق التحليل السابق بالنسبة لتبادل المفاهيم بين التاريخ وعلم الاجتماع على الاستعانة بالمفاهيم أيضا ، ولقد عقد ريكمان **Rickman** فى دراسته عن الفهم والدراسات الانسانية فصلا ليناقش فيه طبيعة المدخل التاريخى وصلته بالعلوم الانسانية الاخرى[2] . والمدخل التاريخى عنده يعتمد أساسا على فهم التعبيرات والمظاهر المختلفة من خلال النظر اليها فى سياق تاريخى أو زمنى ، ثم انه يسعى الى فهم السياق الكلى للاحداث حينما ينتقل من تعبير أو مظهر الى تعبير ومظهر آخر ، وهاتان العمليتان للفهم بينهما اعتماد متبادل لكن اهتمامات الباحث ومعلوماته هما اللذان يحددان تأكيده على أى منهما . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن المدخل التاريخى يتيح فرصة فهم الخصوصيات أى الاحداث والظواهر الفريدة التى لا تتكرر ، لكنه لا يقف عند هذا الحد ، اذ يمكن للباحث أن ينتقل من هذا المستوى الى مستوى آخر أعم وأشمل حين يربط بين هذه الخصوصيات فى سياق الزمن ويسعى الى اكتشاف المضامين الهامة ، أو القوانين العامة التى تحكمها .

ويعتقد ريكمان أن المدخل التاريخى بهذا المعنى لا يستخدم فقط فى الدراسات التاريخية المتخصصة ، وانما هو مفتاح للافادة منه فى كل العلوم الانسانية ، بل ويمكن القول انه بالمعنى العام يستخدم فى العلوم الطبيعية كذلك ، ويقدم لهذه العلوم مادة هائلة تعتمد عليها فى أبحاثها . فتاريخ الحالات أمر لا غنى عنه بالنسبة لعالم النفس الذى يدرس الانحراف أو المرض العقلى ، أو مشكلات الزواج ، كما أن تاريخ ارتفاع أسعار بعض السلع يعتبر من المسائل الهامة بالنسبة للبحوث السوسيولوجية ولنا أن نأخذ على سبيل المثال استخدام ماكس فيبر للشواهد التاريخية . أضف الى ذلك أن تسجيل بعض التجارب العلمية قد يلعب نفس الدور فى الفيزياء أو الكيمياء ، وهكذا يطبق المدخل التاريخى على موضوع خاص بعلم ما أحيانا كدراسة تاريخ الحالة فى علم النفس ، وعلى النتائج الخاصة بالدراسات التاريخية والملائمة لتاريخ الاقتصاد ولتاريخ النظريات الاجتماعية فى أحيان أخرى .

وانطلاقا من المنهج الذى يرتضيه ريكمان للدراسات الانسانية وهو المنهج القائم على فهم التعبيرات الانسانية المختلفة فهما تفسيريا كليا ، فان حياة الافراد بالنسبة لمنهجه تمثل

(1) **Cochran, T. " The Historian's Use of Social Role in Louis Gottsehalk (ed.) ; Generalization in the Writing of History, Chicago, University Press, 19 .**

(2) ريكمان ، منهج جديد للدراسات الانسانية ، ترجمة د. على عبد المعطى و د. محمد على محمد ، مكتبة مكاوى ، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ص ٢٦٧ ٢٧٤

اهتماما فائقا ، ولذلك نجده يؤكد أن التاريخ والشواهد التاريخية المستخدمة فى العلوم المتفاوتة لها أهمية خاصة فى الدراسات الانسانية[1] ، ان تحليل فرويد لنفسه وما كتبه عن يوميات فتاة مراهقة يثير اهتمامنا حتى بعد تطور نظريات التحليل النفسى ، وحدث هذا بسبب المنظور التاريخى . وبالمقارنة فان التجارب الخاصة بالعلوم الطبيعية تصبح غير مهمة فور أن يتم تأسيس النظرية ، وعلى هذا يمكن القول بأن الدراسات الانسانية ذات طابع تاريخى يميزها عن العلوم الطبيعية . ويضيف ريكمان الى ذلك أن النهج الواقعى للتاريخ يرتكز على افتراض عام يغلف كل أفكارنا عن العالم ، وبدون هذا الافتراض يبقى هذا النهج مربكا أو محيرا ، وهذا الافتراض هو أن الحاضر يكون نتاج الماضى وأن كل حالة من الحالات التى تحدث فى لحظة خاصة تكون نتاج حالات سابقة عليها ، وهنا يقوم السؤال التالى : كيف يمكن أن نختار سوابق أى موقف من وقائع الماضى التى لا حصر لها ؟ ان جزءا من الاجابة على هذا السؤال يكمن فى عمل الذاكرة الانتقائى وفى الاحكام التى نصنعها طبقا لمقولات المعنى ، كما ان الاهتمامات والمشاكل التى تواجه الباحث أو تواجه جيله يمكن أن تلعب دورها أيضا علاوة على أن العلوم النظرية تمدنا بالدليل على أهمية ارتباطات معينة .

ولا يستطيع المؤرخ أن ينفذ الى لب الحقيقة التاريخية دون أن يفهم مغزاها وهو هنا سيجد فى الآخر — مثلما وجد عنده عالم الاجتماع من قبل مقصده — فى منهج الفهم الذى طوره ديلتاى وماكس فيبر وحدد ريكمان معالمه تحديدا معاصرا سيجد المؤرخ فى هذا المنهج خير عون له على فهم مضمون التاريخ . فاذا كان التاريخ يحاول أن يؤلف قصة ذات مغزى من سلسلة التعبيرات أو من تجمعاتها ، وكل تجمع من تجمعات التعبير يكون فريدا لانه نتاج عملية تراكمية ، ومع ذلك فمن الممكن التوصل الى تجمعات مشابهة تمثل سياقات التصنيف ، الا أن مغزى القصة لا يأتى بواسطة اكتشاف نمط سبق انتظامه ، أو حركة هادفة نحو تحقيق غرض مفرد فهذا يكون مثار اهتمام الفيلسوف أو رجل الدين لكنه لا يهم المؤرخ . ان المؤرخ يجعل القصة ذات مغزى أولا عن طريق اعادة استيعاب المعنى الذى حواه الناس فى الماضى ووصفوا به موقفهم آنذاك ، ثانيا عن طريق ترتيب العناصر وفقا لاحكام المؤرخ الخاصة على ذلك المعنى الذى كان فى الماضى ويجب أن يكون واضحا من كل ذلك أن التاريخ على الرغم من أنه يختلف جذريا عن سائر العلوم الاخرى فانه يمكن أن يكون علميا بمعنى أنه يستخدم المخططات العقلية ، وينفذ بطريقة منظمة متخللا بناء الدراسات الاخرى التى تتضمن الفينومينولوجيا والاقتصاد وعلم النفس وعلم الاجتماع .

---

(١) [illegible] ، نفس المرجع ، ص ٢٧٠

ولقد ثارت مشكلة ميتافيزيقية زائفة حول المسألة التاريخية ذهبت الى أن التاريخ يحقق ذاته فى حالة خاصة من الاهتمام بالماضى المطلق الذى يتعذر تغييره ، اذ لما كان الماضى حسب تعريفه لا يوجد آلان ، فان موضوع التاريخ يكون موضوعا غير واقعى ، وتكون قضاياه غير قابلة للتحقق من صحتها من حيث المبدأ . لكن ألا تكون تجارب عالم الفيزياء قد مضت أيضا ولا وجود لها بعد أن يكتب بحثه ، تماما كما هو الامر بالنسبة لموت قيصر الذى يمنع المؤرخ من استعادته حين الكتابة عن أعماله ؟ الواقع أن التجارب العلمية يمكن تكرارها ، كما أن التجارب المناسبة يجب أن تكون متضمنة فى بحث عالم الفيزياء وهذا يمثل تحديا للعلماء الذين يرغبون فى تغيير نتائج هذا البحث اذ عليهم أن يرجعوا عن مثل ذلك التعبير بواسطة رجوعهم الى نفس التجارب مرة أخرى . أما فى التاريخ فلا يمكن لاحد أن ينظر مرة أخرى فى قيصر لكى يرى اجتيازه لنهر الروبيكون[1] .

ان التاريخ مثله فى ذلك مثل سائر الدراسات الانسانية يعالج لا محالة التعبيرات التى نكون الشواهد أو الادلة على كل القضايا ، وفى حالة التاريخ تكون التعبيرات تعبيرات باقية كالخطابات واليوميات ، وأوصاف شاهد العيان ، والاوراق الرسمية ، والتسجيلات الكنسية ، والعملة ، والمبانى ، والمقابر . ونادرا ما يشاهد المؤرخ الحوادث التى يسجلها أنه يعالج المرئيات أو الاصوات من خلال أوصاف غير مباشرة كالصور أو تقارير شاهد العيان ، انه يحاول أن يفهم تلك التعبيرات والمناهج التى يستخدمها من أجل هذا الفهم هى تلك المطلوبة بالنسبة الى كل فهم ، وينتج عن فهمه للتعبيرات فهمه للجانب من المحتوى العقلى أى لما كان الناس يفكرون فيه ، وما كانوا يرغبونه ، ثم يفهم أيضا الاسباب التى أدت بهم الى القيام بالافعال التى قاموا بها .

وتقترب وجهة نظر ريكمان — فى جانب منها — من وجهة نظر جيبسون Q.Gibson التى عرضها فى تحليله لمنطق البحث الاجتماعى ، اذ أن كافة البحوث الاجتماعية تشترك تقريبا فى موضوع واحد فهى تهتم أساسا باكتشاف ما يقع فى الحياة الاجتماعية للناس وتفسيره ، وهى تستخدم القضايا العامة والنظريات ذات الانواع المختلفة من أجل تحقيق هذا الغرض . ولا يشذ المؤرخون عن هذه القاعدة ، ذلك أن ما يقع للناس فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل ، والمؤرخ ببساطة يهتم بما يقع للناس فى الماضى ، ولعل هذا هو السبب الذى جعلنا لا نبذل أى جهد للتفرقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية باعتباره ميدان يختلف عنها للبحث . بل ان جيبسون يذهب الى حد القول بأن دراسة القضايا العامة وتحليلها

(١) ريكمان ، نفس المرجع ، ص ٢٧٢ .

تتطلب الاستعانة بالضرورة بالقضايا التاريخية ، ذلك أن كل بحث له جانب التاريخي . أما الاختلاف الوحيد بين التاريخ والعلوم الاجتماعية فيتمثل فى نوع القضايا التى يهتم باقامتها كل من المؤرخين والعلماء الاجتماعيين فنحن نفترض فى العلماء الاجتماعيين أن يهتموا باقامة القضايا العامة ، وتطوير النظريات ، والتنبؤ كلما أمكنهم ذلك على أساسها ، أما المؤرخ فان عليه أن يهتم باقامة قضايا حول أحداث ماضية مخصوصة كما تظهر على مسرح الزمن ، وهذا يعنى أنه برغم أن المؤرخ قد يستخدم القضايا العامة ، الا أنه سيحصر اهتمامه فقط فى نطاق تلك القضايا التى تخدم غرضه ، كما أن العالم الاجتماعى هو الآخر سوف يستخدم القضايا التى تتناول أحداث ماضية مخصوصة الى الحد الذى يحقق أهداف بحثه(١) .

ولقد كتب ليند R.S. Lynd فى مؤلفه : لماذا المعرفة ؟ يصف الصلة الوثيقة بين التاريخ والعلوم الاجتماعية يقول « ان على المتخصصين فى العلوم الاجتماعية أن يكفوا عن الانتظار من أجل الحصول على ما يحتاجونه من معلومات تاريخية بل يجب أن يتجهوا بأنفسهم نحو الماضى ، وأن يكتبوا تاريخهم الخاص حول الحاجة الى معرفة أشياء محددة ، وبصدد علاقة الماضى بالنظم والمشكلات المعاصرة »(١) هذه دعوة صريحة من ليند يطالب فيها المتخصصين فى كافة فروع العلوم الاجتماعية أن يكونوا على وعى بالطريقة التاريخية فى البحث بحيث يصبحوا هم أنفسهم مؤرخين فى الفروع التى تخصصوا فيها . وربما تصور لنا هذه العبارة ما يجرى فى الولايات المتحدة أصدق تصوير ، ولكن الصلة الوثيقة بين المنهج التاريخى والعلوم الاجتماعية تبدو أوضح ما تكون فى بريطانيا منذ سنين عديدة خلت ، فلم يقدم المؤرخون فحسب اسهامات بالغة القيمة لفهم الجماعات الاجتماعية ، ولكنهم طوروا أسلوبا فنيا دقيقا للتحقق مما تنطوى عليه الوثائق من مادة وكذلك كيفية تحليل هذه المادة . ونقد اعتمد الاجتماعيون البريطانيون الأوائل شأنهم فى ذلك شأن أوجست كونت على الشواهد التاريخية فنجد أن كلا من سيدنى وبياتريس وب Webbs على سبيل المثال يؤكد أهمية تاريخ النظم وتطورها عند دراسة الأوضاع المعاصرة ، اذ أن الفهم المتكامل لهذه النظم ولما تؤديه من وظائف فى الوقت الحاضر لا يتحقق الا بعد معرفة نشأتها وتطورها ، فالنظر الى نظام معين بمعزل عن تاريخه يماثل تماما عزل هذا النظام عن بقية النظم الأخرى التى تربطه بها وشائج قوية ، وفى ذلك بالطبع تجاهل لما تتضمنه الوثائق من ثراء وتلقائية حول تلك النظم .

٣ — التاريخ الاجتماعى والتاريخ الثقافى :

يستخدم مصطلح التاريخ الاجتماعى Social History للاشارة الى دراسة التغير الذى يطرأ على شبكة العلاقات الاجتماعية ، وبطور النظم الاجتماعية ، والتحول فى المفاهيم والقيم

(1) Griboson, Q : The Logic of Social Enquiry, London,. Routledgy & Keganpaul, 1960. p.179

Madge J, The Tools of Social Science, Longmans, London, 1963, p.81.

والاجتماعية . ويرتبط هذا المصطلح بمصطلح التاريخ الاقتصادى Economic History .
وكلاهما كان نتيجة مباشرة واستجابة محددة لمصطلح التاريخ السياسى وتاريخ الحكومة والدولة . ويرجع الفضل الى كل من ابن خلدون وفيكو Vico فى وضع أصول التاريخ الاجتماعى . فقد عرف ابن خلدون التاريخ تعريفا اجتماعيا بقوله « يهدف التاريخ الى افهامنا الحالة الاجتماعية للانسان ، أعنى الحضارة ، ويهدف كذلك الى أن يعلمنا الظواهر التى ترتبط بهذه الحضارة والى معرفة الحياة البدائية وتهذيب الاخلاق وروح الاسرة والقبيلة وتباعد وجهات النظر فى أن سمو شعوب على شعوب أخرى يؤدى الى نشأة امبراطوريات وأسر حاكمة وفوارق الطبقات والمصالح التى يكرس لها الناس أعمالهم وجهوداتهم مثل المهن المربحة والصناعات التى تعين على الكسب والعلوم والفنون وأخيرا جميع التغيرات التى تحدثها طبيعة الاشياء فى سلوك المجتمع . وسوف يهتم علم العمران البشرى (علم الاجتماع) بدراسة التاريخ الاجتماعى على هذا النحو بحيث يبحث فى مسائل الاجتماع الانسانى والعمران البشرى وما يلحقها من عوارض ، كأن يدرس العمران البدوى ، والامم الوحشية والدول والخلافة والملك ، والعمران الحضرى والبلدان والامصار ، والصنائع والمعاش والكسب ، والعلوم واكتسابها وتعلمها . ومنهج الدراسة الاجتماعية للتاريخ عند ابن خلدون منهج ديناميكى بالضرورة يسير مع حركة التاريخ ويستوعب تطور الحياة الاجتماعية وانتقالها من حالة الى أخرى ذلك لان أحوال الامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم على وتيرة واحدة ومنهاج مستقر وانما هو اختلاف على الايام والازمنة وانتقال من حال الى حال ، ويرجع هذا الاختلاف والتباين فى أحوال المجتمعات الى عوامل عديدة إقتصادية وجغرافية وثقافية ، ذلك أن المجتمع عند ابن خلدون شأنه شأن الفرد يمر بمراحل منذ ولادته حتى وفاته ، أما المرحلة الاولى فهى مرحلة البداوة ، ويقتصر فيها الافراد على الضرورى فى أحوالهم ، ويكونون عاجزين عن تحصيل ما فوق الضروريات كما تتميز هذه المرحلة بخشونة العيش وبوجود العصبيات ، أما المرحلة الثانية فهى حالة الملك وفيها يتحول المجتمع من البداوة الى الحضارة ، ومن الشظف الى الترف ، ومن الاشتراك فى المجد الى انفراد الواحد به وكل الباقين عن السعى فيه ، وهذا يعنى تركيز السلطة . أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة الترف والنعيم أو الحضارة وفيها ينسى الافراد عهد البداوة والخشونة ويفقدون حلاوة الغزو والعصبية — ويبلغ فيهم الترف غايته ويؤدى النعيم بالدولة الى الانقراض والزوال الذى تسبقه حالة رابعة من الضعف والاستكانة وفساد الخلق تسمى حالة الاضمحلال ، وهذه الاطوار فيما يرى ابن خلدون طبيعية وتتفق مع طبائع الاشياء فالاصل فى المجتمع حالة البداوة كما يدلنا على هذا استقراء حالة التطور فى المجتمعات الانسانية .

أما فيكو Vico الايطالى فقد استطاع فى مؤلفه عن العلم الجديد أن يحول الاهتمام فى التاريخ السياسى بالحروب والمعاهدات ، والتحالفات الى دراسة العادات ،

والقوانين والانظمة الاقتصادية والاجتماعية واللغة والفنون والديانات والعلوم والأفكار ، ولقد أحدثت أعماله تأثيرا بالغا فى معظم دارسى القرن التاسع عشر خلال مرحلة احياء الاهتمام التاريخى ، فتأثر به هيرز Herder ، ومشيليه Michelet وكولردج Coleridge واعترف ماركس وانجلز أيضا بتأثير فيكو واستخدما القاعدة العامة التى وضعها ومؤداها : « ن الناس يصنعون تاريخهم الخاص » باعتبارها نقطة انطلاق فى تحليلاتهم التاريخية .

والفكرة الرئيسية التى يتضمنها مفهوم التاريخ الاجتماعى عند فيكو هى نظرية التطور ذى المراحل الثلاث وتشمل هذه المراحل تطور البشرية والحضارة من المرحلة الدينية الى مرحلة البطولة ثم مرحلة الانسانية . أما المرحلة الاولى فتتميز بانتشار وسيطرة التفكير الدينى واللاهوتى ، بحيث يتغلغل هذا اللون من التفكير سائر مظاهر الحياة الاجتماعية كالاسرة والعادات والتقاليد واللغة والملكية والحكومة . أما المرحلة الثانية فهى عهد البطولة وهو عهد يسيطر فيه ذوى القدرات والامكانيات العقلية الذين يرفعهم الناس الى أعلى المراتب ويخضعون لحكمهم وسيادتهم ، ويتسم النظام الاجتماعى والسياسى العام فى هذا العصر بسيادة حكم العقل على حكم الايمان ، وبظهور مبادىء الفلسفة والآداب والفنون . أما المرحلة الثالثة والاخيرة فهى مرحلة الانسانية ، وهى عهد الحرية والحقوق المدنية والسياسية ، ولهذا تصبح الحكومة فى هذا العهد حكومة ديمقراطية ، والدين يهدف الى رفع المستوى الاخلاقى العام فى المجتمع ، والقيمة الموجهة للسلوك هنا هى قيمة الواجب واحترام الطبيعة الانسانية . ويعتقد فيكو أن هذه الحالات الثلاث تتعاقب بشكل دورى منتظم بحيث أن الحالة الاخيرة تمهد لظهور الحالة الاولى ، وان كانت هذه الحالة الاولى حين تعود مرة أخرى لا تكون عودة الى نفس العهد الدينى الاول ، وانما الى شكل دينى مخالف وأرقى فى نزعاته الدينية ، وتعاقب هذه الحالات أو الدورات يمثل فى رأى فيكو قانونا عاما تخضع له حوادث التاريخ عند سائر الامم وعلى الاخص الامم الاوروبية[1] .

ويعتقد ماركس وانجلز أن العلاقات الاقتصادية خاضعة لتطور القوى الانتاجية والاجتماعية ، وحالة قوى الانتاج فى المجتمع هى التى تحدد العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وعلاقات الطبقات بعضها ببعض والعلاقات القانونية بشكل مباشر ، ثم العلاقات الفكرية والتصورية بشكل غير مباشر ، فالتاريخ الاجتماعى عند الماركسيين هو تاريخ حالة قوى الانتاج فى المجتمع وأثرها فى العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والفكرية . ولقد كان نمو المجتمع الصناعى فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وظهور أنواع جديدة من البناء الاجتماعى سببا فى اهتمام العلماء بالتاريخ الاجتماعى ، ومن أمثلة ما كتبه جرين Green

(1) Vico, The New Science of G. Vico, Trans, by Bergin & Fisch, N.y., Cornell University press 1948.

تحت عنوان التاريخ الموجز للشعب البريطانى سنة ١٩٦٤ وتوينبى Toynbee محاضرات عن الثورة الصناعية فى انجلترا سنة ١٨٨٤ ، وهكذا تعبر دراسة التاريخ الاجتماعى عن نوع من الالتقاء الفكرى وتبادل المفاهيم والمناهج بين المؤرخين وعلماء الاجتماع(١) .

ويرتبط مصطلح التاريخ الاجتماعى ارتباطا وثيقا بمصطلحى التاريخ الاقتصادى والتاريخ الثقافى . والتاريخ الاقتصادى هو دراسة الوقائع الاقتصادية الماضية فى المجتمع ، أو دراسة التطور فى مجال العلاقات الاقتادية على مر فترات التاريخ المختلفة ، وأثرها فى مجال العلاقات الاجتماعية الأخرى . ومعظم العلماء لا يفرقون/بين مظاهر النشاط الانسانى ، أو هو نسق من أنساق البناء الاجتماعى الشامل ، ان لم يكن أهم انساقه على الاطلاق ، فنجد على سبيل المثال كننجهام W. Cunningham فى كتابه « نمو التجارة والصناعة الانجليزيتين » يصف التاريخ الاقتصادى بأنه ليس مجرد دراسة مجموعة معينة من الوقائع ، بقدر ما هو دراسة لكل وقائع تاريخ أمة من الامم من وجهة نظر معينة . والواقع أن التاريخ الاقتصادى هو دراسة الوقائع التاريخية المتعلقة بالاقتصاد والظواهر الاقتصادية أى ظواهر الانتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع ، وما يتعلق بها وأثر الظواهر الاجتماعية فيها ، وتأثرها بها عبر فترات تاريخ مجتمع معين . على أن موضوع التاريخ الاقتصادى وطبيعته وحدوده كانت مسألة خضعت للجدل والمناقشة خلال القرن التاسع عشر فى ألمانيا حيث تطور هناك التاريخ الاقتصادى كبديل للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية . اذ عمل روشر W. Roscher وكنيز K: Knies وبوشر K. Bucher وهيلدبراند Hildebrand على تنمية مبدأ النسبية التاريخية فى مقابل النزعة المطلقة التى انطوت عليها نظرية الاقتصاد . ولقد اختلف الرأى أيضا فى الصلة بين التاريخ السياسى والتاريخ الاقتصادى ، فماركس وانجلز يدرسان الوقائع الاقتصادية فى اطار تاريخى ، وكذلك نحا منحاهما كثير من العلماء ، فمثلا لوكاش Lukas فى كتابه تاريخ الطبقات والشعور الطبقى يقول « هناك باستمرار حركة نمو فى قوى

(١) انظر دراسة بالغة القيمة وتجدر الاشارة اليها فى هذا الصدد وهى دراسة الاستاذ أندرية ريمون A. Raymon عن التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية . وأندريه ريمون مؤرخ فرنسى معاصر وأستاذ للتاريخ بجامعة بوردو ، وله مؤلفات عديدة عن بلدان شمال أفريقيا ، وهو يكرس اهتمامه الان لدراسة تاريخ القاهرة فى العصر العثمانى ، وتاريخ القاهرة يعنى عنده كما قال تاريخ مصر كلها ، وقد انتهى الان من وضع مؤلف ضخم عن تجار القاهرة العثمانية وحرفييها فى القرن الثامن عشر ، ويتناول الكتاب موضوعات اجتماعية حالعة ، فيعد فصلا عن القاهرة كمدينة ويتناول فيه التكوين الايكولوجى والمرفقى والخدمات والبنية الحضارية للقاهرة كما يبرز فى فصل آخر جغرافية الاحياء الأرستقراطية فى القاهرة فى القرن الثامن عشر ، ثم يدرس أيضا احياء القاهرة الشعبية فى القرن الثامن عشر والحركات الجماهيرية التى قامت بها . وسيجد القارىء خلال دراسة الاستاذ أندرية ريمون العديد من مفاهيم علم الاجتماع وعلى الاخص فى الفصل الاول الذى خصصه لبحث المشاكل الحضرية وصلتها بالنظام العام والتحضر

أنظر ، أندريه ريمون فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة زهير الشايب ، روز اليوسف ، ١٩٧٤ .

الانتاج ، وفى تحطيم العلاقات الاجتماعية لابد من أن يستند الى دراسة التاريخ . كما يعنى أن تفسير نتائج الاقتصادى فى أى مجتمع ، لا يتم الا على أساس تاريخ نضال الطبقات فى ذلك المجتمع »[1]

يبقى بعد ذلك المصطلح الاخير وهو تاريخ الثقافة ، ويقصد من هذا المصطلح محاولة رسم صورة متكاملة للوقائع الثقافية كما حدثت خلال العصور المختلفة من يوم أن تحول الانسان من الانسان الحيوان Homo Anthropus الى الانسان العاقل Homo Sapiens حتى الآن ، فهو يشمل تاريخ الانسان فى ميدان الاسرة مثلا ، والصور التى تعاقبت على نظام علاقة الرجل بالمرأة مثلا ، وفى ميدان الاقتصاد من دراسة صور الانتاج وصور الملكية وظهور الاستهلاك .... الخ . التى تعاقبت على الانسان من تلك العصور السحيقة . ويشمل أخيرا دراسة تلك الصور فى الدين والسياسة واللغة والفنون على اختلاف أنواعها . وهنا لابد أن نفرق بين التاريخ الثقافى والتاريخ الاجتماعى ، فالتاريخ الثقافى يشمل العالم كله ، والصورة التى تعاقبت على النظم الاجتماعية منذ الازمنة السحيقة حتى الآن ، أما التاريخ الاجتماعى فيدرس الصور الاجتماعية التى تعاقبت على النظم الاجتماعية فى فترات تاريخ مجتمع معين . ولقد انتشر مصطلح التاريخ الثقافى فى أوائل القرن العشرين ، وأصبح أشهر وأوضح من أن يحتاج الى تعريف أو تحديد ولكن مع ذلك اذا استعرضنا بعض التعريفات فقد نجد قوانين جذرية بينها ، وان كانت الفوارق لم تصل الى حد القضاء أو التناقض اذ يؤكد علماء الآثار أساسا فى استخداماتهم للمصطلح على كلمة « الثقافة » فالتاريخ أمر مسلم به ، ذلك أن علم الآثار يعنى أساسا بالتتابع الزمنى للوقائع والاحداث والبحث عن الادلة الاثرية لها . وهكذا يستخدم علماء الآثار مصطلحى علم الآثار والتاريخ الثقافى بوصفهما مترادفان . والخلاف قائم بين علماء الآثار وعلماء الاثنولوجيا ، اذ يريد كل فريق منهم أن يضم بحوث التاريخ الثقافى الى العلم الذى يمثله . ويوجه رجال الاثنولوجيا كل اهتمامهم الى كلمة « التاريخ » لان الثقافة لا تحتاج الى تأكيد فى دراساتهم ، وكثيرون منهم يعتبرون التاريخ الثقافى منهجا أو أسلوبا من أساليب الدراسة الاثنولوجية .

وفى الانثروبولوجيا أو علم الانسان يؤكد أصحاب المدرسة التاريخية أهمية مفهوم التاريخ الثقافى فيذهب ميتلند Maitland الى أن « الانثروبولوجيا » عليها أن تختار بين أن تكون تاريخها أو لا تصبح شيئا على الاطلاق » ، وأكد بول رادين P. Radin نفس هذه العبارة كمقدمة فى مؤلفه منهج الاثنولوجيا ، ويذهب بيركت سميث K. Birket - Simith

(١) راجع :
Gould & Kold. A Dictionary of the Social Science; London, Tavistock publications; 1959.

الى أن « الحاضر لا يمكن فهمه الا كنتاج للماضى ، ومن ثم فان المشكلة الحيوية بالنسبة للاثنولوجيا ، كما أفهمها ، يتعين أن تكون مشكلة تاريخية ، كذلك افتتح سابير E. Sapir مقاله الكلاسيكى الشهير عن « منظور الزمان » بقوله « ان الانثروبولوجيا الثقافية تتجه أكثر فأكثر نحو الاعتراف بأنها علم تاريخى أساسا . فالمعلومات التى نحصل عليها يتعذر فهمها سواء فى ذاتها أو فى صلتها بعضها ببعض ، الا بوصفها نهاية تتابع معين للاحداث التى تضرب بجذورها فى الماضى السحيق .... ومن الضرورى جدا أن يتحقق عندنا نوع من الفهم التاريخى للوقائع بوصفه الهدف الاثنولوجى الخاص للباحث »[1] .

وعموما ، فان مصطلح التاريخ الثقافى يكتسب معناه الحقيقى ودلالته فى ضوء علم المناهج ، وتنقسم المناهج فى هذا الصدد الى قسمين ، قسم انثروبولوجى وقسم آخر وصفى تاريخى (تاريخى) historiographic . أما الانثروبولوجيا فهى تمنحنا المداخل التى يمكن بواسطتها الكشف عن اعتبارات الزمان وصياغتها فى تصورات ثقافية محددة ، أما التاريخ فهو الوسيلة التى بواسطتها ستصبح تلك النتائج منظورات تاريخية صادقة ومفيدة بالنسبة للشعوب التى ندرسها ، والنتاج النهائى لذلك كله هو التاريخ الثقافى .

وهكذا تحتل دراسة الثقافة فى الانثروبولوجيا مكانة رئيسية ، ويعد البحث التاريخى للثقافة مطلبا هاما وحيويا بالنسبة للانثروبولوجيا الثقافية ، ويعكس ذلك الاهتمام بدراسة نشأة الثقافات وأصولها ، وعملية اعادة بناء تاريخ الثقافات ، وتقوم هذه العملية على أساس دراسة توزيع الخصائص الثقافية وتحليلها ، ثم التحقق من مدى امكانية حدوث احتكاكات واتصالات بين الوحدات الثقافية ، بل يمكن أن نكتشف أيضا التتابع الزمنى الذى ظهرت فيه هذه الاحتكاكات . والواقع أننا حينما نحاول أن نرسم مخططا واقعيا لتوزيع خاصية ثقافية معينة ، أو مركب من الخصائص سنواجه بمشكلة هامة وهى أننا لن نستطيع استبعاد امكان نشوء خصائص متشابهة من أصول مستقلة فى ثقافات مختلفة وتختلف وجهات النظر بصدد هذا العامل ، فبعض مدارس الانثروبولوجيا تهمل أثر هذا العامل كلية وتذهب الى القول بأن وجود خصائص متشابهة فى ثقافتين يدل دائما على حدوث احتكاك أو اتصال بينهما بغض النظر عن البعد الزمانى أو المكانى الذى يفصل قد يفصل الواحدة عن الاخرى . ومعنى ذلك أن كل خاصية ثقافية نشأت فى الاصل مرة واحدة ، ومن منطلق واحد ، ثم انتشرت بفعل الاتصال الثقافى بين الشعوب فى مناطق أخرى .

---

(١) راجع فى ذلك :

P. Radin, The Method and Theory of Ethnology (N. 4; Mac Graw - Hill, 1933) Tax, et al (eds.); An Apparaisal of Anthropology Today, Chicago, Universsity press, 1953, p. 68. Also. E. Sapir, Time Perspective in Abroginal American Culture, Ottawa Canada Geological Sutvey, 90, 1916, pp. 1-2.

ويقابل هذه النظرية اتجاه فكرى مخالف تمثله مدرسة النشأة المستقلة التى تذهب الى أنه من الممكن أن تنشأ عناصر ثقافية متشابهة نشأة تلقائية اذا تشابهت الظروف والاحداث ، وتقارب مستوى التقدم الثقافى .

وقد ذهب أنصار هذا الاتجاه الى أن التطور المستقل للخصائص الثقافية المتشابهة فى ثقافتين ، أما أن يكون على شكل « تقارب » أو « تواز » وفى حالة التقارب تتطور الخاصية تطورا مستقلا عن أساسين مستقلين يتميز الواحد منهما/على الآخر تميزا تاما مثال ذلك اقامة أبنية هرمية ضخمة فى كل من مصر والمكسيك وتختلف الاهرام التى شيدت فى مصر فى أصلها وهدفها اختلافا تاما عن تلك التى شيدت فى المكسيك ، فأما الهرم المصرى فقد تطور من شكل المدفن المصرى القديم ، وكان يستخدم ضريحا لحفظ جثث الموتى ، وأما الهرم المكسيكى فقد تطور من شكل المنصة المنزل ، وكان يستعمل بالدرجة الاولى أساسا لاقامة هيكل أو محراب على قاعدته العليا . ومهما يكن من أ. فان التشابه الظاهرى بين الهرمين من شأنه أن يستلفت النظر أما فى « التوازى » فالذى يحدث هو أن مجتمعين يكونان قد نقلا عنصرا ثقافيا مشتركا فى نقطة ما عن تاريخهما البعيد نسبيا ، أو أنهما قد توصلا الى اختراع أساسى واحد ثم تطور هذا الاختراع ، بعد ادخال التحسينات عليه ، الى أشكال وثيقة الشبه فى المنطقتين .

وعلى أية حال ، فان النقطة الجديرة بالاشارة هنا أن الاهتمام بدراسة أصول الثقافات ، وتطورها وانتشارها ، قد ظهر فى نطاق المناقشة التى دارت فى القرن الماضى حول العلاقة بين التاريخ والعلم وقد حاول كل من فلهلم ديلثى وريكرت التمييز بين التاريخ والعلوم الطبيعية ، فالتاريخ فى رأيهما يهتم بالمعرفة التصويرية أو الايدوجرافية ، أى فهم الحوادث التاريخية الفريدة والظروف الخاصة التى ظهرت فى ظلها . أما العلم فيبحث عن المعرفة القائمة على القوانين ، من خلال محاولة الوصول الى تعميمات تتعلق بفئات من الوقائع ، وقد عملت هذه التفرقة على ايجاد وجهتى نظر فى الانثروبولوجيا الثقافية الاولى تذهب الى أن هذه الدراسة تهدف الى فهم وادراك المعانى والوصف الكيفى الدقيق للاحداث والظواهر ، وتميل الثانية الى ربطها بالعلوم الطبيعية التى تستهدف التوصل الى قوانين سببية للظواهر .

أما علماء مدرسة التأويل التاريخى للثقافة فقد فسروا وجهتى النظر السابقتين تفسيرا خاصا ، فنجد باحثا مثل كروبير **Kroeber** يرى أن التاريخ هو فى جوهره محاولة لاعطاء وصف دقيق لموضوع الدراسة وليس معالجة التتابعات الزمنية ، ولهذا اعتقد أنه يمكننا الاعتماد على المنهج التاريخى فى دراسة الاحداث والوقائع الحالية . وكذلك فى دراسة الظواهر

التى تحدث فى زمن محدود ، وهو ما يعرف باسم الدراسات المتزامنة Synchronic هذا بالطبع علاوة على دراسة الظواهر التى تحدث فى أزمان متعددة Diachronnic فكأن ماهية التاريخ لا تنحصر فى عنصر الزمن ، كما أن الذى يميز الدراسة التاريخية هو الوصف التحليلى لايه مجموعة من الظواهر الثقافية فى موقف معين بالذات .

وعلى ذلك فان الدراسة التاريخية تأخذ فى اعتبارها عنصر المكان الى جانب عنصر الزمان ، وهذا هو المحك الاساسى الذى تقوم عليه التفرقة بين العلم والتاريخ ولا شك أن هذا الاصرار على أهمية المنهج التاريخى فى دراسة الثقافة يوجد لدى كثير جدا من علماء الانثروبولوجيا الثقافية المحدثين .

٤ - الخيال السوسيولوجى والرؤية التاريخية :

صاغ رايت ميلز C. Wright Mills مفهوم الخيال السوسيولوجى Sociological Imagination[١] لكى يقدم لعلماء الاجتماع الذين خلت بحوثهم من الاهتمام بالتاريخ أداة بحث ملائمة لتطوير رؤيتهم التاريخية ، وهو يقصد من الخيال السوسيولوجى قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية الكلية للانسان والمجتمع فى ضوء ما تنطوى عليه من دلالات داخلية بالنسبة للافراد فضلا عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة فى سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى ، فالخيال السوسيولوجى هو أكثر أشكال ادراك الذات خصوبة لانه يعبر عن قدرة الفرد على ادراك موقعه ووضعه فى السياق التاريخى فى الفترة الزمنية التى يعيشها ، وهو ادراك أعمق وأوسع من مجرد ادراك الشخص لوجوده أو لواقعه الاجتماعى ، فهو يعبر المسافة التى تفصل الفرد عن واقعه التاريخى ، ويمثل الخيال السوسيولوجى ضرورة ملحة فى مجتمعنا المعاصر السريع التغير ، حيث يستشعر الفرد غربة وسط مجتمع يفرض عليه أن يسير فى مدار محدد ، وحيث يرى نفسه ضحية لمطامع الآخرين فيتردى فى اللامبالاة ويقف من المجتمع موقف المتفرج[٢] . وهكذا ، يجد الباحث فى الخيال السوسيولوجى أداة تعينه على توسيع اطار الادراك الواقعى لحياة الافراد والجماعات ، اذ سيدرك الفرد أنه ذاته لا باعتباره فقط مجرد عضو فى أسرة محددة وانما باعتباره جزء من المجتمع العالمى ، وسيترتب على ادراك الفرد لذاته وللعالم باعتبارهما المجتمع العالمى ، مما يتسنى للباحث أن المتسلح بالخيال السوسيولوجى أن يميز بين المشاكل الفردية والمشاكل العامة التى ترجع أسبابها الى البناء الاجتماعى ، فالمشاكل الفردية يمكن أن ترد الى التعارض القائم بين ارادة الفرد ومطالبه الشخصية والاهداف التى يصنعها المجتمع له ويفرض عليه السعى لبلوغها ، أما المشاكل العامة فتنجم عن الطريقة التى تتفاعل بها الهيئات المختلفة

(١) Mills; The Sociological Imagination, N. Y. 1966, pp. 1-24.

(٢) محمد الفارى ، معالجة واضحة للخيال السوسيولوجى ونقد النظرية الاجتماعية المعاصر فى ، د. عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ ، ص ص ١٩ - ٢٢ ، ص ص ٢١٢ ٢٢٩ .

والظلم داخل البناء الاجتماعى ، وإن كانت التجربة تشير إلى أن المشاكل الشخصية تأثر هى الأخرى فى كثير من الأحيان بالـ رات فى البناء الاجتماعى ، ومن ثم يصبح لا غنى للباحث عن إدراكه الواعى لفكرة البناء الاجتماعى ولحقيقة دوره ، ولا يتحقق له هدفه هذا إلا إذا كان يستطيع أن يستخدم الخيال السوسيولوجى استخداماً واعياً .

ويعتقد رايت ميلز أنه من العسير دراسة اتجاهات الافراد ، أو أية ظاهرة اجتماعية اذا عزلت عن سياقها التاريخى ، واذا درست منفصلة عن العصر الذى تنتمى اليه . ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذى يلعبه الاطار التاريخى فى تزويد الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثاقبة اذا ما استعرضنا التساؤلات الرئيسية التى يطرحها عالم الاجتماع ذى القدرة على التخيل السوسيولوجى والتى تدور غالبا حول ثلاث مسائل مترابطة نحددها على النحو التالى :

(أ) ما هو بناء المجتمع ككل ، وما هى مكوناته الرئيسية ، وكيف تتحقق الروابط والصلات بينها ؟ وما هو جه الاختلاف بين البناءات الاجتماعية ؟ ثم ما هى المعانى التى تنطوى عليها بعض الملامح البنائية ا[illegible] ة ، وأثر ذلك فى استمرار البناء وتغيره ؟ .

(ب) أين موقع المجتمع على خط التاريخ الانسانى ؟ وما هى العوامل التى تؤدى الى تغيره ؟ وما هو موقعه ، ودوره من تطور الانسانية ككل ؟ وكيف تتأثر تلك الملامح الخاصة التى تقوم بدراستها بالفترة التاريخية التى توجد فيها ، ثم ما هو تأثيرها أيضا فى تلك الحقبة التاريخية وما هى خصائص هذه الحقبة التاريخية ذاتها ؟ وكيف تختلف عن غيرها من حقبات التاريخ ؟ .

(جـ)ما هى نوعيات الرجال والنساء التى توجد الآن فى المجتمع خلال هذه الفترة التاريخية ؟ وما هى النوعيات المتوقعة بعد ذلك ؟ وما هو نوع « الطبيعة الانسانية » التى تظهر فى السلوك والشخصية التى نلاحظها فى هذا المجتمع وفى هذه الحقبة التاريخية ؟ .

فكأن التخيل السوسيولوجي ، عند رايت ميلز ؟ لا يستطيع أن يتخلى بأى حال من الاحوال عن الاعتماد على التاريخ ، ولهذا نجد رايت ميلز يعقد فصلا كاملا عن استخدامات التاريخ فى مؤلفه السابق الاشارة اليه ، حيث يقول ميلز فى مطلع هذا الفصل . « ان العلوم الاجتماعية تعالج مشكلات تاريخ الحياة ، والتاريخ ، والارتباط بينهما داخل البناءات الاجتماعية . وهذه الجوانب الثلاثة : تاريخ الحياة ، والتاريخ والمجتمع . هى الاسس التى ترتكز عليها الدراسة الجادة للانسان كما أننا أعتمد عليها فى نقدى للمدارس المعاصرة فى علم الاجتماع التى تجاهل أصحابها هذا التقليد الكلاسيكى » .

ان مشكلة عصرنا الحالى — والتى تتضمن أيضا مشكلة طبيعة الانسان الحقيقية — لا يمكن وضعها بصورة ملائمة ، دون أن نأخذ فى اعتبارنا باستمرار تلك الحقيقة القائلة بأن التاريخ هو لب الدارسة الاجتماعية . والاعتراف بالحاجة التى تطور فهم سيكولوجى واجتماعى متكامل ، ويكون ملائما تاريخيا ، فبدون استخدام التاريخ وبدون احساس تاريخى بالمسائل النفسية ، لا يستطيع عالم الاجتماع أن يضع — على نحو ملائم — نوع المشكلات التى يجب أن تكون الان هى الموجه الاساسى لدراساته » .

ويستطرد ميلز بقوله : « ان علم الاجتماع الذى يستحق بالفعل هذه التسمية هو علم الاجتماع التاريخى » ، وهناك فى رأيه أسباب عديدة لتلك العلاقة الوثيقة بين التاريخ ، وعلم الاجتماع .

أولا : نحن بحاجة كعلماء اجتماع حينما نريد أن نحدد ما الذى يجب أن نفسو الى معرفة كاملة وواسعة النطاق لا نستطيع أن نتوصل اليها من خلال التنوعات التاريخية للمجتمع الانسانى أنه من الضرورى أن تكون لدى الباحث السوسيولوجى معرفة منظمة بتاريخ المجتمعات ، وبنوعيات البناء الاجتماعى لكى يستطيع أن يصوغ تساؤلات أكثر دقة ودلالة تسهم فى حل مشكلات الانسان فى العالم المعاصر من جهة ولكى تحلل نتائج أبحاثه تحليلا دقيقا من جهة أخرى . أما اذا حصر الباحث نطاق اهتمامه بوحدة قومية واحدة ، ولتكن مثلا المجتمع الغربى ، فهو لن يستطيع أن يتعرف على الفروق والاختلافات القائمة بين النماذج البشرية والنظم الاجتماعية ، وهنا بالذات تبدو أهمية المقارنة التى تعتبر مطلبا أساسيا لاختبار الفروض والتوقعات التى يقدمها علماء الاجتماع .

ومن الملاحظ ثانيا أن الدراسات التى تخلو من المضمون التاريخى تميل الى أن تكون دراسات ستاتيكية أو محدودة النطاق جدا و فى اطار وسط اجتماعى معين ، ذلك أن

الفرصة تتاح لنا لكي نفهم التفاعل بين البناءات الاجتماعية الصغرى ، والبناءات الكبرى ، وكذلك الأسباب العامة لظواهر الاجتماعية . اذا كنا في وسعنا أن نستوعب مادة تاريخية هائلة بل انه من العسير علينا أن نفهم مجتمعا محدودا في وضعه الاستاتيكى نسبيا ، دون الرجوع باستمرار الى المادة التاريخية . فصورة أى مجتمع هى صورة تاريخية ، ولا يمكن فهم أى مجتمع الا فى ضوء الحقبة التاريخية التى توجد فيها .

ومن الملاحظ ثالثا أن الحقيقة القائلة بأن معرفة تاريخ المجتمع ضرورية لفهمه ، تبدو واضحة لعالم الاقتصاد ، أو السياسة ، أو الاجتماع حينما يترك مجتمعه الصناعى المتقدم ويتجه نحو فحص النظم السائدة فى بناءات اجتماعية مختلفة — مثل تلك التى توجد فى الشرق الاوسط وآسيا وأفريقيا وخاصة حينما يحاول أن يقارن بين النظم السائدة فى مجتمعه ونظم هذه المجتمعات ومعنى ذلك أن هناك رابطة وثيقة بين الدراسات التاريخية والدراسات المقارنة . ونحن لا نستطيع أن نفهم النظم الاقتصادية والسياسية السائدة فى المجتمعات الانسانية ، كما هى موجودة الآن بدون مقارنات عبر الزمان .

ولكن يمكن فهم وتفسير الوقائع المقارنة عبر الزمان ، يجب أن نعرف المراحل التاريخية ، والاسباب التاريخية ، لاختلاف معدلات واتجاهات النمو والتطور الاجتماعى ، فمن الضرورى أن نعرف على سبيل المثال لماذا استطاعت المستعمرات التى أسسها الغربيون فى جنوب أمريكا واستراليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر . أن تصبح مجتمعات صناعية رأسمالية مزدهرة بينما ظلت تلك المجتمعات التى توجد فى الهند ، وأمريكا اللاتينية وأفريقيا متخلفة حتى القرن العشرين

ومعنى ذلك أن وجهة النظر التاريخية بالضرورة تحتاج الى المقارنة بين المجتمعات ، بل أن ميلز يذهب الى حد القول بأننا لن نستطيع أن نفهم أو نفسر المراحل الرئيسية التى مر خلالها أى مجتمع غربى حديث فى ضوء تاريخ هذا المجتمع فقط ، ومعنى ذلك أن العقل لا يستطيع صياغة المشكلات التاريخية والسوسيولوجية لهذا البناء الاجتماعى دون أن يقارن بين تاريخ هذا المجتمع ، وتاريخ المجتمعات الاخرى ، ويقابل بين مشكلاته ومشكلاتها .

هكذا تبدو لنا الصلة الوثيقة التى تربط التاريخ بعلم الاجتماع وحاجة علماء الاجتماع الى الاستعانة بالمعلومات التاريخية ، الامر الذى دفع البعض الى حد القول بأن علماء التاريخ المعاصر ، وأن الذين ... هم علماء اجتماع العصور الماضية ، لابد اذن من الاهتمام بدراسة الاحداث التاريخية ... ان التاريخ كما يقول هوروفيتز Horowitz هو الاساس الذى ... ذلك أننا لا نتعامل الا مع أحداث وقعت

فى الماضى أو الحاضر . ويجب علينا ألا نفقد التذوق التاريخى للاحداث الراهنة التى تفرض نفسها علينا كشعور ملموس ومحسوس عن الماضى . فالناس يقرأون الصحف كل يوم لان لديهم احساس قوى بأن ما يحدث فى أى يوم هو استمرار لاحداث مضت ، ان الاحساس بالحاضر كتاريخ لا يزال يعتبر حقيقة سلبية فى علم الاجتماع[1] .

ولقد استعان ميلز بمفهوم الخيال السوسيولوجى فى تحليلاته النقدية للمجتمع الامريكى الحديث من جهة ، ولموقف النظرية والبحث فى علم الاجتماع من جهة أخرى ، وذلك لكى يكشف بوضوح عن القيمة العملية لهذا المفهوم . فالمجتمع الامريكى ينطوى بداخله على العديد من مظاهر الضعف على المستوى البنائى وعلى المستوى الفردى أيضا ، فالثروة هى القيمة الوحيدة التى يؤكدها المجتمع لكى تدعم القوة والسلطة ، والتكنولوجيا جعلت المجتمع يبدو حاليا من أية أيديولوجية أو نسق فكرى محدد يوجه اتجاهات الافراد ، بحيث أصبح الفرد يشعر بعجزه وعدم قدرته ، وباحساسه القوى بالاغتراب ، والغريب فى الامر أن هذه المشكلات حينما تدرس تعزل عن البناء الاجتماعى القائم . وتفسر فقط بوصفها حالة نفسية مرضية وهو تفسير قاصر يستند اما على النزعة الامبيريقية التجريدية أو على النظريات الكبرى . ومن هنا تبدو فائدة الخيال السوسيولوجى فى ادراك الباحث للفرد كجزء من التاريخ ، أو ادراك الفرد من خلال دوره فى البناء الاجتماعى ، وادراك البناء الاجتماعى من خلال موقعه من التاريخ .

٥ – الوثائق كمصدر للمعرفة الاجتماعية :

للوثائق Documents أهميتها الخاصة بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، فالاحداث المسجلة على هذه الوثائق تمثل فى حد ذاتها ، وفيما تعنيه من دلالات تتعلق بالأشخاص وتنقسم الوثائق بصفة عامة الى قسمين هما الوثائق الشخصية Personal Documents والتى يصف كاتبها أحداثا شارك هو شخصيا فيها ، أو يعرض فيها اتجاهاته ومعتقداته الشخصية . وتتميز تلك الوثائق بأنها ذاتية ، ومن ثم يمكن تمييزها بسهولة عن الوثائق الرسمية أو العامة التى تصور الانشطة الاجتماعية .

ونحن لا نخطىء اذ قلنا ان وثائق الحياة الشخصية حينما تكون مكتملة الى حد كبير ، تشكل مادة رائعة لعلم الاجتماع ، واذا كان علم الاجتماع يستعين بأنواع أخرى من الوثائق فان ذلك مرجعه تلك الصعوبة العلمية التى تواجه الحصول على عدد كاف من هذه الوثائق

(١) Horowitz, (ed). The New Sociology. N. Y. 1964, p. 25.

يغطى كافة المشكلات السوسيولوجية والظواهر التى يعالجها علم الاجتماع حينما يصف حياة الجماعات الاجتماعية[١] . تلك قضية عامة أثارها توماس وزنانيكى فى دراستهما الشهيرة عن الفلاح البولندى منذ أكثر من ثلاثين عاما خلت ، حينما كانت الاستعانة بالمادة التى تنطوى عليها الوثائق الشخصية فى علم الاجتماع غير معروفة .

والوثيقة الشخصية بصفة عامة هى وصف شخصى تلقائى يقدمه شخص معين عن سلوكه ، وخبراته ، ومعتقداته ، ويتضمن هذا التعريف كافة السير الذاتية Autobiographies واليوميات الذاتية Diaries والخطابات وكل الوثائق الفنية والاسقاطية التى تصف خبرات شخص معين ومعتقداته واتجاهاته ، أو التى تلقى ضوءا على الخلفية الثقافية لهذا الشخص .

أما مصطلح تاريخ الحياة Life History فهو فى معناه المحدود يعنى السيرة الذاتية الشاملة . ولكنه أخذ يكتسب فى الوقت الحاضر معانى أوسع من ذلك لكى يشير الى أى نوع من الترجمات الذاتية .

والواقع أن قيمة أعمال توماس وزنانيكى تتمثل أساسا فيما أحدثته من تحول فى اهتمامات العلوم الاجتماعية فيما يتعلق بالافادة من مادة الوثائق الشخصية . ففى الوقت الذى نشرت فيه دراسة الفلاح البولندى كان الهدف الرئيسى الذى تسعى كافة العلوم الاجتماعية الى تحقيقه هو البحث عن الوسائل والطرق التى تجعل من هذه الدراسات علوما موضوعية مضبوطة اذا ما قورنت بالعلوم الطبيعية فى درجة موضوعيتها ودقتها ومن ثم أفلحت المدرسة السلوكية فى علم النفس فى أن توجه الاهتمام كله الى دراسة السلوك الظاهر Overt behaviour وبالتالى الصدم الاعتراف تماما بالقيم والاتجاهات الذاتية للافراد الذين نقوم بملاحظة سلوكهم ، وأصبحت الوثائق الخاصة ، من وجهة النظر هذه ، لا تمثل أية قيمة علمية ، وفى ذلك يقول لندبرج Lundberg فى مؤلفه البحث الاجتماعى : « ان وثائق تاريخ الحياة مثل السير الذاتية ، واليوميات والخطابات وتواريخ الحياة الشخصية هى أقل المعلومات الاجتماعية قيمة من الناحية العلمية . ولا يمكن الانتفاع بها علميا الا بعد أن نستطيع أن نعبر عنها بمصطلحات موضوعية ومن ثم تخضع للتصنيف الكمى »[٢] . وهكذا ، لا نجد غرابة فى أن يثير موضوع دراسة الفلاح البولندى من الاهتمام فى الاوساط العلمية ، دون أن يلتفت الى الطريقة التى استعان بها المؤلفان فى جمع المادة التى اعتمدت عليها الدراسة .

(١) أنظر : Hillway, T; Introduction to Research; Boston, Houghton. Miffilin Company, 1956, pp 129-152.

(٢) Lundberg , Social Research; N;Y, Longmans. & Green. 1942.

ومع ذلك ، فلم يكتب للاهتمامات السوسيولوجية بالوثائق الشخصية الزوال تماما من عالم المعرفة ، اذ سرعان ما ظهرت نزعات تعارض المدرسة السلوكية مؤكدة أن عالم المعانى والافكار والقيم الذاتية لا يمكن أن ننكر وجوده ، وقد تبدى ذلك فى المدرسة الفينومينولوجية Phenomenology ، وفيما يعرف بعلم النفس الاستبطانى Introspective Psychology الذى كانت نتائجه مصدرا رئيسيا للمعرفة فى مجال دراسة العقل . أضف الى ذلك أن أعمال فرويد فى التحليل النفسى والتى أخذت تدعم الحقيقة التى مؤداها : أنه يمكن فهم المعتقدات الشخصية فى ضوء التأثير الذى تمارسه الدوافع النفسية اللاشعورية ــ قد أثبتت هى الاخرى امكانية القيام بدراسات علمية فى مجال الحياة الذاتية والداخلية للافراد والجماعات .

وعلى الرغم من أن الفرد فى ظروف معينة قد تكون لديه القدرة على اخفاء الكثير من معتقداته الشخصية ، ومن ثم ــ الى حد ما ــ اخفاء الدوافع التى تكمن خلف هذه المعتقدات ، الا أن ذلك لا يمثل سوى أهمية محدودة بالنسبة لعلماء الاجتماع ، فهؤلاء يهتمون أكثر فأكثر بتلك المعتقدات السائدة بين جماعات من الاشخاص فى فترات زمانية مختلفة ، وذلك من أجل الكشف عن الكيان الثقافى العام الذى يشارك كل هؤلاء الافراد فى تكوينه ، وهذا فى حد ذاته يشير الى أن الاتجاه الفينومينولوجى الجديد لن يلتفت كثيرا الى الاستبطان الفردى فقط . ولقد سبق أن أوضحنا ــ فى الباب الأول من هذا الكتاب ــ عند الحديث عن المداخل الذاتية ، كيف اسهم ماكس فيبر فى تدعيم هذا الاهتمام حينما ذهب الى أن علم الاجتماع يسعى الى تحقيق فهم ذاتى للسلوك على مستويين متلازمين هما مستوى الاسباب ، ومستوى المعانى ، اذ يتعين على الباحث الاجتماعى ألا يكتفى بتفسير الظاهر من السلوك تفسيرا عاما ، وانما عليه أن يربط المعنى بالمعنى فذلك جوهر العلوم الثقافية التى تختلف فى موضوع دراستها عن العلوم الطبيعية .

وحينما انعقدت جمعية البحث الاجتماعى فى الولايات المتحدة ونشرت أعمالها عام (١٩٣٩) وقع اختيار هذه الجمعية على دراسة الفلاح البولندى لتقدير قيمة الاسهام المنهجى الذى قدمته هذه الدراسة ، وكان هربرت بلومر Blumer من أهم من شاركوا فى تقديم تحليل نقدى لهذه الدراسة ، وانصب النقد بصفة خاصة على استخدام الوثائق الشخصية فى البحث الاجتماعى . ولقد وجد بلومر أنه بينما يلاحظ أن هذه الوثائق تزودنا باستبصارات نافذة فيما يتعلق بتطوير الفروض المثمرة ، فانها لا تزال قاصرة فى الدور الذى تلعبه للتحقق من صحة هذه الفروض ولقد حظى هذا الرأى فى المناقشات اللاحقة بقبول عام . ومن ثم دعت الجمعية أربعة من كبار المتخصصين فى العلوم الاجتماعية لتطوير وجهة نظر محددة حول قيمة الوثائق الشخصية كأدوات للبحث الاجتماعى . وكان هؤلاء العلماء

هم : الاستاذ البورت G. W. Allport (عالم النفس) والاستاذ جوت شالك L. Gottschalk (المؤرخ) والاستاذ كليد كلاكهون C. Kluckhohn (الانثربولوجى) والاستاذ روبرت انجل R. Angell (عالم الاجتماع) . ولقد نشرت بحوث هؤلاء العلماء فى مجلدين ، حيث نجدهم قد تبنوا تعريفا أوسع من ذلك الذى قدمنا للوثائق الشخصية ، الا أن الذى يعنينا أساسا هو النتائج التى خلصت اليها دراساتهم . فاستخدام الوثائق الشخصية — من وجهة نظرهم — ليس شيئا مقررا فحسب ، ولكنه أمر لا غنى عنه فى الدراسات الانسانية ، والشىء الهام فى هذا الصدد هو ضرورة التدقيق فى تحليل هذه الوثائق وتفسير مضمونها وبالتحديد فلقد أثاروا مشكلتين رئيسيتين : أولهما تعبر عن التساؤل المنهجى الذى مؤداه الى أى مدى يحدث تشويه لمضمون الوثيقة حينما تتم عملية ترجمة الافكار الخاصة الى سجلات عامة دائمة ، والثانية هى مشكلة عملية وهى كيف نحدد عدد الوثائق الشخصية التى نحتاجها لاستخلاص قوانين عامة أو فروض وما هو أسلوب تحليلها ؟ .

ولعلنا فى هذا الصدد بحاجة الى القاء الضو على تلك المشكلات . والخطوة الاولى فى هذا المجال هى التعرف على مختلف الدوافع التى تحفز الافراد الى تسجيل معلومات تفصيلية عن حياتهم ، ولقد قدم البورت فى دراسته التى أشرنا اليها قبل قليل ما يزيد عن ثلاثين دافعا لدى الافراد الذين يكتبون هذه السير الذاتية . والشىء الذى ينبغى الالتفات اليه هو أن من بين هذه الدوافع ما قد يكون واضحا جزئيا ، ومن بينها ما قد يكون خفيا مضمرا ، كما أن الكاتب نفسه قد يظهر غير ما يبطن .... وهكذا ، لكن الذى ينبغى أن نؤكده هو أن كل شخص هو فى الواقع سجين ثقافته الخاصة ، فقد يكون مسايرا للاوضاع الثقافية القائمة ، وقد يكون معارضا لها فيعبر من وجهة نظره بطريقة رمزية لا يستطيع التصريح بها . وفى هذا الصدد من الضرورى التفرقة بين الانواع الرئيسية الثلاث للوثائق الشخصية وهى : السير الذاتية ، واليوميات ، والخطابات . أما السير الذاتية ، والتى قد تكون على الاقل محررة ، ان لم تكن مكتوبة بواسطة الشخص نفسه ، والتى عادة ما تكون فى صورة معدة للنشر ، فمن المتوقع أنها تعانى من عدة أخطاء مثل الاهتمام بأن تتخذ طابعا دعائيا ، كما أنها سوف تتضمن الكثير من التبريرات العقلية للمواقف التى تعرض لها ، وربما لجأ كاتبها الى انتقاء بعض الظواهر والتركيز عليها ، واخفاء ظواهر أو خبرات أخرى لعلها تبدو فى مرحلة لاحقة من البحث أنها ذات قيمة خاصة بالنسبة لشخصيته واتجاهاته الفكرية . وأما اليوميات فهى أكثر أنواع الوثائق الشخصية أيضاحا للوقائع ، خاصة حينما تكون متحررة من مخاطرة النشر على نطاق واسع ففى هذه الحالة يمكن أن تكشف بدرجة عالية من الوضوح عن الخبرات ذات الدلالة فى الوقت الذى حدثت فيه ، ومع ذلك فهى

كمصدر للمعلومات قد تعانى من بعض النقائص ، فقد تبالغ فى وصف الصراعات والمواقف الدرامية خلال مراحل معينة من حياة الكاتب أو الذين يكتب عنهم ، والخطابات هى أقل أنواع الوثائق انتشارا فى البحوث السوسيولوجية ، ولكنها مستخدمة عند المؤرخين على نطاق واسع ، ومعظم الخطابات تنطوى على اتجاه دعائى ، بمعنى أن كاتب الخطاب يقصد دائما الى اقناع المرسل اليه بوجهة نظر معينة ، ولهذا فهو عادة ما يلجأ الى ترتيب الوقائع والاحداث ترتيبا خاصا لكى يخرج بالنتيجة التى يقصد اليها . أما المشكلة الرئيسية التى تواجه كل هذه الانواع من الوثائق الشخصية فهى امكانية التعميم منها ، اذ على أى أساس نفترض ان هذه الوثائق ممثلة لمجتمع معين ؟ خاصة بعد أن علمنا أن الدوافع التى تدفع الناس الى تحرير هذا النوع من الوثائق متعددة ومتنوعة ثم كيف يمكن بعد ذلك الحصول على عدد كاف من هذه الوثائق نفسها ، ومع ذلك فقد تغلب بعض الباحثين على هذه الصعوبات من خلال الاستعانة بوثائق أخرى مكملة .

أما أهم الانواع الاخرى من الوثائق فهى تلك التى تصف أحداثا معينة سواء كانت وثائق أولية أو ثانوية ، وتضم هذه الوثائق كلا من السجلات **Records** والتقارير **Reports** ، والسجلات هى وثائق تحفظ ما يقع من أحداث فى مواقف معينة مثل السجلات البرلمانية ، ومحاضر الاجتماعات ، وسجلات المحاكم والاحصاءات الرسمية . أما التقارير فهى تختلف عن السجلات من حيث أنها عادة ما تكتب بعد وقوع الاحداث ، وهى تهدف فى الغالب الى اعطاء انطباع معين عن حادثة أو واقعة أكثر مما تهدف الى مجرد تسجيل هذه الواقعة .

وطالما أن الوثائق هى المصدر الاساسى للمعرفة عن الماضى ، فان دراستها وتحليلها أصبحت تمثل الاداة الرئيسية للبحث التاريخى . ويشمل البحث الوثائقى مجالات متعددة نذكر منها :

(أ) السيرة **Biography** .

(ب) تاريخ النظم والتنظيمات .

(جـ)المصادر والتأثيرات .

(د) التحرير والتحقيق .

(هـ) تاريخ الافكار .

(و) البيبلوجرافيا **Bibliography** .

أما النوع الاول وهو السيرة فيعنى عرض الحقائق الخاصة بحياة وانجازات شخصية هامة فى مجال من مجالات الدراسة . فدارس الادب عليه أن يتناول شخصيات الادباء ، وعالم الاجتماع يدرس شخصيات علماء الاجتماع والقادة الذين أثروا فى المجتمعات المختلفة ، وكذلك تتبع نفس الطريقة جمع الحقائق التاريخية فيما يتعلق بدراسة تاريخ النظم والتنظيمات . أما دراسة المصادر والتأثيرات فانها تعنى كيف تأثرت أفكار وكتابات وانجازات الاشخاص أو العبارات أو الجماعات الذين ندرس سيرتهم بعوامل مثل التعليم ، والاصدقاء وجماعات الرفاق ، والقراءة ، وأحداث الحياة اليومية ، والبيئة بصفة عامة . ويتحقق هذا النوع من البحوث من خلال ما يمكن اكتشافه فى كتابات الاشخاص أو أقوالهم الشفاهية أو سلوكهم بصفة عامة . ويشكل التحقيق والتحر ر مجالا آخر من مجالات البحث الوثائقى ، وهنا ينصب نشاط الباحث على اعادة اخراج وثيقة أو كتاب بعد تصحيحها ، واستكمال النقص فيها ، ومقارنتها بغيرها من الوثائق . أما دراسة تاريخ الافكار فانها تعنى تتبع القضايا الفلسفية أو العلمية الرئيسية من أصولها خلال مختلف مراحل تطورها وأخيرا ، لدينا البيليوجرافيا وهى نوع من العلم الوثائقى الذى يقدم خدمة هامة للباحثين من خلال ما تقدمه لهم من معلومات عن مصادر ومراجع الدراسات والابحاث فى مختلف المجالات .

على أن البحث الوثائقى لا تقتصر مهمته على مجرد اكتشاف الحقائق ، فمن الممكن أيضا التحقق بواسطته من صحة بعض الفروض ، وذلك من خلال جمع الشواهد التاريخية التى نصنفها ونحللها ، ونخرج منها بتعميمات ومبادىء وليس هذا المنهج مقصورا على علم الاجتماع وانما هو يستخدم استخداما واسعا فى التاريخ ، والقانون ، والآداب والفلسفة والميادين المتصلة بهم .

٦ — خطة البحث التاريخى ومصادره :

تشمل خطة البحث التاريخى بصفة عامة عدة مراحل ، تبدأ باختيار موضوع البحث ، ثم جمع الحقائق المتوافرة من مصادرها ، وترتيب هذه الحقائق وتبويبها وتنظيمها ،

وأحيانا العرض أو كتابه التقرير عنها . وعادة ما تشمل موضوعات البحث فى هذا المجال التاريخى لاشخاص معينين ، لمؤسسات وتنظيمات معينة أو تتبع أصول حركة أو نشاط أو اتجاه أو تقليد ، أو معيار احتماعى ويرتبط اختيارنا لموضوعات البحوث التاريخية بمدى توافر المصادر والمعلومات ومبلغ الحاجة الى البحث فى الميدان ، ومران الباحث على المنهج التاريخى .

فاذا استقر الباحث على موضوع من الموضوعات عليه أن يحصر كافة المصادر المتعلقة بهذا الموضوع ، والمصادر التاريخية تنقسم الى :

(أ) مصادر أولية :

تضم هذه المصادر كل من الآثار ، والوثائق . أما الآثار فهى بقايا حضارة ماضية ، أو أحداث وقعت فى الماضى ، فالاهرامات مصدر هام جدا من مصادر فهمنا للحضارة المصرية القديمة ، وهى بالنسبة لعلماء الاجتماع تدل على وجود شكل أو نمط معين من أنماط الحياة الاجتماعية . أما الوثائق فهى سجل لاحداث أو وقائع ماضية قد يكون مكتوبا أو مصورا أو شفهيا . أما السجل الكتابي فيشمل المخطوطات والرسائل والمذكرات ، والسجل المصور غالبا ما يضم الفنون المختلفة من نحت ورسم ، أما الكلمة المنقولة التى لم تدون فهى مثل الحكم والامثال والاساطير المتناقلة بين الناس وعبارات التحية والمجاملة والرقصات والاغانى الشعبية ، وهى بدورها تشكل مصدرا هاما للتعرف على طابع الحياة الاجتماعية والثقافية فى المجتمع .

(ب) المصادر الثانوية :

معلومات غير مباشرة ، تشمل كل ما نقل أو كتب عن المصادر الاولية ، وهى تعطينا فكرة عن الظروف التى أدت الى اندثار المصادر الاولية ، فاذا لم تكن الاهرامات قائمة ، يستطيع دارس التاريخ المصرى القديم ، أن يستدل على وجودها ، وأن يعرف وظائفها من خلال الكتابات التى ظهرت حولها .

غير أن البحث التاريخى لا يقف عند اختيار الموضوع وجمع مصادره ، وانما يتعين على الباحث فى هذا المجال أن يقوم بعمليتين متكاملتين هما - التحليل التاريخى ، ثم التركيب التاريخى بعد ذلك .

والتحليل نوعان : خارجى External وداخلى Internal ويكون التحليل الخارجى من مرحلتين هما : نقد الوثائق ، ثم التحقق من شخصية صاحب الوثيقة . فطالما أن مادة التاريخ لا تقع تحت ملاحظاتنا بطريقة مباشرة ، ولما كانت الوثائق هى السبيل الوحيد الى معرفتها ، وجب الحذر فى استخدامها ، والعناية بالتفرقة بين الصحيح والمزيف منها .

ويقصد بنقد الوثائق التأكد من صدق ما تنطوى عليه من معلومات ، خاصة وأن هناك أسبابا كثيرة للخطأ فى الوثائق ، فقد يعجز الناسخ عن فهم بعض كلماتها وقد يفهمها خطأ ، وقد يتسرع فلا يقارن بين الأصل الذى يأخذ عنه ، وبين غيره من الاصول . وتزيد الاخطاء والهفوات كلما كثر عدد الايدى التى تتداول الوثائق . ولا يرجع ذلك الى السهو أو الى غلبة الخيال اللاشعورى فى أثناء النقل فحسب ، بل هناك أيضا تحريف مقصود فربما يدس الناسخ على صاحب الوثيقة ويكتب أشياء ينسبها اليه لتحقيق غرض أو منفعة شخصية ، أو لارضاء نزعة دينية أو مذهبية ، وقد يزيف وثيق بأكملها . وربما يغير بعض فقراتها بالزيادة أو النقصان ، لانه يظن أن من واجبه اصلاح الاصل وتوضيح ما غمض فيه على كاتب الوثيقة . وليس من اليسير معرفة التحريف غير المقصود ، ويكاد يكون الاهتداء الى التزييف أمرا مستحيلا ، اذ لم توجد سوى نسخة واحدة من الاصل المفقود .

على أن المقارنة بين الوثائق وتمحيص ما جاء بها من أخبار ليس كافيا اذ من الضرورى أيضا الوقوف على مصدر كل وثيقة ، أين ومتى كتبت ومن كتبها ، وذلك لان لا فائدة من استخدام وثيقة نجهل صاحبها ، وهذه العملية هامة جدا اذا كان المؤرخ يدرس احدى وثائق العصور القديمة أو المتوسطة ، التى لم يكن أصحابها يهتمون بتوقيع كتاباتهم أو تحديد تاريخها .

أما التحليل الداخلي . فانه يطلق على مجموعة العمليات التى يستخدمها الباحث فى فهم محتويات الوثائق وتقدير الظروف التى أحاطت بكتابتها . فهى خاصة بالتحقق من صدق النص التاريخى من جهة الموضوع ، لا من جهة الشكل ، وهى ضرورية للسبب الآتى : وهو أن الظواهر الماضية لا نقع تحت ملاحظتنا ولا يمكن الثقة بما يذكره الرواة عنها ، دون تمحيص أو نقد ، والتحليل الداخلى نوعان ايجابى وسلبى .

أما التحليل الداخلى الايجابى فهو يستخدم للتفرقة بين العناصر الاولية التى يحتوى عليها النص التاريخى تمهيدا لفهم كل عنصر على حده ، وللوقوف على المعنى الحقيقى الذى ترمى اليه الالفاظ والعبارات خاصة اذا ما تعلق الامر بوثائق العصرين القديم والوسيط ، حينما يجد الباحث أن لغته وتفكيره يختلفان اختلافا كبيرا عن لغة وتفكير كاتب الاصل التاريخى الذى يقوم بدارسته . مكأن التحليل الداخلى يستهدف تحديد المعانى المختلفة لكل ما تتضمنه الوثيقة من جمل وعبارات وتراكيب لغوية مما يضطر الباحث الى معرفة لغة العصر الذى كتبت فيه الوثائق معرفة تامة وأن يفرق بين أسلوب كاتب احدى الوثائق وأسلوب غيره من الكتاب .

أما عملية التحليل الداخلى السلبى فانها تجعلنا نعرف الظروف التى وجد فيها كاتب الوثيقة حين سجل ملاحظاته ، أو شهادة الآخرين الذين رأوا الظواهر أو الحوادث التاريخية ، كما ترشدنا الى الاسباب الخارجية أو البواعث النفسية الداخلية التى ربما دعته الى الكذب ، أو أدت الى الخطأ . والقاعدة التى يجب أن يتمسك بها الباحث هنا هى أن عليه أن يبدأ بالشك ولا يدعه الا اذا تبين له فساده . لذلك يحاول المؤرخ أن يتبين — ما اذا كانت هناك مصلحة خاصة يريد صاحب الوثيقة تحقيقها ، أو أن هناك جماعة يحاول الدفاع عنها ، أم أن الراوى قد وجد فى ظروف أكرهته على الكذب ، وهذا ما يحدث لكاتب الوثائق الرسمية حينما لا يتفق الصدق مع السياسة العامة للدولة أو التقاليد أو الشعور العام ، وهناك مسائل أخرى تتصل بالحالة العقلية للكاتب ، وتوافر الشروط العلمية للملاحظة والتسجيل .

ويمكن للباحث فى هذا الميدان أن يستعين بالقائمة التى وضعتها شابين **S. Chapin** والتى تحدد أسس النقد المستخدم فى كافة المصادر الوثائقية على النحو التالى :

(أ) يجب أولا نقد الوثائق نقدا خارجيا أو من حيث خصائصها الموضوعية :

١ - التحقق من كاتب الوثيقة

٢ تصنيف المصادر تصنيفا نقديا .

٣ - يجب أن يتحاشى الباحث الافراط أو المغالاة فى النقد الذى يجعل الوسيلة تتحول الى غاية ، وليست طريقة للتعرف على حقيقة المعلومات .

(ب) يتعين بعد ذلك نقد الوثائق نقدا داخليا أو على أساس خصائصها الذاتية وهذا هو النقد التحليلى الهام .

١ - ما الذى يعنيه الكاتب بعبارة معينة بالذات ؟ وما هو معناها الحقيقى المتميز عن المعنى اللفظى لها ؟

٢ - هل صدرت العبارة عن عقيدة صادقة ؟

(أ) هل يهتم الكاتب بخداع القارىء ؟

(ب) وهل كان يقع تحت ضغط للتزييف ؟

(جـ) هل كان متأثرا باتجاه معين أو متعاطفا مع تيار فكرى أو حركة سياسية ؟

(د) هل وقع الكاتب تحت تأثير الغرور ؟

(و) هل توجد شواهد تشير الى وجود دوافع أدبية حفزته الى تزييف الحقيقة ؟

٣ - هل العبارات صحيحة ؟

(أ) هل كان الكاتب ملاحظا محدود القدرات نتيجة لضعف امكانياته الفكرية .

(ب) هل الكاتب لم يستطع أن يختار الوقت والمكان المناسبين للملاحظة ؟

(جـ) هل كان غير مكترث تماما بالاحداث ؟

(د) هل الحقائق التى يتناولها من طبيعة يصعب ملاحظتها ؟

(٥) هل المؤلف مجرد مشاهد أى أنه ملاحظ مدرب ؟

٤ وحينما يتضح أن الكاتب ليس هو الملاحظ الاصلى ، من الضرورى أن نحدد مدى دقة وصدق مصادر معلوماته

(ج) ربما يمكن تحديد بعض الحقائق عن طريق المقارنة التى تقدر مبلغ أهمية التعارضات وجوانب الاتفاق ، وتخلص فى الغالب الى تحديد لدرجة الاحتمال .

وهكذا ، تنتهى عملية التحليل الداخلى بنوعيها التى تقرر عدد كبير من النتائج الجزئية المبعثرة المنعزلة ، التى تتصل بأمور مختلفة تذكرها الوثائق دون ترتيب فهى تحتوى على ظواهر متباينة كاللغة ، والاسلوب والعادات الاجتماعية ، وتتحدث عن أشياء مادية كالآثار والاماكن والمواقع . وهنا يجد الباحث من الضرورى أن يبدأ مرحلة التركيب التاريخى فيقوم بتصنيف الظواهر التاريخية التى فئات تحتوى كل منها على أمور خاصة متجانسة . ومع ذلك فان التصنيف وحده لا يكفى ، اذ تبقى بعده فجوات لم تذكر الوثائق عنها شيئا وحينئذ لا بد من الاعتماد على الفروض والاستنباط لسد الفراغ . ومعنى ذلك أن التاريخ لن يكون علما بمعنى الكلمة ، الا اذا سلك سبيل العلوم الاخرى أى اذا اعتمد على الفروض لكى يسد بها النقص فى الوثائق ، ولكى يربط الظواهر التاريخية ويفسرها . وينعكس ما سبق فى كتابة البحث وعرض النتائج بصورة واضحة موضوعية ، اذ لابد أن يشير الباحث الى مصدر كل العبارات المقتبسة فى بحثه ، وأن يرتب المراجع بصورة تتضح فيها المصادر الاولية والثانوية . كما أنه من المهم الاشارة الى كيفية الحصول على هذه المصادر ويتعين أيضا أن يستخدم الباحث فى عرض مادته لغة واضحة دقيقة ، فيبعد عن الالفاظ التى تدل على معانى مجردة غامضة ، حتى يستطيع تحديد الظواهر الانسانية التى يكتب عنها .

٧ – استخدام المعلومات التاريخية فى البحوث الاجتماعية :

التاريخ عند المتخصصين فى العلوم الاجتماعية (علم الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية بصفة خاصة) هو تاريخ اجتماعى ، سواء صنفه المؤرخون تاريخا سياسيا ، أو دينيا ، أو اقتصاديا . ومن ثم لا نستطيع القول بأنه هناك رقعة خاصة من الدراسات التاريخية مكرسة أساسا للماضى عند العلماء الاجتماعيين الذين يعنون بالوقائع الماضية ، وانما هم يتصورون منهجا جديدا لدراسة التاريخ بكل أنواعه تنطبق عليه المعايير المتفق عليها فى العلوم الاجتماعية ويقدم لها حقائق وشواهد تلقى ضوءا على مهمة عالم الاجتماع والانثروبولوجيا وعالم النفس الاجتماعى أيضا . والمؤرخ الذى يجرى هذا اللون من البحث التاريخى انما يستخدم نظريات العلوم الاجتماعية ومقولاتها وأساليب بحثها ، وبالمثل فان المتخصص فى العلوم الاجتماعية حينما يسعى الى تناول الماضى واستخلاص الشواهد منه ، فانه يلجأ الى مؤرخ ويستخدم مناهجه وطرائق بحثه .

ويستطيع المتتبع للكتابات التاريخية والاجتماعية أن يلمس مبلغ التداخل بين بعض الاعمال الرئيسية فى المجالين ، فكثير من علماء الاجتماع من أمثال ماكس فيبر ، ومارشال ، وسوركين كانت أعمالهم ذات طابع تاريخى واضح ، وهى تقع بالطبع داخل اطار ما يعرف باسم تاريخ المجتمعات Societal history ، وكذلك نجد أن معظم الاعمال الكلاسيكية فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية تنطوى على أساس واضح بالتاريخ الاجتماعى بل وتتضمن مناقشات تاريخية بالغة القيمة . وبالمثل يجد علماء الاجتماع فى الاعمال التاريخية التى قام بها الكسى دى توكفيل Tocqueville مصدرا من المصادر الكلاسيكية لعلم الاجتماع . ولا يمكن فى هذا الصدد أن نتجاهل عملا رائعا عبر عن التعاون بين علم الاجتماع والتاريخ هو الدراسة الهامة التى أصدرها باربر E. G. Barber بعنوان : البرجوازية فى فرنسا خلال القرن التاسع عشر[1] ، اذ استخدم هذا الكتاب بعض مفاهيم النظرية البنائية الوظيفية ، وحلل بمهارة فائقة الاوضاع المتغيرة للطبقة الوسطى الفرنسية خلال الحقبات السابقة على ثورة عام ١٧٨٩ . ففى البدء نجده يصف نسق التدرج الطبقى القائم بوصفه نسق يعتبر عنصر الطائفة هو العنصر الغالب ، بينما ننظر الى الطبقة المفتوحة بوصفها عنصرا ثانويا ، ومن ثم يلاحظ باربر أن الحراك الاجتماعى لم يكن يحظى بأية درجة من الاعتراف . وبعد أن فحص بعناية تكوين البرجوازية وشرائحها الداخلية ، أوضح الضغوط الكبرى التى تواجه الطبقة الساعية لتحقيق حراك اجتماعى فى محاولتها خرق القيم التقليدية الراسخة ، وتبنى قيم علمانية جديدة ، ثم حاولت الدراسة بعد ذلك أن تكشف عن الصراعات والتوترات التى تعانى منها البرجوازية فى محاولتها للصعود الاجتماعى الى طبقة النبلاء ، والواقع أن العمق التحليلى الذى تتصف به هذه الدراسة يرجع الى المحاولة الرائعة التى قام بها باربر لتحقيق تكامل بين الدراسة التاريخية للطبقات واستخدام مفاهيم النظرية الاجتماعية .

(أ) أنواع المعلومات التاريخية فى علم الاجتماع

هناك عدد من الاعمال التاريخية التى تعد مصادر رئيسية لدراسة علم الاجتماع ، كما أن هناك ميادين فى التاريخ ذاتها يمكن اعتبارها منبعا رئيسيا للمعرفة السوسيولوجية وسنحاول أن نوضح ذلك فيما يلى :

---

(١) انظر Barber, E The Bourgeoisie in Eighteenth Century France, Princeton, University press, 1955.

أعمال أساسية فى العلوم الاجتماعية :

يمثل تراث العلوم الاجتماعية أول مصدر تاريخى للمعرفة الاجتماعية ، وهى مصادر كتبها متخصصون فى العلوم الاجتماعية تصف جوانب من المجتمع الانسانى ، وتختلف بالطبع هذه الاعمال فى مدى عمقها وأهميتها . وأمثلة هذه الاعمال كثيرة ، نذكر منها الدراسات التاريخية المحدودة التى ضمنها — مثلا — جونار ميردال دراسته عن المعضلة الامريكية (١٩٤٤) ، كما نشير فى هذا الصدد أيضا الى الدراسة الهامة التى قام بها وايت فوجيل Wittfogel بعنوان : الاستبداد الشرقى (١٩٥٧)[1] . وتعالج هذه الدراسات تاريخ نظم اجتماعية معينة ، وهى وان كانت تتصل بمجتمعات بالذات ، الا أنها تنطوى على أهمية ودلالة فى دراسة النظم الاجتماعية بصفة عامة .

دراسات البناء الاجتماعى :

تمثل دراسة تاريخ البناء الاجتماعى مصدرا آخر من المصادر التاريخية للمعرفة الاجتماعية . وهى تشمل الاعمال الكاملة التى قام بها المؤرخون باستخدام منهج تاريخى مقارن لوصف البناء الاجتماعى لمجتمعات أو حضارات معينة . وقد تشمل هذه الدراسات نوعا من المسح الشامل للانظمة الاجتماعية السائدة فى مجتمعات بالذات خلال فترات تاريخية محددة ، كما قد تتضمن أيضا سجلات للتغير الاجتماعى الذى حدث فى مرحلة تاريخية معينة . وعادة ما تتضمن هذه الدراسات تحليلا شاملا للنظم جميعا ، دون التركيز على نظام محدد بالذات . وعادة ما تجرى هذه الدراسات على أساس منهجى يرتكز الى معيارين اثنين وهما أن الشواهد التى تعتمد عليها الدراسة يتم تنظيمها وصياغتها باستخدام الأساليب البحثية المقررة فى العلوم الاجتماعية ، وأن النتائج التى تستخلص من هذه الشواهد يتم عرضها على نحو يسمح بتحليلها اجتماعيا .

ويمكن أن نقدم مثالا لعمل تجريبى من هذا النوع استخدم منهج المقارنة وتناول دراسة البناء الاجتماعى ككل أكثر من اهتمامه بنظم بالذات هو دراسة لاسليت Laslett بعنوان : العالم الذى فقدناه (١٩٦٥) ، التى غطت المجتمع الانجليزى قبل الثورة الصناعية وبعدها ، وتميزت هذه الدراسة بأنها ليست دراسة فى التاريخ الاجتماعى بالمعنى التقليدى انما هى تحليل للبناء الاجتماعى وروعيت فيه المعايير السابق الاشارة اليها[2] .

(١) انظر Wittfogel, K. Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power, New Haven yale University Press, 1957.

(٢) انظر Laslett, P. The World we have Lost, London: Methuen, 1955.

وتجدر الاشارة أيضا الى دراسة أخرى عن مصر هى الدراسة الضخمة التى أعدتها مجموعة علماء الحملة الفرنسية على مصر بعنوان : وصف مصر[٢] Déscriptions de l'Egypte التى طبعت مرتين باعتبارها انسكلوبيديا مصرية ، الأولى وقد استغرق العمل فيها من ١٨٠٩ الى ١٨٢٢ ، أما الطبعة الثانية فقد صدرت فى ٢٦ مجلدا بالاضافة الى ١١ مجلدا للوحات وأطلس جغرافى . وتتناول بالوصف والتحليل الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية للمجتمع المصرى ، على نحو يسمح بالقول انها دراسة مسحية شاملة للبناء الاجتماعى لمصر فى فترة تاريخية معينة بالذات . أما الجزء الاول فانه يهتم بالعادات والتقاليد بين السكان المصريين المحدثين من تأليف شابرول ، ويشمل لمحة عن الطقس وعن السكان والاديان ، ثم يتناول دراسة الانسان المصرى فى سنوات عمره الاولى ، الطفولة والتربية ، والفنون والعلوم والآداب ، ثم الانسان المصرى فى طور الرجولة والعادات المدنية والاسرية وبخاصة الزواج والطلاق ، ثم الانسان المصرى فى طور الشيخوخة ، ويختص باقى هذا الجزء بدراسة النظم والمؤسسات ، كالقضاء ، والتجارة والصناعة والزراعة . يتناول المجلد الثانى العرب فى ريف مصر وصحراواتها ويقدم دراسات فى مناطق مختلفة من مصر ، والمجلد الثالث عن المدن والاقاليم المصرية ، أما المجلد الرابع فانه يتناول بالتفصيل الحياة الاقتصادية فى مصر ، ويحلل المجلد الخامس النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، والمجلد السادس والاخير يختص بالنقود والموازين .

مجالات النشاط الاجتماعى :

النوع الثالث من الكتابات التاريخية الذى ينطوى على أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع هو الدراسات التى تناولت ماضى بعض الانشطة الاجتماعية ، ويختص هذا المجال بدراسة تاريخ أنظمة اجتماعية مختلفة كالتاريخ الاقتصادى ، والسياسى ، والدينى ، والتربوى ، والديموجرافى ، وقد أظهر هذا الميدان نوعا من الالتقاء فى المناهج وأساليب البحث بينه وبين العلوم الاجتماعية المختلفة ، وبخاصة علم الاجتماع وعلم النفس . ومعظم هذه الدراسات يستهدف تحقيق أحد غرضين ، أما القيام بتحليل اجتماعى لبعض المواقف التاريخية باستخدام قضايا العلوم الاجتماعية مثلما فعل سملسر Smeleser فى دراسته بعنوان : التغير الاجتماعى خلال الثورة الصناعية (١٩٥٩) ، والذى يعد بحثا تاريخيا أساسا حاول تطبيق النظرية على موضوع معين بالذات هو مصانع القطن بلانكشير فى بداية القرن التاسع عشر . والغرض الثانى هو

(٢) الاشارة هنا الى كتاب وصف مصر الذى نشر بالعربية فى ستة أجزاء ترجمة زهير الشايب ، وصف مصر ، جـ ١ ، المصريون المحدثون ، جـ ٢ ، العرب فى ريف مصر وصحراواتها ، جـ ٣ ، المدن والاقاليم المصرية ، جـ ٤ ، الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، جـ ٣ النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية ، جـ ٦ ، الحياة الاقتصادية الموازين والنقود ، مكتبة الخانجى بمصر ، القاهرة ، ١٩٨٠

القاء الضوء على بعض الاحداث الماضية وتقديم تأويلات لها ، مع اشارة عارضة فقط للتحليل الاجتماعى للنظم والاتجاهات الحاضرة .

الوثائق والدراسات التاريخية الكلاسيكية :

الوثائق التاريخية التى تنطوى على معلومات أو بيانات تتعلق بالبناء الاجتماعى أو جوانب منه تعتبر مصدرا رئيسيا للمعلومات فى علم الاجتماع ، وهناك العديد من البحوث الاجتماعية التى تناولت تحليل النظم القرابية والاقتصادية على وجه الخصوص بالاعتماد على بيانات من هذا النوع . كذلك يعد طبع ونشر التقارير التى تتضمن بيانات تاريخية عن أحوال السكان وحالات الزواج والطلاق والجرائم وغيرها من المصادر الهامة التى يعتمد عليها البحث الاجتماعى . وعموما ، تعد الدراسات التاريخية من أى نوع ذات قيمة كبرى فى العلوم الاجتماعية خاصة حينما نتناول بالوصف والتحليل البناء الاجتماعى وعناصره المختلفة . ويدخل ضمن دائرة الوثائق ذات الاهمية فى البحوث الاجتماعية ، ما يعرف باسم التاريخ الكمى Quantitative History ، وهى الاحصاءات التاريخية التي تصور الحياة الاقتصادية أو بعض المتغيرات الديموجرافية ، وتعتبر هذه الاحصاءات افادة محققة فى البحث الاجتماعى والاقتصادى المقارن .

(ب) أنواع المعلومات التاريخية فى البحوث الأنثروبولوجية

يعتبر الاهتمام بتاريخ الانسان من بين المصادر الاساسية للدراسات الانثروبولوجية ، وقد تمثل ذلك فى الدراسات المقارنة عن المجتمعات والنظم الاجتماعية ، وفى محاولات اعادة بناء تاريخ مجتمعات بعينها ، فقد اعتمد كل من فولتير Voltaire وجوستاف كلم Gustav Klemm ، وسير هنرى مين Sir Henry Maine ، وماكلينان J. F. Mclennain ، وباخوفن Bachofen وفوستيل دى كولانج Füstel de Coulanges ومورجان L. H. Morgan وتايلور Tylor اعتمدوا جميعا على المصادر التاريخية فى اقامة علم اجتماعى مقارن عن الثقافة والمجتمع . واذا انتقلنا الى الدراسات الانثربولوجية الثقافية الامريكية المعاصرة سنجد أيضا اهتماما واضحا بالمصادر التاريخية فيما يعرف اصطلاحا باسم « الذاكرة الثقافية Memory Culture » حيث تحاول المدرسة التاريخية أن تعتمد على ذاكرة كبار السن من القبائل الهندية لكى تحصل على معلومات عن ثقافة هذه القبائل .

ويعتمد علماء الانثروبولوجيا والمهتمين بتاريخ الشعوب على ثلاث مصادر ومناهج رئيسية فى تحقيق أهدافهم هى : الوثائق المكتوبة Written documents ، وبرغم الصعوبات

التى تواجه الاعتماد على هذه الوثائق وخاصة فى المجتمعات التى لا توجد عنها وثائق مدونة ، الا أن محاولات حديثة تبذل لجمع مادة يمكن الاعتماد عليها فى تكوين بعض المعلومات المنظمة عن هذه المجتمعات . ونذكر على سبيل المثال بعض المصادر المتاحة حاليا مثل مجلة تاريخ أفريقيا Journal of African History التى تأسست عام ١٩٦٠ وتتضمن مادة عن أفريقيا والعرب والاقباط ومعلومات موثقة يمكن الاعتماد عليها فى دراسة هذه الشعوب من الناحيتين التاريخية والاجتماعية كذلك نذكر أيضا مجلة التاريخ الباسفيكى The Journal of Pacific وهى أيضا تختص ببحث تاريخ الشعوب فى هذه المنطقة بالذات .

التراث الشفهى Oral Traditions كشفت دراسة الانثروبولوجيين وعلماء تاريخ الشعوب عن اهمية التراث الشفاهى وطريقة تسجيله وتصنيفه ، ومدى الفائدة التى يحققها استخدامه فى البحوث ذات الاغراض التاريخية . والتراث الشفاهى يغطى أنواع متعددة من الظواهر والانظمة وضروب العلاقات الاجتماعية ، ويمكن أن نعثر عليه بصور مختلفة وتكشف عن ذلك دراسات ابراهام Abraham وفانسينا Vansina وسميث Smith عن أهمية الاعتماد على هذا المصدر فى البحوث التاريخية والانثروبولوجية .

البحث الحقلى Field Work يمثل البحث الحقلى القائم على الملاحظة المنظمة وجمع البيانات من الواقع مصدرا رئيسيا للمعلومات ، وجزءا رئيسيا من تدريب الباحث الانثروبولوجى . ويستهدف هذا البحث ابراز الوظائف المختلفة للانساق الاجتماعية والعلاقات المتبادلة بينها ، الى جانب تقويم وصف دقيق ومتكامل للحياة الاجتماعية فى مجتمع أو ثقافة معينة ، وهذه الاهداف يصعب — ان لم يكن من المتعذر — تحقيقها بالاعتماد على الوثائق وحدها . فالافكار والقضايا المشتقة من العلاقات التاريخية يمكن اخضاعها للاختبار والتحقق من خلال اجراءات وأساليب البحث الحقلى .

الفصل الســادس

البحث الوصفى واستقصاء الظواهر الاجتماعية

تمهيـــد :

أولاً : نشأة المنهج الوصفى .

ثانياً : مرحلتان للبحث الاجتماعى .

ثالثاً : مرحلتان فى البحوث الوصفية .

١ مرحلة الاستكشاف والصياغة .

٢ مرحلة التشخيص والوصف المتعمق .

رابعاً نماذج البحوث الوصفية .

١ المسح الاجتماعى كنموذج للبحث الوصفى .

٢ دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفى .

٣ الوصف الديموجرافى كتطبيق للمنهج الوصفى .

٤ الوصف الايكولوجى كتطبيق للمنهج الوصفى .

خامساً : إسهام البحث الوصفى فى نمو المعرفة الاجتماعية .

الفصل السادس
البحث الوصفي واستقصاء الظواهر الاجتماعية

تمهيد :

المتتبع لتطور علم الاجتماع ، ولنمو حركة البحث العلمي الاجتماعي يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها البحث الوصفي في دفع هذه الحركة منذ الدراسات المسحية المبكرة ، والقيمة العملية التي انطوت عليها نتائج هذه البحوث فيما يتصل بالاصلاح الاجتماعي . والواقع أن التقدم الذي حققه هذا المنهج بالذات راجع الى الطبيعة المتميزة للظواهر الاجتماعية ، فهي تختلف عن الظواهر الطبيعية ، اختلافاً يعكس الفروق بين (الطبيعة) و (المجتمع) . إذ تستعصى الظواهر الاجتماعية على الضبط والقياس وتقاوم إمكانية التحكم فيها مقاومة تعبر عن (الإرادة) التي يتميز بها الكائن الإجتماعي . وقدرته على تعديل وتغيير سلوكه وفقاً لهذه الإرادة . ولهذا تعثر التجريب – على ما سنرى فيما بعد – وحقق البحث الوصفي درجة أكبر من النمو والتطور لانه يلائم طبيعة الواقع الاجتماعي . أن الأمر لا يقتصر على مجرد تشبيه علم الاجتماع بالدراسات الطبيعية تشبيهاً شكلياً ، على نحو ما حاولت الوضعية أن تفعل بالعلم الإجتماعي لكي يرقى إلى مصاف العلوم المضبوطة ، وإنما المسألة هي أن تبحث عن الطريقة الملائمة التي يمكن أن نحقق من خلالها (فهماً أفضل) للظواهر التي ندرسها ، وحينما نتمكن من تحقيق هذا الفهم نكون قد حققنا هدفاً رئيسياً من أهداف العلم . والمنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملاءمة للواقع الاجتماعي وخصائصه وهو الخطوة الأولى نحو تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع ، إذ من خلاله نتمكن من الاحاطة بكل أبعاد هذا الواقع محددة على خريطة تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته . وحين نصل إلى هذه الخريطة نكون قد وضعنا الأساس المكين لأية محاولة تستهدف تطويره أو تغييره أو تخطيط هذا الواقع من أجل بلوغ غايات مرغوبة من أعضائه .

أولا : نشأة المنهج الوصفي :

ارتبطت نشأة المنهج الوصفي بثلاث نشاطات بحثية أساسية هي : حركة المسح الاجتماعي في انجلترا ، والمنهج المونوجرافي عند فردريك لوبلاى في فرنسا ، ونشأة الدراسات الانثروبولوجية في كل من بريطانيا والولايات المتحدة . ولسوف نحاول في هذه

الفترة أن نقدم صورة للمنهج الوصفي خلال مرحلة النشأة معتمدين على هذه المصادر الثلاث ، خاصة وأننا ناقشنا بعض هذه الاسهامات ، كما سنتعرض للمنهج الانثروبولوجي بالتفصيل في فصل قادم .

المنهج الوصفي في مرحلة نشأته هو طريقة يعتمد عليها الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره ، ويستهدف الوصف في هذه المرحلة تحقيق عدد من الأهداف هي :

١ – جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر .
٢ – صياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظرى محدد للاصلاح الإجتماعي .
٣ – وضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العملية التي يمكن أن ترشد السياسة الإجتماعية في هذا المجال .

والفكرة الأساسية التي تقوم عليها الطريقة الوصفية هي أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الإجتماعية هي عدم وجود منهج علمي حقيقي يصلح لتحليل هذه الظواهر ، حقيقة أن الدراسات الإجتماعية خلال هذه المرحلة كانت تعتمد أساساً على الملاحظة الواقعية لما يجرى من ظواهر وأحداث ، لكن هذه الملاحظات لم تكن تخضع لقواعد تنظمها بحيث نعرف على وجه الدقة كيفية تطبيق الملاحظة ومدى أهمية الظواهر التي نلاحظها ، وما هي أكثر الظواهر دلالة . ومن ثم كان المطلب الأول لتطبيق المنهج الوصفي (المونوجرافي) هو تحديد طائفة بسيطة من الظواهر الإجتماعية كموضوع للبحث ، وتعد هذه الظواهر بالنسبة للموضوع المدروس هي أبسط وحدة يتألف منها ، تماماً كما هو الأمر بالنسبة للذرة في الفيزياء والكيمياء ، والخلية البسيطة في علم الحياة ، فنحن حينما نبدأ بوصف أبسط الوحدات التي تتألف منها الظاهرة المدروسة نستطيع بعد ذلك أن نتقدم على طريق البحث في تحليل المركبات الأكثر تعقيداً . وهكذا تكون المشكلة الأولى في الدراسة الوصفية هي : **اختيار الوحدة الإجتماعية الأولية والأساسية في الموضوع المدروس .**

أما الخطوة الثانية فهي تتمثل في اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر ومكونات وحدة الدراسة .

ذلك أن الدراسة الوصفية في مرحلة نشأتها كانت مرتبطة بالتحليل الكمي ، يبدو ذلك واضحاً من أعمال لوبلاي ، الذى اعتقد أنه بدون المعالجة الكمية ستكون الدراسة غامضة وغير مؤكدة ، كما أن النتائج لن تكون على درجة عالية من الدقة . ولقد استطاع لوبلاي في دراساته أن يجد حلا لهاتين المشكلتين ، حين اعتبر الأسرة هي الوحدة

الإجتماعية الأساسية ، واستخدم ميزانية الأسرة بوصفها التعبير الكمى عن الحياة الأسرية وهى بالتالى الأساس للتحليل الكمى للظواهر الإجتماعية .

والخطوة الثالثة فى المنهج الوصفى هى فحص العوامل المختلفة المؤثرة فى تنظيم الظاهرة المدروسة وفى وظائفها ، فاذا كنا بصدد الأسرة - مثلا - فان علينا أن نعرف أن وظائف الأسرة وتنظيمها يتأثران بعدد من العوامل من أهمها البيئة الجغرافية ، والعمل(١) . غير أن التحليل لا يقف عند هذا الحد ، وانما يتجه نحو بحث ودراسة الظروف الأوسع نطاقاً التى تؤثر فى الأسرة ، وهنا يقتضى الأمر إلى جانب دراسة المكان والنشاط الاقتصادى ، دراسة النظم الإجتماعية والسياسية الأخرى المؤثرة فى الأسرة . ولقد صاحب ذلك تطوير المنهج الوصفى فى فرنسا الذى صاغه لوبلاى عند عدد من الباحثين من أمثال هنرى تورفيل Henri de Tourville وبينو R. Pinot وغيرهما وذلك من خلال ما يعرف اصطلاحاً « بمسميات العلوم الإجتماعية La nomenclature de la Science Sociale وقد احتفظ هذا التصور بكافة معطيات منهج لوبلاى ولكنه أضاف اليها وحاول تعديلها ، وتمثل هذه الفكرة محاولة منظمة لتحليل الانساق الإجتماعية والتنظيمات ودراستها . وعلى الرغم من أن الأسرة ظلت من خلال هذا المفهوم (المسميات) هى الوحدة الأساسية للبحث ، الا ان تطوير المنهج الوصفى لدراسة الأسرة يقتضى الاحاطة بعدد كبير من الابعاد والعلاقات الأوسع نطاقاً التى تمكننا من الانتقال من فهم البسيط الى المركب .

وإذا كانت دراسات لوبلاى فضلاً عن تطور حركة المسح الإجتماعى واتجاهها نحو الاستعانة بالاحصاء قد اكسبت المنهج الوصفى طابعاً كمياً واضحاً فى تحليلاته ، فان الدراسات الحقلية التى أجراها الانثروبولوجيون باستخدام طريقة الملاحظة المشاركة قد طورت الاهتمام بالتحليل الكيفى للوقائع والظواهر المدروسة إذ أن الفكرة الأساسية التى تستند اليها هذه الدراسات هى أن المشاركة والاندماج فى حياة الجماعة أو المجتمع المدروس تعطى الباحث فرصة أكبر لفهم هذه الحياة والتعرف على كل تفصيلاتها . فقد ذهب مالينوفسكى فى مقدمة دراسته عن الارجونوتس(٢) إلى أن الانثروبولوجى عليه أن ينظر إلى الأفعال والتصرفات الملموسة التى تصدر عن الأشخاص ، ثم يستخلص من هذه الوقائع استنتاجاته ، وهو لكى يصل إلى هذا الهدف يتعين عليه أن يدرس ويصف كل الأفعال والتصرفات لا أن يقتصر فى بحثه على الأفعال التى تبدو له غريبة وغير مألوفة . وعلى الباحث أيضا ان يدون كل ملاحظاته ، وأن ينصت تماما لكل ما يقوله الناس ، ويبحث عن شواهد تكشف له عن القواعد الموجهة للسلوك أكثر من محاولة فهم المشاعر

(١) أنظر : Sorokin, OP. cit,pp.67 - 73.

(٢) Malinowski, Argonauts of the Western Pacific, London, Routledge & Kegan Paul, 1922.

الفردية ، ومن خلال هذه الطريقة نستطيع أن نقف على نظرة الناس الى العالم وأن نفهمها . ومعنى ذلك أن الوصف الدقيق الشامل لكافة انماط السلوك اللفظى والفعلى هو أساس الطريقة الانثروبولوجية للبحث .

ثانياً : مرحلتان للبحث الإجتماعى :

حينما نفحص النتاج النهائى لعملية البحث الإجتماعى ، سنجد أن هذا النتاج قد أمكن التوصل اليه من خلال مرحلتين رئيسيتين للبحث الإجتماعى هما : مرحلة البحث الوصفى Descriptive Research ، والمرحلة الثانية هى مرحلة البحث التفسيرى Explanatory Research . وتهدف المرحلة الأولى إلى استكشاف وتوضيح بعض الظواهر التى لا تتوافر عنها معلومات دقيقة ، وهنا تكون مهمة الوصف هى زيادة ألفة الباحث بالظواهر أو التوصل إلى استبصارات جديدة تمهد الطريق للمرحلة الثانية .

أما المرحلة الثانية فهى غالباً ما تكون ذات طبيعة تفسيرية تسعى الى استخلاص التعميمات حول الظواهر المدروسة . إذ لا يقتصر جهد الباحث على وصف أبعاد الظواهر وجوانبها المختلفة ، وإنما عليه أن يحدد العلاقات المتبادلة بين الظواهر ، من خلال عبارات تصف الارتباط بين المتغيرات المختلفة ، وتمكننا من استنتاج العلاقات السببية بينها . ونحن نطلق على هذه العبارات مصطلح الفروض العلمية التى يصوغها الباحث ويحددها بوضوح قبل إجراء دراسته .

والعلاقة بين المرحلتين وثيقة للغاية ، إذ من العسير صياغة عبارات تفسيرية دون أن تكون لدينا صورة منظمة وواضحة عن الظواهر التى نريد تفسيرها ، وبذلك نؤسس عملية التفسير على العملية الأولى وهى عملية الوصف الدقيق المتكامل .

وينبغى فى هذا الصدد أن نؤكد حقيقة هامة وهى أن البحوث الوصفية ذات أهمية بالغة فى مجال العلوم الإجتماعية بصفة خاصة ، تلك العلوم التى لم تقطع بعد شوطاً كبيراً من التقدم يقارن بذلك الذى قطعته البحوث فى العلوم الطبيعية يضاف إلى ذلك أن الموضوع الذى ندرسه فى العلوم الإجتماعية له طبيعته الخاصة المتميزة ، إذ يصعب أن نجرى عليه اختبارات وتجارب توازى فى دقتها تجارب علماء الطبيعة ، فالكائنات الإنسانية ذوات إرادة ، وقدرة على الإبداع والابتكار كما أن الظواهر الإجتماعية سريعة التغير والتبدل ، ولهذا يقال ان موضوع العلوم الإجتماعية معقد إلى أبعد حدود التعقيد ، وان مهمة الباحث فى مجال هذه العلوم أدق وأصعب بكثير من مهمة الباحث فى مجال العلوم الطبيعية ، ومن ثم كان تقدم البحوث فى ميدان له هذه الخصائص يعتمد أولاً على توافر درجة معينة من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الإجتماعى وبطبيعة السلوك البشرى ، ومعنى ذلك أننا يجب ان نقضى فترة كافية فى التعرف على الظواهر التى ندرسها ، ومعايشتها واكتشاف أهم

ميادين المشكلات التي ينبغي أن توجه اليها البحوث ، فكأن الدراسات الوصفية التي تمثل المرحلة الأولى للبحث الاجتماعي تعبر عن ضرورة ملحة للباحث لانها تمهد له السبيل لكي ينتقل إلى مرحلة تالية ، هي في الحقيقة أكثر تقدماً على صعيد المعرفة العلمية من المرحلة الأولى(١) .

وتبدو الحاجة ماسة إلى هذا النوع من البحوث في المجتمعات النامية بصفة عامة ، وفي مجتمعاتنا العربية بصفة خاصة . فنحن حديثوا عهد بالدراسات الإجتماعية العلمية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، ولانزال نجهل الكثير عن نظمنا الإجتماعية ، ووظائفها وكيفية عملها وعن قيمنا وعاداتنا ، بل لانكاد نعرف شيئاً له قيمته عن سمات ثقافتنا ، ومقومات تكاملها ، ومظاهر الاختلاف فيها ، أو بعبارة أخرى نحن أحوج ما نكون إلى خريطة إجتماعية ثقافية منظمة توضح معالم واقع المجتمع العربي المتغير ، ولانزال بعيدين أيضاً عن التوصل إلى اطار نظرى صالح لدراسة أوضاعنا الخاصة ، ونابع عن واقع مجتمعاتنا ، وهذا كله ما يفسر أهمية المرحلة الأولى للبحث الإجتماعي ألا وهي مرحلة الوصف .

ثالثاً : مرحلتان في البحوث الوصفية :

يتم اجراء البحوث الوصفية على مرحلتين في الغالب ، المرحلة الأولى هي مرحلة الاستكشاف والصياغة Explorative and Formulative Study والمرحلة الثانية هي مرحلة التشخيص والوصف المتعمق . Diagnostic and Intensive Description(١) .

والمرحلتان مرتبطتان تسلم احداهما إلى الأخرى ، طالما أن عملية البحث الإجتماعي عمليه متدرجه من البسيط إلى الأكثر تعقيدا ، وسوف نعرض فيما يلي لأهداف واجراءات كل مرحله منهما .

١ مرحلة الاستكشاف والصياغة :

معظم الدراسات تسعى الى استطلاع مجال محدد للبحث الإجتماعي أو صياغة مشكلات تصلح للبحث الدقيق في مرحله لاحقه . كما قد تهدف هذه الدراسات الى تحقيق غايات أو وظائف أخرى مثل توضيح بعض المفاهيم ، وتحديد أولويات المسائل والموضوعات الجديرة بالبحث ، أو جمع معلومات حول الامكانية العملية لاجراء بحث عن مواقف الحياة الفعلية ، أو حصر المشكلات التي يعدها الناس ذات أهمية خاصة بالنسبة لحياتهم وعلاقاتهم الإجتماعية

(١) راجع Forcese. D. & Stephen Richer, Social Research Methods; Prentisce Hall Inc. New Jersey, 1973. p. 80.

(٢) راجع تفاصيل هذه الدراسات في Selltiz et. al : Research Methods in Social Relations, Holt. Rinehart and Winston 1963, p.51.

وتستند الدراسات الكشفية الى اجراءات منهجية محددة ومعروفة ، وهى اجراءات ليست مستقلة أو معزلة بعضها عن بعض ، ولكنها تتكامل فى وحدة منهجية لتحقيق أهداف الدراسة الاستطلاعية . وإذا كانت هذه الدراسات تمثل نقطة البداية فى البحث العلمى فان البداية دائماً هى أهم الخطوات ، إذ يتوقف على نجاحها استمرار عملية البحث ، ومهما بلغت دقة المناهج والاجراءات التى يصطنعها الباحث فى مراحل لاحقة ، فسوف تكون عديمة القيمة ، إذا كانت البداية غير صحيحة أو ليست ملائمة .

وتضم اجراءات الدراسات الكشفية :

أولا : تلخيص تراث العلوم الاجتماعية والميادين المختلفة المتصلة بمشكلة البحث .

ثانياً : استشارة الافراد ذو الخبرة العلمية والعملية بالمشكلة المراد دراستها .

ثالثاً : تحليل بعض الحالات التى تزيد من استبصارنا بالمشكلة وتلقى مزيداً من الضوء عليها .

أما الاجراء الأول فهو ما يعرف عموماً بمسح التراث Survey of Literature أو ما يطلق عليه اسم مرحلة التوثيق Documentation Period وهو من أبسط طرق اختزال الجهد المبذول فى البحوث العلمية ، إذ لا يعقل أن يبدأ كل باحث موضوعه دون أن يتعرف على ما توصل اليه الآخرون الذين بدأوه بالبحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة . وغالباً ما ينصب اهتمام الباحث فى استعراضه للتراث على معرفة الفروض المتضمنة فى الدراسات السابقة والتى تساعده فى اجراء بحث أدق وأعمق . لكن معظم الدراسات الكشفية تتناول مجالات لاتوجد فيها فروض واضحة ، ومهمة الباحث فى هذه الحالة هى تلخيص المادة العلمية التى تتضمنها هذه الدراسات ، على أن تتوافر لدى الباحث فى هذه الحالة حساسية بالغة بتلك الفروض التى يمكن استنباطها أو استخلاصها من هذه المعلومات . ويتعين على الباحث أن يدرس بدقة كل المصادر العامة والخاصة سواء ضمن ذلك الدوريات العلمية أو المراجع العامة فى الموضوع أو التقارير التى تصدرها هيئات خاصة قبل أن يخاطر بالحكم بأنه لا توجد دراسات سابقة فى موضوعه .

ومن الضرورى كذلك أن يوسع الباحث نطاق مسحه للتراث ، وذلك بألا يقتصر على الاطلاع على البحوث التى تبدو متصلة بشكل مباشر فقط بموضوع بحثه فكثيراً ما نجد أن القراءة فى ميدان آخر وان بدا بعيداً نسبياً تكون باعثاً لمزيد من الاستبصار فى موضوع البحث . فقراءة الباحث فى بعض نواحى العلوم الاقتصادية والسياسية أو فى التاريخ قد توجه حثه نحو مجالات هامة ، وتعمق فهمه إذا كانت مشكلة بحثه مثلا هى تغيير الاتجاهات المتعلقة بالاخذ بالثأر ، مع ما قد يبدو لأول وهلة من تباعد بين هذه وتلك . على أن المراجع العلمية ليست وحدها هى التى توحى للباحث بأفكار جديدة بل ان

الأعمال الادبية الأصيلة ، بما تحتويه من وصف حساس للحياة الاجتماعية تعتبر ميداناً خصباً لاستقاء فروض يمكن اختبارها . ومع أن الباحث لا يعتمد على الاوصاف الادبية ، التى قد تنطوى على غير قليل من المبالغة والتصوير الجمالى الذى يجذب انتباه القارىء ، الا انه قد يجد فيها تقارير تصور جوانب معينة من الواقع ، أو فترات تاريخية معينة من المجتمع ، وقد يجد فيها أفكار موحية توجهه نحو المتغيرات الهامة فى المواقف التى يرغب فى دراستها .

ولكن المعلومات التى يحصل عليها الباحث من قراءة التراث المكتوب ليست إلا جزءاً يسيراً فقط مما يمكن أن يحصل عليه من معرفة ، فكثيراً ما نجد لدى المشتغلين فى ميدان من الميادين انطباعات وخبرات لا نستطيع التعرف عليها فيما نشر من بحوث لهم أو لغيرهم من المهتمين بالموضوع . وربما كانت مقابلتهم والتحدث اليهم وسؤالهم هى احدى الوسائل التى تزودنا باستبصارات حول الظاهرة المراد بحثها ، ذلك ان الحصول على هذه الخبرات يمنح الباحث معرفة واضحة بالمواقف العلمية والظروف الواقعية التى تحيط بموضوع بحثه .

وبالرغم من أنه ليس من المهم أن يقابل الباحث عينة عشوائية ممثلة من الخبراء فى موضوع بحثه ، الا أنه يجب أن يراعى فى اختيارهم توافر بعض الشروط ، منها أن تكون عينة الخبراء التى يقابلها ممثلة لمختلف الفروع والتخصصات ذات الصلة بموضوع دراسته ، وأن يكونوا ممن لديهم القدرة على اعطاء ما لديهم من معلومات وبيانات شخصية ذلك أن الباحث فى الغالب لايريد أن يحصل على احصاءات رسمية منهم ، بقدر ما يهدف الى معرفة خبراتهم ومواقفهم العملية الخاصة خلال تجربتهم الطويلة فى الميدان الذى يتخصصون فيه . ومعنى ذلك ان الباحث عليه ان يستمع الى كل وجهات النظر التى تقال له ، إذ كثيراً ما نجد ان الخبراء يختلفون اختلافاً تاماً فيما يظنونه من علاقات أو يستدلون عليه من ارتباطات بين المتغيرات ، وفى هذه الحالة ينبغى على الباحث ان يقابل ممثلين لكل مدرسة فكرية ، فلا يقتصر على سماع وجهة نظر فريق دون الآخر ، بل ربما كان استماع الباحث الى جوهر التضارب فى المسلمات التى يستند اليها كل فريق ، أهم باعث له على التعرف على بعض الجوانب العامة فى المشكلة أو بعض النواحى الناقصة فيها .

على ان سؤال ذوى الخبرة غالبا ما يتم على مرحلتين : ففى المرحلة الأولى يعقد الباحث مع الخبراء فى موضوعه مقابلات حرة غير مقيدة يتبادل فيها معهم الافكار ، ومن الطبيعى ان تكون لدى الباحث قبل ذلك معرفة مبدئية بجوانب الموضوع الذى يستشير فيه الخبراء ثم على ضوء هذه المقابلات ، يصمم الباحث استمارة خاصة يضمنها مجموعة من الاسئلة الجوهرية التى توجه المقابلة بينه وبين الخبراء ، نحو النقاط الهامة التى يريد استكشافها . وينبغى ان يراعى الباحث فى صياغته لاسئلة هذه الاستمارة أن تتعلق باوضاع لا بأفكار

عامة مجردة ، وان تدور حول الاسباب والعوامل المرتبطة بالظواهر ، بحيث يطلب الى الخبراء ، أن يفسروا من واقع خبراتهم أسباب الارتباط بين المتغيرات والظروف التى تؤدى الى تغير الاوضاع الاجتماعية المختلفة ، إذ أن التأكيد على معرفة رأى ذوى الخبرة فى أسباب التغير يمكن الباحث من الحصول على استبصارات حول العمليات التى تحدث خلال الزمن ، التى قد لا يستطيع أن يلاحظها سوى الشخص الممارس بالفعل . أما إذا كان الباحث لا يهتم فقط بمعرفة العلاقات النظرية بين المتغيرات وانما يريد أن يعرف دلالتها بالنسبة للحياة العملية ، فان عليه أن يحصل على معلومات تتعلق بتشابك هذه المتغيرات وتداخلهم فى عالم الحياة اليومية وكيف يؤدى ذلك إلى تحقيق الغايات الإجتماعية أو تعويقها .

ومن الضرورى ألا يكتفى الباحث بتلك العبارات العامة التى يذكرها له الخبراء ، ذلك أن يطلب اليهم المقارنة بين المناهج والطرق المختلفة المستخدمة لتحقيق بعض الأغراض ، كما أن عليه أن يحصل منهم على أمثلة حية حول ضروب النجاح والفشل التى واجهتهم فى حياتهم العملية أثناء اتصالهم بمسائل تتعلق بموضوع الدراسة .

وهكذا يتضح لنا أن استشارة ذوى الخبرة ، فضلًا عن أنها مصدر لاستلهام الفروض ، فهى تزود الباحث بمعرفة واضحة حول الامكانيات العملية التى ترتبط باجراء النماذج المختلفة للبحوث ، ففى ضوء هذه المعلومات نستطيع أن نتعرف على طبيعة التسهيلات التى يمكن أن يحصل عليها الباحث حينما يريد اجراء بحثه ، كذلك العوامل التى يمكنه السيطرة عليها ، وما هو مدى استعداد الهيئات المختلفة للمعاونة فى اجراء البحث يضاف الى ذلك أن مسح آراء ذوى الخبرة يفيد فى حصر المشكلات التى يعتقد العاملون فى الميدان أنها بحاجة الى دراسة علمية أكثر من غيرها ، ومن ثم يصبح لهذا الحصر أهميته عند وضع برامج البحوث ، وتحديد أولوياتها ،

وهناك بعد ذلك اجراء أخير وهو دراسة بعض الحالات التى يمكن أن تلقى مزيدًا من الضوء على مشكلة البحث ، ويؤكد معظم الدارسين أن اختيار بعض الحالات الفردية ، ثم دراستها دراسة متعمقة سوف يزيد من معرفتنا بتلك الميادين التى لا نعلم عنها سوى القليل ولا تزال أيضاً خبرتنا بها محدودة ، وفحص هذه الحالات الفردية سوف يساعدنا فى صياغة بعض الافكار ، وتطوير مجموعة فروض يمكن اخضاعها للدراسة التجريبية .

والمثال الذى يدلل على أهمية هذه الطريقة ، هو أن معظم الاستبصارات النظرية التى توصل اليها فرويد Freud كانت راجعة الى دراساته المتعمقة لمرضاه النفسيين . هذا فضلًا عن أننا قد استطعنا أن نغير كثيراً من أفكارنا حول العلاقة بين الانسان والمجتمع فى ضوء البحوث الانثروبولوجية التى تناولت المجتمعات البدائية التى تمثل أيضاً حالات خاصة ،

ويقصد بدراسة الحالة هنا البحث المتعمق لنماذج مختارة من الظاهرة التي يهتم بها الباحث فقد يركز الباحث اهتمامه في هذا الصدد على الأفراد ، أو المواقف أو الجماعات أو المجتمعات المحلية . وقد يستعين في بحثه بأدوات أو وسائل مختلفة – فيمكنه الاعتماد على المقابلات الحرة ، وفحص الوثائق والسجلات أو الملاحظة المشاركة .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا لكي تصبح هذه الطريقة مثمرة في استثارة الاستبصار :

وأولهما -- هو اتجاه الباحث الذي يجب أن يتميز بحساسية فائقة للبحث ، تجعله يدرك الافكار الهامة . وتمكنه من اعادة صياغة مشكلة البحث واعادة توجيهها كلما توافرت له امكانيات جديدة .

وثانيهما – مدى عمق الدراسة للفرد أو للجماعة ، أو للمجتمع المحلي أو للثقافة أو للموقف المختار حسب الاحوال ، اذ ينبغي أن يحاول الباحث الحصول على أكبر عدد ممكن من البيانات التي تسمح له بالتمييز بين السمات النوعية المميزة لحالة المبحوث ، وبين السمات العامة المشتركة بين عدد كبير من الحالات ، واذا كان الفرد هو مجال البحث فان التعمق في بحث حالته قد يقتضي تحليل موقفه الراهن ، بالاضافة الى دراسة تاريخ حياته بأكمله . يضاف الى هذين الشرطين بالطبع حقيقة أخرى مؤداها ، أن نجاح هذه الطريقة يعتمد على القوى الفكرية المتكاملة للباحث ، والتي تتجلى في قدرته على أن يجمع في اطار واحد متسق ما بين معلومات متنوعة متفرقة ، مما يسمح له باعطائها تفسيراً موحداً ، وربما كانت هذه السمة الاخيرة لطريقة تحليل الامثلة المثيرة للاستبصار هي التي دفعت بعض النقاد الى اعتبارها كنوع من أنواع الاساليب الاسقاطية ، لكن هذا النقد لا ينطوي على أهمية كبيرة ، طالما أن الباحث لا يختبر في هذه المرحلة فرضاً من الفروض فان هدفه يكاد ينحصر فقط في استثارة وتنمية الفروض .

٢ مرحلة التشخيص والوصف المتعمق :

أما النموذج الآخر للبحوث الاجتماعية فهو الذي يهتم بوصف الخصائص المختلفة ، وجمع المعلومات حول موقف اجتماعي ، أو مجتمع محلي معين ، فنحن نستطيع تصوير الخصائص الاجتماعية لقرية من القرى حينما نحصل على كافة البيانات المتاحة عنها مثل توزيع السن ونسبة التعليم ، والحالة الزواجية والتركيب المهني ، ومعدلات الخصوبة ونظام الملكية أو الحيازة ، وقد نهتم أيضاً في دراسة من هذا النوع بالتعرف على طبيعة الخدمات العامة التي يوفرها المجتمع للأفراد والجماعات ، فندرس أوضاع الاسكان ، والخدمات الصحية والثقافية .. الخ . ويطلق على هذا النوع من الدراسات مصطلح البحوث الوصفية

التشخيصية Descriptive and Diagnostic Studies ، ذلك أنها جميعاً تشترك فى عدم وجود فروض مبدئية ، أو قضايا عامة توجه الباحث نحو فحص العلاقة الارتباطية بين متغيرين ، فمثل هذه الفروض تتطلب شروطاً خاصة فى الدراسات التى تجرى لاختبارها ، تختلف اختلافاً جوهرياً عن الشروط التى يجب مراعاتها عند تصميم الدراسات الوصفية .

على أن ما سبق لايجب أن يوحى الينا بأن الدراسات الوصفية تكتفى بمجرد جمع أكبر عدد ممكن من المعلومات عن الظاهرة أو الموقف أو المجتمع المدروس فلو اقتصر البحث على ذلك لما أمكن أن يدخل ضمن البحوث العلمية على الاطلاق فمن الضرورى أن يستخلص الباحث الدلالات والمعانى المختلفة التى تنطوى عليها البيانات والمعلومات التى أمكن الحصول عليها ، وهذا بالطبع يدفعه الى ربط بعض الظواهر ببعضها ، واكتشاف العلاقة بين المتغيرات ، واعطاء ذلك كله التفسير الملائم حتى يمكن أن ترق الدراسة الى مستوى البحث العلمى .

وهناك شرطان أساسيان يجب أن يتوافرا فى البحوث الوصفية أو التشخيصية :

الأول : هو التقليل من احتمال التحيز فى وصف عناصر الموقف وتقويمها .

والثانى : هو الاقتصاد فى الجهد الذى يبذل فى البحث ، مع الحصول على أكبر قدر من المعلومات .

وينبغى أن نراعى هذين الشرطين تماماً فى خطوات البحث كلها سواء تعلق ذلك بصياغة المشكلة ، أو طرق جمع المعلومات أو اختيار العينة ، أو تحليل المعلومات ، أو تسجيل النتائج .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن الفروق بين الدراسات الوصفية من جهة والاستطلاعية من جهة أخرى طالما أن كلا منها لا يبدأ من فروض ، ونستطيع أن نحدد هذه الفروق بين هذين النوعين من الدراسات على النحو التالى :

(أ) تقوم الدراسات الوصفية على افتراض مؤداه ، أن هناك قدراً وفيراً من البيانات عن المشكلة موضوع البحث ، وذلك بعكس الحال فى الدراسات الكشفية التى يدخل فيها الباحث الميدان ، وهو لايعرف الابعاد الحقيقية للظاهرة أو المشكلة التى يدرسها ، ومن ثم ينحصر اهتمامه فى استكشاف كل جوانب هذه المشكلة .

(ب) أن موقف الباحث وهو بسبيل اجراء دراسة وصفية أفضل بكثير من موقفه حين يجرى دراسة استطلاعية . ففى الحالة الأولى تكون أهداف الدراسة محددة بوضوح ، وخطوات السير نحو تحقيقها معروفة بينما لا يستطيع أن يتوصل إلى هذه الدرجة من التحديد وهو بسبيل القيام ببحث كشفى ، إذ أن هذه البحوث تتميز بالمرونة ، فالباحث

غالباً مايضطر إلى تعديل أهدافه وتغييرها كلما استكشف جوانب جديدة في الموقف الذى يقوم بدراسته .

أولاً : أنه يمكن الاستعانة بكافة الطرق المستخدمة للحصول على المعلومات فى الدراسة الوصفية ، بل يمكن الجمع بين أكثر من طريقة واحدة مثل المقابلات والملاحظة ، واستمارة البحث ، وتحليل الوثائق والسجلات .

وثانياً : اختلاف مستويات التعمق فى هذا النوع من الدراسات فبعضنا يكتفى بالوصف الكمى أو الكيفى لجوانب الظاهرة ، دون دراسة الأسباب والعوامل التي أدت الى ماهو حادث فعلاً ، بينما تعنى دراسات أخرى بالتعرف على الأسباب المؤدية الى الظاهرة ، وما يمكن عمله أو تغييره بحيث يؤدى الى تعديل فى الموقف المدروس .

وثالثاً : أن الدراسات الوصفية فى الغالب تعتمد على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الذى تتناوله بالبحث ، ويرجع ذلك إلى أن هذه العينات تؤدى الى توفير جهد كبير سواء بالنسبة للباحث أو لجمهور البحث .

ورابعاً : أنه يجب أن يتحقق لهذه الدراسات مستوى معين من التجريد Abstraction والتجريد هو تمييز لخصائص أو سمات موقف ما ذلك أن كل المواقف الاجتماعية شديدة التعقيد والتداخل ولا نستطيع أن نشهد كل الموقف (على الطبيعة) ، ولهذا فليس هناك مفر من اصطناع التجريد .

والملاحظ خامساً وأخيراً أنه يتعين تصنيف الأشياء ، أو الوقائع أو الكائنات على أساس معيار مميز ، حتى يمكن استخلاص أحكام تصدق على فئة معينة منها ، ولهذا يعتبر التعميم مطلباً أساسياً لهذه الدراسات ، ووظيفته هى سد الثغرة بين ما لاحظناه فى عالم الحياة الاجتماعية من وقائع وبين ما لم نتمكن من ملاحظته .

رابعاً : نماذج البحوث الوصفية :

١ - المسح الاجتماعى كنموذج للدراسات الوصفية :

ينهض هذا التحليل على قضية هامة مؤداها أن حركة البحث فى علم الاجتماع هى الحركة التى اسهمت اسهاماً رئيسياً فى بناء علم الاجتماع كدراسة علمية متخصصة وذلك بما قدمته من مناهج للدراسة ، وما طورته من أدوات ملائمة لجمع البيانات ولقد كرس علم الاجتماع شأنه فى ذلك شأن أى علم حديد جانباً كبيراً من اهتماماته ونشاط باحثيه حول الدراسات الوصفية Descriptive Studies التى استهدفت فى الغالب تحقيق أهداف ادارية وساعدت على تكوين فهم أفضل للحياة الاجتماعية المعقدة ، ومن أمثلة هذه الدراسات حركة المسح الاجتماعى فى انجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر ، والتى

ركزت على دراسة مشكلات اجتماعية محددة بغية أن تسهم نتائج هذه الدراسة فى الوصول إلى حلول لها ، ففى بريطانيا قام تشارلز بوث C. Booth عام ١٨٨٩ بدراسة عن حياة الطبقة العاملة فى لندن نشرت فى سبع مجلدات عام ١٩٠٢ »(١) . وكان بوث من أثرياء ليفربول تأثر بالفقر الذى تعانى منه الطبقة العاملة ومن ظروف حياتها ، ولقد تمكن بوث على أساس ما حصل عليه من معلومات من وضع كل أسرة داخل طبقة اجتماعية وقسم هذه الطبقات الى ثمان طبقات ، وضع أربعة منها تحت خط الفقر ، وأربعة أخرى فوق خط الفقر . ولكنه عرف هذه الطبقات تعريفاً غامضاً ، فالفقير عنده هو الذى يعيش تحت ضغط توفير مطالب الحياة الضرورية . ولقد تمكن راونترى Rowntree بعد ذلك من تطوير تحديد أدق المفاهيم حين قام بدراسة وصفية لحالة الفقر والبؤس الذى تعانى منه الأسر البريطانية . ونشر مسح راوندى لمدينة يورك York عام ١٩٠١ بعنوان الفقر : دراسة لحياة المدينة . وترجع أهمية دراسة راونترى الى عدة اعتبارات ، فمن الملاحظ أولًا : أنه جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن كل أسرة في مدينة يورك ، وتتناول هذه المعلومات ظروف الاسكان ، والمهنة ، والوضع الاقتصادى لكل أسرة ، ومن الملاحظ ثانياً : أنه حصل مباشرة على معلوماته من الأسر ذاتها عن طريق المقابلة ، ومن الملاحظ ثالثاً : وأخيراً أنه اهتم بتحديد مفهوم الفقر ، وصاغ التفرقة بين الفقر الأولى ، والفقر الثانوى ، ومن ثم تمكن من تحديد معيار امبيريقى لخط الفقر فى ضوء تكاليف الحد الادنى من ضرورات الحياة والبقاء المادى . ولقد كتب كثيرون عن دراسات راونترى وقيمة النتائج التى خلصت اليها ، إذ تقول بياتريس وب Webb « ان للدراسة نتائج سياسية يتعين أخذها فى الاعتبار ، كما أنها بصفة عامة تعد اسهاماً رائداً فى مجال الدراسات الاجتماعية» .

وفى عام ١٩١١ قام باولى Bowely بدراسة مسحيه عن أحوال الطبقه العاملة فى مدينة ريدنج Reading ، ومن أبرز مميزات هذه الدراسة أنها استخدمت أسلوب العينات فى البحث ، الذى أصبح بعد ذلك أحد الاساليب الرئيسية فى المسح الاجتماعى . ولقد اهتم باولى بطريقة تحديد واختيار العينة والاخطاء التى تواجه هذا الاختيار ، وفى دراسة لاحقة له بعنوان : هل تناقص الفقر ؟ استخدم معيارا أكثر واقعية للفقر يعتمد على عادات الانفاق الفعلية ، كما اهتم أيضاً بتفاوت الحاجات الغذائية للاطفال من مختلف الاعمار ، وتلك كلها مسائل لم يكن يهتم بها السابقون عليه .

على أن بداية الثلاثينات قد شهدت انتعاش حركة المسح الاجتماعى ، اذ قامت مؤسسة فورد بدراسة عام ١٩٢٨ نشرت بعنوان Work and Wealth in Modern Port

(١) راجع : Booth, C. (ed) (1889 1902). Labour and Life of the People of London, 17. Vols Macmillan. London.

واستخدم هذا البحث طريقة بولى . وان كان قد أضاف نموذجاً جديداً للفقر أطلق عليه مصطلح الفقر الكامن وفى عام ١٩٢٨ أجرى مسح آخر بعنوان . مسح جديد للحياة والعمل فى مدينة لندن ، ولقد خطط هذا المسح لكى يكون بمثابة استكمال لدراسة تشارلز بوث القديمة ، ونشرت نتائجه فى عدة مجلدات ما بين عامى ١٩٣٠ ١٩٣٥

وفى فرنسا كان فريدريك لوبلاى F.Leplay من أهم رواد البحث الاجتماعى (١٨٠٦ — ١٨٨٢) ، اذ أنه اتجه نحو دراسة الاوضاع الاجتماعية للأسرة دراسة علمية دقيقة بهدف تقديم مقترحات عملية للاصلاح الاجتماعى . واختياره للأسرة كوحدة للدراسة راجع الى اعتقاده بأن الأسرة هى أكثر الجماعات الاجتماعية بساطة ، وشمولا فى الوقت ذاته ، ثم هى (ممثلة) للخصائص الاجتماعية والثقافية التى توجد فى المجتمع ككل ولكن بصورة مصغرة . ولقد بحث لوبلاى بعد ذلك عن (معيار) موضوعى يصلح لدراسة الأسرة ، فوقع اختياره على ميزانية الاسرة ليجعلها أساس تحليلاته ، وباعتبارها كاشفة عن بناء الأسرة وطبيعة مشكلاتها وأسلوب حلها لتلك المشكلات . وفى عام ١٨٥٥ نشر دراسة عن العمال الاوروبيين ثم نشر دراسة أخرى قدم فيها مقترحاته بشأن الاصلاح الاجتماعى لأحوال العمال جعل عنوانها (الاصلاح الاجتماعى فى فرنسا ١٨٦٤)

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات فى تنبيه الأذهان خلال تلك الفترة المبكرة من تاريخ علم الاجتماع الى ضرورة استقراء الواقع الاجتماعى واستلهام حلول لمشكلات المجتمع بعد معاينة هذه المشكلات كما هى قائمة بالفعل ، وعلى الرغم أيضاً من أنها ساعدت على تنمية أدوات البحث الاجتماعى ، الا أن القيمة العلمية لها محدودة الى حد كبير ، اذ يتعين التنسيق بين نتائج هذه الدراسات الوصفية تنسيقاً متكاملا ثم الاتجاه بعد ذلك الى صياغة فروض علمية واخضاعها للاختبار أو التحقق من مدى صدقها ، ذلك أن قوة علم الاجتماع تتمثل فى الوصول الى قضايا محققة تجريبياً لا فى مجرد جمع الوقائع وتكديس البيانات الاحصائية . ولقد كان أوجست كونت A.Comte بطموحه الوضعى يسعى جاهداً الى اثبات المكانة العلمية لعلم الاجتماع من خلال الحقيقة التى مؤداها ، أن علم الاجتماع تتوافر له كافة خصائص العلوم الطبيعية وأهمها اكتشاف القوانين المفسرة للظواهر الاجتماعية . وسار دوركايم فى نفس الخط الذى رسمه كونت من قبله ولكنه كان أكثر علمية من سلفه ، حيما أجرى دراسته الشهيرة عن الانتحار مستخدماً فيها الاسلوب الاحصائى ببراعة فائقة ، وطور فى الوقت ذاته الاطار التصورى الذى صاغه لتفسير الظواهر الاجتماعية ، كما قدم مفهوم فقدان المعايير (الانومى Anomie) كأداة تصورية تصف نمطاً هاماً من أنماط الانتحار .

ويبدو أن الولايات المتحدة هي التي شهدت أكبر حركة بحث عملت بشكل مباشر على تطوير علم الاجتماع وتشكيل اتجاهاته المعاصرة ، فلقد خضعت البحوث لتنظيم أكاديمي واضح . ونذكر على سبيل المثال هنا بعض هيئات البحوث التي كان لها دورها في هذا الصدد فلقد أخرج مكتب البحث الاجتماعي التطبيقي بجامعة كولومبيا العديد من البحوث الهامة ، وأشرف على هذه البحوث كل من روبرت ميرتون R.Merton ، ولازارسفيلد P.Lazarsfeld اللذان استطاعا أن يقدما تحليلات نظرية ومنهجية رائدة في علم الاجتماع المعاصر كذلك أسهمت جامعة كاليفورنيا بيركلي في حركة البحث الاجتماعي وبخاصة في مجالات السياسة والعلاقات الصناعية ، وثمة مركز آخر للبحث الاجتماعي بجامعة شيكاغو الذي قام بوضع برنامج عالمي للبحوث الاجتماعية

ما هو المسح وما هي أنواعه ؟

المسح Survey هو محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة منه ، وذلك عن طريق استخدام استمارات البحث ، أو المقابلات ، وإذن فالوظيفة الأساسية للمسح هي توفير المعلومات حول موقف ، أو مجتمع أو جماعة ، لكن بعض المسوح لا تقتصر أهدافها على مجرد الوصف ، مثل الدراسة التي أجريت عن (غياب العمال في الصناعة) عام ١٩٤٣ ، وشملت قطاعاً عريضاً من العمال الصناعيين ، وكان هدفها بالاضافة الى تصوير المشكلة كشف العوامل المؤدية الى الغياب ، وارتباطه بالكفاية الانتاجية ، وفي هذه الحالة يطلق على هذه المسوح أنها تفسيرية . ولا تتميز المسوح الاجتماعية بامكان تطبيقها فقط على جماهير عديدة متنوعة ، ولكن يميزها أيضاً ذلك النطاق العريض من البيانات التي تتضمنها ، فهي في الغالب تضم بيانات شخصية كالأسئلة الخاصة بالنوع ، والسن ، والمهنة ، والتعليم ، والديانة والمستوى الاقتصادي ، وهذه الاسئلة تصور الخصائص العامة لجمهور البحث ، ثم بيانات عن البيئة تستهدف معرفة الظروف المعيشية للمبحوثين ، مثل الاسئلة الخاصة بالاقامة ، والجوار ، والجوانب الاجتماعية ، والثقافية والصحية والعمرانية للمنطقة المدروسة ، وبيانات أخرى سلوكية تتعلق بالافعال والتصرفات الاجتماعية للأفراد ، مثل السلوك الانفاقي وأنماط الاستهلاك وأخيراً بيانات تتعلق بالمعلومات العامة والآراء والاتجاهات والدوافع والتوقعات ، وتهدف هذه الاسئلة الى معرفة ادراك جمهور البحث لما يدور في الواقع الخارجي ، وآرائهم حول موضوعات بالذات مثل دراسة الاتجاهات نحو تنظيم الاسرة

والمسوح نوعان :

مسوح شاملة Total Surveys

ومسوح بالعينة Sample Surveys

أما المسوح الشاملة فهى التى ندرس فيها كل أعضاء مجتمع أو جماعة معينة كأن نقوم مثلًا بدراسة شاملة لسكان قرية من القرى أو حى من الاحياء بهدف تصوير أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية ، وقد لا نجد ضرورة لان يشمل المسح جميع هؤلاء السكان ، وفى هذه الحالة نختار عينة منهم بحيث تمثل كل السكان فى الخصائص المختلفة كالسن ، والمستوى الاقتصادى ونجرى عليها الدراسة وغالباً ما يحقق هذا المسح بالعينة أغراض الباحث فى الحصول على وصف ثابت ودقيق لسلوك الجمهور الذى يبحثه أو لاتجاهاته خصوصاً اذا اختيرت العينة على أساس سليم ، والفائدة التى يحققها هذا النوع الأخير تتمثل فى اقتصاد الجهد والتكاليف .

٢ - دراسة الحالة كنموذج للبحث الوصفى :

تعتبر طريقة دراسة الحالة Case_Study Method من أقدم أدوات البحث الاجتماعى ، وهى تمثل أحد أساليب التحليل ، أكثر من كونها تعبر عن اجراءات محددة للبحث ، أو انها مدخل يسعى الى دراسة الوحدات الاجتماعية ككل . (والحالة) أو (الوحدة) قد تكون هى الفرد أو الأسرة أو نظام ، أو تنظيم أو مجتمع ، ويذهب كل من أودم Odum وجوشر K. Jocher الا أن التطبيقات المبكرة لدراسة الحالة كانت تمثلها محاولات المؤرخين لوصف عادات الشعوب والامم ، ثم ظهرت بعد ذلك دراسات أكثر تخصصاً تناولت جماعات أصغر من ذلك . أما أول استخدام منظم لدراسة الحالة فى البحث الاجتماعى فقد كان عن طريق فريدريك لوبلاى Leplay عندما حاول ان يربط بينها ، وبين التحليلات الاحصائية ، ومن ثم قام بدراسات مفصلة وافية عن اقتصاديات الأسرة ، لكى يكشف عن أثر التقلبات الاقتصادية فى الرفاهية الاجتماعية . وتكمن أهمية هذه الطريقة فى قدرتها على اكتشاف كافة المتغيرات الخاصة باحدى الحالات . فهى تحاول أن تفهم طائفة معينة من الظواهر ، ومن خلال الوصف الكامل ، والتحليل المستفيض لحالة معينة أو لمجموعة حالات تدخل ضمن فئة واحدة ، وقد ركزت معظم الدراسات التى أطلق عليها أنها (بحوث حالات) على السلوك الفردى فى الموقف الاجتماعى الكلى ، وأصبحت هذه الطريقة عظيمة الفائدة فى استكشاف قيم الفرد ، واتجاهاته وتعريفاته للموقف . وتعكس اجراءات البحث ، ونوع البيانات ، التى ترتبط بطريقة دراسة الحالة هذا الاهتمام بفحص العلاقة بين السلوك الفردى ، والسياق الاجتماعى حيث تعتمد هذه الطريقة على الوثائق الشخصية ، والخطابات ، وتواريخ الحياة وسجلات الهيئات

الاجتماعية ، والمقابلات المتعمقة . والواقع ان دراسة الحالة على هذا النحو ، تمكن الباحث من الحصول على استبصارات لا يستطيع أن يتوصل اليها اذا اكتفى بالتحليل الاحصائي .

وهناك طريقتان يذيع استعمالهما في دراسة الحالة وهما : تاريخ الحالة Case History والتاريخ الشخصي للحياة Life history أما تاريخ الحالة فيشمل قصة تطورها ، فاذا كانت الحالة شخصاً يلجأ الباحث للحصول على بيانات عنه من مصادر متعددة ، مثل الاسرة ، والمدرسة ، وجماعة الاصدقاء ، ويستعين أيضاً بكل الوثائق والسجلات المتاحة التي يمكن أن تتضمن بيانات من هذا النوع ، أما التاريخ الشخصي للحياة فهو صورة من صور تاريخ الحالة يعرض فيها المبحوث الحوادث التي مرت به ، واهتماماته ، واتجاهاته والخبرات التي اكتسبها ، وذلك كله من وجهة نظره الخاصة . فكأن الفارق الاساسي بين تاريخ الحالة ، والتاريخ الشخصي للحياة ، أن الأول يهتم أبلغ الاهتمام بالتثبت من مدى صدق البيانات التي يدلي بها المبحوث أو التي يمكن جمعها عنه ، وذلك باللجوء الى مصادر متعددة للحصول على هذه البيانات ومقارنتها .

أما الثاني فيركز اهتمامه على عرض حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة ، بما يتضمنه ذلك من التفسيرات التي يراها للمراحل المتعاقبة لنموه الانفعالي والسلوكي .

وجدير بالذكر أن استخدام هذه الطريقة في البحث يحتاج الى خبرة ومران كبيرين ، كما يتطلب من الباحث أن ينفق وقتاً طويلاً في جمع كل المعلومات والبيانات عن الحالة التي يقوم بدراستها ، وقد يقتضي ذلك منه التنقيب في أعماق التاريخ ، ثم عليه بعد ذلك أن يقوم بمقابلات متعمقة مع هذه الحالات ومن الضروري أن تكون الحالات المختارة ، مماثلة لحالات أخرى بقدر الامكان حتى يمكن تعميم نتائج الدراسة . ومعنى ذلك أن الباحث يستطيع أن يكسب دراسته لحالة واحدة طابعاً عاماً ، أو خاصاً وفقاً لمحاور اهتمامه ، ويتحقق الطابع العام لدراسة الحالة حينما تكون الدراسة موجهة باطار نظري محدد بوضوح ، يشتمل على مجموعة قضايا متسقة منطقياً ، بحيث يتدخل هذا الاطار مباشرة في تصميم خطة البحث ، ووضع اطار الملاحظة بصورة تجعل الباحث يختار ما يجده ملائماً لبحثه من المعلومات والبيانات .

أما أهمية دراسة الحالة ، فتتمثل في أنها تمكن الباحث من النفاذ الى أعماق الظواهر أو المواقف التي سيقوم بدراستها ، بدلاً من الاكتفاء بالجوانب السطحية العابرة التي قد لا تكون ذات دلالة حقيقية . واذا كنا نعتقد أن كل فعل اجتماعي له معنى ذاتي ، كما ذهب الى ذلك ماكس فيبر ، وأنه يتعين على عالم الاجتماع أن يستكشف هذه المعاني الذاتية التي يضيفها الافراد على سلوكهم ، وأن يدرس أيضاً كل الدوافع ، والمقاصد ، والرغبات ، والمشاعر ، التي تكمن خلف السلوك الاجتماعي كموجهات له ، اذا كان ذلك يشكل

أحد المهام الرئيسية للبحث الاجتماعى ، فان لنا أن نتوقع مبلغ الفائدة التى تحققها طريقة دراسة الحالة فى هذا الصدد .

واذن فطريقة دراسة الحالة تمثل فى الواقع أسلوباً من أساليب البحث الوصفى ، أو طريقة من طرائق تنظيم البيانات والمعطيات الاجتماعية ، وذلك لكى يمكن ادراك الطابع الكلى للموضوع الاجتماعى الذى ندرسه . وبعبارة أخرى فان طريقة دراسة الحالة هى مدخل ينظر الى أى وحدة اجتماعية نظرة كلية شاملة تستوعب تطور هذه الوحدة ونموها ، سواء كانت تلك الوحدة شخصاً أو أسره أو جماعة اجتماعية ، أو طائفة من العلاقات والعمليات ، أو حتى كانت هذه الوحدة هى الثقافة بأكملها . وتعتمد هذه الطريقة لتحقيق تلك النظرة الكلية على جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات عن الوحدة المدروسة شريطة أن تكون البيانات على أكثر من مستوى ، ثم صياغة النماذج والمؤشرات التى يمكن بواسطتها التعرف على السمات الحقيقية للحالة المدروسة .

٣ البحث الديموجرافى كتطبيق للمنهج الوصفى :

الدراسة الوصفية للمواليد والوفيات وتحركات السكان وتوزيعهم وفقاً للمتغيرات الديموجرافية المختلفة تمثل تطبيقاً للمنهج الوصفى فى مجال هام من مجالات الدراسة الاجتماعية للسكان يكشف عن طبيعة التنظيم الاجتماعى للمجتمع ويسهم فى تحقيق فهم مقارن لبناء المجتمعات[١] . وعادة ما ينظر الى هذه البيانات بوصفها وقائع اجتماعية أساسية ، ترتبط بالعمليات الاجتماعية الاساسية التى تتعلق أساساً بالخصوبة ، والهجرة ، والحراك الاجتماعى . ويمكن أن نوضح فائدة أساليب البحث الديموجرافى بالنسبة للدراسات الاجتماعية من خلال ما يعرف باسم قوائم الحياة Life Tables ، وهى تمثل تاريخ الحياة لجماعة افتراضية من السكان كما تتناقص تدريجياً عن طريق حالات الوفاة ، ويبدأ السجل بميلاد كل عضو فى الجماعة حتى انتهاء جميع أعضائها ، وتساعد هذه البيانات فى الكشف عن طبيعة النظام الاجتماعى العام فى المجتمع ، وعن معدلات التغير والاستقرار فى التكوين البنائى للجماعات الاجتماعية والسكانية المختلفة .

وتقوم الدراسة الديموجرافية على مجموعة من الاسس المنهجية التى هدفها دراسة السكان فى المجتمع بالاعتماد على التعدادات والاحصاءات الحيوية ، ومسوح العينة ، ويستخدم المنهج الديموجرافى الرياضيات والتحليل الاحصائى حتى يقدم وصفاً سكانيا متكاملاً ويكشف عن العلاقه بين المتغيرات الديموجرافية والسياق الاجتماعى والبيولوجى

(١) أنظر : Cicourel, A. Method and Measurement in Sociology London, the Free Press, 1964. P. 121

المحيط بها . وطالما أن عالم الديموجرافيا يحاول أن يتجاوز العد والقياس ، لكي يدرس أسباب تغيرات السكان ونتائجها ، تباين معدلات الخصوبة ، والوفيات ، والمشكلات الاخرى المماثلة ، فانه يدخل بالضرورة مجال علم الاجتماع . على أننا نلاحظ فى الوقت ذاته أن حجم السكان وتوزيعهم ونوعياتهم تعتبر بيانات أساسية بالنسبة لعالم الاجتماع ، فقد جعل دور كايم من حجم السكان عنصراً رئيسياً فى ذلك الفرع من علم الاجتماع الذى أطلق عليه اسم المورفولوجيا الاجتماعية ، حيث صنف المجتمعات وفقاً للحجم والكثافة ، وكرس دراسته الشهيرة عن تقسيم العمل لدراسة العلاقة بين هذه المتغيرات وبين التخصص والتضامن الاجتماعى[1] .

ومن المناهج الديموجرافية الاساسية ما يعرف باسم الديموجرافيا الصورية Formal Demography ، وهى ميدان يهتم أساساً بقياس التغيرات السكانية وتحليلها وعلى الأخص المواليد والوفيات ، ويستعين بالاساليب الرياضية ، وقد استطاعت نتائج البحوث التى أجريت فى هذا الميدان أن تسهم فى وضع الاسس التى أقيمت عليها برامج التأمين الاجتماعى والتأمين على الحياة طالما أنها تمكننا من خلال قوائم الحياة من التنبؤ باتجاهات التغير السكانى . يضاف الى ذلك منهج آخر هو ما يعرف باسم التحليل الديموجرافى Demographic Analysis ، والذى لا يعنى بحسب المعالجة الاحصائية للبيانات السكانية ، ولكن دراسة هذه البيانات من أجل التوصل الى حلول للمشكلات الواقعية . وهناك على وجه التحديد مجالات ومناهج محددة فى الدراسات الديموجرافية تتصل بالبحث الاجتماعى الوصفى للظواهر الاجتماعية وهذه المجالات هى على النحو التالى :

(أ) تركيب السكان :

ويشير هذا المصطلح الى الفئات الاجتماعية والبيولوجية التى يمكن تصنيف أعضاء المجتمع وفقاً لها . ولا يعد تركيب السكان فى فترة معينة انعكاساً فقط للتاريخ الاجتماعى ، ولكنه مؤشر لنوعية المشكلات الاجتماعية ، التى يمكن أن تظهر فى سنوات مقبلة . ولهذا يهتم رجال السياسة والحكم والادارة ، بمعرفة تركيب السكان فى المجتمع عن طريق التعداد ، ونظم تسجيل حالات المواليد والوفيات . أما الخصائص التى عادة ما يتم تصنيف السكان وفقاً لها فهى تشمل متغيرات النوع ، والعمر ، والحالة الزواجية ، والديانة والمهنة ، والتعليم ، والعرق ، والحالة العملية ، والجنسية ، وهى كلها بيانات تكشف عن طبيعة التنظيم الاجتماعى .

---

(١) أنظر : بوتو مور ، تمهيد فى علم الاجتماع ، ترجمة وتعليق الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار المعارف ، ١٩٧٨ ، ص ١٠٧

(ب) توزيع السكان :

تختص دراسة توزيع السكان بالتعرف على أنماط توزيع السكان فى المكان كما تتصل هذه الدراسة بتباين معدلات النمو السكانى والهجرة . وقد يكون نطاق الدراسة محصوراً فى منطقة بعينها مثل دراسة توزيع السكان فى احدى المدن ، أو فى اقليم أو مجتمع بأكمله . كما تتضمن هذه الدراسة قياس الكثافة السكانية ، وقياس التركز والتوزع السكانى وبخاصة فى المناطق الحضرية ، حيث تهتم الدراسة بالتعرف على عدد المراكز الحضرية وأحجامها .ويتطلب تحليل هذه الظواهر اهتماماً موازياً بالعمليات الايكولوجية الاساسية ، كالتركز ، والمركزية ، والعزل ، والغزو ، والتتابع وذلك بهدف التعرف على عمليات اعادة توزيع السكان فى المناطق المحلية .

(جـ) النمو السكانى :

يتناول هذا الموضوع دراسة معدلات الزيادة الطبيعية فى السكان عن طريق تحليل معدلات المواليد وصافى الهجرة ، ومقارنة هذه المعدلات زمانياً ومكانياً . وتعتبر ديناميات النمو السكانى من المسائل المعقدة فى هذه الدراسة ، اذ تعتمد احتمالات النمو السكانى على التركيب العمرى للسكان ، وكذلك نلاحظ أن التغير الذى يطرأ على التركيب العمرى مرتبط بدوره بالتغير فى معدل المواليد ، وهذه ظاهرة متصلة أيضاً بالخصوبة والعوامل المختلفة المؤثرة فيها .

(د) السياسات السكانية :

السياسات السكانية هى المقاييس التشريعية ، والبرامج الادارية والسياسات الحكومية التى تستهدف تغيير الاتجاهات السكانية السائدة أو تعديلها من أجل تحقيق مصالح قومية ، وتنصب هذه السياسات على ترشيد عمليات النمو السكانى أو النقص فى معدلات السكان وفقاً لمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع . الا أن السياسة السكانية لا تقتصر فحسب على معدلات الزيادة والنقصان ، وانما ترتبط أيضاً بتركيب السكان وتوزيعهم مكانياً . وتهتم السياسات السكانية كذلك بدراسة الهجرة والخصوبة وتنظيم الاسرة ، كما تعنى عناية خاصة بتحليل التغيرات الاجتماعية والقوى العاملة فى المجتمع .

٤ البحث الايكولوجى كتطبيق للمنهج الوصفى :

الايكولوجيا Ecology هى مصطلح يقصد منه دراسة أسلوب حياة الكائنات العضوية فى البيئة . والايكولوجيا البشرية تعنى بتحليل العلاقة بين الانسان والبيئة ، وتهتم الدراسة الايكولوجية بأنماط التفاعل بين الانسان والبيئة وتسعى الى الحصول على وصف

كامل لتوافق الجماعات مع البيئة الفيزيقية المحلية ، وهذا التأكيد يجعل الدراسة تشتمل على كافة ملامح البناء العضوى للانسان والبيئة الفيزيقية الخارجية ، والعلاقات المتبادلة بين الناس ، وهى كلها عوامل تسهم فى ايجاد نوع متميز من الحياة الاجتماعية فى مكان أو اقليم محدد . وتدرك الدراسات الايكولوجية المجتمعات المحلية بوصفها ظواهر طبيعية ، يجب التأكيد فى دراستها على تحليل العلاقات الوظيفية بين مختلف مكوناتها ، وهنا يجب الاهتمام بأربعة متغيرات أساسية هى السكان ، والتنظيم ، والبيئة ، والتكنولوجيا . وعموماً فان المنهج الايكولوجى فى الدراسات الاجتماعية والثقافية يرتكز على مجموعة أسس على النحو التالى :

(أ) ان التنظيم ينشأ عن التفاعل بين السكان والبيئة ، والبيئة هنا هى المفهوم المحورى الاساسى ، وهى التى تشكل أساس الحياة الاجتماعية وأهم مقوماتها ، ومن ثم ينبغى أن ينصب البحث الايكولوجى على تحليل العناصر المختلفة والوظيفية للبيئة .

(ب) التنظيم شىء مرتبط بالسكان ككل لا بالشخصيات الفردية ، وهذا المبدأ يحدد نوع المناهج والاجراءات المستخدمة فى الحصول على المعلومات الايكولوجية ، اذ سيصبح السكان هم بمثابة المتغير المستقل فى أية دراسة ، وعلينا أن نفحص العلاقة بين هذا المتغير وبين النظم والبيئة .

(جـ) يتعين تحليل التنظيم الناتج عن التفاعل بين السكان والبيئة تحليلاً مورفولوجياً أو بنائياً فهو يمثل كلاً متكاملاً ، ولنا ان نتوقع أن تختلف تشكيلات الاجزاء المكونة للتنظيم ووظائفها باختلاف الظروف البيئية . لكن هذا الاهتمام المورفولوجى لا يستبعد دراسة نمو وتطور التنظيمات عبر الزمن ، خاصة اذا علمنا أن لكل تنظيم تاريخه المتميز .

(د) يعتبر مفهوم « المجتمع المحلى Community » مفهوماً أساسياً بوصفه وحدة التنظيم فى الدراسة الأيكولوجية ، وهو أصغر وحدة تمثل المجتمع ككل يجب البدء بدراستها دراسة وصفية شاملة ، وقد اهتم علماء الايكولوجيا بالمدينة على وجه الخصوص فى بحوثهم .

(هـ) عند تحليل أو دراسة الوحدة الايكولوجية الاساسية ينبغى البحث عن الوظيفة الرئيسية Key Function ، وهى تلك الوظيفة التى تعمل على تحقيق صلة وثيقة بين النسق والبيئة ، ويعتمد ذلك بالطبع على التعريف الذى نحدده لمصطلح البيئة فى موضوع الدراسة أو مشكلة البحث .

(و) التساند المتبادل بين الوحدات الايكولوجية مبدأ رئيسى ينبغى البحث عنه عند دراسة العلاقة بين الانسان والبيئة ، والتساند المتبادل يقوم على قاعدة التكامل بين الوظائف المتباينة والمتماثلة لهذه الوحدات .

(ز) يتعين البحث عن درجة التباين الوظيفى عند دراسة الوحدات الايكولوجية ، ويتضمن هذا التباين اختلاف المتطلبات البيئية أى الظروف المادية والموارد المتاحة للانسان ، ومدى فعاليتها فى أداء الوظيفة الرئيسية لنسق العلاقة بين الانسان والبيئة ، والتى تتمثل فى التوافق والتكيف الاجتماعى والبقاء .

وهكذا ، يبدو واضحاً أن الدراسة الايكولوجية البشرية والتى تتضمن تحليلاً مستفيضاً للعلاقة التوافقية بين الانسان والبيئة المحيطة ، تحتاج الى استعانة بالبحث الوصفى وذلك للوقوف على كافة جوانب هذه العلاقة وتوضيح مختلف أبعادها . ويتميز الوصف فى هذه الحالة بأنه وصف متعمق يشخص الوظائف المختلفة ، ويكشف عن العلاقات والارتباطات القائمة بين الظواهر . ويستخدم الدراسات الايكولوجية مختلف أدوات البحث الاجتماعى لتحقيق أهدافها ، كما تعبر عن نتائجها تعبيراً بيانياً ولفظياً واضحاً . كذلك توجد صلات قوية بين مناهج البحث الحقلى الانثربولوجى وبين دراسة ما يسمى بالايكولوجيا الثقافية Cultural Ecology أى دراسة العمليات التى يتوافق من خلالها المجتمع مع البيئة المحيطة ، وهل هذه التوافقات تؤدى الى ظهور تحولات داخلية أو تغيرات تطورية فى البيئة ، ومن ثم تحتاج من الناحية المنهجية الى وصف وتشخيص تفاعل المجتمعات والنظم الاجتماعية بعضها مع بعض ومع البيئة الطبيعية .

خامساً : اسهام البحث الوصفى فى نمو علم الاجتماع :

لقد اتضح لنا كيف أن البحث الوصفى يمكن أن يوفر العديد من المعلومات والبيانات التى تزيد ألفتنا بالظواهر وتنمى لدينا البصيرة بالواقع الاجتماعى بكل أبعاده ، ومثل هذه المعلومات تنطوى ولا شك على فائدة محققة بالنسبة لرجال الادارة والمثقفين بصفة عامة . ففى القرن التاسع عشر أجريت مسوح اجتماعية على العديد من المشكلات التى يعانى منها المجتمع الانجليزى ، وفى بداية القرن العشرين أشرف ماكس فيبر على عدد من الدراسات التى شملت مجالات الزراعة والصناعة ومنذ عام ١٩٣٠ أخذت حركة المسح الاجتماعى تنمو هى الأخرى فى الولايات المتحدة وتتجه عبر مسارات متعددة . ولعل الفائدة التى تعود على عالم الاجتماع من استخدام المسوح والدراسات الوصفية لا يمكن حصرها . فهى تجعله يعرف على وجه الدقة ماذا يفكر الناس فيه ، وماذا يفعلون ، وماذا يشترون ويبيعون ، ومع من يتجمعون ويتفاعلون . ولقد أدرك معظم علماء الاجتماع هذه المعلومات فى صياغة مفاهيم وتصورات ونظريات علم الاجتماع[1] . فعالم الاجتماع الالمانى

(1) Lazarsfeld ; Main Trends in Sociology, N. y. harper & Row, 1970, pp. 10 - 22.

تونير Toennies اقترح تقسيم ميا ان علم الاجتماع الى ثلاثة أقسام هى النظرية الاجتماعية ، وعلم الاجتماع التطبيقى ، والسوسيوجرافيا (الوصف الاجتماعى) Sociography . وقد فهم النظرية الاجتماعية بوصفها تعنى صياغة مقابلات تصورية مثل صياغته للمقابلة بين الجماعة المحلية والمجتمع ، ومثل متغيرات النمط التى صاغها بارسونز بعد ذلك . أما علم الاجتماع التطبيقى فانه يعنى بالنسبة له استخدام هذه المقابلات فى تحليل الظواهر الاجتماعية مثلما فعل هو فى تحليله لدور الدين فى الجماعة المحلية ودور الرأى العام فى المجتمع ، كما أن تحليل بارسونز للعلاقة بين الطبيب والمريض يعد نموذجاً آخر . أما السوسيوجرافيا ، فانها تعنى الوصف التفصيلى المنظم لبعض النظم الاجتماعية المعاصرة ومن المعروف أن هذه المصطلحات قد طرأ عليها بعض التغير فعلم الاجتماع التطبيقى أصبح يشير الى تلك الاعمال الوثيقة الصلة بالسياسات والقرارات العملية أما مصطلح السوسيوجرافيا فلم يعد يستخدم الان اذ أنه ارتبط فى أذهان البعض بأنه لا يعنى سوى عملية الوصف الآلى للظواهر بدلاً من التحليل المنظم للمعلومات الملموسة ويحل محله الان مصطلح البحث الامبيريقى كما يستخدم أيضا مصطلح المسح الاجتماعى بوصفه ينطبق على عدد كبير من الوحدات بقصد التعرف على خصائصها العامة وتشخيص أوضاعها بدقة .

ومن أهم وظائف الدراسات الوصفية ترجمة الافكار التصورية الى متغيرات ملموسة ، وتظهر قيمة هذه الترجمة واضحة حينما يتم على وجه الخصوص بالمتغيرات الملموسة لمشكلة حث محددة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بالحياة اليومية ، مثل دراسة مسألة الدخل ، أو مستوى المعيشة . وتتم عملية الترجمة التى أشرنا اليها قبل قليل على أربعة مراحل رئيسية نلخصها فيما يلى :

أ النموذج التخيلى Imagery

حينما ينظر الباحث الى المعلومات والوقائع العديدة التى تبدو أمامه ، والتى يعرضها له البحث الوصفى ، يفكر فى الحال على المستوى التخيلى فى الصفة أو الخاصية المشتركة التى توجد بين هذه الوقائع ، وهذا النموذج التخيلى يمثل فى الحقيقة الصيغة الغامضة للتصور أو المفهوم ، وهى صيغة تجعل العلاقات الملاحظة بين الظواهر علاقات ذوات معنى . فلنفترض مثلاً أن شخصاً يريد قياس تكامل المجتمعات المحلية ، انه سيفكر فى الاشخاص الذين يحبون بعضهم البعض ، ويتعاونون من أجل تنمية مجتمعهم . على أن الباحثين سوف يختلفون فيما بينهم وفقا للنموذج التخيلى الذى يطوره كل منهم عن الموضوع الذى يدرسونه ، اذ ستختلف المشكلات المطروحة أمام كل منهم ، فقد يتسائل بعضهم عن أسباب تقارب درجات التماسك ، ويتساءل البعض الآخر عن نتائج التكامل

على حياة السكان . وعموما ، أيا كانت نقطة الانطلاق ، فان الخطوة التالية الضرورية سوف تكون بالضرورة هى تحديد المتغيرات المدروسة تحديداً دقيقاً .

ب تحديد المفهوم : Concept Specification

وتعنى هذه الخطوة تقسيم النموذج التخيلى الى عناصره وأجزائه المكونة له ، وهنا يتحدد المفهوم من خلال جوانبه وأبعاده المختلفة . وأحياناً ما تشتق هذه الابعاد سوسيولوجياً من التصور الكلى ، وأحياناً أخرى تستنتج من الارتباطات الامبريقية الملاحظة . والمفهوم يتألف من مجموعة مركبة من الظواهر ، أكثر من كونه يحتوى على ملاحظة مباشرة فريدة ففى .الل. تكامل المجتمعات المحلية التى أشرنا اليها فى الفقرة السابقة لاحظ ليندكر Landecker أن الوحدات الاولية للجماعات الاجتماعية هى المعايير والاشخاص .

ومن ثم يبدأ التكامل وفقاً لبعدين رئيسيين بعد ثقافى ، يتطلب ألا تكون المعايير السائدة متعارضة أو متناقضة ، وبعد آخر شخصى يشير الى العلاقات بين الاشخاص ، ويتطلب هذا البعد الاخير توافر شبكة اتصال وتبدل للسلع والخدمات بين الناس . تبقى بعد تحديد هذه الابعاد مشكلة اكتشاف مؤشرات ملموسة لها .

جـ اختيار المؤشرات : Selection of indicators

يقصد باختيار المؤشرات تحديد المقاييس الفعلية التى سوف نعتمد عليها فى دراسة مشكلة البحث ، ففى حالة التكامل مثلا نختار مثلا مؤشرات صراع المعايير كما تبدو فى قرارات المحاكم ، وفى مدى الاتصال بين الناس ، ومبلغ التعصب السائد بينهم ، والى أى مدى أيضاً تعتمد الحياة اليومية لكل فر- على الآخرين ، ومدى ارتفاع معدلات الجرائم ، ودرجة مساهمة الناس فى المشروعات ا .اعية .. الخ .

هذه الوظائف الرئيسية الثلاث التى -- هم بها الب..ث الوصفى تفيد فائدة محققة فى نمو علم الاجتماع وتطوير نظريته ذلك أن -اهيم هى الوحدات التى تتألف منها النظريات الاجتماعية ، والمؤشرات والمتغيرات هى الأسس التى تقوم عليها الدراسات التجريبية التى نتوصل عن .لريقها الى القضايا والتعميمات التى يتضمنها النسق التفسيرى ، ومعنى ذلك كله أن الوصف والتشخيص هما الخطوة الاولى الرئيسية التى ترتكز عليها المرحلة الثالثة وهى مرحلة التجريب والقياس ، وبدون تلك الخطوة تكون التجارب بلا أسس حقيقية تستند اليها .

الفصل السابع

المنهج التجريبي والتحقق من صحة الفروض السببية

١ - تمهيـــد .
٢ - معنى التجريب .
٣ - أسس البحث التجريبي .
٤ - تطبيقات المنهج التجريبي فى علم الاجتماع .
٥ - حدود البحث التجريبي .

الفصل السابع

المنهج التجريبي والتحقق من صحة الفروض السببية

١ - تمهيـــد :

التجربة منهج للبحث يتجه اتجاهاً محدداً فى الحصول على المعلومات وتحليلها ، ولقد أثمرت التجارب ثماراً هائلة فى العلوم الطبيعية والبيولوجية حتى أصبح الكثيرون يعتقدون أنها الاساس الذى ينهض عليه المنهج العلمى بأكمله ، أما فى دائرة العلوم الاجتماعية فلقد استخدمت التجارب أساساً عند علماء النفس ، لكن هناك دلائل على أن البحث التجريبى أخذ ينتشر فى نطاق علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الاخرى ، ذلك أن البحث التجريبى لا غنى عنه فى تطوير النظريات والتحقق من صحتها . ومع ذلك فان استجابة علماء الاجتماع تختلف أشد الاختلاف بصدد امكانية تطبيق التجارب فى البحوث الاجتماعية ، فهى ما بين مؤيد تماماً ، ورافض كلية ومع أننا نعتقد أن التجريب ليس هو الغاية النهائية للعلم ، ذلك أن البحث العلمى المثمر يمكن أن يتم دون اعتماد مطلق على التجريب مثال ذلك ما يحدث بالنسبة لبحوث علم الفلك ، الا أنه يجب أن نعلم أن التجربة تحت الشروط الملائمة لها منطقها المقنع والدقيق ، وعلينا أن نستخدمها حين تتاح الظروف المناسبة لاستخدامها ، وتتجنبها حينما يتعذر استخدامها[1] .

والتجريب جزء من المنهج العلمى ، فالعلم يسعى الى صياغة النظريات التى تختبر الفروض التى تتألف منها وتتحقق من مدى صحتها ، والتجربة ببساطة هى الطريقة التى نختبر بها صحة الفرض العلمى ، واذا قارنا التجربة بالملاحظة الميدانية فيما يتعلق بالتحقق من صحة الفروض سنجد أن الاولى تتفوق على الاخيرة بما يتوافر لها من ضبط لمختلف المتغيرات التى يتضمنها الاختبار ، وهذا بدوره يجعلنا نستطيع تكرار التجربة قبل أن نقبل نتائجها بوصفها تعميمات محققة يمكن أن تكون قضايا مقبولة فى النسق النظرى . ولقد اتسع نطاق مفهوم التجريب بحيث أصبح يعنى كافة صور الارتباط بين المتغيرات . ومعنى ذلك أن التجريب ممكن فقط حينما تتاح فرصة ضبط المتغيرات وحينما يكون بعد الزمن ضرورياً فى عملية البرهان وعلى الرغم من الصعوبات التى تواجه عملية التجريب فى ميدان العلوم الاجتماعية الا أن هذه الصعوبات لا يجب أن تجعلنا نستبعد التجريب تماماً كطريقة ممكنة ومتاحة من طرائق البحث . وفى الوقت ذاته يجب أن يكون لدينا الوعى الكافى بأن

(1) Roy. C. Francis, Some Applications of Experimentation in Sociology and Social Psychology. In Doby (ed.); An Introduction to Social Research, op. cit, p. 136.

[illegible] في موقف [illegible] ثم فان القيم المتضمنة في هذا الموقف قد تجعل [illegible] استخدام [illegible] من الوسائل أهميته للبحث باعتباره لا [illegible] تلك القيم أو تتعارض معها(١)

٢ معنى التجريب

فالتجريب هو القدرة على توفير كافة الظروف التي من شأنها أن تجعل ظاهرة معينه ممكنة الحدوث في الاطار الذى رسمه الباحث وحدده بنفسه ، والتجريب يبدأ بتساؤل يوجهه الباحث مثل : هل يرتبط ارتفاع المستوى الاقتصادى للفرد باقباله على التعليم ؟ أو هل هناك علاقة بين الدين والسلوك الاقتصادى أو بين التنشئة الاجتماعية وانحراف الاحداث ؟ ومن الواضح أن الاجابة على هذه التساؤلات تقتضى اتباع أسلوب منظم لجمع البراهين والادلة ، والتحكم في مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في الظاهرة موضوع البحث ، والوصول الى ادراك للعلاقات بين الأسباب والنتائج(٢) .

واذا كانت الملاحظة تنحصر في فحص الظاهرة على النحو الذى تبدو عليه ، وكان الملاحظ يكتفى بمشاهدتها والمقارنة بينها ، وكأنه يسعى الى الطبيعة ليأخذ عنها ما تقول ، وليسجل كل ما قد تكشف له من صفات الاشياء أو العلاقات بينها ، الا أن الباحث عادة لا يكتفى بذلك ، ولا يقنع بهذا الموقف السلبى ، ويسعى باستمرار الى معرفة أكثر عمقاً وتفصيلاً ، مما يدفعه الى التدخل في مجرى الظواهر الطبيعية ، وتعليل الظروف التي توجد فيها ، حتى يستطيع دراستها في أنسب وضع ، وهكذا يستطيع دراستها في أنسب وضع ، وهكذا يمكن تعريف التجربة بأنها ملاحظة الظاهرة بعد تعديلها كثيراً أو قليلاً عن طريق بعض الظروف المصطنعة

وهذا هو المعنى العام للتجربة لكن المصطلح قد يستخدم أيضاً بمعنى خاص فيراد به الدلالة على الخبرة التي يكتسبها العالم بتصحيح آرائه ونظرياته العلمية دون انقطاع ، حتى يوفق بينها وبين الكشوف الجديدة ، لكى يزداد قرباً من الحقيقة . ويجوز أن الذى يهمنا هنا هو المعنى العام للتجربة باعتبار أنها جزء جوهرى من المنهج الاستقرائى ، ووسيلة لتحقيق بعض النتائج السريعة التي لا يمكن الوصول اليها عن طريق الملاحظة فهناك مثلاً فارق كبير بين ملاحظتنا للبرق يمر خاطفاً وبين ملاحظة العالم لشرر كهربائى يثيره في معمله متى أراد ، ويستطيع تكراره كيفما شاء حتى يتبين الشروط الضرورية لوجود الكهرباء

---

(١) Greenwood, E. Experimental Sociology, N. Y. Kings [illegible]

(٢) Fisher, Ronald, the Design of Experiment [illegible] Edinburgh, Oliver & Boyd 1935

والواقع أن التجربة بهذا المعنى تـ . أوسع مجالاتها فى العلوم الطبيعية فالباحث فى العلاقة بين متغيرين لا يكتفى بالمشاهدات العامة التى تتصل بهذه العلاقة ، ذلك أنه يستطيع أن يصطنع موقفاً تجريبياً يمكنه من الـ كم فى كل المتغيرات الاخرى التى قد تكون ذات تأثير فى هذه العلاقة ، بصورة يمكن معها قياس النتائج موضوعياً ثم التأكد من صحة الفرض الذى صاغه منذ البداية .

أما الباحث فى العلوم الاجتماعية ، فلا تتوافر له فى كثير من الحالات تلك الظروف المهيئة للباحث فى ميدان العلوم الطبيعية ، نظراً لشدة تعقد الظواهر الاجتماعية ، وتشابك عدد كبير من العوامل التى يصعب ضبطها والتحكم فيها هذا فضلاً عن النقص فى كثير من أدوات الملاحظة والقياس لذلك يقال أن الباحث الاجتماعى يلجأ فى كثير من الاحيان الى التجريب الطبيعى أى الى تلك الحالات التى تتهيأ فيها طبيعياً ظروف تيسر الملاحظة أو المقارنة أو القياس ، مثل المقارنة بين عدد من المجتمعات الانسانية التى تختلف فى بعض المتغيرات الهامة أو فى دراسة ظروف الجماعات فى مواقف معينة . ولا شك أن التخطيط لمثل هذه الدراسات تعترضه صعوبات عديدة ، تتصل بالتصميم التجريبى الملائم الاخرى التى يمكن أن تؤثر فى مجرى التجربة .

وترجع أصول المنهج التجريبى الى ثلاث طرق أساسية لاقامة البراهين والأدلة قدمها جون ستوارت J.S.Mill فى مؤلفه : « نسق المنطق System of Logic »[1] ، ويرى مل أن طرقه هذه وان استخدمت فى الكشف عن القوانين ، فانها الطرق الوحيدة فى البرهنة . وهى تعتمد على الاعتقاد فى مبدأ السببية ، والسبب هو المقدمة الثابتة التى لا تتوقف على أى شرط ، أنه يكفى وحده فى أحداث النتيجة ، دون تخلف ، مهما تغيرت الظروف .

أما الطريقة الاولى التى استخدمها مل فهى ما يعرف بطريقة الاتفاق Method of Agreement وتنحصر هذه الطريقة فى المقارنة بين أكبر عدد من ممكن من الظواهر أو الظروف التى تحتوى بالضرورة على سبب الظاهرة الاولى واذن ، تقوم هذه الطريقة على أساس الاعتراف بأن وجود السبب يؤدى الى وجود النتيجة . وقد حدد مل القاعدة التى تعبر عن هذه الطريقة على النحو التالى : « اذا اتفقت حالتان أو أكثر للظاهرة المراد بحثها فى ظرف واحد فهذا الظرف الوحيد الذى تتفق فيه جميع هذه الحالات هو السبب فى هذه الظاهرة » .

فاذا قلنا أن الظاهرة المراد تفسيرها هى (ص) وأنها تسبق أو تصاحب :
فى الحالة الاولى بالظروف ، س ، ك ، ب..

(١) Mill, A System of Logic, Vol. I, N. Y., and London, Harper & Bros. 1891.

وفى الحالة الثانية بالظروف ، ل ، م ، س .

وفى الحالة الثالثة بالظروف ، ط ، س ، و .

فالظرف الوحيد المشترك بين هذه الحالات الثلاث وهو (س) يعد سبباً ل (ص) أو نتيجة لها .

ولا تستلزم هذه الطريقة كثرة عدد الحالات فقط ، بل لابد من تنوعها أيضاً فمثلاً حين نقول أن علة جذب الحديد لبرادة الحديد هي حصول قطعة الحديد على خصائص الجذب ، فان فرضنا لا يتحقق بكثرة ملاحظتنا لقطع أخرى من الحديد وانما يتحقق بملاحظتنا لمعدن الرصاص حين نجد أنه يفتقد خاصية الجذب وليس من الضرورى أن يكون الظرف الوحيد المشترك سبباً فى وجود الظاهرة ، لان هذا الاتفاق قد يكون وليد الصدفة . أو يرجع لان كلا من الظرف المشترك والظاهرة المراد تفسيرها نتيجة لسبب واحد .

أما الطريقة الثانية فهى طريقة الاختلاف Method of difference وهى على العكس من الطريقة السابقة ، اذ أنها تنحصر فى المقارنة بين حالتين متشابهتين فى جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً ، بحيث توجد الظاهرة فى احداهما ولا توجد فى الاخرى وتعتمد هذه الطريقة على الفكرة القائلة بأن غياب السبب يؤدى الى غياب النتيجة ، وقد حدد مل هذه الطريقة على النحو التالى :

« اذا اشتركت الحالتان اللتان توجد الظاهرة فى احداهما ولا توجد فى الاخرى فى جميع الظروف ما عدا ظرفاً واحداً لا يوجد الا فى الحالة الاولى وحدها ، فان هذا الظرف الوحيد الذى تختلف فيه الحالتان هو نتيجة للظاهرة أو سببها أو جزء ضرورى من هذا السبب » .

فاذا قلنا مثلاً أن الظاهرة المراد تفسيرها هى (س) .

وأنها توجد اذا وجدت الظروف : ك ، ل ، م ، ص .

وتختفى اذا وجدت الظروف : ك ، ل ، م .

فمن المرجح أن يكون الظرف (ص) هو السبب فى وجود الظاهرة (س) .

أما الطريقة الثالثة والاخيرة فهى التغير النسبى Method of Concomitant Variation وقد حدد مل هذه الطريقة بقوله : أن الظاهرة التى تتغير على نحو ما كلما تغيرت ظاهرة أخرى على نحو خاص ، تعد سبباً أو نتيجة لهذ الظاهرة أو مرتبطة بها بنوع من العلاقة السببية (أى أن الزيادة والنقصان فى المعلول يرتبط بالزيادة أو النقصان فى العلة) . واذن فالبحث هنا يتجه الى العلاقة الكمية بين السبب والنتيجة فبعد أن نفرغ مثلاً من اثبات أن الاحتكاك هو أحد علل توليد الحرارة ، نجد بمقتضى هذه الطريقة أنه

كلما زاد الاحتكاك ارتفعت درجة الحرارة فى الاجسام المعرضة له ، وكلما قل الاحتكاك قلت هذه الدرجة ، وكذلك ...ة سماع الصوت مرتبطة بتعدد ذبذباته ، أو أن حجم الغاز والضغط الواقع عليه يتناسبان تناسباً عكسياً .

٣ - أسس البحث التجريبى :

يعتمد تصميم البحث التجريبى على عدة خطوات هى تحديد مشكلة وصياغة فروض تمس جوانب هذه المشكلة ، ثم تحديد المتغير المستقل Independent Variable والمتغير التابع Dependent Variable ثم كيفية قياس المتغير التابع ، وتحديد الشروط الضرورية للضبط والتحكم والوسائل المتبعة فى اجراء التجربة . ويطلق عادة على العامل أو المتغير الذى نريد معرفته أثر المتغير المستقل عليه فيسمى بالمتغير التابع أو المعتمد[1] فاذا أردنا مثلاً معرفة أثر دراسة بعض الكتب الدراسية على مدى الوعى القومى لدى التلاميذ كان المتغير المستقل فى تجربتنا هذه هو دراسة الكتب ، أما المتغير التابع فهو درجة الوعى القومى .

ويعتمد اجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف - بقدر المستطاع - ما عدا الظرف المراد اختبار تأثيره ، أو ارتباطه بظروف أخرى ، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين ، وتسمى المجموعة التى تتعرض لتأثير المتغير السببى المجموعة التجريبية Experimental Group أما المجموعة للاخرى فهى المجموعة الضابطة Control Group ويجب استبعاد كل العوامل الاخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة ، فعلى الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والابعاد المختلفة ، وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بالجماعتين ثم التأكد من أن التغير الذى حدث نتيجة لتعرض الجماعة التجريبية ، سواء كان هذا الفرق بالنسبة للمتغير السبب أو عوامل أخرى . والغرض من ايجاد هذا التشابه هو التأكد - قدر الامكان - من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب .

ومن الضرورى بعد ذلك كله زيادة حساسية التجربة ، بحيث تسمح بأن تسجل أقل تأثير يحدث نتيجة لتعرض الجماعة التجزيبية للمؤثر أو المتغير المستقل اذ قد لا يظهر مثل التأثير الطفيف فى حالة وجود عوامل أخرى تؤثر فى النتائج وقد تطغى آثارها على فعل وأثر المتغيب السببى

وهناك نماذج مختلفة للتصميم التجريبى[2] يقوم أبسطها على أساس دراسة أو ملاحظة جماعتين احداهما تجريبية ، والاخرى ضابطة ، يشترط أن يتعادلان فى كافة المتغيرات

(١) Townsend, Introduction to Experimental Method; N. Y. Macgraw - Hill Book, 1953.

(٢) Philips. B; Social Research. Op. cit., P.P. 87 - 104

الهامة ، ما عدا متغيراً واحداً يوجد فى الجماعة التجريبية فقط هو المتغير السببى الذى يفترض أن له علاقة منتظمة بالظاهرة المدروسة ، فاذا لوحظت تغيرات واضحة فى الجماعة التجريبية ، وليست موجودة فى الجماعة الضابطة استنتجنا وجود ارتباط بين المتغيرين .

على أن هذا الارتباط السببى بين المتغيرات الذى يبدو وأنه يقينى فى العلوم الطبيعية ، يصعب أن يكون كذلك بالنسبة للعلوم الاجتماعية ، لهذا فانه بدلًا من القول بأن نتائج التجربة تثبت صحة الافتراض ، يكون من الافضل القول : بأن نتائج التجربة لا تتعارض مع ادعاء صحة الافتراض ، كما يتعين علينا دائماً أن نتأكد من أن حدوث الظاهرة ، أو وجود ارتباط بين متغيرين ليس وليد الصدفة ومن ثم يكون فى امكاننا أن نحصل نسبة كبيرة على نفس النتائج اذا تكررت نفس الظروف ، وهذا هو ما نعنيه بقولنا أن الفرق جوهرى أو العلاقة جوهرية احصائياً ولكى نوضح ما سبق نفترض أننا أردنا أن نتحقق من مدى صحة الفرض القائل : بأن وضع بعض البرامج التوجيهية ، التى تستهدف اكتساب التلاميذ اتجاهات مرغوبة فيما يتعلق بالمشاركة ، العمل الجماعى ، وتدريب التلاميذ عليها سوف يؤدى الى تحسين اتجاهاتهم . ويمكننا أن نتحقق تجريبياً من صحة هذا الفرض بطريقة مختلفة ، فمثلًا نختار جماعتين مدرستين مثل فصلى الصف الخامس باحدى المدارس الابتدائية ، على أن نراعى فى اختيارنا ضبط مجموعة ظروف مثل المستوى الاقتصادى والاسرى ، ثم نعرض احدى الجماعتين (التجريبية) لهذه البرامج (المتغير المستقل) ولا نعرض الجماعة الاخرى لها ، وذلك لمدة شهر مثلًا ، ثم نقيس بعد ذلك اتجاه الجماعتين نحو العمل الجماعى .

فاذا كان اتجاه أفراد الجماعة التجريبية قد تغير بدرجة واضحة ، ووجدت فروق ظاهرة بينها وبين الجماعة الضابطة ، كان ذلك داعياً الى الاطمئنان لصحة الفرض ويسمى هذا النوع من التجارب البعدية After Experiment لان القياس لم يحدث الا بعد استخدام البرامج التوجيهية مع الجماعة التجريبية ، كما أننا افترضنا أن الجماعتين متكافئتين من حيث كل العوامل . وان كان ذلك أمر يصعب التأكد منه بصفة تامة فى البحوث الاجتماعية ، لكننا اذا لم نستوثق من تكافؤ العينتين ، فاننا لن نستطيع التأكد من تأثير المتغير المراد قياس أثره ، لان الفروق بين الجماعتين التجريبية والضابطة قد ترجع فى هذه الحالة الى فروق سابقة بينهما ، أو الى فروق بينهما من حيث الاستعداد للاستجابة أو للتغير .

لكن الباحث قد يلجأ للتغلب على بعض الصعوبات المتقدمة فى التجربة البعدية الى تصميم آخر ، فيستخدم نفس الافراد كجماعة تجريبية وكجماعة ضابطة فيقيس اتجاه أفراد فصل دراسى نحو العمل الجماعى مثلًا ثم يعرض مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة لمدة شهر ويعيد تطبيق الاتجاه مرة أخرى . فاذا وجدت فروق جوهرية احصائياً ، افترض أنها

ترجع الى تأثير المتغير السببى ويطلق على هذا النوع من التجارب اسم التجربة القبلية البعدية Before-After Experiment باستخدام جماعة واحدة . الا أنه من المحتمل دائماً أن تكون هذه الفروق راجعة الى متغيرات أخرى تحدث أثرها فى الفترة بين الملاحظتين ، مثل الاستماع الى الاذاعة ، أو قراءة كتب تتصل بالموضوع ، أو الاشتراك فى مناقشات جماعية قد ترجع الى الأثر الناتج عن تطبيق المقياس مرتين ، كذلك قد يقاوم الافراد التجربة نتيجة لشعورهم بأنهم تحت الاختبار ، فيحتفظون بنفس الاجابات عند تكرار الاختبار أو يعمدون الى تغييرها دون أن يكون ذلك بالضرورة دليلًا على تغير حقيقى فى الاتجاه .

على أن التجربة القبلية البعدية تتميز عن التجربة البعدية بأنها تتضمن تحليلًا أعمق لعملية التغير ، فمن الممكن فى المثال السابق أن نميز التلاميذ من ذوى الاتجاهات المؤيدة والمعارضة قبل استخدام مجموعة البرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى ، وأن نميز أيضاً الاختلافات فى استجابات مختلف التلاميذ لهذه البرامج .

وقد يحاول الباحث الجمع بين مزايا النوعين السابقين الى حد ما ، ويلجأ فى هذه الحالة الى اجراء تجربة قبلية بعدية باستخدام جماعة ضابطة واحدة ، وتتضمن هذه الطريقة ملاحظة أو قياس كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، قبل ادخال العامل المتغير الى الجماعة التجريبية وبعده . أى أن الباحث يختار جماعتين احداهما ضابطة والاخرى تجريبية ثم يقيس الاتجاهات فى الجماعتين قبل تعريض الجماعة التجريبية للمتغير السببى (البرامج التوجيهية) ثم يعيد القياس على الجماعتين والفرق بينهما يمكن اعتباره نتيجة تأثير هذا المتغير .

وفى هذه الحالة نجد أن الجماعتين تعرضتا لنفس العمليات القياسية بالاضافة الى العوامل الخارجية ، لذلك فالفرق بين الجماعتين يعبر عن أثر المتغير التجريبى فقط ، ولهذا السبب يمكن اما مقارنة درجات كل جماعة على حده أو الجماعتين ببعضهما ومن أمثلة هذه التجارب تلك التى قام بها ستوارت دود S.Dod فى قرى الريف السورى ، فقد أراد اختبار تأثير برنامج للتثقيف الصحى على عوامل عدة فاختار مجموعتين من القرى تعرضت احداهما للبرامج (الجماعة التجريبية) ولم تتعرض الاخرى له ، وقاس هذه العوامل فى كل من المجموعتين قبل التعرض للبرنامج وبعده قياساً دقيقاً ، ثم حسب بعد ذلك الفرق بين الجماعتين .

غير أن القياس قبل ادخال العامل المتغير قد يؤثر فى نوع الاستجابة لهذا العامل فى الجماعة التجريبية ، فمثلًا قد يؤدى تطبيق مقياس للاتجاه نحو العمل الجماعى الى زيادة انتباه التلاميذ فى الجماعة التجريبية للبرامج التوجيهية الخاصة بالعمل الجماعى بدرجة أكبر ..

مما يمكن أن يحدث ، اذا لم يطبق مقياس الاتجاه قبل ذلك . وللتغلب على هذه الصعوبة تستخدم أحياناً جماعة ضابطة ثانية متكافئة مع الجماعة التجريبية ، والجماعة الضابطة الاولى ، ولكن الفرق بينهما وبين هاتين الجماعتين أنه لا يطبق عليها المقياس القبلى ، وانما تتعرض لتأثير العامل المتغير ثم يتم القياس بعد ذلك .

وهناك أخيراً نوع آخر من التجارب يطلق عليه التجربة المقارنة ، فلنفرض أننا أردنا أن نقارن بين محاضرة عن محو الامية ، وتأثير مناقشة جماعية فى نفس الموضوع ، على اتجاهات القرويين نحو الامية ، يمكن فى هذه الحالة أن نخطط للتجربة على أساس من الأسس التى تتضمنها كل طريقة . فاذا اتبعنا الطريقة البعدية علينا أن نكون جماعة تجريبية تستخدم فيها طريقة المحاضرة ، ثم جماعة تجريبية أخرى تستخدم فيها طريقة المناقشة وجماعة ضابطة .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من البحوث الاجتماعية التى قد لا تستعين بالطرق السابقة ، حين يصعب على الباحث أن يخلق الظروف التجريبية المضبوطة ومن ثم تلجأ هذه البحوث الى ما يسمى بالتجريب الطبيعى .

مثال ذلك الدراسات التى تتناول بحث مشكلة الطابع القومى أو الشخصية القومية ، وهى بحوث تحاول أن تكشف عن أهم الخصائص أو السمات المميزة لشعب معين ، والتى تفرقهم عن الشعوب الاخرى ، والذين يدرسون هذا الموضوع يلجأون فى ذلك الى المقارنة بين الشعوب والمجتمعات الانسانية البدائيه والمتحضرة ويستعينون فى ذلك بالملاحظة المباشرة ، وبدراسة التراث الفنى والادبى والحكم والامثال والاساطير والفلوكلور ، كما يستخدمون مختلف أنواع اختبارات الذكاء والاتجاهات ، والقيم ، والاختبارات الاسقاطية للشخصية ويخرجون من ذلك بتعميمات عن كل مجتمع من هذه المجتمعات تقارن بالتعميمات التى خلصت اليها دراسات أجريت على مجتمعات أخرى ، وتلقى هذه المقارنات الكثير من الضوء على العلاقات بين الثقافة والشخصية ومستوى التفاعل بينهما ، وثمة نوع آخر من التجريب الطبيعى أسهم أيضاً فى فهمنا للسلوك الانسانى فى مختلف المواقف ، وهو دراسة السلوك فى مواقف الازمات والنكبات والكوارث ، كأن ندرس مثلاً سلوك الناس فى القرية فى حالة حدوث حريق بها هل سوف يتجه الفرد أكثر نحو الالتزام بأسرته وعائلته ، أم أنه يفضل الخدمة العامة فى هذه الفترة الحرجة ؟ .

ولا يعنى هذا أن الباحث يتعين عليه أن يخطط لهذه المواقف أو يتنبأ بحدوثها ولكن عليه أن يستغلها فى الدراسة حين وقوعها طالما أنها يمكن أن تكشف لنا عن سلوك الافراد والجماعات ازاء موقف معين وواضح أن هذه التجارب ينقصها الكثير من الضبط العلمى ، وهذا هو ما جعلها موضع النقد ، وقد بذلت عدة محاولات لاكسابها مزيداً من

الضبط من حيث اختيار العينات، تحسين أدوات القياس، ورغم تسليم معظم المشتغلين في هذا الميدان بصحة هذه الاعتراضات فان هذا لا يعني أن هذه الدراسات عديمة القيمة، بل أنها أسهمت بالفعل والى حد كبير في زيادة فهمنا للشخصية الانسانية في مختلف الثقافات والمواقف أضف الى ذلك أنه تتحقق لها خاصية هامة وهي أنها تتخلص من القيود المصطنعة التي تفرض على السلوك في التصميمات التجريبية السابقة، والتي قد تؤدي الى تشويه النتائج أو عدم دقتها، ولهذا فهي ذات قيمة بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

من الضروري اذن التأكد من اختيار الجماعات المتكافئة من حيث الخصائص والصفات المختلفة في تحقيق الضبط التجريبي، فكلما استطعنا أن نحقق ذلك أمكننا التخلص من التأثير السلبي للظروف أو العوامل الداخلية. وهناك عدة طرق لاختيار هذه الجماعات نوجزها فيما يلي:

(أ) المزاوجة بين أفراد الجماعتين أو التماثل الفردي، أي التأكد من أن الفرد الاول في الجماعة التجريبية يتعادل تماماً مع الفرد الاول في الجماعة الضابطة من حيث كل المتغيرات الهامة في الدراسة مثل السن والمستوى الاقتصادي، والوضع الاسري، والحالة الصحية، وهكذا بالنسبة لكل أفراد الجماعتين، ومعنى ذلك أننا نقوم بعملية مضاهاة **Maching** عن طريق التحكم الدقيق **Precision Control** فاذا أردنا مثلاً قياس تأثير استخدام المناقشة كطريقة لتوصيل معلومات زراعية لبعض الريفيين بدلاً من استخدام المحاضرات، فيجب علينا أن نختار جماعتين (تجريبية وضابطة) على أن نختارهم فرداً فرداً بحيث يتعادل كل زوج في معلوماتهم الزراعية، ومعلوماتهم العمة، وخبراتهم السابقة ومستواهم التحصيلي.

ويخصص لكل جماعة عدد متساو من الافراد، ومتكافىء بالنسبة للعوامل المذكورة على أن المضاهاة على هذا النحو بالغة الصعوبة، اذ يجب أن يتوافر لدينا عدد كبير مكن الافراد حتى يمكن الاختيار بينهم، كما أنه يصعب في كثير من الاحيان تحديد أكثر العوامل أهمية والتي يمكن بناءاً عليها اجراء عملية المضاهاة، يضاف الى ذلك أننا غالباً ما نواجه صعوبة في ايجاد مقاييس يعتمد عليها.

(ب) المزاوجة بين الجماعتين كجماعات وليس بين الافراد كأفراد، ويتم ذلك عن طريق جماعتين تتساوى متوسطاتهما في المتغيرات الهامة مثل السن ومستوى الدخل، فكأن المضاهاة هنا تعتمد على التحكم بالتوزيع التكراري **Frequency distribution control** أي تبعاً لتوزيع عامل أو عدة عوامل بكل جماعة بدلاً من كل فرد على حده. ومن عيوب طريقة التوزيع التكراري أنها لا توفر مضاهاة تامة بين أفراد الجماعتين، فمع أن التوزيع التكراري متعادل بالنسبة لعامل واحد في الجماعتين، فقد يحدث سوء توزيع بالنسبة لباقي

العوامل فمن المحتمل مثلاً أن نحصل على عينة تجريبية يكون فيها صغار السن من طبقة اقتصادية مرتفعة ، أو كبار السن من طبقه اقتصادية منخفضة ، وعينة ضابطة تكون على العكس من ذلك تماماً .

(جـ) التوزيع العشوائى Randomization : يعنى التوزيع العشوائى اعطاء كل فرد فرصة متكافئة لاختياره فى التجربة ، ذلك أن الطريقتين السابقتين يفتضان أننا نعرف كل المتغيرات الهامة فى الدراسة ، وهو افتراض يصعب التحقق منه فى كثير من الاحوال على وجه الدقة . لذلك يلجأ الباحث الى توزيع الافراد توزيعاً عشوائياً على كل من الجماعتين التجريبية والضابطة ، أى توزيعهم بطريقة تتيح لكل منهم فرصاً متكافئة للالتحاق باحدى الجماعتين ، فقد نأخذ تلاميذ الفرقة السادسة فى المدرسة مثلاً ، ونعطى لكل منهم رقماً ، ثم نستخدم جداول الارقام العشوائية لتوزيع كل فرد فى الفرقة ، فيكون نصفهم الجماعة التجريبية ، والنصف الآخر الجماعة الضابطة . ولا يعنى هذا الاجراء تكافؤ الجماعتين فى كل المتغيرات ولكنه يعنى أن الفروق بينهما ، اذا وجدت تكون راجعة للصدفة ، وطبيعى أن تزداد ثقتنا بالنتائج بازدياد عدد الافراد فى كل من العينتين .

هكذا يتضح لنا أن المنهج التجريبى يعتمد على التحكم الدقيق فى المتغيرات ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، حتى يمكن رصد العلاقة بين متغيرين أو أكثر نفترض أن بينهما علاقة ارتباط سببى ، وكانت أقدم تصميمات التجارب هى تلك القواعد التى قدمها جون ستوارت مل فى مؤلفه نسق المنطق ، واذا ما فحصنا هذه القواعد بالنظر الى التصميمات الحديثة ، سنجد أنها كانت هى الاساس الذى ارتكزت عليه كل الطرق الاخرى ، وعلينا لكى نصطنع التجريب كمنهج للبحث ، أن نبدأ بفروض أو قضايا ممكنة ، خلصت اليها بحوث سابقة ، نحاول اختبارهم باستخدام تصميم محدد للبحث . وأخيراً أنه يجب التأكد تماماً من توافر الظروف التى تسمح لنا بايجاد جماعتين أو مجتمعين متماثلين فى كل الظروف ما عدا الظرف المراد قياسه .

تلك هى الاسس الثلاثة التى يرتكز عليها المنهج التجريبى ، ولعلها تلائم بصورة واضحة عالم الطبيعة الذى يتعامل مع مادة يمكن اخضاعها لاقصى درجات الضبط ، ويمكن فى نطاق هذه العلوم أن نتحدث عن ارتباط سببى أو علاقة بين علة ومعلول ، ولكن هذا المنهج وما يعتمد عليه من اجراءات بالغة الدقة يصعب أن يطبق تماماً فى العلوم الاجتماعية ، اذ أن الباحث فى هذه العلوم يدرس كائنات انسانية ، اى أن موضوعه ينطوى على ارادة ، بعكس موضوع العلوم الطبيعية ، مما يصعب معه القول بوجود قوانين اجتماعية تحكم ظواهر المجتمع والانسان تماثل قوانين العلوم الطبيعية فى مبلغ دقتها يضاف الى ذلك أن الهدف من البحث الاجتماعى لا يتمثل فى كشف تتابع الاسباب والنتائج ،

وانما هناك هدف آخر يتمثل فى (فهم) أبعاد الظواهر المدروسة والتعمق فى الكشف عن العمليات الاجتماعية ، والدوافع المؤدية الى سلوك اجتماعى بالذات ، أو الوظائف الكامنة داخل النسق الاجتماعى .

اذن يصعب أن نطبق التجربة بالمعنى الطبيعى فى بحوث العلوم الاجتماعية ، ولا يقلل ذلك من مكانة هذه العلوم أو أهميتها بالطبع لذلك نتحدث عن البحث الامبيريقى ، باعتباره يشير الى عملية استقراء الواقع الاجتماعى على أساس مستوى متاح أو ممكن للضبط لا مستوى مفروض . يبقى بعد ذلك كله أن نوضح نقطة هامة تتمثل فى اصطناع التجربة يعتمد أولا وقبل كل شيء على توافر قدر مناسب من المعرفة المنظمة بجوانب الواقع الاجتماعى بحيث نستطيع أن نؤسس على هذا المستوى من المعرفة تصميمنا للتجارب ، وتظهر أهمية مراعاة ذلك فى المجتمعات النامية التى لم يبلغ فيها البحث العلمى الاجتماعى المستوى الذى يلائم اصطناع التجربة . ولهذا تكون البحوث الاستطلاعية والوصفية والتشخيصية هى القاعدة الحقيقية التى تنهض عليها الدراسات التجريبية .

وعموماً علينا دائماً ألا ننظر الى المنهج العلمى على أنه يعنى فقط التجريب . فالنقطة الرئيسية فى كل بحث علمى هى أساساً (الموضوع) أو (المشكلة) المدروسة ونوع البيانات التى تناسب حل تلك المشكلة ، فاذا كانت تلك المشكلة لا يمكن أن تدرس باستخدام التجريب ، فان علينا أن نبحث عن أنواع أخرى من تصميم البحث التى تناسب تلك المشكلة . ويجب فى كل حالة أن نأخذ فى اعتبارنا الموقف الاجتماعى وما يفرضه من حدود على التصميم التجريبى . وقد ينطوى الموقف على اعتبارات أخلاقية تتصل به فهل من حق المبحوث أن يعرف أنه موضع تجربة ، واذا حدث أن عرف ذلك ، فما هو أثر هذه المعرفة فى نتائج البحث ؟ هناك ولاشك العديد من القيود التى تواجه تطبيق المنهج التجريبى فى البحوث الاجتماعية يستطيع الباحث أن يقف عليها بنفسه ، وان كان ذلك لا يمنع كما سبق أن أوضحنا من اصطناع التجربة حين تتاح لها الفرصة .

٤ تطبيقات المنهج التجريبى فى علم الاجتماع :

يرتبط تطور المنهج التجريبى ارتباطاً كبيرا بنمو علم النفس الاجتماعى ، ذلك الفرع من العلوم الاجتماعية الذى يستعين باسهامات كل من علم النفس وعلم الاجتماع فى آن واحد ، غير أن هذا الميدان لم يتبلور بصورة دقيقة الا مع بداية القرن العشرين ، اذ كان علماء الاجتماع خلال القرن التاسع عشر يهتمون أساساً بالبحث عن القوانين التاريخية ، لكى يصلوا الى تفسيرات لبناء المجتمع ككل أو مقارنات بين النظم الاجتماعية المختلفة ، ولم يكن هناك اهتمام بدراسة التفاعل الاجتماعى والديناميات الاجتماعية فى مواقف جماعية

محدودة ، ذلك الاهتمام الذى أصبح يشكل فيما بعد منطقة مشتركة بين علم الاجتماع وعلم النفس . ولقد أسهم كل من تشارلز كولى C. Cooley وجورج ميد G. H. Mead فى تطوير دراسات علم النفس الاجتماعى من الزاوية الاجتماعية ، وخاصة فيما يتعلق بتصور (الفرد) كنتج للتفاعل الاجتماعى فى الجماعات الصغيرة ، والطفل من خلال ادراكه لافعال الآخرين واستجاباتهم لتصرفاته يطور تصوراً محدداً لذاته ، وهذه هى عملية التنشئة الاجتماعية التى يتحول من خلال عملياتها الوليد البشرى الى كائن اجتماعى . ويضاف الى هذه المساهمات أعمال ألتون مايو E. Mayo حينما توصل من خلال البحوث الامبيريقية الى نتيجة مماثلة تتعلق بتأثير الجماعة فى الفرد . وكانت دراساته هذه تمثل نقطة بَدء للتصميم التجريبى فى ميدان علم الاجتماع حيث أنها حاولت أن تبحث عن الطريقة التى يمكن بها ضبط المتغيرات الجماعية ، والكشف عن أثرها فى الدراسة التجريبية ، وقد عرف هذا الاسهام باسم « أثر هاوثورن Hawthorne effect » ، ويرجع ذلك الى أن التجربة الاولى فى هذا المجال هى تلك التى حدثت فى مصنع هاوثورن التابع لشركة ويسترن اليكتريك بشيكاغو ما بين عامى ١٩٢٤ - ١٩٢٧[1] .

ثم تابع شريف Sherif هذه الدراسات بعد ذلك ، تجاربه عن الادراك الفردى والجماعى ، وطور مورينو Moreno طريقة لقياس العلاقات الاجتماعية والتجاذب والنفور بين أعضاء الجماعة ، واستخدم كورت ليفين K. Lewin ومدرسته المنهج التجريبى فى دراسة أثر أساليب القيادة والاتصال فى ديناميات الجماعات أى عوامل التغير البنائى فى الجماعة . وحديثاً استعان روبرت بيلز R. Bales بنفس المنهج فى دراساته عن الجماعات الصغيرة ، وسنحاول أن نلقى الضوء على هذه التطبيقات التجريبية التى طورت النظرية والمنهج على السواء .

وتتضمن دراسات هاوثورن أكثر من طريقة للبحث ، من بينها الطريقة التجريبية ، وكان محور الاهتمام المبدئى لهذه الدراسات هو الانتاجية حيث حاولت ادارة المصنع أن تتعرف على أثر الاضاءة فى الانتاج الصناعى للعمال ، ففى عام ١٩٢٤ بدأت برنامج تدريبى عملت بمقتضاه على رفع معدل الاضاءة تدريجياً ، و حينما كشفت النتائج عن أنه لا توجد علاقة واضحة بين التغيرات التى طرأت على مستوى الاضاءة وبين الانتاجية ، حاولت الدراسة أن تغير من طريقة البحث عن طريق اضافة جماعة ضابطة Control group ، فقسم العمال الى جماعات متكافئة ، حيث أعطيت الجماعة الاولى اضاءة ثابتة ، والاخرى اضاءة متغيرة . والشيء الذى نتج عن ذلك هو ارتفاع الانتاجية فى الجماعتين ،

---

(١) أنظر : Roethlisberger & Dickson, OP. Cit, Shipman, The Limitations of Social Research, Longman, 1972. P. 105

وخلص الباحثون من ذلك الى أنهم لم يقوموا بضبط متغير الاضاءة بطريقة دقيقة ، ومن ثم حاولوا التحكم أكثر فى الاضاءة باستبعاد أى احتمال وجود اضاءة طبيعية ، وكانت النتيجة هى ذاتها التى حصلوا عليها فى المرة الاولى وهى ارتفاع الانتاج فى الجماعتين التجريبيتين والضابطة . ولقد عمل الباحثون فى المرة الثالثة على عزل فتاتين فقط وحاولوا تغيير معدلات الاضاءة عدة مرات ، ومع ذلك ظلت انتاجية الفتيات مستقرة فى كل الحالات .

وعند هذه المرحلة من التجربة انتهى الباحثون الى أن الاضاءة تشكل فقط عاملًا ضعيفاً فى أثره على الانتاجية ، وأن تجاربهم لم تحقق نجاحاً لانهم لم يتمكنوا من ضبط جميع المتغيرات . ومن ثم قرروا دراسة جماعة عمال صغيرة لكى يستطيعوا أن يحققوا ضبطاً أكثر للمتغيرات . وهنا اتسع فريق البحث ليضم عدداً من المتخصصين مثل روثلسبرجر Roethlisberger وديكسون Dickson والتون مايو Mayo ، وأجرى الباحثون تجربة جديدة هى « تجربة حجرة الاختبار » والنتيجة التى خلصت اليها هذه التجربة هى أن اتجاهات العمال تؤثر فى الانتاجية أكثر من الظروف الفيزيقية للعمل . وكنتيجة لذلك أجرى برنامجاً كبيراً للمقابلات مع العمال حيث تم فيه تشجيع العمال على التحدث عن أعمالهم ، ولقد كان من نتيجة صعوبة تبويب البيانات التى أسفرت عنها هذه المقابلات أن طور الباحثون طريقة تحليل المضمون Content Analysis ومكنتهم هذه الطريقة من التوصل الى حقيقة مؤداها أن العمال يحتفظون « بمعدل ثابت » للانتاجية وهذا المعدل الثابت هو متوسط الانتاجية الذى يعبر عن قدرة الجماعة . وحاول الباحثون دراسة هذه الظاهرة ، ولكننا نلاحظ أنهم درسوا هذه الظاهرة باستخدام طريقة الملاحظة متأثرين فى ذلك بلويد وارنر L.warner الذى كان عضواً فى فريق البحث . ولقد وجه و ارنر البحث وجهة انثروبولوجية حيث طلب الى الباحثين النظر الى كل من التنظيم الرسمى Formal Organization للعمل ، والتنظيم غير الرسمى In Formal Organization والبحث عن الوظائف الذى يؤديها الاخير .

وأجريت هذه الدراسة على مايعرف باسم « حجرة الملاحظة » ، التى كانت تمثل الحلقة الاخيرة من البحث . ولقد أسهمت نتائج هذه الدراسة فى ظهور مدرسة العلاقات الانسانية فى الادارة ، والاعتراف بأهمية العوامل الاجتماعية والنفسية فى أداء العمل ، وضرورة ادراك المصنع كنسق اجتماعى . كذلك أسهمت فى تطوير مناهج البحث الاجتماعى ، والكشف عن أثر الباحث الاجتماعى فى موقف البحث ، فلقد كان لوجود الباحثين بين العمال أثراً واضحاً فى سلوكهم وتحريك دافعيتهم على الاداء ، وهذا هو ما عرف بعد ذلك باسم « الاثر التجريبى Experimental Effect » . ويعنى ذلك أن محاولة ضبط المتغيرات فى المواقف الانسانية يؤدى الى اضافة متغير جديد الى الموقف

المدروس . كذلك أسهمت هذه الدراسة فى اثارة اهتمام باحثين آخرين من أمثال لوفين Lewin للبحث عن السلطة فى الجماعات ، وأرجيرايز Argyris لدراسة العلاقة بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية ، ودراسات دالتون Dalton وروى Roy عن مقاومة الجماعات غير الرسمية لنظم الحوافز المالية . وعموماً ، عملت هذه الدراسة على تطوير بحوث الجماعات الصغيرة وعلم الاجتماع الصناعى ، وعلى الرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت اليها ، الا أنها ظلت مع ذلك من أهم الدراسات النظرية والمنهجية فى علم الاجتماع .

الدراسة الثانية التى تمثل تطبيقاً رائداً للمنهج التجريبى هى دراسة مظفر شريف M. Sherif (١٩٣٥) ، والتى حققت تقدماً عن دراسة هاوثورن . وحاولت الدراسة أن تقوم باختبار حاسم لاحدى الافكار النظرية الرئيسية بطريقة مبسطة للغاية . وقد حقق شريف هذه البساطة من خلال ترجمة نظريته الى مجموعة محددة من القضيات التى اختبرها عن طريق التحكم فى كل الظروف الخارجية والداخلية التى يمكن أن تؤثر فى التجربة . والطريقة التى تحقق بها الضبط التجريبى هى ما عرف باسم : معمل العلوم الاجتماعية Social Science Laboratory . وهذه المعامل هى عبارة عن حجرات خاصة بتجارب علماء النفس الاجتماعى ، وليست هامة فى حد ذاتها كفكرة فى المنهج التجريبى ، ذلك أن هناك دراسات رئيسية أجريت خارج نطاق هذه المعامل مثل دراسات لوفين وزملائه عن القيادة ، ولكن المعمل يعطى لوناً من الحياة الرمزية والطبيعية على الفكرة التى مؤداها أنه يمكن دراسة السلوك الانسانى تجريبياً[1] .

لقد حلل شريف الفكرة التى مؤداها أن هناك تنوعاً فى المعايير Norms الثقافية ، واهتم على وجه الخصوص بكيفية ادراك هذه المعايير ونتائجها بالنسبة للفرد . وتوصل من دراساته النظرية للتراث الاجتماعى الى أن المعايير الجديدة تظهر فى المواقف التى يفتقد الناس فيها للتوجيه ، وكان فى هذه الفكرة متأثراً بأعمال دور كايم ، وتراشر ، وشو . وفى ميدان علم النفس تأثر بأعمال مدرسة الجشطلت حيث صاغ الفكرة التى مؤداها أن المواقف البنائية المجملة تضع حدوداً على الاتجاهات النفسية ، ولذلك حاول شريف أن يعبر عن موقف غير بنائى لكى يكشف عن المعايير التى يمكن أن يطورها الافراد فى هذا الموقف ، ونتائج هذه المعايير على السلوك ونطاق هذه المعايير أيضاً . ولكى يتمكن شريف من صياغة الموقف التجريبى استغرق ذلك منه سنتان ونصف السنة ، أما اجراء التجربة ذاتها فقد استغرق ستة شهور . أما الموقف الذى وجد شريف أنه ملائم لاجراء تجربته فى المعايير الاجتماعية فهو توجيه مصدر ضوئى فى حجرة مظلمة . وفى هذا الموقف لا يكون لدى الفرد اطار مرجعى معين يدرك من خلاله الضوء ومن ثم فانه يتصور الضوء

(١) Sherif, M. The Psychology of Social Norms, Harper & Row, 1936

متحركاً ، وهذا الخداع فى ادراك الحركة هو ما يعرف باسم الاثر الحركى فى الادراك ، وهذا الاثر الذى اهتم شريف باستخدامه فى الدراسة . ولما كان الضوء ثابتاً والحجرة مظلمة تماماً ، استطاع شريف أن يحقق قدراً من الضبط فى التجربة ويتأكد من أن أى ادراك للحركة مصدره الافراد الذين تجرى عليهم تجربته . أما الاجراء التجريبى فقد كان فى غاية البساطة . فقد أخذ عدداً من الطلاب الذكور وطلب اليهم أن يقدروا مبلغ حركة الضوء . وطلب من كل فرد على حده أن يحدد هذه الحركة أولاً ، ثم طلب من الجماعة ككل ادراك هذه الحركة ، ولكنه عاد مرة أخرى بعد هذه الخبرة الجماعية فطلب من كل فرد أن يدرك الحركة ويقدرها مرة أخرى . ولقد حدد كل الافراد الذين أجريت عليهم التجربة معياراً للحركة ، وأمكن من خلال ذلك تحديد اطار مرجعى ذاتى لتقدير الحركة . وقد لوحظ أنه فى الموقف الذى تجمع فيه الافراد معاً كانت ادراكاتهم للحركة تلتقى مع الجماعة . وحينما طلب الى كل فرد أن يحدد الحركة بعد الخبرة الجماعية ، كانت التحديدات الفردية متفقة أكثر مع الجماعة ككل ، بل ان المعيار الذى حددوا على أساسه الحركة كان هو المعيار الجماعى . وهكذا ، استطاع شريف أن يستخلص نتائجه حول المعيار الجماعى والاطار المرجعى الجماعى وأثره فى المعايير الفردية ، وهى ظاهرة لم يقم عليها البرهان من قبل . ولقد كان هذا الاستخدام للتجربة كمنهج للتحقق من المتغيرات المشتقة من النظرية السوسيولوجية هو الطريقة التى استخدمتها البحوث التجريبية بعد دراسات مظفر شريف .

وتعد دراسات كورت لوفين K. Lewin التجريبية هى تلك الدراسات التى أفلحت فى تحقيق صلة وثيقة بين النظرية والبحث التجريبى[1] وكان كورت لوفين قد تلقى تدريباً فى العلوم الطبيعية بألمانيا ، ثم أصبح بعد ذلك استاذاً لعلم النفس بجامعة برلين ، ولكنه هاجر الى الولايات المتحدة هروباً من الحكم النازى الالمانى ، وهناك ازدهرت أعماله معبرة عن اهتماماته بالعوامل الاجتماعية المؤثرة فى السلوك الانسانى وارتبط اسمه بفرع من الدراسات النفسية الاجتماعية عرف باسم ديناميات الجماعة . ومع ذلك فلقد انطوت دراساته على اهتمام واضح ببحث القوى Forces المؤثرة فى المواقف الاجتماعية بحثاً تجريبياً ، وهذا الاهتمام يعكس فى الحقيقة تأثره بتدريبه الاولى فى ميدان العلوم الطبيعية ، وهو يقول فى هذا الصدد « اننى أعتقد أنه من الممكن اجراء التجارب فى علم الاجتماع وأن نطلق عليها تجارب علمية تماماً كما نفعل فى علوم الفيزياء والكيمياء » . ولقد حاول هو وتلاميذه أن يبرهن عملياً على امكانية اجراء التجارب الاجتماعية .

---

(1) Lewin et. al. Patterns of Aggressive Behaviour in Experimentally. Created Social Climates; in Pagh, (ed) Organization Theory, Penguin. Books, 1971

ومن العسير أن نعرض هنا كل أعمال لوفين العديدة والمتنوعة ، ولذلك نكتفى بالاشارة الى أكثر هذه الاعمال شهرة ، تلك هى دراسته عن أثر الانماط المختلفة للقيادة فى السلوك الجماعى ، وهى الدراسة التى اشترك فيها معه ليبت Lippitt وهوايت White ، وقبل أن نحلل هذه التجربة نلقى بعض الضوء على الاتجاه النظرى الذى طوره لوفين ذلك الاتجاه الذى عمل على تغيير بؤرة الدراسة فى ميدان الجماعات الصغيرة . فلقد كانت دراسات الجماعات الصغيرة قبل أعمال لوفين تقتصر على بحث أسباب السلوك الفردى ، وتعد تجارب شريف هى أفضل نموذج على ذلك ، اذ أنه اهتم أساساً بالفرد وينحصر اهتمامه بالجماعة فى أثر هذه الجماعات فى السلوك الفردى ، بينما تمثل دراسات لوفين اهتماما واضحا بالجماعات ذاتها وبنائها وسلوك أعضائها والتغيرات التى تطرأ على هذا البناء نتيجة لتغير عضويتها والظروف المؤثرة فيها .

ولقد أطلق لوفين على اتجاهه النظرى اسم نظرية المجال Field Theory ، ونظر الى الفرد والبيئة بوصفهما يشكلان نسقاً متكاملاً أطلق عليه « الحياة والمكان » ، وحاجة ورغبة الافراد من أجل التخلص من التوترات هى التى تمنح الية « الحياة المكان » طابعا حيوياً ، وهو يعتبر الحياة والمكان مجالا رياضياً ، والتوترات ينظر اليها بوصفها القوى الموجهة Vectors فى هذا المجال . وهناك فضلا عن ذلك قوى Forces أخرى مشتقة من الجماعة التى ينتمى اليها الفرد . والواقع أن تفاصيل نظريته والمفاهيم التى استخدمها لا تعنينا هنا كثيراً ، بقدر ما يهمنا تأكيدها على أن الموقف الكلى هو الواقع Reality الذى ندرسه . ومعنى ذلك أن بؤرة البحث هى الفرد والبيئة كوحدة متكاملة ، لا الاقتصار على دراسة الفرد حين يتأثر بالبيئة المحيطة به ، فكأن الفرد هو عنصر من عناصر الموقف الكلى الذى يركز لوفين على دراسته . والطريقة التى يمكن بها دراسة هذا (الواقع)هى الطريقة التجريبية ، اذ كتب لوفين يقول : « ان كسر المحظور ضد الاعتقاد بوجود الكيان الاجتماعى لا يتم الا اذا تناولنا هذا الكيان بالبحث التجريبى » .

أما التجربة التى أجراها لوفين بالاشتراك مع هوايت ويلدبرت فقد استهدفت التحقق من صحة اطاره النظرى فيما يتعلق بالموقف الكلى أكثر من البحث فى مكانة الفرد داخل الموقف ، كذلك استطاع أن يحقق الضبط التجريبى الذى طالب بضرورة تطبيقه ، وذلك نظراً لانه حدد بداءة المتغيرات التى يريد دراستها . ولقد تحقق الضبط التجريبى فى هذه الدراسة عن طريق توزيع الاولاد الذين أجريت عليهم التجربة توزيعاً متكافئاً عن طريق المضاهاة Matching على أربعة جماعات فى ضوء المتغيرات التى اهتم بدراستها . ولكى يتمكن من تحقيق المضاهاة درس الباحثون الفصول الدراسية التى اختيرت منها عينة الاولاد دراسة تفصيلية قبل اجراء التجربة . فلقد لاحظوا الاولاد فى الفصل وفى الحديقة ، واستخدموا الاختبارات السوسيومترية فى تحديد المعزولين منهم والقادة ومعرفة

الصداقات التى نشأت بينهم ، وطلبوا من المدرسين ترتيب التلاميذ فى ضوء أنماط سلوكهم ، وأخيراً قاموا بفحص سجلات المدرسة لمعرفة مستوى ذكائهم وأصولهم الاجتماعية وحالاتهم الصحية . وبعد أن حصل الباحثون على جماعات متكافئة على هذا النحو ، وضعوا كل جماعة من هذه الجماعات فى جو اجتماعى مختلف ، بحيث تشهد الجماعات الاجواء الاجتماعية جميعها على التوالى ، وبذلك تكون كل جماعة تجريبية وضابطة فى نفس الوقت . وكانت هذه الجماعات تعيش تجربة الاجواء الاجتماعية فى حجرة واحدة ، بحيث تظل الظروف المحيطة بها ثابتة ، وكان يطلب من هذه الجماعات أن تمارس عدداً من الانشطة بحيث يتوافر لكل جماعة قائد لمدة سبعة أسابيع ، على أن يمارس هذا القائد أسلوباً معيناً من أساليب القيادة ، وفى نهاية هذه الاسابيع يعين قائد جديد للجماعة يستخدم أسلوباً مختلفاً عن أسلوب القائد الاول . على الرغم من أن كل جماعة لا يقوم فيها نفس القائد بدوره مرتين ، فان كل قائد شارك فى ممارسة هذه الاساليب فى الجماعات المختلفة . وعلى هذا النحو أصبح من اليسير الكشف عن أن أسلوب القيادة مرتبط بظهور أنماط سلوكية معينة بين أعضاء الجماعات . وقد تمت ملاحظة هذه الجماعات بطريقة غير مباشرة ، بحيث أخبر الاولاد أن هؤلاء الملاحظين يهتمون بالانشطة التى يمارسونها . وقد استطاع الملاحظون أن يسجلوا كل تصرفات أعضاء الجماعات بالتفصيل على النحو التالى :

(أ) معالجة كمية لعمليات التفاعل الاجتماعى بين الاطفال وبين القائد على أساس رموز التوجيه والامتثال واستجابات القبول والرفض .

(ب) تحليل لبناء الجماعة بشكل متصل فى ضوء الانشطة المختلفة للجماعات ، وتكوين الجماعات الفرعية ، ومدى مبادرة الجماعة ، أو القائد بإتيان الأنشطة ، ودرجة وحدة كل جماعة من هذه الجماعات .

(جـ) تأويل للأنشطة والتفاعلات ذات الدلالة بين الأعضاء والتغيرات والديناميات التى تشهدها الجماعة ككل .

(د) سجلات اختزالية لكل المحادثات التى تمت بين أعضاء الجماعات وبينهم وبين القادة .

وفضلاً عن ذلك ، فقد كان القادة يسجلون كل شىء يحدث داخل جماعاتهم ، وسجل الملاحظون أيضاً وجهات نظرهم وتعليقاتهم ، وسجلات أنشطة الجماعات على أفلام . وفضلاً عن ذلك استعان الباحثون بطريقة محددة للتأكد من ثبات الملاحظات . كذلك حصل الباحثون على معلومات أخرى عن الاولاد عن طريق مقابلاتهم بعد انتهاء الأسابيع السبعة وسؤالهم ، وتطبيق اختبار رورشاخ (بقع الحبر) عليهم لمعرفة اتجاهاتهم المختلفة .

والواقع أن الضبط التجريبي والجهد الذي بذل في الحصول على المعلومات في هذه الدراسة يعد جهداً غير مسبوق ، ومن ثم كشفت عن امكانية تطبيق المنهج التجريبي في دراسة الجماعات الاجتماعية . ولقد خلصت هذه التجارب الى نتائج مفصلة ليس هذا مجال عرضها ، وانما يمكن القول بصفة عامة أنها كانت تنطوي على دلالة قوية بالنسبة لعلم الاجتماع . أما أنماط القيادة التي درستها هذه التجارب فهي النمط الاوتوقراطي Authoritarian والنمط الديموقراطي Democratic والنمط الفوضوي Laissez Fair ، وقد حدد الباحثون مفهوم كل نمط من هذه الانماط الثلاثة ، ويكفينا لفهم النتائج القول بأن القائد الاوتوقراطي هو الذي يحدد كل أنواع النشاط التي يمارسها أعضاء الجماعة ، والقائد الديمقراطي يترك تحديد هذه الانشطة للمناقشات الجماعية مع توجيه منه في بعض الاحيان اذا لزم الامر ، والقائد الفوضوي يترك لاعضاء الجماعة الحرية الكاملة في التصرف . وقد اتضح أن القيادة الديموقراطية هي أفضل أنماط القيادة في تحقيق تماسك الجماعة واتزانها الانفعالي ، وفي انجاز مستوى عال من الانتاجية . وتنعكس أهمية هذه الدراسة في سياق تاريخ مناهج البحث الاجتماعي لا من حيث نتائجها ، ولكن من حيث مناهجها واجراءاتها التجريبية ، فقد كشفت عن امكانية التحقق من صحة الافكار والفروض تجريبياً ، وعن امكانية بلوغ مستوى عال من الضبط أثناء اجراء التجارب الاجتماعية تماماً كما فعل بصدد تجارب العلوم الطبيعية .

وباستطاعتنا أن نضيف الى التراث السابق مثالاً آخر عن تطبيق المنهج التجريبي في علم الاجتماع وعلى تحقيق تكامل أكبر بين النظرية والبحث في هذا المجال ، ذلك هو دراسات روبرت بيلز R. Balès[1] ، ولقد كان بيلز مهتماً بالمواقف وبتصرفات الافراد في هذه المواقف ، أكثر من اهتمامه بالافراد في حد ذاتهم . وتعكس تجاربه على الجماعات الصغيرة اهتمامه بالموقف وبالافعال التي تمارس في هذا الموقف ، فقد كان يهتم بسلوك الافراد المشاركين في التجربة داخل حجرة الاختبار ، ويستبعد تصرفاتهم خارج هذه الحجرة عن نطاق التجربة . ويختلف هذا الاجراء عن طريقة كورت لوفين الذي اهتم بمعرفة كل شيء عن أعضاء الجماعة قبل التجربة وخلالها . أما الشيء الذي تميزت به تجارب بيلز هو أنها اشتقت الفئات التي استخدمتها في التجربة مباشرة من النظرية ، تلك هي نظرية الفعل الاجتماعي Action Theory التي طورها تالكوت بارسونز ، حيث تبنى بيلز الفكرة التي مؤداها ، أن أي نسق اجتماعي يواجه ست مشكلات وظيفية ، ويمكن تمثيل هذه المشكلات في اثنى عشر فئة تستخدم في ملاحظة السلوك . وقد استطاع بيلز أن يوفر جواً مضبوطاً تماماً لملاحظة التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات الصغيرة وتسجيل هذه

(١) راجع : Bales R. Interaction Process Analysis, Addison Wesley, Landsdowne Reprint, 1977.

التفاعلات بواسطة باحثين مدربين . وكان يعبر عن نتائجه فى أشكال بيانية تبين خريطة التفاعل الاجتماعى كما لاحظها فى معمل أو حجرة مخصصة لاجراء هذه التجارب .

وعموماً ، فلقد نجح تطبيق المنهج التطبيقى فى دراسات الجماعات الصغيرة ، وذلك لاعتبارات عملية وأخلاقية فى آن واحد ، واستطاعت هذه البحوث أن تحقق صلة وثيقة بين النظرية والبحث فى هذا المجال .

٥ - حدود البحث التجريبى :

هناك عدد من الصعوبات التى تواجه اجراء التجارب الاجتماعية يمكن أن نوجزها على النحو التالى :

(أ) يصعب تحقيق الضبط التجريبى فى المواقف الاجتماعية نظراً للطبيعة المتميزة للكائنات الانسانية والتى تتمثل فى ارادة هذه الكائنات وقدرتها على تغيير أنماط سلوكها واتجاهاتها مما يعرض التجربة لخطر التشويه .

(ب) لا يمكن ضبط جميع الظروف المؤثرة فى الموقف التجريبى ، وهذا هو ما يجعلنا نتحدث دائماً عن المتغيرات الوسيطة Intervening Variables التى تتدخل باستمرار فى تحقيق الضبط التجريبى .

(جـ) التحكم الدقيق فى السلوك الاجتماعى يؤدى باستمرار الى ايجاد موقف غير طبيعى لا يجعل الافراد والجماعات يتصرفون بتلقائية ، وفقدان عنصر التلقائية فى السلوك يجعل هذا السلوك خالياً من المعنى ، بل وغالباً ما يترتب على هذا التحكم نتائج غير سليمة ، فضلاً عن أنه يمثل اتجاهاً غير أخلاقى فى البحث الاجتماعى .

(د) العوامل السببية فى المجال الاجتماعى كالاسرة ، والطبقة ، والمكانة الاجتماعية ، والوضع الاقتصادى ، والمستوى الثقافى ، غالباً ماتكون هى ذاتها معبرة عن تأثير عدد كبير من الظروف ، ومن ثم فان اخضاعها للضبط يعنى التحكم فى عدد لا نهائى من العوامل مما يتعذر تحقيقه فى البحوث الاجتماعية .

(هـ) يعتبر الموقف التجريبى ذاته متغيراً ثالثاً يضاف الى المتغيرين المستقل والتابع اللذين نحاول الكشف عن العلاقة بينهما ، وذلك على نحو ما حدث فى تجارب هاوثورن . بينما يضيف صعوبة أخرى للبحث التجريبى .

(و) يذهب أصحاب الاتجاه الكيفى الى أن محاولة قياس كل شىء التى ينطوى عليها المنهج التجريبى لا تسلمنا الى نتائج لانها تنافى النوعية الخاصة بالمجتمع والانسان ، تلك

الفصل الثامن

الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية

١ - مدخــل .
٢ - مجالات البحث المقارن .
٣ - صياغة الأنمــاط .
٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية .
٥ - تقويم البحث المقارن .
٦ - دراسات الثقافة والشخصية .
٧ - نموذج الدراسة المقارنة للتنظيمات الرسمية .
٨ - أسس التحليل الحضارى المقارن فى العلوم الاجتماعية .

الفصل الثامن

الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية

١ - مدخـــل :

يمكن القول بأن المنهج المقارن أو المدخل المقارن ينطبق على علم الاجتماع بكل فروعه ومجالات دراسته ، ذلك أن أى بحث سوسيولوجى ينطوى بالضرورة على مقارنات بين بعض المتغيرات ، لكن بالاضافة الى هذه القضية العامة نلاحظ أن مصطلح (المنهج المقارن) يكتسب دلالة خاصة فى البحث الاجتماعى ، فهو يقصد به عادة دراسة توزيع الظواهر الاجتماعية فى مجتمعات مختلفة ، أو أنماط محددة من المجتمعات ، أو حتى مقارنة مجتمعات كلية بعضها ببعض ، أو مقارنة النظم الاجتماعية الرئيسية من حيث استمرارها ، وتطورها والتغير الذى يطرأ عليها .

ولقد كانت الدراسة المقارنة للنظم الاجتماعية ، بالاضافة الى دراسة عمليات التغير من بين الاهتمامات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية والانثروبولوجية الكلاسيكية . وعلى الرغم من أن التأكيد النسبى على كل جانب من هذين الجانبين يختلف بين الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، الا أن علماء القرن التاسع عشر الرئيسيين من أمثال مونتسكيو وآدم فيرجسون والفلاسفة الاسكتلنديين كانوا أشد اهتماماً بتحليل عمليات التغير فى المجتمع الغربى مع أنهم أيضاً لم يهملوا بأية حال الدراسة المقارنة . أما رواد الفكر التطورى من أمثال كونت وسبنسر وهوبهاوس فقد حاولوا البحث عن نوع من التأليف بين هذين الجانبين من خلال التحليل المقارن للعادات والنظم حينما كانوا بصدد الكشف عن الاتجاه الرئيسى للتطور فى المجتمع البشرى . لكن هذا التأليف لم يحظى بالقبول ومن ثم رفض المنظور التطورى ذاته ،

والشىء الذى يميز الدراسات المقارنة خلال تلك الفترة هو أنها كانت تعتمد الى حد بعيد على ما يعرف بالمنهج الارتباطى Correlationol Method الذى تمثله أفضل تمثيل أعمال هوبهاوس وهويلر وجينزبرج (١٩١٥) اذ حاولت هذه الاعمال أن تربط بين مختلف جوانب النظم الاجتماعية مثل القرابة والانماط الايكولوجية ، والتنظيم السياسى وأساليب الحياة ، وأسفرت هذه الدراسات عن ثروة هائلة من البيانات التى أصبحت بدورها موضع اهتمام حديث من الدراسات المقارنة ، التى أخضعت العديد من الافتراضات التطورية القديمة للتحليل النقدى ، وأكدت فى الوقت ذاته وجود اتجاه عام للتطور نحو نموذج مجتمعى أكثر تعقيداً .

ونستطيع أن نجد أيضاً بعض المقارنات التي تنطوي على اتجاه تطوري في أعمال دور كايم وخاصة في مناقشته لقواعد المنهج الاجتماعي وفي صياغته للانماط المورفولوجية للمجتمعات عند تلميذه مارسيل موس M. Mauss ولكن المدرسة الفرنسية على العموم، لم تطور هذه المؤشرات المقارنة قبل ظهور أعمال دافي Davy وموريه Moret فيما يتعلق بتطور النظم السياسية والقانونية . وربما نجد في أعمال بعض المؤرخين الفرنسيين الذين تأثروا بالاتجاه السوسيولوجي من أمثال مارك بلوش Marc Bloch وغيره ممن اشتركوا في الحولية الاجتماعية Annales Sociologique اهتماماً بتطوير المنظور المقارن . وبالمثل نلاحظ في ألمانيا أن الاقتصاديين والمؤرخين ومؤرخي القانون هم الذين اهتموا اهتماماً خاصاً بتطوير الاتجاه المقارن في العلوم الاجتماعية .

ولقد كان ماكس فيبر في ألمانيا من أهم الذين استعانوا بالبحث والتحليل المقارن وركز دراساته أساساً على البناءات والعمليات والتغير ، فبدلًا من أن يفترض وجود اتجاه مجتمعي عام للتطور في كافة المجتمعات البشرية نجده يستخدم الطريقة المقارنة لكي يكشف عن وجود اتجاه محدد يسود في مجتمع معين بالذات ، أو في مجموعة مجتمعات تشترك معاً في خاصية واحدة وهو حينما يحلل هذا الاتجاه يستطيع أن يلقي بعض الضوء على الاتجاهات المشابهة أو المتعارضة التي تظهر في مجتمعات أخرى أو تحت ظروف مختلفة .

ومثال ذلك أن فيبر استعان بالتحليل المقارن في دراساته عن الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية لكي يثبت أن هناك علاقة بين التوجيه الاقتصادي والنزعة الدينية ، كما استخدم أيضاً نفس التحليل في دراساته عن البيروقراطية والعوامل التي تؤدي الى نموها في المجتمعات الغربية . وكنتيجة للتطور الذي طرأ على العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلى علم الاجتماع والانثروبولوجيا بصفة خاصة في أوائل القرن العشرين اتجهت الدراسات المقارنة اتجاهاً أكثر دقة وتحديداً ، وأصبحت التطورات المنهجية والنظرية تشكل خلفية هامة للبحث المقارن ، وتعتبر الأنثروبولوجيا الاجتماعية هي الميدان الرئيسي الذي شهد تطور البحث المقارن ، ففي انجلترا كان ظهور كتاب الانساق السياسية الافريقية African Political Systems لكل من فورتس Fortes وايفانز برتشارد Evans-Pritchard ثم كتاب أنساق القرابة في أفريقيا لكل من الراد كليف براون وفورد ، كان ظهور هذين الكتابين من العلامات البارزة على تطور البحث المقارن أتخذ هنا صورة تحليل الحالات بعدة في ضوء عدد من الفروض الموجهة للبحث . أما في الولايات المتحدة فقد بدأت نقطة التحول بعد نشر كتاب ميردوك Murdock عن البناء الاجتماعي (١٩٤٩) ، وظهور الاهتمام بالبحوث الحضارية المقارنة Cross Cultural ، والتي تنتمي أساساً لدراسات الثقافة والشخصية .

٢ - مجالات البحث المقارن

المجالات الرئيسية في علم الاجتماع التي يمكن أن تخضع للبحث المقارن تتلخص فيما يلي

(أ) دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين الانماط الرئيسية للسلوك الاجتماعي ويمكن أن يشمل ذلك دراسة السلوك السياسي مثلا كالتصويت، أو دراسة السلوك الاجرامي بين معدلات الجرائم وأنماطها في مجتمعات مختلفة، أو دراسة السلوك المنحرف في أوضاع اجتماعية متباينة

(ب) دراسة نمو وتطور مختلف أنماط الشخصية أو الانماط الدافعية والاتجاهات السيكولوجية والاجتماعية في مجتمعات مختلفة، وثقافات متعددة وتمثل هذه الدراسات حوث الثقافه والشخصية ودراسات الطابع القومي National Character[1].

(جـ) دراسه النماذج المختلفه من التنظيمات Organizations وعلى الأخص التنظيمات البيروقراطيه مثل نقابات العمال، أو التنظيمات السياسية والتنظيمات الصناعيه في مجتمعات مختلفه

(د) دراسة النظم الاجتماعيه في مجتمعات مختلفه ويمكن تقسيم دراسات النظم الاجتماعية الى أقسام فرعية، مثل تحليل المعايير النظامية العامة أي دراسة الزواج والاسرة والقرابة، ثم دراسة الانساق الثقافية مثل المعتقدات الدينية، ودراسة الجماعات الرئيسية في المجتمع، ودراسة العمليات والتطورات التي تطرأ على النظم الاجتماعية مثل التحضر والديموقراطية، دراسة بعض النظم الفرعية كالعادات والفلكلور، وهي دراسة وثيقة الصلة بالانساق الثقافية.

(هـ) تحليل مجتمعات كلية، وعادة ما تتم المقارنة بين المجتمعات وفقاً للنمط الرئيسي السائد للنظم أو التوجيهات الثقافية فيها.

وأياً كانت بؤرة الاهتمام في أي مجال من مجالات البحث السابقة، فاننا نجد تأكيداً على الجوانب النظامية والتنظيمية للحياة الاجتماعية في كل منها، وقد يكون هو المتغير المستقل (مثل دراسة الثقافة والشخصية)، وقد يكون هو المتغير التابع كالدراسات العديدة التي تركز على ظهور النظم ونشأتها، وقد يكون هو المتغير المستقل والتابع في آن واحد كما هو شأن كثير من الدراسات التنظيمية والنظامية. ولعل هذا العرض للمجالات الاساسية التي يمكن أن ينطبق عليها البحث المقارن يكشف بوضوح عن أن مصطلح المدخل المقارن لا يعني وجود منهج متميز من مناهج البحث الاجتماعي، بقدر ما يشير الى

(١) أنظر Whiting, John W. M. the Cross Cultural Method, Vol. I, pp. 523 - 531 in Gardner Lindzey (ed.) Handbook of Social Psychology, Cambridge 1954

نمط من التحليل الاجتماعي الذي ساد ... في الوحدة المجتمعية من منظور كلي ومن حيث المبدأ نلاحظ أن المشكلات المنهجية بخصوصه في هذه الدراسات لا تختلف كثيراً عن تلك التي تنطوي عليها الدراسات ... في موجه الأخرى غير أن اختيار الموضوعات التي تصلح للدراسة المقارنة يتطلب الاستعانة بأنواع معينة من البيانات مثل البيانات التاريخية والأنثوجرافية والسيكولوجية والتي تثير بدورها بعض المشكلات المنهجية الخاصة.

وتماماً كما نقول أن المدخل المقارن لا يمثل منهجاً متميزاً للبحث، فانه أيضاً لا يشير الى طريقة خاصة أو أداة تحليلية محددة. فوضع الدراسات المقارنة في أية مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي يعكس مستوى العمق النظري والتحليلي ومع ذلك. فان الطبيعة الخاصة بالدراسات المقارنة وعلى الأخص منظورها الواسع النطاق Macroscopic يمكن أن يكشف عن جوانب القصور والضعف التي قد تبدو في الدراسات المحدودة النطاق ومن ثم يتيح فرصة مراجعة هذه الدراسات.

٣ صياغة الأنماط Construction of Typologies

ان نقطة الالتقاء الرئيسية بين النظرية والمنهج في الدراسات المقارنة (وبخاصة الدراسات التي تتناول المتغيرات التنظيمية والنظامية والثقافية) هي اختيار المشكلات التي تصلح للمقارنة وما يتبع ذلك من محاولة صياغة أنماط للمجتمعات والنظم والتنظيمات أو أنماط التوجيه الثقافي. وعلى الرغم من أن اختيار المشكلات وصياغة الأنماط عمليتان تبدوان متعارضتين من حيث أن الاولى تبدو مرنة ملموسة على حين أن الاخرى جامدة مجردة، لكن الواقع أنهما مرتبطتان أشد الارتباط ذلك أن أية مشكلة نختارها للبحث المقارن، كأن نختار مثلاً النظام الاقطاعي أو أية أنماط سلوكية جرى انما هو أمر يتيح فرصة صياغة نمط معين، أو على الاقل يتضمن نوعاً معيناً من التنميط[1] وهذه الصلة بين المشكلة المطروحة للبحث وبين صياغة النمط يمكن أن تظهر بوضوح في أعمال ماكس فيبر وغيره من الدارسين الذين سبق أن أشرنا اليهم.

ويفترض صياغة النمط وجود اتجاهات تحليلية عامة لدى الباحث. قد تكمن خلف عملية بناء النمط، ذلك أن كل نمط يصاغ وفقاً لبعض المتغيرات يفترض فيها أنها أكثر المتغيرات أهمية ودلالة بالنسبة للمشكلة المدروسة وهناك العديد من الانماط التي ظهرت خلال تطور علم الاجتماع، ويمكن أن نوجز الان المتغيرات الرئيسية التي ظهرت في التراث.

---

(١) أنظر Eisenstadt S. Essays on Comparative Institutions. N. Y. Wiley, 1965

ومن هذه المتغيرات متغير درجة تعقيد النظام الاجتماعي Level of Complexity ويعني ذلك مدى التباين والتخصص الذى ينطوى عليه النظام ، فالدراسة المقارنة للنظام السياسي مثلاً قد تبدأ بتصنيف مختلف نماذج الانساق السياسية وفقاً لمدى نموها السياسي على أساس معيار محدد ، وكذلك درجة تعقيد العملية السياسية ونطاق النشاط في المجتمع ، ويعني ذلك مجالات الحياة الاجتماعية ونوع الجماعات الاجتماعية التي تتأثر بالوحدات السياسية وتعتمد عليها في تحقيق تضامنها وتنظيمها ، وكذلك مدى مشاركة تلك الجماعات في النشاط السياسي ويمكن القيام بنفس هذه المحاولة بصدد أى نظام اجتماعي آخر[1]

وتجدر الاشارة في هذا المجال الى احدى الدراسات المصرية المعاصرة التي تبنت المدخل المقارن واعتمدت على التنميط كأداة رئيسية لتطبيق هذا المدخل ، وهى دراسة تناولت النمط في المجتمع الريفي المصرى وتشرف عليها وحدة بحوث الريف بالمركز القومي للبحوث الاجتماعيه بالقاهرة[1]

وترجع أهمية هذه الدراسة الى أن المجتمع الريفي في مصر يتسع لكي يشمل حوالى ٤٠٢٩ قرية ، ومن ثم فان دراسة هذا العدد من القرى أمر بالغ الصعوبة ان لم يكن في حكم المحال ، ورغم التسليم بوجود سمات مشتركة بين هذه القرى الا أن هناك فروقاً تميز بعضها عن بعض ، ولهذا ، فان عملية التنميط تستهدف في الحقيقة وضع هذه القرى داخل (أنماط) لها سماتها وخصائصها المحددة ، حيث أن دراسة قرية واحدة من كل نمط من هذه الأنماط يمكننا من التعميم على بقية القرى ، ومن ثم فان الدراسة بدلاً من أن تتوزع على هذا العدد الكبير من القرى سوف تنحصر في نماذج ممثلة للقرية المصرية ، مما يوفر الجهد والوقت والمال ولكي تتم عملية التنميط على الوجه الأكمل يتعين أن نختار مقاييس محددة تصنف القرى وفقاً لها . ولقد اختيرت أربعة مقاييس في هذه الدراسة هى : حجم القرية (عدد السكان) ، والنشاط الاقتصادي ، والتعليم ، والخدمات المتوافرة .

أما المقياس الاول وهو حجم القرية فهو يعكس الاهتمام السائد بأن حجم المجتمع يعتبر من المتغيرات ذات الدلالة في تشكيل الحياة الاجتماعيه للسكان ، كما أنه من المقاييس المتفق عليها للتمييز بين الريف والحضر ، وهناك شبه اتفاق على استخدام هذا المعيار حيث تعتبر

---

(1) Eisenstadt, S, the Political Systems of Empires, N. Y., Free Press, 1963.

(1) أنظر : هدى مجاهد ومنى فهمى ، التخطيط في المجتمعات القروية ، بحث مقدم للحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفي ، مايو ١٩٧ ، ص ٣٣ وما بعدها

المجتمعات التى يقل عدد سكانها عن ٢٥٠ نسمة (كفوراً) ، والمجتمعات التى يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٠ - ١٠٠٠ نسمة (قرى صغيرة) والمجتمعات التى يتراوح عدد سكانها ما بين ٢٥٠٠ ٥٠٠٠ (مراكز) ، واعتبار المجتمعات التى يتراوح عدد سكانها ما بين ٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ نسمة (مدناً صغيرة) ، وقد اعتمدت وحدة بحوث الريف على بيانات التعداد فى تقسيم القرى الى فئات حسب عدد سكانها ، فتقوم بحساب الوسط الحسابى لعدد سكان القرى والانحراف المعيارى لهذا التوزيع ، ثم تقسيم قرى جمهورية مصر العربية الى فئات ذوات أحجام متفاوتة[1] .

والمقياس الثانى هو النشاط الاقتصادى الذى يحتل أهمية خاصة فى البناء الاجتماعى للقرية ، فالتغير الذى يطرأ على نظام الزراعة التقليدى يؤثر فى طبيعة الحياة الريفية والادوار التقليدية والقيم السائدة ، ومن ثم يكون النشاط الاقتصادى مؤدياً الى وجود اختلافات بين القرى وفقاً لتنوع هذا النشاط ، ولذلك فان نسبة العاملين بالعمل الزراعى بالنسبة لمجموع العاملين قد تكون من الخصائص التى تميز القرى التى يغلب عليها الطابع الزراعى عن القرى الاخرى التى لا يكون هذا النشاط هو السائد فيها بنسبة عالية

أما التعليم فهو من المؤشرات الهامة التى تعكس قدرة الافراد الادراكية وتشكل طريقة حياتهم ونمط تفكيرهم وقد اعتمد عدد من الباحثين مثل كوين Queen وكاربنتر Carpenter على معيار الالتحاق بالمدارس والحصول على شهادات فى التمييز بين المناطق الحضرية والريفية ، ومن ثم تكون نسبة الامية بالنسبة لمجموع السكان من السمات التى تساعد على تمييز القرى المصرية .

يبقى بعد ذلك المعيار الرابع والاخير وهو معيار توافر الخدمات ، وقد قسمت القرى الى قرى بها وحدة مجمعة وتعليم اعدادى على الاقل ، وقرى بها مركز اجتماعى أو مجموعة صحية أو وحدة ريفية ، وقرى لا توجد بها خدمات أما التعليم الابتدائى فهو متوافر فى كل القرى ، لذلك فان القرى التى لا يوجد بها سوى مدرسة ابتدائية استقر الرأى على اعتبارها معدومة الخدمات .

هذا ، ويلاحظ أن الدراسة السابقة قد اعتمدت فى عملية التنميط على أكثر من معيار واحد ، ذلك لان الاعتماد على معيار واحد قد لا يعكس الفروق القائمة بين القرى ، وانما يتعين الاعتماد على مجموعة من الخصائص التى ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً ، وبذلك فقد تم تجميع هذه المعايير الاربعة فى مؤشر واحد مركب يتم على أساسه تفريغ بيانات كل قرية واستخلاص الانماط الممثلة لقرى الجمهورية ككل

(١) مرجع سابق ص ٣٦

٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية :

ان بناء الانماط من أجل المقارنة يطرح عدداً من المشكلات المنهجية التى نلخصها فيما يلى :

(أ) مشكلة اختيار وحدة المقارنة التى على أساسها سوف تحدد المتغيرات الرئيسية فى البحث (وقد تكون هذه الوحدة هى : المجتمعات الكلية ، أو النظم ، أو الجماعات ، أو السمات الثقافية) ويرتبط بذلك المدى الزمنى الذى ننظر فيه الى هذه الوحدة المختارة بوصفها تظل متجانسة .

(ب) المشكلة الثانية هى مشكلة تحديد المؤشرات التى نقارن على أساسها بين المتغيرات ، وتختلف هذه المؤشرات باختلاف وحدة المقارنة ، فقد تكون مؤشرات تتعلق بالتوجيهات الثقافية ، أو بتعقيد المجتمع ، أو بالبناء التنظيمى .

(جـ) المشكلة الثالثة هى امكانية المقارنة Comparability بالنسبة لكل من وحدات المقارنة والمؤشرات ، ومعناها الى أى مدى تفيد هذه التجريدات بعد عزلها من الواقع الثقافى الملموس التى كانت جزءاً منه .

(د) ثمة مشكلة رابعة رئيسية وشائعة بالنسبة لكافة الدراسات المقارنة ، وبخاصة تلك التى تركز على المتغيرات النظامية والتنظيمية . تلك هى مشكلة المعاينة Sampling فالعينات الصغيرة نسبياً لوحدات المقارنة تثير تساؤلاً عن مدى امكانية صياغة مقارنات متعمقة تجريبية ، والمشكلة المنهجية القائمة بالنسبة للعينات عموماً هى تمثيل تلك العينات للمجتمع الاصلى ، ففى الدراسات المقارنة التى تهدف الى أهداف تجريبية كاختبار الفروض أو القضايا العامة تكون درجة تمثيل الوحدات المقارنة للمجتمع الاصلى الذى تنتسب اليه مسألة بالغة الاهمية .

على أن هذه الصعوبات المنهجيه تختلف عادة باختلاف المادة اللازمة للتحليل المقارن ، ففى البحوث التى تحتاج الى استخدام معلومات تاريخية أو أثنوجرافية تظهر على وجه الخصوص مشكلات العينة الصغيرة الحجم ، وتجريد المتغيرات العامة عن سياقها الثقافى الخاص ، أما البحوث التى تتناول دراسة الظروف التنظيمية أو مختلف أنماط السلوك فإنها تهتم بمشكلات اختيار المؤشرات وإمكانية المقارنة .

غير أن صياغة الانماط أو تحديد مشكلات البحث المقارن لا يخلو كذلك من المشكلات النظرية التحليلية . فحينما يصاغ النمط لابد وأن يتضمن اختياراً لعدد من المتغيرات العامة التى يتضمنها النمط ، وهى متغيرات ينبغى أن تكون ذوات دلالة بالنسبة

للمجتمع أو النظام أو التنظيم موضوع المقارنة ، وعملية الاختيار هذه تتوقف على نوعية التصور النظرى الذى يتبناه الباحث . كما تعكس العديد من القيم والمعايير والاتجاهات الايديولوجية التى تؤثر فى اختيار الباحث للمتغيرات ذوات الدلالة . وتبدو هذه المشكلة التحليلية أكثر وضوحاً حينما يسعى الباحث الى تفسير مختلف أنماط النظم والتنظيمات أو السلوك فى ضوء بعض الشروط العامة اذ يهدف هذا التفسير فى معظم التحليلات المقارنة الى بيان الشروط التى تظهر فيها مختلف الانماط المجتمعية وتستمر فى أداء وظائفها ، ودرجة تباينها بالنظر الى السياق الثقافى الذى تنتمى اليه ، والعوامل التى تؤدى الى تغيرها . وعادة ما تكون تلك الشروط هى القوى أو القوانين الاجتماعية والسيكولوجية الاكثر عمومية .

وهكذا ، تكون معظم محاولات صياغة الأنماط متضمنة بعض الجوانب التحليلية التى تنطوى عليها عملية تأسيس النظم Institutionalization ، فمعيار التباين أو التخصص - مثلا - يعكس مدى التطور الذى يطرأ على الخصائص الرئيسية للنظم والاوضاع الثقافية المختلفة[1] .

٥ - تقويم البحث المقارن :

ظهرت لنا بعض المشكلات الرئيسية فى البحوث المقارنة تتعلق بالافتراضات التحليلية الخاصة باختيار مشكلات البحوث وصياغة الانماط . غير أن المشكلة العامة بالنسبة للبحث المقارن ليست هى امكانية صياغة تلك الانماط فى ضوء المعايير المناسبة ، وانما هى مدى ملاءمة هذه العملية ككل وضرورتها . والمسألة ليست هى تتبع السمات المشتركة بين هذه الانماط فى المجتمعات المختلفة ، وانما هل هذه السمات العامة تميز بالفعل خصائص ذات دلالة تتعلق بتطوير فهمنا لوظيفية هذه الانماط بوصفها أنساقاً نظامية أو ثقافية لها حدودها ومشكلاتها الخاصة التى تختلف عن مشكلات الانساق الاخرى ؟ وثمة تساؤل هام آخر يتعلق بمدى تحديد الشروط المجتمعية التى تبدو فى ظلها مختلف أنماط النظم والشروط التى تتغير وتتعدل هذه الانماط . والواقع أن معظم الاعمال الحديثة التى تتناول مختلف جوانب واهتمامات التحليل المقارن تكشف عن أن هذا التحليل يمكن أن يقدم بعض التفسيرات للخصائص الداخلية لتلك الظواهر وظروف نموها واستمرارها . ومع ذلك ، فان المشكلة التحليلية الرئيسية هنا ليست هى درجة صحة هذه التفسيرات وانما امكانية اخضاع هذه التفسيرات لبعض المبادىء أو القوانين العامة .

---

(١) راجع : Inkels, A. National Character and Modern Political Systems, pp. 172 - 208 in : Francis k. (ed.) psychological Anthropology Appoloaches to Culture and personality, Homewood-Ill, Dorsey, 1961.

ولقد ظهرت تلك الشكوك حول مدى جدوى المقارنة بين مجتمعات بينها درجة عالية من التشابه . ويميل النقاد الى النظر الى نتائج تلك المقارنات نظرة محدودة ، فهى لا تسلمنا سوى الى بعض التعميمات الامبيريقية ولا يمكن أن توصلنا الى اكتشاف قوانين عامة قادرة على التنبؤ بالعلاقة بين متغيرات اجتماعية ثقافية مختلفة لكن الشىء الذى يجب أن يقال هو أن ما يصدق على الاتجاه المقارن فى هذا الصدد يصدق على الاتجاهات الاخرى التى تسعى الى التوصل للقوانين العامة وقد ظهر هذا النقد بوضوح فى أعمال ايفانز بريتشارد Evans Pritchard

وعموماً ، فاذا كان الاتجاه المقارن كما تبلور فى القرن التاسع عشر متأثراً بتطوريه دارون واهتمامات علماء اللغة قد تعرض للنقد المرير نتيجة اهتمامه بتتبع الاصول العامة والتاريخ الطبيعى للظواهر الاجتماعية كالدين والاسرة ، ومحاولة صياغة نظرية عامة عن مراحل التطور العقلى والاجتماعى ، اذا كان هذا الاتجاه بتلك الصورة لم يحقق نتائج حاسمة فى هذا الصدد ، فان التعديلات التى أدخلت على طريقة المقارنة من جانب علماء الاجتماع أسفرت عن نتائج هامة أيضاً خلال مرحلة تأسيس علم الاجتماع ذاته . فنجد دوركايم على سبيل المثال يقارن فى دراساته المبكرة بين الانساق القانونية فى مجتمعات مختلفة ، وعلى مستويات متعددة من التطور ثم يحاول مستخدماً القانون كدليل للطابع الاخلاقى للمجتمع أن يفسر فرضه الشهير بأن زيادة تقسيم العمل يصحبه تغير فى طبيعة التكامل الاجتماعى ، وفى دراسته للانتحار قارن معدلات الانتحار فى مجتمعات مختلفة وفى جماعات متباينة من نفس المجتمع ليوضح أن هذه المعدلات تختلف باختلاف درجة التماسك الاجتماعى وباختلاف درجة ثبات المعايير الاخلاقية ، ولقد انتهى دوركايم من نقده لجون استيوارت مل الى أن المقارنة اذا استخدمت بدقة وضبط ، فانها تصلح لان تكون طريقة شبه تجريبية ، ولذلك يقال أن دوركايم هو أول من قدم منهجاً للتحليل المقارن يستند الى متغيرات عديدة فى علم الاجتماع .

ولا يشك أحد أيضاً فى قيمة النتائج التى توصل اليها ماكس فيبر نتيجة استخدامه للمنهج المقارن ، لكنه لم يحاول أن يعزل عوامل معينة ذات آثار واضحة فى عدد كبير من الحالات ، بل حاول أن يوضح كيف أن خصائص معينه كالبيروقراطية مثلاً تتشابه فى بعض النواحى من حالة الى أخرى ، وتختلف فى نفس الوقت من نواحى أخرى ، طالما أنها تتأثر ببعض الملامح الاخرى للصيغة التاريخية التى هى جزء منها . ومع تقدم البحث فى علم الاجتماع ظهرت عدة محاولات لربط المنهج المقارن بالمسح الاجتماعى الشامل للمجتمعات الذى يستهدف الوصول الى ارتباطات معينة مثلما فعل كل من هوبهاوس Hobhous وويلر Wheeler وجينزبرج حين وضعوا اطاراً امبيريقيا للنمو الاجتماعى وحددوا من

خلاله مقياساً للتطور التكنولوجي ، ثم ربطوا كل مستوى في هذا المقياس بشكل خاص من أشكال الحياة الاجتماعية كالنظم السياسية والقواعد الاخلاقية[1] .

ولقد أشار بعض علماء الاجتماع الى أن هناك طرقاً مخالفة للمقارنة أكثر ملاءمة لبعض المشكلات مثلما فعل ليبست S. M. Lipset وبندكس Bendix عندما قارنا معدلات الحراك الاجتماعي في مجتمعات صناعية مختلفة ليوضحا أن هذه المعدلات تصاحب وبصورة حتمية مرحلة أو درجة معينة للتصنيع ، وقد استخدما في هذا الصدد طرقاً مشابهة لطريقة دوركايم .

وفي دراسة حديثة للمجتمع الامريكي قارن ليبست قيم هذا المجتمع وبنائه الاجتماعي بتلك السائدة في مجتمعات أخرى في أوروبا وغيرها محاولاً توضيح الحقيقة التي مؤداها ، أن هذه القيم يمكن أن تكون متغيراً مستقلاً في العملية الاجتماعية وقد اقترب ليبست في دراسته هذه من طريقة توكفيل Tocqueville في القرن التاسع عشر ، والتي كانت تقوم على أساس التحديد الكيفي للادلة التاريخية الملائمة وتفسيرها في ضوء دلالتها الحقيقية .

وبعد أن تطورت الانثروبولوجيا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الاولى ظهرت اتجاهات جديدة تحاول أن تتجنب الصعوبات والمشكلات التي صاحبت استخدام وتطبيق المنهج المقارن تطبيقاً تقليدياً . من ذلك مثلاً ما يعرف الان بالاتجاه الوظيفي الذي أخذ أصحابه يؤكدون أنهم يدرسون الظواهر في اطارها وسياقها الكلي ، ولهذا يبتعدون عن المقارنات التي حاولت أن تعزل النظم الاجتماعيه عن سياقها الباقي عزلاً تحكمياً . لكن الشيء الملاحظ في الوقت الحاضر هو أن العلماء الوظيفيين لا زالوا يعتبرون المقارنة عظيمة الفائدة ، بل ويصعب الاستغناء عنها في دراساتهم فقد ذهب فلينتشر في مقاله عن الوظيفية كنظرية اجتماعية الى أن الاتجاه الوظيفي يهدف الى الوصول الى تعميمات تتعلق بالصلات المتبادلة بين النظم في المجتمعات ذات الطبيعة الخاصة ، والى تصنيف هذه المجتمعات حتى نكن ادراك التشابه بينها ، والى المقارنة بينها في محاولة لاكتشاف بعض مظاهر التماثل بين هذه الوحدات البنائية ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن الوظيفية سوف تستعين بالطريقة المقارنة استعانة مباشرة لتحقيق أهدافها[2] كما اكتسب البحث المقارن أهمية خاصة وتدعيماً قوياً بعد أن كتب نادل Nadel بعض الدراسات الانثروبولوجية ذهب فيها الى أن الحاجة ماسة لدراسة الوقائع الاجتماعية في مواقف صناعية تمكننا من المقارنة بينها ، وهو يؤكد أن عالم الانثروبولوجيا الذي يتمسك دائماً بالسياق الاشمل ولا ينفصل عنه يتجاهل الوجود

---

(١) The Material Culture and Social Institution of Simpler Peoples; An Essay in Correlation, 1915.

(٢) Functionalism as a Social Theory, Sociological Review, Vol. II, 1956, p. 43.

الفعلى لأدوات فكرية تمكننا من عزل العناصر عن سياقها دون أن تفقد معناها (١)

٦ - دراسات الثقافة والشخصية

من أهم مجالات البحث التي طبق فيها المنهج المقارن تطبيقاً ناجحاً ومفيداً دراسات الثقافة والشخصية ، حيث استطاع الباحثون تحديد أنماط معينة للثقافات تدرس الشخصية في اطارها . وتستخدم هذه الدراسات مصطلح الشخصية للاشارة الى تلك المجموعة الكاملة من صفات الفرد العقلية والنفسية ، وكافة الخصائص الاخرى التي اكتسبها خلال تنشئته الاجتماعية في المجتمع . واذن فنحن حينما ننظر الى الشخصية التي ينتمي اليها الفرد . وتعتبر دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية دليلاً على ظهور اهتمام جديد بين علماء الانثروبولوجيا بالنواحي السيكولوجية في الثقافة ، واهتماماً واضحاً بتطبيق البحث المقارن كأداة ناجحة في هذا المجال .

وربما كانت دراسة بندكيت عن أنماط الثقافة **Patterns of Culture** من أهم الدراسات التي ساعدت على اثارة الاهتمام الحالي بمشكلات الثقافة والشخصية وقد اعتمدت في كتابها هذا على عدد من الابحاث التي قام بها بعض الانثروبولوجيين لكشف العلاقة القائمة بين نمط الثقافة السائدة في بعض المجتمعات البدائية ، ومظاهر الشخصية كما تنعكس لدى الافراد في تلك المجتمعات . اذ اتضح من الدراسة التي قامت بها روث بونزل **Bunzel** عن قبائل روني **Zuny** في الجنوب الغربي من الولايات المتحدة أن ثقافة هذه القبائل انجبت شخصيات تمتاز بالهدوء والوداعة والميل الى التآلف ، بينما كشفت دراسة فرانز بواس لقبائل كواكيوتل في الشمال الغربي من أمريكا أن شخصياتهم تنزع الى الانفرادية والميل الى التنافس أما قبائل دوبو **Dubo** بالقرب من غينيا الجديدة ، والتي قام بدراستها ريوفورتشن **Robo Fortchun** فهم مشهورين بالتشكك والارتياب ، والميل الى المشاحنات والمنازعات وقد اعتبرت روث بندكيت هذه المجموعات القبلية الثلاث أنماطاً ثقافية متباينة تنتج كل منها شخصيات مختلفة التركيب . وذهبت في ضوء ذلك الى حد القول بأنه يمكن فهم السلوك الانساني في أي ثقافة من الثقافات على أفضل وجه في ضوء القيم والمثل والاتجاهات العامة التي تسود هذه الثقافة بالذات . كما أن هناك ضوابط محددة تحكم انفعالات الافراد ، بحيث تختلف هذه الضوابط من مجتمع لآخر ، وهذا الاختلاف هو الذي يساعد على تفسير ما يبدو لنا من أن بعض الاتجاهات في المجتمعات الاخرى اتجاهات شاذة أو غير سوية ، وذلك حين نقيس هذه الاتجاهات ومظاهر السلوك من وجهة نظرنا الخاصة ، الراجعة الى الثقافة التي نمثلها ، ولا يتحقق ذلك بالطبع الا باستخدام أسلوب محدد ودقيق للمقارنة

(١) Nadel, Foundations of Social Anthropology Glencoe; the Free Press, 1958, p. 228.

أما رالف لينتون ، فانه يقرر أنه ليس هناك شك فى أن الثقافه مسئولة عن الجزء الأكبر من محتوى أى شخصية ، وكذلك عن جانب هام من الشكل الخارجى لبناء الشخصيه من خلال تأكيدها لاهتمامات أو أهداف معينة وهو يرى أن عملية تكوين الشخصية هى بالدرجة الاولى عملية يجرى فيها اندماج خبرات الفرد مع صفاته التكوينية لتشكل معا وحدة وظيفية متكاملة تكيفت أجزاؤها بعضها مع بعض تكيفاً متبادلاً . وتستمر هذه العملية طوال حياة الفرد ، ولكن فعاليتها تبدو على أشدها فى سنوات النمو الاولى . واذا كانت الشخصية تتكون من خلال تفاعل الفرد مع أفراد آخرين ، فان حجم هذه التفاعلات يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة فى تشكيل الشخصية الانسانية . ويذهب رالف لينتون فى هذا الصدد الى أن الثقافة تتحكم فى علاقات الفرد بأعضاء مجتمعه الآخرين ، فلكل مجتمع نماذجه الخاصة به التى تنظم السلوك بين الافراد الذين يشغلون أوضاعا معينة كالكبار والصغار ، والازواج والزوجات ، وأصحاب العمل والعمال . غير أن تأثير الثقافة على العلاقات الشخصية لا يقف عند هذا الحد . فالثقافة تحدد حجم الفئة من الاشخاص الذين يتصل بهم الفرد اتصالاً وثيقاً كما تحدد طبيعة هذه الفئة ، فمن الملاحظ مثلاً أن مدى الفصل الذى تقرره المجتمع بين الاطفال أو النساء أو الشيوخ يؤثر تأثيراً مهماً على اتصالات أفراد هذه الفئات وعلى الفرص المتاحة لافراد من فئات أخرى للاحتكاك بهم كما يؤثر على أنماط الخبرة الناتجة عن ذلك الاحتكاك فالفرص المتاحة للفتاة للاتصال بالشباب فى مجتمع شرقى محافظ تختلف عنها فى المجتمع الامريكى .

وكذلك الامر بالنسبة للنمط القياسى الذى يتبناه المجتمع فى التنظيم العائلى فهذا العامل يؤثر أيضاً على مدى الاتصالات بين أعضاء المجتمع وعلى طبيعتها فمثلاً اذا تركز الاهتمام فى الوحدة العائلية الزواجية فان الفرد يجد نفسه على اتصال وثيق مستمر بعدد صغير محدود من الأشخاص الآخرين . وفى هذه الحالة يتركز شعور الطفل بالاعتماد على الغير وامتعاضه من السلطة فى فرد أو فردين فقط ، اذ يظل على اتصال وثيق مستمر مع هذين الفردين ولا يستطيع الانفصال عنهما حتى وان كان يحبهما . أما فى المجتمعات التى يرتكز فيها الاهتمام فى وحدة عائليه قائمة على أساس رابطة الدم ، فان الطفل يكون عضواً فى جماعة موحدة أكبر من الوحدة العائليه الزواجية وقد نجد مائة شخص أو أكثر تربطه بهم علاقة عائلية على مستويات مختلفة . ويعنى ذلك أنه لا يشعر باعتماد كبير جداً على أى منهم ، ويكون المجال أوسع كثيراً أمامه لتجنب الاشخاص الذين لا يحبهم وعندما يعيش جميع أعضاء العائلة القائمة على أساس رابطة الدم معاً ، كما هو الحال فى الغالب ، لابد أن ينتج عن هذا الوضع توزع العلاقات الودية الشخصية ، وبالتالى ضعف الرابطة العاطفية بين الاعضاء ، فالحب الذى يكنه الانسان لعشرين أو ثلاثين ممن اعتبرهم المجتمع أخوة وأخوات له ، لا

تمكن أن يكون بذات العمق من الحب الذى يشعر به تجاه اثنين أو ثلاثة من أخوته وأخواته الحقيقيين . فلا يمكن له أن يمر من ستة من أبنائه الاعتباريين الذين تورعت عليهم سلطة الاشراف عليه ، بذات الشدة التى ينفر بها من أب واحد حقيقى تركزت لديه جميع سلطات الكبت والقسر ، وادن ، فالاسس التى تقبلها الثقافة فيما يتعلق بحجم العائلة ، وطبيعة التفاعل الاجتماعى فى اطار رابطة الدم ، تسهم الى حد كبير فى اكساب الفرد خبرات اجتماعية ، تشكل بناء شخصيته .

وتقترب آراء ابراهام كاردينير A. Kardiner من أفكار ليتون الى حد كبير ، خاصة وأن الاول اتجه نحو الاستعانة بمفاهيم التحليل النفسى فى دراسة العلاقات المعقدة بين الافراد والثقافات . وأدخل كاردينير مفهومه عن (بناء الشخصيه الاساسية Basic Personality structure) ، الذى اعتبره أداة فعالة فى العلوم الاجتماعية ، وذهب الى أنه يجب أن نفحص هذا المفهوم على أسس جديدة تختلف عن الطريقتين التطورية والوظيفية ، وذلك باستخدام أسلوب تجريبى مقارن . ويشير المصطلح الذى أدخله كاردينير الى (مجموعة من الخصائص السيكولوجية والسلوكيه التى تظهر نتيجة الاحتكاك والاتصال بالنظم الاجتماعيه) ، واستخدام هذا المصطلح بالذات معناه أننا سوف ننحو الى دراسة الشخصية اتجاهاً ثقافياً ، بدلاً من الاتجاه الفردى ، طالما أننا نعتبر بناء الشخصية هو محصلة التفاعل بين الجوانب التكوينية البيولوجية ، وكل النظم ، والافكار ، والمعتقدات ، والاتجاهات السائدة فى مجتمع من المجتمعات ومعنى ذلك أن كاردينير يعتقد أن هناك بناءاً أساسياً يمكن أن نفرق فى ضوئه بين شخصيات عدة أفراد ينتمون الى ثقافات مختلفة ، مثل الثقافات الغربية ، والامريكية ، والشرقية لكننا يجب أن نلاحظ فى الوقت ذاته أن لكل فرد أيضاً جوانب خاصة فى شخصيته التى تميزه عن الاشخاص الآخرين . تكونت نتيجة الخبرات التى اكتسبها من بيئته الاجتماعية المحدودة ، التى تختلف عن تلك التى نشأ فيها شخص آخر ينتمى الى نفس الثقافة .

ولقد اعتمد كاردينير فى استخلاص نتائجه على تحليلات للاوصاف التى قدمها لينتون لثقافتى قبيلتى التنالا والماركيز ، خاصة اذا قارنا بين هذين المجتمعين وبين المجتمع الاوروبى والامريكى فيما يتعلق بالقيم والاحوال المعيشية . ففى مجتمع الماركيز كانت نسبة الذكور الى الاناث ، عند اجراء الدراسة على هذا المجتمع ، تبلغ ٢٫٥ : ١ وكان المجتمع يعيش فى قلق دائم من خطر المجاعات التى كانت تتهدده بصورة دورية . أما العلاقة بين الرجال والنساء فقد كانت تختلف اختلافاً كبيراً عن نظيرتها فى المجتمعات الاوروبية والامريكية ، فزمام المبادرة كان فى يد النساء ، والكثير من القصص الشعبية يصور الفتى العادى كما لو كان يحتل مركزاً مماثلاً للمركز الذى تحتله الفتاة البريئة فى الثقافة الغربية حين تكون هدفاً

لملاحقة رجل بهيمي ولوحظ أن المرأة هي التي تلعب دورا مماثلا لدور الرجل الشرير في مجتمعنا وكان الفتى هدفاً لحب المرأة وزعجها ، ويبدو أن التنافس بين الرجال والنساء لم يؤد الى عداوات علنية بينهم ، وهكذا ، يمكن تحليل هذه الشواهد وغيرها لكي نخلص الى نتيجة مؤداها : أن مواطن الكبت في ثقافة الماركيز تختلف عن مواطن الكبت في الثقافة الغربية ، وهي نتيجة متعذر الوصول اليها بدون الاعتماد على المقارنة

كذلك كشف وصف لينتون لقبيلة التنالا عن جانب مهم آخر من جوانب البناء الاساسي للشخصية فقد تبين من دراسة هذا الوصف أن التغيرات الاجتماعية خلقت ارتباكاً كبيراً ، بينما ظل تركيب الشخصية الاساسية سليماً . فالحياة الاقتصادية في مجتمع التنالا القديم كانت تقوم على انتاج الارز دون اللجوء الى نظام خاص للري . وأدت هذه الظاهرة الى نشوء تنظيم اجتماعي يعتمد على الملكية الجماعية للارض ، وعلى توزيع الناتج على أفراد العائلة باشراف الاب الذي كان يتمتع بسلطة مطلقة في هذا المجال وكان هذا التنظيم يلبي الحاجات الاساسية للافراد ، وخاصة حاجات الابناء الشباب الذين كانوا يقومون بالعبء الأكبر من العمل ، وذلك على الرغم من خضوع الجميع لما يسميه الغربيون (الحكم الاستبدادي المطلق لرب العائلة) وظل هذا التنظيم يحظى برضى الجميع . طالما أنه كان يشبع الحاجات الاساسية للفرد . ولكن حين أدخل نظام زراعة الارز بطرق الري المعروفة ، اضطر الكثيرون الى التخلي عن الملكية الجماعية للارض . وسرعان ما اكتسب الفرد أهمية خاصة ، وأخذ يشعر بأن حقوقه أصبحت مهددة نتيجة التنافس بين الافراد على انتاج هذه المادة الغذائية الرئيسية وبعبارة أخرى اضطر المجتمع الى ادخال نظام الملكية الفردية ، واشتد التنافس على تملك قطع أراضي الوديان الصالحة لزراعة الارز بطريقة الري . وأدى ذلك كله الى انهيار التنظيم العائلي وبالتالي الى ازدياد الجرائم ، وحالات الانحراف الجنسي ، والسحر والشعوذة ، والامراض الهستيرية . هذه الظواهر الاجتماعية تبين بوضوح أن الشخصية ، بعد أن تكيفت على عرف ينسجم مع النظام الاقتصادي القديم ، واجهت في النظام الاقتصادي المتغير واجبات مرهقة لم تكن مهيأة لها . وترتب على ذلك تفجر حالة من القلق الشديد الذي تجلى في مظاهر مختلفة ، فقد اضطر المالكون والمحرومون ، على حد سواء ، الى اتخاذ اجراءات دفاعية لحماية مصالحهم .

وهناك دراسة أخيرة تضمنت مادة علمية وفيرة أفاد منها الباحثون في اعادة بناء الشخصية الاساسية وهي تلك التي قامت بها كورا دو بوا C. Du Bois عن سكان جزر آلور Alor بأندونيسيا فقد أحضرت هذه الباحثة معها تقارير عن التنظيمات الاجتماعية في هذه الثقافة وكذلك مجموعة من سير ثمانية من الافراد ونماذج من رسوم

الاطفال ، ونتائج مجموعة من اختبارات رورشاخ ، وانتهت دراسة هذه الثقافة الى نتائج تدعم نتائج الدراسات التى أجريت على قبائل الماركيز والتالا . فالمؤثرات التى كان الفرد يخضع لها فى هذا المجتمع كانت فريدة فى نوعها . فالمرأة بناء على النظام الخاص لتوزيع الوظائف بين الذكور والاناث ، كانت تحمل العبء الاكبر من النشاط الاقتصادى المتصل بزراعة الخضروات . ولذا كانت تعمل فى الحقول طيلة النهار ، فلم تستطع رعاية أطفالها الا قبل توجهها صباحاً وبعد عودتها منها مساءاً وترتب على هذا النظام اهمال الامهات لاطفالهن ، وضعف الدور المساعد الذى تلعبه الام عادة فى بناء ناحية (الانا) أو (الذات) فى الشخصية أما حالات التوتر الناجم عن الجوع ، أو الحاجة الى العون ، أو الاستجابات الانفعالية فلم تلق العناية الكافية . وكانت رعاية الطفل تعهد الى الاشقاء والاقرباء أو الى أشخاص آخرين الامر الذى أدى الى انهيار الانسجام فى طرق تدريب الطفل ، والى غياب صورة الام الحنونة التى تسهر على مصلحة أطفالها ، وتبادر الى نجدتهم كلما دعت الحاجة الى ذلك . وهكذا كانت ناحية (الانا) فى الشخصية ضعيفة التطور ، ومفعمة بالقلق والحيرة ، أما أنماط العدوان فلم تتخذ أشكالاً واضحة ، بل ظلت فى حالة غير متبلورة . واذا ما أضفنا الى ذلك أن سكان جزر الآلور لا يمارسون شعائرهم الدينية الا بشىء من التردد وتحت ضغط الظروف الملحة ، لاستطعنا أن نفسر الكثير من مظاهر التوتر والريبة التى كانت تغلب على العلاقات بين الافراد ، وكذلك الانفعالات المشحونة بالقلق والحيرة .

والخلاصة ، أن هذه الدراسات جميعاً تكشف عن ذلك الاهتمام المشترك الذى ظهر لدى كل من علماء الانثروبولوجيا من أمثال بندكيت ورالف لينتون وعلماء النفس – وبخاصة التحليليين منهم من أمثال ابراهام كاردنير – بمناقشة العلاقة المتبادلة بين (الشخصية) و (الثقافة) ، على اعتبار أننا نستطيع أن نحقق فهماً أفضل للشخصية الانسانية التى تتكون من مركب من الخصائص التكوينية أو الفطرية والخصائص الاجتماعية المكتسبة أو المتعلمة ، اذا ما اتجهنا نحو دراستها من خلال الظروف الثقافية التى عملت على تكوينها ، بدلاً من الاقتصار على الدراسة السيكولوجية التقليدية التى تركز على شخصيات فردية بالذات ، بل لقد ذهب كاردنير الى حد القول بأنه من الافضل على عالم النفس والمحلل النفسى كذلك أن يرجعا باستمرار الى الاطار الثقافى للشخصية حينما يدرسان المرضى النفسيين الذين يتصلون بهم ، اذ أن ذلك هو السبيل الاساسى لتنمية وتطوير معرفتهم بجوانب شخصية هؤلاء ، ولهذا يطالب كاردينير باستمرار بأن يوسع عالم النفس قاعدته المعرفية عن طريق اعادة تحليل وتأويل وتفسير نتائج الابحاث والتقارير التى يكتبها الانثروبولوجيون عن المجتمعات البسيطة أو البدائية التى يعكفون على دراستها . . .

حقلية مركزة ولن يتسم تحقيق هذه الدراسة الا باستخدام المنظور المقارن الذى يكشف وحده عن أثر المجموعات الثقافية فى انتاج الشخصية وسماتها .

٧ نموذج الدراسة المقارنة للتنظيمات الرسمية :

ان المنهج المقارن بالمعنى العام للمصطلح يكاد يكمن خلف كل الصياغات النظرية التى عرفها علم الاجتماع ، ذلك أننا اذا كنا نعنى بالنظرية مجموعة تعميمات تفسر الاحداث والمواقف فى ضوء الظروف التى أدت اليها ، فان كل نظرية لابد أن تستند الى مقارنات بين حالات مختلفة . ومع ذلك ، فان مصطلح المنهج المقارن عادة ما يستخدم بمعنى أضيق من ذلك ، فهو عند سبنسر Spencer يعنى جمع أوصاف لنظام معين فى مجتمعات مختلفة من أجل اكتشاف قوانين التطور الاجتماعى ، على حين يقصد به دوركايم Durkheim طريقة التلازم فى التغير أو الارتباط بين ظاهرتين اجتماعيتين ، وكان دوركايم يرفض تلك الطريقة التطورية التقليدية . وعلى الرغم من أن كل تحليل للتنظيمات يستدعى اجراء مقارنات واضحة أو مضمرة ، الا أن المنهج المقارن فى دراسة التنظيمات يجب أن يحدد بصورة ضيقة جداً لكى يشير الى تلك المقارنات المنهجية بين مجموعة من التنظيمات بهدف التعرف على العلاقة بين خصائصها . وباختصار ، يستخدم المصطلح هنا لكى يشير الى المقارنات الكمية لخصائص التنظيمات البنائية ، كأن يبحث مثلاً الارتباط بين حجم التنظيم ومجموعة أخرى من المتغيرات ، ونختار لاجراء هذه الدراسة عدداً من التنظيمات التى تختلف وفقاً لمتغير الحجم . ولا يعنى ذلك بالطبع ضرورة الاقتصار على استخدام النماذج الرياضية أو الاساليب الاحصائية ولكن الفكرة الاساسية فى هذا الصدد تتلخص فى أن التعميمات النظرية الخاصة بالتنظيمات انما تستند الى مقارنة بين تنظيمات مختلفة الخصائص بغض النظر عن طبيعة البيانات المستخدمة فى التحليل .

وبامكاننا أن نتعرف بصورة أدق على طبيعة المنهج المقارن اذا ما عقدنا مقارنة بينه وبين طريقة دراسة الحالة Case- Study Method

فمن الملاحظ أن معظم البحوث الميدانية فى التنظيمات تنهض على دراسة حالات معينة . والتبرير الذى يقدم فى هذه الدراسات هو أن التنظيمات غالباً ما تضم آلافاً من الاعضاء ، مما يجعلها بالغة التعقيد بحيث يتعذر دراسة أكثر من تنظيم أو اثنين فى وقت واحد . لكن النقد الذى يوجه الى هذا التبرير هو أن دراسة الحالة تكون مفيدة فى حالة ما اذا كان محور الاهتمام هو معرفة الخصائص السلوكية للافراد . أما اذا أردنا أن نتعرف على الخصائص البنائية للتنظيم ، فليس من الضرورى أن نقضى وقتاً طويلاً ، ونبذل جهداً كبيراً فى مسح عدد كبير من الاعضاء . وعلى أية حال ، فان التوصل الى تعميمات نظرية من

دراسة لتنظيم واحد يحتاج الى مقارنة ظروف هذا التنظيم بظروف التنظيمات الاخرى من خلال التحليل النظرى الدقيق للتراث ، أو أن يركز التحليل على المقارنات الداخلية بين مختلف وحدات التنظيم .

وهذا الاجراء الاخير يجعل الباحث مضطراً للتركيز على المبادىء التى تحكم تطور التنظيمات وقيامها بوظائفها . وكنتيجة لذلك كله أسهمت دراسات التنظيم اسهاماً وفيراً فى اثراء معرفتنا بالعلاقات الانسانية ، وبناء الجماعات ، لكن ظلت معرفتنا بالعلاقات الإنسانية ، وبناء الجماعات ، والخصائص البنائية للأنساق الشاملة تفتقر الى الكثير من المعلومات ، طالما أن هذه الأخيرة تستند الى الدراسات المقارنة ذلك أن التنظيم هو نسق كلى تنصهر بداخله جهود الافراد والجماعات وتتبلور فى مراكز وأدوار متخصصة تحقق الاهداف العامة . والافراد فى التنظيم هم أساس وجوده واستمرار بقائه ، الا أن التنظيم له مع ذلك من الخصائص والسمات ما لا يتصل فى حد ذاته كالقواعد البيروقراطية ومدى تعقيدها وباستطاعتنا أن نفهم هذه الخصائص جيداً من خلال المقارنة فقط . ولسوف نحاول فى هذه الفقرة صياغة تصورية لمختلف الابعاد التى يمكن تمييزها فى تحليل الحياة التنظيمية الى جانب عرض المنهج وتأكيد وتوضيح أهميته النظرية .

اننا نستطيع أن نميز ثلاث بؤرات للتحليل فى البحث التنظيمى ، سواء كان يتناول هيئات حكومية ، أو صناعية ، أو نقابية أو أحزاب سياسية . فقد تكون بؤرة التحليل هى الفرد ودوره المتميز بوصفه عضواً فى التنظيم الذى يشغل وضعاً فيه ، وقد تكون بؤرة التحليل هى بناء العلاقات الاجتماعية بين الافراد فى مختلف الجماعات داخل التنظيم ، وقد تكون بؤرة التحليل هى النسق الذى ينطوى على عناصر وأجزاء مترابطة متداخلة بحيث يميز التنظيم ككل .

ونحن نستطيع أن نجد فى التراث دراسات عديدة للتنظيمات ركزت اهتمامها على اتجاهات الافراد وأنماط سلوكهم ، وبدت طريقة المسح Survey هى الاسلوب الملائم لهذا النوع من الدراسات ، وبخاصة عندما تستخدم عينات ممثلة ، ويرجع ذلك الى أن المسح بالعينة يجعل من الافراد وحدات مستقلة للتحليل . والدراسات التى ينطبق عليها ذلك تشمل تلك البحوث التى تفحص اتجاهات الجنود فى المعسكرات والعمال فى المصانع ، والموظفين فى الهيئات الحكومية . كما أن دراسات التصويت Voting تمثل نفس النمط بالنسبة للتنظيم السياسى للحكومة . وتعالج هذه الدراسات العمليات التى تظهر فى سياق التنظيم ولكنها ليست دراسات للتنظيمات والمبادىء التى تحكم طبيعتها ونموها . مثال ذلك دراسة صمويل ستوفر S. Stouffer (المقاتل الامريكى) التى تناولت العمليات الاجتماعية والنفسية وان كانت قد قدمت لنا شيئاً ضئيلاً عن طبيعة التنظيم الحربى

والعسكرى . كذلك دراسات التصويت التى تحلل العمليات السياسية مثل تمركز قرارات التصويت وفقاً لضغط معين ، ولكنها تقدم لنا القليل جداً عن طريق تنظيم الحكومة ، بل أن دراسة العامل والادارة تعالج السلوك فى جماعات العمل أكثر مما تهتم بتنظيم المصنع .

وهناك نوع آخر من الدراسات يركز على تحليل بناء العلاقات الاجتماعيه كما يتجسد داخل الجماعات أو الاقسام الفرعية للتنظيم . وطالما أن الاهتمام يتمركز هنا حول شبكة العلاقات الاجتماعية وخصائص بناء الجماعة ، فان الحصول على البيانات يمكن أن يتم عن طريق أى عضو فى الجماعة بدلاً من اختيار عينة من بين أعضاء التنظيم ككل . ويمثل هذا النمط الدراسات المهتمة بالتنظيم غير الرسمى لجماعات العمل ، وتباين الهيبة الاجتماعية خلال التفاعل وتكون بؤرة البحث فى هذه الحالة هى نمو أبنية الجماعات ونتائج ذلك بالنسبة لانماط السلوك . وتهدف هذه الدراسات الى كشف المبادىء التى تحكم الحياة الجماعية ، أما السياق التنظيمى الذى تعيش بداخله جماعات العمل فهو لا يزيد عن كونه مجموعة ظروف مؤثرة فى بناء الجماعة . وهى ظروف تدرس بوصفها (معطيات) وليست موضوعاً للبحث يحتاج الى تحليل ثم تفسير

غير أن البحث التنظيمى قد يركز أخيراً على خصائص وسمات التنظيمات ذاتها والعلاقات المتبادلة بين هذه الخصائص والعمليات التى تؤدى اليها ، وينهض التفسير فى هذه الحالة على مقارنات عرضية بين مجموعة كبيرة من التنظيمات ، تلك التى قد تكون متشابهة فى بعض الظروف ومختلفة فى ظروف أخرى . والاهتمام هنا ينصب على النسق ككل لا على الاجزاء المكونة ، وذلك بهدف كشف المبادىء التى تحكم أداء النسق لوظائفه ، والامثلة على ذلك ، الدراسات التى تربط بين حجم التنظيم ودرجة التعقيد الادارى ، أو بين الآلية وتقسيم العمل والتخصص فى التنظيمات الصناعية .

وليس هناك شك فى أن هذه الاهتمامات الثلاثة يترتب عليها أنماط مختلفة للتحليل ، برغم أن مشكلات الدراسة متداخلة إلى حد ما . أما المعيار المحدد الذى يمكن على أساسه أن نميز بين بؤرات التحليل - وهى تحليل الدور ، والتحليل البنائى ، والتحليل التنظيمى - فهو فحص المتغيرات التى نعطيها الاولوية هل هى الافراد ؟ أم الجماعات ؟ أم الانساق الكلية ؟ . وهكذا نعتبر الاقدمية ، والخبرة المهنية ، والمكانة الاقتصادية ، والارتباط بتنظيم معين ، والتفضيل السياسى هى صفات وخصائص مميزة للافراد ، بينما عمق روابط التماسك التى توجد بين أعضاء الجماعة ودرجة التباين فى المكانة التى تبدو داخلها هذه المتغيرات تشير الى الجماعات فى ذاتها لا الى الافراد الاعضاء . كما أن تقسيم العمل بين مختلف الجماعات ومدى مركزية الضبط والمراقبة فى التنظيم ، وعمر التنظيم وحجمه ، هذه كلها خصائص مميزة للتنظيم ككل بحيث يتعذر ارجاعها للجماعات

فرعية أو الأفراد . وثمة صعوبة قد تبرز أمامنا في هذا المجال وهي أن المتغيرات المتعلقة بالجماعه قد تعتمد على بيانات حصلنا عليها من خلال قياس خصائص الجماعة ذاتها أو دراسة أعضائها . ولقد أشار لازار سفيلد P. Lazarsfeld ومينزل Menzel الى أن هناك علاقات متبادلة بين الخصائص العامة للتنظيم وبين الخصائص التحليلية للجماعات والسمات الفردية ويستطيع الباحث أن يختار احدى هذه الخصائص فيركز عليها بحثه ، لكنه لن يتجاهل تماماً الخصائص الاخرى . ان الشيء الذى نود أن نؤكده أن نمو وتطور نظرية التنظيم يعتمد على التحليل التنظيمي ، وليس معنى ذلك أن تحليل الدور والتحليل البنائي للاعضاء وجماعات العمل غير ذات أهمية ، وانما يكفى الافادة من الشواهد التى تقدمها هذه الدراسات والمتعلقة بالعمليات الاجتماعية من خلال ربطها بالدراسات المقارنة التى تركز على العلاقة بين مختلف خصائص التنظيمات ذاتها .

واذا كان التحليل التنظيمي يهدف الى تفسير نسق العناصر المتداخلة الذى يميز مختلف أنواع التنظيمات ، فان الاعتماد على المنهج المقارن يصبح أمراً لا مفر منه . ولكننا فى الوقت ذاته سوف نفيد من نتائج دراسات الحالة التى تبحث العمليات الداخلية لاننا فى الدراسة المقارنة بحاجة ماسة الى تحديد مدى الاعتماد المتبادل بين خصائص التنظيمات كالحجم ودرجة التعقيد ، والتخصص ، وبناء السلطة ، والتركيب المهنى ، والبناء البيروقراطى ... الخ . كما أن فهم هذه الخصائص والعلاقات بينها لا يتيسر الا بعد فهم العمليات والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أعضاء التنظيم ، اذ كشفت نتائج البحوث عن أن التنظيم غير الرسمى يمارس تأثيراً ملحوظاً على الاداء وممارسة السلطة وكفاءة التنظيم البيروقراطى ولقد كانت دراسات الحالة هى وسيلة فهمنا الاساسية لديناميات التنظيم غير الرسمى . والشيء الجدير بالذكر هنا أن الدراسات المقارنة لا تحتاج الى تكرار هذا التحليل المتعمق للعمليات غير الرسمية ، وانما يكفى بالنسبة لهذه الدراسات أن تضع فى اعتبارها نتائج هذه العمليات التى تعبر عن نفسها فى صورة بناءات اجتماعية .

والحقيقة أن نظرية التنظيم تهدف فى المحل الاول صياغة الخصائص العامة المميزة للتنظيمات ذات الانواع المختلفة والاهداف المتباينة ، ومن هنا تكمن أهمية الدراسات المقارنة لا بالنسبة لاختبار النظرية من خلال دراسة فروضها فحسب ، بل من حيث أنها تقدم الاساس الذى ينهض عليه بناء النظرية ذاتها وامكانيات مقارنة تضع لنا هذا الاساس ، وقد يرجع فى ذلك الى أن الدراسات المقارنة التى تهتم بالبناء الداخلى للتنظيمات المعقدة باهظة التكاليف من حيث الوقت والجهد على السواء . لكننا فى الواقع نستطيع أن نجعل المقارنة مقصورة على تلك البيانات التى يسهل الحصول عليها من السجلات الرسمية والمقابلات المحدودة النطاق ، دون الحاجة الى ملاحظة متعمقة أو مقابلات مع عينة كبيرة

من أعضاء التنظيم ، بحيث يصبح من الممكن أن نحصل على نفس هذه البيانات من عدد كبير من التنظيمات فى الوقت ذاته .

ولقد اعتمدت بعض البحوث التجريبية على الطريقة المقارنة ، ونقصد على وجه الخصوص تلك البحوث التى انطلقت من نظرية ماكس فيبر عن البيروقراطية مثل كبر الحجم ، والتعقيد ، ونمو الادارة ، والتخصص ، وتسلسل السلطة ، والاعتماد على معايير غير شخصية ، والتقييم على أساس الكفاءة والاقدمية والخبرة الفنية . واستعانت هذه البحوث ببعض المقاييس الاجرائية لهذه الخصائص ، مكنتها من تطبيق الطريقة المقارنة دون الحاجة الى تضييع وقت أو جهد فى استخدام مناهج متعمقة للحصول على البيانات . ويتضح ذلك مثلاً فى حالة الحجم Size حيث يمكن قياسه عن طريق مؤشر عدد العمال فى المصنع ، أو عدد الذين يدلون بأصواتهم لصالح حزب سياسى معين ، وذلك دون حاجة الى اجراء مقابلات مع عدد كبير من الاعضاء كما أن هناك دليلاً للتعقيد هو عدد الاهداف الاساسية أو المسئوليات فى التنظيم ، أو درجة التخصص التى يمكن قياسها عن طريق معرفة عدد الاوضاع المهنية ، أو توزيع الاعضاء على التخصصات المهنية ، كذلك تعتبر فترة التدريب اللازمة لمختلف الوظائف دليلاً للخبرة الفنية واستخدمت هذه البحوث دليلاً للتركيب البيروقراطى هو الحجم النسبى للادارة ، أى معدل الاعضاء العاملين فى مناصب ووظائف ادارية . وعلى أساس من هذه المقاييس تمكنت البحوث المقا نة من تعديل هذه النظرية ، فعلى الرغم – مثلاً – من أن فيبر قد ذهب الى أن كبر حجم التنظيم يؤدى الى ظهور التعقيد والبيروقراطية الا أن البحث المقارن كشف عن أن هناك ارتباطاً عكسياً بين الحجم والبيروقراطية اذا ما قيست عن طريق معدل الهيئة التنظيمية الذين يشغلون مراكز ادارية ، كما أثيرت مسألة أخرى تتصل بالعلاقة بين التخصص الفنى والسلطة ، فقد انتقد عدد من الدارسين منهم بارسونز وجولدنر وشتينكومب فكرة فيبر التى مؤداها أن الخبرة الفنية هى خاصية نموذجية للبيروقراطية تصاحب مجموعة أخرى من الخصائص أهمها تسلسل السلطة على نحو يفرض على الاعضاء الامتثال لرؤسائهم ، اذ يعتقد هؤلاء الباحثون أن المبادىء المهنية غالباً ما تتعارض مع الاسس التى تستند اليها الادارة القائمة على تسلسل السلطة ، ومن ثم تظهر ميكانيزمات بديلة للضبط والتنسيق . وهكذا يبدو واضحاً أن الدراسات المقارنة يمكنها أن تلقى الضوء على عديد من المشكلات النظرية التى أثارها فيبر ، بل أننا نستطيع أن نذهب الى حد القول بأن المنهج المقارن يسهم فى اثراء التحليل التنظيمى من خلال اختبار النظريات المختلفة فى هذا الميدان . ولكن يتعين أن نلتفت الى حقيقة مؤداها ، أن هذا المنهج لن يحل بديلاً نهائياً لدراسات الحالة ، فهذه الاخيرة لا تزال مصدر معرفتنا بالبناء الداخلى للتنظيمات وما ينطوى عليه من ديناميات

وهى معرفة لها قيمتها وأهميتها النظرية والتطبيقية على السواء .

٨ أسس التحليل الحضارى المقارن فى العلوم الاجتماعية :

هل ثمة منهج مقارن قائم بذاته فى العلوم الاجتماعية ؟ أو هل يتعين أن يكون هناك منهج من هذا النوع ؟ لقد ذهب روجون مارش R. Marsh فى مؤلفه المعنون : علم الاجتماع المقارن ١٩٦٧ الى أن علم الاجتماع المقارن يجب أن ينظر اليه بوصفه فرعاً مستقلًا بذاته ، ويرجع ذلك الى أن مادته وأهدافه مستقلة ومتميزة عن تحليل مجتمع واحد ، كذلك ذهب أوسكار لويس Oscar Lewis الى أن (المقارنة هى احدى الجوانب الرئيسية للفكر الانسانى أكثر منها منهجاً خاصاً) . والواقع أن الاختلاف بين النزعات المقارنة والنزعات غير المقارنة فى العلوم الاجتماعية تقع فى اطار التنوع الذى تأخذه هذه الدراسات فى الاعتبار ، أكثر مما يتمثل فى مناهج البحث[1] .

والمقارنة بمعناها العام عملية اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر ، ولهذا فهى عملية رئيسية فى المعرفة والادراك ، ومن ثم تعد المقارنة مطلباً رئيسياً فى التحليل العلمى لأية ظاهرة اجتماعية . فقد ذهب سملسر Smelser على سبيل المثال الى أن هدف العلم هو دراسة التباين بين الظواهر الواقعية وتحديد الظروف التى يظهر فيها هذا التباين وكذلك فان المقارنة شىء متضمن فى أية محاولة للتحقق من صحة الفروض ، ولكن عملية المقارنة تبدو أكثر تعقيداً حينما تتم على مستوى أكثر من مجتمع Cross - Cultural Studies أى فى الدراسات الحضارية المقارنة التى تستخدم عينات قومية مختلفة . ونحن نستخدم مصطلح المنهج المقارن لكى نشير الى التحليل العلمى الاجتماعى الذى يتضمن ملاحظة أكثر من نسق اجتماعى واحد ، أو دراسة ظواهر مختلفة داخل نسق واحد عبر الزمان ، وفى مثل هذا التحليل المقارن نلجأ الى الاستعانة بطرائق متعددة للبحث كأن نستخدم التحليل التاريخى ، والمسح الاجتماعى ، والتجارب على الجماعات الصغيرة ، والملاحظة المشاركة ، وتحليل المضمون ، وتتكامل هذه الطرق والاساليب البحثية فى تحقيق الهدف العام للبحث وهو اجراء تحليل مقارن للظواهر المدروسة .

وينطوى التحليل المقارن فى العلوم الاجتماعية على فائدة محققة للتقدم النظرى فى هذه العلوم ويمكن تلخيص هذه الفوائد على النحو التالى :

(أ) يجب صياغة النظرية العلمية فى ضوء مفاهيم ومتغيرات محددة تماماً ومتفق عليها داخل الاطار الثقافى الاوسع ، والبحث الحضارى وما تتضمنه من دلالات ، وهذا يجعل

---

(١) أنظر Warwick, D & Samuel Osherson, Comparative Research Methods, N. J. Prentice Hall 1973.

الدائرة التى تنطبق عليها النظرية تتسم بدرجة أكبر من العمومية والشمول فقد كشفت دراسات وليام جود W. Goode عن الثورة العالمية وأنماط الأسرة عن الحاجة الى فحص مفاهيم رئيسية مثل التصنيع ، والفردية ، والاسرة النووية بطريقة مقارنة لان هذه المفاهيم تعنى أشياء مختلفة تماماً عن الخبرة البريطانية والامريكية فى هذا المجال ، وهذا بدوره يساعد العلوم الاجتماعية فى أن تستخدم مفاهيم ومصطلحات ذات دلالة عالمية .

(ب) يجب أن تغطى النظرية النطاق الكامل للسلوك الذى تفسره ، (المتغير التابع) كما يجب أن تغطى بنفس الدرجة الشروط التفسيرية لهذا السلوك (المتغير المستقل) ، وتعد الدراسات الحضارية المقارنة مطلبا ضرورياً لتحقيق هذه المهمة ، اذ ليست هناك ثقافة واحدة تتضمن كل احتمالات السلوك الممكنة التى ينبغى أن يشملها التفسير النظرى ، والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن الدراسات التى تحصر نفسها فى نطاق طائفة محدودة من الظواهر سواء كان الموضوع المدروس هو الاستقرار السياسى أو اضطراب الشخصية - مثلاً - سوف تنتهى بنا الى نظريات محدودة جداً ، وربما تكون مضللة ، خاصة اذا أخذنا فى الاعتبار أنماطاً متعددة للسلوك .

(جـ) كافة النظريات تهدف الى بلوغ العمومية فيما يتعلق بالعلاقات القائمة أو المفترضة بين المتغيرات . وليس هناك سبيل لتحديد درجة العمومية سوى باجراء الدراسات الحضارية المقارنة التى تمكننا من التحقق من عمومية النتائج فى ثقافات مختلفة . فعلى سبيل المثال اهتم علماء الاجتماع السياسى بالعلاقة بين الطبقة الاجتماعية والمشاركة فى التصويت . وقد كشفت نتائج البحوث فى هذا الميدان عن أن العمال فى الولايات المتحدة وبريطانيا يشاركون بمعدلات ضعيفة فى عمليات التصويت اذا ما قورنوا بالطبقة الوسطى . ولقد أمكن من خلال البحث الحضارى المقارن الكشف عن أن هذه النتيجة لا تنطبق على كل المجتمعات حتى فى الديموقراطيات ذاتها ، وهكذا فان الطريق المباشر لتحقيق عمومية النظرية هو ذلك الذى تجرى فيه الدراسات على مجتمعات تتباين فيها الثقافة ، والشخصية ، والخصائص الاجتماعية تبايناً منتظماً . ولا تتطلب مثل هذه الدراسات فحسب تدريباً رفيعاً فى المجالات النظرية والمنهجية ولكنها تحتاج الى ألفة بالمجتمعات التى تتناولها بالدراسة لكى تعرف ما هى المتغيرات التى سوف تتباين فى هذه المجتمعات بطريقة منتظمة .

(د) النظرية هى صيغة شاملة ، ولكنها تحقق مبدأ اختزال التفكير . ان النظرية الصحيحة المتكاملة هى تلك التى تستوعب كل الظواهر ، أو أكبر عدد منها على الاقل مستخدماً فى ذلك أقل عدد من المفاهيم والقضايا ، ويسهم التحليل المقارن فى تحقيق هذا الهدف من خلال اثارة الاهتمام بالبحث عن العلاقة بين متغيرات جديدة ، ولهذا فهو يعد

مصدراً لاستلهام فروض جديدة ، هذا فضلاً عن أنه يحفز الباحث الى الرجوع باستمرار الى أكثر المقدمات النظرية عمومية ، أى تلك التى تنطبق على دائرة أوسع من المجتمعات .

هناك بعد ذلك مجموعة من المشكلات التى تواجه الدراسة المقارنة سواء استخدمنا فى التحليل المسح بالعينة ، أو الملاحظة المشاركة ، أو البحث التاريخى أو أية طريقة أخرى وهذه المشكلات **المنهجية هى : تكافؤ المفاهيم ، وتكافؤ القياس ، وتكافؤ اللغة ، والمعاينة** وسوف نحاول أن نلقى الضوء على هذه المشكلات الاربعة . وتعبر المشكلة الاولى عن واحدة من المشكلات النظرية الرئيسية فى التحليل المقارن وهى خاصة بالمعانى المختلفة أو المتوارية للمفاهيم موضوع الدراسة و الوحدات التى نبحثها ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن أكثر المفاهيم تختلف وفقاً لبعدين هامين هما : العمومية فى مقابل الخصوصية ، فمصطلحات مثل (الأم) و (المرض) ، و (التنشئة الاجتماعية) ، و (والزنا بالمحارم) يمكن النظر اليها بوصفها تنطبق على كافة الثقافات ، لكن هذا القول لا يحل كل مشكلات التعريف الخاصة بهذه المصطلحات ، فبعض المصطلحات تكتسب لها دلالات خاصة فى الثقافات المختلفة ، فمصطلح مثل (البيروقراطية الفيدرالية) قد يفقد معناه فى مجتمعات معينة ، ولكنه يمكن أن يصلح بؤرة للمقارنة فى الدول — القومية لذا يتعين اختيار مفاهيم متكافئة فى الدراسات الحضارية المقارنة .

وأما المشكلة الثانية التى يتعين أن يواجه الباحث بها فى هذه الدراسات فتتمثل فى اختيار مؤشرات متكافئة للمفاهيم التى صيغت فى هذا البحث ، ويتوقف ذلك على تحديد وحدات القياس الامبيريقى ويجب أن يراعى فى هذه الوحدات ارتفاع معدل الثبات والصدق ، وتوحيد المثيرات وهذا بدوره يقتضى دقة كما يتطلب دراسة تفصيلية أو استكشافية يجريها الباحث بداءة للوحدات التى ستتم المقارنة بينها . وليس من شك أن هناك صعوبات متعددة حينما تكون هذه الوحدات مجتمعات كلية . وهناك بعد ذلك مشكلة اللغة المتكافئة ، وقد صادفت هذه المشكلة اهتماماً كبيراً من الباحثين ذلك أن اللغة هى أساس التواصل فى هذه البحوث المقارنة وهنا تتصل هذه المشكلة بامكانية ترجمة المصطلحات والكلمات المستخدمة فى المقاييس ترجمة دقيقة من خلال استخدام الفاظ مترادفة فى أكثر من لغة ، ومن ثم فان مواجهة هذه المشكلة يتعين أن تقوم على أساس أن الترجمة تستهدف توحيد المفاهيم والتصورات لا مجرد التماثل الظاهرى فى المعنى . تبقى أخيراً مشكلة المعاينة ويحتاج حل هذه المشكلة الى اختيار عينة المجتمعات التى ستتم المقارنة بينها ، ثم اختيار الجمهور من كل مجتمع من هذه المجتمعات الذى سيتم تطبيق المقاييس المختلفة عليه ، وهنا ينبغى تحديد اطار العينة بكل دقة تحديداً مفصلا بحيث نعرف تماماً المعايير المقارنة التى سيتم وفقا لها اختيار العينة التى تحقق أهداف البحث .

الفصل التاسع

النظرية والمنهج فى البحث الحقلى الانثروبولوجى

١ - مدخـــل .
٢ - تاريخ البحث الانثروبولوجى .
٣ - اجراءات البحث الانثروبولوجى .
٤ - موقف الباحث الحقلى .
٥ - بعض المشكلات المنهجية .
٦ - تقويم أسلوب البحث الحقلى .

الفصل التاسع

النظرية والمنهج فى البحث الحقلى الأنثربولوجى

مدخل :

تواجه بحوث العلوم الاجتماعية معضلة منهجية فريدة ألا وهى أن ظروف البحث فى ميادين هذه العلوم تشكل متغيراً مركباً أشد التركيب يؤثر تأثيراً مباشراً فيما تخلص إليه البحوث من نتائج ، ومن ثم يستخدم مصطلح البحث الحقلى Field Research لكى يعنى فى الحقيقة موقفاً منهجياً محدداً وصريحاً يعترف بأن الباحث الاجتماعى يلعب دوراً رئيسياً فى عملية الحصول على البيانات ، ويرتبط هذا المصطلح أساساً بأداة بحث معينة هى الملاحظة المشاركة Participant Observation التى تستخدم استخداماً رئيسياً فى البحوث الأنثروبولوجية الثقافية والاجتماعية ، إذ استطاع الأنثروبولوجيون باستخدام هذا التكنيك جمع تراث هائل حول مختلف الثقافات والمجتمعات ، دون أن يحظى هذا التراث — للأسف — بمحاولة نظرية تستهدف تصنيفه ووضع الأساس التفسيرى له لكن طريقة الملاحظة المشاركة أصبحت تشكل لب المنهج الانثروبولوجى فى الدراسة الحقلية ، إذ تقتضى من الباحث أن يقيم فترة كافية من الزمان فى المجتمع محل الدراسة ، يستطيع معها أن يتعرف على الوظائف المختلفة — الظاهرة والكامنة — التى تؤديها النظم الاجتماعية أو العناصر الثقافية . ويعتقد الانثروبولوجيون أن هذه الطريقة سوف تمكن الباحث من جمع أكبر قدر ممكن من البيانات والمعلومات ووصف الحياة الاجتماعية والثقافية وصفاً تفصيلياً دقيقاً يستطيع الباحث بعده أن يكتب تقريراً متكاملاً ومفصلاً عن هذا المجتمع أو تلك الثقافة التى يدرسها .

ولسوف نحاول فى هذا الصدد أن نناقش كافة المسائل المتعلقة بالدراسة الحقلية والانثروبولوجية من حيث اجراءاتها ، ومشكلاتها ، وجوانبها النظرية ، لكى نكشف عن مدى أهميتها واسهامها فى اثراء المعرفة الاجتماعية .

١ – تاريخ البحث الانثروبولوجى :

ظهرت كتابات كثيرة تفحص العلاقة بين التاريخ والانثروبولوجيا ، وطرحت هذه الكتابات مجموعة تساؤلات مثل : ماهى الانثروبولوجيا إن لم تكن تاريخاً ؟ وأجاب البعض عن ذلك بأنها علم ولكن التساؤل الذى فرض نفسه فى هذا المجال هو ، هل

الموضوع الذى تدرسه الانثروبولوجيا يمكن معاجته بمناهج العلوم ؟ كذلك طرحت طائفة أخرى من الأسئلة حول استخدام التاريخ فى الدراسات الانثروبولوجية ، وهنا يمكن أن يشير التاريخ إلى أشياء مختلفة ، فهو يعنى كل ما يستطيع الانثروبولوجى أن يكشفه عن ماضى الشعوب التى يدرسها ، وكذلك ما يتعلمه من كتابات المؤرخين حول النظم الاجتماعية ، وهل يمكن أن يستخدم مناهج البحث التاريخى فى دراسة المجتمعات التى لاتتوافر عنها سجلات مكتوبة ؟ .

كتب هربرت سبنسر عام ١٨٧٨ يقول : (أن القصص أو السير بالنسبة للانثروبولوجيا تماثل التاريخ بالنسبة لعلم الاجتماع) ، كذلك كتب ميتلند F. W. Maitland عام ١٨٩٩ يقول : (يجب على الانثروبولوجيا أن تختار بين أن تكون التاريخ ، أو لاتصبح شيئاً على الاطلاق ، وكان ميتلند من المهتمين بالمراحل المتتابعة التى يمر بها المجتمع البشرى) .

إن التفرقة التى يقيمها سبنسر تنحصر بين القصص أو الروايات الخاصة ببعض الأحداث ، وبين البحث عن التعميمات ، التى يمكن أن تصدق على الأجناس والسلالات فى مجال علم الاجتماع . وهو فى كلتا الحالتين يهتم بمحاولة اقامة قوانين التطور ، وحينما كان يكتب عن الانثروبولوجيا ، كان يقصد بالذات مايعرف الآن بالانثروبولوجيا الفيزيقية . لكن اهتمامه الأساسى يتمثل فى أن الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع انما يدخلان فى نطاق العلم ، ومعنى ذلك أنهما يجب أن يبحثاً فى القوانين التى تحكم تطور المجتمعات البشرية وانتقالها من مرحلة إلى أخر ، شأنها فى ذلك شأن العلوم الطبيعية والحيوية التى تصف تطور الكائنات البشرية وانتقالها من حالة إلى حالة أخرى متقدمة[١] .

ذلك أن سبنسر يعتقد أن تطور المجتمع الانسانى هو استمرار طبيعى ولازم من التصور العضوى . على أية حال ، الشيء الذى يعنينا من ذلك كله أن هناك فريقاً يرى أن الانثروبولوجيا تدرس أنساق طبيعية Natural Systems تخضع لقوانين اجتماعية يمكن اكتشافها والتوصل اليها عن طريق الملاحظة والاستقراء ثم استخلاص التعميمات ، ويقابل ذلك فريق آخر يرى أن المجتمعات أنساق أخلاقية . وبالتالى لانستطيع أن نكشف بصددها قوانين تماثل فى صدقها القوانين الطبيعية ، ولهذا فان الانثروبولوجيا هى نوع من الدراسات الانسانية التاريخية ، أكثر من كونها علم بالمعنى الذى يطلق على العلوم الطبيعية والحيوية . ويختلف العلماء فى رأيهم حول هذه المسألة ، فبينما نجد راد كليف براون من

(١) Mair, L. An Introduction to Social Anthropology; Oxford University Press, 1965, p. 35.

بين أنصار الفريق الأول ، نلاحظ أن ايفانز بريتشارد يعارض بشدة هذا الاتجاه ، إذ يقرر أن الانثروبولوجيا الاجتماعية لم تستطع حتى الآن أن تصل إلى شيء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، لذلك يحق لنا أن نتشكك فيما إذا كانت الانساق الاجتماعية هي في حقيقتها انساق طبيعية على الاطلاق ، وإذن فالانثروبولوجيا الاجتماعية لاتهتم بالعمليات ، قدر اهتمامها بالاشكال وتسعى إلى اكتشاف الأنماط لا القوانين وتدلل على الانساق بدلاً من العلاقات الضرورية بين الأنشطة الاجتماعية ، كما أنها تحاول التأويل أكثر من التفسير ، ومثل هذا الاتجاه في الدراسات الانثروبولوجية يماثل الاتجاه التاريخي أكثر مما يقترب من تصور العلم .

كذلك لاحظ فورتس Fortes أن التعميمات التي أمكن صياغتها في الانثروبولوجيا الاجتماعية سوف تظل صادقة بغض النظر عن الزمان والمكان ، بينما يستهدف التاريخ اقامة تتابعات محددة بعد دراسة أزمنة وأمكنة معينة بالذات في الماضي . ومع ذلك أن فورتس ينبه إلى أن المؤرخين أنفسهم لايستطيعون ترتيب معلوماتهم ، إلا بعد افتراض وجود (اتجاهات أو ميول عامة) من نوع معين بالذات . ونحن حينما نعترف بهذه الحقيقة ، فان لنا أن نتناول موضوعنا بروح العالم ، لكن ذلك لايعني أننا نعتقد في الحتمية الآلية فيما يتعلق بالحياة الاجتماعية الانسانية ، ذلك أن القوانين الاجتماعية تشير إلى ملامح معزولة مثالياً للحياة الاجتماعية ، ويمكن صياغتها فقط في ضوء فكرة الاحتمال . أما ليفي ستروس Levi-Strauss فانه ينظر إلى التاريخ والانثروبولوجيا على أنهما يشتركان في أصل واحد ، فهو يذهب مع المؤرخين إلى أن معرفة الماضي تعتبر ضرورية لفهم أية ظاهرة اجتماعية ، كما أنه يقرر مع الانثروبولوجيين بأن تتبع تاريخ المجتمع يمكننا من تحديد ماهو دائم في البناء الاجتماعي . أي يجعلنا نتعرف على تلك العناصر التي يكتب لها الاستمرار والبقاء بغض النظر عن التغيرات الراجعة إلى أحداث مثل الحروب ، أو الهجرات ، ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن ليفي ستروس يعترف بضرورة التعاون بين المؤرخين وعلماء الانثروبولوجيا ؛ ذلك أن التوصل إلى تعميمات يحتاج منا إلى فحص عديد من الصور والأشكال الاجتماعية في أمكنة وأزمنة مختلفة ، حتى نستطيع أن نكشف المبادىء الأساسية للبناء الاجتماعي .

ولقد أصبحت الفكرة القائلة بأنه يتعين على الانثروبولوجي أن يبحث بنفسه عن البيانات التي تحتاج اليها دراساته بدلاً من الاعتماد على كتابات الرحالة ، شائعة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فقد قام فرانز بواس Boas بدراسات بين الاسكيمو بين عامي ١٨٨٣ ــ ١٨٨٤ ، ثم قام في انجلترا هادون على رأس بعثة جامعة كمبردج لدراسة منطقة مضايق توريس Torres Straits في المحيط الهادى بين عامي ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ ، وكانت هذه الرحلة علامة مميزة في تشكيل الانثروبولوجيا كعلم

يحتاج إلى التخصص والتفرغ ، ويعتمد على الخبرة الحقلية باعتبارها عنصراً جوهرياً فى تمرين الطلاب والدارسين لهذا العلم . أما مالينوفسكى فهو الذى عمل على تدعيم البحث الحقلى فى ميدان الانثروبولوجيا ، فقد قام بدراسة لسكان جزيرة التروبرياند Trabriand فى ميلانيزيا أمضى فيها أربع سنوات بين عام ١٩١٤ وعام ١٩١٨ ، وهى فترة تطول كثيراً عن المدة التى أمضاها أى أنثروبولوجى من قبل . كما كان مالينوفسكى هو أول أنثروبولوجى يستخدم لغة الأهالى فى اجراء البحث ، وكذلك أول من عاش مع الأهالى وبطريقتهم الخاصة طيله مدة الدراسة . وترجع أهمية دراسات مالينوفسكى الحقلية أنها أكدت أن فهم الحياة الاجتماعية لدى شعب من الشعوب البدائية لن يتحقق إلا إذا درست دراسة مركزة ، كما كان يؤمن بأن القيام بدراسة حقلية مركزة واحدة على الأقل فى مجتمع بدائى يؤلف جزءاً ضرورياً من تدريب الانثروبولوجى الاجتماعى .

ويتلخص الموقف الحالى فى أن علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية المعاصرين يرون أن الدراسات التفصيلية المركزة التى تقوم على الملاحظة تستطيع إذا أجريت على عدد معين من المجتمعات بقصد حل بعض مشكلات محدودة — أن تكشف لهم عن طبيعة المجتمع البشرى مالا تكشفه التعميمات الواسعة الفضفاضة التى كان العلماء السابقون يقيمونها على أساس قراءاتهم الواسعة — والنتيجة من ذلك كله أننا بدأنا نعرف بالفعل بعض الحقائق المؤكدة عن البدائيين[١] .

وهكذا يتضح لنا أن (المعرفة) التى يعتمد عليها الانثروبولوجى تستند إلى (بيانات تتعلق بالمجتمع Data-About Society) ، وهذه الأخيرة تقوم بدورها على (معلومات توجد فى المجتمع Information in Society) والحصول على هذه المعلومات يحتاج إلى الاستعانة بكافة الاجراءات اللازمة لتسجيل هذه المعلومات تسجيلاً دقيقاً ، ثم ترتيبها بالطريقة العلمية المألوفة . لدينا إذن ثلاثة مصطلحات أساسية هى : (المعرفه) و (البيانات) و (المعلومات) ، أما المعرفة فى العلوم الاجتماعية فيمكن النظر اليها على أنها تمثل قضايا أو عبارات على أعلى مستوى من العمومية تقترب من قوانين العلوم الطبيعية ، والبيانات هى وقائع تستند إلى معلومات أى أنها تعرض ظواهر الحياة اليومية عرضاً موجزاً ، ومن ثم فهى توازى مايعرف بالتصنيف ، وأخيراً توجد (المعلومات) فى أدنى مستوى . إذ أنها تشير إلى (مايعرفه كل منا فى الحياة اليومية) ، أى أنها سجل الأحداث اليومية ، أو هى (البيانات الخام) ، التى يحصل عليها الباحث الحقلى . ويمضى الباحث الحقلى فترة طويلة من عمله فى تسجيل الملاحظات والمقابلات التى يقوم بها ، حتى يتمكن

(١) انظر ، د. احمد ابو زيد ، الطريقة الانثروبولوجية فى دراسة المجتمع ، حوليات كلية الاداب جامعة الاسكندرية ، المجلد العاشر ، ١٩٥٦ .

من تصنيفها والافادة منها[1] .

وهناك معياران أساسيان يجب أن يحتكم اليهما الباحث الانثروبولوجي فيما يتصل بالعلاقة بين المعرفة ، والبيانات ، والمعلومات . أولاً : أن يتأكد من وجود صلات حقيقية ، صحيحة وملائمة ، بين الملاحظة وسجل المعلومات ، وبين المعلومات وتصنيفها إلى بيانات يمكن الاعتماد عليها في التوصل إلى التعميمات . وثانياً : أنه بالاضافة إلى هذا التحديد الواضح للملاحظات وما تنطوى عليه من دلالات علمية ، يجب أن يوجد أيضاً وصف دقيق لخطوات البحث وعملياته ، أى أن يوضح الباحث كيف يمكن لباحث آخر أو لمجموعة باحثين ملاحظة نفس الظواهر ويمكننا الاستعانة بهذين المعيارين في تحديد ملاءمة (البيانات) للنظرية ومعنى ذلك أننا يجب أن نحدد اجابات واضحة لتساؤلين هما : ما الذى يتحدث عنه الباحث ؟ وكيف استطاع أن يتوصل إلى هذه المعلومات ؟ .

وجدير بالذكر أن الموقف الذى يحيط بالباحث الحقلى بالغ التعقيد في العلوم الاجتماعية عنه في العلوم الطبيعية ، فاذا كان موقف الملاحظة بصفة عامة يتكون أساساً من أربعة عناصر على الأقل هى : (أ) القائم بالملاحظة ، (ب) والظاهرة التى يتوفر على ملاحظتها (ج) والمعلومات التى يسعى إلى الحصول عليها ، و (د) دور القائم بالملاحظة ، فان هناك تفاعلاً شديداً بين هذه العناصر في بحوث العلوم الاجتماعية ، فعلى الباحث في هذا الميدان أن يواجه مهاماً عديدة ، فمن الضرورى أن يحدد نوع المعلومات التى توجد في المجتمع وتحتاج اليها دراسته ، وأن يكتسب هذه المعلومات من الأشخاص ، ثم عليه أن يحدد أيضاً الدور الاجتماعى الذى سيقوم به كملاحظ للحصول على هذه المعلومات .

٣ – اجراءات البحث الحقلى :

ماهى الطرق التى يستخدمها الانثروبولوجيون في دراساتهم الحقلية ، أو كيف يحصلون على كل هذه المعلومات والبيانات ؟ إذا استعرضنا طبيعة الدراسات التى اجراها علماء الانثروبولوجيا في ضوء الاتجاهات النظرية المختلفة ، سنجد أنهم استعانوا بأكثر من طريقة أو منهج واحد للبحث . فالكتابات الانثروبولوجية في القرن التاسع عشر كانت تستخدم كل من الطريقتين (المقارنة) و (التاريخية) . فهربرت سبنسر كان يؤكد الحاجة الماسة إلى المقارنة التى تتمثل في جمع أكبر قدر ممكن من العادات والأفكار في مناطق متفرقة ، وخلال فترات مختلفة ، حتى يمكن الاستعانة بها في تحديد المراحل التطورية للمجتمعات ، كذلك استخدم جيمس فريزر المنهج المقارن في الحصول على بيانات عن بعض الشعائر والطقوس والعادات الجمعية . على أن دراسات القرن الماضى

(١) Junker, Field Work; An Introduction to the Social Sciences, Chicago, 1962, pp. 3-2.

أيضاً كانت تصطبغ بصبغة وصفية بحتة ، أى أنها كانت تهتم بجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوعات المختلفة من كل أنحاء العالم ، وخلال العصور التاريخية أيضاً ، ثم تحاول اعادة تصنيفها وترتيبها وتبويبها ، دون أن تكون هناك نظرية اجتماعية توجه تلك الدراسة .

في ضوء ما سبق كانت الانتقادات التى توجه إلى هذه الطرق فى البحث مؤداها أن الباحث عليه أن يحصر نطاق اهتمامه بمجتمع واحد أو ثقافة واحدة يركز على دراستها دراسة متعمقة ، موجها منذ البداية باطار نظرى واضح ومحدد تماماً ، يتمثل فى الاحاطة بكل الكتابات والنظريات الخاصة بالموضوع الذى يقوم على دراسته ، تكون الدراسه أيضاً موجهة بفرض أو بمجموعة فروض علمية ، يحاول الباحث أن يتحقق من صدقه عن طريق التجريب ويعتبر الفرض العلمى من أهم العناصر التى تؤدى إلى نجاح الدراسة الانثروبولوجية . ومعنى ذلك أن الدراسة التكاملية Integerative study و الانثروبولوجيا لن تتحقق إلا إذا اتصل الباحث اتصالاً مباشراً وثيقاً بالمجتمع أو الثقافة التى يتناولها وهذا هو مايعرف بالدراسة الحقلية Field-Study ، أى أن الباحث عليه أن يعايش المجتمع ، ويلاحظ نظمه ملاحظة مباشرة دقيقة . لكن ذلك لايمنع بالطبع من الاستعانة بالكتابات الأخرى التى قد تناول ذلك المجتمع أو تصور ثقافته أو تاريخه ، وهذا الاعتماد على الملاحظة العلمية المنظمة حديث نسبياً ، إذ أنه حل محل كتابات الرحالة والمبشرين الذين كانت تنقصهم الخبرة والمران الكافيان لضبط الملاحظة ، كما أن معظم ملاحظاتهم كانت تنصب على العادات الغريبة غير المألوفة ، دون غيرها ، أى أنهم كانوا لايعرفون على وجه الدقة كيف يلاحظون ويسجلون ، وماذا يلاحظون[1] .

وتعتمد الدراسة الحقلية الناجحة على عدة خطوات أساسية منها : اختيار الوحدة الاجتماعية أو المجتمع الذى سيقوم الباحث بدراسته . وتختلف العوامل التى تحدد المنطقة التى ستجرى عليها الدراسة باختلاف الانثروبولوجيين . مثال ذلك أن اختيار الانثروبولوجى الذى يقوم باعداد رسالته للدكتوراه للمنطقة الجغرافية التى سيقيم بها ويتصل بسكانها غالباً ما تحكمه اهتمامات وخبرات الأساتذة الذين يشرفون على دراسته ، لكن الشىء المتفق عليه الآن أنه يجب أن يحصر الانثروبولوجيون دراساتهم فى المجتمعات المحلية الصغيرة المحدودة ، والمنعزلة نسبياً بدلاً من دراسة مجتمعات كبرى يصعب تمييز معالمها وحدودها ، وتتبع نظمها الاجتماعية ، وادراك العلاقات المتبادلة بينها . ويجب أن نشير هنا إلى الصعوبة التى تواجه تحديد أو تعيين الوحدة الاجتماعية المدروسة ، فمن

(١) Williams, Field Methods in the Study of Culture, N.Y. 1967, pp. 4_ 21.

الضروري قبل أن نقصر دراستنا على قرية واحدة ــ مثلاً ــ أن نتأكد من طبيعة العلاقات التي تربطها بالقرى المجاورة وبالمراكز الحضرية أيضاً ، تلك التي تؤثر في تشكيل بنائها ونسقها الاجتماعي وينبه كثير من علماء الانثروبولوجيا ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم في دراسة المجتمعات الريفية ، إلى أن الباحث الانثروبولوجي حين يدرس مجتمعاً قروياً يجب أن يأخذ في اعتباره الحقيقة التي مؤداها ، أن ثقافة هذه القرية هي ثقافة جزئية ، تنتمي إلى ثقافة أكبر وأشمل ، هي ثقافة المجتمع الكبير ككل ، واغفال العلاقة بين الثقافتين قد يؤدي إلى تشويه نتائج الدراسة ، أو إلى عدم فهم الوظائف الحقيقية للنظم المختلفة ، التي قد تكون مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالبناء الاجتماعي الأشمل .

ويتعين على الباحث بعد ذلك أن يضع خطة أو مشروع البحث بصورة واضحة دقيقة ، وتشمل خطة البحث الاجابة على التساؤلات التالية : ماالذي يريد الباحث أن يقوم به بالفعل ؟ وكيف سيحقق أغراضه ؟ وماهي الدراسات التي تنتمي إلى نوع دراسته وأجريت قبل ذلك ؟ وماهي الاعتمادات المخصصة للبحث ؟ ، وماهي الفترة التي سيقضيها الباحث في دراسته ؟ ومن الضروري أن يجري الباحث الانثروبولوجي حواراً مع غيره من الانثروبولوجيين حول مشروع بحثه ، وبخاصة الذين تخصصوا منهم في المنطقه التي يزمع دراستها ، وهذا الحوار سوف يمكنه من تقييم خطة بحثه ، وصياغتها في صورتها النهائية ، إذ قد يمكنه اتصاله بغيره من الدارسين من الحصول على معلومات غير منشورة عن منطقة البحث ، ويساعدونه في الدخول إلى المجتمع وتقديمه للمسئولين عنه ، أو تزويده ببعض الاحصاءات ، والصور الفوتوغرافية وغير ذلك من المواد التي يفيد منها في بحثه .

ومن المسائل التي تهم الانثروبولوجي بعد ذلك مسألة دخوله إلى المجتمع الذي اختاره واندماجه فيه مع الأهالي . لكي يحصل منهم على المعلومات اللازمة للدراسة . وعلى الباحث لكي ييسر مهمته أن يتصل بالمسئولين الرسميين عن هذا المجتمع ، وأن يوضح لهم الهدف من دراسته ، إذ من الممكن أن يقدموا له معاونات عديدة ، فبوسعهم أن يطلعوه على الوثائق والمعلومات المتاحة لديهم عن منطقة الدراسة وأن يوضحوا له طبيعة الثقافة السائدة فيها ، وكذلك عن البناء السياسي المحلي ، إذ أن معرفة كل هذه الموضوعات منذ البداية تجنب الباحث صعوبات عديدة قد يواجهها في المستقبل .

وكثيراً ماتتطلب الاقامة في منطقة الدراسة ضرورة أن يتعلم الباحث اللغة الوطنية التي يتحدث بها الأهالي ، لأنه حين يتكلم لغة ذلك الشعب فانه يتعلم في الوقت ذاته ثقافتهم ونظمهم الاجتماعية اللذان يتبلوران في مصطلحات تلك اللغة وألفاظها . فكل شيء في حياة الأهالي الاجتماعية يعبر عنه أما في شكل ألفاظ ، أو في شكل أفعال ، أي بالقول أو

العمل ، وحينما يصل الباحث إلى فهم معانى كل كلمات تلك اللغة وطريقة استعمالها فى مختلف المواقف والمناسبات يكون قد استكمل دراسة المجتمع .

وقد يلجأ الباحث الانثروبولوجى فى بداية اتصاله بالمجتمع الذى اختاره للدراسة إلى الاستعانة ببعض المرشدين أو الاخباريين Informants الذين يكونون فى العادة من السكان الأصليين للمجتمع نفسه ، ويقومون بدور أساسى يتمثل فى تقديم المجتمع للباحث ، وتعريفه بمختلف ظواهره ، كما يكون لهم دور فى تعليم الانثروبولوجى لغة الأهالى ، إذا كانوا على درجة من الوعى تمكنهم من القيام بهذه المهمة ، لكن ذلك لايعنى أن يكتفى الباحث الانثروبولوجى فى بحثه بتلك المعلومات والتفسيرات التى يحصل عليها عن طريق الأخباريين ، بل أن عليه أن يتحقق بنفسه من كل مايذكر أو يقال له . ومن ثم فانه يتخذ من الأخباريين مدخلًا للاندماج فى المجتمع والتعرف عليه .

وتعد الأيام الأولى من إقامة الباحث فى المجتمع المحلى بالغة الأهمية بالنسبة لبحثه . فمن الضرورى أن يتصل الباحث بالقادة غير الرسميين ويتعرف عليهم ويطلب معاونتهم وتتضمن خطة العمل خلال الأسابيع الأولى من الاقامة وضع خريطة تفصيلية للمجتمع ، وحصر الأسر المقيمة فيه ، ومعرفة التكنولوجيا السائدة ، وبعض الحالات الاجتماعية ، وعمل قوائم الأنساب ، تلى ذلك محاولة حصر وتعداد الأسر ، وتصنيفها وفقاً للعمر ، والنوع ، والعلاقات القرابية ، ثم حساب معدلات المواليد والوفيات ، وتسهم هذه البيانات فى دراسة السكان والهجرة فى المجتمع . كما أن التعرف على الثقافة المادية السائدة فى المجتمع يساعد فى فهم الكثير من أنماط السلوك والملاحظة خلال مرحلة مبكرة من البحث . ويعتبر جمع سلسلة الأنساب ضرورياً أيضاً لفهم البناء الاجتماعى للمجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية بين العائلات المختلفة ، وما أن ينتهى الباحث من مهمته هذه ، عليه بعد ذلك أن يضع برنامجاً يومياً لاجراء دراسته ، ويعتمد هذا البرنامج اليومى (Routine of Research) على طبيعة الدراسة ذاتها ، وأسلوب الحياة المحلية ففى دراسة عامة عن الثقافة يمكن عمل برنامج منتظم للملاحظة والمقابلة . وتسجيل عدد من الموضوعات دون أن تواجه الباحث صعوبات عديدة .

أما الدراسات المتخصصة أكثر من ذلك والتى قد تتناول الفنون أو التنظيم الاجتماعى والنظام السياسى فقد تتطلب وضع برنامج يومى للبحث على أساس ظروف الأهالى وامكانيات الاتصال بهم . وعلى أية حال ، ففى كلا النوعين من الدراسات ينبغى أن يتوافق الباحث مع أساليب الحياة السائدة فى المجتمع المحلى .

ويصح بعض علماء الانثروبولوجيا أنه فى حالة الاهتمام بدراسة الثقافة الكلية فى مجتمع محلى معين . أو دراسة البناء الاجتماعى ككل ، يجب على الباحث خلال الشهور الأولى من دراسته أن يختار مناطق معينة من المجتمع المحلى لاجراء ملاحظة متعمقة ومقابلات مع الأهالى المقيمين فيها . فالبيوت المحيطة بمكان اقامة الباحث يمكن أن تشكل وحدة اجتماعية أولية للملاحظة والمقابلة ويمكن بعد ذلك اختيار مناطق أخرى عديدة من المجتمع باعتبارها وحدات اجتماعية ثانوية للدراسة ، وتسمح هذه الوحدات الثانوية بوضع الأساس الذى نحتكم إليه فى تحديد صحة المعلومات التى حصل عليها الباحث من الوحدات الاجتماعية الأولية كما تساعد على دراسة التباين الثقافى فى المجتمع المحلى ، على أن تحديد المناطق المختلفة التى سيقسم إليها المجتمع للملاحظة والمقابلة ، يعد شرطاً أساسياً للبحث المنظم ، ومحكاً أساسياً لدقة النتائج .

واضح إذن مما سبق أن الدراسة الانثروبولوجية الحقلية تحتاج من الباحث فترة كافية من الزمن يستطيع معها أن يتغلغل فى الثقافة التى يدرسها ، وأن يتعمق فهم الوظائف المختلفة للنظم والظواهر الاجتماعية ، والمتفق عليه ألا تقل هذه الفترة فى العادة عن سنة كاملة بحيث يعيش الباحث (دورة حياة) مكتملة للمجتمع يلاحظ خلالها ويسجل كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، والنشاط الاجتماعى السائد فى هذا المجتمع . وقد تقل المدة التى يقضيها الباحث عن السنة الكاملة فى بعض الأحيان ، لكن ذلك يعتمد بالطبع على نوعية الأهداف التى يسعى البحث إلى تحقيقها وعلى طبيعة المجتمع الذى اختاره الباحث للدراسة ، واستعداد الأهالى للاستجابة ، ومدى تقبلهم للغرباء الذين يأتون إلى مجتمعهم ، ونوع العادات والتقاليد السائدة عندهم ، ومدى صعوبة اللغة التى يستخدمونها فى حياتهم اليومية .

وهناك وسائل فنية عديدة يستخدمها الانثروبولوجيون فى جمع معلوماتهم الاجتماعية والثقافية ، تضم هذه الوسائل ملاحظة السلوك ، واجراء مقابلات مع الأشخاص حول أنماط السلوك ، والتسجيل المنظم للبيانات باستخدام المذكرات الخاصة ، والصور الفوتوغرافية ، والخرائط ، وجمع الأشياء المادية . أما فيما يتعلق بالملاحظة فمن المفيد أن يختار الباحث لاقامته منطقة تعتبر مركزاً لتجمع أكبر قدر من الأنشطة ، ثم يضع الباحث بعد ذلك جدولاً للزيارات التى سيقوم بها خلال أيام الأسبوع ، ويعتمد هذا الجدول على العلاقات التى يستطيع تطويرها مع جماعات الجوار ، وعلى التقاليد السائدة فى المجتمع المحلى . وعادة ما يكون عسيراً خلال الشهور الأولى من الدراسة اجراء تصنيف للملاحظات ، ذلك أن الباحث لايستطيع أثناء هذه الفترة أن يقف على معانى الظواهر وأنماط السلوك التى يكتفى بتسجيلها ، كما يصعب عليه أيضاً ادراك العلاقات الوظيفية بين

الأشكال الثقافية العديدة إلا بعد القيام بمقابلات متعمقة مع الأخباريين . كذلك يتعين أن يتجنب الانثروبولوجي تصنيف ملاحظاته في ضوء خبراته الثقافية الخاصة . وقد يكون من المفيد أيضاً خلال هذه الفترة الأولية تصنيف كافة الملاحظات بوصفها (أنماط سلوكية) ، أى كأفعال يلاحظها الباحث وتكشف عن ضروب من التشابه . وبعد مضى فترة تصل أحياناً إلى عام كامل ، سوف تؤدي الملاحظات إلى ظهور مجموعة من الأنماط السلوكية ، بحيث يمكن أن نحدد بناء على هذه المعلومات تكرار بعض الأشكال الثقافيه ، وأن نحدد ارتباطاتها بالأشخاص والجماعات التى تمارسها ، ويمكن أيضاً أن نتعرف من هذه المعلومات على تقسيم العمل السائد ، وطبيعة بناء المكانة الاجتماعية ، والأدوار المختلفة ، وأشكال التعبير عن السمات الثقافية العديدة . أما المقابلات التى يعقدها الباحث مع أعضاء المجتمع فمن شأنها أن تجعله قادراً على ادراك الدلالات المختلفة لأنماط السلوك والعلاقات الوظيفية بين الظواهر والنظم السائدة . ويستطيع الباحث أن يختار موضوعات المقابلة بالاعتماد على بعض المؤلفات المتاحة للانثروبولوجيين التى تقدم لهم دليلاً تاماً للدراسة الحقلية ، وأكثر هذه المؤلفات شيوعاً هى : « موجز المواد الثقافية (ميردوك ١٩٦٠) » والدليل الذى أصدره المعهد الملكى الانثروبولوجى فى بريطانيا بعنوان : Notes and Queries on Anthropology (١٩٥١) . ويحتوى الدليل الأول على ثمانين فئة عامة تنقسم إلى ٦٣٢ موضوعاً ، يضم كل منها مابين ٥ ـــ ٢٠ موضوعاً متخصصاً للبحث . وبالاضافة إلى ذلك يستطيع الباحث أيضاً أن يستعين بمؤلفات أخرى مخصصة لميادين محددة بالذات مثل تنشئة الأطفال ، واللغة ، وهى تستخدم جميعاً كأساس للمقابلات .

وطالما أن شخصاً واحداً لايستطيع أن يحيط بكل الجوانب الثقافية والاجتماعية السائدة فى المجتمع المحلى ، فان الباحث الانثروبولوجى عليه أن يستعين فى دراسته الحقلية بعدد من الأشخاص الذين يشغلون مراكز وأوضاع أساسية فى مختلف قطاعات البناء الاجتماعى ، ويفترض أن يكون لدى هؤلاء الاخباريين معرفة تفصيلية بالثقافة السائدة . لكن ذلك لايمنع بالطبع من أن يعتمد الباحث بصفة دائمة على اخبارى أساسى ، بحيث يعتبره معاوناً له فى الدراسة . ومن بين المادة التى يفيد منها الانثروبولوجى افادة محققة المادة المسجلة سواء كانت صوراً فوتوغرافية ، أو أشرطة مسجل عليها مواد ثقافية عديدة ، أو أفلاماً تعرض بعض الأنشطة الاجتماعية .

وهناك أخيراً صعوبة تتعلق بطريقة كتابة تقرير البحث أو عرض نتائجه ، فاذا كانت الدراسة الحقلية الصحيحة يجب أن تستوعب كل نواحى الحياة الاجتماعية عن شعب معين بالذات ، فهل معنى ذلك أنه من الضرورى نشر تقرير كامل يستوفى كل الملاحظات التى

جمعها الباحث عن ذلك المجتمع ؟ يرى كثير من العلماء أنه يتعين أن يقوم الباحث الحقلى بنشر كل الوقائع والحقائق التى جمعها سواء كانت هذه الوقائع تتفق مع أغراضه أو لا تتلاءم معها على زعم أن المهمة الأولى للانثروبولوجيا فى الوقت الحاضر هى جمع أكبر قدر ممكن من الحقائق ، طالما كانت هناك مجتمعات تقليدية يمكن دراستها ، فواجب الانثروبولوجى إذن هو التسجيل والتدوين ، ثم تفسير المعلومات التى جمعها تفسيراً غير متحيز . وهذه النقطة الأخيرة تنقلنا إلى مناقشة العلاقة بين المنهج والنظرية فى هذا الفرع من فروع المعرفة . ذلك أننا اقتصرنا حتى الآن على تناول الاجراءات المنهجية بصفة عامة دون الاشارة إلى البناء النظرى . وقد يكون فى هذا الاجراء نوع من التضليل ، ذلك أن هناك علاقة متبادلة وثيقة بين النظرية والمنهج فى ميدان الانثروبولوجيا . فالمناهج المستخدمة فى الحصول على المعلومات تشكل المبادىء النظرية العامة ، وقد تؤدى إلى تعديلها كما أن القضايا النظرية بدورها تحدث تغييرات عميقة فى المنهج ، ومعنى ذلك أن المناهج ليست اجراءات بسيطة للحصول على المعلومات من الميدان ، ولكنها وسيلة التحقق من صحة الفروض المشتقة من النظريات ، ولذلك فان تقدم مناهج البحث مرتبط بالتطورات التى تطرأ على النظرية الانثروبولوجية ، كما أن الأخير يعتمد إلى حد كبير على المناهج المستخدمة .

وربما كان من الأفضل الآن لكى نوضح قيمة الدراسات الحقلية فى ادراك التداخل بين الظواهر الاجتماعية وتفسيرها ، أن نضرب مثالاً بما كشفت عنه دراسة مالينوفسكى الشهيرة التى ضمنها كتابه بعنوان : Argonauts of the Western Pacific الذى نشر عام ١٩٢٢ . ويدور الكتاب حول نوع معين من النشاط الذى يمارسه سكان جزر التروبرياند ويعرف باسم نظام الكولا System Kual . فسكان هذه الجزر يدخلون مع سكان بعض الجزر المجاورة فى نوع من التحالف أو الاتفاق الذى يهدف إلى تبادل أشياء وسلع معينة ، تتألف من عقود طويلة من الصدف الأحمر ، وأساور من الصدف الأبيض ، ويتألف نسق التبادل فى أن العقود تنتقل من مجتمع لآخر فى اتجاه واحد لايتغير حول محيط الدائرة التى تنتظم هذه الجزر ، بينما تنتقل الأساور فى الاتجاه المضاد . وليس لهذه السلع أية قيمة عملية على الاطلاق ، وإن كانت لها قيمة شعائرية ، كما أنها تتصل اتصالاً وثيقاً بالمركز الذى يحتله الفرد فى المجتمع . فمكانة الفرد تعلو وترتفع بحسب نوع الأشياء التى يحصل عليها من هذه المبادلات وبخاصة الأشياء النادرة الثمينة التى لها قيمة طقوسية عالية ، كما يذيع صيته وشهرته بين الجزر الأخرى حين ينزل عن هذه الأشياء لغيره من الناس الداخلين فى نظام الكولا بعد احتفاظه بها لنفسه بعض الوقت . ويرتبط كل فرد من الأفراد الذين يشاركون فى هذه المبادلات بأفراد آخرين فى الجزر الأخرى ،

يعتبرون بمثابة عملاء أو شركاء له ، وتتم المبادلات بين هؤلاء الشركاء فى جو يسوده قدر قليل من التكلف والرسميات والجد والوقار الذى يتنزه عن النزول إلى مستوى المساومة . ولكن الناس لايلبثون أن يعقدوا — بعد اتمام المبادلات الشعائرية — عمليات تجارية عادية يساومون فيها على الطعام والسلع الاستهلاكية الأخرى التى لها قيمة عملية .

وعلى أى حال ، فالكولا بمعناها الصحيح الدقيق هى نظام التبادل الشعائرى الذى بمقتضاه تنتقل العقود والأساور من جزيرة لأخرى فى حركة مستمرة دائمة. وللقيام بهذه المبادلات ينظم رؤساء القرى ومجموعات القرى المتجاورة بعثات تجارية كبيرة ، والخروج فى مثل هذه البعثات أو الرحلات يعنى تجهيز القوارب كما يستلزم الالمام الوافى بفنون الملاحة وأصولها . ومعرفة التعاويذ السحرية التى يستعينون بها فى التغلب على مفاجآت الرحلة ومخاطر السفر ، كما يتطلب معرفة التقاليد والأساطير التى يسترشد بها الارجونوتس فى رحلاتهم والتى توجه مفاوضاتهم ، لذلك كان مالينوفسكى لزاماً عليه أن يكتب بالتفصيل فى السحر والأساطير ، وأن يصف المخاطر المختلفة التى يمر بها الارجونوتس فى رحلاتهم ، ويوضح مركز المرأة الاجتماعى هناك ، كما يصف طريقة بناء القوارب ووسائل تسييرها وغير ذلك .

ولقد حاول مالينوفسكى بعد ذلك أن يوضح ما تشير إليه هذه المعلومات الاثنوجرافية الوفيرة من دلالات فى ضوء فكرته عن النسق الاجتماعى وتصوره للتحليل الوظيفى لهذا النسق ، فالنسق الاجتماعى فى رأيه هو مجموعة من الأنشطة أو الأحداث الواقعية المتتابعة ، وليس مجموعة من التجريدات . فالمشروع فى احدى الرحلات يتطلب من الناس بناء القوارب اللازمة للرحلة ، وبناء القوارب يحتاج إلى تعاويذ سحرية معينة ، ولهذه التعاويذ قصص وأساطير تدور حول أصلها ونشأتها ، ويملك كل تعويذة من هذه التعاويذ شخص معين بالذات ورثها عن خاله ، ويتم بناء القوارب تحت اشراف الرؤساء الذين يرسمون خطة سير الرحلة ، ويوزعون العمل بين الأفراد المشتركين فيها . ويرجع معظم الفضل فيما يتمتع به الرئيس من سلطة إلى الثروة الهائلة التى يملكها ، والتى تفوق كل ماقد يملكه أى فرد آخر من العامة ، ومرد هذا الثراء العريض هو كبر مساحة الحدائق التى يملكها الرئيس ، كما أن كبر مساحة هذه الحدائق يرجع بدوره إلى تزوج الرئيس من عدد كبير من النساء . فكل هذه الأمور تؤلف فى نظر مالينوفسكى نسقاً واحداً متماسكاً نظراً لارتباطها واعتمادها بعضها على بعض ، ونظراً لأن لكل منها وظيفة معينة هى الدور الذى يؤديه فى العمليات التى تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر ، بنظام تبادل الهدايا الشعائرية فى الكولا .

وهناك دراسة حقلية أخرى هامة أجراها ايفانز بريتشارد على قبائل النوير فى جنوب السودان ، واتجه فى تفسيره للظواهر الاجتماعية التى لاحظها اتجاهاً أكثر تجريداً من ذلك الذى عرضه مالينوفسكى فى دراسته السابقة . والنوير The Nuer شعب من رعاة الماشية شبه الرحل ، يعيشون فى السودان الجنوبى فى إقليم تغطيه حشائش السافانا والمستنقعات ويتألف النوير من عدد من القبائل التى لايجمعها معاً أى شكل من الرياسة ، أو أى نظام قانونى . ولهذا اهتم ايفانز بريتشارد بالبحث عن المبدأ الذى يقوم عليه التكامل القبلى أو السياسى ، وقد كان من الواضح أن ثقافتهم المادية تضطرهم إلى الاعتماد على بيئتهم اعتماداً كبيراً . كما اتضح من فحص نظامهم الايكولوجى أن حياة الرعى فى مثل تلك الظروف القاسية قد استلزمت نوعاً من النظام السياسى الواسع حتى يمكنهم من الاحتفاظ بأسلوب حياتهم . ويقوم هذا النظام السياسى على نفس بناء القبيلة هناك . وقد أوضحت دراسات الجماعات المحلية المختلفة التى تنقسم إليها القبيلة النويرية أن كل وحدة منها ترتبط تمام الارتباط — من الناحية السياسية — باحدى البدنات على الرغم من أن معظم سكان هذه الوحدة المكانية قد لاينتمون إلى تلك البدنة ، كما أن كل هذه البدنات هى فى الحقيقة فروع لعشيرة واحدة . وعلى ذلك فكل قسم من تلك الأقسام الاقليمية التى تنقسم إليها القبيلة يتناسق تماماً مع فرع يناظره من فروع العشيرة المسيطرة . بحيث يمكن تصور العلاقات القائمة بين مختلف أجزاء القبيلة سواء فى انفصالها أو اتحادها معاً — والتعبير عنها فى اطار من قيم القرابة والانحدار من أصل واحد .

ومن الموضوعات الطريفة التى درسها ايفانز بريتشارد أيضاً تصور النوير لفكرة الزمان ، فالنوير يتصورون التغيرات الطبيعية مواقيت تحدد مرور الزمن ، وذلك بفضل رتابة الأعمال والأنشطة الاجتماعية . فالأعمال اليومية التى يقوم بها سكان القرية هى التى تحدد الوقت فى اليوم الواحد ، أما فيما يتعلق بفترات الزمن الطويلة فان الذى يحدد مرور الوقت وتقسيماته هو الأعمال المعاودة المكررة مثل تطهير الحدائق من الأعشاب الطفيلية أو التحركات الفصلية التى يقوم بها الناس والماشية ومرور الزمن هو تتابع هذه الأنشطة وعلاقتها بعضها ببعض . وينتج عن ذلك أن قيمة الوقت تختلف عندهم باختلاف فصول السنة . كما أن عدم وجود نسق مجرد لحساب الوقت يجعل من الصعب عليهم أن ينظروا إلى الوقت على أنه شىء واقعى يمر ويمكن تضييعه أو توفيره كما نفعل نحن . وعلى أية حال فليس هناك ما يضطرهم إلى الالتجاء لهذه الفكرة المجردة عن مرور الزمن ينسقون بها أعمالهم ، لأن نفس تلك الأعمال هى التى تعين الوقت فى الحقيقة . فالناس يشرعون فى شهر معين مثلاً فى إقامة السدود التى تساعدهم على صيد السمك وفى بناء المخيمات التى يأوون إليها هم وماشيتهم فى فصل الجفاف . ولكن قيام الناس بهذه الأعمال هو فى حد ذاته علامة

على وجود هذا الشهر بالفعل أو على اقترابهم منه ، فالناس لايقيمون سدود الصيد لأنهم في شهر نوفمبر ، بل أن الشهر لابد أن يكون نوفمبر مادامو هم يقيمون هذه السدود .

٤ - موقف الباحث الحقلي :

لكي نتناول موقف الباحث الانثروبولوجي الذي يعد ذا أهمية خاصة في هذا النوع من البحوث نبدأ بمناقشة قضية هامة وهي الفرق بين قيام الباحث ببحثه في مجتمعه الخاص ، أو القيام بهذا البحث في مجتمع غريب عليه وأثر ذلك على ادراك الباحث وتفسيراته لما يلاحظه من ظواهر وأنماط سلوكية . فالباحث الاجتماعي الذي يحصر نفسه في نطاق مجتمعه يستغل في الحقيقة خبراته الشخصية بهذا المجتمع ومعرفته بظروفه وطبيعته كأساس يعتمد عليه في تحصيل المعلومات ، وهو حين يعقد مقابلات مع الناس يقيم هذه المقابلات على أساس من مشاركته الشخصية في النظام الاجتماعي العام . كما أن الصعوبات الخاصة باللغة والاتصال تزول تماماً لأنه أحد المشاركين في النسق الرمزي القائم . ويقول بنجامين بول B. Paul : « أن من أهم المشكلات التي تواجه الباحث دخول المجتمع المدروس وقبوله كعضو فيه ، إذ تواجه الباحث مسألة اختيار الظروف الصحيحة المناسبة لكي يستطيع أن يدخل منها إلى المجتمع الجديد »[1] . ومن بين هذه الظروف المحاولات المستمرة التي يبذلها الباحث للتعرف على بعض الشخصيات من السكان الأصليين للمجتمع ، وقد يصادف هذه الشخصيات في الأسواق التجارية أو في المراكز العامة ويحاول أن يحصل منهم على بعض المعلومات ، التي تساعده شيئاً فشيئاً على الاندماج في المجتمع . وحينما نقوم باجراء بحث في مجتمع محلي حديث أو في تنظيم صناعي تكون طريقتنا في الدخول إلى المجتمع أيسر من طريقة دخول الباحث واندماجه في المجتمع التقليدي ، إذ سوف يتصل بالأشخاص الذين يشغلون مناصب رسمية في المجتمع ويحصل منهم على المساعدات الممكنة للقيام بالبحث ، على أنه يتعين أن يتحفظ الباحث في الاتصال بالمسؤلين إذ لاينبغي أن ينمو لدى المبحوثين أو جمهور البحث أية احساس بان الباحث يمثل السلطة الرسمية ، فعادة ما تكون النتيجة لذلك هي احجام المبحوثين عن الادلاء بالمعلومات الصحيحة خشية أن تثير هذه المعلومات المسئولين ضدهم . ومن ثم ينبغي أن يتعرف الباحث بنفسه أو عن طريق من يختارهم من الاخباريين على القادة غير الرسميين Leaders informal ممن لديهم شعبية أو يحظون بثقة الأهالي وتقديرهم ، فهؤلاء يقدمون للباحث مساعدات هائلة تجعله في النهاية مقبولاً ومندمجاً في المجتمع الذي يدرسه ، ويذهب بول .Paul إلى أنه من الضروري أن ينجح الباحث في اقناع المبحوثين بأنه لن يترتب على

---

(١) Pall, B. "Interview Techniques and Field Relationship" in kroeber al, Anthropology Todav, Chicago Universit press 1953, pp. 430-431.

دراسته أى شيء ضار بالنسبة لهم أو لمجتمعهم ، وبالمثل فان عليه ألا يجازف بالمبالغة بالوعود التى قد لاتتحقق فى المستقبل القريب .

ومن المسائل الهامة التى تواجه الباحث الحقلى ضرورة قيامه بدور معين داخل الجماعة ، ويقول بول فى هذا الصدد (أن الباحث الحقلى عليه أن يحدد دوره الخاص من جهة ، وهذا الدور يتحدد له من جهة أخرى على أساس الموقف الذى يوجد فيه ونظرة الناس إليه ، فهو يشبه اللاعب فى المباراة ، الذى يصعب عليه التنبؤ بالتحديد بالألعاب التى سوف تصدر عن الخصوم ، ولكنه يحاول أن يتوقع بالقدر الذى يستطيعه ويتحرك فى ضوء هذه التوقعات) .

والواقع أن مسألة البحث عن الدور الذى سوف يقوم به الباحث الحقلى فى الجماعة يثير التساؤل العام الذى مؤداه ، ماذا يفعل القائمون بالملاحظة المشاركة وماهى طبيعة الأدوار التى يقومون بها خلال فترة قيامهم بالبحث ؟ وفى هذا الصدد نجد أن كلا من شوارتز وشوارتز Schwartz and Schwartz يقدمان تعريفاً محدداً لهذا الموقف بقولهما[1] . « نستطيع تعريف الملاحظة المشاركة بوصفها عملية تواجد للملاحظ فى موقف اجتماعى بهدف اجراء بحث علمى » . فالقائم بالملاحظة يكون فى علاقة مواجهة مباشرة مع المبحوثين ، وهو من خلال مشاركتهم فى حياتهم الطبيعية يستطيع أن يجمع المعلومات التى يحتاج اليها فى دراسته ، وهكذا يكون الباحث جزءاً من السياق الذى يلاحظه وهو يتأثر بهذا السياق فيكيف موقفه تبعاً للظروف التى تواجهه »[2] .

ومن بين النتائج المباشرة للمشاركة فى حياة الجماعة أن يطلب أحياناً من الباحث أن يساعد فى وضع بعض السياسات التى قد تسهم فى تغيير أنشطة الجماعة أو تعديلها وعلى الرغم من أن كثيراً من الباحثين يتحفظون ازاء القيام بنشاط فعال جداً داخل الجماعة التى يقومون بدراستها ، الا أن الظروف العملية للبحث قد لاتمكن الباحث من اتخاذ هذا الموقف المتحفظ . ويصبح موقفه فى كثير من الأحيان هو تسجيل تفاصيل التغيرات التى شارك هو فى أحداثها ، وتحليل النتائج التى تترتب عليها بالنسبة للأهداف المحددة من دراسته .

والواقع أن معظم الدراسات التى تناولت الملاحظة المشاركة تؤكد ضرورة قبول الباحث من المبحوثين ، أو سكان المجتمع الذين يقوم بدراستهم ، وترجع أهمية هذه النقطة إلى أن أنواع الأنشطة التى سوف يقوم بها الباحث ستختلف وفقاً لطبيعة علاقاته بالجماعة

(١) Schwartz and Schwartz "problems In Participant Observation" in A.J.S. LX. 1922.344.

(٢) Ibid, p. 347.

التي يدرسها . ويقول وليام فوت وايت Whyte « أنني وجدت أن الناس اسم تفسيرهم الخاص لشخصى حينما كنت بصدد تأليف كتاب عن كورنفيل Cornerville . كما وجدت أيضاً أن قبولى فى المنطقة يعتمد أساساً على علاقاتى الشخصية التى استطعت تكوينها ، كما تتوقف فكرة الناس عنى وعما أقوم به من أعمال على سلوكى الشخصى وعلاقاتى الخاصة »[1] .

ولقد اقترح بافورد جنكر B. Junker[1] أربعة أدوار ممكنة بالنسبة للباحث الاجتماعى الذى يقوم باجراء دراسة حقلية ، وتبدأ هذه الأدوار من المشاركة الكاملة وتنتهى بالملاحظة ، وبين هذين الطرفين تتدرج أنواع مختلفة من المشاركة والملاحظة ، فلدينا مشارك ملاحظ Participant-as-Observer ، ثم لدينا ملاحظ يبدو مشاركاً Observer-as-Participant ، ويقول جولدن Gold, فى تعريف هذه الأنواع الأربعة : «أن الشخصية الحقيقية والهدف الخالص من المشاركة الكاملة فى البحث الحقلى لاتكون معروفة لأولئك الذين يقوم الباحث المشارك مشاركة كاملة بملاحظة سلوكهم وأنماط حياتهم الاجتماعية ، فهو يتفاعل معهم تفاعلاً طبيعياً كلما كان ذلك فى وسعه فى كل مجال من مجالات حياتهم ويحاول أن يؤدى يومياً أدواراً اجتماعية متعددة ، فهو يعمل — مثلاً — فى مصنع لكى يتعلم شيئاً عن علاقات العمل غير الرسمية ، ثم يتمكن بعد أن يقبل كعضو فى الجماعة من المشاركة أيضاً فى الحياة الخاصة للعمال خارج المصنع : أما فى النوع الثانى من المشاركة ، حينما يبدو المشارك ملاحظاً فان الدور هنا مختلف تماماً ذلك أن الباحث الحقلى والاخبارى الذى يستعين به كلاهما على علم تماماً بأنه توجد بينهما علاقة ميدانية ، وهذا الوعى المشترك يساعد فى التغلب على كثير من الصعوبات التى قد تظهر فى حالة المشاركة الكاملة . وغالباً ما تطبق هذه الطريقة فى دراسات المجتمع المحلى حينما يتمكن الملاحظ من تطوير علاقاته مع الاخباريين خلال فترة اقامته فى المجتمع ، وحينما يقضى وقتاً أطول فى المشاركة لا فى الملاحظة وأحياناً تمكنه ظروفه من اجراء ملاحظات غير رسميه حينما تتاح له الفرصة مثلاً فى حضور اجتماعات حزبية .

أما الطريقة الثالثة وهى الملاحظ الذى يبدو مشاركاً فهى تستخدم فى البحوث التى يقوم فيها الباحث بزيارة مخصصة لعقد عدد من المقابلات ، وهى زيارة تستدعى القيام بملاحظات رسمية أكثر من الملاحظات غير الرسمية أو المشاركة . وبينما لاتتضمن هذه الطريقة صعوبات الاندماج فى الحياة الاجتماعية ، إلا أنها تعرض الباحث أيضاً للوقوع فى خطأ سوء فهم بعض جوانب الحياة الاجتماعية التى يلاحظها ، نظراً لأن احتكاكه بالاخباريين يكون احتكاكاً محدوداً فى الغالب .

(1) راجع : Gold, R.Roles in Sociological Field Observations Social Forces, 36, 1958,217.

وأخيراً ، هناك دور الملاحظ فقط ، الذى لايستدعى الاتصال بالاخباريين والذى يحاول الباحث بمقتضاه أن يلاحظ الناس على نحو لايجعلهم يلتفتون إليه بالضرورة ، إذ ليس هناك مايدعو لأن يعرف الناس أنهم موضع ملاحظة . وعموماً فان هذه الطريقة الأخيرة لاتكفى وحدها فى البحث الحقلى وانما غالباً ماتكون طريقة معاونة لاحدى الطرق الثلاثة السابقة التى تستخدم بوصفها الطريقة الرئيسية للبحث[1] .

والحقيقة أن المشاركة المتعمقة تمكن الباحث من ادراك جوانب أكثر دقة من الحياة الاجتماعية ، كما تمكنه أيضاً من معرفة النواحى الداخلية التى يصعب التعرف عليها دون الاندماج فى حياة المجتمع والاحساس بمشاكله بعد الاقامة فيه فترة كافية من الزمن . فكلما كانت المشاركة كاملة ومتعمقة ، كانت المعلومات أكثر ثراء واستطاع الباحث أن يتجنب السطحية فى المعرفة بالمجتمع الذى يدرسه . وعموماً ، فان الدور الذى يختاره الباحث يتوقف إلى حد بعيد على الظروف التى يواجهها فى الميدان ، وطبيعة الظواهر أو أنماط السلوك التى يركز عليها بحثه .

ولقد حدد هوارد بيكر H. Becker أربعة مراحل رئيسية[2] يقوم بها الباحث الذى يستخدم طريقة الملاحظة المشاركة وهذه المراحل هى بايجاز :

(أ) اختيار المشكلات والمفاهيم والمؤشرات وتعريفها .
(ب) تقدير توزيع وتكرار الظواهر موضوع البحث .
(ج) وضع النتائج الفردية داخل نموذج ملائم للتنظيم محل البحث .
(د) مشكلات الاستدلال والبرهان .

ففى المرحلة الأولى التى تتخذ فيها قرارات تتعلق بالمشكلات والمفاهيم والمؤشرات ، حدد هوارد بيكر ثلاثة اختبارات تستخدم للتحقق من الشواهد : الاختبار الأول هو (درجة الثقة فى الاخباريين) ويستخدم للتحقق من وجود أسباب قد تدفع الاخبارى للكذب ، أو الخداع ، أو تزييف المعلومات ، أو المبالغة ، وهل المعلومات التى لديه تناسب المشكلة المدروسة تماماً ، أم أنه ليست لديه معلومات دقيقة حول هذه المشكلة بالذات . أما الاختبار الثانى فهو مايطلق عليه (العبارات الطوعية أو المباشرة) ، ويتعلق هذا الاختبار بمدى تلقائية الاستجابات ، وهى استجابات مقصودة لكى تنسجم مع اهتمامات الباحث وإلى أى مدى يكون تواجد الملاحظ أو أسئلته لها تأثير فى ملاحظات المبحوثين واستجاباتهم ؟ والاختبار الثالث هو (المعادلة بين الملاحظ والاخبارى

(١) Ibid, p. 219.
(٢) Becker, H. Problems of Inference and Proof in Participant observation, A.S.R., 23, 1958, 652 - 653.

والجماعة) وهذه المعادلة تأخذ فى اعتبارها دور الملاحظ فى الجماعه . [illegible] هذا الدور فيما سيشاهده أو يسمعه كملاحظ[1] .

أما فى المرحلة الثانية فان الباحث عليه أن يحدد مدى تكرار وتوزيع البيانات المتعلقة بالمشكلات والمفاهيم والمؤثرات وعليه فى هذه المرحلة أن يحدد بالضبط مايمكن أن يعتبره شواهد بالنسبة لدراسته ، أن على الباحث أن يحسب بدقة درجة النمطية التى تتميز بها ملاحظاته ، ومدى أهميتها بالنسبة للجماعة التى يدرسها . ويمكن أيضاً خلال هذه المرحلة أن يستخدم بعض المعالجات الكمية للظواهر التى يقوم بدراستها .

وفى المرحلة الثالثة يحدث نوع من التكامل بين النتائج التى خلص إليها فى ضوء نموذج عام للأحداث التى يدرسها ، ويقول بيكر أنه ينبغى فى هذه المرحلة أن يبحث الباحث عن نموذج يلائم البيانات التى حصل عليها .

أما المرحلة الرابعة والأخيرة : ففيها يحاول الباحث أن يتأكد من نموذجه ويعيد صياغته ويراجعه على أساس ما تجمع لديه من بيانات . وهذه هى مرحلة عرض البيانات التى توصل إليها الباحث ، وينبغى أن يتضمن العرض وصف التاريخ الطبيعى للنتائج ، بحيث يسمح هذا الوصف للقارىء أن يتتبع الشواهد كما سجلها الباحث خلال عملية البحث ، وليس معنى ذلك أن كل معلومة حصل عليها الباحث سوف يعرضها فى بحثه ، وانما هو سيعرض فقط الأنماط والنماذج العامة للبيانات ، وكل ما يحرص عليه الباحث هو أن يتمكن القارىء من التحقق من الشواهد والتحليلات وأن تتاح له الفرصة لكى يفحص الأساس الذى بنيت عليه أية نتيجة استخلصها الباحث .

٥ - بعض المشكلات المنهجية :

إن المشكلات الخاصة بالملاحظة ، والتفسير ، والتسجيل وملاءمة البيانات للنظرية ، تظهر بوضوح فى البحث الحقلى لأن الملاحظ جزء من الميدان الذى يعمل فيه . والمشكلة المنهجية الرئيسية فى هذا الصدد نتيجة للفروق بين الواقع الطبيعى ، كما يصفه عالم الطبيعة ، والواقع الاجتماعى كما يصفه العالم الاجتماعى . ولقد حدد الفرد شوتز A. Shutz هذا الفارق فى هذه الفقرة التالية : (أن هذه الأمور ترجع إلى الحقيقة التى مؤداها أن هناك فارقاً جوهرياً فى بناء الأفكار والمفاهيم التى يكونها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية ، وتلك التى يكونها المتخصصون فى العلوم الطبيعية . فمن اليسير بالنسبة للعالم الطبيعى أن يحدد فى ضوء القواعد الاجرائية للعلم الذى يتخصص فيه مجال ملاحظته ، وأن يحدد أيضاً الوقائع ، والبيانات ، والحوادث الملائمة لمشكلته أو لبحثه العلمى الذى يقوم به ،

(١) Ibid, p. 657.

ولايتضمن العالم الطبيعي كما يستكشفه عالم الطبيعة أية معانى خاصة أكثر من الجزيئيات ، أو الذرات ، أو الألكترونات كما توجد بالفعل . أما مجال الملاحظة بالنسبة للباحث الاجتماعي ، أى الواقع الاجتماعى ، فان له معنى محدد وبناء يناسب الكائنات الانسانية التى تعيش ، وتفكر ، وتتفاعل فيه . ولقد استطاعت هذه الكائنات أن تفسر هذا الواقع من حلال خبرتها اليومية المباشرة . ومن ثم يصبح على الباحث الاجتماعى أن يصوغ مفاهيمه وأفكاره ، التى سوف يدرس بها الواقع فى ضوء التفسيرات التى طورها الناس خلال حياتهم اليومية وبدون ذلك تصبح دراسته منعزلة عن حياة الناس وأفكارهم ؛ أى منعزلة عن الموضوع الذى يدرسه أصلاً »(١) .

وإذا كان الملاحظ ليس جزءاً من المجال السلوكى الذى يدرسه ، وانما هو مجرد باحث علمى غير مهتم ، فان المصلحة المعرفية للعالم تتطلب منه أن يستبدل موقفه الشخصى بموقف علمى آخر ، لكن الباحث الاجتماعى عليه أن يدرك معانى السلوك الذى يصدر عن الأشخاص الذين يتناولهم البحث ، وفى نفس الوقت عليه أن يعزل مصالحه واهتماماته الخاصة بعيداً عن مسرح الأحداث . فكيف إذن يتسنى له ذلك وهو مندمج تماماً — أو حتى مدمج جزئياً — فى السلوك الذى يلاحظه ؟ .

أن الملاحظ كجزء من مجال السلوك الذى يدرسه يصطحب معه مجموعة من المعانى والأفكار الملائمة التى تمكنه من الدخول إلى البيئة التى يدرسها ويلاحظها ، وعند هذه النقطة تواجهه بعض المشكلات :

(أ) أن عليه أن يفسر سلوك الأشخاص الذين يلاحظهم وفقاً للمعانى التى تسود فى حياتهم اليومية . والنموذج الذى يستخدمه لسلوك الأشخاص أو لأنماط السلوك التى يسعى إلى تحليلها ودراستها ينبغى أن يكون متسقاً مع الأحداث التى يلاحظها .

(ب) أن عليه أن يكون تصوراً نظرياً يأخذ فى اعتباره قيم واتجاهات ومعانى السلوك الذى يلاحظه على نحو يسمح له بعقد صلات شخصية متبادلة مع الأشخاص والجماعات التى يدرسها .

(ج) أنه لن يستطيع أن يكون علاقة اجتماعية حميمة فى الواقع الاجتماعى دون أن يتجاهل ولو جزئياً اتجاهه العلمى . فالملاحظ المشارك يقيم الصلات مع الآخرين باعتباره عضواً فى الجماعة ، ويترك جانباً اهتماماته وأهدافه العلمية حتى يتمكن من عقد مثل هذه الصلة الوثيقة التى تتوقف عليها عملية الحصول على المعلومات بصفة مطلقة .

(١) Schutz. A. Concept and Theory Formation in the Social Sciences, Journal of Philosophy, 1954.266.

والواقع أن الاعتبارات السابقة تطرح أمامنا مشكلة رئيسية وهى كيف نثق فى المعلومات التى يجمعها الباحث الحقلى بحثه من الناحية العلمية . وإلى أى مدى نستطيع أن نقيم على أساسها نظريات تفسيرية ؟ الحقيقة أننا يجب أن نسلم بداءة بأن (الواقع الاجتماعى) متميز ومختلف تماماً عن (الواقع الطبيعى) ، وهذا التميز والاختلاف يقتضى من الباحث الاجتماعى موقفاً واتجاهاً خاصاً يتلاءم مع طبيعة الموضوع الذى يدرسه ، فالمقارنة هنا بين الواقع الاجتماعى والواقع الطبيعى ، ومن ثم بين سلوك العالم الاجتماعى وسلوك العالم الطبيعى إزاء هذا الواقع مقارنة غير ممكنة أصلاً . كما أن مطالبة الباحث الاجتماعى بأن يكون موضوعياً - على طريقة عالم الطبيعة — ليست متسقة مع الظروف التى تحيط بحثه ، ذلك أن الظواهر وأنماط السلوك البادية ليست هى المصدر الحقيقى للمعلومات الصحيحة عن المجتمع أو الجماعات التى ندرسها ، ومن ثم فان مزيداً من اندماج الباحث ، وتكامله ومشاركته ، ومعايشته تعنى مزيداً من المعلومات الحقيقية ، ومزيداً من المعرفة الدقيقة بالخلفيات التى تشكل السلوك الظاهر . أضف إلى ذلك أن الواقع الاجتماعى متغير فى كل لحظة ، وأن من مهمة الباحث أن يسجل هذه المتغيرات وأن يدرك نتائجها وآثارها ، وهذا بدوره مما يزيد مهمته تعقيداً . إن البحوث الاجتماعية تحاول دراسة اتجاهات ودوافع ومعانى السلوك الانسانى ومقاصده وأهدافه . وهذا بدوره يتطلب من الباحث أن يفهم على وجه الدقة التفسيرات الذاتية التى يطورها الناس فى حياتهم اليومية للوقائع والأحداث ، إن هذه البحوث عليها أن تكشف عن المبادىء الحقيقية التى يرتكز عليها الفاعل الاجتماعى ، ان الباحث الاجتماعى يحتاج ولاشك لنظرية ترشده وتوجه ملاحظاته لسلوك الناس وأنماط تفاعلهم اليومى ، لكن عليه أن يميز باستمرار بين المنطق العلمى الذى يستخدمه لتنظيم نظريته ونتائجه ، وبين منطق الحياة اليومية الذى يحكم تصرفات الناس وعلاقاتهم المتبادلة .

على أن معظم الدراسات الحقلية الحديثة تلجأ إلى طريقة فى الحصول على المعلومات تحاول بها أن تتجنب الذاتية فى البيانات بقدر المستطاع وتقوم هذه الطريقة على استخدام ما يعرف (بفريق البحث) ، وهو جماعة من الباحثين الحقليين الذين يكلف كل منهم بجانب معين من جوانب الظاهرة أو المشكلة المدروسة ، ويطلب إلى كل باحث أن يركز على هذا الجانب بالذات آخذاً فى اعتباره الجوانب الأخرى ، وتجرى يومياً عملية فرز للمعلومات المجمعة وتحليل وتصنيف لها بحيث يتضمن تقرير البحث أكبر قدر من المعلومات التى اتفق معظم الباحثين حولها ، ثم تبدأ بعد ذلك عملية التفسير والتأويل وربما يمكن أن تحقق هذه الطريقة قدراً كبيراً من الدقة والثبات والصدق فى المعلومات التى حصل عليها عن طريق البحث الحقلى . ولكن المشكلات المنهجية العامة التى أشرنا اليها

قبل قليل ستظل قائمة ، فهذا الفريق أيضاً مكون من باحثين أفراد سيندمجون في المجتمع ويشاركون الناس حياتهم ، كما أن كلاً منهم له اتجاهه وأفكاره ، وقيمه ، وأخلاقياته الخاصة التي ستؤثر ولاشك على ما يجمعه من معلومات ، ومايستقيه من شواهد ، غاية مافي الأمر أننا نحاول محاولة مبدئية لأن نكسب دراستنا طابعاً عاماً .

وثمة مشكلة أخرى تظهر في العديد من البحوث الحقلية ، إذ عادة ماتبدأ هذه البحوث بعملية الملاحظة وجمع المعلومات دون أن يوجه الباحث منذ البداية اطار نظرى واضح المعالم وافتراضات محددة ، ومفاهيم نظرية مختارة . وفي هذه الحالة نجد أن الباحث الحقلى يحاول أن يطور هذا الاطار النظرى اما أثناء جمع المعلومات أو حينما يشرع في كتابة تقرير بحثه . ولهذا، فان العديد من البحوث الحقلية رغم ادعائها أنها تنهض على أساس اجراءات منهجية علمية دقيقة لاتزيد عن مجرد أوصاف تفصيلية يمكن الحصول عليها بسهولة من أية مصادر غير متخصص أو من أية عضو في الجماعة التي تمت دراستها . ولهذا ، يتعين أن يبدأ الباحث الحقلى دراسته الحقلية وهو مزود باطار نظرى يوجه ملاحظاته ، ويؤسس عليه ترتيب المادة الواقعية التي استطاع جمعها ، والا كان عليه أن يعترف بأن الأساس الذى تنهض عليه هذه المادة — في حالة غياب التوجيه النظرى — هو الذوق العام .

٦ تقويم أسلوب البحث الحقلى :

سأحاول في هذه الفقرة أن أركز على مميزات ومشكلات طريقة الملاحظة المشاركة ، ومدى فائدتها بالنظر إلى الطرائق الأخرى التي تستخدم في البحوث الاجتماعية .

كتب كل من بيكر Beccker وجير Geer[1] مقالاً ناقشا فيه فوائد كل من الملاحظة المشاركة والمقابلة فذهبا إلى أن الطريقتين يكمل أحدهما الآخر في البحث الحقلى . فالمشاركة المتعمقة تقلل من درجة تقنين المقابلة ، ولكن المشاركة تقدم لنا نظرة أكثر ثراء وألفة للعمليات الاجتماعية . وبدون استخدام بعض أنواع الأسئلة المنظمة خلال المشاركة تصبح هذه الطريقة ذات فائدة محدودة جداً بالنسبة لاختبار صحة الفروض . وتبدو هنا أهمية واضحة ، إذا كان الباحث يستطيع أن يمارس نوعاً من الضبط على أنشطته كملاحظ مشارك ، والا سوف لاتسهم هذه الطريقة الا في مرحلة الدراسات الكشفية .

ان الاستخدامات الحديثة للملاحظة المشاركة في البحث الحقلى تميل إلى تسجيل ما يقع من حوادث ذلك باستثناء عدد قليل جداً من الدراسات التي تستعين بهذه الطريقة في التحقق من صحة الفروض ، نذكر منها دراسة قام بها عدد من علماء النفس

(١) Becker & Geer, B. Participant Observation and Interviewing : A Comparison, Organization, 10, No. 3, 1957, pp. 28-32.

والانثروبولوجيا حول تنشئة الأطفال وأساليبها فى الثقافات المختلفة[1] ، ولقد أثارت هذه الدراسة الاهتمام بضرورة تطوير أساليب البحث الحقلى حتى تسهم فى اختيار الفروض . ولكن تظل المشكلة الرئيسية هى عدم وجود نظرية محددة أو عدم رغبة الباحث ـــ على الأقل ـــ فى توضيح افتراضاته النظرية مبدئياً وانما تنحصر مهمة هذه الدراسات فى الغالب فى اضافة العديد من الملاحظات الوصفية إلى ميدان العلوم الاجتماعية ، وليس هناك بالطبع خطأ فى هذه الملاحظات أو المعرفة الوصفية الانطباعية ، وكل علم جديد لابد له من معلومات وصفية لمختلف الظواهر التى يتناولها بالبحث . الا أن اعتبار هذا الهدف هدفاً مطلقاً للبحث الحقلى سوف يجعل نتائجه أقل قيمة . خاصة وأن لدينا بالفعل الآن فى ميدان علم الاجتماع والانثروبولوجيا عديداً من النظريات التى يمكن أن توجه مسار البحث وأن تزوده بالكثير من الفروض المثمرة ، هذا بالاضافة إلى أنه من الممكن تطوير أساليب الملاحظة المشاركة والمقابلة التى تستخدم فى البحث الحقلى وادخال التعديلات عليها بحيث تصبح أكثر دقة ، وذلك باستخدام أسئلة مقننة ، تتحقق فيها درجة من المعرفة بحيث تتلاءم مع الموقف الذى تدرسه ، ولقد كشفت معظم المقالات التى عالجت الملاحظة المشاركة عن نمو الوعى بالصعوبات المنهجية والاعتبارات النظرية لدى الباحثين الحقليين ، الا أن الذى بذل من جهد من جانب هؤلاء الباحثين فيما يتعلق بالناحية النظرية لم يترجم بعد إلى اجراءات عملية يمكن استخدامها فى الحصول على معلومات أفضل وأكثر أهمية بالنسبة للتحقق من صحة الفروض .

وطالما أن الباحث الحقلى يجب عليه أن يصوغ بوضوح كامل ما يسعى إلى انجازه فى بحثه على أن يكون واعياً بالصعوبات والمشكلات المنهجية التى تثيرها طريقته فى البحث ، فان عليه أيضاً أن يحدد الأسس التى ترتكز عليها استنتاجاته ويمكن أن نلخص فيما يلى بعض التوجيهات :

١ - ان على الباحث الحقلى أن يصوغ بكل وضوح ممكن مايسعى إلى تحقيقه فى بحثه ، وأن يستكشف بعض القضايا النظرية العامة ، ويختبر بعض الفروض ، وأن يضع خريطة تقريبية للبحوث المقبلة .

٢ - ان أية معلومات اضافية يمكن الحصول عليها بحيث تسهم فى توجيه أو تطوير أو تنمية البحث الحقلى يتعين أن يستكملها الباحث مباشرة ، ويتضمن ذلك دراسة وتلخيص التراث ، ومراجعة المصادر ذات الصلة بمشكلة البحث ، وذلك بالطبع إلى جانب المعلومات التفصيلية التى يحصل عليها الباحث من الميدان .

---

(١) See, Beatrice Whiting (ed.), Six Cultures, N.Y., Wiley, 1936.

٣ يجب أن يحدد الباحث الاجراءات التى تناسب أهداف بحثه ، مثل صياغة بعض الأسئلة التى توجه إلى المبحوثين ، وتحديد نوعية الصلات التى يتعين عقدها مع جمهور البحث ، واستكمال البيانات الكمية التى يمكن أن تكون جاهزة أو التى يعدها الباحث بنفسه ... الخ .

٤ ان الفكرة التى أشار اليها بيكر وسبق عرضها ، والخاصة بضرورة وجود تاريخ طبيعى للبحث مفيدة للغاية لأنها سوف تبين المراحل التى مرت بها عملية تصميم البحث ، والصعوبات أو المشكلات الاجرائية التى اقتضت تعديل خطة البحث وفقاً لما يستجد من ظروف ، ومدى كفاءة الأجراءات المستخدمة فى الحصول على المعلومات .

٥ ويمكن أن نعالج كل خطوة من خطوات التاريخ الطبيعى للدراسة معالجة محددة بوضوح ، إذا كانت مشكلة البحث على درجة عالية من التحديد والنوعية . فكل مرحلة سوف تسلمنا إلى معلومات معينة بحيث ترتبط هذه المعلومات جميعاً فيما بينها من أجل تطوير النظرية والمنهج ، وايضاح المشكلة الملموسة للبحث ، وتنمية معلوماتنا عن العمليات الاجتماعية المتغيرة . وبهذه الطريقة يتكون تدريجياً تراث للبحث الحقلى ، يمكن الافادة منه فى توجيه البحث الحقلى نحو اختبار الفروض من خلال تجنب أخطاء الدراسات السابقة ، وامكانية اعادة اجراء البحث مرة أخرى[١] .

تلك صورة موجزة لبعض التوجيهات التى يجب أن يسترشد بها الباحث الحقلى ، لكن الواقع الذى يحدث فعلًا فى هذه البحوث يمكن أن نوجزه فى القضايا التالية :

(أ) عادة ماتكون لدى الباحث فكرة عن مشكلة البحث وحتى عن النتائج التى سيصل اليها . ومعنى ذلك أنه يتجه نحو البحث الحقلى وفى ذهنه الحصول على معلومات معينة بالذات تدعم أفكاره المبدئية .

(ب) كثير من الباحثين الحقليين يتوجهون إلى الميدان ولديهم أفكار مبدئية عن النتائج التى خلصت اليها البحوث السابقة وقد يستخدمون هذه الأفكار فى اساءة فهم المعلومات التى يحصلون عليها .

(١) Cicoural, A. Method and Measurment in Sociology, Glencoe, the Free Press, 1964, p 70.

(ج) معظم الباحثين الحقليين يعرضون نتائجهم على نحو يكشف فقط عن النقاط الرئيسية التى دارت حولها الدراسة ، ويتجاهلون التغيرات التى طرأت على تطور البحث واستراتيجيته أثناء الدراسة . وبذلك يخلو تقرير البحث من التصور الزمنى الذى يعنى ضرورة تحديد المراحل التى مرت بها الدراسة الحقلية وأثر كل مرحلة منها فى تعديل أو تطور أهداف البحث وما خلص اليه من نتائج .

(د) الاتجاه العام فى البحث الحقلى هو ابراز النتائج الواقعية والمعلومات الوصفية ، أكثر من الاهتمام باستخدام هذه المعلومات فى تطوير البناء النظرى والأسس المنهجية .

الفصل العاشر

المناهج الكيفية والاندماج فى الواقع الاجتماعى

١ تمهيـد .

٢ - تعريف المناهج الكيفية .

٣ - الأسس الفلسفية والمعرفية للمنهج الكيفى .

٤ - أدوات البحث الكيفى .

٥ - مهارات الباحث الكيفى .

٦ - المنهج الكيفى وبناء النظريات الاجتماعية .

الفصل العاشر

المناهج الكيفية والاندماج فى الواقع الاجتماعى

١ - تمهيد :

شهد القرن التاسع عشر جدلاً وحواراً لايزال له صداه حتى وقتنا هذا حول المنهج الملائم للعلوم الاجتماعية ، هل تتبع هذه العلوم نفس المنهج المستخدم فى العلوم الطبيعية ؟ أم ينبغى لها أن تختط لنفسها بمنهج آخر يناسب موضوعها الذى يختلف اختلافاً تاماً عن موضوع العلوم الطبيعية ؟ ومثل الفريق الأول الوضعيون الذين يرون أننا لانستطيع أن نفرق بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، فالعلم هو العلم ، ووحدة المنهج العلمى يجب أن نحافظ عليها مهما كانت ظروف البحث والدراسة ، ويترتب على ذلك أن غاية العلم واحدة وهى التفسير واكتشاف القضايا العامة التى تحدد أسباب وقوع الظواهر وارتباطاتها . أما الفريق الآخر فهو يقف موقف المعارضة الشديدة بين دعوى الوضعية زاعماً أن العلوم الاجتماعية مختلفة موضوعاً عن العلوم الطبيعية ، ولها بالتالى أن تطور طريقة خاصة بها للبحث فى هذا الموضوع المركب أشد التركيب ، وأفضل طريقة فى هذا الصدد هى تلك التى انحدرت الينا عن تراث المدرسة الألمانية وهى مايعرف اصطلاحاً بالفهم Verstehen كمقابل للمعرفة Wissen فى العلوم الطبيعية . ويختلف الفهم اختلافاً تاماً عن مناهج العلوم الطبيعية ، ذلك أننا مهما أدخلنا من تعديلات على مناهج هذه الأخيرة فستظل غير ملائمة لدراسة الانسان والمجتمع ؟ إذ أن المعرفة فى العلوم الطبيعية معرفة خارجية تجريبية كمية ، على حين أن الفهم فى العلوم الانسانية داخلى يتجه نحو الخبرة البشرية ويفحص محتواها . ويترتب على ذلك أن الخبرة مرتبطة مباشرة بالحدس والتعاطف ، أما الظواهر الطبيعية فهى مدركة بالحواس ، ومن ثم كان الاستبطان الذاتى والفهم ملائماً للأولى ، أما التجربة والتجريب فهى الطريقة المناسبة للعلوم التى تعالج الطائفة الأخرى من الظواهر .

وإذا اعتبرنا التعميم غاية فى العلوم الطبيعية ، فان الطريق الموصل إليه فى هذه العلوم يستند أساساً على توافر مادة قابلة للقياس ، ومن ثم اقامة الارتباطات الاحصائية ، واستخدام الصيغ الرياضية فى التعبير عن هذه الارتباطات وتحديد مدى دلالتها . أما فى العلوم الاجتماعية فان الباحث الاجتماعى لايجب أن يلتزم كلية بهذه الاجراءات الصارمة وانما عليه أن يطور فكرته عن الموضوع أو الظاهرة من خلال تصور ذاته داخلاً فى

الموضوع أو جزءاً منه ، ويجعل من التفسير أو التأويل التعاطفي قنطرة تصل به من الآخرين فينفذ إلى المعنى من خلال نوع من الخبرة الحدسية (Intuitive Experience) ، وهكذا تكون غايته كيفية لاكمية بأي حال من الأحوال .

والواقع أن هذا الحوار الشديد اللهجة بين الوضعيين ، وأصحاب الاتجاه الذاتي — ان صح هذا التعبير له أصوله وجدوره العميقة في تاريخ الفكر الفلسفي والاجتماعي . إذ يستمد هذا الحوار أصوله من تلك التفرقة العنيفة بين العقل والمادة والتي ترجع إلى أكثر من الفي عام مضت . ومع أن فلاسفة أيونيا الأوائل (المدرسة الوضعية) لم يكن لديهم اهتمام واضح بالتفرقة بين العالم العقلي والعالم الطبيعي ، الا أن هذه التفرقة أخذت تحتل مكانها بالتدريج كمشكلة محورية في الفكر الفلسفي اليوناني القديم وبخاصة عند سقراط وأفلاطون ، إذ طرحت على بساط البحث قضايا المعرفة العامة في ضوء تلك التفرقة ، واعتبر أفلاطون معرفة الكليات والمثاليات أرقى بكثير من معرفة ظواهر الطبيعة (عالم الأشباح) . واتخذت هذه التفرقة صوراً مختلفة بعد ذلك في تاريخ الفكر الانساني . ففي الفلسفة المسيحية التي سادت أوروبا خلال العصور الوسطى اتخذت التفرقة بين العقل والمادة صورة لاهوتية جديدة هي التفرقة بين الروح والجسد ، وبين المقدس والمدنس . كما أن مشكلة الكليات أعيدت مناقشتها من جديد على نحو شجع على ظهور الحوار بين الواقعيين والأسميين عند الدومينيكان والفرنسيسكان .

أما الفلسفة الحديثة التي تبدأ بديكارت فلم تستبعد هي الأخرى بأي حال من الأحوال مسألة العقل والمادة . إذ طالب ديكارت بتبني منهج جديد لتأسيس وحدة الفكر الانساني في مختلف المجالات الامبيريقية ، واللاهوتية ، والاخلاقية . وكانت نقطة بدايته هي مفهوم الذات المفكرة (أنا أفكر إذن أنا موجود Cogito Ergo Sum) باعتبارها المقدمة الرئيسية الأولى . وحاول ديكارت مستخدماً مجموعة من الاستدلالات المنطقية أن يثبت كافة الأفكار الأخرى ، بما في ذلك فكرة الله ، معتمداً على يقين البرهان الرياضي .

وحتى في أعمال ديكارت واجهت محاولته من أجل التوصل إلى بناء رشيد للفكر صعوبات تتعلق بفكرة العقل والمادة باعتبارهما جوهرين متميزين . فالعقل والمادة كلاهما يلتقي في الانسان ، حيث يؤثر كل منهما في الآخر ، ولكن أين يظهر هذا التفاعل ؟ وكيف يؤثر العقل في الجسم دون أن ينطبع بطابع المادة ؟ يرجع ديكارت هذا التفاعل إلى الغدة الصنوبريه ، والتي وصفها علماء الفسيولوجيا في عصره ولكنهم عجزوا عن تفسير وظائفها ، ثم افترض ديكارت أيضاً وجود أرواح حيوانية وتقوم باحداث تفاعل متبادل بين العقل والجسم ، ولقد كانت الوظائف التي حددها ديكارت للغدة الصنوبرية

وللأرواح الحيوانية وظائف [illegible] في اتباع أي من مفكري عصره . على أن مدرسة فلسفية أخرى يطلق عليها اسم مدرسة المناسبات حاولت ايجاد مخرج لما وقع فيه ديكارت عن طريق الزعم بأن التفاعل بين العقل والمادة منعدم تماماً ، ولكن ثمة توافق مسبق بينهما كما لو كان هناك تفاعل بينهما . أما سبب هذا التوافق المسبق فهو الله ، والمثال الذى يفرسا من هذه الفكرة هو مثال ساعتين سبق ضبطهما ، فان الساعة الأولى تتوافق وتتراس مع الساعة الثانية ، كما لو أن هناك تفاعلا بينهما . ومع أن هذه النظرية هى الأخرى لم تكن مقنعة كذلك ، الا أنها أفلحت فى اكتشاف وظيفة الله فى عالم يتجه بقوة نحو الآلية .

ولقد حاولت الفلسفة الحديثة من ديكارت إلى كانط أن تطور نسقاً عقلياً موحداً للفكر الانسانى محتفظة فى الوقت ذاته بمفهومى العقل والمادة باعتبارهما جوهرين كليين متميزين . ولقد شكلت فلسفة هيوم Hume الشكية حجر عثرة فى سبيل قيام هذا النسق حينما رفض هيوم فكرة الجوهر ، إذ حينئذ لم يبق أمامنا سوى محاولة كانط التأليفية ، حيث عدد كانط ثلاثة مجالات يمكن فيها اصدار الأحكام العامة هى : عالم العلم (أى دراسة الأحداث الأمبيريقية) والأخلاق وعالم الذات ، ثم عالم الدين . وجوهر العقلانية عنده هى القدرة على اصدار أحكام عامة ، ويحدث التناقض حين يصدر الأحكام فى مجال غير مجالها . ويذهب كانط إلى أن عالم الظواهر الأمبيريقية ينظمه مبدأ العلية الآلية ، أما عالم الأخلاق فينظمه مبدأ الحرية . وإذا ما تساءلنا عن كيفية حدوث التفاعل والتأليف بين هذه المجالات ، سندرك على الفور فى التحليل النهائى أنها لاتتفاعل ، وأن الكانطية قد أضحت هى الأخرى ضرباً من نظرية المناسبات . ومع ذلك فلقد صاغ كانط فلسفته صياغة محكمة بحيث أصبحت هى البداية الطبيعية لكافة تطورات الفلسفة الغربية منذ زمانه .

وبينما انشغل الفلاسفة بمشكلة العقل والجسم ، نجد أن معظم الباحثين والعلماء قد حددوا مجالات معينة تحديداً مطلقاً باعتبارها تنتمى أساساً إلى نطاق العقل ، ومجالات أخرى بوصفها ترتبط بالمادة . فدراسة مختلف مقولات الثقافة (كالأدب والفن والموسيقى) تنتمى إلى العقل ، أما دراسة الخصائص الطبيعية والكيميائية للأشياء أو دراسة سطح الأرض فهى تنتمى إلى عالم المادة . ودراسة التاريخ الانسانى تتعلق بخبرة الانسان وتنتمى إلى العقل ، بينما تنتمى دراسة الفسيولوجيا إلى المادة وأحيانا ماتختلط هذه المجالات ببعضها ، ومن ثم يسعى العالم إلى تخطى الفجوة بينهما ، لكن عادة ما ينتمى كل مجال إلى فرع محدد تماما أما طبيعى وأما انسانى . وكل مجال عليه أن يبحث المناهج الملائمة لدراساته دون أن يلتفت غالبا إلى المناهج والاجراءات التى تستخدم فى مجال آخر . وهكذا انصرف الباحثون جميعا ضيقا إلى تطوير مناهجهم ودراساتهم

الخاصه متجاهلين تلك الثنائية الشهيرة بين العقل والمادة ، ولكن حينما ننتقل إلى مستوى التنظير وصياغة الاطر التفسيرية العامة التى تربط التخصصات بعضها ببعض وفقها فاننا نواجه تلك الثنائية بالضرورة .

على أن التغيرات التى شهدها القرن التاسع عشر وعلى الأخص تلك التى طرأت على الموقف الفكرى السائد أدت إلى انتقال مشكلات العقل والمادة خارج نطاق الفلسفة ، فلقد ظهرت الأنظمة القومية الحديثة وتحددت معالم الاتجاهات نحو الديموقراطية والاشتراكية ، وأخذت الجامعات تعيد صياغة برامجها وفقاً للمتطلبات القومية ، وأصبح الوضع مهيئا لكى تغزو مناهج واجراءات العلم الطبيعى ميدان الانسانيات ، بعد أن اكتسبت العلوم هيبة عالية فى ذلك الوقت وأسهمت فى تأسيس الاقتصاد الرأسمالى الحديث .

ومن أهم النتائج الثقافية للتغير الفكرى فى القرن التاسع عشر ظهور العلوم الاجتماعية فى العالم الغربى ، تلك التى ظهرت ظهوراً متتابعاً سريعاً من أهمها الانثروبولوجيا والاقتصاد والجغرافيا وفلسفة القانون والعلوم السياسية وعلم النفس وعلم الاجتماع . ولقد نشأت هذه العلوم أساسا فى اطار الانسانيات ، وكانت المناهج التى اعتمدت عليها خلال مرحلة النشأة الأولى هى مناهج لغوية وتاريخية استبطانية فى الغالب الأعم . ثم ما لبثت هذه العلوم أن تأثرت بالتقدم الهائل للعلوم الطبيعية نتيجة لتبنى الاتجاه الوضعى والاعتماد على التجربة والتجريب . وهكذا طالب أوجيست كونت فى اطار علم الاجتماع بضرورة استخدام مناهج تلك العلوم فى دراسة الظواهر الاجتماعية (أى فى عالم العقل) ، ولقد رفضت الوضعية كما صاغها كونت فى فرنسا وهربرت سبنسر وجون ستيوارت مل فى انجلترا وهى التى كانت تقوم بتحليل الأحداث الانسانية تحليلا تجريبيا خالصا ، ومن ثم هجرت تماماً كافة المفاهيم الدالة على أفكار داخلية ، أو ماهيات ، أو مبادىء ترانسنتدالية تجاوز الواقع وتتسامى عليه ، مدعية أن المناهج الملائمة لدراسة الظواهر الاجتماعية هى تلك التى تتبناها العلوم الطبيعية والتى ترتكز على مفاهيم مثل التتابع والتساوق والسبب والنتيجة، ومثل هذه المفاهيم هى التى تساعد العلماء فى اقامة قوانين التطور الاجتماعى والتنظيم الاجتماعى . وهكذا ، طالب جون ستيوارت مل (١٨٣٤) بتأسيس علم الاجتماع على علم نفس علمى مشتق من الفسيولوجيا ومدعم باجراءات العلوم الطبيعية .

• ترجع أصول الاتجاه الوضعى إلى أعمال فرنسيس بيكون Becon وأصحاب المذهب التجريبى فى خاصة دافيد هيوم وأصحاب الاتجاه النفعى

لكن الوضعية في العلوم الاجتماعية خضعت لانتقادات عديدة ، أهمها تلك التي أثارها المثاليون المحدثون والكانطيون المحدثون ، وارتكز نقدهما على الحقيقة التي مؤداها أن الوضعية قد ردت العقل إلى المادة . وحاول الاتجاهان الجديدان أن يحتفظا للعقل بمكانته كموضوع لعلوم الخبرة ، لكن المثالية المحدثة حاولت تحقيق ذلك من خلال التفرقة بين موضوعين للدراسة ، أما الكانطية المحدثة فقد وضعت بعض التصورات المنهجية وهكذا أصبحت طريقة الفهم تشير إلى مضمونين مختلفين عند كل منهما ، فعند المثاليين المحدثين يصبح الفهم فعلاً عقليا ينتقل من الإدراك المباشر للمعاني الكامنة في خبرة شخص ما خلال الفهم التعاطفي للآخرين وباستخدام مفاهيم مندمجة إلى فهم عام للخبرة الانسانية برمتها . أما الكانطيون المحدثون فهم يعتبرون الفهم في العلوم الاجتماعية بوصفه يتألف من [illegible] المقولات الصورية القبلية معزولا تماما عن القيم ، ويحتوى أحداث الناس أو تحركات التاريخ . والقيم كذلك بالتغير الحاسم الذي تخضع له هذه المقولات في إطار من [illegible] تطورية معقدة غير متجانسة

وعموما ، فإننا خلال تاريخ علم الاجتماع نستطيع أن نفرق بين الوضعيين وبين الذين رفضوا الوضعية من خلال معرفة مدى قبولهم أو رفضهم للفهم كمنهج للدراسة . فمؤسس علم الاجتماع كونت ، وجون استيوارت مل وسبنسر ولستر وارد كانوا وضعيين إلى درجة تقل أو تكبر . أما التيار المضاد للوضعية والذى تبنى طريقة الفهم فقد ظهر في أعمال جورج زيمل والفرد فير كانت . وتابع دوركايم التقليد الوضعي ، على حين تأثر ماكس فيبر تأثرا هائلا بمنهج الفهم عند دلتاى وبطريقة التحقق الواقعي من المغزى التاريخي عند ريكرت ، وتجلت هذه الثنائية بوضوح في أعماله المنهجية ودراساته التحليلية .

وظهرت قضية الفهم في علم الاجتماع الأمريكي بصفة خاصة — وعلى سبيل المثال لا الحصر — في أعمال تشارلز كولى Cooley (١٨٢٩ — ١٨٩٤) وفلوريان زنانيكى Znaniecki (١٩٣٤) ، وروبرت ماكيفر MacIver (١٩٤٢) ، وبيتريم سوروكين Sorokin . ولقد كان مؤلف بارسونز Parsons الأساسي الأول : بناء الفعل الاجتماعي (١٩٣٧) يعبر عن اتجاه مضاد للوضعية حيث تأثر تأثرا شديدا بقضية الفهم . وخلال هذه الفترة ذاتها ظهرت أعمال جورج لندبرج Lundberg التي عبرت عن نزعة وضعية [illegible] Abel (١٩٤٨) [illegible] تعرض لنقد منهج الفهم [illegible] من الناحية المنهجية

وخلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية طالب رايت ميلز C. Wright Mills

بحر دعاوى العلوم الطبيعية من أجل صياغة مفهوم للعلوم الاجتماعية يشبه إلى حد كبير مفهوم الكانطيين المحدثين . وقام فيرند ستارك W. Stark (١٩٥٨) بمحاولة لتبنى مدخل الفهم واحياء الكانطية المحدثة فى دراسته لعلم الاجتماع المعرفى . ولقد أدى ذلك كله إلى ظهور طائفة من شباب العلماء الاجتماعيين الذين اعتبروا أنفسهم دعاة علم اجتماع جديد على نموذج علم الاجتماع الذى صاغه رايت ملز ، والقضية التى يثيرها هذا العالم الجديد فى رأيهم تتمثل فى أن مشكلة العقل والمادة لاتزال مشكلة حاسمة فى علم الاجتماع خلال منتصف القرن الحالى ، وأن طريقة الفهم ستظل طريقة ملائمة تماماً لطبيعة الظواهر التى يدرسها هذا العلم .

تلك صورة موجزة عن المنابع الفلسفية والفكرية التى نبع عنها التحليل الكيفى للظواهر الاجتماعية والسلوكية ، والحاجة إلى اعتبار هذا النوع من التحليل يمثل منهجاً للبحث فى علم الاجتماع ، بل يكاد يصل الاعتقاد بين هؤلاء المفكرين إلى حد اعتباره هو المنهج الصحيح الذى يخلص بنا إلى معرفة صادقة وثابتة فيما يتعلق بالانسان وكافة الظروف النوعية المؤثرة فى سلوكه ، وعلاقاته بالآخرين . ولسوف نحاول فى هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على هذا المنهج وأهم الأدوات البحثية المستخدمة فيه ، مع اشارة إلى كيفية تطبيق هذه الأدوات فى بعض مجالات البحث الاجتماعى .

٢ تعريف المناهج الكيفية :

نتيجة لاهتمام علماء الاجتماع اهتماماً بالغاً بتأكيد المكانة العلمية لهذا العلم ، وخاصة من خلال محاكاة نموذج العلوم الطبيعية ، لم تكن بين علماء الاجتماع سوى قلة قليلة هى التى اعترفت بأهمية المناهج الكيفية ودعت صراحة إلى ضرورة الاعتماد عليها سواء فى عملية الحصول على المعلومات ، أو تفسيرها ، أو بناء النظريات ، وللأسف لم تحظ هذه الفئة بهيبة علمية — على الصعيد المهنى — ويمكن أن نجد ذلك واضحاً بين علماء الاجتماع الأمريكيين على وجه الخصوص ، فقد ذهب كل من لازار سفيلد lazarsfeld واستوفر Stouffer إلى أن المناهج الكيفية لاتعدو أن تكون أكثر من خطوة استكشافية فى مجال البحث الاجتماعى ،وأن التقدم الذى يمكن أن يحققه علم الاجتماع فى مجال المعرفة العلمية ينهض أساساً على استخدام المنهج الكمى وتطويره بحيث نستطيع أن نختبر الفروض النظرية بطريقة تجريبية دقيقة مثلما يفعل العلماء الطبيعيون فى بحوثهم . أما الاهتمام المعاصر باستخدام أساليب البحث الكيفى فى صياغة النظريات الاجتماعية والاستعانة بهذه الأساليب فى ميادين مختلفة للبحث الاجتماعى وعلى الأخص فى ميدان الانحراف Deviance ، وعلم الاجتماع الطبى Medical Sociology بواسطة علماء اجتماع عرفوا

باهتمامهم الأصيل بفهم السلوك الانسانى ، يشير ذلك كله إلى محاولة منظمة لعبور الفجوة القائمة الآن بين المحاولات المختلفة لتفسير وتأويل الواقع الاجتماعى والانسانى ، إذ يعتقد علماء الاجتماع المعاصرون أنه لتقليل هذه الفجوة ينبغى تطوير مناهج البحث على نحو يمكن الباحثين الاجتماعيين من استيعاب الديناميات الداخلية والخارجية للظواهر الاجتماعية فى آن واحد ، وهذا هو ماتحققه المنهج الكيفى بالفعل[١] .

ويشير المنهج الكيفى إلى تلك الاستراتيجيات البحثية Research Strategies مثل الملاحظة المشاركة والمقابلة المتعمقة in - depth interviewing, والمعايشة الشاملة للنشاط الاجتماعى Total Participation, والبحث الحقلى ... الخ ، والتى تسمح للباحث بأن يحصل على معرفة مباشرة فى العالم الواقعى الذى يتناوله بالبحث والدراسة وعلى هذا النحو يستطيع الباحث الذى يستخدم المنهج الكيفى أن يكون وثيق الصلة بالبيانات التى يحصل عليها من خلال اندماجه المباشر بالعالم الاجتماعى Firisthand Involvement with the Social World ، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث الاجتماعى أن يطور العناصر التحليلية والتصورية للتفسير من البيانات الواقعية ذاتها ، بدلًا من أن يبدأ بفئات كمية مفترضة قد لاتكون متصلة مباشرة بالطبيعة النوعية المتميزة للواقع الاجتماعى والانسانى الذى يدرسه . وليس من شك أن هذا الاتصال المباشر بالواقع الاجتماعى ينطوى على تحليل عميق للبيانات يتسم بالشمول وبالقدرة على الوصف الدقيق والتشخيص الصحيح للمواقف والاتجاهات ، والمشاعر ، والانفعالات ، والدوافع ، والعلاقات الاجتماعية ، وبذلك يمكننا هذا التحليل المتعمق والفهم المتكامل للظواهر من التأكد من صدق وثبات أدوات البحث الكيفى ، بدلًا من الوقت الكبير الذى يضيع فى عملية التحقق من صدق ، وثبات ، أدوات البحث الكمى بطريقة قد تبدو غير متفقة إلى حد كبير مع خصوصية الوقائع الاجتماعية .

وهكذا ، تكون المناهج الكيفية هى طريقة للبحث ومدخلًا يمكننا من الحصول على معرفة صادقة عن الواقع الاجتماعى ، ذلك أننا لكى نستطيع التنبؤ بالسلوك علينا أن نفهم العملية المعقدة للتفاعل الاجتماعى بين البشر ، وهذا بدوره يحتاج إلى توافر معلومات حول المواقف والبيئة الشاملة المؤثرة فى الظواهر المدروسة ، والفشل فى الحصول على هذه المعلومات ، لن يمكن عالم الاجتماع من تحقيق أهدافه . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن هذه البيانات توجد فى ثنايا الموضوع الذى تدرسه ، أى أنها تتغلغل أنماط التفاعل الانسانى ، ولابد لنا من الألفة الكاملة بهذا التفاعل ، فعلى الباحث إذن (أن يتعرف بدقة كاملة على

أنظر دراسة مقارنة للمناهج الكمية والكيفية فى ، محمد عارف عثمان ، المنهج فى علم الاجتماع ، جزءان ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢ .

الأشخاص الداخلين فى هذا التفاعل ، وذلك بأن يرى بنفسه ويسمع بأذنيه ماذا يفعلون ويقولون) ، وهذا هو مايسمى بالفهم الذاتى المتبادل inter - Subjectine ، أو مايمكن أن نسميه بالموضوعية المتسامية trans - objectivity ، ولايتضمن التسامى هنا أى نوع من التعالى أو الابتعاد عن الواقع ، وانما يشير إلى نوع من البصيرة والتخيل الاجتماعى يندمجان معاً فى أسلوب واحد يمكننا من التوحد بالموضوع الذى ندرسه والارتفاع من خلال هذا التوحد إلى مستويات أعلى فأعلى نستطيع معها أن نكتشف المنطق الذى يحكم العلاقات المتبادلة بين الناس[1] .

وهكذا ، يفترض المنهج الكيفى أن للسلوك وجهان أساسيان هما : الوجه الخارجى Outer Perspective ، والوجه الداخلى Inner - Perspective وأن ثمة تفاعلاً وتداخلاً بينهما ، بحيث أن الكشف عن ارتباطات السلوك الاجتماعى ونتائجه يجب أن يستند إلى منهج قادر على فهم التفاعل بين هذين الوجهين . فأما الوجه الخارجى ، فانه يفترض أن دراسة سلوك الانسان هو فى حد ذاته شيء كاف لانتاج معرفة عن الواقع الاجتماعى ، أما الوجه الداخلى فانه يفترض أن الفهم يتحقق فقط عن طريق المشاركة الايجابية فى حياة أولئك الذين نقوم بدراستهم ، وعن طريق الاستبصار الذى يتحقق بواسطة الاستبطان Introspection وهكذا ، فان المنظور الداخلى يؤكد أهمية قدرة الانسان على معرفة ذاته ، وعلى فهم الآخرين ومعرفتهم عن طريق الاستبطان التعاطفى ، أو التأمل الباطنى الاجتماعى ، واعادة التخيل البنائى Imaginative reconstruction ، ومن ثم تعريف المواقف التى يعيشها الناس فى ضوء كافة العوامل المؤثرة فيها ، وبخاصة تلك الجوانب الرمزية التى تكون مسئولة عن معانى هذا السلوك الانسانى ودلالاته . ويمكن تلخيص الافتراضات التى ينهض عليها المنهج الكيفى فيمايلى :

١ - يستطيع عالم الاجتماع باستخدام هذا المنهج أن يدرك السلوك الانسانى وأن يفهمه ويقوم بتأويله على مستوى من التعمق لايتحقق فى الدراسات التى تحصر نطاقها فى المظهر الخارجى لهذا السلوك .

٢ - ان الموضوعات والظواهر الطبيعية يمكن تحصيل المعرفة بصددها من الخارج ، بينما الحالات العقلية والعمليات الاجتماعية ودوافع التفاعل الاجتماعى فلا يمكن اكتساب معرفة صادقة وثابتة عنها سوى من الداخل ، وهكذا يكون الاستبصار Insight هو لب المعرفة الاجتماعية ، ونحن نحقق هذا الاستبصار حينما ندخل إلى قلب الظاهرة الاجتماعية ، فالمشاركة فى النشاط الاجتماعى الذى ندرسه هى السبيل لفهم المصالح ، والأهداف ،

(١) Filstead, W. Qualitative Methodology, Chicago Markham, 1970, pp 3 - 8

ووجهات النظر ، والقيم والمعاني والتحيزات التي ينطوي عليها هذا النشاط .

٣ — لايفترض الذين يستخدمون المنهج الكيفي ، بعكس المنهج الطبيعي الكمي ، أن المعرفة والقدرة على فهم السلوك تزداد مباشرة كلما ازدادت المسافة بين الباحث والموضوع الذي يدرسه ، وانما يتعين أن ينمي الباحث درجة وعيه بالفروق الكيفية بين المعرفة الموضوعية عن ظاهرة ما ، وبين الألفة الذاتية بالبيانات التي يتألف منها الواقع الاجتماعي .

٤ — لكي يستطيع الباحث الاجتماعي أن يحقق أهدافه في فهم السلوك والتنبؤ به ، عليه أن يربط باستمرار بين الجانبين الداخلي والخارجي لهذا السلوك ، وأن ينمي في الوقت ذاته من مهاراته الفنية في التآلف والاندماج مع البيانات الاجتماعية والشخصية .

والواقع أن التساؤلات المعرفية (الابستمولوجية) التي يثيرها المنهج الكيفي تضع مشكلات عديدة أمام أولئك الذين ينظرون إلى الميدان الاجتماعي في ضوء نموذج العلوم الطبيعية فقط . ان المنهج الكمي أداة ملائمة ومفيدة جداً لدراسة الواقع ، ومع ذلك فهناك مناهج أخرى مفيدة أيضاً لدراسة الواقع الاجتماعي ، ومن ثم تمثل المناهج الكيفية أدوات ملائمة لفهم هذا الواقع ، واذا لم يدرك علماء الاجتماع ضرورة تحقيق التكامل المنهجي بين الاتجاهين الكيفي والكمي ، فان معرفتهم بحقيقة هذا الواقع الاجتماعي ستظل قاصرة إلى حد بعيد .

٣ — الأسس الفلسفية والمعرفية للمنهج الكيفي :

تهتم الابستمولوجيا (نظرية المعرفة) بطبيعة المعرفة ، وماذا نستطيع أن نعرف ، وماهي شروط المعرفة ؟ ويتناول علم المناهج الاجراءات التي نكتسب المعرفة من خلالها في مجالات معينة وتحت ظروف خاصة ، ولذا فهو متصل بالابستمولوجيا ، لأن مهمة المنهج الكشف عن الطرق التي نستطيع من خلالها اكتساب المعرفة . والمنهج الكيفي يقوم على عدد من الافتراضات ذات الأساس الفلسفي والمعرفي[1] .

وليس من شك أن مناقشة وتحديد الاطار الفلسفي الذي تنهض عليه المناهج الكيفية يمكننا من صياغة اجراءات وأهداف هذه المناهج ، كما يجعلنا نعمل على اجابة شافية على السؤال الذي مؤداه ما نوع التفسير الذي نبحث عنه ؟ كما يمكن للتحليل الفلسفي أيضاً

(١) [illegible] ، منهج جديد للدراسات الانسانية ، [illegible]
[illegible] ، ١٩٧٩ ، ص ١١٢
[illegible]

أن يعزز الفهم الواضح ، وأن يدعم الاستخدام المتناسق للمصطلحات الرئيسية ، وأن يجعل الخطة التصورية جلية ، مما يدعم الرؤية الشمولية للظواهر

تتناول الدراسات الانسانية — وحدها — بعكس العلوم الطبيعية دراسة الأجسام والحركات فى المكان ، والبناءات المختلفة بقدر ماتجسده من أفكار ، ومشاعر وأهداف . وتهتم هذه الدراسات بالأفكار والمطامع والسلوك الهادف والابداع الفنى ، والأدوات التى يصنعها الانسان ، والقواعد التى يفرضها البشر على أنفسهم ، والأنظمة التى يستحدثونها ، فتلك كلها ظواهر تجعل للحياة معنى ، ولهذا كانت الدراسات الانسانية تعالج أساساً وقائع ذات معنى(1) .

وطالما أن هذا التعريف يطرح حكماً مسبقاً على كافة المسائل التى يناقشها المنهج الكيفى ، فمن الضرورى اذن تفسيره والدفاع عنه . اننا نفترض أن هذا التعريف يعبر عن الحقيقة القائلة بأن الناس يدركون العالم على أنه عالم ينطوى على معانى ، ومن ثم كان سلوكهم ذا معنى كذلك ، وان هذه الحقيقة لتشكل جانباً من خبرتنا تماماً كخبرتنا بصلابة المعادن والوان الزهور . ومع ذلك فغالباً مايتعذر التمييز بين الواقع والنظرية ، فهل نعتبر دوران الأرض حول الشمس مسألة واقع أم نظرية ؟ وهل الحياة الجنسية للطفل واقع أم نظرية ؟ والحق أن النظرة الكلية للعالم تتضمن العديد من الافتراضات حول مانعرفه وكيفية معرفتنا له ، فتلك افتراضات مسبقة تفرض علينا عند النظر إلى أى موضوع حتى ولو بدا بسيطاً .

وقد لاتبدو هذه المسائل واضحة خلال حياتنا العملية ، أو حتى عندما نقوم باجراء بحث علمى لأننا لانثير تلك التساؤلات . فنحن نبحث العلاقات بين مانقبله كوقائع دون أن نهتم بالعلاقات الأشد تعقيداً والتى تقوم بين الوقائع والجهاز المعرفى للباحث . فالباحث فى المجال الجنائى — مثلاً — يبحث أساساً عن مرتكب الجريمة ، وهو يسلم بذلك التصور للعالم الذى طورة البحث العلمى والتفكير الفلسفى وقبله الرأى العام ، ثم هو يفترض أنه يتحرك فى عالم البشر والأشياء حيث يقع دون سبب ، فالناس يدفعهم الجشع ، والرصاص ينطلق وفقاً لقواعد الرماية ، تلك وقائع يسلم بها الباحث دون أن يتشكك فى مبادىء علم النفس أو الفيزياء ، وهذا أمر ضرورى وواضح اذا أراد الباحث أن يصل إلى حلول لمشكلاته الخاصة . وبالمثل فان عالم النبات يصنف النباتات دون أن يتشكك فى مبلغ ثبات حواسه . أو درجة انتظام الطبيعه أو قوانين الابصار التى تحكم استخدامه للمجهر

---

(1) أنظر [illegible] مرجع سابق [illegible]

ويرجع ذلك كله إلى التخصص الذى أصبح أمراً لامفر منه ، اذ يعتمد باحث متخصص فى ميدان معين على أعمال باحث آخر من خلال ... تقسيم العمل . فرجل الشرطة يقبل نتائج خبير الرماية ، تماماً كما يقبل عالم النبات نتائج بحوث البصرية . ونحن لانسلم فحسب بذلك البناء الهائل من المعرفة الذى أسهم فيه عدد من المتخصصين ، وانما نسلم أيضاً بتلك الافتراضات الرئيسية التى تتعلق بنظام الطبيعة وبقدرتنا على اكتشافه ، تلك كلها عوامل تحكم مانطلق عليه مصطلح الواقعة .

والفلسفة تختلف عن العلم والذوق العام ويبدو هذا الاختلاف واضحاً فى ذلك الفرع الذى نطلق عليه مصطلح نظرية المعرفة أو الابستمولوجيا والذى يختص بفحص تلك الافتراضات ، ويسعى هذا الفرع إلى وضع الأسس الفكرية للمعرفة والنظر فى كيفية استيعاب العقل للواقع ، وتفسير القاعدة التى يرتكز عليها قبولنا للأشياء كحقائق ، وتفرقتنا بين الواقع والنظرية والفرض .

ولهذا التفسير دوره الهام فى الدراسات الانسانية حيث لاتزال طبيعة الوقائع والمناهج الملائمة لدراستها موضع جدل . هنا تكون لنظرية المعرفة صلتها القوية بعلم المناهج .

واذا كانت الفلسفة تدعى لنفسها القدرة على نقد الافتراضات التى يقدمها العلم والذوق العام فهى أيضاً يجب أن تكون على استعداد لمناقشة افتراضاتها الخاصة ، ذلك لأن كافة الافتراضات المسبقة حول معرفتنا وتفكيرنا هى الأخرى موضع تساؤل . وللهروب من مأزق الافتراضات المسبقة هذا وضعت الفلسفة نقطة انطلاق مطلقة لليقين ، والمثال على ذلك هو مايعرف بالمعرفة الكاملة . ولقد حاول العديد من الفلاسفة اكتشاف هذا اليقين فى مجالات متباينة ، فالعقليون يدعون اكتشافه فى نطاق النتائج البرهانية للاستدلال الرياضى وضروب التفكير الاستنباطى الأخرى ، والتجريبيون فى يقينهم المباشر بالحواس . فلقد بدأ ديكارت من وعيه بذاته كذات مفكرة . وهكذا تقاس المعارف الأخرى بهذا المعيار ، وغالباً ماتعالج كمجرد رأى أو اعتقاد أو تخمين ، وحينما تتبنى نقطة بداية بسيطة لانستطيع أن نتراجع أبداً إلى خبرتنا الواقعية الخصبة المثمرة . أن صاحب المذهب العقلى يكافح من أجل وضع الحقائق الجزئية بالقوة داخل اطاره الفكرى . ويفترض التجريبى أن المعرفة برمتها مصدرها الخبرة الحسية ، ومن ثم يصعب عليه استيعاب المعرفة الرياضية والقوانين السببية لمعرفة الناس والأشياء . وحينما جعل ديكارت من الوعى البشرى نقطة بداية له واجهته صعوبة بالغة فى تحديد معرفتنا بالجسم البشرى والعالم المحيط بنا .

والبديل لذلك كله هو رفض فكرة نقطة البداية المطلقة ، والاعتراف بأن أية محاولة

للتفلسف يرتكز على افتراضات مسبقة وحينما يبدأ الفيلسوف فى أعمال عقله لايستطيع أن يعتبر العقل صفحة بيضاء فى انتظار ماينقش عليها من نقوش ، كما أن العقل أيضاً ليس موضوعاً معرفياً خالصاً يفتح عيون فكره لأول مرة على عالم غريب عليه تماماً . فتلك تجريدات مصطنعة ، اذ ليست هناك بداية نظرية بسيطة لاجدال فيها ، فنحن لانبدأ بعقل مفرغ يبحث فى الحقيقة العارية

وقولنا لفكرة الافتراضات المسبقة تجعلنا نقع فى صعوبات تتصل بها ، ذلك لأن الموضوع الذى سنبدأ منه سيصبح هو ذاته موضعاً للتحليل النقدى ، ومن ثم يبدو الفيلسوف غارقاً فى دائرة التفاهة والتناقض . فاذا ما أعاد اثبات ما افترضه فى خاتمة بحثه بدا تافهاً ، واذا ما تجاهل افتراضه أصبح متناقضاً . فالنتيجة التى مؤداها : أنا موجود نتيجة ساذجة ، كما أن القاء الشك على قدرة العقل فى الوصول إلى نتائج صادقة ينطوى على تناقض اذا كانت النتيجة مترتبة على الفكر .

ومع ذلك ، فان الفهم الصحيح لماهية الفلسفة يتطلب التسمى من أجل هذا الانطباع ، فمهمة الفيلسوف هى الايضاح ، وليست تأكيد وقائع معينة أو تجاهلها ، اذ هو لايدعى أنه يهدف إلى اكتشاف الحقيقة الواضحة الأخرى والتى تعنى وجود العالم الخارجى . أنه يهدف إلى الكشف عما يعنيه الوجود أو الوعى بالعالم الخارجى . وهكذا ، تظل صعوبة أعمال الفكر حول نقطة البداية والافتراضات الملزمة قائمة . ويتعين أن يكون الفيلسوف واعياً وحساساً بالنتائج التى سيصل اليها ، ومستعداً لمراجعة افتراضاته فى ضوء البحوث التى يقوم بها ، هنا فقط يستطيع أن يقف على الطريقة التى يقبض بها العقل الانسانى على الواقع .

وليس ثمة تناقض فى القول بأن الفلسفة التى تعنى بنقد كافة معارفنا تعتبر وجود ذلك البناء الشامل للمعرفة القائمة نقطة انطلاق لها . فحينما نبدأ التفلسف نفترض أن لدينا معرفة بالرياضيات وبالعالم الطبيعى وبالتاريخ وعلم النفس أيضاً . أما محتوى هذه المعرفة ومدى ثبات مختلف النظريات فليست مسألة ذات أهمية بالنسبة للفلسفة . ان المعرفة قد أقيم صرحها ، واستطاع الانسان أن يتحقق منها ويصححها خلال مساره فى التوافق مع العالم . فالسؤال عما اذا كانت نظريات نيوتن Newton صحيحة أم خاطئة مسألة تتعلق بعالم الفيزياء ، كما أن علم النفس هو المختص بالاجابة على التساؤل الذى مؤداه هل يشكل الجنس دافعاً محركاً لسلوك الأطفال ؟ ووفقاً لما ذهب إليه كانت Kant نستطيع القول بأن مهمة الفيلسوف ليست هى تقرير ما اذا كانت لدينا معرفة أم لا ، أو ماذا نعرف ، ولكن عليه اكتشاف كيفية المعرفة وماتنطوى عليه المعرفة من افتراضات أولية .

والواقع أنه يبدو أن هناك نوعاً من التزييف فى أية محاولة لتجاهل مايوجد لدينا من معرفة ، فحينما يبدأ الفيلسوف فى التفكير لايستطيع اغفال حقيقة كونه مخلوقاً طبيعياً له حواسه التى يستخدمها فى اكتساب كل مايعرفه عن الطبيعة البشرية . وهكذا يكون قبولنا للعلوم الطبيعية وللدراسات الانسانية متضمناً فى نقطة انطلاقنا .

ان التحليل الأساسى لما تنطوى عليه عملية وجود الانسان يجعل هذه الافتراضات واضحة تماماً . فنحن مخلوقات طبيعية لدينا أجسام تؤدى وظائفها بطريقة محددة بيولوجيا . وخلال أحساسنا نتأثر بالبيئة الطبيعية ، فحواسنا تنقل لنا موضوعات العالم الخارجى . وطالما أن لدينا حاجات فسيولوجية ورغبات محددة فان هذه الموضوعات هى الأخرى تعبر عن الرغبة وتحقق الاشباع ، ولكنها قد تعوق ذلك أيضاً ، أنها تجلب اللذة أو الألم ، الاشباع أو الاحباط ، ونحن بدورنا نستطيع التأثير فى البيئة وتعديلها وتغييرها . فاذا كانت الزهور تجلب لنا اللذة بوسعنا تنميتها ، واذا كانت الحواجز تعوق رؤيتنا بمقدورنا ازالتها .

ونستطيع أن نعدد الكثير من المظاهر الأخرى لحقيقة كوننا مخلوقات طبيعية ، فنحن سنموت لامحالة ، ومعرضين فى أى لحظة للمرض ، ونحن نرث الكثير من السمات والخصائص ، لكن أكثر مظاهر الحياة الانسانية وضوحاً هو أن الوعى ملازم للحياة . اننا لانفكر فحسب على أساس الحساب والقدرة على حل المشكلات ، فلدينا مشاعر وأمزجة ورغبات ومقاصد تلون تفكيرنا وهى جزء متكامل من ادراكنا لذواتنا . ونحن ننسق فيما بين رغباتنا ونضع الخطط ، ونخضع سلوكنا لقواعد ومبادىء ، فذلك هو مانعنيه بعقلانية الانسان التى تعتمد على قوتنا الفريدة فى تكوين صور ممثلة ، والتفكير فى شىء لايوجد أمامنا بالفعل ، وتلك القدرة هى التى تجعل اللغة ممكنة . ومع ذلك ، فالانسان يختلف عن سائر الحيوانات الأخرى من حيث أنه يستطيع أن يتعلم دروساً من الماضى ، كما يستطيع أن يفكر فيما هو بعيد مكانياً ، وهو يتوقع المستقبل ، وينظم الحياة الاجتماعية والثقافية ، ويعتمد استمرار التقاليد والوعى بالذات على كل هذه القدرات .

الانسان اذن على وعى بالعالم الثقافى والاجتماعى وبالعالم الطبيعى أيضاً ، انه يسعى إلى المعرفة مثلما يسعى إلى الطعام ، والاحباط لاينتج عنده فقط من الموضوعات الطبيعية ، بل قد يرجع إلى ضغوط اجتماعية أيضاً . وتتحكم فى الانسان الوراثة والتقاليد معاً . يضاف إلى ذلك أنه نتيجة لأن الانسان على وعى بالماضى والمستقبل ونظراً لأن حياته مستغرقة فى حياة الآخرين فانه يطرح تساؤلات حول وجوده ومن ثم يصبح فيلسوفاً . واستمرار هذا الوعى ذاته يجعل الاختيار أمراً ضروريا ، ولكى يتمكن الانسان من القيام بهذه

الاختيارات عليه أن يطور نسقاً أخلاقياً . والواقع أن صبغ الحاضر بوعى الماضى وبتوقع المستقبل يجعل الانسان مدركاً لكيفية وقوع الحوادث فى الزمان ، أى يجعل منه مؤرخاً .

وكل الوقائع التى أشرت اليها هى وقائع مألوفة لاتفسح مجالا للجدل — ولقد حصرت هذه الوقائع لأنها متضمنة فى عملية المعرفة ، بل وقد تعمل على تعديلها . ومانطلق عليه مصطلح الخبرة يحدده تكويننا الفسيولوجى (حواسنا ، وأعصابنا ، وعقولنا .. الخ) ، وتكسبه حاجاتنا ورغباتنا لوناً خاصاً . ونحن نستوعب الخبرة على أساس مالعبه الوراثة فى الذكاء والذاكرة والانتباه والميراث الثقافى والاجتماعى ، ولغتنا وأفكارنا وبناء المعرفة القائم ، وطائفة هائلة من المواقف تعد جميعاً نتاج العملية التاريخية .

ان الوقائع السابقة تحدد وجهة النظر التى نتعرف من خلالها على العالم . وتتضمن نقطة الانطلاق هذه عناصر ذات صبغة واقعية محددة ، فلاتوجد لدينا سوى أعضاء الحس فقط ، ونحن نمثل انسان القرن العشرين بكل ماتتضمنه هذه الكلمة من معانى . ومع ذلك ، فلما كانت هذه الأحكام ذات طبيعة مزدوجة لكونها افتراضات مسبقة للمعرفة من جهة ، وجزء من المعرفة ذاتها من جهة أخرى ، فنحن مضطرين لاعادة فحص طبيعة المعرفة . ان ذلك لايعنى أننا نشكك فيما نعرفه ، ولكن المسألة هى مسألة معنى المعرفة . اننا نقع فريسة دائرة تسلب المعرفة تحديدها المطلق وتجعلنا نرتبط أكثر بالواقعية الساذجة لأن المعرفة كلها تبدو نسبية أو مرتبطة بنقطة البداية التى نرتضيها . ان المعرفة البيولوجية أو السيكولوجية قد حددتها عوامل حتمتها عوامل بيولوجية أو نفسية ، كما أن المنظور التاريخى يحدد حكمنا على التاريخ .

والعالم الذى نسعى إلى التعرف عليه لايطرح نفسه أمامنا بطريقة موضوعية ، ولكنه فى ذاته موضوعاً للدراسة من خلال تصورنا للظروف الانسانية . وحينما نتحدث عن الموضوعية يكون حديثنا فى اطار سياق محدد بعد أن نسلم ببعض الشروط المعرفية . يحدث ذلك حينما يفحص عالم النبات الزهور . ولكن حينما نبحث مشكلة المعرفة برمتها — كما هو الشأن فى نقطة بدايتها الفلسفية — لانستطيع أن نهرب من منظورات علم النفس وعلم الاجتماع والتاريخ التى يحدث داخلها أى فعل معرفى . ولما كنا نتعامل مع المعرفة برمتها كان من العسير علينا أن نخطو خارج نطاقها ، اذ حينما نشرع فى تفسير العالم يبدو كما لو أنه قد فسر بالفعل فور البدء فى مهمتنا ، وغايتنا هى تحقيق مزيد من الاتساق ومزيد من الوعى الذاتى .

فى ضوء ذلك كله لايعد بناء المعرفة برمته صورة فوتوغرافية للواقع ، ولكنه خلق

انسانى تتجلى فيه القرارات وتختلف أنواع التقويم . اننا ننظر إلى العالم ، ونقوم بتنظيمه من وجهة نظر خاصة بواسطة أدواتنا المعرفية ، وهذا هو ما دفعنى إلى القول بأن العالم قد فسر بالفعل ، فحينما نستخدم مثلاً كلمة (الشجرة) أو (التفاحة) أو (القلم) نكون قد فسرنا موضوعات عديدة تنتمى إلى مجموعة واحدة . والعلم هو سلسلة التفسيرات التى نصل اليها باستخدام مناهج بالغة الدقة والتحديد بهدف التوصل إلى أغراض معينة بالذات . أما الأساطير والأديان والفلسفات فهى تفسر جوانب رئيسية من العالم بطرائقها الخاصة ، وهذه التفسيرات تجعل العالم ينطوى على معنى عند الانسان .

ويقدم لنا بناء المعرفة والاعتقاد منظورات لبحث مشكلات محددة ، ويتضمن معايير الكشف عن حقيقة تأكيدات بالذات . وهكذا نستطيع أن نتساءل عن أى عبارة واقعية هل هى حقيقية كذلك ؟ ولكن طالما أننا لانستطيع أن نخطو خارج المنظور الذى طورته تفسيراتنا للعالم ، فلن يكون هناك معيار يمكننا من الاجابة على نفس التساؤل فيما يتعلق بتصورنا للواقع . وغاية مانستطيع أن نفعله هو أن نجعله أكثر اتساقاً وشمولاً . وهكذا ، ينبغى أن نعترف بالحقيقة القائلة بأن الحياة الانسانية ، وهى التى تمثل موضوع الدراسات الانسانية ، مفعمة بالمعانى المشتقة من تفسير الانسان لعالمه . ولكننا نستطيع اخضاعها للتحليل حين نفحص كيف يثير هذا المعنى الفيلسوف ، فذلك يضع للدراسات الانسانية أساسها الابستمولوجى .

وعندما نشرع فى التحليل يتعين ألا نجعل من معانى الكلمات الأنموذج الأمثل لكافة المعانى التى نقصدها — مثلما حدث عند أصحاب النزعة التحليلية فى اللغة — وذلك بالرغم من أن فهم المعانى اللغوية يعد من أهم خصائص الحياة الانسانية ، فوعينا بذواتنا ، وبالعالم المحيط بنا غالباً مايتحقق من خلال تصورات نصوغها لغوياً . فمع أن هناك تشابهاً بين الانسان حين يشم زهرة ، وبين الكلب حين يشم عظمة ، الا أن الفروق جوهرية بينهما ، فأنا أصنف خبرتى وأصوغها فى مصطلح محدد بدقة ويصبح جزءاً من ذاكرتى الشخصية ومعرفتى العامة . وتكمن فائدة المدخل اللغوى للمعانى فى هذه الحقيقة . غير أن التساؤل الذى مؤداه ، ماالذى يجعل من هذا الموقف موقفاً ينطوى على معنى ؟ يبدو أكثر أهمية من التساؤل الذى يقول ماالذى يجعل هذه العبارة ذات معنى ؟ اذ كيف ينطق الطفل باللغة أو كيف يتعلمها لأول مرة اذا تعذر أن يكون لديه فهم لغوى مسبق لمعانى المواقف كالموقف الذى يرمز إلى شيء ما ، كما أنه اذا استحالت الاشارة بالاصبع أو الاشارة إلى أعلى شيء معين ثم تكرار الكلمة الدالة على ذلك ، فان هذه الكلمة لن يكون لها أدنى تأثير على الطفل الصغير ، اذ عليه أن يفهم أولاً ماهى اللغة ، وماذا يقصد بالاشارة أو الرمز أو الكلمة التى نطلقها على شيء ما .

على أننا كثيراً ما نشير إلى معانٍ غير لغوية خلال أحاديثنا اليومية كقولنا : ان ذلك يعني شيئاً بالنسبة لي ، ان أعماله تبدو خالية تماماً من المعنى ، انني أعرف ماذا تعنيه تلك الابتسامة على وجهه ، وماذا تعنيه تلك الحادثة التاريخية . ان هذه الاستخدامات ستبدو واضحة اذا نظرنا اليها كمجرد استمرار لما ينطوي عليه مصطلح المعنى بالمفهوم اللغوي . وتهتم الدراسات الانسانية بصفة خاصة بالمعاني في مفهومها العام . وتحتل معاني الأعمال والمواقف مكانة بارزة في هذه الدراسات . واذا أرادت الفلسفة أن تثبت فعاليتها للدراسات الانسانية فان عليها أن تحلل مضمون كلمة المعنى .

ولتوضيح لما نعني دعنا نأخذ موقفاً بسيطاً ، ثم نستخلص المعاني التي ينطوي عليها . اندفع عمرو إلى داخل حجرتي ثم ضرب بقبضته يده على المنضدة . ان هذا الموقف يتضمن معنى بالنسبة لي لأنني رأيت شخصاً ما أعرفه صديق قديم لي فأدركت أن الحركة التي قام بها كانت دليلاً على غضبه . وسيبدو الموقف مختلفاً تماماً اذا استبدلنا أي حركة من حركاته ، واذا أومأ لي شخص غريب عني تماماً أثناء تجواله ، أخذ الموقف يغير مفهوم . وأخيراً ، اذا حاول صديقي زملائي من وراء ظهري أن ... على المنضدة ... المعاني التي يعنيها الموقف .

وتتأثر اتجاهات الموقف المختلفة على درجة فهمنا له ، فصديقي عمرو لم يغضب فقط بقبضة يده ، والحقيقة أنه يضغط على شفتيه ، وهذه ولاشك تعبيرات متسقة يكمل بعضها بعضاً . أما اذا تناقضت اتجاهات الموقف بحيث تعبر عن عواطف متعارضة ، كأن تصاحب ابتسامة الصديق حركة تدل على غضبه ، فسوف يكون فهمي له غامضاً . وينطبق نفس الشيء على نطاق أوسع ، فاذا علمت أن صديقي عمرو ، قد لحقت به اهانة أو حدث له احباط حينئذ سيصبح فهمي أكثر وضوحاً ، أما اذا كان قد حصل على ترقية أو تزوج من فتاته ، فان الموقف لن يكون مفهوماً بنفس الدرجة .

أما أن غضب عمرو يعني شيئاً بالنسبة لي ، فذلك مرجعه أنني اتألم حين أراه في حالة سيئة ، فذلك يذكرني بما أعانيه شخصياً من احباط ، اذ قد يكون موقفه هذا له صلة بالظروف التي أعيشها ، بل ربما أكون في حاجة إلى معونة عمرو ، لكنني اضطر إلى الامتناع عن طلب معونته لأن حالته المزاجية لاتسمح بذلك .

وهكذا نجد الناس أن المواقف تنطوي على معنى لأنهم يتأثرون بها ويستجيبون لها ، ويطلقونها بمواقف أخرى ، ويحكمون عليها ويفسرونها على أساس ذاكرتهم . وقد يبدو المعنى معقداً بدرجة قل أو كثر ، ولكنه دائماً مايكون هو المعنى الأول الذي يدركه

الشخص حينما يواجه الموقف . وهكذا يتسم المعنى بأنه ذاتى وربما اعتقادى ، كما أن المعنى الذى يدركه شخص ما لموقف معين ، يمكن أن يدركه أو يفهمه شخص آخر .

يبدو من التحليل الدقيق اذن ، أن المعنى مرتبط باستخدام مفاهيم معينة ، هى أحكام نصدرها على أساس نماذج من العلاقات ، بحيث تشكل المعنى وتمنحنا أدوات فهمه ، ويمكن أن نطلق على هذه المفاهيم مصطلح المقولات بالمعنى الكامل . ومن المفيد فى هذا الصدد أن نعرض لهذه المقولات ونناقشها ، فكل منها يتناول جوانب معينة من الموقف ومايوجد بينها من تساند متبادل ، ثم هى مجتمعة تمكننا من فهم المواقف المعقدة .

وثمة علاقة وثيقة بين مظاهر الطبيعة والمحتوى العقلى الذى يجعلها تبدو كتعبيرات حلية ، فجانب كبير من العالم المحيط بنا يتضح معناه حين ندرك أن مانراه أو نسمعه لايزيد عن كونه مظهراً لأعمال عقلية . وحينما ننظر إلى الحركات مثل الايماء ، وإلى الأصوات كالكلمات ، وإلى الموضوعات مثل الأدوات ، فاننا نفعل ذلك لأننا نفترض أن مانراه هو نتاج الفكر الانسانى والشعور أو الاحساس .

وتلك العلاقة النموذجية التى تشكل احدى مقولات المعنى هى علاقة قائمة بذاتها Sui generis ولايمكن ردها إلى أى علاقة أخرى . وكمثال عام ، فقد يفكر المرء فى العلاقة بين الغضب والعبوس ، أو بين الفكر والكلمات المكتوبة ، أو بين ماهو داخلى وماهو خارجى ، وهذا بالطبع راجع إلى التصور العام للعقل بوصفه بناءاً داخلياً مكيناً . وبوسعنا أن نقول أن الغضب داخلى ، وأن العبوس خارجى،ولكننا يمكن أن نقول بطريقة أخرى أن الغضب يتجسد فى العبوس ، وأن الفكر تجسده الكلمات . غير أن هذه المماثلات مضللة ، فما هو داخلى لايعنى بالضرورة علاقة مكانية هنا ، فليس معنى أن أفكارنا تكمن داخلنا ، أن العقل يحتويها احتواءاً مكانياً ، ولا هى متضمنة فى الكلمات احتواء البيضة فرخ الدجاج . هكذا يتعين أن نقول فى هذا الصدد أن العلاقة هنا علاقة التعبير عن محتوى عقلى فى صورة طبيعية . وكنتيجة لهذه العلاقة نواجه بمركب معقد فريد نطلق عليه مصطلح : التعبير ذو المعنى . ومع ذلك فنحن لانستطيع أن نمضى فى تحليل هذا المركب إلى عناصره المكونة ، ذلك لأنها ستبدو شديدة الارتباط فيما بينها . فنحن نستشعر الجوع دون أن نظهره ، أو نبدو فى حالة غضب دون أن يكون لدينا شعور حقيقى بذلك . ولا يفقد ذلك التعبير عن الغضب دلالته الحقيقية ، ولكنه يعنى أننى أستطيع أن أتعمد خداع الآخرين بالتعبيرات الخارجية تماماً مثلما أخدعهم بالكلمات .

ونحن نلمس العلاقات التى يرمز اليها هذه المقولة وغيرها من المقولات مباشرة ، وهذا

يجعلنا نميل إلى تفسير الأحداث في ضوء هذه المقولة ، فحينما يحكم المرء قبضة يده ربما دل ذلك على ما يشعر به من غضب . على أننا اذا كنا نلمس العلاقة بين المقولات في ضوء حالاتنا الخاصة فليس معنى ذلك أن كل تفسير لسلوك الآخرين في ضوء الخبرة الخاصة سيكون تفسيراً صحيحاً فقد نخدع أنفسنا فيما يتعلق بمشاعر نعانيها فعلاً ، على حين تكشف تعبيراتنا الحقيقة واضحة . اذ نستطيع أن نقول لشخص ما أنه يحب ، قبل أن يكون لديه وعي بذلك تلك مسألة يحددها البحث الامبيريقي ، وليست مسألة قرار نظري .

وتختص المقولة الثانية بالعلاقة بين الأجزاء والكل . فمعنى الكلمة يتحدد على أساس العبارة أو السياق الذي تظهر فيه ، والبناء الكلي للغة التي تنتمي اليها . وأعني بذلك شيئاً محدداً بالذات هو البناء اللغوي الذي يحدد الاسم أو الفعل ، وترجمة المعاني كما تحددها القواميس . فمعنى الاشارة أو الحركة يصبح أكثر فأكثر - بما يربطهما باشارات أو حركات أخرى ، وبالمواقف التي تظهر فيها واذا عرضنا على بعض الناس جانباً واحداً من وجه شخص ما في صورة فوتوغرافية ، ثم طلبنا اليهم تحديد مبلغ غضب هذا الشخص أو حزنه ، فان الاجابة بالاثبات لن تكون محددة تماما . أما اذا عرضنا عليهم الصورة كاملة فان الحكم سوف يختلف حتما ، وسيطرأ عليه بعض التحسن ، واذا ما عرضنا فيلما سينمائياً يصور الحركات والتغيرات فستكون الاحكام أكثر صدقاً لامحالة . واذا جعلنا هذا الشخص في سياق الموقف الذي يعيشه ، كأن نصوره مشتركاً في تشييع جنازة مثلاً ، فلن يكون هناك أدنى شك في قدرتنا على تفسير مشاعره . وهكذا نستطيع أن نستمر في توضيحنا ، ونقول أن كل ادراك هو جزء من مجال ادراكي ، وان كل حادثة تقع في سياق زماني . ومعظم الوحدات التي نتعامل معها كالاجسام البشرية والآلات والمجتمعات والنظم والدول هي كليات مركبة تتألف من أجزاء مكونة . وأستطيع أن أطبق هذه المقولة على حالة صديقي عمرو بطرق مختلفة ، فحركة يده مرتبطة بتعبير وجهه ، والحركة الحالية مرتبطة بخبرة سابقة وأثر حالته المزاجية على حالتي الشخصية مرتبط بتاريخ الصداقة بيننا .

على أن التفسير لايتجه فحسب من الكل إلى الجزء ، ولكنه يتخذ أيضاً اتجاهاً عكسيا . فالكل يتحدد معناه من خلال الأجزاء لانستطيع أن نفهم المعنى الكلي واذا لم نفهم الكلمات تعذر علينا فهم الجملة . وهكذا يتميز بحثنا في المعاني بأنه بحث متشابك ، فنحن ننتقل من ادراك معنى الأجزاء إلى فهم الكل ، ثم إلى مزيد من فهم الأجزاء . وهكذا

ولايتعذر بالطبع الكشف عن الجذور الأولى لهذه المقولة فى ثنايا الشخصية . فنحن نعى ذاتنا المركبة ، فى الوقت الذى نعلم فيه أننا مخلوقات ذوات بناء واحد ، ونحن ندرك العالم بوصفه يمثل وحدة متباينة ، وما يحدث لنا من حوادث يصبح جزءاً من قصة حياتنا المستمرة ، وهى لها معناها كمراحل محددة لحياتنا ، أو فترات من مراحل أعمارنا .

أما المقولة الثالثة فهى مقولة التأثير فى البيئة والتأثر بها . وهى التى أطلق عليها مصطلح مقولة القوة Power فحادثة معينة تعنى لدينا شيء ما لأنها مفروضة علينا ، مثل الرائحة النفاذة التى لانستطيع منها فكاكاً ، فهى تؤثر فينا وتساعدنا أحيانا وكذلك التغيرات التى تقوم بها ذات معنى ، والآثار التى تتركها جهودنا على البيئة والأزمة التى حرمتنى من والدى ، أو التى حرمته من عمله تعنى شيئاً بالنسبة لى (لكن المجاعة فى الصين قد لاتعنى بالنسبة لى نفس الشيء) . وهذه الشجرة تعنى شيئاً عندى لأننى زرعتها بنفسى ، أما الشجرة التى غرستها أنت فلا تعنى عندى نفس الشيء .

واضح كيف تشتق هذه المقولة مباشرة من الخبرة الانسانيه ولقد اطلقت عليها مصطلح مقولة القوة (أو العنف) لأننا نخبر القوة حينما تتأثر بالظروف الخارجية ، أو حينما نؤثر فيها نحن . وتعادل هذه المقولة فى المجال الطبيعى مقولة العلية . فكلاهما يشير إلى نمط من العلاقة تتبع فيه بانتظام حادثة معينة أخرى يعتمد عليها وقوعها . ومع ذلك ، فمن الضرورى أن نفرق بين القوة (التى تعد مقولة من مقولات المعنى) ، ذلك لأن الأرتباط بين الحوادث لا نخبره فى الأولى ، على حين أننا نستشعره تماماً كخبرة محددة فى الأخيرة فحينما ألاحظ أن كرة البلياردو تصطدم بكرة بلياردو أخرى فتحركها ، فاننى لاألاحظ سوى مجرد تتابع أحداث ، ولكننى حينما ألقى بالكرة ، أو حينما تصطدم بى الكرة حينئذ أكون على وعى تماماً بالعنف واذا ما تحدثت عن القوة أو العنف حينما تصطدم كرة بلياردو بكرة أخرى ، ففى هذه الحالة كون قد اقتبست مماثلة من خبرة خاصة بى حينما أتأثر بشيء ما أو أحدث أثراً فيه . واذا ـ اتجهنا فى المماثلة إلى أكثر من ذلك سوف نقع فى خطأ التشبيه بهذا المعنى تصبح مقولة القوة هى مقولة أساسية أكثر من مقولة العلية

والمقولة الرابعة هى مقولة القيمة Value ، وهى التى تعطينا الصورة النموذجية للحكم ، والتى من خلالها نضفى معنى على المواقف حينما نربطها بالرضاء أو عدم الرضاء ، وباللذة والألم ، وبالقبول أو الرفض . فالزهور تعنى شيئاً بالنسبة لى لأننى استمتع برائحتها ، وكذلك الموسيقى التى أطرب لسماعها وهكذا تكون المواقف ذات معنى فى ضوء ما تثيره فينا من عواطف سلبيه أو ايجابيه أما طريقتنا فى صياغه الأحداث الأخلاقيه أو الجماليه أو الاقتصادية فليست هى موضوعنا ، إذ أن الأهم والأعم هو خبرة التقويم

وأخيراً ، سأشير إلى المقولة التي ترمز إلى طريقة ربط المواقف بأغراضنا وأهدافنا ، ويمكننا أن نطلق عليها مصطلح مقولة الوسائل والغايات . اذ قد يبدو شيئاً ما على أنه ينطوي على معنى عندي لأنه مرتبط برغبتي في تحقيق هدف معين ، فتسلق جبل مرتفع شيء له معناه عند شخص يرغب في التسلق ، لكنه لن يتضمن هذا المعنى عند شخص آخر . وهنا يتضح الارتباط بين هذه المقولة والمقولة السابقة . فقد نسعى إلى تحقيق مايدخل علينا السرور ، أو ماله قيمة بالنسبة لنا . لكننا لانستطيع اختزال المقولتين إلى مقولة واحدة . فقد أرغب في تسلق الجبل ، لكن ذلك لايعني أن تسلق الجبال له قيمة أخلاقية أو جمالية ، أو أنه يجلب لي اللذة والسرور . فليس ضرورياً أن نترجم تجاهد شخص معين لهدف ما إلى قيمة ، وذلك بالرغم من أن تحقيق هدف المرء شيء يجلب اللذة . لكن هذه الأخيرة مسألة مختلفة . ان الرغبة في الحصول على اللذة من أداء شيء ما لا تماثل بالضبط رغبة تحقيق هذا الشيء . فقد أطل من نافذة المصنع فألاحظ العدد والآلات المختلفة دون أن تثير اهتمامي ، على حين أن شخصاً آخر قد يحظى هذه الأشياء باهتمام بالغ . وهكذا تكون نوعية الحياة الانسانية هي التي تكسب العالم المحيط بنا معناه حينما نحدد لأنفسنا مجموعة من الأهداف ونسعى إلى تحقيقها . وبعض هذه الأهداف أصيل في تكويننا الفسيولوجي وفي الحاجات البيولوجية ، وبعضه الآخر نحدده نحن بأنفسنا ، أو نستمده من التقاليد .

ولما كانت هذه المقولات لها جذورها العميقة في الحياة الانسانية — ذلك أننا جميعاً نستخدم الرموز ولنا مشاعر ، ونكافح من أجل غايات معينة ، ولدينا وعي متكامل ومعقد — فهي تنطبق بصفة عامة حسب الطريقة التي نستخدمها في التفسير . ومع ذلك ، فنحن لانستطيع أن نكمل قائمة المقولات ، كما لانستطيع أيضاً أن نستبعد امكان وجود مقولات أخرى ، إذ من الممكن أن تكون هناك مقولات نوعية تلعب دوراً مشابهاً في حياتنا العقلية . والمعتقدات المشتركة لجيل معين ، أو الاطار النظري لفلسفة ما قد يعطينا المنظور الذي ندرك من خلاله معاني المواقف . مثال ذلك أن فكرة التطور قد تكون بمثابة مقولة تنظم تصورنا لتطور الدول كوحدات محددة . ولايزال هناك جدل حول أصل هذه الفكرة هل هي ذات جذور في خبرتنا بعملية النمو والنضج ، أم أنها نتاج الأفكار الدينية والفلسفية السائدة في حضارتنا . ومن جهة أخرى نجد أن استخدام مفهوم الطبقة الاجتماعية كمقولة وتفسير المواقف في ضوئها هو بوضوح أمر له جذوره في ايديولوجية معينة .

ان جانبا مما ذكرت قد أنه صياغة جديدة لمسائل واضحة مألوفة ، أما الجانب الآخر فهو تحليل فلسفي بعض العمليات العقلية في ضوء المقولات . ان هذه المقولات ملائمة

لمناهج الدراسات الانسانية تماما . اما ملاءمة مقولات كانط Kant وخاصة الجوهر والعلية العلوم الطبيعية

والعالم الانسانى مفعم بالمعانى ، فالمواقف تفسر حينما يظهر دارس الانسانيات على المسرح ، أما المعانى التى يكتشفها الناس ، أو يضفونها على حياتهم ، والتفسيرات التى يقدمونها فهى عادة مايعبر عنها ، ويمكن فهمها من خلال تعبيراتهم

وهكذا تصبح مهمة الدراسات الانسانية مختلفة عن مهمة العلوم الطبيعية ... فالأخيرة تهتم بصياغة بناءات فرضية تتعلق بتتابع وارتباط الأحداث ، وتعالج الدراسات الانسانية عالماً ينطوى على معنى بالنسبة للفاعلية ، وهى تعمق فهمنا لمختلف ألوان التعبير ، أنها تجعل فهمنا أكثر عمقاً وتنظيماً ، كما تمكننا من الوقوف على المعانى الكامنة فى حياة الناس .

ونستطيع فى هذا الصدد أن نشير إلى النص الهام الذى لخص فيه دريتزل Drietzel مضمون المنهج الكيفى فى علم الاجتماع ومتابعة الفكرة الاساسية ، حيث كتب يقول : « من بين التطورات الهامة فى علم الاجتماع الحديث ذلك التأكيد على مداخل منهجية للبحث مشتقة أساساً من المدرسة التفاعلية الرمزية Symbolic interactionism ، تلك التى تؤمن بأهمية الرموز المشتركة والمعانى التى تكون لديها خلال الأنشطة التى تمارسها فى الحياة اليومية ، كما يستمد هذا الاتجاه مقوماته الفلسفية أيضاً من المذهب الفينومينولوجى (الظاهراتى) . ويتمثل هذا المنهج فيما يعرف باسم الاثنوميتودولوجى ethnomethodology تلك النزعة التى تمثلها أعمال هارولد جار فينكل H. Garfinkel ، وآران سيكوريل A. Cicourel وتلاميذهما . ومع ذلك فليست الاثنوميتودولوجيا هى الاتجاه الوحيد المهتم بالانماط الاتصالية والرمزية للسلوك التى تكمن خلف التفاعل الاجتماعى ، وانما لدينا أيضاً الدراسة الفينومينولوجية الهامة التى كتبها بيتر برجر P. Berger وتوماس لوكمان T. Luckmann بعنوان : الصياغة الاجتماعية للواقع The Social Construction of Reality . وعموماً ، فان هذه المراحل جميعاً تعتمد اعتماداً هائلا على التصورات الفلسفية التى صاغها الفرد شوتز A. Shutz ، وهو مهاجر المانى ، تأثر تأثراً مباشراً بفلسفة هوسرل « الفينومينولوجية »[1] . ومعنى هذا النص ، أن المنهج الكيفى له جذور فلسفية أصيلة ، وهو لذلك من الناحية النظرية يستمد اطاراته الفكرية من هذه الفلسفات ، ثم يتجه نحو معاينة الوقائع والاندماج فى الحياة الاجتماعية ، ويحاول أن يقوم بتحقيق نوع من التكامل بين الجانب النظرى والواقعى ، وهذا فى حد

(1) Fletcher, C., **Beneath the Surface**, London, Routledge & Kegan Paul, 1974, P. 105

ذاته يمثل رداً على أولئك الذين يزعمون أن البحث الكيفى قائم على أساس ماتطرحه لنا المعلومات والمعطيات من أفكار ، أى أن الباحث الكيفى لايدرس الواقع وهو مزود باطار نظرى محدد ، وهذا فى حد ذاته تصور غير صحيح ، فقد أوضحنا الحدود الفلسفية لهذا الاتجاه المنهجى ، وكشفنا عن التوجيه النظرى الواضح لهذا المنهج .

٤ - أدوات البحث الكيفى :

ان كافة أدوات البحث الاجتماعى التى تمكننا من تحقيق الاندماج فى الواقع الاجتماعى Involovment with the Social world تصلح أدوات للحصول على معلومات فى المنهج الكيفى ــ لكن الملاحظ على أصحاب هذا الاتجاه أنهم يؤكدون أهمية استخدام طريقتين رئيسيتين هما : الملاحظة المشاركة Participant Observation والمقابلة المتعمقة Depth - Interviewing وقد كتب هوارد بيكر H. Becker وبلانش جير B. Geer مقالاً هاماً هو استخدامات الملاحظة المشاركة والمقابلة المتعمقة كأدوات للبحث الكيفى . والملاحظة المشاركة فى رأيهما هى الطريقة التى يشارك فيها الملاحظ فى الحياة اليومية للجماعة التى يقوم بدراستها ، سواء كشف عن دوره ، أو اتخذ دورا تنكريا disguised Role ، اذ هو فى ذلك يلاحظ الأحداث بكل دقة ، ويستمع إلى كل مايقال ، ويسأل الناس ، لفترة طويلة نسبياً من الزمان . وأما المقابلة المتعمقة ، فهى مقابلة حرة أو مفتوحة بين شخص قائم بالمقابلة وبين المبحوث ، ولايتقيد الباحث فيها بشكليات الاعتماد على كشف من الأسئلة المعدة مسبقاً وانما يترك الحرية للمبحوث بأن يتحدث كيفما شاء ، أو بعبارة أصح انها موقف تفاعل بين شخصين ، أحدهما يهدف إلى فهم المعانى والقيم الكامنة وراء سلوك الآخر . هذا ، وسوف نناقش بالتفصيل هذه الأدوات ومتطلباتها المنهجية حينما نتناول أدوات البحث الاجتماعى ، وانما نود فى هذه النقطة أن نحدد أهم الافتراضات التى يستند عليها استخدام أدوات البحث الكيفى فيمايلى :

(أ) يفترض البحث الكيفى أن الباحث لايكتفى بمجرد الحصول على تسجيل سريع للتعبيرات . والمظاهر السلوكية الخارجية ، ومن ثم يكون التعمق فى فهم الموقف الاجتماعى مطلباً ضرورياً للبحث ، ومن ثم ينبغى أيضاً أن يراعى فى تصميم أدوات البحث الكيفى ، أن تكون قادرة على اعطاء الباحث تصوراً شاملاً لكل أبعاد الموقف المدروس ، ويتحقق هذا المطلب عادة باستخدام أدوات أقل رسمية للبحث ، كالملاحظات المباشرة ، والمعايشة والاندماج فى حياة الجماعات المدروسة ، ثم يحدث ذلك أيضاً فى دراسات الحالة التى تجرى داخل منظمات أو مجتمعات محلية محدودة .

(ب) لكى يتمكن الباحث الكيفى من تحقيق أهدافه التى تتمثل فى ادراك العوامل الكامنة خلف السلوك الاجتماعى ومعرفة أهدافه ومقاصده ، لابد أن يعتمد استخدامه لأدوات البحث على نوع من الرابطة الشعورية Rapport أو الصلة الانسانية ، أو التعاطف بينه وبين الأفراد أو الجماعات التى يقوم بدراستها ، ويتطلب ذلك البحث عن أفضل طرق الدخول إلى الجماعات ، وكسب ثقة جمهور المبحوثين . حيث يتمكن من تحقيق هذه الرابطة .

(ج) يستغرق تطبيق أدوات البحث الكيفى فترة طويلة نسبياً من الزمان ، لأن أدوات البحث فى هذه الحالة لاتكون مجرد استمارات يريد الباحث أن يستوفى بنودها المختلفة بسرعة ، ولكنها وسائل تمكن الباحث من الاندماج فى المجتمع ، ومنبهات أو مثيرات لتوجيه مسار البحث نحو هدفه الأساسى وهو « فهم » أبعاد الموقف المدروس ومعرفة الظروف المؤثرة فى تحديده .

(د) قد يلجأ الباحث الكيفى — وهذا مايحدث فى معظم الأحوال — إلى استخدام مجموعة متكاملة من أدوات ووسائل البحث ، بحيث يمثل نوعاً من « الاستراتيجية المنهجية » ، وتمكنه هذه الأدوات من الاحاطة بأبعاد الظاهرة التى يقوم بدراستها من زوايا مختلفة ، ومتكاملة فى الوقت ذاته .

(هـ) لا يلجأ الباحث الكيفى إلى التسجيل الوقتى السريع لاستجابات المبحوثين ، وانما يسجل هذه الاستجابات بعد أن يتأكد تماماً من أنها تمثل الواقع الفعلى لحياة هؤلاء المبحوثين ، ولا يتحقق له ذلك الا بعد فترة طويلة نسبياً يستطيع معها أن يتمثل المواقف والخبرات التى يعيشونها ، وأن يضع نفسه فى موضعهم .

٥ مهارات البــاحث الكيفــى :

أوضحنا أن تطبيق أدوات البحث الكيفى يقتضى من الباحث التعمق فى الواقع الذى يقوم بدراسته ، ويتطلب ذلك بالطبع تدريباً واعياً للباحث الميدانى الذى سيقوم بمهمة جمع بيانات كيفية عن الظاهرة موضوع البحث ، ومن ثم يعتبر التدريب على العلاقات الانسانية واستخدامها فى الدراسة الميدانية مطلباً أساسياً فى البحث الاجتماعى الذى يتجه اتجاهاً كيفياً[١] ، ذلك أن الباحثين الميدانيين غير المدربين أو الذين يفتقدون خبرتهم الميدانية

---

(١) أنظر عدداً من المقالات الهامة فى هذا الصدد ، نذكر منها على سبيل المثال

Stephen A. Richard, Training in Field Relations Skills, in Filstead (ed.) op cit: PP 155-164

Lloyd Mann, Human Relations Skills in Social Research, in Filstead (ed.) op. cit. pp 119-123

عن طريق المحاولة والخطأ يؤدى اشراكهم فى البحث الاجتماعى إلى تشويه النتائج ، وزيادة تكلفة عملية جمع البيانات ، خاصة وأننا فى البحث الكيفى نحاول بقدر المستطاع تجنب تأثير التحيز الشخصى فى البحث ، ويحتاج ذلك إلى خبرة ومران كافيين فى عملية الحصول على المعلومات وتسجيلها ، واستخلاص الدلالات المختلفة منها

ويشمل برنامج تدريب الباحثين على مهارات العلاقات الانسانية فى البحث الكيفى الموضوعات التالية :

(أ) أخلاقيات البحث الاجتماعى .
(ب) فكرة عامة عن التنظيم أو المجتمع المحلى الذى سوف تجرى الدراسة بداخله .
(ج) المصادر التى سنحصل منها على معلومات تتعلق بالتنظيم أو المجتمع المحلى المدروس .
(د) القرارات الخاصة بتحديد الأشخاص الذين سيتم اجراء الاتصالات الأولية بهم سواء داخل منطقة البحث أو خارجها .
(هـ) عمل الاتصالات الأولية بمنطقة البحث .
(و) تحديد دور الباحث الميدانى فى الدراسة الواقعية .
(ز) الاعلان عن حوافز معينة للأشخاص الذين يتعاونون مع فريق البحث من أعضاء التنظيم أو المجتمع المدروس .
(ح) تحديد مراحل اجراء البحث والأنشطة التنفيذية ووضع الجدول الزمنى لتنفيذ هذه المراحل .
(ط) اختيار الاخباريين من أعضاء التنظيم أو المجتمع المحلى موضوع البحث .
(ى) دراسة الشائعات التى قد تكون انتشرت حول مشروع البحث أو الباحثين الميدانيين .
(ك) تسجيل مدى تقدم البحث ونتائجه أولا بأول ، وابلاغها لهيئة البحث وللمسئولين عن التنظيم أو المجتمع المحلى موضوع الدراسة .

وحينما نضع برنامجا لتدريب الباحثين الميدانيين على هذه المسائل ، فانه ينبغى أن نؤكد لهم حقيقة هامة وهى أن البحث الاجتماعى يمكن أن يكون مشروعا تعاونياً بينهم وبين جمهور البحث ، أو المجتمع المحلى ، أو التنظيم الذى ندرسه ، ويكون ذلك عن طريق كسب ثقتهم الكاملة بموضوع البحث وسلوك الباحثين الميدانيين والأهداف التى يمكن أن تحققها هذه [illegible] التى يمكن استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف [illegible]

(أ) توعية المجتمع المدروس بالدور الذى يقوم به الباحث الاجتماعى ، خاصة فى الحالات التى لايوجد فيها عند جمهور البحث فكرة واضحة عن هذا الدور ، وقد يستغرق ذلك وقتاً كبيراً ولكنه يحقق فائدة كبرى فى عملية الحصول على المعلومات ، خاصة اذا اقتنع جمهور البحث بمدى أهمية هذا الدور ، واستطاع البحث أن يكسب تعاطفهم معه .

(ب) توعية جمهور البحث ومجتمعه بأهداف البحث والقيمة العملية لما يمكن أن يخلص اليه من نتائج ، اذا ما صادفت قبولاً من المسئولين عن تنفيذ السياسات أو البرامج المختلفة فى المجتمع .

(ج) على الباحث الميدانى أن يوسع نطاق علاقاته بمختلف الأفراد والهيئات والفئات السائدة فى المجتمع ، وأن يعمل على اقناعهم بموضوعية الدور الذى يقوم به فى عملية البحث وأهمية الحصول على معلومات دقيقة وواقعية .

(د) على الباحث الميدانى أن يحصل على تعاون القادة الرسميين فى منطقة البحث أو التنظيم الذى يقوم بدراسته ، فمثل هؤلاء القادة يمكن أن يكونوا مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على المعلومات ، فضلاً عن أنهم يمكن أن يعاونوا الباحث الميدانى فى مهمته التى تتمثل فى كسب ثقة جمهور البحث وتعاونهم ومشاركتهم الايجابية فى انجاز الدراسة .

(هـ) لايقتصر تعاون الباحث الميدانى مع القادة فحسب بل أن عليه أن يوسع نطاق المشاركة من جانب جمهور البحث كلما أمكن له ذلك ، فهو يمكن أن يشرك معه عدداً كبيراً من الأفراد والجماعات التى يقوم بدراستها فى عملية اتمام البحث والحصول على المعلومات . ويستطيع فى هذا الصدد أن يحدد لهم أدواراً غير رسمية **informal Roles** يسهم كل منها فى الحصول على معلومات من نوع معين تفيد البحث الميدانى .

وجدير بالذكر أن هذه المهارات التى نؤكدها فى عملية تدريب الباحثين الميدانيين ليس المهم هو تلقيها للباحثين على المستوى اللفظى ، ولكن الشىء الأهم أن تترجم فعلياً على المستوى السلوكى أثناء التعامل الاجتماعى للباحثين مع جمهور البحث ، ذلك أن نجاح الباحث فى الاندماج فى المجتمع ، وتقبل الأهالى للباحث كعضو فى مجتمعهم ، مرتبط بالسلوك والتصرفات التى تصدر عن الباحث فى المواقف المختلفة ، وقدرته على فهم وتمثل القيم والمعايير التى تمتثل لها هؤلاء الناس ويعتبرونها مثاليات اجتماعية لاينبغى الخروج عليها . ويستطيع الباحث الميدانى استيعاب هذه المعايير والقيم ليكون سلوكه مقبولاً اجتماعياً . ويسهل ذلك عمله ويكسب ثقة جمهور البحث وتعاونهم معه لانجاز مهمته .

على أن الفشل في تحقيق ذلك كله غالبا ما يرجع إلى أن الباحثين الميدانيين قد يكونوا فقط مدربين تدريبا كافيا على العلاقات الانسانية في البحث الاجتماعي ، فذلك التدريب الأخير يمكننا من تنمية مهارات الباحثين الميدانيين في البحث الكيفي ، ويمكن متابعة مدى نجاحهم في ذلك ، ومن ثم نستبعد أولئك الذين لايستطيعون الاضطلاع بمهمة البحث الحقلي من خلال العلاقات الوثيقة مع جمهور البحث .

٦ البحث الكيفي وبناء النظريات الاجتماعية .

يذهب أولئك الذين يناهضون البحث الكيفي ، إلى أن هذا اللون من البحوث لايشكل سوى بحثا تمهيديا أو مرحلة استكشافية في البحث العلمي ، تضع الأساس للمرحلة الأساسية التي تضطلع بها البحث الكمي التجريبي ، ذلك أن هذا الأخير هو وحده القادر على التحقق من صحة الفروض السببية ، بطريقة موضوعية دقيقة ، فهو اذن الأساس الذي يقوم عليه بناء النظريات العلمية . وبغض النظر عن الجدل المتعلق بملاءمة هذين النوعين من المناهج للعلوم الاجتماعية ، فاننا نريد في هذه الفقرة أن نحدد الاسهام الذي يمكن أن يقدمه البحث الكيفي في بناء النظريات الاجتماعية .

اذا كانت النظريات الاجتماعية هي أساسا نظريات تفسر السلوك الاجتماعي والعلاقات المتبادلة بين الناس ، فهي اذن نظريات ذات محتوى واقعي أو مادي Substantive Theories ، ولا يمكن تحديد هذا المحتوى أو التوصل اليه الا من خلال استيعاب الواقع الاجتماعي وفهم أبعاده المختلفة ومقوماته لكي يمكن صياغة القضايا الاجتماعية التي تتألف منها النظرية . واذن فنحن نعني باكتشاف محتوى النظرية صياغة المفاهيم ذات الدلالة الواقعية ، ووضع هذه المفاهيم داخل فروض متسقة ، تفسر ظواهر محددة ، ولاتكتسب هذه الفروض دلالة حقيقية الا إذا صيغت على أساس دراسة متكاملة للميدان الذى تحاول تفسيره[١].

واذن ، فالنظرة إلى المنهج الكيفي على أنه يمثل دراسة استطلاعية أو استكشافية يعتمد عليها البحث الكمي التجريبي نظرة تغفل عدد من الحقائق الهامة التي تتصل باسهام البحث الكيفي في تنمية وتطوير النظرية الاجتماعية ذات المحتوى الواقعي ويمكن تلخيص هذه الاسهامات في النقاط التالية :

---

(١) Glaser, B. and Anselm Strauss, The Discovery of Substantive Theory: A Basic Strategy Underlying Qualitative Research, The American Behavioral Scientist, Vol VIII, No. 6 (February, 1965) pp. 5-12.

(أ) النظرية الواقعية ذات المحتوى الصحيح هي النتاج النهائي لأية محاولة يقوم بها لدراسة الواقع الاجتماعي ، وإذا خلت النظرية الاجتماعية من المضمون المادي ، فإنها لاتمثل في هذه الحالة تفسيراً ملائماً للظواهر الاجتماعية فالرموز والمؤشرات والصيغ الرياضية التي تتضمنها النظريات اللازمة ليست غاية في ذاتها ، وإنما تكمن فائدتها وقيمتها الحقيقية في قدرتها على تفسير السلوك والعلاقات الاجتماعية والواقعية .

(ب) إن فهم الواقع ومعرفة أبعاده الحقيقية ، وتحديد الدوافع الموجهة للسلوك ، وأسبابه وغاياته ، والقيم الموجهة له ، هو الأساس الحقيقي الذي تنبني عليه أية صياغة نظرية سواء كانت كمية أو كيفية .

(ج) البحث الكيفي هو غالبا مايكون أكثر المناهج كفاءة وملاءمة للحصول على نوعية المعلومات التي لاتستطيع اجراءات البحوث الكمية أن تحصل عليها ، فالبحث الكمي يعتمد على أدوات مقننة للغاية لاتخلص بنا في الغالب الا إلى معلومات تحليلية ، يمكن تطبيق المعالجات الرياضية والاحصائية عليها .

(د) ان النتائج التي تخلص اليها الدراسات الكيفية نظراً لأنها تصور الواقع الفعلي تصويراً حقيقياً ، غالباً ماتكون ذات قيمة عالية من الناحية التطبيقية ، حينما نشرع في وضع سياسات أو برامج اجتماعية من أي نوع .

الفصـــل الحادى عشر

منهج البحث التقويمى

١ تمهيـــد .

٢ تعريف البحوث التقويمية وخصائصها .

٣ - مبادىء البحث التقويمى

٤ - قواعد تصميم البحوث التقويمية وتنفيذها

٥ - دراسة أهداف البرامج وتحديد معايير النجاح .

٦ - تعقيب ومناقشـــة .

الفصل الحادى عشر

منهج البحث التقويمى

١ - تمهيـد :

نحن نعيش الآن عصر برامج العمل الاجتماعى على نطاق واسع ، حيث توجه هذه البرامج أساساً من أجل مواجهة المشكلات الاجتماعية العديدة التى تعانى منها المجتمعات المعاصرة ، سواء كانت متقدمة أم متخلفة . ومعظم هذه البرامج يهدف الى إحداث تغييرات اجتماعية مقصودة ، على الصعيدين المحلى والقومى ، بل أن هناك برامج أخرى تتخذ طابعاً دولياً ، مثل البرامج التى تمولها مادياً وفنياً هيئات أو منظمات عالمية وتهدف الى الاصلاح الاجتماعى والاقتصادى . وهكذا يثار دائماً التساؤل الأساسى حول ماينفق من مال وجهد ووقت فى مثل هذه البرامج ، ما هى مدى فاعلية هذه البرامج ؟ والى أى حد إستطاعت أن تحقق أهدافها ؟ وتمثل الاجابة على هذين التساؤلين مطلباً ملحاً سواء عند الذين يمولون هذه البرامج ، أو يقومون على ادارتها ، أو يستفيدون من نتائجها . ولقد ظلت الاساليب والطرق المستخدمة فى تقويم هذه البرامج وتحديد كفاءتها ومبلغ فعاليتها أساليب تعتمد على الانطباعات والاحكام الشخصية والمعلومات الجزئية حول كيفية التقويم الموضوعى الصحيح والمناهج التى يعتمد عليها . وبعد أن تطورت مناهج البحث الاجتماعى وأساليبه وطرائقه ، أصبح من الممكن الافادة من هذا التطور فى صياغة منهج ملائم لعملية التقويم ، وعدد نوعية الشواهد المطلوبة لتحديد النجاح النسبى أو الفشل فى برامج العمل الاجتماعى .

وهناك إتجاهان برزا حديثاً فى الدراسات التقويمية . الاتجاه الاول يعبر عن التقويم بوصفه نشاطاً مصاحباً لبرامج العمل الاجتماعى ، أى أن التقويم ينظر اليه فى هذه البرامج بوصفه يمثل مرحلة من مراحلها عادة ما تقترن بمرحلة المتابعة وأما الاتجاه الآخر فهو اتجاه يؤكد الحاجة الى وجود منهج محدد للتقويم يستخدم مستقلاً عن البرامج التنفيذية ، ويحتاج تطبيق هذا المنهج الى إتباع إجراءات وأساليب بحثية محددة ، والى الاستعانة بشواهد منظمة ، ومعايير موضوعية لقياس مدى النجاح أو الفشل فى هذه البرامج ، وهكذا يكون تطبيق إجراءات البحث الاجتماعى فى تقويم برامج العمل الاجتماعى هو ما يمكن أن نسميه منهج البحث التقويمى .

وهناك أمثلة عديدة على إستخدام هذا المنهج التقويمى فى مجالات مختلفة للعمل الاجتماعى ، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، برامج تنمية المجتمعات المحلية ، والتدريب

على العلاقات الانسانية فى الصناعة والادارة ، وتوجيه وتثقيف الشباب ، وأساليب منع الانحراف ، ومعالجة المذنبين والرعايا اللاحقة لهم . كذلك طبق المنهج التقويمى فى مجالات أخرى مثل التغير التكنولوجي ونتائجه ، والاتصالات الجماهيرية ، وتعليم الكبار ، والصحة العامة .

ويمثل منهج البحث التقويمى محاولة لإيجاد صيغة تتوسط الاتجاهين المنهجيين الرئيسيين فى البحث الاجتماعى وهما : التجربة الاجتماعية وتطوراتها اللاحقة التى تمثلت فى التجريب المعملى ، والاتجاه الآخر هو البحث الحقلى الذى يقوم على إجراءات للبحث أقل صرامة ودقة من الاجراءات المستخدمة فى البحث التجريبى المعملى ، ومن ثم يمثل المنهج التقويمى محاولة الجمع بين مزايا الطريقتين السابقتين ، سواء فى الحصول على المعلومات ، أو قياس فعالية برامج العمل الاجتماعى . ويسعى هذا الفصل الى تقديم تصور متكامل لهذا المنهج والأسس التى يستند اليها وإستخداماته المختلفة فى المجالات الاجتماعية التطبيقية

٢ تعريف البحوث التقويمية وخصائصها :

يستخدم مصطلح التقويم Evaluation للإشارة الى هدف محدد وعملية من نوع خاص . أما الهدف فهو تقدير الجدوى الاجتماعية أو السمة الاجتماعية لنشاط أو برنامج أو فعل معين . أما العملية ، فهى قياس الدرجة التى يتحقق عندها هذا النشاط أو البرنامج أو الفعل القيم المنسوبة اليه ، والمتوقع منه تحقيقها . وهكذا ، فان المنهج التقويمى من الناحيتين التصورية والمنهجية يتألف من شقين متكاملين هما : تحديد القيمة أو الجدوى الاجتماعية وقياس مدى تحقيقها (١).

وقد عرف رايكن Riecken التقويم بأنه « قياس النتائج المرغوبة وغير المرغوبة لبرنامج معين نفذ لتحقيق هدف نعتبر أنه ذا قيمة خاصة » . ويؤكد هذا التعريف على علاقة نشاط معين بهدف ما ، والمشكلة المنهجية فى هذا الصدد هى قياس النتائج أو الآثار المترتبة على هذا النشاط . والواقع أن هذا التعريف يجعلنا نتحدث مباشرة عن أحد المتطلبات الأساسية للمنهج التقويمى ، فمن الضرورى أن يكون هناك منطق معين أو نظرية معينة تستند اليها الدراسة التقويمية ككل ، وبمقتضى هذه النظرية نفترض أن نماذج معينة من العمل الاجتماعى سوف تؤدى الى إحداث نتائج محددة ، وأن هذه النتائج أو الآثار تمثل بالفعل القيم الاجتماعية المرغوبة . وبالاضافة الى ذلك ينبغى أن تتوافر المنهج أو الأسلوب الذى نستخدم فى قياس هذه النتائج بطريقة ثابتة وصادقة ، ثم إرجاع هذه النتائج الى تلك البرامج التى أحدثتها . وهكذا ، فاننا فى البحث التقويمى سنحصل على العنصرين

(١) أنظر Suchman, E. principles and practice of Evaluative Research, in Doby, op. cit p. 328

الأساسيين اللذين يتوافرا فى كل بحث اجتماعى سواء كان بحثاً أساسياً أم تطبيقياً وهما :

(أ) توافر فرض معين يربط بين متغير سببى أو متغير مستقل (برنامج العمل الاجتماعى) ومتغير آخر معتمد هو النتائج المترتبة على هذا البرنامج .

(ب) طريقة منظمة لقياس درجات التباين بالمتغيرات التى تحدث فى المتغير المستقل .

أما هايمان Hymann(١) فإنه يقدم لنا مطلبا آخر من متطلبات البحث التقويمى بوصفه يمثل نوعاً من التجريب الاجتماعى Social Experimentation إذ يقول : « أن التقويم يشير الى إجراءات إكتشاف الوقائع المعلقة بنتائج العمل الاجتماعى المخطط » . وإذن ، فالمتغير المستقل فى هذه الحالة يجب أن يكون « مخططاً » أى مقصوداً ومضبوطاً ، وبرنامج العمل الذى سينفذ يجب أن يكون تحت سيطرة القائم بالتجربة الاجتماعية ، ثم حينما يوضع هذا البرنامج موضع التنفيذ يكون الافتراض الأساسى القائم عليه هذا التنفيذ هو أن هذا البرنامج سوف يؤدى الى التغيرات المرغوبة . وهكذا ، يخلص هايمان الى أن أى برنامج مقصود للعمل الاجتماعى يمكن أن يكون موضوعا لدراسة تقويمية . وإذا كان مجتمعنا المعاصر يمنح « للتغير الاجتماعى المخطط » « وبرامج العمل الاجتماعى المقصود » دوراً حاسماً فى عمليات الاصلاح والنهوض بالمجتمع ، فإنه من اليسير علينا أن ندرك مبلغ الأهمية التى تمثلها البحوث التقويمية فى هذا المجال .

وإذن فالخاصية المميزة للبحث التقويمى هو أنه يهدف مباشرة الى تقدير إنجازات البرامج المختلفة للعمل الاجتماعى ، ومن هذه الزاوية يعتبر البحث التقويمى مماثلا لأنواع البحث الاجتماعى الأخرى من حيث إهتمامه بتحقيق الموضوعية ، والثبات والصدق فى جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها . ولكنه يتميز عن هذه البحوث من حيث أهدافه ، والشروط التى يتم تنفيذه فى ضوئها . ويمكن أن نحدد هدف البحث التقويمى فى ضوء ما ذهب اليه هايمان على أنه « محاولة منظمة للحصول على معلومات وشواهد موضوعية ، وشاملة ، عن درجة تحقيق برنامج معين لأهدافه المقصودة ، فضلا عن درجة إحداث نتائج غير متوقعة لهذا البرنامج ، والتى حين ندرسها نستطيع أن نعتبرها ملائمة أيضاً للأهداف الأساسية » (٢) . وهكذا يختلف البحث التقويمى عن الدراسات الوصفية والتشخيصية التى تحاول صياغة مشكلات جديدة للبحوث وتنمية فروض تخضع للاختبار بعد ذلك ، كما يختلف أيضاً عن الدراسات التفسيرية ، التى تحصر نطاق إهتمامها فى التحقق من مدى صدق الفروض ، والدراسات التاريخية التى تتبع سلسلة من الأحداث الاجتماعية عبر الزمان ، ذلك أن المهمة التى تقع على الباحث التقويمى هى جمع الشواهد المتعلقة بنتائج

(١) أنظر Hyman, (et al). Applications of Methods of Evaluation Berkeley, University press, 1961, p 3

(٢) Hymann (et. al), op. cit, pp. 5 6.

وآثار البرنامج الذى يستهدف تحقيق غايات محددة . وعلى الرغم من أن البحوث التقويمية عادة تسعى الى تفسير نجاح البرامج أو فشلها لكنها تجعل محور إهتمامها هو الحصول على شواهد أساسية عن فعالية هذه البرامج ، ومن ثم توجه كل إمكانات البحث نحو تحقيق هذا الهدف بالذات .

على أن الظروف التى تجرى هذا البحث فى ظلها تعطيه أيضا طابعا مميزاً عن أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى ، فالبحث التقويمى هو بحث تطبيقى ، ومن ثم فهو يجمع معاً باحثاً يسعى الى تحقيق وضمان الموضوعية وعملاء يحتاجون الى هذا الضمان الذى يحاول الباحث التقويمى أن يحققه . ولهذا فإن الباحث فى هذه الحالة يضع كل إهتماماته فى محاولة توجيه البحث نحو هذه الغاية العملية بالذات ، ومن ثم فإنه لا يجد نفسه حراً فى رفض أو قبول المتغيرات المستقلة أو التابعة التى تظهر له أثناء عملية البحث ، أو المتغيرات الوسيطة intervening variables ، بعكس الحال حينما يصمم دراسة حول مجموعة من التساؤلات التى صاغها هو بنفسه ووضع إطارها التصورى بطريقته الخاصة كذلك . فإن المفاهيم وترجمتها الى متغيرات يتم قياسها ، يقوم الباحث باختيارها فى إطار البرنامج الذى يريد تقويمه والأهداف التى ينبغى أن يحققها هذا البرنامج . وتفرض طبيعة البرنامج المراد تقويمه ، ونوعية الأهداف التى يحققها على الباحث فى هذه الحالة . فأ محدده أهمها ضرورة دراسة هذا البرنامج فى الإطار الطبيعى الذى ينفذ فيه ، وفى الفترة الزمنية المحددة له .

يضاف الى ذلك أن خصوصية البحث التقويمى أى إرتباطه ببرامج معينة للعمل الاجتماعى فى مقابل التجريد الذى يميز البحوث غير التقويمية تثير مجموعة من التساؤلات تتعلق بمعنى البيانات ، ففى النوع الأخير من البحوث نلاحظ أن المفاهيم أو التصورات لها أهمية كبرى ، أما البيانات أو الشواهد الملاحظة فهى فقط مجرد عينة من المؤشرات الاجرائية للمفهوم ، لا تنطوى على قيمة كبيرة فى حد ذاتها . أما فى البحث التقويمى فإن المؤشرات الاجرائية هى غالباً ما تكون الظواهر التى يجب التركيز على ملاحظتها مباشرة ، وذلك بالطبع مرتبط بأن البحث التقويمى هو بحث تطبيقى فى المحل الأول ويحدد بحدود البرامج المراد تقويمها ، إذ أن نوعية هذه البرامج تحدد طريقة التقييم التجريبى ، وإمكانية الحصول على مجموعات ضابطة ، ونوع الأدوات المستخدمة فى الحصول على المعلومات ، وطبيعة المقاييس ، والفترة التى يستغرقها البحث .

٣ مبادىء البحث التقويمى :

حددت عملية التقويم فى خمسة مراحل حتمية أساسية ، نعرض فى كل مرحلة منها بعض المشكلات المهمة ، والمبادىء العامة على النحو التالى :

(أ) صياغة أهداف البرامج وتحديد نتائجها المتوقعة ومحاولة قياسها .

(ب) تصميم البحث وتحديد معايير التحقق من فعالية البرامج مع الأخذ فى الاعتبار تكوين الجماعات الضابطة أو بدائل لها .

(جـ) وضع المقاييس والأدوات وتطبيقها ، مع تحديد إحتمالات الخطأ فى القياس ، والعمل على تعليل هذه الاحتمالات .

(د) تحديد مؤشرات تقويم الفعاليه تحديداً دقيقاً وواقعياً .

(هـ) إجراءات فهم النتائج وتفسيرها لتحديد مدى النجاح أو الفشل فى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه .

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات الخمسة تمكننا من تحقيق فهم أفضل لعناصر عملية التقويم ، إلا أنه ينبغى أن نلاحظ أنها عند التطبيق تتداخل مع بعضها البعض بصورة يصعب معها الفصل بينها ، ولكن ينبغى على الباحث أن يمنح كل خطوة منها الاهمية التى تستحقها لكى تكتسب عملية التقويم الدقة والموضوعية المطلوبة . وسنحاول فيما يلى أن نناقش كل خطوة من هذه الخطوات بشىء من التفصيل لكى نلقى الضوء على طبيعة المشكلات التى تنطوى عليها :

(أ) صياغة الأهداف : إن كل برنامج للعمل الاجتماعى ينبغى تقويمه على أساس أهدافه الخاصة أو النوعية التى يسعى الى تحقيقها . ومن ثم يبدأ البحث التقويمى بتحديد هذه الأهداف تحديداً واضحاً ، وصياغتها فى صورة مفاهيم يمكن ترجمتها الى مؤشرات قابلة للقياس . وقد تبدو هذه الخطوة بسيطة ، إذا ما قورنت بالجهد الذى يبذله الباحث فى الدراسات الوصفية أو التجريبية حينما يصوغ مشكلة البحث ، لكن هذه البساطة لا يجب أن تجعلنا نغفل حقيقة هامة تبدو بالغة التعقيد فى البحث التقويمى ، وهى أن الباحث الاجتماعى فى هذه البحوث عادة ما يواجه برامج للعمل فى ميادين شديدة التنوع ، لا تكون لديه خبرات كافية عنها ، فمعظم دراسات التقويم تطبق فى مجالات مثل الصحة العقلية ، وإنحراف الأحداث ، وتعليم الكبار ، والتدريب المهنى ، وبرامج رعاية الشباب وغيرها من الموضوعات التى يضطر معها الباحث الاجتماعى أن يبذل جهداً كبيراً فى تكوين إطار مناسب من المعرفة حولها . وكثيراً ما تكون الأهداف فى بعض البرامج غير محددة تحديداً دقيقاً ، كما أن المفاهيم الأساسية تحتاج هى الأخرى لجهود لكى يمكن تحديدها بطريقة يمكن معها ترجمتها الى مؤشرات قابلة للقياس . وفضلاً عن ذلك فان البحث التقويمى يجب أن يأخذ فى إعتباره النتائج غير المتوقعة لهذه البرامج ، وهى نتائج لا تتضح [illegible] الأهداف الرسمية للبرامج ، وتحتاج ذلك من الباحث وقتاً ، وجهداً عقلياً سابقاً على مرحلة جمع الشواهد والنتائج

(ب) **تصميم البحث** إن تصميم البحث التقويمي يقوم أساساً على الطريقة التجريبية التي تعتمد على إختيار جماعات متكافئة إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة، ثم مقارنة أثر البرنامج بين الجماعتين، والفروق بينهما نرجعها الى هذا التأثير. ولنفترض هنا أننا أردنا تقويم أثر إستخدام أفلام من نوع معين في سلوك جماعات من الشباب، في هذه الحالة علينا أن نحصل على جماعتين متكافئتين بقدر المستطاع، إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة. ونبدأ أولاً بقياس مدى المعلومات والمستوى العام في الجماعتين قبل تعريض الجماعة التجريبية لمشاهدة الفيلم، وبعد أن يشاهد أعضاء الجماعة التجريبية فقط الفيلم، نكرر عملية القياس مرة أخرى، والتغير الذي يطرأ على المعلومات بعد الخبرة التجريبية، يمكن إرجاعه الى أثر مشاهدة الفيلم، وذلك بمقارنة الجماعة التجريبية بالجماعة الضابطة. غير أن هذا النموذج المثالي للتصميم التجريبي كثيراً ما يصادف صعوبات في البحث التقويمي، إذ يتعذر على أساس برامج العمل الاجتماعي المراد تقويمها الحصول على مجموعات تجريبية وأخرى ضابطة، في البرامج التي تستهدف إحداث تغيرات إجتماعية على نطاق واسع أو حتى على نطاق محدود، إذ يتعذر لاعتبارات أخلاقية وادارية أيضاً أن نحرم بعض الأفراد من الإنتفاع بفوائد هذه البرامج لكي نستخدمهم كجماعة ضابطة في عملية التقويم. وفي هذه الحالة يقترح بعض الباحثين أن نلجأ الى تصميم شبه تجريبي بأن نعقد مقارنة بين نتائج هذا البرنامج المدروس، ونتائج برنامج آخر شبيه له. ومن ثم نستطيع تقدير الفعالية النسبية للبرنامج المراد تقويمه. كذلك ينصح بعض الباحثين بأن نقوم في البداية وقبل تنفيذ البرامج المحددة للتغير الاجتماعي بدراسة المجتمع أو عينة منه والذي سيطبق عليه هذه البرامج، ثم نقوم بعد ذلك بالدراسة البعدية، ونقارن بين نتائج الدراستين.

(جـ) **التقليل من احتمالات الخطأ** : تتضمن بحوث التقويم شأنها في ذلك شأن أي نوع آخر من البحوث الاجتماعية، مشكلات عديدة تتعلق باختيار إجراءات البحث، والقدرة على تقليل إحتمالات الخطأ والتحيز، سواء بالنسبة للعينة، أو التحيز الناتج عن عدم الاستجابة، أو أخطاء القياس، أو التحيز في المقابلات. والاجراءات المستخدمة في أنواع البحوث الاجتماعية الأخرى، وليست هناك أي تجديدات بالنسبة لهذا النوع بالذات حتى الآن.

(د) **تقدير الفاعلية** . يجب التمييز في هذه الخطوة بين التدليل على النتائج المترتبة على برنامج معين للعمل الاجتماعي، وبين تقدير الفاعلية، إذ يشير هذا المصطلح الأخير (effectiveness) الى مدى قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه، والمشكلة التي [illegible] هي أن معظم برامج العمل الاجتماعي تسعى الى تحقيق عدد

كبير من الأهداف ، وكل هدف منها قد يتحقق بدرجة متباينة من النجاح ، وليس هناك حساب عام لتقدير صافى المحتوى الكلية من هذه البرامج ، ولهذا فإن تتبع هذه الأهداف جميعاً فى وقت واحد مسألة تواجهها بعض الصعوبات . وحتى فى حالة الاكتفاء بتقدير الفعالية على أساس بعض الأهداف ، من الضرورى أن تحدد بعض مؤشرات الفعالية . وهناك العديد من المسائل المتصلة بصياغة مقياس لهذه المؤشرات ، وقد حظيت هذه المسائل بمناقشة وإهتمام علماء المناهج وخاصة النواحى الفنية التى يجب توافرها فى هذه المقاييس ولا توجد نظرية محددة تتعلق بناء هذه المقاييس فى البحوث التقويمية ، ذلك أن المؤشرات التى يتضمنها كل مقياس للمحتوى أو الفعالية تتوقف على طبيعة الموقف والظروف التى يستخدم فيها هذا المقياس . وجدير بالذكر أن كمية التغير التى تترتب على برنامج معين للعمل الاجتماعى ، تختلف من جماعة الى أخرى ، ومن موضوع الى موضوع آخر ، وكذلك على إستعداد هذه الجماعات قبل تطبيق البرامج عليها .

(هـ) فهم الفاعلية : المرحلة الأخيرة من البحث التقويمى لا يقتصر فيها جهد الباحث على جمع معلومات عن فعالية النتائج التى أحدثها البرنامج ، وإنما يحاول أن يستخلص مدى نجاح هذه البرامج أو فشلها . ذلك أن البرامج الناجحة يمكن تكرارها على جماعات أخرى ، بل ويمكن إعتبارها نماذج تحتذى للعمل الاجتماعى ، أما البرامج التى تفشل ، فمن الضرورى معرفة أسباب فشلها ليتجنب هذه الأسباب فى الظروف المستقبلية . ويحتاج تفسير الفعالية الى معلومات عن مختلف جوانب هذه البرامج ، ودرجة تحقق الأهداف ، وتحديد المحصلة النهائية لهذه الأهداف جميعاً . وفى هذه الحالات يحدد الباحث درجة نجاح أو فشل جزئية (Partial degree) وهى الدرجات التى يمنحها لتحقيق كل هدف فرعى على حدة ، ثم يحدد بعد ذلك المحصلة العامة لهذه الأهداف ويضع درجة نجاح أو فشل البرنامج ككل ، وهى الدرجة الكلية (Total degree) . ويلاحظ أن تحديد هذه الدرجات متوقف على دراسة الأهداف بدقة ، ووضع أولويات لهذه الأهداف العامة أو الرئيسية Major Goals ثم الأهداف الفرعية الأخرى .

٤ - قواعد تصميم البحوث التقويمية وتنفيذها :

هناك أنواع مختلفة لتصميم البحوث التقويمية وتنفيذها ، ويمكن أن نحدد فى هذا الصدد ثلاثة أنواع من هذه البحوث على النحو التالى :

(أ) البحث التقويمى المقارن : وفى هذا النوع من البحوث يتم المقارنة بين مدى فعالية أكثر من برنامج واحد للعمل الاجتماعى ، وبذلك يمكن تحديد الفروق فى فعالية البرامج

بشرط أن تكون الأهداف التى تحققها هذه البرامج متشابهة الى حد يسمح بعقد المقارنات بينها .

(ب) إعادة تقويم نفس البرامج : وهذا النوع من البحوث التقويمية يتم فيه تقويم البرنامج الواحد مرتين متتاليتين يفصل بينهما فارق زمنى ، وتسهم هذه البحوث فى التأكد من صحة نتائج الدراسات التقويمية ، والارتفاع بدرجات الثقة فى هذه النتائج ، كما تسمح أيضاً بالكشف عن مختلف أسباب التغير الاجتماعى .

(جـ) الدراسات التقويمية الطولية : وهى الدراسات التى تقيم الآثار البعيدة المدى لبرامج العمل الاجتماعى ، وتساعد هذه البحوث فى تتبع النتائج المترتبة على هذه البرامج ومدى تحققها خلال الزمن وبالنظر للظروف المختلفة التى تطبق فيها هذه البرامج ، ويطلق عليها أيضاً البحث التقويمى التتبعى .

على أن البحث التقويمى من حيث التصميم ليست له قواعد خاصة به ، سوى مراعاة المقومات التى سبق أن أشرنا اليها ، فهو من حيث هو « بحث » يخضع لكل قواعد المنهج العلمى ويستخدم أدوات هذا المنهج وإجراءاته . ومعنى ذلك أنه بالرغم من الإختلاف فى الهدف بين البحث التقويمى ، والبحث غير التقويمى ، إلا أن كلاهما يستخدم تصميماً منهجياً خاضعاً لقواعد واحدة ، كما يستعين كلاهما أيضاً بنفس أدوات جمع البيانات وأساليب تحليلها . وهكذا ، نستطيع فى تصميم البحوث التقويمية أن نستخدم النموذجين الرئيسين للبحث الاجتماعى وهما : المسوح ودراسات الحالة . فالمسح التقويمى Evaluative Survey ، على أن يستخدم فى دراسة الوقائع بعد تطبيق برامج العمل الاجتماعى على مجتمع محلى أو جماعة ما ، غير أن هذا النوع من البحوث التقويمية يمكن أن يطبق بطريقة يمكن معها المقارنة خلال مرحلتين من مراحل البحث ، وذلك قبل تطبيق برنامج معين للعمل الاجتماعى ، ثم معاودة الدراسة المسحية بعد التطبيق ، ويكون الهدف هنا هو تحديد مدى التغير الذى يمكن إرجاعه الى تأثير هذه البرامج .

أما إستخدامات دراسة الحالة (Case - Study) فى بحوث التقويم فهى تنتشر على نطاق واسع فى البحوث الاكلينيكية على وجه الخصوص . فالتشخيص والتوجيه ، إنما يقومان على قدرة الاخصائى المهنى على تقويم العلاقة بين الأسباب والنتائج فى الحالة الفردية التى يقوم على دراستها ، ووضع برنامج العلاج لها والذى يهدف الى إحداث تغيير فى بعض النواحى غير المرغوبة . ولذلك تعتمد ميادين خدمة الفرد ، والتربية ، والصحه والرعايه الاجتماعية ، على إستخدام دراسات الحالة كطريقة تقويمية .

والواقع ، أنه بالاضافة الى ذلك كله فإن معظم البحوث التقويمية تتبع نموذج البحث

التجريبي ، الذى يقوم على توفير شروط الكشف عن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع . وفى كل بحث تقويمى هناك متغير مستقل هو « البرنامج » ، ومتغير تابع هو « النتائج » المترتبة على هذا البرنامج . ويقدم لنا الشكل رقم (١) نموذجاً لما ينبغى أن يكون عليه البحث التقويمى المستمد من دراسات جرينبرج Greenberg وماتيسون Mattison ، الخطوات التى تمر بها عملية البحث التقويمى[١] . ووفقاً لهذا النموذج يمكن أن يتم إجراء البحث التقويمى على أكثر من مستوى ، وأضعف هذه المستويات هو المستوى البعدى after - only survey ، ففى هذه الحالة يتم فقط تقدير الفعالية بعد تعرض جمهور البحث لتأثير برنامج معين للعمل الاجتماعى ، إذ يتعذر فى هذا النموذج الكشف عن مدى وجود هذا الأثر قبل تنفيذ البرنامج . وهناك نموذج أكثر تطوراً من ذلك هو الاختبار القبلى البعدى على جماعة واحدة One group, Pretest - Post-test Design وهنا يتم القياس قبل إدخال البرنامج على جماعة واحدة وبعده ، ويمكننا ذلك من تحديد درجة التأثير ومدى الفعالية بصورة أكثر دقة من النموذج الأول . وأما أكثر هذه التصميمات دقة فهو التصميم القبلى البعدى باستخدام جماعتين إحداهما تجريبية والأخرى ضابطة .

٥ - دراسة أهداف البرامج وتحديد معايير النجاح :

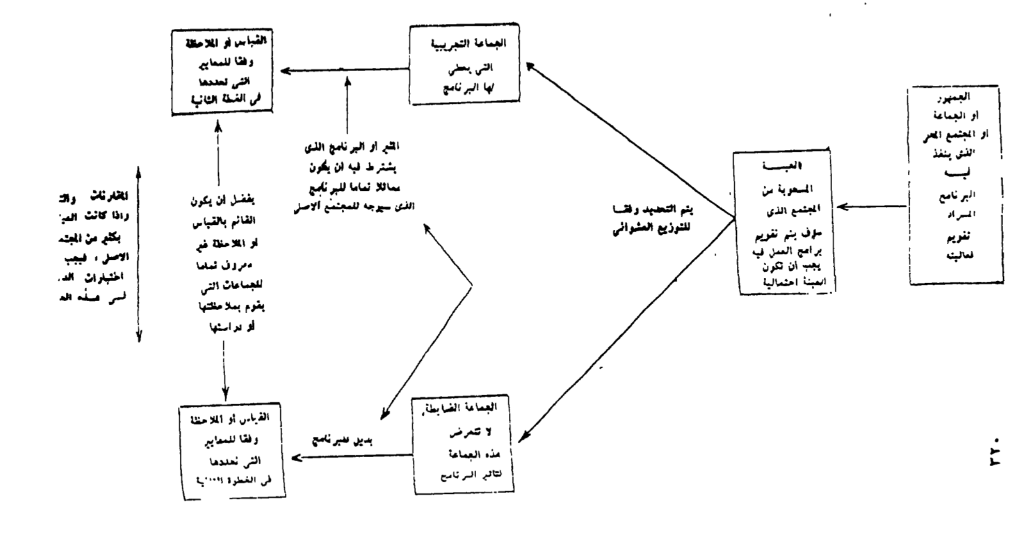
تبدأ معظم البحوث بتعريفات تصورية وإجرائية للمتغير المستقل ، ولا يشذ البحث التقويمى عن هذه القاعدة ، والمتغير المستقل يوضح الشىء المراد تفسيره ، أما فى حالة البحث التقويمى فالمطلوب هو تقدير مدى التغير وتأثيره . وحينما يتعذر تحديد الشىء الذى سوف يدرسه الباحث تحديداً دقيقاً ، فإنه يصبح من المحال وضع المعايير اللازمة لتقدير النجاح أو الفشل . ولهذا ، فإن أهم خطوة فى صياغة تصميم البحث التقويمى هى دراسة الأهداف التى يسعى برنامج العمل الاجتماعى الى تحقيقها ووضع هذه الأهداف بصورة واضحة ودقيقة ، ويكون ذلك من خلال التساؤل الذى مؤداه : ماذا نريد تقويمه ؟ ويتوقف على الاجابة على هذا السؤال كل إجراءات البحث التقويمى الأخرى . وجدير بالذكر أن تحديد الأهداف وترجمتها الى مؤشرات ومعايير واقعية ليس بالأمر الهين ، ففى المؤتمر الدولى الأول للتقويم فى مجال الصحة العامة إتضح أن هذه الأهداف متنوعة الى أبعد حد ، « فهناك أهداف بعيدة المدى وأخرى قصيرة المدى ، وأهداف عامة ، وأخرى محددة ، وأهداف جانبية ، وأهداف فرعية ، وأهداف مباشرة ، وأهداف وسيطة ،

---

(١) Greenberg & Mattison, «The Whys and Wherefores of program Evaluation» Canadian Journal of public Health, Vol. 46, 1955, p. 298.

الشـــكل رقــم (١)

يوضح المراحل التي تمر بها عملية البحث التقويمي وفقا للنموذج التجريبي



وأهداف مطلقة » (١) .

ويمكن فحص الأهداف وتصنيفها وفقاً لأطراف عديدة ، ولكن التساؤلات الرئيسية التى نسعى طرحها بصدد أهداف البرامج تتلخص فى النقاط التالية :

(أ) ما هو محتوى الأهداف ؟ وهل نريد إحداث تغيير فى السلوك ؟ وهل نهتم فى هذا البرنامج بالتأثير فى الوعى أو المصالح أم التصرفات والأفعال ؟ إن الاجابة على هذه التساؤلات تحدد ما نسميه هايمان « المناطق التى سوف تصاغ المفاهيم لكى تغطيها » فقد حدد مثلا هوفلاند Hovland وزملائه فى محاولتهم تقويم فعالية الأفلام الدعائية أربعة مجالات للاهتمام هى : المعرفة ، والمعتقدات ، والاتجاهات ، والدوافع .

(ب) من هم المستهدفون من البرنامج ؟ من هم الذين يهدف البرنامج الى تغييرهم ؟ هل نقصد بعض الأفراد ، والجماعات ، أم مجتمعات محلية بأكملها ؟ وهل نريد أن يصل الى الجماعة المستهدفة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة عن طريق بعض الجماعات المتصلة بها . كالاصدقاء أو الأقارب مثلاً ؟ إن كل برنامج يحدث تأثيرات متباينة على الجماعات الفرعية المختلفة من الجمهور الذى يوجه اليه ، وأفضل طريقة لقياس النجاح أو الفشل تحديد الجماعة أو الجمهور المقصود أو المستهدف من البرنامج .

(جـ) متى نريد أن يحدث التغيير ؟ هل نريد أثراً مباشراً وفورياً ، أم أن الأثر نريده مؤجلا ؟ ومعنى ذلك أننا سوف نميز بين البرامج القصيرة المدى Short-term Programs وبين البرامج البعيدة المدى Long-term Programs ، على أساس نوعية الأهداف التى يسعى كل منهما الى تحقيقها .

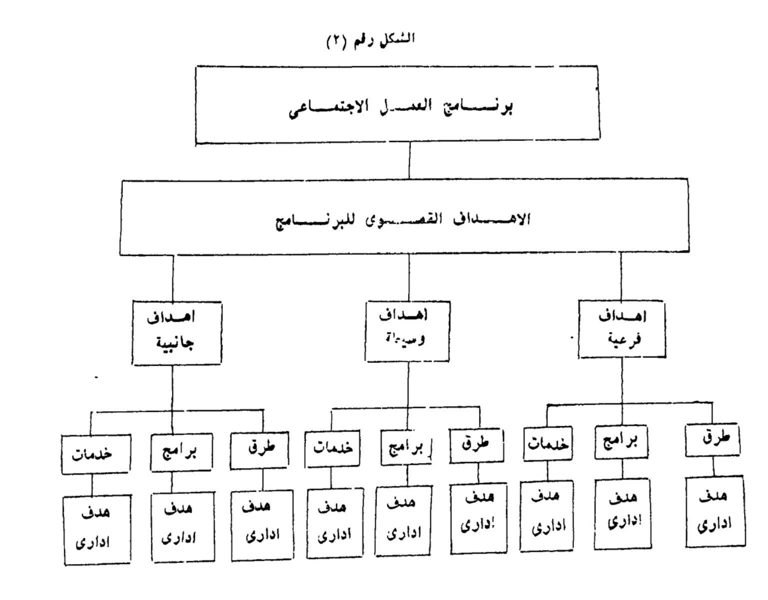
(د) هل الأهداف موحدة أم متعددة ؟ هل البرنامج يهدف الى إحداث تغير واحد محدد أم سلسلة من التغيرات ؟ ذلك لأن الباحث عليه أن يضع مقاييس لعدد كبير من النتائج فى حالة تنوع الأهداف . كما يعنى أيضاً بالنتائج غير المتوقعة .

(هـ) ما هو مدى أو نطاق النتائج المرغوب ؟ هل يهدف البرنامج الى تحقيق نتائج على نطاق واسع أم آثار محدودة ؟ وهل هناك مستويات معينة للأداء يسعى البرنامج الى تحقيقها ؟ .

وتمكننا الاجابة على التساؤلات السابقة من تحديد وصياغة الأهداف بوضوح كاف ، وينبغى عند هذه النقطة أن نفرق بين « الأنشطة » و « الخطوات » ، ويكون ذلك عن طريق البدء بتحديد قائمة الأهداف ثم ترتيبها وفقاً لدرجة العمومية بحيث تتخذ شكلاً نسقيا متدرجا ثم تحدد الأنشطة المرتبطة بكل هدف ، والخطوات التنفيذية ، ويوضح

(١) **First National Conference on Evaluation in public Health**, Ann Arbor University of Michigan, School of public Health, 1955, p. 2

الشكل رقم (٢)



برنامج العمل الاجتماعي
الاهداف القصوى للبرنامج
اهداف فرعية
اهداف وسيطة
اهداف جانبية
طرق
برامج
خدمات
طرق
برامج
خدمات
طرق
برامج
خدمات
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري
هدف اداري

الشكل السابق نموذج كيفية تحديد الأهداف والتمييز بينها ، وفقاً لدرجة العمومية ، وارتباطها بالأنشطة وخطوات التنفيذ

ويوضح هذا الشكل تصنيف الأهداف ، وطبيعة كل نوع منها ، وارتباطها بالنشاطات والخدمات المباشرة التى تتضمنها دوافع العمل الاجتماعى ، وبذلك يسهل التقويم فى كل مستوى بحيث نستطيع أن نحدد قدرة كل مستوى من هذه المستويات ومدى فعاليتها ، وبالتالى تأثيرها فى إنجاز المستويات الأخرى المترتبة عليها .

وما أن ينتهى الباحث من وضع خريطة الأهداف والأنشطة ، والخطوات على النحو السابق ، يبدأ فى تحديد معايير النجاح فى ضوء طبيعة وفئات الآثار أو النتائج التى نريد تقويمها ، ويمكن أن نقترح هنا خمسة أنواع من المعايير التى نحتكم اليها فى تحديد مدى نجاح أو فشل البرامج المراد تقويمها ، وهذه المعايير هى : الجهد effort ، والأداء Performance ، والملائمة adequacy ، والكفاية efficiency ، والعملية (1)Process .

(أ) **الجهد** : معايير النجاح أو الفشل التى يتضمنها قياس الجهد تشمل ، كمية الأنشطة ونوعيتها المرتبطة بالبرنامج ، وهذا يعنى تقدير المدخلات (inputs) أو الطاقة التى يستغرقها العمل فى البرنامج بغض النظر عن المخرجات (outputs) أو النتاج النهائى . وإذن فنحن هنا نحاول أن نجيب على التساؤل الذى مؤداه : كم كمية العمل المبذول ؟ وما هو مستوى هذا العمل ؟ ويفترض تقويم الجهد أن النشاط النوعى هو وسيلة صادقة لتحقيق أهداف عالية .

(ب) **الأداء** : يتجه التقويم هنا إلى نتائج الجهد لا إلى الجهد المبذول ذاته ، وهذا المقياس للإنجاز يتطلب تحديداً واضحاً للأهداف فى ضوء النتائج ، أما الذى يتحقق من بين خريطة الأهداف التى وضعها الباحث ، هل التغيير المرتقب ظهر فعلاً ؟ .

(جـ) **ملائمة الأداء** : يتعلق هذا المقياس بمدى فعالية الأداء وملاءمته لنوعية الحاجات المطلوبة : مثال ذلك أنه ربما نجح البرنامج فى المركز لجماعة صغيرة من المرضى العقليين قد يظهر نتائج ذات فاعلية كبيرة ، ولكن هذه النتائج إذا قيست بمقياس الصحة العامة ستصبح غير ملائمة لمواجهة مشكلة المرض العقلى على نطاق المجتمع المحلى بأكمله . فالملائمة إذن هى مقياس نسبى يعتمد على مدى الأثر الذى يرجع إلى المرء بالنسبة للمشكلة ككل .

(د) **الكفاية** : قد تظهر برامج معينة نتائج إيجابية ، ولكن السؤال الذى يطرح هنا هو هل البرنامج يحقق هذه النتائج بأقل جهد ممكن أو تحقق ما يحققه استخدام برنامج آخر

Suchman , E. op.cit. pp. 42-43,44 (1)

يكون أكثر كفاية من حيث التكاليف ، والوقت ، والجهد ، والأفراد . وإذن فتقدير الكفاية يمكن عن طريق مقارنة البرنامج المدروس باحتمالات إستخدام برامج أخرى .

(هـ) العملية : أثناء الدراسة التقويمية لتحديد درجة نجاح برنامج معين أو فشله ، يمكن تعلم الكثير من الخبرات عن طريقة عمل البرامج وأدائها لأهدافها . ويذهب بعض الباحثين الى أن تحليل « العملية » لا تمثل جزءاً من عملية التقويم ، ومع ذلك فبدون الأداء الإدارى الكلى للبرنامج يصعب تحديد درجات النجاح وربطها مباشرة بالبرنامج المدروس . ويتم هذا التمثيل على أساس : خصائص البرنامج ذاته ، وخصائص الجمهور الذى يتعرض للبرنامج ، والظروف الموقفية التى يتم فيها البرنامج ، والنتائج المختلفة التى يحدثها هذا البرنامج .

٦ تعقيب ومناقشة :

إن البحث التقويمى يمثل ميداناً هاماً من ميادين البحث الاجتماعى ، كما إتسع نطاق الاهتمام به نظراً لتزايد برامج العمل الاجتماعى ، وإهتمام علماء الاجتماع بدراسة عملية التغير ، وبخاصة ما تعلق منها بنتائج التغير الاجتماعى المخطط ، وفعالية السياسات والبرامج المختلفة لتحقيق هذه المتغيرات . وللبحوث التقويمية أهمية نظرية ، الى جانب فوائدها التطبيقية بالطبع ، وذلك حينما يستهدف البحث التقويمى قياس أثر مبادىء العمل الاجتماعى على المستوى البعيد المدى ، بدلاً من أن تحصر نطاقها فحسب فى إطار برامج محدودة ، هذا بالإضافة الى أن البحوث التقويمية تمثل مصدراً هاماً من مصادر المعلومات الواقعية عن عمليات التغير الاجتماعى . وفى هذا الصدد يمكن أن يمثل البحث التقويمى حلقة وصل بين البحث البحت والبحث التطبيقى . وسوف تزداد أهمية البحوث التقويمية مع زيادة الاهتمام ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والرفاهية والرعاية الاجتماعية فى مختلف المجالات ، وكلما إرتبط هذا البحث التقويمى إرتباطاً أوثق بمتطلبات وقواعد المنهج العلمى ، كلما كانت نتائجه أكثر دقة وتمثيلاً للواقع .

الفصل الثانى

تطبيقات منهجية فى ميدان التنظيم والادارة

١ تمهيـد

٢ أبعاد التحليل التنظيمى .

٣ طريقة المسح فى دراسة التنظيم .

٤ التجارب الميدانية فى دراسة التنظيم .

الفصل الثانى عشر

تطبيقات منهجية فى ميدان التنظيم والادارة

١ - تمهيد :

نحاول فى هذا الفصل أن نستعرض بعض التطبيقات المنهجية فى ميدان التنظيم والإدارة ، وترجع أهمية هذه التطبيقات إلى عاملين رئيسين عامل أكاديمى وآخر تطبيقى ، فمن الناحية الأكاديمية نلاحظ أن بحوث التنظيم والإدارة قد حققت تقدماً هائلا واتسع نطاقها بصورة واضحة ، كما أن هذه الدراسات تتسم بسمة خاصة فى معظمها فهى دراسات تتخطى النطاق المحدود لعلم واحد ، إذ هى تعد تعبيراً صادقاً عما يسمى الآن بالاتجاه العلمى المتداخل Interdiscplinary Approach فالتعاون أوثق ما يكون بين دراسات التنظيم والادارة من جهة ، وبين علوم الاجتماع والنفس والسياسة من جهة أخرى . وهنا يحتاج الأمر الى وقفة منهجية لفحص حدود المعرفة التنظيمية ، ذلك لأن فحص هذه الحدود وفهمها يتوقف عليه مبلغ ثقتنا فيما نتوصل اليه هذه الدراسات من نتائج ، وما نخلص اليه من قضايا وتعميمات . وكلما إزداد وعينا بالطرق والمناهج والادوات التى تكتسب بواسطتها المعرفة فى مجال التنظيم والادارة وإتضحت أمامنا حدود هذه المعرفة أكثر فأكثر ، زادت قدرتنا على إستخدام هذه المعرفة وتوظيفها لتحقيق وإنجاز الأهداف والوصول الى أعلى مستويات الآداء والكفاية .

أما من الناحية التطبيقية فمن الملاحظ أن المديرين والمنفذين غالباً ما يعجزون عن تطوير إدراكهم للواقع التنظيمى ومعرفتهم ، التنظيمية الشاملة ، أو عن إستيعاب « الصورة الشاملة » للنسق ككل أما نتيجة لعدم إستعانتهم بالمناهج والطرق البحثية الدقيقة التى تمكنهم من تحقيق هذا الهدف ، أو نتيجة لإعتمادهم على الطرق المألوفة فى إكتساب المعرفة الادارية والتى تتلخص فى دراسة ما كتبه أشخاص لهم خبرات تنظيمية وادارية معينة ، أو تحليل حالات تعرض بشكل مختصر لبعض الخبرات الادارية ، أو من خلال تعلم وإكتساب بعض المبادىء التى يمكن أن تنطبق بصفة عامة على كافة المنظمات ، وقليلون منهم فقط هم الذين يلجأون الى المناهج العلمية ويزاوجون بين أدوات البحث المنظمة فى الحصول على معلومات تمنحهم تلك الصورة الشاملة .

ويمكن دراسة المنظمات على مستويات مختلفة للتحليل ، فمن الممكن أن يكون مستوى التحليل مرتكزاً على « الفرد » كوحدة للدراسة باعتبار أن الأفراد هم الذين يشغلون المراكز ويلعبون الأدوار ، وهم القاعدة التى يتألف منها البناء التنظيمى ككل ، ويحتاج

هذا المستوى للتحليل الى معرفة سيكولوجية خاصة لدراسة سلوكيات الأفراد وإتجاهاتهم ودوافعهم ، ومثل هذه الدراسات ذات فائدة عملية ولاشك بالنسبة للمديرين والمنفذين . غير أننا نعلم أن تجمع الأفراد فى جماعات صغيرة Small groups يترتب عليه نتائج على المستوى السلوكى تختلف عن تلك النتائج المترتبة على دراسة سلوك كل فرد على حدة ، فالحياة الجماعية مختلفة عن الحياة الفردية ، وهنا يبرز أمامنا مستوى مختلف من مستويات التحليل هو مستوى تحليل الجماعات أو العلاقات الشخصية المتبادلة group or Interpersonal level ، ويتناول هذا المستوى دراسة جماعات العمل ، وجماعات الصداقة ، والزمر ، ويعد هذا المستوى للتحليل أوسع نطاقاً الى حد ما من المستوى الأول الذى يمكن أن نصفه بأنه المستوى الضيق النطاق ، على أن الأمر لا يقتصر على هذين المستويين فحسب ، كوحدات أكبر من مجموع الجماعات التى تتألف منها ، لا يمكن بأية حال الاعتماد عند هذا المستوى على دراسة الأفراد أو الجماعات الصغيرة كوحدات للتحليل ، وإنما يتعين أن يتخذ الباحث من المنظمة ككل وحدة لتحليلاته ، إذ سيدور الاهتمام هنا حول مسائل مثل البناء الرسمى ، وعلاقات السلطة الرسمية ، والتكنولوجيا السائدة ، وهنا يبدو أمامنا بوضوح أن المنظمة شىء يغير مجموع أجزائه ، وأننا حاجة الى منظور أكثر شمولاً Macro-prespective لدراسة التنظيم ، ومن ثم الى مناهج وطرق تتفق مع هذا المستوى للتحليل ، وبامكاننا أيضاً أن نوسع بؤرة التحليل أكثر من ذلك حينما ندرس العلاقة بين المنظمة ككل وبين البيئة أو المجتمع الأكبر الذى تدخل معه فى علاقات ضرورية .

وليس من شك أن كل مستوى من مستويات التحليل الأربع السابقة له أهميته ، وله مشكلاته الخاصة فيما يتعلق بكيفية الحصول على المعلومات ، كما يتبنى كل مستوى منها مدخلاً أو فلسفة علمية خاصة تعينه على تحديد الغث والثمين من المعرفة . وتتوقف على هذه الفلسفة العلمية درجة تقدمنا فى تحصيل معرفة ملائمة فى ميدان التنظيم والادارة . وعلى الرغم من أننا نعتقد أن إستخدام المنظمة ككل بوصفها وحدة للدراسة والتحليل سواء على المستويين الداخلى أو الخارجى - يجعل المشكلات المنهجية والعلمية محدودة جدا ، إلا أننا نشعر أنه من المهم أن نناقش باختصار تلك الفلسفة العلمية التى توجه كافة البحوث العلمية فى هذا الميدان وما تواجهه هذه البحوث من صعوبات ، قبل الدخول فى تفاصيل مناهج البحث وطرائقه .

إن العلوم الاجتماعية والتى تدخل الدراسات التنظيمية والادارية فى نطاقها يمكن أن ننظر اليها بوصفها علوماً تطبيقيه . إذ يشتق العلماء الاجتماعيون من النظريات العامة نظريات برهانية Theorems إجرائية نافعة يمكن إخضاعها للإختبار فى مواجهة الوقائع

وإذا جاءت نتائج هذه الاختبارات غير متعارضة مع الفروض الإجرائية ، فإن جانباً من النظرية يصبح مقبولاً بصفة مؤقتة . وخلال هذه العملية يسعى الاجتماعيون الى تحقيق الحقيقة الموضوعية . ومن هنا فإنهم يواجهون بمطلب هام وهو تحديد المقصود من الموضوعية وكيفية تحقيقها أثناء عملية البحث عن الحقيقة والعلاقات المتبادلة بين الوقائع (١)

ويتأثر العلماء بوضوح بالدراسات السابقة التى أجريت فى ميدانهم ، وبالدوريات التى قرأوها ، وبادراكهم الخاص للعالم المحيط بهم ، كما يتأثرون أيضاً بأهداف وغايات الجهات التى تتولى تمويل هذه البحوث ، ولذلك فإن مطلب الموضوعية يخضع لضغوط شديدة ، ومن ثم يميل الكثيرون الى إعتبار الموضوعية فى هذا النوع من البحوث بالذات مطلباً عسير المنال . فالبحث التنظيمى مفعم بالأيديولوجية سواء من جهة الباحث أو الدارس ، أو المبناب التى تتولى إجراء وتمويل هذه البحوث ، وإذن فالفلسفة العلمية التى تقوم عليها هذه البحوث يبغى لها أن تعتمد إعماداً رئيسياً على الأسس المنهجية وعلى الأدوات الدقيقة للبحث العلمى ، ويحتاج الأمر فى هذا الصدد الى دراسة كاملة ودقيقة لمناهج البحث العلمى وتطبيقاتها فى ميدان التنظيم والادارة .

٢ - أبعاد التحليل التنظيمى :

إهتم المتخصصون فى النظرية الادارية وفى السياسة الادارية بدراسة السلوك داخل تنظيمات العمل ، كما إهتم أيضاً علماء الاجتماع والنفس بالقضية ذاتها ، ولكنهم ترجموا هذا الاهتمام الى دراسات أمبيريقية ذات نتائج محددة . أما علماء الادارة فقد إرتكزت تحليلاتهم أساساً على أعمال فيبر Weber وهنرى فايول Fayol ومن ثم جاءت هذه التحليلات معبرة عن الاهتمام بالجانب الرسمى من البناء التنظيمى ، ولقد أشار بينيس Bennis الى هذه الأعمال بوصفها « تهتم بدراسة تنظيمات خالية من الناس » أما علماء الاجتماع والنفس فكانت بحوثهم إمتداداً لأعمال التون مايو Mayo وكورت لوفين Lewin ، إذ هى ترتكز فى معظمها على سلوك وإتجاهات الجماعات غير الرسمية ، ولقد أشار بينيس أيضاً الى هذا الاتجاه بوصفه « يركز على الناس بدلاً من التنظيم » (٢) ولهذا نلاحظ أن النتائج التى أسفرت عنها كل هذه البحوث كانت فى الواقع تعبر عن قطبين متطرفين يصعب تحقيق التكامل بينهما فى ميدان أحوج ما يكون الى هذا التكامل والالتقاء .

---

(١) Jackson, and Cyril Organization Theory Amacro perspective for Management, prentic Hall, 1978. p. 33.

(٢) Bennis W. G Leadership Theory and Administrative Behaviour Administrative Science Quarterly 4 (1959) pp. 257 301.

وليس من شك أن الحاجة ماسة الى كل من الاتجاهين في ميدان التنظيم والادارة ، وبالذات الى التعاون والتكامل بين هذه البحوث ، ولن يتيسر تحقيق ذلك دون الاهتمام بتوسيع آفاق البحث وتعدد أبعاد التحليل التنظيمي ، وهنا نجد باحثاً مثل لبتون Lupton يقترح أن تتبنى الدراسات التنظيمية الى جانب طريقة دراسة الحالة التي من شأنها أن تكشف لنا عن مضمون البناء التنظيمي أن تتبنى طريقة أطلق عليها مصطلح الاتجاه العاملي المقارن ، وهو إتجاه من شأنه أن يستخدم عدداً من الأبعاد في إجراء مقارنات تنظيمية كأن نهتم مثلاً بالمكانة الاقتصادية الاجتماعية للمشروع وبالنسق التكنولوجي ، ذلك أن هذه العوامل تميل الى الارتباط بأنماط معينة من السلوك الملاحظ في التنظيم مثل تقييد الانتاج أو الامتثال للسياسات الادارية (١) .

ولقد تبنت بعض الدراسات هذا الاتجاه العاملي المقارن فقد ناقش تومبسون وباتس Bates أثر التكنولوجيا والتنظيمات الفنية العالية في الادارة ، كما كشفت ودوارد Woodward عن تأثير التكنولوجيا في بناء السلطة داخل المنظمات الصناعية « أما بيس فقد صنف التنظيمات ليكشف عن الشروط الواقعية التي تؤثر في تباين أساليب الادارة . وأبرز ما كشفت عنه هذه الدراسات وغيرها من الناحية المنهجية هو أن البحث العاملي المقارن يهتم بثلاثة محاور رئيسية يدور حولها هي :

(أ) بناء التنظيم وهيكله الكلي والوظائف الادارية والاجتماعية التي تؤديها وحداته وتسهم في تحقيق التكامل التنظيمي .

(ب) التفاعل الجماعي ونوعية العلاقات والصلات التي تنشأ متوافقة مع البناء التنظيمي البيروقراطي .

ومن الملاحظ أن الدراسات التي تتبنى هذا المدخل المنهجي لا تكتفي بمجرد بحث هذه المستويات باعتبار أن كل مستوى يمثل نوعاً مختلفاً من البحوث ، وإنما في الحقيقة تسعى الى دراسة هذه الاحتمالات وعلاقتها بعضها ببعض ، وهي تستعين أيضاً بالتحليل العاملي لبيان المتغيرات ذوات الدلالة في كل مستوى من هذه المستويات ونستطيع أن نلقي بعض الضوء على الدراسات التي إهتمت بتنمية وتطوير المتغيرات التنظيمية أو أبعاد التنظيم التي ستتم وفقاً لها عملية المقارنة . وجدير بالذكر أن الأبعاد البنائية قد إستحوذت على معظم إهتمام المشتغلين بدراسات التنظيم ، ويفسر ذلك بالطبع في ضوء تأثير نموذج فيبر للبيروقراطية على الدراسات التنظيمية بصفة عامة .

ومن بين الأبعاد التي إهتمت بها الدراسات التنظيمية بعد « التكنولوجيا » بعداً رئيسياً ، ففي مقال تشارلز بيرو C. Perow بعنوان « إطار التحليل المقارن للتنظيمات »

(١) راجع Pugh, D. C. (et al) A, Conceptual Scheme for Organizational Analysis, Administrptive Science Quarterly; Vol. 8, No. 3. 1963. pp. 289 – 315.

يحاول أن يقدم منظوراً جديداً فى مقارنة التنظيمات يرتكز على بعد التكنولوجيا ، وهو يعتبر الخصائص المميزة لهذا المنظور متمثله أساساً فى النظر الى التكنولوجيا أو العمل الذى يتم أداؤه داخل كل تنظيم على أنه الخاصية المميزة لهذا التنظيم ، وهذا معناه إعتبار التنظيمات أنساقاً لاداء العمل ، أى تطبيق الوسائل الفنية المختلفة فى تعديل أو تغيير أو تشكيل « المواد الخام » ، وهو بالطبع يوسع من مفهوم « المادة الخام » فيحمله شاملا للأفراد أو الرموز ، أو الأشياء ، وهذا التصور بالطبع يختلف عن تصورات نظرية عديدة أعتبرت التنظيمات مثلا أنساق تعاونية على نحو ما دهب شيستر برنارد C. Bernard أو نظم أو انساق لإتخاذ القرارات كما فعل مارش March وسيمون Simon ومن جهة أخرى يعتبر شارلز بيرو التكنولوجيا هى المتغير المستقل ، كما أن البناء ككل الذى يعنى كافة الترتيبات التى توضع لتنظيم العلاقة بين الأفراد والعمل هى المتغير التابع ، كذلك يعتبر الأهداف التنظيمية متغيراً تابعاً ، ويترتب على ذلك بالضرورة أن يلم الباحث بالصورة التنظيمية الشاملة ، لا أن يركز فقط على عمليات معينة أو أجزاء فرعية من التنظيم ، ومن ثم تصبح التكنولوجيا هى البعد المفضل دائماً فى تحقيق تحليل تنظيمى مقارن على درجة عالية من الكفاءة .

ولقد لجأ بيرو لكى يكسب تحليله درجة عالية من الشمول الى توسيع نطاق مفهوم التكنولوجيا ذاته فهو عنده يشير الى « كافة الأفعال التى يقوم بها الفرد بصدد شيء ما ، سواء قام بها بمفرده أم باستخدام أدوات أو وسائل آلية من أجل إحداث تغير معين فى هذا الشيء . وقد تكون تلك المادة الخام هى الكائنات الحية أو الرموز ، أو المواد ، فالأفراد هم مادة خام للتنظيمات التى تهتم بتغيير الناس أو عملياتهم الاجتماعية ، والرموز مادة خام فى البنوك وهيئات الاعلان وبعض تنظيمات البحث ، والتفاعل بين الناس مادة خام للقائمين على الادارة فى التنظيم ، ولمجالس الادارة ، وللجان التنظيمية .. الخ » وحينما يسعى الأفراد الى إحداث أى تغير فى « المادة الخام » ، لابد أن يدخلوا فى تفاعل بعضهم مع البعض الآخر . أما الشكل الذى يتخذه هذا التفاعل فهو ما تعودنا أن نطلق عليه مصطلح « بناء التنظيم » .

ومع أن تحديد بيرو لمفهوم التكنولوجيا على النحو السابق فيه قدر كبير من التعسف والمبالغة إلا أن الشيء الذى يقدمه هذا التحليل هو أنه حاول أن يعالج التكنولوجيا فى التنظيم معالجة شاملة ، الأمر الذى تفتقر اليه دراسات التكنولوجيا والتنظيم فإذا أخذنا على سبيل المثال دراسة ليتواك Litwak سنجد أنه إهتم بالتفرقة بين الأعمال المتماثلة المطردة ، الأعمال غير المتماثلة وغير المطردة ، كما حاول كل من باتس F. Bates وتومبسون Thompson عرض الارتباط بين البناء والأهداف من جهة ، وبين التكنولوجيا المستخدمة

فى التنظيم من جهة أخرى . وقدم مارش وسيمون تمييزاً بين القرارات على أساس « البرمجة » ، وإهتم بينيس Bennis بتطوير تصوره التكنولوجى للتنظيم حين تناول نظريات القيادة والسلوك الادارى . ومن جهة أخرى إهتمت البحوث بفحص أثر التكنولوجيا فى سلوك جماعات العمل ، فقد أوضح ليكرت Likert كيف تؤثر طبيعة العمل ، ودرجة رتابته على الاشراف وأنماط القيادة ، وكذلك دراسة ديوبن Dubin عن أثر التكنولوجيا فى جماعات العمل ، والدراسة المقارنة التى أجراها تيرنر Turnar ولورانس Lawrence ، أما أكثر هذه الأعمال أهمية فهى دراسة بلونر Blauner التى استخدم فيها إطاراً مقارناً ، وعرض التراث المتعلق بموضوع التكنولوجيا بصفة عامة . وهذا فضلاً عما أظهرته بحوث الجماعات الصغيرة من أثر التكنولوجيا فى سلوك هذه الجماعات مثل دراسات بافيلاس Bavelas وجيتزكو Guetzknow وسيمون Simon وليفت Leavit . ولا يقتصر تأثير التكنولوجيا على سلوك العمال أو جماعات العمل ، بل يمتد تأثيرها أيضاً الى أعضاء الهيئة الادارية ، على نحو ما كشفت عنه بحوث أرجيرايز Argyis عن البنوك ، وكروزيية Crozier عن تنظيمين حكوميين فرنسيين . وهكذا ، يتضح أن التكنولوجيا تعد بعداً رئيسياً من الأبعاد التى يمكن أن ترتكز عليها الدراسات التنظيمية المقارنة ، بل الأكثر من ذلك أن بعض الدراسات ذهبت الى حد إعتبار التكنولوجيا بمثابة « البيئة » الداخلية للتنظيم التى إذا عزلت عنه فى الدراسة لم تسفر نتائج البحث عن شيء له قيمته ودلالته (١) .

وثمة محاولة أخرى فى تحديد أبعاد التحليل التنظيمى قدمها بيتر بلاو P. Blau فى مقال هام له بعنوان « التنظيم الرسمى : أبعاد التحليل » ، إذ حاول بلاو أن يحدد أبعاد التحليل من خلال مناقشته لمدى ملاءمة مناهج البحث الاجتماعى لدراسة التنظيمات ، إذ يذهب بيتر بلاو فى مقاله هذا الى أن مناهج البحث الاجتماعى لم تستخدم إستخداماً واسعاً فى دراسة التنظيمات إلا منذ فترة لا تزيد عن عشرين عاماً ، وتميز هذا الاستخدام بأنه لم يهتم كثيراً بتكييف هذه المناهج والادوات وإعدادها بصورة ملائمة لموضوع البحث وهو التنظيم . فمع أن المناهج الكمية لها قيمتها الكبرى فى تطوير التعميمات وبناء النظريات الا أن معظم الدراسات التنظيمية التى إستعانت بها كانت تشوه البناء الاجتماعى للتنظيم من خلال تقسيمه بصورة مصطنعة تخدم أهداف الدراسة دون أن تراعى الطبيعة الشاملة للتنظيم ، مثال ذلك أن دراسات العلاقات الانسانية ذات الاهتمام الكمى كانت تميل الى معالجة هذه العلاقات كما لو كانت خصائص مميزة للأفراد ، بحيث تفصل البناء الاجتماعى

---

(١) Vroom, V. Methods of Organizational Research, University of Pitsburgh Press. 1967.

الذى يعد الأفراد جزءاً منه ، ومن ثم البناء التنظيمى الأشمل الذى تعتبر تلك الجماعات جانباً منه أيضاً ، والواقع أن هذا راجع الى « المعضلة المنهجية » التى تواجه معظم دراسات التنظيم . ان معظم الدراسات التجريبية تقتصر على تنظيم أو إثنين ، ذلك أنه من العسير إجراء دراسات تشمل عدداً كبيراً من التنظيمات ومن ثم كانت الشواهد الكمية التى يجمعها الباحثون معتمدة على ملاحظات فى الانتظام والاطراد فى سلوك الأفراد أو الجماعات الفرعية . غير أن دراسة الأفراد أو الجماعات الفرعية كوحدات مستقلة للتحليل فيه تجاهل للعلاقات التى تنشأ بينهما داخل الاطار التنظيمى الأشمل . وإذا ما ركزنا التحليل على الشكل المنظم القائم على التساند المتبادل بين أجزائه فسوف يقدم التحليل هنا حالة فريدة شاملة ، دون أن يهتم بالشواهد الكمية ، إذ لن يهتم البحث كثيراً بعدد الأفراد الذين يشملهم البحث . وسوف نحاول هنا مناقشة هذه المشكلة المنهجية التى ترتبط إرتباطاً وثيقاً بأبعاد ومستويات التحليل من خلال تحليل لبعض نتائج البحوث التى إهتمت أساساً بتأثير ميكانيزمات الضبط غير الرسمية على بناء جماعات العمل ومجرى الاتصال فى التسلسل .

لقد كشفت بوضوح دراسة والكر وجيست Walker & Guest عن الفرق الواضح بين العلاقات الشخصية التى يقيمها العمال مع زملائهم ، وبين عضوية جماعات العمل ، إذ إتضح ذلك بين عمال خطوط تجميع المنتجات الصناعية فى مصنع للسيارات .

فعلى الرغم من الضوضاء تمكن العمال من إقامة علاقات صداقة مع زملائهم ، إلا أنه من العسير تحديد شبكة عامة للعلاقات الاجتماعية تربط بين عدد من العمال وتميزهم عن الآخرين من خلال تعريف متفق عليه إجتماعياً لحدود الجماعة الداخلية ، وإذن لم تكن هناك أنماط منظمة للتفاعل غير الرسمى ، ومن ثم خلت خطوط التجميع من جماعات العمل المحددة العضوية . وهذا النقص فى الدعم الجماعى بين عمال السيارات هو الذى يفسر ضعف علاقة العمال بالنقابة ، وهو يفسر أيضاً عدم الرضاء عن العمل وإرتفاع معدلات الغياب بين العمال وضعف الروح المعنوية بصفة عامة . إن عمال خطوط التجميع ينقسمون الى أقسام بحيث يختص لكل قسم منهم رئيس معين ، ولكن ذلك لا يؤدى فى كل الأحوال الى ظهور جماعات غير رسمية ، إذ يتعين أن يلعب رئيس العمال دوراً محدوداً فى إقامة هذه الجماعات من خلال تقوية مشاعر المساواة بين العمال ، وتأسيس أنساق غير رسمية لدورات العمل ، إذ من شأن ذلك أن يتيح فرصة تكرار التفاعل بين أعضاء القسم مما يقوى من تماسك الجماعة ككل ولكن كيف يستطيع رؤساء العمال التوحد مع عمالهم مع أنهم يمثلون سلطة الادارة ، يذهب والكر وجيست الى أن رئيس العمال الناجح عليه أن يقوم بدورين بحيث يتمكن من تمثيل العمال والادارة معاً .

وعموماً ، فقد إتضح من هذه الدراسة وغيرها أن البحث التنظيمي حين يهتم بالعلاقات الاجتماعية في العمل يتعين أن يتبنى إستراتيجية منهجية متعددة الأبعاد تأخذ في إعتبارها كافة المتغيرات المؤثرة في الموقف هذا فضلاً عن تحليل أثر القواعد الرسمية في السلوك والعمليات الاجتماعية دون الاكتفاء بالنظر اليها كمجرد « معطيات » .

ويخلص بيتر بلاو من تحليله الى أن هناك أربعة أبعاد رئيسية للتحليل التنظيمي هي : البعد البنائي ، والبعد التنظيمي ، وبعد التطور ، وبعد البيئة . فالبعد البنائي يتضح من الحقيقة التي كشفت عنها بحوث والكر وجست إذ يتعين أن نطرح التساؤل الذي مؤداه الى أي حد يجب أن نأخذ في الاعتبار عند إجراء البحث أهمية البناء الاجتماعي بعد ما إتضح أن هناك علاقات صداقة فقط ، وعلاقات جماعية مرتبطة بتكوين جماعات عمل غير رسمية ؟ ويحدد بلاو بعد ذلك منهجاً لدراسة أثر البناء الاجتماعي يتضمن ثلاث خطوات رئيسية : أولاً : نحصل على مقاييس تجريبية مرتبطة بخصائص الأعضاء في الجماعات ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالعلاقات المتبادلة بينهم مثل مقاييس التوحد بالجماعة ، والاختبارات السوسيومترية وأنماط التفاعل ، ثانياً : ترتبط المقاييس التي تصف الأفراد في مراتب معين داخل دليل واحد لكل جماعة ، ويشترط في هذا الدليل ألا يشير إلا لخصائص الجماعة ، مثل معدل الأعضاء المرتبطون بالجماعة ، ومتوسط الاختيارات داخل الجماعة ، وثالثاً : لكي نعزل التأثير البنائي نحدد العلاقة بين صفات الجماعة وبعض النتائج ، بينما نحتفظ بخصائص الأفراد ثابتة .

ولكي نوضح الطريقة السابقة بمثال نسوق الفرض التالي : « إن وجود مجرى حر للاتصال داخل جماعة العمل يؤدي الى إرتفاع مستوى الاداء بين الأعضاء » يمكن أن يتم جمع نوعين من البيانات من ٥٠ جماعة عمل تضم كل جماعة حوالي ١٠ أعضاء ، ويتم وضع مقاييس لاداء كل عضو وتكرار مناقشته لمشكلاته مع زملائه من نفس الجماعة ويمكننا أن نكشف عن طبيعة العلاقة بين تكرار المناقشة ونوع الاداء في العينة كلها البالغ عددها ٥٠٠ عامل ، إذ سيتضح لنا أن الأفراد الذين يناقشون مشكلاتهم مع الآخرين ترتفع معدلات أدائهم ، ويمكن أن نجري إختباراً آخر عن طريق تقسيم الخمسين جماعة الى جماعات يناقش أفرادها كثيراً وجماعات تقل فيها المناقشة على أن نحدد مدى تفوق متوسط الاداء في الفئة الأولى من الجماعات . وإذا حصلنا على نتيجة إيجابية فسوف تعكس لنا إرتباطاً عالياً بين إستعداد الفرد للمناقشة وأدائه . لكن هذه الملاحظة لم تختبر علاقة شبكة الاتصال بالاداء . ولكن إذا تم تقسيم الافراد أولاً على أساس تكرار المناقشة ، ثم بحثنا بعد ذلك عما إذا كان الذين ينتمون الى جماعات يزداد فيها المناقشة أفضل إنتاجاً ،

فإن النتيجة التي سنحصل عليها ستكشف عن أنه حتى إذا عزلنا تأثير معدل مناقشة الفرد لمشكلاته على أدائه ، فإن الانتماء الى جماعة يكون فيها الاتصال حراً سوف يؤدى الى رفع مستوى الانتاجية إذا تساوت كل الظروف .

وفيما يتعلق بالبعد التنظيمي نلاحظ أن بناء جماعات العمل يتأثر بالتنظيم الرسمي الذى هو جزء منه وعلى الرغم من أن تحليل التنظيمات الرسمية يهتم عموماً بالوحدات الاجتماعية الكبرى أكثر من جماعات العمل ، فان التفرقة بين البعد البنائي والبعد التنظيمي هي تفرقة تحليلية فقط ، ولا تتصل بمسألة الحجم . ولكي نتحدث عن العلاقات المتبادلة داخل نسق اجتماعي اما أن نشير الى العلاقات الاجتماعية بين الافراد أو الجماعات أو الى التساند بين العناصر المجردة في التنظيم ولتكن مثلًا العلاقة بين سياسة الهيئة الادارية ، والممارسات الاشرافية ، والتفاعل بين العمال ويستخدم مصطلح البعد التنظيمي للاشارة الى النمط الأخير من التحليل والذى يركز على طبيعة العلاقة المتبادلة بين مكونات التنظيم . ويتصل بعد التطور بالتغير الذى يشهده بناء التنظيم ، وهو تغير يعبر عن نمو ديالكتيكي ، إذ أن حل بعض المشكلات يخلق باستمرار مشكلات جديدة ، ودراسة التطور التنظيمي تأخذ في اعتبارها بعد الزمن ، وهذا هو القصور الذى تعانى منه دراسات جولدنر عن نتائج التغير في الادارة بالنسبة للتنظيم الصناعي ، ودراسة ريتشارد سون ووالكر عن التغير في طرق الانتاج بالمصنع ، إذ أن هذه الدراسات كانت تجمع البيانات في مرحلة محددة ، على حين أن الدراسة التتبعية تقتضى جمع بيانات في فترات متباينة بحيث يمكن الكشف عن مظاهر التغير ونتائجه من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية . يبقى بعد ذلك كله بعد البيئة والذى يتمثل في تحليل العلاقة بين التنظيمات الرسمية ، والنظم الاجتماعية الاخرى مثل دراسة العلاقة بين الانساق الاقتصادية والسياسية والتنظيم الرسمي ، والعلاقة بين النقابة والتنظيم ، أو أثر الثقافة في السلوك التنظيمي . تلك هي الأبعاد الأربعة التي يتعين أخذها في الاعتبار عند تصميم البحوث التنظيمية .

على أن مفهوم الأبعاد يمكن أن يستخدم بمعنى آخر ، إذ لا يتعلق هنا بهيكل التنظيم ككل ، وإنما يستخدم بمعنى أضيق من ذلك ويبدو ذلك واضحاً من الدراسة الأمبيريقية التي أجراها ريتشارد هول R. Hall عن البيروقراطية ، إذ كتب يقول : يتضمن مفهوم البيروقراطية مجموعة من الأبعاد ، يمثل كل منها متصلًا وحينما يقاس كل متصل ليس من الضروري أن نجد تلازماً في التغير بين الأبعاد وتنهض هذه الدراسة على القضية القائلة بأن المفهوم البيروقراطي أكثر صدقاً من الناحية التجريبية حينما يدرس بهذه الطريقة ، بدلًا من أن نفترض أن التنظيمات بصفة عامة بيروقراطية أم غير بيروقراطية ولقد طبق هذا المنهج المقترح وثبتت صلاحيته في دراسة نموذج يتألف من عشر تنظيمات وجدير بالذكر أن دارسي التنظيمات منذ وقت قصير يستخدمون النموذج البيروقراطي على أساس أنه يصور

طبيعة العلاقات السائدة فى التنظيم ، وبوصفه نقطة بداية ملائمة لدراسة نمو الأبنية التنظيمية وتغيرها ، وبحث مكانة الفرد داخل هذه البناءات وكافة المشكلات المرتبطة بهذه المسائل . وتسعى دراسة هول الى فحص الأسس التى ينهض عليها النموذج البيروقراطى أى أبعاد التنظيمات التى توصف بأنها بيروقراطيه وذلك عن طريق قياس الدرجة التى توجد بها هذه الأبعاد فى مجموعة متنوعة من التنظيمات . هذا وقد شاع وصف التنظيمات بأنها بيروقراطيه ، وذلك لأغراض الدراسة على الرغم من عدم وجود شواهد كافية تدلل على أنها كذلك . فقد أشار ألفن جولدنر A. Gouldner الى أن النموذج البيروقراطى قد إستخدم كأداة نهائية بدلًا من أن يستخدم كمجموعة من الفروض التى يتعين التحقق منها خلال النتائج التجريبية . وبالمثل ذهب أودى Udy الى أن الخصائص المتضمنة فى النموذج المثالى للبيروقراطية لابد من اعتبارها متغيرات يقوم البحث الأمبيريقى بتحديد علاقاتها التجريبية ، ولقد وصف ماكس فيبر فى دراسته عن البيروقراطية التنظيمات من وجهة نظر الأبعاد ، فحدد مجموعة خصائص هى : تقسيم العمل ، وتسلسل السلطة ، والقواعد الشاملة ، وفصل الادارة عن الملكية ، والترقية على أساس الاختصاص الفنى ، وحينما تتحقق هذه الخصائصتشكل البناء البيروقراطى . ويستخدم علماء الاجتماع هذه القائمة من الخصائص فى دراسة التنظيمات ، ولكنهم قد يحذفوا منها أو يضيفوا اليها حسب طبيعة الدراسة ووفقاً لاهتماماتهم الخاصة . وعموماً فقد تضمن التراث الذى أسهم فيه كل من فيبر ، وفريدريك ، وميرتون ، ويودى ، وهيدى ، وبارسونز ، وبيرجر ، وميشيل وديموك احدى عشر خاصية من خصائص البيروقراطية خضعت للبحث التجريبى والمقارن ، وتتضمن هذه الخصائص : تسلسل السلطة ، وتقسيم العمل ، والكفاءة الفنية ، والوسائل الاجرائية ، والقواعد ، وسلطة المكتب المحدودة ، والجزاءات الوظيفية ، ولا شخصية الاتصال ، وفصل الادارة عن الملكية ، والاتصالات المكتوبة ، والنظام العقلى . فى ضوء ذلك كله ، حاولت دراسة ريتشارد هول اختبار الفرض القائل بأن : الخصائص البيروقراطية ليس بينها ارتباط عالى ومن ثم فان التنظيمات التى تتميز بدرجة عالية من البيروقراطية وفقاً لبعد معين ليس من الضرورى أن تكون كذلك بالنسبة لباقى الأبعاد . ويتضمن هذا الفرض فكرة مؤداها أن أبعاد البيروقراطية لا تنطوى على استمرار وأن هذا الاستمرار خاضع للقياس ، ويحدد هول منهجين ممكنين لقياس الأبعاد أحدهما هو ملاحظه سلوك أعضاء التنظيم وأنشطتهم وفقاً لكل بعد من الأبعاد ويحتاج تطبيق هذا المنهج الى الاستعانة بأسلوب الملاحظة المنظمة داخل تنظيم بعينه ، أما المنهج الآخر فهو استخدام إستجابات المشاركين فى التنظيم لمقياس يصمم خصيصاً لقياس هذه الأبعاد واستخدم هول فى دراسته الاسلوب الاخير لسهولة تطبيقه ، حيث اختار عينة عشوائية منتظمة من عشرة

تنظيمات شملت أعضاء من الادارة والعمال ، كما صنفت التنظيمات وفقاً لاهدافها ، وعمرها ، وحجمها . ولقد صممت المقاييس لقياس كل بعد من الأبعاد الستة ، وصيغت مجموعة من البنود الأولية فى صورة عبارات وصفية ترتبط بكل بعد من هذه الأبعاد ، ثم تم اجراء اختبار مبدئى للمقاييس لحذف البنود غير المهمة وإضافة البنود الجديدة . وتتلخص النتائج التى خلصت اليها الدراسة فى أن الافتراض الخاص بطبيعة الأبعاد البيروقراطية قد ثبتت صحته إذ تشكل هذه الأبعاد متصلاً أكثر مما تميل الى كونها ثنائية . وهذا يعنى أن البيروقراطية مسألة درجة فى المحل الأول ، كما اتضح من تحليل مصفوفات معاملات ارتباط سبير مان (الرتب) أن بعد التسلسل هو أكثر الأبعاد دلالة فى تحديد درجة بيروقراطية التنظيم .

٣ - طريقة المسح فى دراسات التنظيم :

ومن القضايا المنهجية الهامة التى تشغل حيزاً فى تراث الدراسات التنظيمية مسألة ملاءمة طريقة المسح Survey Method فى دراسة التنظيم الاجتماعى ذلك أن استخدام هذه الطريقة عادة ما يجعل الباحث يتجاهل شبكة العلاقات الاجتماعية التى تشكل البناء الاجتماعى فى التنظيم المدروس ، فلا يحصل بذلك على بيانات تتعلق بالتنظيم الاجتماعى ، وانما يحصل فقط على بيانات تعبر عن اتجاهات وآراء الافراد ومع ذلك ، فان استخدام طريقة المسح له فوائد هامة فى مجال البحث الاجتماعى ، فهى طريقة تجعلنا نحصل على ثروة من البيانات التى يمكن أن تخضع للمعالجة الاحصائية ، ثم هى طريقة سهلة التطبيق على هيئات كبيرة الحجم ، وليست باهظة التكاليف مثل أساليب البحث الاخرى . فهل يستطيع دارس البناء الاجتماعى للتنظيمات أن يفيد من هذه الطريقة دون أن يكون ذلك على حساب العلاقات المتبادلة التى تشكل جوهر البناء الاجتماعى ؟

خصص جيمس كولمان مقالة بعنوان : **تحليل العلاقات : دراسة التنظيمات الاجتماعية باستخدام طريقة المسح** للرد على التساؤل السابق ، فهو يحاول أن يتتبع التطورات التى طرأت على طريقة المسح بحيث فتحت أمامنا طريقاً جديداً لدراسة التنظيمات الاجتماعية . وإذا ما تتبعنا التطور التاريخى لطريقة المسح سنجد أن هذا التاريخ ينقسم الى مرحلتين رئيسيتين ، المرحلة الأولى هى مرحلة دراسة الآراء والاهتمام فيها يتركز حول توزيع استجابات المبحوثين وفقاً لمتغير معين يراد استطلاع آرائهم حوله ، وتعرف هذه المسوح باسم المسوح الوصفية . أما المرحلة الثانية فهى المسوح التحليلية وهى التى يهتم فيها الباحث بمعرفة سلوك واتجاهات الجماعات الفرعية المختلفة فى جمهور البحث ، ويقتضى ذلك الاستعانة بطريقة الجدولة المركبة للبيانات واستخراج معاملات الارتباط بينها ، وبهذه الطريقة أصبحت المسوح ذات قيمة هامة فى البحث الاجتماعى بصفة عامة .

ولكن ظلت مشكلة المسح خلال هاتين المرحلتين قائمة إذ لا يزال الفرد هو وحدة التحليل الرئيسية ، فمهما تعددت الارتباطات تركز الدراسة على الأفراد بوصفهم يشكلون وحدات مستقلة ومنعزلة . ويبدو ذلك واضحاً من اجراءات تطبيق المسح ، فالعينات عادة ما تختار عشوائياً ، دون أن تتضمن ولو بطريق المصادفة شخصين بينهما علاقة صداقة ، والمقابلات تجرى مع كل فرد على حدة ، ثم يتم تبويب البيانات على بطاقات منفصلة تخصص كل بطاقة لفرد واحد ، وتكون النتيجة أن المشكلات التى يكشفها هذا النوع من البحوث هى مشكلات فرد أو مجموعة من الأفراد ، وليست بأية حال مشكلات العلاقات المتبادلة بين الأفراد .

وأهم مظاهر التغير التى طرأت على هذه الاجراءات حديثاً جداً هى الاهتمام بدراسة وتحليل الجماعات كوحدات أساسية بدلاً من التركيز على الفرد ، و جدير بالذكر أن هذا التغير ينطوى على صعوبات تصورية وفنية . ومع ذلك فلسوف نوضح فيما يلى بعض الاجراءات التى تشكل أداة بحث ملائمة لدراسة العلاقات الجماعية . ولقد استخدمت هذه الاداة فى دراسة التنظيم غير الرسمى وبصفة خاصة داخل البناء الرسمى . فإذا أخذنا أولاً المشكلات الخاصة بالتصميم والعينة سنجد أن المسوح والتحليلات الاحصائية تستخدم المقابلة الفردية باعتبار أن الفرد يمثل وحدة مستقلة ، بحيث أن جدولة البيانات تقوم على ربط عنصر معين فى الاستبيان بعنصر آخر ، ولكن عندما نستخدم المسح فى دراسة العلاقات الجماعية تتبنى تصوراً مختلفاً للمقابلة ، فالمقابلة التى تتم مع فرد معين ينظر لها بوصفها تمثل جانباً من بناء أكبر حيث يجد المبحوث نفسه داخل شبكة من علاقات الصداقة تشمل الفريق الذى يعمل معه ، والقسم الذى ينتمى اليه ، ولعل أنواع البيانات فى هذا الصدد هى البيانات السوسيومترية Sociometric type-Data أى التى تجمع عن طريق أسئلة تكشف عن علاقات الفرد بالآخرين ، فكل فرد يسأل عن أسماء أصدقائه فى القسم الذى يعمل فيه أو فى الأقسام الأخرى . مثال ذلك أن الدراسة التى أجراها ميرتون Merton وجاهودا Jahoda ووست West حاولت أن ترسم خريطة للبناء الاجتماعى غير الرسمى فى المجتمع المحلى عندما درسوا إحدى مشروعات الاسكان ، وبعد الحصول على هذه البيانات من كل أسرة على حدة ، توضع هذه الأسرة داخل خريطة تصور علاقاتها الاجتماعية ومن ثم يصبح من اليسير بعد ذلك دراسة العلاقة بين البناء الاجتماعى من جهة وبين مختلف القيم والأوضاع الاجتماعية من جهة أخرى . ولقد سمحت هذه البيانات باستخلاص النتيجة التى مؤداها أنه فى أحد مشروعات الاسكان تعتمد العلاقات الاجتماعية الى حد كبير على التماثل فىالأصول والدين ، بينما تتميز هذه العلاقات فى المشروع الآخر بكونها تقوم على الاهتمامات المتماثلة فى قضاء أوقات الفراغ

والمشاركة فى منظمات المجتمع المحلى . وعموماً ، فان إستخدام البيانات السوسيومترية فى بحوث المسح يسمح للباحث بوضع كل فرد مبحوث داخل شبكة العلاقات الطوعية .

غير أن هناك بعض الاعتبارات الهامة التى يتعين الاهتمام بها عند تصميم عينة البحث ، بحيث تجىء العينة ممثلة للبناء الاجتماعى السائد ، ويمكن أن يتم ذلك بطرق مختلفة . فهناك أولاً العينة العنقودية Snowball Sample وتستخدم فيها الأسئلةالسوسيومترية ، ففى دراسة فى مجتمع محلى انجليزى جديد استخدم مارتن ترو M. Trow هذه الطريقة حيث قام أولاً باستبار عينة صغيرة من الأفراد ، ثم سأل هؤلاء الأشخاص عن أسماء أصدقائهم ، وأجرى مقابلة معهم ، ثم سألهم بدورهم عن أصدقائهم وعقد معهم المقابلات . وهكذا ، وعلى هذا النحو تصبح العينة مماثلة لسلسلة العلاقات السوسيومترية فى المجتمع المحلى ، وعلى هذا النحو يصبح جمهور البحث المتضمن فى العينة العنقودية يضم فريقين هما الافراد الذين يتم اختيارهم أولاً بالطرق العادية للمعاينة ، ثم العلاقات السائدة بينهم . وهناك ثانياً عينة التشبع Saturation Sample وتقوم هذه العينة على أساس عقد المقابلة مع كل فرد داخل البناء الاجتماعى ، ففى دراسة لاتجاهات الأطباء فى أربعة مجتمعات محلية تم استبار جميع الأطباء فى هذه المجتمعات واستخدمت الأسئلة السوسيومترية لتحديد العلاقات المهنية والاجتماعية بين هؤلاء الأطباء وقد أمكن استخدام هذه الطريقة الشاملة نظراً لأن عدد الأطباء محدود فهو أقل من ٣٠٠ طبيب . ومعنى ذلك أن إستخدام هذه الطريقة متوقف على حجم جمهور البحث ، ولكن يمكن إستخدامها إذا تم توزيع كشف الأسئلة على المبحوثين بحيث يقوموا هم بالاجابة عليه . ولدينا ثالثاً ما يعرف بالعينة المتعمقة Dense Sample ، وتجمع هذه الطريقة بين العينة العشوائية وعينة التشبع مثال الدراسة التى أجراها بول لازار سفيلد P. Lazarsfeld عن الحرية الأكاديمية التى يتمتع بها أساتذة العلوم الاجتماعية فى الكليات الجامعية ، ففى هذه الدراسة أجرى لازار سفيلد استباراً لحوالى نصف العاملين فى كل كلية ، بالاضافة الى العينة الكلية التى حددت له إستجابات الأفراد ، ومن الممكن الاستفادة أيضاً بما يعرف بالعينة المتعددة المراحل Multi-Stage Sample ومن ثم تستخدم أى طريقة من الطرق السابقة فى العينة المتعددة المراحل ففى الدراسة السابقة تم اختيار الكليات الجامعية فى المرحلة الأولى ، ثم إختيار أساتذة العلوم الاجتماعية فى المرحلة الثانية . والسؤال الأساسى فى هذا الصدد هو كيف تحقق التوازن بين هيئة الكليات وعينة الأساتذة ، بحيث يتم تصنيف الاتجاهات لكى نكشف عن كل من المناخ الاجتماعى والاتجاهات الفردية معاً.

ويحق لنا بعد ذلك أن نتحدث عن أساليب تحليل بيانات المسوح ومن هذه الأساليب نشير الى أربعة أساليب رئيسية تسمح لنا بدراسة البناء الاجتماعى هى : تحليل السياق ،

وحدود التجانس . والتحليل الزوجى ، والتقسيم الى زمر . أما الطريقة الأولى وهى تحليل السياق Contextual Analysis فهى تتلخص فى الربط بين إحدى سمات السياق الاجتماعى الذى يعمل فيه الفرد ، وبين خاصية من خصائص الفرد ذاته ، بمعنى ذلك أننا نريد أن نكشف عن أثر البناء فى إتجاهات الأفراد .
والمثال الذى يوضح هذه الطريقة يمكن ان نستمده من دراسة ديمقراطية الحزب union Democrasy التى قام بها ليبست Lipset وترو Trow وكولمان Colman ، فمن بين أهداف هذه الدراسة الكشف عن أثر الوحدة التى يعمل فيها الأفراد على أنماط سلوكهم ، ولتحقيق هذا الهدف لجأ الباحثون الى السجلات الخاصة بالكشف عن طبيعة التصويت السياسى فى النقابة ، بحيث تمكنوا من تقسيم الوحدات النقابية الى وحدات محافظة سياسياً وأخرى راديكالية ثم بعد ذلك قاموا بفحص مختلف الأنماط السلوكية والاتجاهات التى كونها الأفراد فى هذين النمطين من الوحدات النقابية . وهذا النوع من التحليل البنائى يتخطى الفجوة التى تفصل بين مستويين من مستويات التحليل السوسيولوجى هما مستوى الفرد ومستوى السياق الاجتماعى .

أما الأسلوب الثانى من أساليب التحليل فهو مايعرف باسم حدود التجانس Boundaries of Homogenety ويسعى هذا الأسلوب الى الاجابة على التساؤل الى أى مدى يتحقق التجانس بين مختلف الجماعات فى المعتقدات والاتجاهات ؟ ويمكن أن يتحقق ذلك على مرحلتين المرحلة الأولى هى تحديد جماعات الصداقة داخل جمهور البحث بأكمله ، وذلك باستخدام الأسئلة السوسيومترية ، ثم تصميم مقاييس خاصة بالقيم والمعايير والاتجاهات والتعرف على درجة التماثل السائدة بين هذه الجماعات حول تلك المقاييس ، والأسلوب الثالث من أساليب التحليل هو التحليل الزوجى Pair Analysis وهو أسلوب يعتمد كلية على البيانات السوسيومترية ، إذ أن وحدة التحليل هنا هى الاختيار التبادل بين شخصين ، وتنفيذ ذلك يتم عن طريق إعداد بطاقات لكل زوجين بينهما إختيار متبادل ، ثم تستخدم هذه البطاقات فى الجداول المركبة ، بعبارة أخرى فبدلًا من جدولة إتجاه الفرد نحو الاتحاد السوفيتى مع اتجاهه نحو الولايات المتحدة ، يمكن أن نقوم بجدولة إتجاه شخصين بينهما علاقة صداقة خاصة نحو نفس هذين الموضوعين وعلى هذا النحو يمكن دراسة أوجه التماثل بين الأصدقاء فيما يتعلق باتجاهاتهم السياسية ، أو أن نطرح التساؤل بصورة أخرى فنقول هل يدخل الناس فى علاقات صداقة مع أولئك الذين يماثلونهم سياسياً أو من نفس أعمارهم أم من نفس مهنتهم ؟ يبقى بعد ذلك الأسلوب الرابع والأخير وهو تقسيم الجماعة الكبيرة الى زمر صغيرة Partioning into Cliques وذلك باستخدام الاختبارات السوسيومترية ، ومن الصعوبات التى تواجه هذا الاجراء مسألة الاتفاق المبدئى على تعريف الزمرة هل تتألف من عضوية مقفلة على بعض

الأشخاص ؟ أم من الممكن أن يكون شخص واحد عضو فى أكثر من زمرة ؟ وهل الزمرة تضم أولئك الذين تربطهم علاقة ..يمة خاصة ؟ تلك تساؤلات يتعين الاجابة عليها قبل تقسيم الجماعة الى زمر .

٤ - التجارب الميدانية فى دراسة التنظيم :

التجربة الميدانية Field Experiment هى الدراسة التجريبية التى تتم فى المواقف الطبيعية ، أما دراسة التنظيم فانها تعنى إجراء هذه التجربة داخل أى نسق اجتماعى ثابت نسبياً ويتسم أيضاً بالتعقيد أى أنه ينطوى على جماعتين أو أكثر يجرى التنسيق بينها من خلال مستويين أو أكثر من مستويات القيادة والتسلسل . والحقيقة أن هناك أنواعاً من التصميم التجريبى التى يمكن أن تطبق فى هذا النوع من البحوث ، ولكننا نستطيع أن نحدد الحد الأدنى من المعايير اللازمة لهذا التصميم على النحو التالى :

(أ) تغير محدد يراد قياسه فى البيئة التنظيمية أو فى البناء أو العمليات .

(ب) توافر أساليب محددة لمعالجة البيانات وتناولها كمياً .

(جـ) توافر الشروط اللازمة للتحقق من صحة الفروض .

ومن الملاحظ أن هذه المعايير تجعلنا نستبعد بالطبع عدداً من الدراسات التى لم تلتزم بها مثل التجارب المعملية ، ودراسات الحالة ، والدراسات الارتباطية ، وهذه ولا شك أعمال لها قيمتها وأهميتها ، ولكنها لا تشكل تجارب ميدانية وفقاً للحد الأدنى من المعايير المشار اليها (١) .

كما أن هذا النوع من التجارب يستبعد أيضاً تلك التجارب التى أهتمت بالتركيز على الجماعات الصغيرة غير الرسمية ، وعلى الأخص تجارب هاوثورن ، وان كانت تدخل هذه التجارب ضمن الاطار الأوسع للتجربة الميدانية ، الا أنها تستهدف دراسة جماعات معينة بالذات أكثر مما تهتم بتحليل التنظيمات الاجتماعية الأكبر والأكثر تعقيداً .

ولقد كتب ستانلى سيشور دراسة قصيرة وهامة جداً حول التجارب الميدانية أوضح فيها أهمية هذا النوع من الدراسات ، كما حدد أيضاً الأبعاد التى يتعين الاهتمام بها عند اجراء هذه التجارب ، ولعل أهم ما أوضحه ستانلى سيشور هو أن تبرير اجراء التجارب مرجعه فعالية وكفاءة اختبار الفروض ، إذ من العسير إقامة علاقة سببية بين متغيرين دون إجراء تجربة مضبوطة ، فالنظرية التنظيمية تحتاج الى الفروض المحققة ، هذا فضلاً عن أن

(١) أنظر : Stanly. E. Seashore, **Field Experiment with Formal Organizations**; Human Organization, Vol 23, No. 2. 1964, pp. 164 – 170.

إجراء تجربة واحدة كفيل بأن يقدم لنا معلومات وبيانات تفوق ما تسفر عنه دراسات حالة مطولة تستغرق وقتاً وجهداً كبيراً ، أضف الى ذلك كله أن التجربة الطبيعية فى التنظيم حين تسفر عن نتائج حاسمة يمكن الافادة العملية منها فى الحال . ومع ذلك فان التراث يفتقر الى حد كبير لهذا النوع من التجارب . ويحدد سيشور بعد ذلك بعض الأبعاد التى يمكن الاعتماد عليها عند إجراء التجربة الميدانية ، ففيما يتعلق بالجمهور يتعين التعرف على وحدات التنظيم وحجمها ، ودرجة التجانس والتباين بين الأعضاء وخصائص هذه الوحدات البنائية قبل التجربة ، وذلك حتى يمكن تحقيق درجة من الضبط للعينة المختارة بحيث تماثل العينة الضابطة التى تستخدم فى البحوث التجريبية ، ثم بعد ذلك نحدد طبيعة التغير هل هو تغير طبيعى ، أم تغير مقصود ، أدخل عمداً لقياس نتائجه ، وهل هذا التغير على مستوى الأفراد ، أم السياسة الادارية ، أم على مستوى البناء الداخلى والعمليات التنظيمية . على أن نتجه الى تحديد المتغيرات التى سيتم قياسها وتناولها ، هل هذه المتغيرات تشكل جزءاً من نظرية ، ثم ما هى المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وما شكل العلاقة المتوقع بينهما . النقطة التى تلى ذلك هى مستوى النظرية هل تختص النظرية بتفسير ظواهر نظامية ، أم تنظيمية ، أم نفسية اجتماعية ، أم نفسية فقط ، ثم ما هو مستوى التجريد ، وأخيراً علينا أن نحدد عنصر الزمن وخطة التحليل وتقتضى هذه النقطة معرفة المدى الزمنى للتجربة ، ثم تقدير النتائج من خلال المقارنات البعدية والقبلية ، وتحليل التباين ، ثم هل التحليل سيكون على مستوى الفرد أم الجماعة ، أم على مستوى التنظيم ككل .

وعلى الرغم من قلة البحوث التى استعانت بالتجربة الميدانية إلا أننا نستطيع أن نقدم هنا بعض الأمثلة ، المثال الأول هو تجربة إهتمت بفحص العلاقة بين مستوى اتخاذ القرار فى التنظيم وفاعلية الاداء ، وكانت العينة التى تضمنتها التجربة قوامها أربعة أقسام تضم حوالى ٥٠٠ عاملاً فى احدى مؤسسات العمل الكبرى ، وكان العمال يقومون بأداء عمل كتابى واحد فى ظل ظروف متشابهة . وقد استعان البحث بما توافر من بيانات عن قوة العمل ، والاداء السابق ، حتى يمكن تحديد درجة التجانس قبل التجربة . وقسمت الأقسام الى أزواج متقابلة من أجل المعالجة التجريبية . أما التغير التجريبى فهو يتمثل فى إدخال بعض التعديلات على السياسة الادارية ، وتدريب المشرفين والعمال ، وكذلك تعديل الهيكل التنظيمى للعمل . وهى تغيرات متعددة لقياس نتائجها . أما المتغيرات التابعة فهى تتعلق بوصف العمليات التنظيمية ، وكفاءة الانتاج وتكلفته ، ودرجة رضاء الأفراد . والنظرية المستخدمة على المستوى النفسى والاجتماعى التى تفسر النتائج النفسية للعمليات والبناء الاجتماعى . والفترة التى استغرقتها التجربة امتدت أكثر من عام كامل ، مع اجراء قياس قبلى وبعدى ، احداث تغييرات فى البرامج كل ستة شهور . وكانت النتائج

هي : أنه بزيادة اشراك العاملين فى اتخاذ القرارات تقل تكلفة اداء العمل ، ويزداد رضاء العمال ، يقوى الاحساس بالمسئولية فى العمل . أما التجربة الثانية فهى تتعلق باحداث بعض التغيرات المتصلة بأربعة متغيرات ذات علاقة أساسية بنظرية ليكرت فى السياسة الادارية ، والنتائج تتعلق بمعايير الانتاج بالنسبة لكفاءة العمل ، والغياب ، ورضاء العمال . وكانت العينة تضم خمسة أقسام انتاجية بها نحو ٥٠٠ عاملا ، وقد أختير أحد الأقسام التجريبية بواسطة فريق البحث ، ثم قسمين آخرين للمعالجة التجريبلية . أما القسمان الباقيان فقد استخدما كمجموعة ضابطة . وكانت الأقسام تختلف فى الحجم والوظيفة الانتاجية ، ولكنها كانت متشابهة من حيث تركيب قوة العمل ، وهى خاضعة للسياسة العامة للمصنع ولتاريخه . أما التغيرات فهى أدخلت على بعض الأبنية التنظيمية ، وتدريب المشرفين والعمال ونظام الاتصال ، واتخاذ القرارات . وتهدف هذه التغيرات الى مزيد من اشراك العاملين فى اتخاذ القرارات ، استخدام أكثر فعالية لجماعات العمل كوسيط للنشاط التنظيمى ، تدعيم أكثر لعلاقة المشرفين بالعمال ، وتفاعل أكثر بين العاملين . وقد استمر برنامج التغير حوالى ثلاث سنوات . وتمثلت النتائج فى أن كل تغير أدخل على المتغيرات الاربعة كان مرتبطاً بزيادة رضاء العمال . وارتفاع مستوى الانتاجية .

ان المناقشة السابقة لمناهج البحث فى ميدان التنظيم تكشف عن أهمية تطوير الطرق والاساليب التى تمت عند دراسة ظواهر غير تنظيمية كالجماعات الصغيرة مثلًا لكى تلائم دراسة ذلك الكل المركب الذى اصطلحنا على أن نطلق عليه مصطلح « التنظيم » . ويبدو أن أهم مشكلة طرحتها مناقشتنا السابقة هى أن دارسى التنظيمات يعتقدون – بصفة عامة – أن أساليب البحث الكيفية مثل طريقة دراسة الحالة تكون ملائمة بصورة أفضل لدراسة الوحدات الاجتماعية الكبرى ، أما الاساليب الكمية مثل طريقة المسح فهى تناسب دراسة الافراد . والمشكلة التى عرضنا لها فيما سبق تتمثل فى السعى من أجل عبور هذه الفجوة إذ يبذل بعض الباحثين جهوداً منظمة من أجل تطبيق الاساليب الكمية وتطويرها للتنظيمات ، وهم إذ يفعلون ذلك يحاولون تطوير أدوات جمع البيانات بحيث تمكنهم من جمع بيانات عن المتغيرات التنظيمية ، ثم تطوير أساليب تصنيف وتبويب البيانات على نحو يسمح باستخراج نتائج تصدق على البناء التنظيمى والاجتماعى لا على الافراد وحدهم .

الباب الثالث

تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها

الفصل الثالث عشر : قواعد تصميم البحوث وادارتها .
الفصل الرابع عشر : المسح الاجتماعى
الفصل الخامس عشر : دراسة الحالة .
الفصل السادس عشر : القياس الاجتماعى .
الفصل السابع عشر : قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية .
الفصل الثامن عشر : تحليل المضمون .

الفصل الثالث عشر

قواعد تصميم البحوث وادارتها

١ - معنى عملية البحث .

٢ - خطوات تصميم البحث .

٣ - بعض الاعتبارات والمشكلات العامة .

٤ - ادارة البحوث الاجتماعية .

الفصل الثالث عشر

قواعد تصميم البحوث وادارتها

١ - معنى عملية البحث :

البحث هو عملية تقصى الوقائع باستخدام طريقة منظمة ، فالباحث يطرح منذ البداية مجموعة تساؤلات يسعى الى الاجابة عليها عن طريق البحث وهذه التساؤلات تمثل (المشكلة) أو الموضوع المدروس . والذى يهمنا الان هو أن نحلل عملية البحث ذاتها ، وأن نجيب على التساؤل الذى مؤداه كيف نصمم بحثاً أو دراسة ؟

ولاشك أن الاجابة على هذا التساؤل تتطلب منا دراسة الخطوات والمراحل الاجرائية التى يمر بها البحث منذ أن يبدأ فكرة الى أن ينتهى فى تقرير متكامل . فكان تصميم البحوث وتنفيذها هى أساساً مسألة تتعلق بتطبيق القواعد الاساسية للمنهج العلمى على مشكلة معينة بالذات . ومع ذلك فان اجراء بحث يحتاج الى أكثر من مجرد السير مع القواعد العامة للمنهج العلمى خطوة خطوة ، فبينما يكون من الضرورى أن نفهم المبادىء الرئيسية ، الا أن القيام الفعلى باجراء بحث يثير مشكلات نوعية بحاجة الى ايجاد حلول لها .

وقبل أن نمضى فى تحليل عملية البحث ، يتعين أن نوضح ما سبق بمثال ملموس ، فلا شك أن اشتراك شخصين فى مباراة رياضية يعنى أن كلا منهما الأسس أو المبادىء العامة لهذه الرياضة بالذات ويخضع لها أثناء المباراة ، لكن نجاح أحدهما وفوزه أو الحكم على مهارته لا يتوقف فقط على مبلغ خضوعه للمبادىء العامة ، ولكنه يرتبط كذلك بظروف المباراة الفعلية ، والقدرة على انتهاز الفرص المتاحة أثناء ذلك ، وكذلك مقدرة اللاعب على الابتكار واصطناع طرق جديدة للأداء الفعال . ونحن نتصور أن البحث العلمى هو عملية حل لمشكلات متصلة ، أما تصميم البحث وتنفيذه فهو يتضمن اتخاذ القرارات عن طريق الباحث ، أو الهيئة القائمة على البحث ، فى كل خطوة تمر بها هذه العملية[١] . ومثل هذه القرارات بدورها هى نوع من التوفيق بين المتطلبات الدقيقة للمنهج العلمى ، والظروف الواقعية المتصلة بموقف البحث ذاته .

واذن ، فالبحث هو مشروع اجتماعى تفرض عليه الضغوط لا من متطلبات المنهج العلمى فحسب ، بل ترجع هذه الضغوط أيضاً الى البناء المعيارى للعلم .

(١) Suchman, E. A. The principle of Research Design and Administration, in Doby (ed.) An Intrduction to Social Research, Op. cit, pp. 307 326.

أما التحدى الذى يواجه عملية تصميم البحث فيتمثل فى ترجمة النموذج العلمى العام الى بحث يتم القيام به عملياً ، والمقصود بتصميم البحث هنا الاجراءات والخطوات التى يمر بها الباحث عندما يشرع فى تخطيط البحث وتنفيذه .

٢ - خطوات تصميم البحث

حدد ويلبرت ميلر Miller عشر خطوات أساسية تمر بها عملية تصميم البحث على النحو التالى(١) :

(أ) اختيار مشكلة سوسيولوجية وتعريفها .
(ب) وصف العلاقة بين هذه المشكلة بالذات وبين الاطار النظرى الأشمل .
(جـ) صياغة الفروض المبدئية .
(د) التصميم التجريبى للبحث .
(هـ) تحديد العينات .
(و) اختيار أدوات جمع البيانات .
(ز) اعداد دليل للعمل .
(ح) تحليل النتائج .
(ط) تفسير النتائج .
(ى) كتابة التقرير ونشره .

والواقع أن هذه الخطوات التى حددها ميلر تكشف عن أن تصميم البحث يمر بمرحلتين أساسيتين هما : وضع الخطة التى تحتاجها الدراسة ، ثم تنفيذ هذه الخطة عملياً ، وفى كل مرحلة من هاتين المرحلتين تظهر مشكلة خاصة .

ففى المرحلة الاولى علينا أن نختار مشكلة البحث ، ونحدد أهدافه ونعين صلاته بالاطار النظرى الاشمل ، ثم نصوغ الفروض التى ستنطلق منها الدراسة .

أما المرحلة الثانية فانها تشمل تصميم العينات ، وتجهيز أدوات جمع المعلومات ، ثم الحصول على المعلومات اللازمة من الميدان ، وأخيراً تحليل النتائج وتفسيرها وكتابة تقرير البحث . وسوف نحاول فيما يلى أن نتناول كل خطوة من هذه الخطوات بالتفصيل .

ان أول خطوة تواجه الباحث هى اختيار مشكلة تصلح للبحث العلمي ولاشك أن الدوافع الى اختيار مشكلات البحوث تتفاوت بتفاوت الباحثين ، فقد يرجع اختيار

---

(١) Miller, D. **Handbook of Research Design and Social Measurment**; N. Y., David Mckay, Co., 1964, p. VII.

باحث معين لمشكلة معينة الى احساسه بوجود فجوة فى التراث العلمى يجب تخطيها عن طريق البحث ، وقد يكون الدافع لدى باحث آخر دافعاً تطبيقياً أو عملياً يعكس اهتمام المشتغلين بالسياسة والتخطيط الاجتماعى بمشكلة معينة بالذات يرون أن هناك ضرورة ملحة لحلها . ولا يجب أن نتصور أن هناك تعارضاً بين هذين النوعين من المشكلات ذلك أن الدراسة العلمية أو البحث الذى يرجع الى دافع نظرى تسهم نتائجه اسهاماً واضحاً فى تناول كثير من المسائل التطبيقية ، وعكس ذلك صحيح أيضاً ، وعلى أية حال فان الشىء الذى يعنينا أنه من الضرورى أن نختار موضوعاً ملائماً للبحث وأن نصوغ مشكلته صياغة محددة واضحة ، إذ أن هذه الخطوة لها تأثير كبير على كل الخطوات المنهجية التالية ، حيث يتوقف عليها اختيار المنهج المناسب للبحث ، والادوات الملائمة لجمع البيانات ونوع المعلومات التى سيتم الحصول عليها وما يمكن أن تسهم به فى تقدم المعرفة .

وهناك العديد من المشكلات التى يمكن تناولها بالبحث فى ميدان العلوم الاجتماعية تتعلق أساساً بالظواهر الاجتماعية والثقافية ، والعلاقات بين الأفراد والجماعات فضلًا عن المشكلات التى يشهدها المجتمع نتيجة اضطراب العلاقات والاوضاع الاجتماعية ، واختلاف معدلات التغير الذى يطرأ على البناء الاجتماعى وعموماً فان هناك اعتبارات يجب أن تكون واضحة عند اختيار مشكلة البحث هى :

١ - من الضرورى أن نصوغ المشكلة فى قضايا ومفاهيم محددة تماماً ، فمن العسير مثلًا أن نقول أننا سندرس (التصنيع) أو الاسرة أو القرية إذ لابد من تحديد نطاق المشكلة وتوضيح طبيعة العلاقات التى ستكشف عنها الدراسة العلمية .

٢ - علينا أن نحدد مدى أهمية مشكلة البحث فى ضوء محك أو أكثر من المحكات التالية :

(أ) من حيث اتصال هذه المشكلة ببعض الجوانب ذات الطابع التطبيقى .

(ب) من حيث ارتباطها بقطاع له أهميته فى المجتمع .

(جـ) هل ستفيد دراسة هذه المشكلة فى تغطية نقص معين فى التراث العلمى ؟

(د) هل سوف يخلص بنا بحث هذه المشكلة الى صياغة تعميمات أو قضايا عامة تفسر التفاعل الاجتماعى ؟

(هـ) هل ستدعم دراسة هذه المشكلة تعريفاً معيناً لمفهوم رئيسى أو علاقة من نوع خاص ؟

(و) ما مدى ارتباط هذه المشكلة بغيرها من المشكلات ؟

(ز) هل يمكن أن تسهم دراسة هذه المشكلة من الناحية المنهجية فى تطوير أدوات جديدة للبحث ، أو فى تحسين الادوات المستخدمة حالياً ؟

غير أن المحكات السابقة تبدو موضوعية الى حد كبير ، وهذا لا يتحقق تماماً بالنسبة لكثير من مشكلات البحوث ، فالعوامل الذاتية تؤثر أيضاً تأثيراً مباشراً فى اختيار الباحث لموضوع بحثه ، فالخبرات السابقة للباحث ، وميوله العلمية وميدان تخصصه ، وتفضيلاته وقيمه ، من العوامل التى ترسم الاطار العام لموضوع بحثه . أى أننا نعترف بأنه لا توجد قاعدة ثابتة يمكن الاحتكام اليها فى اختيار مشكلات البحوث ، وانما توجد بعض المبادىء العامة ، التى تحدد للباحث الاتجاه الصحيح الذى يجب أن يسير عليه عند اختياره لمشكلة بحثه ، من ذلك مثلاً الغرض أو الهدف من البحث ، وطبيعة الفلسفة أو السياسة السائدة فى المجتمع ، وقيام بعض الافراد أو الهيئات بالانفاق على البحث ، ومدى توافر الامكانيات اللازمة .

وما أن يقع اختيار الباحث على مشكلة معينة بالذات عليه أن يحدد صلة هذه المشكلة بالاطار النظرى الأشمل ، وهذا الاطار يضم كل الموضوعات والفروض والتعريفات ، والقضايا النظرية التى تمس جوانب هذه المشكلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويقتضى ذلك من الباحث أن يحيط بكل ماكتب أو نشر عن موضوع دراسته من أبحاث سابقة ، فضلاً عن الموضوعات الاخرى ذات الصلة غير المباشرة بموضوع بحثه . وتستهدف هذه الخطوة تلخيص نتائج الابحاث السابقة ، والتعرف على المناهج ، والادوات المستخدمة فيها ، واستكشاف الصعوبات التى صادفت الباحثين السابقين وكيفية تغلبهم عليها .

وقد يجد الباحث فى نهاية هذه العملية أن النتائج التى ينبغى التوصل اليها قد توصلت اليها فعلاً بحوث أخرى ، وفى هذه الحالة عليه أن يدخل بعض التعديلات على موضوع دراسته ، حتى يستطيع أن يضيف الى التراث العلمى شيئاً جديداً . ومن الجدير بالذكر أن ربط مشكلة البحث بالاطار النظرى الأشمل يفيد فى استلهام الفروض وفى توضيح المفاهيم ، كما تبدو أهميته عند مرحلة تحليل وتفسير النتائج ، اذ يتمكن الباحث من وضع نتائج دراسته بين نتائج الدراسات السابقة ، ويستطيع عن طريق المقارنات أن يكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف وأن يوضح الاضافة التى قدمها للعلم ، وهذا هو طريق الاستمرار النظرى والتقدم العلمى فى أى ميدان . ومن الضرورى فى هذه الخطوة أن يصوغ الباحث مفاهيم دراسته صياغة واضحة . والمفهوم هو تجريد أو وصف مختصر لوقائع كثيرة ، ويستهدف تبسيط التفكير عن طريق الاشارة الى فئات من الوقائع برمز علم ، وهو رمز أو اسم لفئة ، لأنه يشير الى شىء معين ، وفى بعض الاحيان لا يدرك البعض أن المفاهيم هى بناءات منطقية وتجريدات ، ويؤدى ذلك بهم الى الوقوع فى خطأ

اعتبار المفاهيم ظواهر موجودة بالفعل . وقد تكون المفاهيم قريبة من الوقائع والموضعات التى ترمز اليها مثل مفاهيم : الطفل والرجل وكذلك المفاهيم التى تشير الى صفات الكبر أو الصغر أو القلة أو الكثرة ، أو البياض أو السواد ، وهناك مفاهيم أخرى تعتبر استنتاجات على مستوى أعلى من التجريد ، فتشير الى علاقات بين أشياء أو حوادث ، وهذه هى البناءات الفرضية Constructs ، ويمثل هذه البناءات مصطلحات مثل « العدالة ، والولاء ، والصداقة ، والتضامن ، والاتجاهات والدور ، والمكانة» وتعتبر هذه المفاهيم وحدات أساسية لتكوين النظريات العلمية ، وأهم شرط لصياغة البناء الفرضى تحديده اجرائياً ، أى وضوح العلاقة بينه وبين الاساس الواقعى الذى أقيم عليه . وعموماً ، فان صياغة مفاهيم صالحة للبحث تحتاج الى اجرائين : الاول يقوم الباحث بعملية تحليل منطقى تستهدف اكتشاف الابعاد المختلفة للمفهوم المستخدم ، وتحقيق الترابط بين هذه الابعاد بحيث يمكن تمييز كل الانماط التى تشير اليها ، ثم حصر هذه الانماط لدراستها ، وبعد ذلك ينتقل الباحث الى الخطوة التالية أو الاجراء الثانى وهو ترجمة الانماط المختارة الى فئات اجرائية ومؤشرات واقعية . كذلك عليه أن يحدد المصادر التى سيعتمد عليها ، وهنا سيجد أمامه نوعين من المصادر ، مصادر تاريخية وأخرى ميدانية . أما المصادر التاريخية فهى عبارة عن بيانات مدونة فى سجلات أو نشرات أو تقارير ، مثل الوثائق التاريخية والمطبوعات والدراسات التى تنشرها الهيئات المختلفة وهذه هى المصادر التاريخية الأولية ، وهناك فضلاً عن ذلك مصادر ثانوية وهى المستقاة من المصادر الأولية وقامت بها هيئات أخرى ، أو قام باحثون آخرون بتحليلها وتفسيرها والربط بينها كالبحوث التى تجرى بالاعتماد على بيانات التعداد لوصف خصائص السكان فى مجتمع معين . أما النوع الثانى فهو المصادر الميدانية ، وتشمل المعلومات التى يحتاجها البحث وتكون موجودة لدى بعض الأفراد ، أو يمكن الحصول عليها من مشاهدات الباحث . وجدير بالذكر أن البحوث العلمية تحتاج الى كلا النوعين من المصادر التاريخية والميدانية .

أما الخطوة التى تلى ذلك فهى صياغة الفروض التى ستنطلق منها الدراسة ويجب أن يكون واضحاً أن ذلك يرتبط بالطبع بالأهداف التى حددها الباحث لدراسته . وعادة ما يضع الباحث أهداف دراسته فى صورة سؤال أو مجموعة أسئلة ، تختلف درجة تعقدها فى فهم الظواهر المدروسة ، فاما أن يكون الاتجاه العام لأهداف البحث متمثلاً فى وصف وتشخيص مشكلة من المشكلات ، أو تحليل خصائص مجتمع من المجتمعات وقد لا يحتاج فى هذه الحالة الى صياغة فروض مبدئية .

أو أن يهدف البحث مباشرة الى تحليل العلاقة بين متغيرين أو أكثر كأن نفحص مدى ارتباط المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالاقبال والاحجام على تنظيم الاسرة . وفى هذه الحالة الأخيرة يقال أن البحث يستهدف التحقق من صدق فرض أو مجموعة فروض . ويمكن تعريف الفرض بأنه قضية احتمالية تقرر علاقة بين المتغيرات ، وهكذا يكون الفرض نوع من الحدس بالقانون ، أو هو تفسير مؤقت للظواهر ، لانه متى ثبت صدقه أصبح قانوناً عاماً ، يمكن الرجوع اليه فى تفسير جميع الظواهر التى تشبه تلك التى أوحت بوضعه .

أما إذا ثبت بطلانه يجب التخلى عنه ، والبحث عن تفسير آخر ينتهى الى الكشف عن القانون الحقيقى الذى تخضع له الظواهر أو الاشياء . والقابلية للاختبار Testability هى الخاصية الاساسية لكل فرض له قيمة علمية ، فالظن أو التخمين الذى لا يمكن اختباره بطريقة معينة لا يحقق فائدة مباشرة للعلم ، أى أن الفرض يشير الى المدى الذى يمكن عنده اجراء اختبارات تجريبية عليه ولذلك يجب أن يحدد الفرض على هيئة قضية واضحة ، يمكن التحقق منها بالملاحظة أو التجربة ، أى عبارة تقرر علاقة بين متغيرين ، فى حدود الواقع الاجتماعى الذى يحتكم اليه الباحث فى تحديد معنى كل مصطلح أو مفهوم يدخل فى تكوين الفرض ، فكأن صياغة فروض البحث تحتاج أولاً تحديد العلاقات بين المفاهيم على أساس العلاقة بين السبب والنتيجة أو بين متغير مستقل (سببياً) ومتغير تابع (نتيجة) . والخطوة الثانية هى ادخال متغيرات اضافية (وسيطة Intervening) على العلاقة المفترضة ، وذلك اما لاختبار مدى صدق هذه العلاقة ، أو أنها تتناول الظروف الاخرى المؤثرة فيها . وتعد هذه المتغيرات ذات أهمية خاصة فى البحوث الاجتماعية التى تقوم العلاقة فيها بين الظواهر على أساس تعدد العوامل والتساند المتبادل بين الأحداث .

وبعد أن ينتهى الباحث من تحديد الفروض التى ستدور حولها الدراسة عليه بعد ذلك أن يختار نموذجاً من نماذج التصميم التجريبى التى أشرنا اليها فيما سبق ، وذلك فى ضوء طبيعة الموضوع الذي يتناوله والظروف المحيطة بالتجربة . ويواجه الباحث عند هذه النقطة مسألة تصميم العينة اللازمة للبحث ، ويحتاج ذلك منه الى تحديد جمهور البحث ثم تحديد حجم العينة ، ودرجة تمثيل العينة للجمهور الاصلى . أما فيما يتعلق بالجمهور فمن الضرورى أن يتساءل الباحث عن طبيعة الجماعات التى يرغب فى أن تنسحب عليه نتائجها ، ويتطلب ذلك بالطبع معرفة خصائص هذا الجمهور باستخدام طريقة واضحة ومحددة . ويرتبط تحديد حجم العينة ودرجة تمثيلها بأهداف البحث . فالبحوث الوصفية مثلاً لا تحتاج الى عينات كبيرة الحجم ، وكذلك تعتمد درجة تمثيل العينة على مدى

التجانس بين حصائص جمهور البحث ذلك أن عينة يمكن أن تكون ممثلة بغض النظر عن طريقة الحصول عليها ، إذا انعدم الاختلاف أو التباين بين الأشخاص أو أنماط السلوك التى تقوم بدراستها ، ويجرى علماء الطبيعة بحوثهم استنادا الى هذا المبدأ ذلك أن (المادة) التى تدور حولها بحوثهم متماثلة ، بحيث نستطيع التعميم بعد دراسة عينة منها بغض النظر عن حجمها أما فى العلوم الاجتماعية ، فان مشكلة تغير السلوك الانسانى وتباينه تفرض على الباحثين مجموعة صعاب ، فالتصميم لا ينطبق على كل الحالات ، لهذا توصف القوانين الاجتماعية بأنها قوانين احتمالية . طالما أن - السلوك الانسانى - لا يحكمه عدد محدود من الأسباب ، ومن ثم يأخذ التعميم الصيغة التالية : (اذا احتفظنا بالعوامل س و ص ثابتة ، فان الموقف (أ) يصحبه دائماً الموقف (ب) بدرجة احتمال قدرها (٨٠٪) ولعل هذه الدرجة من الاحتمال ترجع الى وجود تغيرات فى المتغير التابع لا يمكن تفسيرها بالتغيرات المقابلة التى تطرأ على المتغير المستقل ، على الرغم من محاولة الاحتفاظ بالعوامل الدخيلة ثابتة . وقد يرجع هذا التباين الى اختلاف الثقافات الفرعية ، أو الخبرة الفردية أو الى أخطاء القياس ولكن نسبة كبيرة من الفشل فى نتائج البحوث الاجتماعية مردها عدم القدرة على ضبط متغيرات هامة . واذا أدركنا أن ثقافة المجتمعات المعاصرة تنطوى على مجموعة من الثقافات الفرعية ، فاننا لا نتوقع فحسب اللاتجانس بين الحالات التى تؤلف عينة بالذات ، وانما نتوقع أيضاً تبايناً فى نتائج الدراسات المتعددة لنفس الظواهر .

ومن هنا نشأت الحاجة الى اعادة اجراء الدراسات Replication of Studies وهو مصطلح يستخدم بمعنيين : الاول هو تكرار دراسة مشكلة معينة عن طريق استخدام اجراءات للبحث ووسائل للقياس واحدة فى كل دراسة والاختلاف يكون فى العينة فقط ، أما الثانى فهو يعنى محاولة اختبار نتيجة دراسة بعينها ، دون التقيد باجراءات ووسائل قياس الدراسة السابقة . والوظيفة العلمية لهذا الاجراء هى التثبت من صدق التعميمات ، وتحديد الحدود التى تصدق فيها نتائج الدراسات المختلفة وتحقيق الطابع الدينامى للنظريات العلمية .

وبعد ذلك ، ينتقل الباحث الى الخطوة التالية وهى تصميم الادوات Instruments design التى سيعتمد عليها فى الحصول على المعلومات من جمهور البحث . ويتعين هنا تقييم الادوات المختلفة لجمع البيانات ، فى ضوء كفاءة كل منها فى القيام بالوظيفة التى اختيرت لها وقد يعتمد الباحث على الاسئلة المقننة ، أو غير المقننة أو يكتفى بالمشاهدة والتسجيل ، أو يجمع بين الطريقتين . وعلى أية حال ، فان الباحث عليه أن يبذل جهداً فى تقنين أدوات بحثه ، والتأكد من سلامة بنائها ، وقدرة الاسئلة المختلفة فى حالة الاعتماد على استمارة البحث على التمييز والنفاذ الى الهدف الذى صيغت من أجله واذا استقر الباحث

على استخدام أداة معينة عليه بعد ذلك أن يدرب فريق البحث عليها تدريباً كافياً ، وأهم شروط التدريب توحيد التصور الذى يوجد لدى كل فرد فى فريق البحث عن أهداف الدراسة ، والغرض من كل سؤال ، وبذلك يصبح المنبه أو المثير واحداً ، فيتحقق للبحث شرط (التقنين) . أما اذا حمل كل باحث ميدانى فكرة مختلفة عن الآخر ، فان البيانات سوف تعكس وجهات نظر متباينه لا تصلح للبحث العلمى . ويظهر أهمية هذا التدريب بصفة خاصة اذا كان البحث يعتمد على طريقتى الملاحظة المباشرة أو دراسة الحالة ، اذ من الضرورى أن تكون لدى الباحثين فى هذه الحالة خبرة ومعرفة كافية بنوع الوقائع والانشطة التى ستدور حولها الدراسة الميدانية .

تبدأ بعد ذلك مرحلة جمع البيانات من الميدان ، وتحتاج هذه المرحلة الى اهتمام خاص من الباحث أو الهيئة المشرفة على البحث ، وغالبا ما تضع هيئة البحث دليلا مفصلاً للعمل الميدانى ، توضح فيه مختلف الاحتمالات ، ولابد أن - تتحقق صلة وثيقة بين الباحثين الميدانيين والهيئة المشرفة على البحث ، فقد تظهر بعض الظروف التى تتطلب اعادة النظر فى تصميم البحث جزئياً أو كلياً . ومن الضرورى تهيئة كل الظروف التى تضمن سلامة اتمام هذه المرحلة ، لانه تتوقف عليها أهمية نتائج الدراسة وقيمتها العلمية اذ من العبث أن ننفق وقتاً ، وجهداً ومالًا فى تمويل بيانات زائفة ، أو لسنا متأكدين من أنها تمثل الواقع تمثيلًا صادقاً .

تبقى بعد ذلك كله خطوة هى تحليل البيانات احصائيا تمهيدا لتفسيرها أى معرفة ما تنطوى عليه من دلالات وتشمل هذه المرحلة التبويب والتصنيف ، واستخراج الارتباطات بين المتغيرات المختلفة ، ثم اعداد كتابة تقرير البحث ، وفقاً للاسس العلمية والتى سنتناولها فيما بعد .

والواقع أن ما حاولنا توضيحه فيما سبق هو أن مشكلات تصميم البحث هى مشكلات عملية تظهر باستمرار منذ بداية البحث حتى نهايته . فكأن عملية البحث هى عملية اتخاذ قرارات مستمرة . ومراجعة هذه القرارات على أساس قواعد المنهج العلمى ، والظروف الواقعية التى تواجه الباحث عند التخطيط أو التنفيذ ، ولهذا يقال أن تصميم البحث هو ضرب من العلم والفن[1] .

٢ بعض الاعتبارات والمشكلات الهامة .

أوضحنا فى الفقرات السابقة أن تصميم البحث يمثل أساساً قضية تتعلق بالتطبيق العملى لقواعد المنهج العلمى على مشكلة محددة للبحث ، فالمصطلح يشير الى عملية تخطيط

(١) انظر : Russell. L. Achoff. the Design of Social Research, Chicago, University press, 1953

وتنفيذ البحث العلمى . ومن ثم فان مشكلات تصميم البحوث لا تقتصر على منهج معين من المناهج ، أو على مرحلة واحدة من مراحل البحث . وانما كل منهج علمى ، ينطوى على مشكلاته الخاصة بالتصميم ، وكل بحث تواجهه ظروف خاصة يتعين الالتفات اليها عند تخطيط اجراء البحث . وفى وقتنا الحاضر بعد أن أصبحت مشروعات البحوث Research Projects توضع لكى تتناول مشكلة كبرى ذات جوانب فرعية ، ويخصص لها الوقت والميزانية اللازمة لتغطية عدد من الموضوعات ، وتستخدم مناهج وأدوات بحث متعددة ، أصبحت هذه المشروعات تواجه مشكلات جديدة فى التصميم والتخطيط ، فهذه المشروعات الكبيرة تطرح مشكلة التكامل بين مجموعة من الفروض ، والتكامل بين عدد من الدراسات الفرعية ، وتمثل مسألة التكامل هذه مطلباً ضرورياً حتى تخرج الدراسة متصلة حلقاتها بدلاً من أن تنتهى الى مجموعة يتناول كل منها مشكلة منفصلة عن الاخرى . ويمكن هنا أن نلخص بعض الاعتبارات العامة التى يتعين الاهتمام بها عند تصميم أو تخطيط البحث :

١ - التصميم هو تخطيط البحث وبرنامج تنفيذه ، ولهذا فهو مطلب أساسى بالنسبة لاى نوع من أنواع البحوث العلمية ، ولا يمكن وصف تصميم البحث بأنه علمى أو غير علمى ، ولكننا نقول أن تصميماً معيناً ملائم أو غير ملائم ، وتؤثر عدة اعتبارات فى نوعية التصميم مثل درجة الدقة المطلوبة فى الدراسة ، ونوع البرهان الذى نريد أن نحققه ، وطبيعة المعلومات القائمة .

٢ - يلاحظ أن اثبات الفرض والتدليل على صحته ليس شيئاً قاطعاً فى مجال الدراسات الاجتماعية ، ولذلك يجب أن يراعى فى التصميم توافر بدائل الفروض لكى تتعدد التفسيرات التى تنطوى عليها الدراسة ، فذلك يحقق فوائد علمية أوسع مما لو اقتصرت الدراسة على فرض وحيد ، لذلك نهتم أثناء تخطيط البحث وفى مرحلة صياغة الفروض - فى حالة البحوث التجريبية - بأن تكون أمام الباحث مجموعة من الفروض الصالحة للاختبار ، كما ينبغى أيضاً عند تصميم الدراسة الوصفية أو التاريخية أن ينظر الباحث فيما يمكن أن تسفر عنه الدراسة من فروض مثمرة .

٣ - ليس هناك شىء يمكن أن نطلق عليه التصميم الناجح الوحيد ، فالخطة تختلف باختلاف الموضوع المدروس ، وباختلاف الباحثين وخبراتهم واهتماماتهم ، وتتنوع وتتعدل أيضاً وفقاً للمراحل التى تمر بها عملية البحث من جهة ، ووفقاً للظروف والمواقف العملية التى تواجه الباحث أثناء اجراء بحثه من جهة أخرى . ولهذا ، فمن الممكن استخدام أكثر من تصميم ، تماماً كما نستخدم أكثر من منهج وأكثر من أداة فى جمع المعلومات .

٤ – من العوامل التى تتحكم فى تصميم أو تخطيط البحث الوقت المخصص للدراسة ، والميزانية ، وامكانية الحصول على المعلومات ، ودرجة توافر بيانات رسمية ، وتدريب الباحثين الميدانيين ، ومعاونة الهيئات الرسمية ، وهذه العوامل يجب أن تؤخذ جميعاً فى الاعتبار عند التصميم .

٥ – ليس التصميم الذى يوضع نظرياً تصميماً نهائياً ، أو قاعدة عامة لا يمكن الانحراف عنها ، وانما التصميم قد يتغير أو يتعدل فى ضوء الاعتبارات الميدانية ، والظروف التى قد تستجد أثناء اجراء البحث .

٦ – من بين المصطلحات المنهجية التى تستخدم الان مصطلح الاستراتيجية المنهجية للبحث Research Strategy ويقصد من هذا المصطلح كافة الطرق والاساليب والادوات والاجراءات التى تتخذ من أجل تحقيق أهداف البحث ، اذ يحاول الباحث فى مرحلة التخطيط أو التصميم أن يصطنع أكثر من طريقة أو منهج فى اجراء البحث بحيث يخدم كل منهج جانباً معيناً من جوانب المشكلة المطروحة ، كما أنه بالمثل يستخدم أكثر من أداة لجمع المعلومات بحيث تتوافر لدى الباحث المعلومات المناسبة لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد يستخدم الباحث أيضاً أكثر من عينة للحصول منها على المعلومات المناسبة ، أو يجرى البحث على مستويات متعددة ، شريطة أن يتم ذلك كله على أساس مراعاة الاتساق والتكامل بين المناهج والادوات المستخدمة وبين العينات التى يدرسها الباحث .

وبامكاننا أن نوضح هذه الاستراتيجية مع بعض مشكلات التصميم من خلال نموذج لدراسة مصرية قام بها المؤلف جعل عنوانها مجتمع المصنع ، دراسة فى علم اجتماع التنظيم[1] والهدف الرئيسى من هذه الدراسة يتمثل فى محاولة تقويم مدى كفاءة التصور النظرى الذى طوره الباحث فى وصف وتشخيص مشكلات التنظيم الصناعى المصرى فكأننا هنا سوف نعرض للقارىء صورة واقعية حية (لمجتمع المصنع) بما تشتمل عليه من ظواهر وعلاقات داخلية ، وما يحيط بها من ظلال ، تحفزنا باستمرار الى دراسة تنظيم المصنع فى اطار البيئة النظامية الأوسع منه . والواقع أن أى دراسة حقلية من هذا النوع تحتاج الى الاستعانة باستراتيجية منهجية خاصة ، بحيث تلائم متطلبات التصور النظرى المستخدم من جهة ، وتتسق مع طبيعة الوحدة الاجتماعية موضوع الدراسة من جهة أخرى فى ضوء ذلك أجريت دراسة حالة متعمقة لاحدى التنظيمات الصناعية الكبرى فى مدينة الاسكندرية ، هى (شركة النصر للاصواف والمنسوجات الممتازة سبا) التابعة لوزارة الصناعة ، والتى تأسست عام ١٩٤٦ ، لكى تمارس صناعة رئيسية شهدها المجتمع

(١) أنظر ، د. محمد على محمد ، مجتمع المصنع ، دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .

المصرى منذ فترة طويلة ، كما أن بناءها التنظيمى قد مر بعدة تحولات هامة بلغت مداها بعد التغير التنظيمى فى المجتمع ككل . ولقد كان اختيارى لهذا التنظيم الصناعى محكوماً بعدة اعتبارات : فهو أولا : يقع فى المدينة التى يوجد بها ثلث صناعة الغزل والنسيج فى جمهورية مصر ، وهو ثانياً : يحقق أهدافاً انتاجية ، فى قطاع من أهم القطاعات الانتاج الصناعى فى البلاد ، الذى نعتمد عليه فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، كما أن صناعة الغزل والنسيج تحتل على النطاق العالمى مركزاً مرموقاً تستطيع الدول عن طريقها تنمية دخلها القومى ، ورفع مستوى معيشة أفرادها ، وبخاصة فى البلاد التى يميل معدل سكانها نحو الزيادة ،

ثم هو ثالثاً وأخيراً يعتبر نموذجاً بنائياً ممثلا لكثير من التنظيمات الصناعية الاخرى ، التى تتفق معه فى الاهداف والحجم ، بحيث يمكن أن تصدق نتائج دراستنا - الى حد ما - على هذه النماذج .

ولقد أخذت فى اعتبارى عند تصميم الاطار المنهجى لهذه الدراسة أن أحصل على بيانات ومعلومات تشمل عدة مستويات هى : الافراد بوصفهم أعضاء التنظيم الذين يشغلون المركز ، ويمارسون الادوار ، ويؤلفون الجماعات ، وبناء العلاقات الاجتماعية بين الافراد داخل الجماعات ، وبين الجماعات وبعضها . وخصائص البناء التنظيمى ، وأهدافه ، والمعوقات التى تحول دون انجاز هذه الاهداف كل ذلك من خلال العلاقة بين التنظيم من ناحية ، والمجتمع المحلى ، ثم النسق الاقتصادى فى المجتمع الكبير من ناحية أخرى . واقتضى ذلك معايشة هذا التنظيم لفترة طويلة نسبياً من الزمان ، امتدت منذ صيف عام ١٩٦٩ فى أول شهر أغسطس حتى آخر يناير عام ١٩٧٠ ، أى استغرقت ستة شهور كاملة .

واذا كانت مناهج البحث الاجتماعى تصنف بطرق متعددة ، أهمها ذلك التصنيف الذى يعتمد على الهدف الذى من أجله تجرى الدراسة ، بحيث يمكن القول بأن هناك دراسات كشفية تستطلع جوانب مشكلة معينة للتوصل الى استبصارات جديدة ، يمكن أن تنطلق منها بحوث أكثر تعمقاً ، ودراسات أخرى وصفية تشخيصية تسعى الى تحديد نطاق الظاهرة وتصوير أبعادها ، وكشف الارتباطات بين هذه الابعاد ، ثم دراسات تستهدف اختبار الفروض السببية ، فتحصل على بيانات يمكن الاحتكام اليها فى قبول هذه الفروض أو تعديلها أو رفضها ، فان الدراسة الراهنة تجمع فى منهجها بين النوعين الاول والثانى من هذه الدراسات ، ويطالبان بالاتجاه مباشرة نحو الدراسات التى تختبر الفروض السببية ، باعتبارها جديرة بتنمية معرفتنا الامبيريقية والنظرية على السواء ، الا إننى أعتقد أن ذلك طموحاً غير مألوف بالنسبة للمرحلة الحالية من تطور الدراسات التنظيمية

الاجتماعية فى ضوء ظروف المجتمع المصرى الواقعية ، فلا تزال معرفتنا العلمية المنظمة بجوانب هذا الواقع غير مكتملة وما نزال بعيدين عن التوصل الى اطار تصورى نابع عن ظروفها الخاصة ، ولهذا فاننا فى أمس الحاجة الى دراسات تسهم فى التوصل الى خريطة اجتماعية منظمة لمختلف جوانب واقع مجتمعنا المصرى وظواهره ، بحيث يمكن بعد ذلك أن نتقدم فى بحوثنا خطوة تالية ، باجراء دراسات تنطلق من الفروض أو القضايا التى أمكن تطويرها ، وهكذا تمثل الدراسات الوصفية التشخيصية مطلباً حيوياً وضرورة ملحة فى هذه المرحلة .

على أننى حاولت أن أكسب دراستى لحالة واحدة طابعاً عاماً بقدر المستطاع فوجهتها باطار نظرى محدد بوضوح منذ البداية ، واستعنت فيها بالتاريخ الذى أمدنا بثروة من البيانات حول تطور بناء هذا التنظيم وظروفه المختلفة من جهة ، والتغيرات التاريخية التى شهدها النسق الاقتصادى الشامل من جهة أخرى ، وكانت الاستعانة بهذه المعلومات التاريخية خليقة بأن تنمى لدينا (الخيال السوسيولوجى) ذلك المفهوم الذى أدخله رايت ميلز Wright mills لكى يشير الى (قدرة الباحث الفكرية على فهم الصورة التاريخية العامة والكلية للانسان والمجتمع ، فى ضوء ما تنطوى عليه من دلالة داخلية بالنسبة للافراد ، فضلًا عن الظروف الخارجية والبيئة المؤثرة فى سلوكهم ، والمحددة للعلاقة بين الشخصية والبناء الاجتماعى) اذ يعتقد رايت ميلز أنه من العسير دراسة اتجاهات الافراد ، أو أى ظاهرة اجتماعية أخرى اذا عزلت عن سياقها التاريخى ، واذا درست منفصلة عن العنصر الذى تنتمى اليه ، ولنا أن نتوقع الدور الهائل الذى يلعبه الاطار التاريخى فى تزويد الباحث ببصيرة سوسيولوجية ثاقبة ، اذا علمنا أن عالم الاجتماع ذو القدرة على الخيال السوسيولوجى عليه أن يتساءل عن بناء المجتمع ككل ، ومكوناته الرئيسية ، والصلات والروابط القائمة بينها ، والمعانى التى تنطوى عليها الملامح البنائية الخاصة ، وموقع المجتمع على خط التاريخ الانسانى ، وغير ذلك من التساؤلات التى تسهم فى حل مشكلات الانسان فى العالم أكثر من مستوى ، فأجريت مقارنات حضارية من خلال تحليل أوجه الشبه والاختلاف بين خصائص التنظيم الصناعى المصرى ، وتلك التى كشفت عنها دراسات تنظيمية أخرى أجريت فى مجتمعات شرقية وغربية ، لكى نبعد دراستنا عن ذلك التمركز حول الذات الذى رسم البحوث الحديثة فى هذا الميدان ، ثم أجريت مقارنات عبر الزمان ، من خلال تتبع العلاقة بين بعض المتغيرات ، فى اطار ظروف تاريخية شهدها البناء التنظيمى ، وأخيراً عقدت مقارنات داخلية بين الوحدات الفرعية المختلفة للتنظيم الصناعى المدروس ، لكى نتمكن من كشف العلاقة بين بناء هذه الوحدات ونسقها الفنى أو التكنولوجى ، وبين الظواهر والمتغيرات التنظيمية الاخرى .

ولقد كان ضروريا فى دراسة من هذا النوع ، أن أعتمد على أكثر من مصدر واحد فى الحصول على البيانات ، فأجريت ملاحظات مباشرة ، حددت اطارها فى ضوء الاهداف العامة للدراسة ، وكانت هذه الملاحظات جديرة بأن تمنحنا تصوراً شمولياً للنسق الاجتماعى ، والعلاقات السائدة بين مكوناته . ومن المسلم به أن الملاحظة فى بحوث التنظيم تنطوى على أهمية خاصة ، وذلك حينما يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفصيل الظواهر ، وعن العلاقات التى توجد بين عناصرها ، فكأن الملاحظة العلمية تعد فى دراستنا هذه مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، فهى تفيد فى استكشاف المواقف ، أو الاستبصار بسلوك معين ، كما أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية ، وتمثل فى هذه الحالة محكاً خارجياً ، يمكن الاحتكام اليه فى التثبت من مدى صدق هذه البيانات . وقد تمت الملاحظات فى المواقف الطبيعية ، حيث استعان بها الباحث فى دراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التى تنشأ بينهم فى مواقف العمل . على أن قيمة الملاحظة كطريقة فى البحث كانت تزداد دائماً فى الحالات التى نتوقع احتمال مقاومة الافراد لما يوجهه اليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم أثناء المقابلة ، وهذه « المقاومة » من الأمور المألوفة ، خاصة اذا كانت الاسئلة تتناول مسائل لا يحب الفرد أن يتحدث عنها ، أو لا يطمئن الاطمئنان الكافى للتصريح عن رأيه فيها . فيمتنع عن الاجابه ، أو يلجأ الى تحريفها .

ورغم أن الناس قد يغيرون ، ويعدلون من أنماط سلوكهم ، اذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، الا أن تحريف السلوك الفعلى عن صوره المألوفة أصعب بكثير من تحريف الالفاظ الدالة على السلوك الحقيقى . وهكذا ، يمكننا أن نقول : « ان امعان النظر الى الاشياء — كما يذهب الى ذلك تشارلز كولى — قد مكننا من الفهم التعاطفى لعديد من الظواهر والمشكلات » .

أما المصدر الثانى للبيانات فقد تمثل فى « المقابلات الحرة » مع أعضاء المستويات المختلفة للتسلسل التنظيمى ، وقد طلبت فيها الى المبحوثين الافصاح عن آرائهم وأفكارهم ، ووجهات نظرهم ، ومشاعرهم حول بعض المسائل والموضوعات الهامة التى تفيد البحث . والمقابلة كأداة للبحث هى حوار لفظى ، وجهاً لوجه ، بين باحث (قائم بالمقابلة) وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين ، وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التى تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الادراكات أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك فى الماضى أو الحاضر . وقد أسهمت المقابلة فى المراحل الاولى من البحث حينما كشفت عن الابعاد الهامة للمشكلة ، وزودتنا بكثير من القضايا

الواقعية ، وألقت الضوء على الأطراف المرجعية لاستجابات الافراد . ولعل أهم ماتميزت به المقابلات الحرة هو المرونة المطلقة ، فلم يقم الباحث بتحديد الاسئلة التى ستوجه للمبحوث ، ولا احتمالات الاجابة ، وانما ترك قدراً كبيراً من التحرر للمبحوثين للافصاح عن آرائه ، ومشاعره وانفعالاته ، وتقييمه للأمور ، ولهذا أفادت فى التعرف على الاطار الشخصى والاجتماعى لمعتقدات أعضاءالتنظيم . على أننى حاولت بقدر المستطاع أن أوفر كل الظروف الملائمة لنجاح المقابلات سواء من حيث استثارة دوافع المبحوث للاستجابة ، أو طريقة توجيه الاسئلة ، أو تسجيل اجابات المبحوثين ، ومن ثم شكلت المادة التى حصل عليها الباحث باستخدام هذه الطريقة ، جانباً أساسياً من بناء هذا البحث ، كما أثرت — على ما سنرى — التحليل والتفسير .

وأخيراً استخدمت استمارة البحث فى دراسة عينة من عمال خمسة أقسام انتاجية أساسية فى التنظيم ، والاستمارة نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه الى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، وتم تنفيذها عن طريق المقابلة الشخصية . وقد اتبعت فى اختيار العينة طريقة تسمح بتمثيل أعضاء هذه الأقسام ، فاحتكمت الى متوسط الاجر اليومى كمؤشر يعكس مدى تجانس الاعضاء فيما يتعلق بالعمر ، والحالة العضوية ، والمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، والتعليم . وبذلك بلغ مجموع عينة البحث (٢٠٥) مبحوثاً موزعة على الأقسام المختلفة ، وفقاً لدرجة تجانس خصائص أعضاء هذه الأقسام . أما الهدف من استخدام استمارة البحث فيتمثل فى الحصول على بيانات تتصل بخصائص أعضاء التنظيم ، وبادراكهم لبعض الظواهر والمتغيرات ، وقياس مجموعة عوامل ، ويبدو ذلك واضحاً من بناء هذه الاستمارة ، فلقد انقسم البناء الداخلى لاستمارة البحث الى تسعة أقسام ، الاول يتناول الظروف المحيطة بالعمال فى المجتمع المحلى ، ودرجة المشاركة الاجتماعية على مستوى العلاقات الاجتماعية التلقائية ، وكذلك النشاط التنظيمى الطوعى ، وأخيراً المشكلات الخاصة ، والثانى بفحص ادراك العمال للمفاهيم الجديدة التى أرساها التغير التنظيمى ، ومدى تحديدهم لسلبياتها وايجابياتها ، وأهمها مفاهيم المشاركة فى الادارة والارباح ، كما يهتم بالمقارنة بين بعض الابعاد التنظيمية هى : انجاز الاهداف الانتاجية ، وتأكيد الرشد والكفاية ، والاتصال ، والسلطة ، واتخاذ القرارات ، والتنقل المهنى ، ودور التنظيم النقابى ، والخدمات ، وذلك خلال الفترة السابقة على التغير التنظيمى وبعده ، والثالث يقيس مدى الاستقرار والتكامل ، فيتناول الخبرة المهنية السابقة ، ويستعين بمقياس متدرج لكشف درجة الارتباط والتوحد بالتنظيم ، والرابع يحلل العلاقة بين العمال والادارة من خلال

الكشف عن اتجاهها نحو تدعيم العلاقات الاجتماعية ، وتقوية الروابط بين وحدات التنظيم ، أو اهتمامها فى المحل الأول بالكفاية ، ثم الاتصال وانفتاح البناء الادارى على مشكلات العمال ، وتقويمهم لقدرة الادارة على انجاز أهدافها ، والمعوقات الوظيفية ، والخامس ينصب على بحث مؤشرات للعلاقات الاجتماعية التلقائية ، وصور الحياة الجماعية بين العمال ، ومقومات المكانة والقيادة غير الرسمية ، والتماسك الاجتماعى ، والسادس يدرس علاقة العمال ، بالمستويات الاشرافية المختلفة ، والتى أهمها مستوى اشراف الخط الاول والثانى فى التنظيم ، ونطاق مسئولياتهم ، وأسلوب القيادة ، والسابع يعرض للدور المنظمات الشعبية الثلاث وهى : النقابة ، والتنظيم السياسى ، وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين ، واستعانت الدراسة فى هذا الصدد بمقاييس تكشف عن مدى تكامل العمال مع منظماتهم ، وادراكهم للدور الذى تؤديه ، والمعوقات التى تحول دون ذلك ، والثامن يشمل بعض البيانات السجلية الخاصة والانتاجية ومستويات الاداء ، ويمكن الاحتكام اليها فى التأكد من ثبات المعلومات وصدقها ، وأخيراً يقدم القسم التاسع : بيانات مميزة تتعلق بالعمر ، والقسم ، وطبيعة العمل ، والاجر ، والتعليم ، ومدة العقوبة ، والمشاركة فى المنظمات الداخلية .

ولقد خضعت استمارة الباحث لتجربة استطلاعية استعان فيها البحث بدليل للمقابلة ، التى كانت تجرى بصورة غير موجهة ، ويستهدف هذا الاجراء التأكد من أن البنود التى تم اختيارها تتصل مباشرة بمشكلة البحث ، وتخدم أغراضه ، والتعرف أيضاً على الصياغة الملائمة للأسئلة ، كما كانت نتائج هذه المقابلات تمثل الاساس المنطقى لبناء استمارة البحث ثم أعدت الاستمارة بعد ذلك للاختبار المبدئى ، الذى أجرى على عينة من العمال قوامها (٣٠) مبحوثاً ، ولقد أفاد هذا الاختبار فى استكشاف مدى صدق وثبات البيانات التى يمكن الحصول عليها عن طريق استمارة البحث ، والتأكد من سلامة الطريقة المستخدمة فى تحديد متغيرات الأسئلة ، وصلاحية اللغة التى صيغت بها الاستمارة ، ومدى الاتساق الداخلى فى بنودها ، ومن الجدير بالذكر أن الدراسة احتكمت فى قياس ثبات وصدق البيانات التى تتضمنها استمارة البحث الى ثلاثة معايير : الاول :هو مقارنة البيانات اللفظية ، بتلك التى ترتبط بها فى وثائق وسجلات المبحوثين ، والثانى : هو ملاحظة الاتساق الداخلى فى اجابات المبحوثين ، والمعيار الثالث يتمثل فى الاستعانة بالشواهد الكيفية التى سجلتها ملاحظاتنا المباشرة ومقابلاتنا الحرة ، كمحك خارجى ، للتأكد من صدق البيانات .

كذلك أفادت تجربة الاختبار المبدئى فى اعادة ترتيب بعض الأسئلة ، وحذف واضافة

أسئلة ومتغيرات أخرى ، والاحتفاظ بطريقتي الاسئلة المقفلة النهاية ، والمفتوحة النهاية ، كما أثبتت أن (لغة الحديث اليومي) ، هي أفضل أسلوب لصياغة الاسئلة من حيث أنها تتيح فرصة الفهم المشترك ، والادراك المباشر للهدف من الأسئلة . ولقد استخدمت الدراسة بعد جمع هذه البيانات الكمية خطة محددة لمعالجتها وتحليلها احصائياً ، فحسب المتوسطات اللازمة وأجريت اختبارات الدلالة الملائمة لهذه البيانات ، واستخرجت الارتباطات بين المتغيرات الرئيسية .

والواقع أن هذه « الاستراتيجية المنهجية » تجيء ملائمة تماماً لطبيعة التنظيمات ، فهي تمكننا من استخلاص قضايا تصدق على الاعضاء ، مثلما تصدق على البناء التنظيمي ككل ، طالما أننا لن نتوقف عند مستوى ادراك الاعضاء ، للظواهر التنظيمية ، من خلال بيانات من استبار عينة من هؤلاء الاعضاء ، وانما تسمح الاجراءات المستخدمة في الوقت ذاته بتنمية معرفتنا بالبناء التنظيمي ، والعلاقات المتبادلة بين الانساق الفرعية . ومعنى ذلك أن المزاوجة بين الادوات المنهجية في دراسة واحدة ، تجعلنا نتخطى تلك المشكلة التي تفرض نفسها على دارسي التنظيمات ، والتي تتمثل في المفاضلة المستمرة بين اجراء بحث متعمق يستهدف تنمية فروض خصبة ، واثراء فهمنا بالجوانب الاجتماعية الفريدة التي تظهر داخل البناء التنظيمي ، أو باجراء مسح لعدد كبير من التنظيمات والاعضاء ، من شأنه أن يخلص الى تعميمات أكثر صدقاً ، بعد اصطناع أدق الوسائل والاجراءات اللازمة للبحث . لكن ذلك لا يعني أننا نقلل من أهمية المقارنة في البحوث التنظيمية ، اذ أن هذه المقارنات قادرة على استكشاف الظروف التي تصدق فيها الفروض أو القضايا التي أمكن تطويرها بعد اجراء دراسة متعمقة .

ونستطيع بعد عرض هذا النموذج للاستراتيجية المنهجية ، أن نحدد بايجاز أهم سمات وخصائص الاستراتيجية التي استخدمت في الدراسة السابقة :

(أ) تعدد مستويات الحصول على البيانات ، فقد حصلت الدراسة على معلومات من الافراد ، والجماعات ، والبناء التنظيمي ، والمجتمع المحلي ، بالاضافة الى البيانات التي أمكن الحصول عليها عن النسق الاقتصادي العام في المجتمع .

(ب) محاولة اكساب دراسة الحالة طابعاً عاماً ، وذلك باختيار وحدة نموذجية للبحث من جهة ، وبالاستعانة باطار نظري محدد بوضوح يوجه تصميم البحث وحدد التحليل والمقارنة والتفسير من جهة أخرى .

(جـ) المرونة المنهجية ، وتعني الدراسة وان كانت وصفيه تشخيصية فان الباحث قد

استعان فيها بالتاريخ وبالمقارنات الداخلية والخارجية .

(د) تعدد أدوات الحصول على البيانات فقد استخدم الباحث الملاحظات المباشرة ، والمقابلات الحرة ، واستمارة البحث .

(هـ) مضاهاة المعلومات الكمية والكيفية للتثبت من صحة البيانات المستخدمة ومبلغ صدقها وثباتها .

(و) استخدام الوثائق والسجلات الرسمية المتاحة للحصول منها على بيانات تتصل بمشكلة البحث ، أو الرجوع اليها كمحك خارجي لصدق المعلومات التي يذكرها المبحوثين .

٤ - ادارة البحوث الاجتماعية :

تفرض طبيعة البحوث الاجتماعية فى الوقت الحاضر على الباحث العلمى ألا تقتصر مهمته على الناحية العلمية فحسب ، وانما عليه أن يمارس دوراً ادارياً أيضاً ، فمشروعات البحوث توضع الان بحيث تحتاج الى طائفة هائلة من البيانات ، كما تستخدم فيها أدوات بحث مختلفة ، وعادة ما تطبق هذه البحوث على نطاق واسع ، ومن ثم تشكل هيئة لاجراء البحث تضم خبراء فى مختلف المجالات المتصلة بموضوع البحث وتضم الهيئة رئيس البحث . والمستشارون والخبراء الفنيون ، والاحصائيون . ومن ثم تعد مشكلة ادارة البحث من أهم المشكلات التى تواجه البحوث الاجتماعية ، فمن الضرورى عند وضع خطة البحث مراعاة الاعتبارات الادارية التالية :

١ - تشكيل هيئة البحث وتحديد الادوار : بعد اختيار المشكلة التى سوف تكون موضوعاً للبحث يتعين تشكيل الهيئة المشرفة على اجراء هذا البحث من بين المتخصصين فى الموضوع ، وتضم هيئة البحث مشرفاً عاماً أو رئيساً للبحث يكون هو المسئول أمام الجهة التى تمول البحث عن استكماله وتسليم تقريره اليها ، ويختار المشرف على البحث المعاونين له فى اجراء الدراسة من الخبراء والباحثين ، والباحثين المساعدين والفنيين ، وعادة ما تتشعب هيئة البحث الى عدة لجان فرعية تخصص كل لجنة لدراسة جانب متخصص من جوانب مشكلة البحث ، كأن تكون هناك مثلا لجنة فرعية اجتماعية ، ولجنة اقتصادية ، ولجنة احصائية ، ويكون فى الغالب رئيس وسكرتير كل لجنة عضواً فى اللجنة العامة التى تتولى عملية تخطيط وتصميم الدراسة ككل ، والتنسيق بين أعمال هذه اللجان وتحقيق التكامل بينها . وهناك دور هام هو دور السكرتير الفنى للبحث الذى يتولى أعمال السكرتارية الفنية والتى أهمها الاعداد لاجتماعات هيئة البحوث وتنفيذ

قراراتها ومتابعتها والاشراف على الجهاز الادارى الذى يعاون فى اجراء البحث ، كما أن السكرتير الفنى للبحث عادة ما يكون بمثابة حلقة اتصال بين هيئة البحث وبين اللجنة العامة وبين اللجان الفرعية للبحث .

٢ – **الاجتماعات الدورية** : يقوم السكرتير الفنى للبحث بمتابعة اجتماعات هيئة البحث دورياً ، ويحدد عدد الاجتماعات الاسبوعية وفقاً للمرحلة التى يمر بها البحث ، كما يتفق أيضاً داخل اللجان الفرعية على عدد الاجتماعات الاسبوعية لهذه اللجان . وعادة ما تكون اجتماعات الهيئة العامة للبحث بعد أن تجتمع اللجان الفرعية ، وذلك للنظر فى أعمالها ومتابعة انجازاتها ، وتكليفها بما يستجد من أعمال ويجب أن يحدد السكرتير الفنى للبحث جداول أعمال الهيئة العامة للبحث ، كما أن عليه أيضاً أن يسجل كل المناقشات والقرارات التى تتخذ أثناء هذه الاجتماعات فى محاضر للجلسات تعد بمثابة مضبطة ، وذلك لأن هذه المحاضر سوف يرجع اليها عند كتابة التقرير النهائى للبحث .

٣ – **ميزانية البحث** : من أهم المسائل التى تواجه هيئة البحث معرفة النفقات والتكاليف التى تتطلبها كل مرحلة من مراحل البحث واجراءاته ، ويجب أن تقدم هذه الميزانية للجهة أو الهيئة التى تمول البحث لاعتمادها مع خطة البحث . وتحدد بنود الميزانية عادة على النحو التالى :

(أ) مكافآت الاشراف على البحث .

(ب) مكافآت الاجتماعات الدورية للجان .

(جـ) مكافآت التقارير الفرعية والاعمال الخاصة التى يكلف بها أعضاء البحث أو غيرهم ممن ترى الهيئة الاستعانة بهم .

(د) نفقات الزيارات الاستطلاعية للميدان .

(هـ) نفقات تصميم وتجهيز عينة البحث .

(و) نفقات تدريب الباحثين الميدانيين وطبع دليل العمل الميدانى .

(ز) مكافآت الاشراف على العمل الميدانى .

(ح) نفقات العمل الميدانى وتشمل مكافآت تطبيق استمارة البحث ، أو مكافآت اجراء المقابلات ، أو دراسة الحالات ، ثم نفقات الاتصال والانتقال والاقامة .

(ط) مكافآت مراجعة الاستمارات ميدانياً ومكتبياً .

(ى) مكافآت ونفقات تجهيز استمارات المعالجة الاحصائية .

(ك) مكافآت ونفقات التحليل الاحصائى للبيانات .

(ل) مكافآت كتابة تقرير البحث .
(م) نفقات طبع ونشر تقرير البحث .
(ن) مصروفات احتياطية .

وتحدد المبالغ التى تخصص لكل بند من بنود الميزانية فى ضوء عدد من الاعتبارات منها ، أهداف البحث ومدى شمولية أو خصوصية هذه الاهداف ، وطبيعة المشكلة المدروسة ، والصعوبات التى تواجهها ، وحجم العينة المختارة للبحث ، ونوعية الادوات المطبقة فى الحصول على البيانات ، فالمقابلات ودراسات الحالة تحتاج الى نفقات أكثر ، كما أن حجم استمارة البحث أو عدد الاسئلة التى تتضمنها ، ونوعية البيانات المطلوب الحصول عليها كلها عوامل تؤثر فى النفقات .

٤ - **التوقيت الزمنى للبحث** : البحث العلمى عملية مستمرة ولابد أن تحدد هيئة البحث جدولاً زمنياً للدراسة ، ويتحدد هذا الجدول على أساس نوع أو طبيعة الدراسة ، ويمكن فى هذا الصدد أن تنقسم الدراسات الى ثلاثة أنواع من حيث البعد الزمنى وهى : الدراسات القصيرة المدى والدراسات المتوسطة المدى ، والدراسات البعيدة المدى ، فالبحوث التى تستهدف تحقيق أهداف عملية عاجلة **Action Research** وبحوث التقويم **Evaluative Research** تعتبر من البحوث القصيرة المدى التى يجب أن يعد جدولها الزمنى على أساس ارتباطها بغايات عملية مباشرة . أما البحوث التى تدرس ظواهر اجتماعية بهدف وصفها وتشخيصها أو التعرف على أبعادها المختلفة فهى تدخل فى عداد البحوث المتوسطة المدى ، وهناك أخيراً بحوث أخرى تستهدف مثلًا متابعة التغيرات التى تحدث على مدار فترة زمنية معينة وهذه غالباً ما تكون بحوث طويلة الأجل .

والى جانب تحديد جدول زمنى للبحث ككل ، يتعين تحديد جدول زمنى لكل مرحلة من مراحل البحث ، فمرحلة التوثيق مثلًا يجب أن تحدد المدة التى ستتم خلالها ، مرحلة البيانات ، ومرحلة التحليل والتفسير ، والفترة التى تستغرقها كتابة التقرير ونشره ... الخ .

٥ **ادارة العمل الميدانى** : تعد مرحلة جمع البيانات من الميدان وتدريب الباحثين الميدانيين من أهم مراحل البحث الاجتماعى ، اذ تتوقف سلامة البحث ككل على دقة جمع المعلومات . وعادة ما تعين هيئة البحث بعض أعضائها لتدريب الباحثين الميدانيين على الادوات المستخدمة فى جمع البيانات وينبغى التأكد تماماً من أن الباحثين الميدانيين قد

فهموا البيانات المطلوب الحصول عليها . وعادة ما يتم هذا التدريب على أساس برنامج محدد تتكون عناصره من أهداف البحث وموضوعه ، وأدوات جمع البيانات ، وبناؤها ، وأسباب استخدامها فى البحث ، وأساليب الاتصال والعلاقات بالجمهور . ويتعين أن تحدد هيئة البحث المشرفين على العمل الميدانى وضباط الاتصال ، ومهمتهم الاساسية عمل الدعاية اللازمة للبحث الحصول على ثقة الأهالى أو جمهور الباحثين وتعريفهم بأهداف الدراسة ، لكى تضمن هيئة البحث تعاونهم معها ، كما أنهم يتولون أيضاً مراقبة عملية جمع البيانات وحل المشكلات التى قد تظهر أثناء البحث الميدانى ، وتكوين صلات مستمرة بين الباحثين الميدانيين وهيئة البحث .

٦ - **تقرير البحث** : تكلف هيئة البحث أعضائها ولجانها الفرعية باعداد تقارير كاملة عن نشاطها العلمى خلال فترة اعداد البحث ، ثم يقوم المشرف على البحث بكتابة التقرير العام من خلال هذه التقارير وفى ضوء المناقشات المسجلة فى محاضر اجتماعات هيئة البحث ولجانه الفرعية .

والواقع أن مهمة الباحث أو هيئة البحث لا تكتمل الا بعد كتابة التقرير النهائى ذلك أن الخطوات السابقة التى استغرقها الاعداد الفكرى والمادى للبحث تصبح عديمة القيمة ، اذا لم تثبت فى تقرير يعرضها بصورة منظمة ، وتراعى فيه القواعد العلمية ، ولا شك أن مهمة كتابة التقرير عسيرة ، وتحتاج الى مهارة وفيرة وخبرة بالكتابة لا تتوفر لدى الكثيرين ، كما يجب أن تعطى الوقت الكافى ، وأن تبدأ بمجرد الانتهاء من تحليل البيانات ، وتقرير البحث يجب أن يشمل عدة نقاط أساسية هى :

(أ) عرض المشكلة موضوع البحث عرضاً وافياً .

(ب) اجراءات البحث من حيث تصميمه . ومراحله المختلفة ، ومصادر الحصول على البيانات وطرق تحليلها .

(جـ) عرض النتائج .

(د) مناقشة تطبيق النتائج والاستخلاصات .

(أ) عرض المشكلة : Statement of the Problem

يتضمن ذلك عرض موضوع البحث ، وتحليل كافة الكتابات المتصلة به سواء كانت نظريات علمية قائمة ، أو نتائج أبحاث سابقة ذات صلة بالموضوع أو المشكلة ، أو لها علاقة بالنتائج التى سوف يتوصل اليها الباحث . كما ينبغى فى هذا الصدد ابراز وجهة نظر

الباحث ، أو المنظور الذى يتناول -- منه الموضوع وذلك من خلال العرض النقدى للتراث النظرى فلا يكفى اذن سرد النظريات والابحاث السابقة دون تحليلها تحليلاً نقدياً ، وتصنيفها الى مواقف واتجاهات متميزة تمهيداً لانتقادها ويتضمن هذا القسم أيضاً كل التعريفات التى سوف يستخدمها الباحث ، وتحديد معنى المفاهيم المختلفة التى سوف تتردد على صفحات البحث ، وكذلك وضع الفروض الاساسية التى ستوجه الدراسة ومناقشة هذه الفروض فى ضوء ما يمكن أن تضيفه الى بناء المعرفة العلمية من زوايا أو استبصارات جديدة ، كما يجب أيضاً ابراز القيمة العملية للبحث بوضوح .

(ب) اجراءات البحث : Research Procedures

يهتم القارىء العلمى بمعرفة المناهج والادوات المستخدمة فى البحث حتى يقتنع بدلالة النتائج التى توصل اليها الباحث . لذلك يتعين عرض المنهج المستخدم فى الدراسة مع اعطاء التبريرات المختلفة التى جعلت الباحث يستعين به دون غيره ، وكذلك شرح أدوات البحث المستخدمة فى جمع البيانات واجراءات التعرف على درجة ثباتها وصدقها ، كما يصف أيضاً جمهور البحث وصفاً تفصيلياً دقيقاً ، وكذلك أسلوب اختيار العينات وأسس هذا الاختيار ، ونوع العينة وحجمها ومدى تمثيلها للمجتمع . يجب أيضاً عرض خطة التحليل الاحصائى للبيانات ونوع المقاييس والاختبارات المستخدمة ومدى الثقة فى قدرتها على ابراز الفروق بين الاستجابات أو الدلالات المختلفة لها .

(جـ) عرض النتائج : Presentation of Results

يجب على الباحث أن يقدم ما خلصت اليه الدراسة من نتائج بصورة موضوعية ، دون أن يعرضها من وجهة نظره الخاصة ، اذ أن الباحث العلمى ليس كأى كاتب آخر يبرز ما يريد ابرازه ويعطيه أهمية ولوناً خاصاً ويغفل ما يريد اغفاله من حقائق ، بل يتعين عليه أن يعرض الحقائق والنتائج كاملة وبأمانة تامة ، وعلى الباحث أن يرتب نتائجه حسب أهميتها وصلتها بموضوع البحث وقد يجد أنه ليس من الضرورى عرض جميع التفاصيل التى تنطوى عليها الجداول الاحصائية ، فيضعها فى ملاحق البحث .

(د) مناقشة تطبيق النتائج : Discussion of Implications

لا يكفى مجرد عرض الوقائع والنتائج وانما لابد من مناقشتها والتعقيب عليها ، وابراز ما قد تنطوى عليه من دلالات نظرية ، أو قيمة عملية تطبيقية ويقتضى ذلك من الباحث أن يعرض استخلاصه أو استنتاجاته Inferences التى بنيت على النتائج ، والتى يمكن تطبيقها فى ظروف مماثلة ، وعليه ألا يصوغ أى تعميم من النتائج الا بعد أن يتأكد من توافر كل

الشروط الملائمة لصياغة هذه التعميمات . وينتهى البحث عادة بتوضيح قيمته التطبيقية وما يمكن أن تفيد به نتائجه بالنسبة لاغراض التنمية أو التخطيط أو القاء الضوء على أحد المشكلات الاجتماعية الاقتصادية .

أسلوب التقرير : Report Style

أهم صفات التقرير العلمى البساطة والوضوح والدقة ، والالتزام باللغة العلمية ، وهذا لا يعنى بالطبع أن يكتب التقرير على مستوى عال من البلاغة باستخدام ألفاظ وتراكيب لغوية ذات جرس رنان ، يصعب فهمها فى كثير من الاحيان ، وانما يتعين أن تعرض الافكار عرضاً منطقياً بلغة واضحة يسهل فهمها .

وأول خطوة فى كتابة التقرير هى أن نستقر على المعلومات الاساسية التى سوف تنقل الى جمهور القراء ، ثم الربط بين هذه المعلومات حتى تظهر فى تسلسل منطقى . ولابد لتحقيق هذا الغرض من كتابة اطار تفصيلى Outline Detailed للبحث يطوى على الموضوعات الرئيسية والفرعية التى سوف يتناولها الباحث فى تقريره ، ثم يراجع هذا الاطار ويناقشه مع غيره من الباحثين أو ذوى الخبرة العلمية ، حتى يستقر عليه فيبدأ فى الكتابة .

وينبغى أن يراعى فى الكتابة الوقوف ، وبداية الفقرات ، والاقسام والفصول وكتابة الهوامش . أما تجهيز الجداول الاحصائية والرسوم البيانية فانها تحتاج الى عناية خاصة ، فتكتب عناوين هذه الجداول والرسوم بوضوح تام وباختصار ويكتب مصدر البيانات فى الهامش ويجب أن يحتوى التقرير على قائمة بالمراجع Bibliography كاملة مرتبة ترتيباً أبجدياً بالنسبة للاسم الاخير للمؤلف ويشتمل كل مرجع على اسم المؤلف ، واسم المرجع ، وبلد النشر ، والناشر ، وتاريخ النشر ، والصفحات .ولهذه القائمة أهمية خاصة لمن يريد مزيداً من التفاصيل فى دراسة نقطة أو موضوع عالجه البحث . وقد يشتمل التقرير على ملاحق بالجداول الاحصائية واستمارات البحث المستخدمة أو المعادلات الاحصائية والرياضية .

الفصل الرابع عشر

المسح الاجتماعى

تمهيـــد .

١ - طبيعة المسح الاجتماعى .

٢ - أغراض المسوح الاجتماعية وموضوعاتها .

٣ - تخطيط المسوح الاجتماعية .

٤ - نطاق المسوح الاجتماعية .

٥ - أدوات البحث فى المسوح الاجتماعية .

٦ - اجراءات التقليل من احتمالات الخطأ والتحيز فى المسح الاجتماعى .

الفصل الرابع عشر

المسح الاجتماعى

تمهيـــد :

أوضحنا فى مطلع هذا الكتاب أن المسح الاجتماعى قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بنشأة البحث الاجتماعى ، حين كان من الضرورى التفكير فى طريقة يمكن من خلالها التعرف على النتائج التى ترتبت على التصنيع والتغير الاجتماعى الذى أحدثه ، وتأثير ذلك فى مختلف فئات المجتمع وطبقاته ، وبخاصة الطبقات العاملة والفقيرة . ثم ما لبث أن استخدم المسح الاجتماعى كطريقة للبحث فى مختلف المجالات التى تتطلب جمع بيانات ومعلومات كمية عن الاتجاهات والمواقف والرأى العام ، وبحوث التسويق والسكان والاسكان وغيرها من الظواهر التى يمكن وصفها كمياً . ومعنى ذلك أن من أهم خصائص المسح الاجتماعى أنه طريقة للبحث الاجتماعى تستهدف أساساً وصف الظاهرة المدروسة ، وتصويرها كمياً . ويعتقد بعض الباحثين أن الخلط الذى يشيع فى الكتابات المنهجية حول المسح الاجتماعى يرجع الى تنوع استخداماته كطريقة فى البحث .

وبامكاننا أن نلقى ضوءاً فى هذا الصدد على أهم المجالات التى يستخدم فيها المسح الاجتماعى . فالمسوح التى أجريت فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مصممة أساساً لجمع المعلومات ، ذلك أن مهمة الباحثين كانت تتعلق بدراسة مشكلة اجتماعية تفرض نفسها على حياة المجتمع المحلى أو على حياة فئة معينة من السكان ، وتحاول الدراسة أن تكشف عن مدى حدة هذه المشكلة ، ومبلغ تأثيرها فى الاوضاع الاجتماعية لهذا المجتمع أو تلك الفئة . وهكذا ، تناولت هذه المسوح المبكرة جمع الحقائق المتصلة بمشكلات الاسكان ، والعمالة والبطالة ، والصحة العامة ، والدخل والانفاق ؛ والجريمة وغيرها ، بحيث يمكن وضع نتائج هذه المسوح أمام المسئولين فى الحكومة لتحديد سياسات مواجهة هذه المشكلات . وأحياناً ما كانت تجرى دراسة مسحية تتبعية Follow-up-Surveys تستهدف تقويم التغيرات التى تطرأ على هذه الظواهر . ولقد ترتب على اتساع نطاق هذه الدراسات أن اعتقد الكثيرون أن المسح هو أساساً وسيلة للحصول على نظرة شاملة لموقف اجتماعى معين . ويرجع ذلك الى أن هذه المسوح لم تكن تتجه اتجاهاً نظرياً ، بمعنى أن الباحث لم يكن يهتم بتحقيق نوع من الترابط بين نتائجه وبين الاطر النظرية التى يمكن أن توجه البحث أو تحقق نوعاً من التكامل بين المعلومات

والحقائق التى أظهرها هذا البحث ، وذلك باستثناء بعض الحالات التى كان المسح يطور فيها فكرة أو افتراضاً نظرياً عاماً مثل القول بأن الفقر سبب أساسى من أسباب الجريمة[1] ومع ذلك فلقد أسهمت هذه المسوح الاجتماعية المبكرة فى اسداء خدمات جليلة للعلوم الاجتماعية المعاصرة ، ذلك أنها أكدت الحاجة الماسة الى الاعتماد فى البحث الاجتماعى على الدراسة الميدانية Field-Study وجمع معلومات منظمة عن مختلف جوانب الواقع الاجتماعى ، بدلًا من الاعتماد على الآراء الانطباعية ، أو التأملات الخيالية ، وقد اتضح هذا الاسهام بصفة خاصة من خلال تركيز هذه المسوح المبكرة على جمع المعلومات أو البيانات الواقعية Factual data حول البيئة الاجتماعية للمبحوثين ، فهى عادة ما كانت توجه الى المبحوثين أسئلة مثل : « ماذا تأكل ؟ وهل تعمل ؟ وكيف تنفق مرتبك ؟ ومما يتكون مسكنك ؟ »[2] .

واستخدمت المسوح أيضاً فى بحوث السوق Market Research حينما كان أصحاب الصناعات يحاولون دراسة استجابات الجمهور والمستهلكين للسلع أو المنتجات التى ينتجونها . وللتعرف على طبيعة هذه الاستجابات ونوعيتها ، أسهمت مسوح السوق فى تطوير اجراءات المسح الاجتماعى وأساليبه ، فكان عليها أن تطور أساليب تمكنها من التعرف على مشاعر ومعتقدات ، واتجاهات المستهلكين ، وأفكارهم ، واستخدمت هذه المسوح طرقاً أفضل للمقابلة والتغلب على مقاومة المبحوثين ، كان باستطاعة هذه البحوث أن تقيم النتائج فى ضوء مدى الاقبال أو الاحجام عن شراء سلعة معينة بناء على نتائج البحث . كذلك استخدمت المسوح الاجتماعية بنجاح فى استطلاع اتجاهات الرأى العام وبخاصة فى المسائل السياسية والسلوك الانتخابى ، وأهم ما أسهمت به هذه المسوح تطوير دراسة الاتجاهات وقياسها ، واختيار العينات الممثلة لجمهور البحث فى مجتمع معين .

ولقد واكب هذه الاهتمامات بالمسح الاجتماعى ، محاولة علماء النفس تحسين أدوات القياس التى يستخدمونها لقياس الذكاء ، والاتجاهات النفسية ومختلف أنواع الاستعدادات عند الافراد . واهتموا بصفة خاصة بالمسائل المتعلقة بثبات المقاييس وصدقها ، وكذلك العلاقة بين المفاهيم والمتغيرات وبين المؤشرات المستخدمة فى هذه المقاييس ، واهتم المختصون فى القياس النفسى بتطوير أساليب جديدة لتعريف المتغيرات مثل المقاييس المتدرجة ، والتحليل العاملى ، ومن ثم تطور الاهتمام باستخدام الرياضيات والاحصاء فى تحليل هذه البيانات ، وهذه كلها مشكلات منهجية تمكن الباحث الاجتماعى من دراسة

(١) أنظر Backstrom (et. al) . Survey Research. Illinois, North Western University Press, 1963.

(٢) Deam, J (et. al). An. Introduction to social Research, O.P cit, P. 245.

الظواهر دراسة دقيقة ، فهو طريقة كمية لتحديد العلاقات والتعميم على جمهور معلوم من المبحوثين . ويستطيع المسح الاجتماعى أن يحقق هذا الغرض لأنه قائم على جمع معلومات مقننة Standardized or Uniform-data ويتمثل هذا التقنين فى اختيار عينة منتظمة من أفراد المجتمع وتوجيه قائمة محددة من الاسئلة ، ثم تصنيف استجابات هؤلاء الافراد لتلك الاسئلة ، بحيث يمكن اجراء المقارنات الكمية . ومع ذلك ، فان هذا التقنين يثير كثيراً من أوجه النقد والاعتراض على المسح الاجتماعى ، فانه - على سبيل المثال - يهتم أساساً بتصنيف استجابات المبحوثين ، دون أن يهتم بالطبيعة النوعية المتميزة التى قد تنطوى عليها هذه الاستجابات الفردية ، ذلك أن هناك طائفة كبيرة من الاعتبارات يدخلها المرء فى حسابه حينما يجيب على سؤال معين يوجهه اليه الباحث الاجتماعى أو القائم بالمقابلة[1] .

وسنحاول فى هذا الفصل أن نلقى ضوءاً على طبيعة المسح الاجتماعى واجراءاته بوصفه يمثل البحوث الاجتماعية ، يخضع لقواعد معينة ، ويستخدم عدداً من أدوات البحث ، مستعيناً بالتحليل الكمى للظواهر فى محاولة لتقديم صورة واقعية لها تمثل فى حقيقة الامر خريطة اجتماعية لهذه الظواهر ، أو الجماعات ، أو المجتمعات المحلية .

١ - طبيعة المسح الاجتماعى :

من أقدم تعريفات المسح الاجتماعى ، ذلك التعريف الذى وضعه ويلز Wells حين قال : « المسح هو دراسة تستهدف اكتشاف الحقائق التى تتصل أساساً بحالة الفقر التى تعيشها الطبقة العاملة ، وبطبيعة المجتمع والمشكلات التى يعانى منها »[2] . وواضح من هذا التعريف أنه ينطبق فقط على نوع واحد من المسوح هى تلك المسوح الكلاسيكية التى أجريت عن الفقر وأوضاع الطبقة العاملة وبخاصة فى بريطانيا بهدف الاصلاح الاجتماعى ، ولكنه لا يشمل الانواع المتعددة للمسوح السائدة الآن فى مجالات البحث الاجتماعى المختلفة . ومع ذلك ، فان هذا التعريف يلقى ضوءاً على طبيعة المسح الاجتماعى ، من

(١) حدد جون دين وروبورت ايكهورن ولويس دين فى مقالهم عن المسح أربعة عشر ظرفاً تؤثر فى استجابات المبحوث هى ١ - تفسيره للغرض من السؤال ، ٢ - المعانى الخاصة التى يضيفها على الكلمات فى الاسئلة وفئات الاستجابة ، ٣ - مدى رغبته فى الكشف عما يفكر فيه بالفعل لشخص آخر غريب عليه ، ٤ - ماذا يجب أن يقوله ، ٥ - شعوره نحو عائلته ورفاقه عما يذكره ، ٦ - مدى احساسه بأن القائم بالمقابلة يتدخل فى حياته الخاصة ، ٧ - مدى احساسه بأن الاسئلة تتدخل فى حياته الخاصة ، ٨ احساسه بالذنب أو المسئولية تجاه الموضوع ٩ - حالته المزاجية ، ١٠ - مدى خوفه من أن يعرف اجاباته أشخاص على صلة به ، ١١ - مدى رغبته فى أن يظهر بأفضل صورة أمام القائم بالمقابلة ، ١٢ نوع المشاعر ، والاتجاهات ، والمواقف التى كونها بصدد الموضوع الذى يسأل عنه ، ١٣ مدى رغبته فى أن يكتب رأيه صراحة ، ١٤ - مدى ملائمة فئات الاستجابة التى يريد أن يقومها . ومع ذلك كله يفترض المسح أن هناك فهماً مشتركاً لمشكلة البحث ، وللاسئلة وما تنطوى عليه من معانى ودلالات أنظر ، Dean, et, al OP. Cit. P 241

(٢) راجع فى ذلك :

Moser, C.A, (Survey Methods in Social Investigation) London, Heinemann, 1967.P 1

حيث أنه يستهدف الكشف عن أكبر قدر ممكن من الحقائق . ومن ثم فان المسوح تسعى الى الحصول على بيانات متنوعة تشمل بيانات ديموجرافية ، وبيانات عن البيئة الاجتماعية ، وبيانات عن الأنشطة والاتجاهات السائدة بين جماعة معينة أو جمهور من السكان .

وتشمل البيانات الديموجرافية عادة دراسة تركيب الأسرة ، والحالة الزواجية ، والخصوبة ، والسن ، والهجرة ، ومعظم المسوح تشتمل على هذه البيانات ، بينما نجد أنواعاً أخرى من المسوح تتجه كلية نحو جمع معلومات ديموجرافية خالصة . وأما البيئة الاجتماعية فهى تعنى كل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى يتأثر بها السكان ، ويشمل ذلك المهنة ، والدخل ، وحالة السكن وظروف الاقامة والعلاقات الاجتماعية ، وهذه العوامل تغطى اجابة السؤال الذى مؤداه . كيف يعيش جمهور البحث ؟ وقد اتجهت مسوح الفقر ، ومسوح التخطيط الاقليمى الى الاهتمام بالحصول على معلومات عن البيئة الاجتماعية . والملاحظ على هذين النوعين من المعلومات التى تشملها المسوح وهما : البيانات الديموجرافية ، والبيانات الخاصة بالبيئة الاجتماعية ، أنها معلومات واقعية Factual-Data ولهذا فان الحصول على هذه المعلومات لا تتضمن الكثير من الصعوبات ، اذا ما قورنت بالمعلومات السلوكية والاتجاهات والآراء فمن الممكن التحقق من صحة تلك المعلومات لانها أكثر موضوعية من المعلومات الاخيرة .

وهناك نوع آخر من المسوح الاجتماعية هى تلك التى تهتم « بما يفعله الناس What People do » ، أى أنها تهتم أساساً بالسلوك والانشطة . والامثلة على ذلك المسوح التى تدرس طرق تمضية أوقات الفراغ ، وأنماط السلوك الاستهلاكى ، والاستماع الى الراديو ، والتردد على السينما ، وقراءة الصحف . ويقترب من هذا النوع أيضاً تلك المسوح التى تهتم باستطلاع آراء واتجاهات الناس ، وواضح أن هذه المسوح تنطوى على كثير من الصعوبات فيما يتعلق بطبيعة المعلومات التى تسعى الى الحصول عليها ، والادوات المستخدمة فيها .

والشىء الذى يمكن استخلاصه من طبيعة المسح الاجتماعى أن المسح هو طريقة أو أسلوب من أساليب البحث الاجتماعى يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العلمى تطبيقاً عملياً على دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية أو أوضاع اجتماعية معينة سائدة فى منطقة جغرافية ، بحيث نحصل على كافة المعلومات التى تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة ، وبعد تصنيف وتحليل هذه البيانات ، يمكن الافادة منها فى الاغراض العملية .

وهكذا ، نجد أن بولين يونغ Pauline Young فى كتابها : المسح الاجتماعى العلمى

والبحث ترى أن المسوح الاجتماعيه بمختلف أنواعها تقوم على عدد من الاسس التى تكشف عن طبيعتها المتميزة ، وهذه الاسس هى[1] :

(أ) دراسة بعض الاوضاع الاجتماعية السائدة .

(ب) تتميز الاوضاع الاجتماعية والمسائل التى تتناولها المسوح بالدراسة بأنها ذات طبيعة مرضية .

(حـ) تتناول المسوح بالدراسة ظواهر لها مجال جغرافى أو اقليمى محدد .

(د) الظواهر التى تتناولها المسوح لها دلالة اجتماعية وآثار أو نتائج ملموسة تستدعى بحثها والتعرف على أسبابها وارتباطاتها المختلفة .

(هـ) معظم الظواهر التى تدرسها المسوح هى ظواهر قابلة للقياس والمعالجة الكمية والمقارنة .

(و) تهتم المسوح الاجتماعية عادة باجراء دراسات الهدف منها فى النهاية وضع برامج بنائية للاصلاح والتطوير الاجتماعى .

وقد أبرز برجس E. W. Burgess طبيعة المسح الاجتماعى وبخاصة فى دراسات المجتمعات المحلية حين قال « أن المسح الاجتماعى لمجتمع محلى معين هو الدراسة العلمية لأوضاع هذا المجتمع وحاجاته من أجل برنامج للاصلاح الاجتماعى ... انه منهج للاستبطان الاجتماعى يتم اختباره عن طريق القياس الاحصائى ، والمعايير المقارنة التى يضعها الخبير الاجتماعى »[2] . ويمكن أن نضيف أيضاً الى هذا التعريف ، ذلك التعريف الذى وضعه أرنوفيسى Carol Aronovici حين ذهب الى أن « المسح الاجتماعى لمجتمع محلى معين هو دراسة شاملة لأكبر قدر من العوامل الاجتماعية التى تحدد أوضاع هذا المجتمع ، سواء كان المجتمع المحلى المدروس هو جماعة الجوار ، أو القرية ، أو المدينة ، أو الأمة بأكملها ، من أجل التوصل الى معلومات ملائمة تستخدم فى التخطيط والاصلاح الاجتماعى »[3] والشىء الذى يؤكده كل من برجس وأرنوفيسى هو أن المسح الاجتماعى يرتبط بالضرورة بمجتمع محلى معين ، وهذه فى الواقع حقيقة هامة تتصل بالنطاق الذى يجرى فيه المسح الاجتماعى ، فكل ظاهرة أو مشكلة يهتم بها المسح الاجتماعى لها وجود جغرافى محدد ، وحتى تلك المسوح التى تتناول نظماً اجتماعية معينة ، فانها تدرس أيضا الاطار المكانى الذى توجد فيه هذه النظم ويلعب دوراً هاماً فى تشكيلها .

وثمة فقرة هامة تضمنتها أعمال جيست N.P. Gist وهالبرت L. A. Halbert حين

(١) Young, P. Scientific Survey and Research; N.Y. Prentice Hall, 1947, P. 55.

(٢) Ibid, P. 56

(٣) Loc. Cit

٥ـ بصدد التفرقة بين المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى ، وتذهب هذه الفقرة (١) الى « أن المسح الاجتماعى كنموذج للبحث قد ظهر نتيجة للاهتمام الجماعى ببعض المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة ، والفقر ، والمرض ، وذلك حتى يمكن تحديد الاحوال التى تحتاج الى اصلاح وتحسين ، ووضع الاسس التى تقوم عليها الصياغة المستقبلية لبرامج الرفاهية الاجتماعية ، وتعتمد المجتمعات المحلية ، والمنظمات الاجتماعية المختلفة داخل هذه المجتمعات على المسوح بوصفها نقطة بداية ملائمة لوضع برامج الاصلاح أو اعادة التنظيم ، فالمسح هو الطريقة الملائمة لجمع المعلومات اللازمة لوضع برامج التغير الاجتماعى وتنفيذها ».

وعلى العكس من المسح الاجتماعى ، نجد أن البحث الاجتماعى يتخذ شكل الاستكشاف ، دون غرض اصلاحى أو علاجى عاجل ، وانما من أجل التوصل الى المبادىء أو القوانين المتصلة بسلوك الافراد أو الجماعات ، أو النظم ، فهو يسعى الى تطوير خطوات أساسية للبحث الاجتماعى هى : صياغة الفروض ، والملاحظة وجمع البيانات ، وتصنيف البيانات ، ثم التوصل الى بعض التعميمات التى تؤكد صحة الفروض أو تدحضها . وسواء كانت المناهج المستخدمة ، تاريخية ، أم احصائية ، أم مقارنه ، أم دراسات للحالة ، فان الاهداف والاغراض واحدة وهى صياغة التصور الملائم للظواهر الاجتماعية ، ووضع الاسس الفكرية للضبط الاجتماعى . والبحوث الاجتماعية على العكس من المسوح لا تهتم كثيراً بالافعال المباشرة ، وانما تعنى أكثر فأكثر بالعمليات والتغيرات ، كما أنها تعنى بشكل أكبر بالعلاقة بين الاسباب والنتائج من عنايتها بالاصلاح . واذا كان من الممكن الاستعانة بالمبادىء العلمية من أجل تطوير جوانب الحياة الانسانية ، فهذا أمر مرغوب لا شك فى ذلك ، لكن الغرض المباشر فى البحث هو صياغة التعميمات التى تعطى للنظام الاجتماعى مغزاه الحقيقى ، وتجعله نظاما مفهوماً » . وعلى الرغم من أن هذه الفقرة تكشف عن طبيعة المسح الاجتماعى التى تتمثل أساساً فى جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات ، والاستعانة بهذه المعلومات فى وضع السياسات وبرامج الاصلاح الاجتماعى الا أنها تخلط بين المسح الاجتماعى وبين البحث الاجتماعى . فليس من شك أن المسوح الاجتماعية هى احدى النماذج الاساسية للبحث الاجتماعى . والتفرقة لا تقوم بين المسح الاجتماعى والبحث الاجتماعى ، لان الاول جزء من الآخر ، وانما التفرقة هى بين نموذجين للبحث الاجتماعى هما : البحث الاجتماعى التطبيقى **Applied** والبحث الاجتماعى البحت **Pure** ، فأما المسح الاجتماعى فانه يدخل ضمن النموذج الاول ، وأما البحوث الاساسية فى مجالات علم الاجتماع المختلفة ذات الاغراض الاكاديمية البحتة ، فهى تنتمى الى النموذج الاخير .

---

(١) Ibid., P. 73

أغراض المسوح الاجتماعية وموضوعاتها :

لعل من بين أهم أغراض المسوح الاجتماعية توفير المعلومات حول ظاهرة أو مشكلة أو وضع اجتماعي معين ، وغالباً ما تتولى جهة ما البحث عن هذه المعلومات لاستخدامها فى أغراض التخطيط والسياسة الاجتماعية ، وقد تكون هذه الجهة هى احدى الوزارات أو الهيئات ، أو احدى الشركات التى تسعى الى الحصول على هذه المعلومات للاستعانة بها فى برنامج معين . فى كل هذه الحالات تكون أغراض المسوح الاجتماعية هى أغراض وصفية Descriptive Surveys أساساً ولعلنا قد أوضحنا فى الفقرة السابقة أن هناك اتجاهاً بين بعض الدارسين نحو قصر المسح الاجتماعى على هذا الغرض الوصفى فحسب ، والتفرقة بينه وبين البحث الاجتماعى الذى يهدف الى أهداف علمية تفسيرية فى المقام الاول .

لكن المسوح الاجتماعية يمكن أن تستخدم لتحقيق مثل هذه الاغراض التفسيرية ، حينما يعتمد تنفيذ البحث على المسح الاجتماعى كطريقة للبحث ، سواء للتحقق من صحة بعض الفروض المبدئية المشتقة من احدى نظريات علم الاجتماع ، أو فى تقدير الاهمية النسبية لعدد من العوامل المؤثرة فى موقف ، أو اتجاه ، أو وضع اجتماعى من نوع معين . وفى كل هذه الحالات يكون الغرض الاساسى من البحث هو تفسير العلاقة بين بعض المتغيرات ، ويطلق على المسوح الاجتماعية من هذا النوع مصطلح المسوح التفسيرية Explanatory Surveys (١) . ويؤكد موزر Moser فى هذا الصدد أنه ينبغى علينا أن ندرك حقيقة هامة وهى أن العلوم الاجتماعية لا تزال فى مرحلة أولية من مراحل المعرفة بالسلوك الاجتماعى والبيئة الاجتماعية ، والتأكيد على أن عالم الاجتماع لا ينبغى عليه أن يجمع الحقائق ما لم يكن لديه فرض أو مجموعة فروض ، انما هو اتجاه يشجع استخدام فروض تعسفية – وهناك العديد من الامثلة على دراسات من هذا النوع – ومن ثم فإنه يتعين على عالم الاجتماع أن ينظر الى المسوح بوصفها طريقة لاستكشاف الميدان وجمع البيانات حول موضوع الدراسة ، ومن خلال هذا التعرف الدقيق على الواقع نستطيع صياغة فروض يمكن اخضاعها للتحقق الاميريقى ، ويمكن أن تسهم المسوح الاجتماعية فى المرحلتين الاولى والثانية .

هكذا ، تتنوع موضوعات المسوح الاجتماعية باختلاف الاغراض التى تستخدم فيها هذه المسوح ، ونستطيع هنا أن نلقى بعض الضوء على أهم الموضوعات التى عالجتها المسوح الاجتماعية ، وذلك فى ضوء التتبع التاريخى الذى قدمه موزر Moser فى دراسته عن تطور حركة المسح الاجتماعى فى بريطانيا (٢) ، وتتلخص هذه الموضوعات فيما يلى :

(١) أنظر : Moser, C. A. Survey Methods in Social Investigation London, Heinemann, 1969, pp. 5 – 4.

(٢) Ibid, P. 18-38

(أ) المسوح التي تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وللتصنيع بصفة خاصة ، والمثال على ذلك مسوح الفقر ، والجريمة ، وأوضاع الاسرة ، ومشكلات العمال ، وكانت هذه المسوح هي محور اهتمام البدايات المبكرة لحركة المسح الاجتماعي .

(ب) المسوح الديموجرافية : وتتناول هذه المسوح دراسات السكان بمختلف مجالاتها ولعل أهمها الهجرة ، والخصوبة ، وتنظيم الاسرة ، والخصائص المختلفة للسكان ، وبعض هذه المسوح يهتم اهتماماً بالغاً بالتنقل الاجتماعي للسكان .

(جـ) مسوح المجتمعات المحلية : وتركز هذه المسوح خصائص المجتمعات المحلية المختلفة سواء كانت هذه المجتمعات ريفية أم حضرية ، أم وحدات اجتماعية أقل حجماً كدراسة حي من مدينة ، وذلك بهدف تقديم صورة شاملة عن خصائص البناء الاجتماعي والاقتصادي والعمراني لهذه المجتمعات .

(د) بحوث الاسكان والتخطيط الاقليمي : وتسعى هذه البحوث الى دراسة طبيعة المسكن وظروف الاقامة في منطقة معينة ، بهدف اعادة تخطيط هذه المنطقة من الناحية العمرانية ، وتفيد هذه المسوح افادة كبرى في عمليات تخطيط المدن ، ودعم الوظيفة الاجتماعية للمسكن .

(هـ) مسوح الرأي العام والاتجاهات السياسية :
ويمثل ذلك مجالاً هاماً من مجالات استخدام المسح الاجتماعي ، اذ يستهدف المسح في هذه الحالة استطلاع الرأي العام حول قضية أو موضوع أو مسألة ذات طابع عام في المجتمع ، وقد اتجهت هذه المسوح اتجاهين أساسيين الاول اقتصادي أو تجاري وقد تمثل ذلك في مسوح السوق Market Surveys ، والاتجاه الآخر سياسي Political Surveys وبخاصة السلوك الانتخابي والتصويت . واتسع نطاق هذه المسوح ، بحيث توجد الان في عدد من الاقطار معاهد خاصة لدراسة الرأي العام وتقدير اتجاهاته .

(و) مسوح العلاقات الصناعية والروح المعنوية :
تستخدم طرق المسح الاجتماعي استخداماً واسعاً في دراسة العلاقات الانسانية في الصناعة ، وبخاصة دراسات الروح المعنوية للعمال الصناعيين وعلاقتها بالانتاجية ، واتجاهات العمال نحو العمل والادارة .

٣ - تخطيط المسوح الاجتماعية :

يمكن تعريف عملية المسح الاجتماعي ، بأنها تمثل مجموعة من القرارات الفنية

والتنظيمية التى تستهدف الاجابة على عدد من التساؤلات الاساسية هى : ما هو موضوع الدراسة المسحية ؟ وما هو حجم الجمهور الذى سوف يغطيه المسح ؟ كيف سنحصل على المعلومات اللازمة للدراسة من هذا الجمهور ؟ وكيف ستتم عملية تبويب البيانات ومعالجتها احصائيا وتفسيريا ؟ والاجابة على هذه التساؤلات تقتضى وضع الاعتبارات العلمية والعملية فى الاعتبار . فتصميم العينة ، أو تحديد حجم جمهور البحث ، يتم فى ضوء الامكانيات العملية ، والاهداف النظرية للبحث ، وحينما يتحدد هذا الحجم تؤخذ فى الاعتبار مباشرة مشكلات الاختيار والتنظيم . كذلك نهتم عند هذه المرحلة بأغراض المسح الاجتماعى ، ودرجة الدقة المطلوبة فى النتائج ، والتكاليف ، والفترة التى يستغرقها المسح ، والباحثون الذين سوف يقومون بعملية جمع المعلومات .

ونستطيع أن نحدد أهم مشكلات تخطيط المسح الاجتماعى فيما يلى :

(أ) أهداف المسوح ومصادر تمويلها :

أول خطوة فى تخطيط المسح الاجتماعى هى تحديد أهداف المسح بوضوح تام ، ولا يعنى ذلك مجرد وضع الخطوط العامة فى صورة محددة ، فليس كافياً – مثلاً – القول بأن المسح يهدف الى التعرف على « الظروف المعيشية لكبار السن » ، وانما ينبغى أن يحدد بدقة المفاهيم المستخدمة فى المسح ، فنوضح تعريف « الظروف المعيشية » ، وماذا نقصد من كبار السن ، وما هى نوع البيانات التى يجب الحصول عليها لكى نتمكن من التعرف على الدلالة الواقعية لهذه المفهومات . كذلك ينبغى أن نحدد أسباب اجراء المسح الاجتماعى ، ونوع الاسئلة التى سوف يجيب عليها البحث ، وطبيعة النتائج المتوقع الحصول عليها ، على أن الفشل فى تحديد أهداف المسوح بدقة ووضوح ينعكس مباشرة على قيمة المسح الاجتماعى وأهميته .

وحينما يتم الاتفاق على أهداف المسح الاجتماعى ، يتجه الاهتمام مباشرة نحو أسلوب تحقيق هذه الاهداف ، فى اطار الموارد المالية المتاحة لتمويل المسح الاجتماعى . فكل محاولة لتوسيع نطاق المسح عن طريق اضافة أسئلة جديدة ، أو شمول عدد أكبر من الجماعات يجب أن تكون فى ضوء هذه الموارد . ويجب عند هذه المرحلة أيضاً تحديد طرق جمع المعلومات ، واعداد تصور مبدئى للتكاليف والجدول الزمنى للبحث .

(ب) نطاق البحث : من الضرورى تحديد الجمهور الذى سوف يطبق عليه المسح الاجتماعى ، ويتم هذا التحديد على أساس الخصائص الديموجرافية ، والجغرافية ، وكذلك طريقة اختيار أفراد عينه البحث . وهكذا نتساءل فى هذه المرحلة عن نوع العينة المستخدمة فى البحث ، ووحدة العينة الملائمة لموضوع البحث ، واطار العينة ، والحجم الامثل للعينة الذى يمكن أن يحقق أهداف البحث بكفاءة .

(جـ) **جمع المعلومات** : اختيار أدوات جمع المعلومات يتحدد على أساس موضوع المسح . ووحدة الدراسة ، وامكانيات القياس ، وخصائص جمهور البحث . فدراسة سلوك الحشد أو الجمهرة يستدعى استخدام الملاحظة ، وقد نجد فى بعض الحالات أنه يمكن استخدام الاستبيان البريدى خاصة حينما تكون درجة وعى الجمهور عالية واهتمامهم واضح بموضوع البحث ، أما حينما يتعذر ذلك ، فاننا نلجأ الى المقابلة الشخصية ، التى تختلف فى درجة تقنينها وفقاً لمتطلبات البحث ، وكل طريقة من هذه الطرق لها مزاياها وعيوبها .

(د) **استمارات البحث** : معظم المسوح الاجتماعية تستخدم استمارات البحث فى الحصول على المعلومات نظراً للمزايا التى تتضمنها هذه الاداة ، من حيث سهولة تطبيقها ومعالجة بياناتها احصائياً . وتهتم مرحلة التخطيط للمسح الاجتماعى اهتماماً بالغاً بتصميم الاستمارة المستخدمة فى البحث من حيث مضمون الاسئلة ، وعددها ، وترتيبها ، ودلالتها ، ثم طبع الاستمارات ، ووضع التعليمات التى سوف يلتزم بها باحثو الميدان . ويجب فى هذه المرحلة أن تتكامل الخبرات المختلفة ، والتكامل هنا يتحقق بين الخبرات النظرية وبين أولئك الذين لديهم خبرة عملية من خلال الممارسة ، فتكامل هذه الخبرات يمكننا من صياغة الاسئلة ذوات الدلالة النظرية والتطبيقية التى يمكن أن تجعلنا ننتهى الى نتائج لها قيمتها وأهميتها من هاتين الناحيتين .

(هـ) **مصادر الخطأ** : فى كل مرحلة من مراحل المسح الاجتماعى هناك مصادر محتملة للخطأ والتحيز ، من ذلك مثلا الأخطاء أو التحيزات التى تصاحب اختيار العينة ، وعدم الدقة فى اجراء المقابلات وتطبيق الاستمارات ، وكذلك الاخطاء التى يحتمل أن تظهر فى التبويب ، والترميز ، والتحليل ، هذا فضلا عن أخطاء الذاكرة خاصة فيما يتعلق بالاسئلة التى تتناول وقائع ماضية . ويجب عند التخطيط للمسح الاجتماعى أن نتوقع المصادر المختلفة للخطأ وكيفية التغلب عليها .

(و) **الدراسة الميدانية** : أن نوعية الباحثين الميدانيين ، وطبيعة تدريبهم تمثل أهمية خاصة فى مرحلة البحث الميدانى ، وعند التخطيط للمسح يجب أخذ هذه النقطة فى الاعتبار ، كما يتعين وضع برنامج محدد لتدريب الباحثين الميدانيين على جمع المعلومات اللازمة لموضوع البحث ، وتزويدهم بالمعلومات الضرورية عن موضوع البحث وأهدافه . وينبغى أن يوضع فى الاعتبار طريقة المراجعة الميدانية ، ونسبة الاستمارات التى ستتم مراجعتها للتأكد من كفاءة باحثى الميدان وأمانتهم فى جمع المعلومات . كذلك تضع لجنة تخطيط البحث ميزانية البحث الميدانى ، ومكافآت جامعى البيانات .

(ز) **تبويب البيانات وتحليلها** : بعد جمع البيانات عن طريق استمارات البحث ، تخضع الاستمارات لعملية مراجعة مكتبية قبل ترميزها وتجهيزها للتبويب . ثم توضع خطة الجداول المختلفة المراد الحصول عليها ، وعادة ما توضع هذه الخطة أثناء الدراسة الميدانية ، ثم يتم تنفيذها بعد ذلك ، ويرتبط بذلك خطة التحليل الاحصائى للبيانات ، وأنواع الاختبارات والمقاييس الاحصائية التى تلائم طبيعة هذه البيانات .

(ح) **التوقيت** : الجدول الزمنى للبحث يجب أن يوضع عند التخطيط للمسح الاجتماعى ، ويشمل الجدول الزمنى تحديد الفترة الكلية التى يستغرقها المسح الاجتماعى وكتابة التقرير ، وتحديد التوقيت المناسب لعملية جمع المعلومات ، ذلك أن عدم اختيار التوقيت المناسب لجمع البيانات يماثل تماماً الاعتماد على عينة غير ممثلة ، لذلك ينبغى تحديد هذه الفترات الزمنية بكل دقة .

وعادة ما يتم بعد هذه الخطوات القيام بمسح استكشافى **Pilot-Survey** يتم فيه وضع تصور مبدئى للمسح الاساسى الذى سيتم تنفيذه على نطاق واسع ، ويمثل هذا المسح الاستكشافى مرحلة اختيار مبدئية للظروف التى سيتم خلالها اجراء الدراسة . ومن أهم الاشياء التى يسهم بها هذا المسح الاستكشافى تحديد مدى ملاءمة العينة ، ونسبة عدم الاستجابة من جانب جمهور البحث ، ومدى كفاءة أدوات البحث ، وملاءمة الاسئلة ، وشمول المتغيرات ، وامكانية اضافة متغيرات جديدة للاسئلة المعلقة النهاية ، هذا فضلاً عن أن مثل هذه الدراسة الاستكشافية يمكن أن تلقى ضوءاً على كفاءة التنظيم المستخدم فى ادارة البحث المسحى كما تلقى ضوءاً على نوعية المشكلات التى يحتمل أن تواجهها الدراسة المسحية الاساسية مما ييسر تطبيق هذه الدراسة بكفاءة عالية .

٥ - نطاق المسوح الاجتماعية :

من أهم المشكلات المنهجية فى المسح الاجتماعى تحديد نطاق المسح الاجتماعى ، أى حجم الجمهور الذى ستطبق عليه الدراسة الميدانية . كما يتطلب اجراء المسح الاجتماعى أيضاً تحديد النطاق عن طريق وضع خريطة تحدد المنطقة التى سيتم فيها تنفيذ البحث .

وجمهور البحث يتألف من عدد من الوحدات التى ستطبق عليها الدراسة ، والوحدة قد تكون فرداً أو أسرة ، ويجب أن نحدد بداءة هل ستجمع المعلومات من كافة الوحدات التى يتألف منها جمهور البحث ، أم سنكتفى بمجموعة من هذه الوحدات . وهكذا نفرق فى نطاق المسح من حيث درجة شموله للوحدات الاساسية بين المسح بالعينة **Sample Survey** وبين المسح الشامل Complere or total Survey ، وهذا الاخير يقوم على

دراسة كافة الوحدات التي يتألف منها جمهور البحث ، وأما المسح بالعينة فهو يعتمد على اختيار عدد من هذه الوحدات وفقاً لمقاييس وطرق احصائية محددة(١) . وأهم شرط يجب أن يتوافر فى المسح بالعينة هو شرط التمثيل representation ذلك أن خصائص العينة يجب أن تعكس خصائص الجمهور الذى سحبت منه ، ويتم ذلك عن طريق تحديد درجة تجانس الجمهور الاصلى ، وبدون تمثيل العينة للمجتمع لا نستطيع أن نعمم نتائج المسح على الجمهور أو المجتمع ككل .

وتلجأ معظم المسوح الاجتماعية الى الاستعانة بالعينات الاحصائية فى اجراء البحث الميدانى ، وذلك لما تنطوى عليه هذه الطريقة من ميزات . فمن الملاحظ أن الاعتماد على العينة أقل تكلفة من المسح الشامل ، ومن الملاحظ ثانياً أن العينه تتطلب جهداً أقل فى جمع البيانات من دراسة الجمهور ككل ، ومن الملاحظ ثالثاً أن المسح بالعينة لا يستغرق فترة طويلة اذا قورن بالمسح الشامل . ويضاف الى هذه الميزات العملية شىء آخر هو أن صغر حجم العينة نسبياً يمكن أن يساعد على التدقيق فى عملية جمع المعلومات ، واجراء الاختبارات عليها ، والتعمق فى الحصول على أكبر قدر ممكن من هذه المعلومات عن طريق باحثين ميدانيين ذوى مستويات عالية من الخبرة والتدريب . وهكذا ، تكون العينات احدى الادوات الهامة فى البحث الاجتماعى وبقدر ما يتغلب الباحث على أخطاء العينة التى تتمثل فى التحيز فى اختيار مفردات العينة ، أو الخطأ فى وضع اطار العينة ، أو عدم استجابة الحصول على المعلومات الملائمة للبحث(٢) .

٥ - أدوات البحث فى المسوح الاجتماعية :

تستخدم المسوح الاجتماعية أدوات بحث مختلفة للحصول على المعلومات سواء بطريق مباشر من جمهور أو عينة البحث أو بطريق غير مباشر بجمع معلومات تتعلق بطبيعة هذا الجمهور أو منطقة البحث المدروسة . وعادة ما تستخدم المسوح الاجتماعية أكثر من أداة واحدة للبحث للحصول على كافة المعلومات المتاحة من جهة ، ولجمع بيانات مباشرة عن طريق السؤال المباشر من جهة أخرى . وأهم هذه الادوات هى :

(أ) استخدام السجلات والوثائق المتاحة .
(ب) الملاحظـــة .
(جـ) استمارة البحث .
(د) المقابلـــة .

---

(١) يمكن للقارىء أن يرجع الى كتب الاحصاء للوقوف على أنسب طرق اختيار العينات . كما يمكن أيضاً أن يرجع الى المصدر التالى : Moser, OP. Cit, Ch. S. VI & VII.

(٢) أنظر : Yeakel M. & Grace Ganter, Some Principles and Methods of Sampling. in : Polansky, N. A. (ed.) Social work Research. Chicago, University Press, 1975.

وتستخدم السجلات الاحصائية والمصادر المكتوبة الاخرى الرسمية وغير الرسمية استخداماً واسعاً في مرحله التخطيط للمسح الاجتماعي ، كما أن المسح الاجتماعي عن منطقة معينة أو جمهور معين ، يهتم بالحصول على كافة المعلومات المتاحة عن هذه المنطقة أو عن هذا الجمهور . وتاريخها ، كما تكشف عن أهم خصائص السكان ويمكن الاعتماد على البيانات الواردة بالتعدادات السكانية في هذا الصدد . وأحياناً يقتضى المسح الاجتماعي الرجوع الى بيانات عن الحالات المدروسة Case-records كما هو الامر في المسوح التي تجرى على الاحداث الجانحين أو التي تتناول دراسة جرائم أخرى توجد بيانات سجلية عنها ، ويمكن أيضاً الرجوع الى بعض الوثائق الشخصية . هذا ويلاحظ أن المادة التي تتضمنها هذه الوثائق تعطى عمقاً أكثر للدراسة ، بما تلقيه من ضوء على مختلف جوانب الموضوع المدروس .

وتستخدم الملاحظة أيضاً كأداة للحصول على المعلومات في المسوح ، حين يلجأ الباحث الى دراسة نظم اجتماعية معينة ، أو مجتمعات محلية صغيرة ، فهو حين يلاحظ الانشطة وأنماط السلوك والعلاقات يسجل الوقائع كما تحدث بالفعل . وهو بذلك يستكمل جوانب البحث المختلفة ، فهو بالاضافة الى سؤال المبحوثين عن أنماط سلوكهم ومواقفهم ، يعايش بالفعل هذه الظواهر ويسجلها . وهكذا ، يحصل الباحث على صورة واقعية حية عن الظواهر التي يدرسها .

وأما استمارات البحث فهي أكثر أدوات البحث الاجتماعي شيوعاً في المسوح الاجتماعية ، وذلك لسهولة تطبيقها على جمهور من المبحوثين ، وسهولة معالجة بياناتها احصائياً أيضاً . وعادة ما تنفق هيئة البحث وقتاً كبيراً في اعداد أسئلة هذه الاستمارات وترتيبها والتحقق من مدى ثباتها وصدقها . وتعد هذه الخطوة من أهم خطوات المسح الاجتماعي وأكثرها خطورة ، اذ يتوقف عليها نوعية المعلومات التي سنحصل عليها في البحث . وقد ترسل الاستمارات عن طريق البريد ويطلق عليها في هذه الحالة الاستبيان البريدي Mail Questionaire ، اذ بعد اعداد الاستمارة ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد ، ويطلب اليهم اعادتها بالبريد ايضاً الى الجهة التي تقوم باجراء البحث . ويجب في هذه الحالة مراعاة بعض القواعد في صياغة الاسئلة ، كما أن من أهم عيوب هذه الطريقة أنه عادة ما لا يستجيب أفراد كثيرون للبحث ، ومن ثم يحدث ذلك خللاً كبيراً في عينة البحث .

وتستخدم المقابلة أيضاً كوسيلة هامة للحصول على البيانات ، والمقابلة الشخصية هي حوار لفظي بين الباحث والمبحوث ، وقد تكون هذه المقابلة مقننة وموجهة عن طريق استمارة معدة للبحث ، وقد تكون أقل تقنيناً ، ولكنها في كل الحالات تمثل طريقة

للحصول على معلومات مباشرة من المبحوثين ويحتاج الامر فى هذه الحالات الى تدريب الباحثين الميدانيين على فن اجراء المقابلة ، وسوف نناقش كل هذه التفاصيل فى الفصل الخاص بالمقابلة من الباب التالى فى هذا الكتاب .

والشىء الذى نود تأكيده فى هذا الصدد هو أن المسح يستخدم هذه الادوات بشكل متكامل بحيث يحقق هدفه الاساسى فى الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع الذى يتناوله بالدراسة .

٦ - اجراءات التقليل من احتمالات الخطأ والتحيز فى المسح الاجتماعى :

هناك مجموعة من الاجراءات التى ينبغى اتخاذها للتقليل من احتمالات الخطأ والتحيز فى المسوح الاجتماعية وسوف نلخص هذه الا جراءات فيما يلى[١] :

(١) التقليل من احتمالات التحيز عن طريق صياغة أداة البحث واختيارها بشكل دقيق ، ويبدو ذلك بصفة خاصة فى الحالات التى يستخدم فيها الاستبيان البريدى واستمارة المقابلة . وأهم مصادر الخطأ فى هذه الحالات هى :

(أ) عدم ملائمة مشكلة البحث للمبحوثين أو عدم اقتناعهم بها .

(ب) عدم شمول استمارة البحث للمتغيرات الاساسية .

(جـ) غموض الكلمات أو الاسئلة المستخدمة فى الاستمارة .

(د) عدم ملاءمة فئات الاستجابة .

(هـ) استخدام بعض الاسئلة الحساسة أو التى تتناول مشاعر المبحوثين بصورة غير ملائمة .

(٢) التقليل من التحيز عن طريق التدريب الملائم للقائمين بالقابلة ، حتى يتمكنوا من تحقيق هدفين أساسيين هما :

(أ) النجاح فى الاتصال بالمبحوثين والحصول منهم على المعلومات المتصلة بموضوع البحث .

(ب) كسب ثقة المبحوثين وتعاونهم واقناعهم بضرورة مساعدتهم فى الحصول على البيانات .

٣ التقليل من التحيز عن طريق اختيار الباحثين الميدانيين بحيث يكونوا قد حققوا

---

(١) Deam, (et. al.), O.P.Cit, P. 253.

مستوى ملائماً من التدريب ، وبحيث تتوافر لديهم الصفات التى تمكنهم من الحصول على البيانات دون تحيز .

٤ التقليل من احتمالات التحيز عن طريق ادارة البحث الميدانى ، ادارة تتميز بالمرونة ، والحكمة ، واستثارة حماس الباحثين وتشجيعهم على العمل الميدانى الجاد ، وتنمية وعى جمهور البحث بأهمية المشاركة الايجابية فى الادلاء بالمعلومات .

٥ التقليل من احتمالات التحيز التى قد ترجع الى عدم اختيار العينة بالطرق العلمية والاحصائية ، وذلك بالتدقيق فى عملية اختيار عينة البحث وفقاً للمقاييس الاحصائية .

الفصل الخامس عشر

دراسة الحـــالة

تمهـــيد .

١ – تعريف دراسة الحالة وأهدافها .
٢ – اجراءات دراسة الحالة .
٣ – اختيار الحالات النموذجية .
٤ – تقدير طريقة دراسة الحالة وأهميتها .

الفصل الخامس عشر

دراسة الحالة

تمهيـــد :

كتب تشارلز كولى C.H. Cooley يقول : « ان دراسة الحالة تعمق ادراكنا ، وتعطينا استبصاراً أوضح فى الحياة ... فهى تتناول السلوك مباشرة ، لا من خلال مدخل غير مباشر أو مجرد » . ولقد صاغ تشارلز كولى هذه العبارة حينما كان فى معرض تناوله لقضايا التنظيم الاجتماعى والطبيعة البشرية ، فهو يحاول أن يتعمق فهم القيم والمثاليات الكامنة خلف هذا التنظيم ، وكانت مهمته فى هذا الصدد هى استخدام أداة البحث الملائمة التى تمكنه من التعمق فى فهم الحالات التى أمامه . ولهذا لاحظ كولى سلوك أطفاله ، ووجد أن التعمق فى تحليل السلوك عن طريق دراسة عدد محدود من الحالات ، يمكننا من فهم الابعاد الحقيقية للظواهر الاجتماعية . وهكذا تمثل دراسة الحالة أداة تحليلية للسلوك والمواقف الاجتماعية ، وطريقة للتعمق الكيفى فى فهم هذه الظواهر ، ومن ثم فهى تحتاج الى قدرات خاصة ، ومستوى ملائم للتدريب على التعاطف والفهم المتكامل للحالات المدروسة .

ولقد استطاع فرويد S. Freud أن يصوغ نظريته فى التحليل النفسى واللاشعور من خلال قيامه بدراسات حالة متعمقة للمرضى النفسيين الذين كان يقوم بمعالجتهم . كذلك استخدم فريدريك لوبلاى F . Leplay تاريخ الحياة حين كان بصدد دراسة الحياة الاقتصادية للاسر الفقيرة فى فرنسا ، فقد أدرك أن المسح الاحصائى مهما بلغ من الدقة والاكتمال ، فانه لا يمكننا من فهم الحـ . د الكلية للموقف المدروس . فالتحليل الكمى جعل وصفنا للظواهر وصفاً مجرداً ، أما طريقة دراسة الحالة فانها تجعل هذا الوصف ا. اياً .

هكذا ، اذا اعتبرنا المسح فى الدراسات الاجتماعية والنفسية طريقة للمعالجة الكمية للظواهر ، ونظرنا الى دراسة الحالة كطريقة للتحليل الكيفى ، فان كلا منهما يكمل الآخر من أجل الفهم الواقعى المتكامل للظواهر الاجتماعية والانسانية[1] .

---

(١) أنظر عرضاً متكاملاً لطريقة دراسة الحالة فى Pauline Young Scientific Social Surveys and Research, OP. Cit, 226.

وقد اعتمدنا فى هذا الفصل على هذه المعالجة ، بوصفها أدق وأشمل معالجة لدراسة الحالة

١ - تعريف دراسة الحالة وأهدافها

« الحالة » التى يدرسها الباحث قد تكون شخصاً ، أو جماعة من الاشخاص ، مثل الاسرة ، أو النظام الاجتماعى أو المجتمع المحلى . والهدف من دراسة الحالة هو البحث التفصيلى لكافة جوانبها . ومن ثم يحاول الباحث أن يجمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن هذه « الحالة » ، وبخاصة تلك المعلومات التى تتصل بتاريخ حياة الحالة وتطورها ، وما أن يفرغ الباحث من جمع هذه المعلومات الشاملة ، يحاول الباحث أن يحدد معالم الصورة الكلية لخبرات المبحوثين وتجاربهم وأفكارهم خلال الزمن ، وتفسير هذا الموقف الكلى[1] .

والمعلومات التى نهتم بالحصول عليها فى دراسة الحالة نستمدها من مصادر مختلفة ، أهم هذه المصادر ذلك المصدر المباشر الذى يتمثل فى وجهة نظر الحالة ذاتها ، تماماً كما كان يفعل فرويد حينما كان يستمع الى حالاته ويطلب اليهم استرجاع ذكرياتهم وخبراتهم الماضية ، حتى يتمكن من استخدام هذه المعلومات فى تشخيص الحالة ووصف طريقة علاجها . كذلك نعتمد فى الحصول على المعلومات على كافة الوثائق الشخصية الاخرى ، كالخطابات ، وتواريخ الحياة ، والسير الذاتية وغيرها من التقارير التى يمكن أن تلقى ضوءاً على الحالة المدروسة .

على أن استخدام دراسة الحالة لا يقتصر فحسب على المجالات الاجتماعية والنفسية ، وانما تستخدم هذه الطريقة استخداماً واسعاً فى مختلف مجالات العمل الاجتماعى اذ يستخدمها علماء الانثربولوجيا الثقافية ، والاخصائيون الاجتماعيون ، والصحفيون والمحامون وغيرهم . وتنوع هذه الاستخدامات يعكس وجهات النظر المختلفة ، كما يصور تباين المداخل التى تدرس الحالات من خلالها . وهكذا ، نجد أن روبرت ليند وهيلين ليند (Lynds) قد نظرا الى الميدلتون بوصفه مجتمعاً محلياً يمثل « حالة » وهما فى نفس الوقت حينما تناولا النظم المختلفة فى هذا المجتمع المحلى بالدراسة ، كانا يعتبرا كل نظام من هذه النظم يمثل « حالة » تخضع للدراسة التفصيلية . ونجدهما أيضاً يدرسان « القادة » فى هذا المجتمع ، يدرسون القادة بوصفهم يمثلون « حالات » أيضاً . وعموماً ، نستطيع القول أن الحالة قد تمثل مجموعة المعلومات التى تصور الحياة الكلية أو مرحلة من حياة وحدة معينة للدراسة بمختلف علاقاتها وأوضاعها الثقافية ، سواء كانت هذه الحالة شخصاً ، أو أسرة أو جماعة اجتماعية ، أو نظاماً اجتماعياً ، أو مجتمعاً محلياً ، أو أمة كاملة[2] وحينما تكون وحدة الدراسة هى المجتمع المحلى Community ، فان مختلف النظم

(١) أنظر Hillway, Introduction to Research OP Cit P ٦٤

(٢) Ibid P 229

والجماعات الذين يؤلفون هذا المجتمع يمثلون « مواقف الحالة » Case Situations أو عناصر الحالة المدروسة ، التي نحاول أن ندرس العلاقات المتبادلة بينها[1] .

وحينما قام كليفورد شو C. Shaw بدراساته الشهيرة عن انحراف الاحداث كتب يقول : « ان المهمة الاولية في هذه الدراسة هي تجميع مادة خام في صورة حالات ، توصف وصفاً تفصيلياً وملموساً ، باستخدام معطيات طبية ، ونفسية ، واجتماعية تصور الحياة في المجتمع المحلي ، والحياة الاسرية للحالات ، ونوعية علاقاتهم الاجتماعية » . وفي ضوء ذلك قام شو باجراء دراسات متعمقة لعدد من الحالات أخضعها لتحليل دقيق ، وقارن بين خصائصها الفريدة والمشتركة . وحينما يتم هذا التحليل المقارن للحالات ، يمكن استخلاص بعض الفروض التي تكشف عن العلاقة بين انحراف الاحداث والبيئة الاجتماعية . ويمكن – في رأي – كليفورد شو – أن نستعين بالمعالجات الاحصائية في مرحلة اختبار الفروض ، لكي نحدد بدقة العلاقة بين الظواهر ، فنتجنب النتائج التي لا تستند الى دراسات شاملة ، ونحدد مجال المشكلة المدروسة واتجاهاتها الرئيسية تحديداً دقيقاً

ونستطيع من ذلك كله أن نستخلص أهم خصائص طريقة دراسة الحالة على النحو التالي

١ – انها طريقة للحصول على معلومات شاملة عن الحالات المدروسة .

٢ – انها طريقة للتحليل الكيفي للظواهر والحالات .

٣ – انها طريقة تهتم بالموقف الكلي وبمختلف العوامل المؤثرة فيه والعمليات التي يشهدها .

٤ – انها طريقة تتبعية أي أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على عنصر الزمن ، ومن ثم فهي تهتم بالدراسة التاريخية .

٥ – انها منهج ديناميكي لا يقتصر على بحث الحالة الراهنة .

٦ – أنها منهج يسعى الى تكامل المعرفة لانه يعتمد على أكثر من أداة للحصول على المعلومات .

ولقد أشار كيمبال يونج Kimball Young الى دراسة الحالة بوصفها احدى الطرق التاريخية الاصيلة ، لانها تهتم بتقديم تصور زمني لتفسير الافراد وتأويلهم لخبراتهم الخاصة ، وخبرات الآخرين أيضا . وعلى الرغم من أن يونج يقصر دراسة الحالة على الافراد ، الا أنه يشير الى مبدأ هام هو استمرار الدراسة خلال الزمن ، بحيث تمكننا هذه الدراسة من فهم المعاني والدلالات الحاضرة .

ويضاف الى ذلك حقيقة أخرى وهي أن كلا من دراسة الحالة والبحث الاحصائي يكمل الآخر ، فالدراسة الاحصائية التي تستعين بعدد كبير من الحالات ، تسهم في

(١) Young, OP Cit. P. 229.

توجيه عملية اختيار الحالات الصالحة للدراسة التفصيلية كما أنها تكشف عن عوامل تحتاج هي الاخرى الى البحث المتعمق . وهكذا يقول ستوارت كوين S. Queen « بينما نلاحظ أن الاساليب الاحصائية تعتمد على اخضاع البيانات للتحليل الكمى ، حتى يمكن استخلاص التعميمات ، والارتباطات ، والمتوسطات ، فإن اسلوب دراسة الحالة يسعى الى الحصول على بيانات تتعلق بالعمليات التى يصعب التعبير عنها رقمياً . ويحاول الباحث الاحصائى أن يختار بعض العوامل المتضمنة فى موقف اجتماعى معين ويتناولها بطريقة تمكنه من معرفة الارتباط بينها وبين المتغيرات الاخرى . بينما يهتم الباحث فى دراسة الحالة بفحص مواقف نوعية ، اشخاصاً أم جماعات أم نظم ، بوصفها وحدات كلية من أجل تحديد أنماطها وعملياتها »[1] .

وينبغى عند هذه النقطة أن نفرق بين أهداف دراسة الحالة ، وبين خدمة الفرد ، ففى الاخيرة لا نهتم بجمع معلومات من أجل مقارنتها وتصنيفها وتحليلها لاستخلاص المبادىء العامة . وانما نجمع معلومات تتصل بكل حالة على حدة ، حتى نتمكن من وضع تشخيص منفصل لكل حالة منها ، ويوضع هذا التشخيص لكى نتمكن من صياغة خطة العلاج لكل حالة ، دون اهتمام بالتعميم أو المقارنة أو التصنيف العلمى . فكأن الهدف من خدمة الفرد هو « تقديم خدمة مباشرة لاشخاص معينين » بعد دراسة حالاتهم الاجتماعية من مختلف جوانبها ، بينما يهدف دراسة الحالة الى استخلاص المبادىء العامة بعد فحص عدد محدود من الحالات .

٢ - اجراءات دراسة الحالة :

من الضرورى أن تكون دراسة الحالة على درجة ملائمة من الدقة والشمول ، حتى نتمكن من الافادة من نتائجها ، ومعنى ذلك أن دراسات الحالة ينبغى أن تتجه نحو الحصول على المعلومات التى تكشف عن العمليات المختلفة المرتبطة بوجود الحالة المدروسة ، واتجاهات التغير فى الانماط الاجتماعية النموذجية ، ومن أجل تحقيق هدفها الشمولى الذى أشرنا اليه . وتتلخص أهم هذه الاجراءات فيما يلى :

(أ) المقابلة الشخصية : ويقصد بذلك الحصول على معلومات مباشرة من الحالات المدروسة ، وتختلف الظروف التى تستخدم فيها المقابلة الشخصية باختلاف الموضوع والحالات المدروسة ، ولكن كقاعدة تتميز المقابلة الشخصية فى دراسة الحالة بأنها أقل رسمية ، بحيث يسمح للمبحوث أن يعبر عن مشاعره واتجاهاته وآرائه بحرية كاملة ، ومن ثم فان المقابلة تستغرق وقتاً أطول ، بما يحتاج الباحث الى اجراء عدد من المقابلات مع

(1) Young OP. Cit, P. 238

نفس الحالة للحصول على كافة المعلومات التى يحتاجها . وتمثل العلاقة بين القائم بالمقابلة والمبحوث عاملاً أساسياً من عوامل نجاح المقابلة والحصول على المعلومات ، اذ يحاول الباحث أن يقيم رابطة نفسية بينه وبين المبحوث . وعادة ما يكون استخدام استمارة معدة للبحث أمراً غير مرغوب فى دراسة الحالة ، اذ يعتمد الباحث غالباً على مجرد دليل للمقابلة يوجه من خلاله الاسئلة للمبحوث ويترك له حرية التعبير عن اجاباته كيفما شاء .

(ب) الملاحظة المتعمقة : كثيراً ما يلجأ الباحث الى الاقامة مع الجماعات التى يقوم بدراستها ، وبخاصة فى حالة دراسة المجتمعات المحلية ، ويتمكن الباحث فى هذه الحالة من التعمق فى ادراك الظواهر والنظم والعلاقات المدروسة ، من خلال دوره كملاحظ مشارك فى الحياة الاجتماعية لهذه المجتمعات ، وتمكننا هذه الملاحظات من تكوين تصور كلى لطبيعة المواقف الاجتماعية المدروسة .

(جـ) دراسة الوثائق والسجلات المكتوبة : ويعتمد الباحث على السجلات الرسمية والشخصية فى الحصول على معلومات تفيد فى القاء ضوء على الحالة المدروسة ، وتفيد أيضاً فى التحقق من صحة المعلومات التى نحصل عليها عن طريق المقابلة الشخصية . ويهتم الباحث فى هذا الصدد بالاطلاع على التقارير الاحصائية ، والخطابات الشخصية ، وتواريخ الحياة ، والسجلات الطبية ، والتقارير المدرسية ، والصحف والمجلات ، وغيرها من الوثائق ، بحيث يختار الباحث باستمرار البيانات الملائمة وذات الدلالة بالنسبة لموضوع بحثه .

(د) معايير تاريخ الحياة : يستخدم تاريخ الحياة بالنسبة للحالات المدروسة بوصفه مصدراً أساسياً للمعلومات . وقد وضع جون دولارد **J. Dollard** معايير يجب الالتزام بها عند استخدام تاريخ الحياة ، فيجب النظر أولاً الى الموضوع على أنه عنصر فى اطار ثقافى أوسع ، ويجب أن تكون عناصر السلوك المدروسة تاريخياً ذات دلالة اجتماعية ، يتعين الاهتمام بدور الاسرة فى نقل المعايير الثقافية خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، يجب الاهتمام بمراحل النمو المختلفة للحالة ، يجب ابراز المواقف الاجتماعية فى كل مرحلة وبيان تأثيره ، يتعين تنظيم مادة تاريخ الحياة من أجل استخلاص الشواهد والنتائج منها[1] .

(هـ) تسجيل معلومات دراسة الحالة : التسجيل الدقيق للمعلومات يمثل جزءاً أساسياً من طريقة دراسة الحالة ، ويجب على الباحث أن يسجل أولاً بأول المعلومات التى يحصل عليها وأن يدونها مباشرة ، ويفضل استخدام كلمات المبحوثين وألفاظهم ، وفى بعض الحالات يمكن استخدام أشرطة التسجيل اذا كانت ظروف الدراسة تسمح بذلك وحينما نقوم بتسجيل معلومات تاريخ الحياة يجب أن نتبع أسلوباً منظماً فى التسجيل . ويمكن

(1) Young OP Cit P 244

استخدام « سجلات » خاصة بكل حالة يوضح فيها : تاريخ اجراء المقابلة ، ثم تسجيل كامل لنص المقابلة ، وللوثائق الاخرى التى حصل منها الباحث على المعلومات ، وفى كل ذلك ينبغى أن يراعى أن يكون السجل كاملاً بحيث لا يحتاج الباحث الى تكرار ما يقوم به من أعمال بحثية .

هذا وقد وضعت فيفن بلامر V. Plamer دليلاً لتسجيل معلومات دراسة الحالة ، بحيث يشمل ذلك سجلاً شاملاً للمعلومات ، يشار فيه الى مراحل الدراسة ، التى تصفها الوثائق ، وعدد الوثائق ، واسم الباحث ، واسماء الاخباريين الذين استعان بهم وطبيعة صلتهم بالموقف المدروس ، وتاريخ المقابلة ، والظروف التى أجريت فيها المقابلة ، كما يضع الباحث بوضوح المشكلة التى يتناولها بالدراسة وأهداف هذه الدراسة ، كذلك يبين فى قسم آخر الادوات التى استخدمها فى الحصول على المعلومات ، كما يضمن هذا السجل الوثائق والتقارير المختلفة التى تلقى ضوءاً على الحالة المدروسة ومختلف مواقعها الاجتماعية ، ويجب أن يضع الباحث أيضاً وجهات نظره ، وتحليلاته ، وانتقاداته للمعلومات والبيانات أولاً بأول . وقد كتب الاستاذ جيدنجز يقول : « ان تسجيل دراسة الحالة يماثل فى أهميته تسجيل التجربة المعملية ، فيجب أن يراعى فى هذا التسجيل التتابع المنطقى للاحداث ، والاستمرار فيها ، والتكامل بينها ، وذلك بأن نحذف المعلومات والاحداث التى لا صلة لها بالحالة المدروسة ، وننتقى ما له دلالة وأهمية »[1] .

(و) الوقت الذى تستغرقه دراسة الحالة : تستغرق دراسات الحالة الشاملة وقتاً أطول من أية دراسة أخرى ، ويرجع ذلك الى مستوى التعمق الذى يتحقق فى دراسة الحالة ، فحين نستخدم المقابلة قد لا نكتفى بمقابلة واحدة ، وانما نجرى عدداً من المقابلات ، وفى دراسات المجتمعات المحلية أو الاسر ، فان دراسة الحالة الواحدة من هذه الحالات تستدعى فى الحقيقة عدداً من دراسات الحالة الفرعية ، فنحن ندرس فى حالة الاسرة ، اعضاء الاسر والعلاقات بينهم ، ثم العلاقة بين الاسرة والبيئة ككل ، وكذلك الامر بالنسبة للمجتمع المحلى حينما ندرس القادة ، واعضاء المجتمع ، وعدداً من النظم الاجتماعية . ومن ثم تتطلب دراسة الحالة وقتاً وجهداً كبيراً للاحاطة بكل هذه المعلومات على أعلى مستوى من التعمق .

٣ - اختيار الحالات النموذجية :

ما هو الاساس الذى يستند اليه اختيارنا للحالات المدروسة ؟ يمثل هذا السؤال أهمية خاصة ، فليست كل الحالات تصلح للدراسة ، ومن ثم ينبغى أن يدقق الباحث فى اختياره

(١) أنظر :

Giddings. F. Scientific Study of Human Society. OP. Cit. P. 96.

للحالات ، بأن يكون موضوعياً فى هذا الاختيار قدر المستطاع ، وذلك بأن يختار حالات نموذجية أو ممثلة Representative ، بحيث تكون الدراسة مفيدة فى التعميم على هذه الحالات ، ويتحقق ذلك عن طريق الاستعانة بالدراسة الاحصائية الاستكشافية قبل القيام باختيار هذه الحالات . ويتطلب ذلك أيضاً من الباحث تحديد خصائص الحالة المدروسة بشكل واضح وتفصيلي ، حتى يمكن الاعتماد على نتائج الدراسة فى التعميم على الحالات ذات الخصائص المتشابهة .

وقد حددت بلامر Plamer ثلاثة خصائص مميزة للحالات هى : الخصائص العامة التى توجد لدى كل أفراد النوع المدروس ، وتباين درجات توزيع هذه الخصائص بالنسبة للجماعات التى يتألف منها هذا النوع ، وأخيراً الخصائص المميزة أو الفريدة للحالة المدروسة والتى تميزها عن الحالات الاخرى . وتحديد هذه الخصائص فى تقرير البحث يمكننا من تعميم النتائج . واذن ، فمن الضرورى مراعاة مبدأ التمثيل عند اختيار الحالات للدراسة ، ومن الضرورى أيضاً وضع خصائص الحالات بكل وضوح .

٤ - تقدير طريقة دراسة الحالة وأهميتها

اتضح لنا أن طريقة دراسة الحالة هى احدى أساليب تنفيذ البحث الاجتماعى التى تستهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن الافراد ، أو الجماعات ، أو المجتمعات المحلية ، أو المنظمات الاجتماعية ، وهى تسعى الى تحقيق نوع من تكامل المعرفة بين الاتجاهين الكمى والكيفى فى البحث العلمى الاجتماعى . وأهم ما تنطوى عليه هذه الطريقة من أهمية هو أنها تدرس الخبرات والمواقف الاجتماعية داخل السياق الذى لا تنفصل عنه هذه الخبرات والمواقف والذى يشكل مكونات وجودها ، ومن ثم يربط حاضرها بماضيها . ولا تكتفى دراسة الحالة بادراك الواقع الاجتماعى من خلال الجداول الاحصائية والرقمية ، وانما هى تدرس هذا الواقع فى وجوده ووظائفه وماضيه وحاضره واستمراريته ، ومن ثم فهى الوسيلة التى عن طريقها نستطيع فهم الخبرة الانسانية الحقيقية والاتجاهات التى تشكل الواقع الاجتماعى بحيويته الكاملة ، التى تكمن خلف التنظيم الاجتماعى الشكلى للنظم الاجتماعية ، فالمعلومات الاحصائية فى حد ذاتها هى مظاهر لعمليات داخلية تنطوى على الاسباب الحقيقية للظواهر الاجتماعية والانسانية[1] . واذن ، فدراسة الحالة على هذا النحو فضلاً عن أنها تمكننا من معرفة الاسباب الحقيقية للظواهر ، تمثل مصدراً غنياً للفروض فى علم الاجتماع

(١) راجع : Thomas W. I & Znaniecki, OP. Cit, P. 1834

أما النقد الذى يوجه الى طريقة دراسة الحالة فهو غالباً ما يوجه اليها من أصحاب الاتجاه الاحصائى ، فنجد أن ريد بين Read Bain يهاجم الاعتماد على هذه الطريقة فى البحث لانها لا تمكننا من « التعرف على الجوانب اللاشخصية ، والعامة ، والمجردة عن الاخلاقيات ، والمكررة للظواهر التى تدرسها » ، وهو يذهب الى أن هناك عدداً من العوامل تقلل من الاهمية العلمية لهذه الطريقة وتشمل هذه العوامل :

(أ) ان المبحوث قد يميل الى ذكر ما يرغب فيه الباحث لا ما يستشعره بالفعل أو يمارسه عملياً .

(ب) غالباً ما يتجه المبحوث الى النزعة التبريرية أكثر مما يكون واقعياً .

(جـ) يميل الباحث الى رؤية ما يرغب فى رؤيته أو يبحث عنه .

(د) الباحث غالباً ما يريد معاونة المبحوث .

(هـ) نادراً ما يمكن مقارنة مواقف الحالات .

(و) كثيراً ما يصعب التحقق من صحة الوثائق .

(ز) على الباحث أن يستخلص بنفسه من لغة المبحوث المفاهيم والتصنيفات العلمية .

والواقع أن بعض هذه الحدود يتحقق فى دراسات الحالة ، وطريقة المسح الاجتماعى ، ومن خلال التدقيق فى مصادر المعلومات واختيار الحالات ، واستبعاد مصادر التحيز الشخصى .

الفصل السادس عشر

القياس الاجتماعى

تمهيـد .

١ – معنى القياس الاجتماعى وأصوله .

٢ – الاسس النظرية للقياس الاجتماعى .

٣ – الاختبارات السوسيومترية .

٤ – تطبيق الاختبارات السوسيومترية .

٥ – التحليل الاحصائى للبيانات السوسيومترية .

٦ – الصدق والثبات فى الاختبارات السوسيومترية .

٧ – مجالات استخدام الاختبارات السوسيومترية .

٨ – تقدير السوسيومترية .

الفصل السادس عشر

القياس الاجتماعى

تمهيد :

القياس الاجتماعى Sociometry له معان متعددة ، لعل أبرز هذه المعانى وأكثرها ذيوعاً وانتشاراً هى تلك التى ارتبطت باسم مؤسس هذه الطريقة وهو مورينو J.L. Moreno ، وبخاصة تحليله للعلاقات الشخصية المتبادلة فى مؤلفه : لمن البقاء ؟ Who Shall Survive (١٩٣٤) . والسوسيومترى هى منهج لتحليل البيانات التى يتم الحصول عليها عن طريق استخدام قائمة من الأسئلة ، التى يطلب فيها إلى المبحوثين من أعضاء جماعة ما تحديد أسماء الأعضاء الآخرين حسب تفضيلهم الدخول معهم فى علاقات أو ممارسة بعض الأنشطة . واستطاع مورينو وزملاؤه تطوير الاختبارات السوسيومترية Sociometric tests واستخدامها بطريقة مبتكرة ورائدة فى بحوثهم الخاصة عن العلاقات الاجتماعية ، وبناء الجماعات ، وعوامل تماسكها وتفككها .

والواقع أن حركة القياس الاجتماعى قد أحدثت تأثيراً واضحاً فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية وعلى الأخص فى علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، بل أن بعض الباحثين ذهب إلى حد القول بأن السوسيومترية قد أفلحت فى تطوير ميادين جديدة للعلوم الاجتماعية ، فهى ترتبط بنظرية التلقائية Spontaneity Theory ، ونظرية العلاقات الشخصية المتبادلة ، ونظرية الفعل ، والدراسة التجريبية لبناء الجماعات الصغيرة وديناميتها ، وبظهور علم اجتماع الوحدات الكبرى Macrosociology فى مقابل علم اجتماع الوحدات الصغرى Microsociology ، وهى مرتبطة كذلك بنظرية الدور Role-theory ، هذا فضلاً عن البحث المنظم فى مجال الابتكار والابداع . وسنحاول فى هذا الفصل أن ندرس طريقة القياس الاجتماعى من مختلف جوانبها ، موضحين أصولها ، وكيفية استخدامها ، وأهميتها فى التحليل الاجتماعى للعلاقات الاجتماعية والبناء الاجتماعى على مستوى الجماعات الاجتماعية .

١ معنى القياس الاجتماعى وأصوله :

ألف كلمة « السوسيومترى » من الناحية اللغوية من مقطعين هما Metrun وتعنى

باللاتينية القياس ، وكلمة Socius وتعني باليونانية مجتمع أو جماعة ، ومن ثم تصبح السوسيومترية هي قياس العلاقات داخل الجماعة . وقد حدد مورينو النسق السوسيومتري على أنه نسق للقوانين الاجتماعية (سوسيونومي) Socionomy وينقسم إلى ثلاثة فروع هي : علم ديناميات الجماعات والعلاقات بينها (السوسيوديناميكا) Sociodynamics وعلم القياس الاجتماعي (السوسيومتري) Sociometry ، وأخيراً علم العلاج الاجتماعي (سوسياتري) Sociatry(١) ، والسوسيومترية في هذا النسق هي علم قياس العلاقات الاجتماعية ، إنها تمثل نسقاً هندسياً للقياس الاجتماعي يعتمد أساساً على الاختبارات السوسيومترية ، وهي لا تمثل علم اجتماع كمي ، ولكنها محاولة لتقدير ماهو اجتماعي ، ومن ثم يكون التأكيد أساساً على الناحية الاجتماعية ، ثم على القياس ثانياً . وتعتمد عناصر هذا النسق ككل بعضها على بعض ، ولكننا حين نأخذ النواحي العملية في الاعتبار ، سنجد أن الأهمية النسبية لهذه الفروع سوف تختلف ، إذ ستصبح عمليات العلاج الاجتماعي في المقدمة ، وسيأتي علم القوانين الاجتماعية في آخر الترتيب(٢) .

ويعتقد مورينو أن السوسيومترية تمثل تحولاً في اتجاهات حركة القياس الاجتماعي بصفة عامة ، فلم تكن العلوم الاجتماعية حتى الربع الأول من القرن العشرين تعرف سوى المقاييس الديموجرافية ، وهكذا كان ضرورياً أن تتطور الأدوات السوسيومترية لكي تدلل على أنه إلى جانب القياس الديموجرافي ، يمكن اجراء دراسة واقعية مباشرة لبناء الجماعات وقياس هذا البناء أيضاً . وإذن ، فالنسق السوسيومتري يلقي ضوءاً جديداً على المنهج العلمي ، فلقد نوقشت الفروق بين العلوم الطبيعية — مثل الفيزياء وعلم الحياة — وبين العلوم الانسانية — مثل علم النفس وعلم الاجتماع — من خلال أعمال ديلتاي Dilthy (١٨٣٣ — ١٩١١) وريكرت Rickert حينما برزت التفرقة بين الفهم والتفسير ، ولكن الخروج بهذه التفرقة من اطارها الفلسفي إلى مجال العلم ، ومن المستوى النظري إلى مستوى الممارسة ، أي إلى مجال التجريب ، يرجع أساساً إلى الاسهامات التي يمكن أن تقدمها السوسيومترية . إن العالم الطبيعي الذي يدرس مواد الطبيعة ، يتناول هذه « المواد » من الخارج أساساً ، لأنها لا تنطوي على حياة ووعي وارادة ، فهي لا تستطيع أن تقوم بأدوار وأن تتحكم في تصرفاتها ، ويستطيع عالم الحياة حين يدرس الكائنات العضوية أن يحقق أهدافه العلمية مثله في ذلك مثل عالم الطبيعة دون الرجوع إلى وعي هذه الكائنات ، أما الانسان ، ذلك الكيان الاجتماعي المركب ، فهو فقط في إطار العلوم

(١) أنظر Moreno (et al) (ed.) The Sociometry Reader; Glencoe, Ill The Free Press, 1960, P 127

(٢) Loc. Cit.

الانسانية ، هو الذى يمارس الأدوار ، وهو الذى تحركه الدوافع والرغبات ، والمشاعر ، والاتجاهات ، والقيم ، حين يمارس هذه الأدوار . وللأسف لايوجد فى علم الاجتماع منهج بحث ملائم لدراسة هذه الظواهر الانسانية من الداخل ، فلايزال علماء الاجتماع وعلماء النفس أيضاً يدرسون هذه الظواهر المركبة أشد التركيب من الخارج بنفس طريقة العلوم الطبيعية ، والطريقة الوحيدة التى تسمح لعالم الاجتماع والنفس أن يفهم ويدرس تجريبياً هذه الظواهر هى الطريقة السوسيومترية ، إذ هى بحكم أساليبها تسمح للأفراد بالمشاركة التامة فى التجربة ، وتحقق التفاعل بين الباحث ووحدات البحث من خلال تمثيل الأدوار الاجتماعية ، على نحو يجعل النسق الثقافى واقعاً ملموساً ، يعكسه السلوك الاجتماعى(١) . وإذن ، فلا حاجة لنا إلى الرجوع للمفاهيم العضوية عن الجماعة ، إذ أننا سوف نستبدل هذه المفاهيم بمفهومى جماعة الفاعلين Group of actors أو الفاعلين فى الموقف actors in Situation ، فهذين المفهومين يصوران الجماعة من الداخل ، كما تمارس سلوكها الفعلى . ومهمة العلم الذى يستخدم نظرية الفعل هى أن يفصل بين الكائن العضوى والفاعل ، وبين السلوك والفعل . فاذا كان الفعل يميز حركة الوقائع ، فإن السلوك يمثل ملاحظة الحركات والوقائع ، وهكذا يبرز التمييز بين الانسان ككائن عضوى ، وبين كونه فاعلاً . ولهذا ، فقد أحالت السوسيومترية موضوعات بحثها إلى أفعال اجتماعية يشارك فيها الأفراد بعضهم بعضاً ، ثم تقييم هذه الأفعال بالمعايير السوسيومترية ، بحيث نستطيع فى النهاية أن نكشف عن طبيعة بناء النسق الاجتماعى وتكوينه(٢) .

ويؤكد مورينو أن السوسيومترية كحركة علمية وطريقة للبحث لها تأثيرها الواضح فى اتجاهات النظرية السوسيومترية والبحث التجريبى ، وهو يدلل على ذلك باهتمام كبار العلماء الاجتماعيين بصياغة تعريف شامل للسوسيومترية . فقد ذهب ستوارت شابن F.S. Chapin إلى أن السوسيومترية « هى الدراسة الرياضية للخصائص النفسية التى تميز جمهور معين ، وهى تمثل الأسلوب التجريبى ، والنتائج التى نحصل عليها بتطبيق المناهج الكمية » . كذلك يذهب ريد بين Read Bain إلى أن السوسيومترية ستظل هى المصطلح الأصلى لوصف كافة أشكال قياس الظواهر المجتمعية والعلاقات الشخصية

---

(١) Moreno, Ibid, P: 129.

(٢) للوقوف على أسس وتطبيقات الطريقة السوسيومترية فى علم الاجتماع يمكن للقارىء الرجوع الى المصدر التالى : دكتور حسين على حسين ، **دراسة سوسيومترية للتكامل الاجتماعى** ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الآداب جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧ ، ص ١١٥ وما بعدها . وقارن أيضا ، د. سعد عبد الرحمن ، **أسس القياس النفسى الاجتماعى** ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦٧ وكذلك ، دكتور نجيب اسكندر وزملاؤه ، **الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى** ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

المتبادلة ، ويؤكد لندبرج G.A.Lundberg أن كلمة « السوسيومترى » هى التى تدلنا بالفعل على فكرة قياس الظواهر الاجتماعية .

ويتناول فلوريان زنانيكى F. Znaniecky السوسيومترية من زاوية أخرى تتفق مع موقفه المنهجى العام ، فهو يعتقد أن السوسيومترية قد استطاعت أن تجد حلاً للمعضلة المنهجية الخاصة بالمناهج الكمية والمناهج الكيفية ، فهى محاولة كمية ، ولكنها لاتضحى بالمضمون الاجتماعى من أجل القياس ، فقد ذهب مورينو نفسه إلى أن « الاجتماعى » يأتى أولاً ، ثم القياس ثانياً . وتختلف السوسيومترية عن المناهج الرياضية المستخدمة فى علم الاجتماع ، فى أن الأولى تهتم بالسياق الاجتماعى الذى يحيط بالفرد ، ولا تعزل الفرد عن الجماعة الاجتماعية التى تسهم فى تشكيل سلوكه ، وتحديد اتجاهاته . ويؤكد جورج جوروفيتش G. Gurvitch هذه الفكرة ذاتها ، فهو يقول أن أصالة السوسيومترية تتمثل فى أنها تستخدم القياس كمجرد أسلوب فنى للبحث ، وهى بذلك نسعى إلى الفهم الكيفى للعلاقات الاجتماعية من خلال المفاهيم الأساسية التى تستند اليها السوسيومترية — مثل التلقائية ، والابتكار . كذلك نجد بيرجس E.W.Burgess يفرق بين السوسيومترية وبين الطرق الاحصائية العامة ، فالسوسيومترية طريقة فى البحث تلائم تماماً بناء الجماعات لأنها أنسب الطرق لقياس العلاقات الشخصية المتبادلة[١] .

ويعتقد مورينو أن ظهور السوسيومترية فى الولايات المتحدة يجىء متفقا تماماً مع طبيعة البناء الاجتماعى السائد فيها ، ذلك لأن الولايات المتحدة — فى رأيه — تمنح للجماعات الصغيرة حرية أكثر واستقلالاً فى السلوك إذا ما قورنت بأقطار أخرى مثل فرنسا ، والمانيا ، والاتحاد السوفيتى ، ومن ثم فان ذلك يمثل ظرفاً ملائماً لنمو دراسات الجماعات الصغيرة ومناهجها . يضاف إلى ذلك أن عدم وجود أيديولوجية عامة مثل الماركسية ، أو الكاثوليكية ، أو القومية ، قد أتاح لهذه الجماعات قدراً كبيراً من التلقائية فى سلوك .

وهكذا ، يمكن تحديد القياس الاجتماعى بأنه محاولة منظمة تهدف إلى تقديم معنى دقيق وديناى لقوانين التطور الاجتماعى ، والعلاقات الاجتماعية ، فهى منهج يتناول البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية ، ويدرس أيضاً الأشكال المعقدة التى تنشأعن قوى الجذب Attraction والنفور Repulsion بين أعضاء الجماعات ، ومن ثم فمن الناحية النظرية يسلم القياس الاجتماعى بأنه يجب دراسة الجماعة ككل ، بحيث ينظر إلى كل جزء منها فى ضوء علاقته بالكل ، فى الوقت الذى ينظر فيه إلى الكل فى ضوء علاقته بالأجزاء .

(١) Moreno Op. Cit. P IX

٢ الأسس النظرية للقياس الاجتماعي

تستعين السوسيومترية بعدد من المفهومات النظرية الأساسية أهمها مفهومي التلقائية والابتكار Spontaneity-Creativity أما التلقائية فهي تعني أساساً الجدة Novelty في الاستجابة لمثير أو منبه معين ، وإذن فالجدة في السلوك تقاس بالنسبة للمواقف الاجتماعية المختلفة والتلقائية تعني أن يترك الفرد على حريته للاستجابة لمختلف المواقف ، ذلك أن الخاصية الأساسية للطريقة السوسيومترية هي وصف التفاعل التلقائي وقياسه ، ولاتمثل التلقائية مفهوماً غامضاً ، وإنما هي إطار ملائم للحياة الاجتماعية ، يمكن قياسه وتقديره بدقة . وأما الابتكار فهو يعني الفعل المبدع ذاته ، والتلقائية والابتكار ليسا متماثلين ، فقد تكون التلقائية عند بعض الأفراد واضحة ، لكنهم ليسوا بالضرورة قادرين على الابتكار ، فالابتكار يتعلق بالفعل ذاته ، والتلقائية تتصل بالاستعداد للفعل . ويمكن الاستعانة بالاختبارات التي تستخدم في السيكودراما في الكشف عن طبيعة التلقائية والابتكار سواء في نطاق العلاقات الشخصية المتبادلة ، أو في علاقة الأشخاص بالموضوعات ، وسنجد أن بعض الأشخاص لديهم تلقائية وابتكار نحو الموضوعات أكثر من اتجاهاتهم نحو الأشخاص ، ومعنى ذلك أن درجات التلقائية والابتكار يمكن قياسها سواء نحو الأشخاص أو الموضوعات .

وهناك تصور أساسي آخر تقوم عليه السوسيومترية ، ذلك هو مفهوم الذرة الاجتماعية Social Atom ، ويقصد مورينو من ذلك المفهوم تلك « النواة » التي يلتف حولها الأفراد حين يدخلون في علاقات شخصية متبادلة ، سواء كانت هذه العلاقات عاطفية أم اجتماعية أم ثقافية ، ومن ثم تصبح الذرة الاجتماعية هي المحور الأساسي لعلاقات التجاذب أو النفور أو اللامبالاة . وتكوين الذرات الاجتماعية ربما يرجع إلى أنواع مختلفة من الاتصال ، المصادقة ، أو التقارب ، أو الاختيار ، لكن الاختيار ، هو الذي يؤدي إلى ظهور أكثر أشكال الاتصال استمراراً ، ذلك لأنه التعبير الاجتماعي عن التلقائية[1] .

وثمة شكلان ميكروسكوبيان أساسيان للذرة[2] هما الذرةالاجتماعية والذرة الثقافية ، ولقد أمكن التحقق من وجودهما امبيريقيا من خلال علم اجتماع الوحدات الصغرى ، إذ عن طريق اجراءات هذا العلم وأساليبه الفنية يمكن تتبع نمط العلاقات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات ، ويطلق على هذا النمط مصطلح الذرة الاجتماعية ، ولا تقف هذه الذرة الاجتماعية في نموها عند حد معين ، وإنما هي مستمرة في النمو خلال كل مراحل حياتنا ، لأن الفرد منذ ولادته ، يجد نفسه منغمساً داخل بناء من العلاقات الاجتماعية .

(١) Moreno Sociometry Reader, PP 52 53

(٢) انظر في [illegible] ، ص ١٢٨ وما بعدها

وكما يصبح الفرد بؤرة لعديد من أنماط الجذب والنفور ، فهو أيضاً يبدو بؤرة لعدد آخر من هذه الأدوار متآلفة ، وقد تكون متصارعة ، تماماً كما أن لكل فرد منا مجموعة من الأصدقاء ومجموعة أخرى من الأعداء ، يمكن القول أن هناك مجموعة من الأدوار ومجموعة أخرى من الأدوار المضادة Counter-Roles والبؤرة التي تتمركز حولها علاقات الدور يطلق عليها مصطلح الذرة الثقافية Cultural Atom وتمثل الذرة الثقافية أصغر وحدة وظيفية للنمط الثقافي ، وهي ثقافية لأن الأدوار هي أهم المظاهر الدينامية للثقافة ، ويتعذر فصل التنظيم الذرى الاجتماعي للجماعة عن تنظيمها الذرى الثقافي ، ذلك أن كلا من الذرة الاجتماعية ، والذرة الثقافية مظهران لواقع اجتماعي واحد .

وينقلنا التحليل السابق إلى مفهوم نظرى آخر استخدمه مورينو ، ذلك هو مفهوم الدور Role ، الذى يمثل تكاملًا لعدد من العناصر الخاصة والجمعية ، والأدوار لا تنشأ عن الذات ، وانما تنبثق الذات عن القيام بأدوار مختلفة ، وتشمل الأدوار ثلاثة فئات أساسية هي الأدوار السيكوسوماتية Psychosomatic Roles كما تتمثل في النوم ، والأكل ، والمشى ، والأدوار السيكودرامية Psychodramtic Roles مثل الأم ، والمدرس ، والأدوار الاجتماعية Social Roles كالأم والابن والابنة ، وتنشأ الأدوار على مرحلتين هما : مرحلة إدراك الدور ، ثم مرحلة القيام بأعباء هذا الدور[1] . وعموماً ، فإن مورينو يستخدم مفهوم الدور ، وبخاصة تمثيل الأدوار ، بوصفه طريقة من طرق العلاج الجمعي ، ابتكرها على أساس نظريته في التلقائية ، وتهدف هذه الطريقة إلى تنمية المهارات واكساب الأفراد خبرة في مجال العلاقات الانسانية عن طريق فن تمثيل المواقف التي تعبر عن مشكلات الحياة الواقعية ، ويأخذ تمثيل الأدوار عادة صورة السيكودراما والسوسيودراما[2] .

وتنهض نظرية مورينو أيضاً على مفهوم آخر هو مفهوم شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة Interpersonal Networks والتبادل في العلاقات يعنى التفاعل التلقائي بين الأفراد ، وهذا التفاعل هو أساس تكوين الجماعات الاجتماعية ، إذ يكون أعضاء الجماعات الاجتماعية فيما بينهم خطوطاً للاتصال الاجتماعي ، تعمل بدورها على تنمية « جو اجتماعي » يميز الجماعة ويحدد طبيعة ذاتها . ويستخدم مورينو مفهوماً محددا

(١) See, Moreno, Op. Cit, P. 54.

"Moreno defines tele"

(٢) شرح الموضوع في ذات الفصل الثاني

as "insight into" "appreciation of" and "feeling for" the actual make up of the other Person"

بوصفه هو المحرك الأساسي لشبكة العلاقات الشخصية المتبادلة ، ذلك هو مفهوم « التل Tele » ، الذي يمثل حجر الأساس في تكوين الصلات المتبادلة بين الأفراد والجماعات ، ومن ثم يصبح تماسك الجماعات ، وتبادل العلاقات ، والاتصال ، والخبرات المشتركة هي الوظائف الأساسية لمفهوم « التل » . ويقول جوردون البورت G. Allport لقد قصد مورينو من مصطلح « التل » حالة التفاعل المتعمق بين شخصين واستدماج مواقفهم ، وتمثل مشاعرهم ، وتقدير انفعالاتهم ، ويتحقق ذلك . . يسعى شخص ما إلى الاندماج في التكوين الفعلي لشخص آخر[1] . وهكذا ، يقوم « التل » بعمله بوصفه عاملاً أساسياً من عوامل زيادة تبادل الاختيارات بين الأفراد والجماعات ، وهو ينشط على مستوى الاختيار ، وعلى المستوى السلوكي للعلاقات الاجتماعية .

وهكذا يخلص مورينو من هذه الأسس النظرية إلى وصف الأنماط الأساسية للعلاقات الشخصية المتبادلة وما ينتج عنها من مواقف . فقد تتخذ هذه العلاقات شكل التجاذب Attraction ويدلنا على التجاذب الاختيار المتبادل بين الأشخاص الذي قد يتخذ صورة علاقة اجتماعية ثنائية ، أو ثلاثية ، أو رباعية . وقد تتخذ هذه العلاقات شكل النفور Repulsion ، وهي العلاقات السلبية وفيها لا يختار الموضوع أحداً ، وأخيراً قد تتخذ العلاقات شكل اللامبالاة Indifference ، وهي الموقف الحيادي الذي يتخذه الشخص حينما لا يعطي اختيارات سواء سلبية أم إيجابية للأشخاص الآخرين الذي يختارونه أو يرفضونه[2] .

وتنتج عن هذه الأشكال المختلفة للعلاقات الاجتماعية أوضاع مميزة يشغلها الأفراد داخل الجماعات ، فلدينا النجم Star ، وهو الشخص المفضل ، الذي يحصل على أكبر عدد من الاختيارات بعد تطبيق الاختبار السوسيومتري ، ولدينا المعزول Isolated ، وهو ذلك الشخص الذي لا يحظى بأي اختيارات على الرغم من كونه عضواً في الجماعة ، ويرجع ذلك إلى عزلته النفسية عن بقية أعضاء الجماعة ، والمعزول لا يختاره أحداً ، كما أنه أيضاً لا يختار أحداً ، فهو لا يعطي ولا يتلقى أية اختيارات ، ثم نستطيع بعد ذلك أن نميز المهمل Neglected وهو الشخص الذي يحصل على عدد قليل من الاختيارات ، ثم لدينا أخيراً المرفوض Rejected وهو الشخص الذي يحصل على أكبر عدد من الاختيارات

---

(١) انظر : Allport, G. "Comments on : JL. Moreno. Transference, Counter-Transference and Tele;" Group Psychotherapy, VII (1954). 307 308

(٢) أنظر أبو لغد ومليكه ، البحث الاجتماعي مناهجه وأدواته ، سرس الليان ، ١٩٥٩ ، ص ١٣٦

السالبة . ويقصد حدبه لأساء الجماعة ، هو أن الجماعة رفضه تماماً

٣ الاختبارات السوسيومترية

الاختبار السوسيومترى Sociometric Test هو الوسيلة الأساسية لقياس العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة ، وهو أداة لتقدير مدى التجاذب والتنافر داخل الجماعة ، وهو يطبق على كل أعضاء الجماعة فهو إذن يمثل قائمة من الأسئلة ، التى روعى فى صياغتها بعض الشروط ، بحيث يطلب من المبحوث أن يذكروا أسماء الأشخاص الآخرين فى الجماعة الذين يودوا أن يشاركوهم فى نشاط معين ، أو الذين لا يرغبوا فى مشاركتهم ، وترتب هذه الأسماء حسب أفضلية الاختيار ، وإذن ينبغى أن يتوافر « الموقف الاجتماعى » الذى سيتحدد على أساسه الاختيار ففى دراسة الجماعات المدرسية — مثلاً — يطلب من تلاميذ فصل معين أن يكتب كل تلميذ أسماء ثلاثة من زملائه ممن يرغب فى الاستذكار معهم ويرتب هذه الأسماء حسب أولويه التفضيل ، أو أسماء الزملاء الذين يرغب فى قضاء العطلة الأسبوعية معهم ، أو أسماء الزملاء الذين يرغب فى الذهاب معهم إلى النادى وهكذا ، فيكون الموقف الأول هو موقف « المذاكرة » ، والموقف الثانى « قضاء العطلة » ، والموقف الثالث « اللعب فى النادى » ويتحدد الموقف الاجتماعى فى ضوء طبيعة الجماعة التى تقوم بدراستها ، ونوع الظروف الاجتماعية المراد قياسها

وقد وضع مورينو مجموعة من الشروط التى يجب مراعاتها فى الاختيار السوسيومترى هى[٢] .

(أ) **تعيين حدود الجماعة** إذ يجب أن يفهم الأشخاص الذين سيقومون بالاختيار تكوين الجماعة ، فيعرف جيداً من أين سيكون اختياره أو رفضه ، فقد تتحدد الجماعة — مثلاً — بتلاميذ فصل دراسي معين ، أو العاملين بقسم من أقسام مصنع معين ، أو إحدى الادارات الحكومية وهكذا ....

(ب) **تحديد معيار الاختيار أو النبذ** : ويقصد بذلك تحديد الموقف الاجتماعى الذى سوف يجرى الاختيار فى إطاره ، ويشترط فى هذا الموقف الاجتماعى أن يكون موقفاً واقعياً ، له صلة وثيقة بالحياة الحقيقية للجماعة ، ومشتق مباشرة من طبيعة نشاطها ، وألا

(١) جع . حسين علي حسين ، مصدر سابق ، ص ١٤٩ - ١٥٠ .

(٢) أنظر جيب اسكندر وزملاؤه ، مرجع سابق ، ص ٤٤٤ وما بعدها ، وقارن كذلك ، سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٢٧ وما بعدها

يكون موقفاً افتراضياً ، ففى إطار هذا الموقف يتحدد نوع النشاط الذى يود الشخص أن يشارك ، أو لا يشارك فيه على أساسه الاختيار .

(ج) **يجب كفالة السرية التامة فى الاختيار** : بحيث يجرى تطبيق الاختيار السوسيومترى فى جو يطمئن المبحوثين من أنه لن تذاع استجاباتهم سواء بالاختيار أو الرفض .

(د) **منح الأفراد حرية الاختيار أو الرفض** : دون التقيد بعدد معين ، وإن كان ذلك قد يعمل على زيادة صعوبة التحليل الاحصائى للاختبارات إلا أنه يعطى صورة أصدق لطبيعة العلاقات السائدة فى الجماعة .

(هـ) **ادراك أهمية الاختبار السوسيومترى** : ويكون ذلك عن طريق شعور الجماعة بأن نتائج هذه الاختبارات سوف تستخدم فى إعادة تنظيم الجماعة ، وتكوين بنائها .

(و) **ملاءمة الأسئلة لمستوى الجماعة** : أن تصاغ الأسئلة صياغة ملائمة لمستوى فكر الجماعة ، وتستخدم عادة طريقة استمارة البحث التى تتضمن عدداً من الأسئلة السوسيومترية ، وفى حالات دراسة جماعات الأطفال من الأجدى استخدام اجراءات أخرى مثل الملاحظة .

(ز) **توافر شرط التفاعل الجماعى** : يعد شرط التفاعل الجماعى بين الأفراد لفترة كافية من الزمن بمثابة شرط أساسى لاجراء الاختبار السوسيومترى ، وبذلك يجب أن تتاح فرصة كافية لأعضاء الجماعة لتكوين روابط فعالة سواء كانت تجاذباً أو تنافراً ، وهذا يتطلب أن يكون حجم الجماعة محدداً نسبياً بحيث لايعوق التفاعل الجماعى ....

فى ضوء هذه الشروط وضع مورينو عدداً من الاختبارات السوسيومترية المختلفة الأنواع ، مثل اختبارات التلقائية ، واختبارات المواقف ، واختبارات تمثيل الدور ، ، واختبارات المفاضلة ، والاختبار القياسى الاجتماعى الصرف ، واختبار الهيئة الاجتماعية ، واختبار السيكودراما ، واختبار السوسيودراما[1] .

٤ - تطبيق الاختبارات السوسيومترية :

يعتمد تطبيق الاختبار السوسيومترى على اعداد مجموعة من الأسئلة السوسيومترية سوف تقيس العلاقات الاجتماعية فى موقف اجتماعى معين ، وفقا للشروط التى أوضحناها

(١) انظر تفاصيل هذه الأنواع فى : لويس كامل مليكه ، **سيكولوجية الجماعات والقيادة** ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٤ ص ٧١٣ - ٧١٥

فيما سبق وأهم ما ينبغي مراعاته عند وضع هذه الأسئلة توافر عدد من شروط صياغة السؤال السوسيومترى على النحو التالى :

(أ) التحديد والواقعية ، ومعنى ذلك أن نبتعد فى صياغة السؤال عن الاحتمال أو التخمين ، وإنما يتجه السؤال مباشرة نحو الموقف الواقعى المراد الاستفسار عنه

(ب) البساطة والوضوح ، ينبغى أن يصاغ السؤال فى لغة سهلة واضحة ، وألا يحمل أفكاراً كثيرة ، وإنما يكتفى بموقف واحد محدد

(ج) يجب أن يكون السؤال قصيراً ومصاغاً بطريقة مفهومة وملائمة لمستوى المبحوثين .

وبعد أن تصاغ الأسئلة فى ضوء الشروط السابقة توضع تعليمات تطبيق الاختبار وقد تكون هذه التعليمات تحريرية أو شفاهية . ويمكن أن نقدم هنا نموذجاً لاختبار سوسيومترى أعدته جيننجز — وقام الدكتور لويس كامل مليكه بادخال بعض التعديلات عليه[1] . ويمثل هذا الاختبار نموذجاً لما يمكن أن يوجهه مدرس مثلاً إلى طلاب فصل فى مدرسة ثانوية : « سوف نحتاج إلى تكوين لجان للعمل وللدراسة مختلف المشكلات فى مادة (كذا) كل واحد منكم يعرف بالطبع الأشخاص الذين يود أن يعمل معهم فى هذه المادة .... أكتب إسمك فى أعلى الصفحة ، ثم اكتب الأرقام ١ ، ٢ ، ٣ فى الخطوط التى تلى الاسم . أمام (١) أكتب اسم الزميل الذى تفضل أن تعمل معه أكثر من غيره ، وأمام (٢) أكتب اسم الزميل الذى يليه من حيث تفضيلك له ، وأمام (٣) أكتب اسم الزميل الذى يلى (٢) من حيث تفضيلك له . وسوف أكون اللجان بحيث يكون مع كل واحد منكم زميلاً أو أكثر ممن اختارهم . يمكنك أن تختار زميلاً من الزملاء الغائبين اليوم إذا أردت » .

وهناك مثال آخر أيضاً يمكن أن نستقيه من دراسات الدكتور لويس مليكة بمركز التربية الأساسية فى العالم العربى (بسرس الليان ، منوفية) استهدفت تحليل البناء السوسيومترى لجماعات المبعوثين إليه ، حيث وجهت إلى هؤلاء المبعوثين الأسئلة التالية[2] :

١ — أكتب فيما يلى أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين تود أن تشاركهم العمل الميدانى بالقرية مرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة تفضيلك لهم .

---

(١) راجع ، **الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى** ، مرجع سابق ، ص ٤٤٧

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٤٨ — ٤٤٩

٢ - ما هى الأسباب وما هى الصفات الشخصية لهؤلاء الأشخاص التى أدت إلى اختيارك لهم ؟

٣ - أكتب فيما يلى أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين لا تود أن تشاركهم فى العمل الميدانى بالقرية ، مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب درجة عدم تفضيلك لهم ؟

٤ - ما هى الأسباب أو الصفات الشخصية لهؤلاء الأشخاص التى أدت إلى عدم تفضيلك لهم ؟

٥ أكتب فيما يلى أسماء ثلاثة من الزملاء أو الزميلات الذين تود أن تشاركهم فى مائدة الطعام مرتبة ترتيباً تنازلياً بحسب درجة تفضيلك لهم .

٦ ما هى الأسباب أو الصفات الشخصية التى أدت إلى تفضيلك لهم ؟ .

ويلاحظ على أسئلة هذا الاختبار أنها مصاغة بحيث تكشف عن كل من علاقات التفضيل ، وعلاقات النبذ ، كما أنها تحاول أيضاً أن تتفهم الأسباب التى تؤدى إلى التفضيل وتلك التى تؤدى إلى النبذ أيضاً . وجدير بالذكر ، أن الموقف الذى يطبق فيه الاختبار يجب أن يتسم بالجدية والاهتمام ، كما يجب منح الأفراد الوقت الكافى ، ويتعين أيضاً أن يعطوا الحرية فى الاستفسار والسؤال ...الخ ، فإن نجاحنا فى تطبيق الاختبار ، يمكن أن يجعلنا نقف عن اختيارات قد لايكشف عنها السلوك الفعلى ، كما قد يتعذر معرفتها عن طريق الملاحظة .

٥ - التحليل الاحصائى للبيانات السوسيومترية :

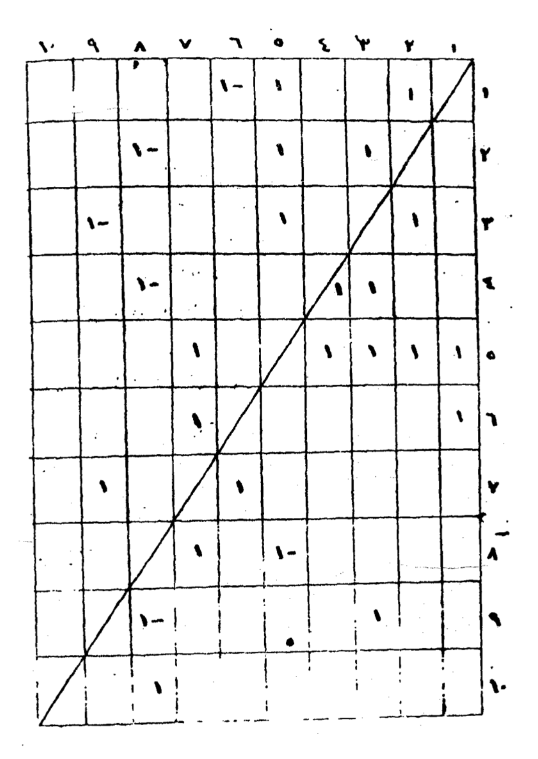
ما أن ينتهى الباحث السوسيومترى من تطبيق الاختبار تبدأ مرحلة هامة ، وهى تحويل هذه الاختبارات إلى صيغ كمية ، ومعالجتها احصائياً ، للكشف عن المعاملات والدرجات السوسيومترية . وأولى خطوات هذا التحليل هى تفريغ البيانات السوسيومترية ، أى الاختبارات الايجابية والسلبية التى يتلقاها كل فرد فى الجماعة ، وذلك فى جدول خاص يسمى « جدول التفريغ » أو المصفوفة السوسيومترية Sociometric Matrix(١) . ويوضح الشكل رقم (١) مصفوفة تفريغ الاختيارات السوسيومترية لاختبار طبق على جماعة تتكون من عشرة أشخاص طلب إليهم تحديد اختياراتهم الايجابية والسلبية . وقد كتبت الأرقام الدالة على الأفراد فى الجدول أفقيا ورأسا بنفس الترتيب ، ثم كتب الرقم (١) فى الخانة الدالة على الاختيار الايجابى ، والرقم (١) فى الخانة الدالة على الاختيار

---

(١) راجع ، سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ٤٦ ، وعدلى حسن السكندرى وزملاؤه ، مرجع سابق ، ص ٤٥١

شكل رقم (١)

مصفوفة الاختيارات السوسيومترية



	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
١		١			١	١-				
٢			١		١			١-		
٣		١			١				١-	
٤			١	١				١-		
٥	١	١	١	١			١			
٦	١						١			
٧						١			١	
٨					١-		١			
٩			١					١-		
١٠								١		

السلبي وتعتمد هذه المصفوفة على الاختيار الأول للأفراد ، وذلك باعتبار أن الاختيار الأول يكون عادة أكثر ثباتاً من الاختبارات الأخرى .

غير أن تفريغ البيانات السوسيومترية لايقتصر على المصفوفة ، وانما ابتدع مورينو طريقة أخرى لرصد الاختبارات أطلق عليها اسم السوسيوجرام Sociogram ، وكل من الطريقتين يكمل الآخر ، من حيث قدرتها على اعطاء الدارس من مجرد النظر فكرة واضحة عن العلاقات المتبادلة بين أعضاء الجماعة وطبيعة بنائها ، ولهذا يؤكد مورينو ضرورة الاعتماد على كل منها فى عرض نتائج الاختبارات السوسيومترية[1] . ولتكوين السوسيوجرام يمكن أن نرمز لكل عضو من أعضاء الجماعة برقم معين كما هو الأمر بالنسبة للمصفوفة ، ويوضع هذا الرقم داخل دائرة صغيرة ، يخرج منها سهم معين إلى الدائرة أو الدوائر الأخرى ، بحيث تكشف هذه الأسهم عن نوعية العلاقات السائدة بين أعضاء الجماعة ، ويمكن أن يمثل للاختيار المتبادل بين شخصين بسهمين ينتهى كل منهما عكس الآخر ، كما يمكن التمثيل للاختيارات السلبية بخطوط متقطعة . ويوضح الشكل رقم (٢) نموذجاً افتراضياً للسوسيوجرام[2] .

وهكذا ، يتكون السوسيوجرام من ذرات اجتماعية تتصل بعضها ببعض بأنواع مختلفة من العلاقات بحيث تكشف عن طبيعة البناء الجماعي ، والشخص الذى يتوسط هذه الذرات هو الشخص النواة مثلما هو الحال بالنسبة للشخص رقم (٣) فى الشكل السابق ، الذى يمكن أن يعتبر نجماً بالمعنى السوسيومترى لأنه يحصل على عدد كبير من الاختيارات . ويمكن أن نحدد أنواع العلاقات الاجتماعية التى يكشف عنها السوسيوجرام وكذلك المصفوفة السوسيومترية فيما يلى :

(أ) **الاختيارات المتبادلة** : أى العلاقة المتبادلة بين فردين ، مثل العلاقات الموجبة بين (١) ، (٢) ، (١٥) ، (١٦) .

(ب) **النبذ المتبادل** : أى علاقة الرفض بين شخصين .

(ج) **العلاقات المتمركزة** : وهى تبدو فى العلاقة المتجهة نحو شخص معين باعتباره نجماً ، مثلما هو الأمر مع الشخص(٣) .

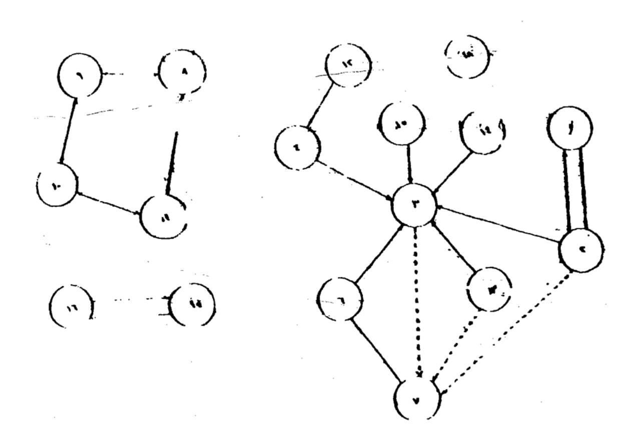
(د) **علاقات تتابعية** : وهى تبدو فى تتابع العلاقة من فرد إلى آخر .

(١) Moreno, Op. Cit. P. 236.

(٢) أنظر ، سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٤٢

شكل رقم (٢)

نموذج افتراضي للسوسيوجرام



(هـ) **دائرة الاختيـار** : مجموعة مقفلة من الاختيارات المتبادلة مثل تلك التي توجد بين الأشخاص ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

(و) **العـزلة** : صفة اجتماعية تميز الفرد الذي لايختار ولا يختاره أحد .

ولايقتصر الأمر على مجرد رصد الاختيارات عن طريق المصفوفة السوسيومترية أو السوسيوجرام ، وانما تستعين السوسيومترية ببعض الطرق الاحصائية التي تمكنها من التعبير الكمي عن طبيعة التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية . وهناك عدد من المعاملات التي تكشف عن ذلك مثل[1] : معامل التأثير ، والهدف منه الكشف عن مدى قدرة الفرد في التأثير على الجماعة التي ينتمي إليها ، ويتم حساب هذا المعامل على أساس المعادلة التالية :

$$\text{معامل التأثير} = \frac{\text{ن}}{\text{ن} - ١}$$

حيث ن = عدد الاختيارات التي يحصل عليها الفرد .

ن = عدد أفراد المجموعة .

ولدينا أيضا معامل التفاعل النفسي الاجتماعي ويقيس شدة العلاقات داخل الجماعة ودرجة النمو الجماعي وتحديد الجماعات النشطة وفقاً لعدد العلاقات الاجتماعية السائدة فيها . ويكون حساب هذا المعامل على أساس عدد أعضاء الجماعة والنهاية العظمى لعدد هذه العلاقات . ونحسب النهاية العظمى لعدد العلاقات السائدة في أي جماعة على أساس : ن (ن – ١) ، حيث ن هي عدد أعضاء الجماعة . ففي جماعة مكونة من ٥ أفراد تكون النهاية العظمى هي ٢٠ علاقة . وهكذا يكون معامل التفاعل هو :

$$\text{معامل التفاعل} = \frac{\text{مج ع}}{\text{ن} (\text{ن} - ١)}$$

حيث مج ع = المجموع الفعلي للعلاقات داخل الجماعة على أساس الاختيارات السوسيومترية .

، ن = عدد أفراد الجماعة .

(١) ومن أهم المعاملات المستخدمة في التحليل الاحصائي للبيانات السوسيومترية معامل [illegible]

[illegible]

التماسك الداخلي للجماعة ، ويؤخذ عند حساب هذا المعامل الاختبارات الداخلية والخارجية . ولحساب هذا المعامل نفترض مايلي :

أن عدد العلاقات الداخلية (د)

أن عدد العلاقات الخارجية (هـ)

أن عدد العلاقات التي تدخل إلى الجماعة (ل)

أن عدد أفراد الجماعة الداخلية (ن)

أن عدد أفراد الجماعة الخارجية (م)

فيصبح معامل التماسك الداخلي هو $\frac{م\ (د + ل)}{ن\ هـ}$

ففي جماعة مكونة من ٣٠ فرداً وجد أن العلاقات الداخلية ٣٠ وأن العلاقات المتجهة إلى الخارج ٤٥ وأن عدد العلاقات الآتية من الخارج ٢٠ وأن عدد أفراد الجماعة الخارجية المستأثرين بالعلاقات الآتية من الداخل ٢٥ ، وبذلك يصبح معامل التماسك الداخلي للجماعة هو

$$\frac{٢٥\ (٣٠ + ٢٠)}{٣٠ \times ٤٥} = ٩ر$$

ومن ثم يكون تماسك هذه الجماعة ضعيفاً لأن المعامل يقل عن الواحد الصحيح[١] .

٦ - الصدق والثبات في الاختبارات السوسيومترية :

هناك بعض الصعوبات التي تعترض تقدير صدق المقاييس السوسيومترية وثباتها ، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن الثبات ، بمعنى اتساق الاختبارات خلال الزمن ، شيء قد لوحظ أنه مرتفع إلى حد كبير ، وإن كان يرتبط بعوامل أخرى مثل أعمار أعضاء الجماعات ، ودرجة استقرار الجماعة ، وشدة الاختيار . أما فيما يتعلق بالصدق ، فقد

---

(١) راجع تفاصيل التحليل الاحصائي في : سعد عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص ٧٧٦ ، ، حسب اسكندر وزملاؤه ، مرجع سابق ، ٤٦٤ - ١٠٠ بعدها

لوحظ أيضاً أن يحقق درجة من الارتفاع في معظم الدراسات السوسيومترية وبخاصة الصدق الظاهري للأسئلة السوسيومترية ، لأنه يطلب مباشرة من المبحوثين تسجيل استجاباتهم وفقاً لبعض المعايير الملموسة نسبياً ، ومع ذلك فإن الصدق الصوري للمقاييس السوسيومترية يعتمد إلى حد كبير على طبيعة السؤال المستخدم في الدراسة(١) . وعموماً ، فقد لوحظ أن ثبات الاختبارات السوسيومترية وصدقها يرتبط بتوافر عدد من العوامل أهمها أعمار أعضاء الجماعات التي ندرسها ، وأيضاً درجة التفاعل الاجتماعي السائدة بين هؤلاء الأعضاء ، فكلما أتيحت فرصة أطول للتفاعل الاجتماعي بين أعضاء الجماعات ، كانت نتائج الاختبارات السوسيومترية أكثر دلالة .

٧ - مجالات استخدام الاختبارات السوسيومترية :

عادة ما تطبق الأساليب السوسيومترية في دراسة بناء الجماعات الاجتماعية ، ونسق العلاقات الشخصية المتبادلة بين أعضاء هذه الجماعات . وقد استخدمت الطرق السوسيومترية بنجاح في تحديد قادة الجماعات ، ولقياس التوافق الاجتماعي ، ودراسة التماسك الاجتماعي والانتاجية أو أداء الجماعة . وكذلك طبقت السوسيومترية في المجالات الصناعية ، والتربوية ، والترويحية ، والعسكرية بنجاح ملحوظ .

وجدير بالذكر أن مورينو كان من أوائل من حاولوا تطبيق المقاييس السوسيومترية في المدارس ، وذلك باعتبارها طريقة موضوعية للتعرف على مكانة التلاميذ وطبيعة علاقاتهم بزملائهم ، وقدراتهم الاجتماعية المختلفة . كذلك تستخدم هذه المقاييس في المجال التربوي في إعادة بناء الجماعات الدراسية ، ومساعدة المعزولين على الاندماج في الجماعة وممارسة أنشطتها .

وتطبق الأساليب السوسيومترية بنجاح في الدراسات الصناعية ، وبخاصة في مجال بحث العلاقة بين البناء الاجتماعي أو التنظيم الاجتماعي غير الرسمي لجماعات العمال وبين انتاجية الجماعة ، كذلك استخدمت في دراسة أساليب القيادة التنظيمية وعلاقتها بتماسك الجماعات وادائها . واستخدمت أيضاً في مختلف دراسات قياس وتشخيص الروح المعنوية Morale . هذا فضلاً عن أن الأساليب السوسيومترية قد استخدمت أيضاً بنجاح في المجالات العسكرية ، وبخاصة في تكوين الجماعات العسكرية والاتجاهات نحو القادة . ومن أهم مجالات استخدام السوسيومترية العلاج النفسي والاجتماعي والخدمة الاجتماعية ،

(١) أنظر Crano, W. D. & Mar, Lynn B. Brewer, Principles of Research in Social Psychology, N.Y. Mc Graw Hill, 973, P 277

وذلك راجع إلى أهمية العلاقات الاجتماعية ، والبناء الجماعي في توافق الأفراد ، وفي عمليات علاج الحالات المرضية من السلوك الاجتماعي هذا فضلاً عن استخدامات السوسيومترية في دراسة بناء الاتصال في المجتمعات المحلية ، وبناء القوة ، والكشف عن قادة الرأي ، والقادة غير الرسميين عموماً في المجتمعات المحلية المختلفة

٨ تقدير السوسيومترية :

ليس من شك أن الأساليب السوسيومترية تمثل إحدى طرق دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة وبناء الجماعات الانسانية ، وهي ليست بالقطع الوسيلة الوحيدة الممكنة في هذا الصدد ، وانما هي تساعد في فهمنا للتفاعل التلقائي بين أعضاء الجماعات ويمكن أن تزداد قيمتها أكثر فأكثر إذا استخدمت في إطار التكامل المنهجي أي بإضافة أساليب وأدوات بحثية أخرى . ويرجع ذلك إلى أن السوسيومترية تحاول تفسير كل الظواهر — تقريباً — في ضوء عامل واحد هو « التلقائية » ، وفي هذه النظرة تبسيط متزايد في تصور العوامل المؤثرة في السلوك الاجتماعي ، وذلك السلوك الذي يتأثر بعدد كبير من العوامل ، لا تعد التلقائية سوى عامل واحد فقط من بينها . ولهذا ، فقد بالغ مورينو وتلاميذه في تقدير أهمية النتائج التي توصلوا إليها ، فكثيراً ما يكتبون كما لو كانوا قد عثروا على المفتاح الوحيد لفهم العلاقات القائمة بين الأفراد .

كذلك يلاحظ أن السوسيومترية كنسق من الأفكار ، قد صاغها مورينو كما لو كانت أيديولوجية أمريكية خالصة ، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك حين قرر أنها تلائم تماماً طبيعة المجتمع الأمريكي الذي يتيح الحرية والتلقائية في تكوين الجماعات المختلفة ، وهذا في رأيه هو سبب ظهور هذا الاتجاه في الولايات المتحدة بالذات . وهذا بالطبع يكشف عن قدر ملحوظ من التحيز والتعصب الايديولوجي للمجتمع الأمريكي ، وانغلاقه على هذا النظام وحده بوصفه النظام الوحيد الذي يتيح فرصة التفاعل التلقائي والابتكار ، وليس من شك في زيف هذه النظرة الواضح وميلها إلى أن تكون أداة ملائمة لتخفيف التوترات ، أكثر منها محاولة متعمقة لتشخيص أسباب التناقض والنزاع والصراع الاجتماعي . ومع ذلك ، فقد فتحت السوسيومترية آفاقاً جديدة في دراسة الجماعات الصغيرة ، ونشير في هذا الصدد إلى التشابه الواضح بين أفكارها وبين آراء وأفكار جورفيتش فيما يتعلق بعلم اجتماع الوحدات الصغرى . وجدير بالذكر أن الأفكار السوسيومترية قد صادفت قبولاً في المجتمع الفرنسي حيث أنشىء هناك معهد خاص بالدراسات السوسيومترية

الفصل السابع عشر

قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية

تمهيد

١ – معنى الاتجاهات وأهمية دراستها .

٢ – مقاييس الاتجاهات .

٣ – بعض المشكلات المنهجية فى قياس الاتجاهات .

٤ – الأساليب الاسقاطية والمقنعة واستخداماتها .

الفصل السابع عشر

قياس الاتجاهات والأساليب الاسقاطية

تمهيد

نحاول في هذا الفصل أن نقدم بعض الطرق القياسية Scaling Techniques كما تستخدم في مجال دراسة الاتجاهات والآراء والمعتقدات الاجتماعية والنفسية . والقياس هو ببساطة تحديد « القيم الكمية لظاهرة ما وفقاً لقاعدة معينة » . وتختلف المقاييس الاجتماعية وفقاً لعدد من الأبعاد ، فهناك مثلاً مقاييس واقعية Factual Scales ، وهي مقاييس للظواهر وأنماط السلوك الفعلية . وهناك مقاييس الآراء Scales of Opinion ، ولا توجد بالنسبة لهذه المقاييس محكات موضوعية خارجية للتأكد من صدقها ، ذلك أنه يطلب من المرء أن يقدم استجابة شخصية لمثير معين . وتستخدم هذه المقاييس استخداماً واسعاً في مجالات البحوث الاجتماعية والنفسية المختلفة . وسوف نحاول أن نستعرض أهم المقاييس المستخدمة في قياس الاتجاهات والشروط التي تطبق عند استخدام هذه المقاييس .

ولكي نستكمل دراسة الاتجاهات نتناول في هذا الفصل أيضاً الأساليب الاسقاطية والطرق المفتعلة لدراسة السلوك ، وتزداد أهمية هذه الأساليب حينما يعجز المبحوثين عن الافصاح عن اتجاهاتهم وآرائهم نتيجة للخوف أو الشعور بالحرج ، أو العجز عن التعبير اللفظي عن هذه المشاعر والاتجاهات . وفي كثير من الحالات قد لايستطيع الأفراد ادراك حقيقة اتجاهاتهم على المستوى الشعوري ، وتختلف هذه الأساليب وفقاً للدرجة وضوح المثير المستخدم فيها ، ففي الأساليب الاسقاطية يكون هذا المثير غامضاً أو مبهماً بحيث يثير عند الأفراد استجابات متنوعة ، بينما في الاساليب المقنعة تكون المثيرات أكثر تحديداً في بنائها ومادتها Structured Stimulus ، وتساعد هذه الأساليب في الكشف عن المعاني الكامنة خلف السلوك ، حين يضفي المستجيب معنى معيناً على مثير غامض يكشف توحده مع موقف أو تنبيه لاتجاه لا يستطيع الافصاح عنه على المستوى اللفظي أو التعبير أو الشعوري بصفة عامة .

١ معنى الاتجاهات وأهمية دراستها :

لايمثل مفهوم « الاتجاه » ، كما ذهب إلى ذلك آلبورت ، أهمية خاصة في علم النفس

الاجتماعي فحسب ، وانما يمثل أهمية كبيرة فى دراسات الشخصية من الزوايا النفسية والاجتماعية والثقافية كذلك . ذلك أن الاتجاهات مرتبطة أساساً « بالسلوك الاجتماعي » فهى قد تحدد هذا السلوك ، وتوجه مساره بحيث ينبغى على كل دارس لهذا السلوك أن يبحث فى الاتجاهات الكامنة خلفه .

وقد تتبع آلبورت Allport أصول المفهوم الحديث للاتجاهات ، وأوضح أن هناك ثلاثة مصادر لهذا المفهوم هى :

(أ) علم النفس التجريبى فى أواخر القرن التاسع عشر ، حيث كانت البحوث المعملية تستخدم مصطلحات قريبة الشبه بمفهوم الاتجاهات مثل زمن الرجع ، والادراك ، والذاكرة ، والحكم ، والتفكير ، والأرادة ، والاتجاهات العقلية والحركة(١) .

(ب) حركة التحليل النفسى التى أكدت أهمية الأسس اللاشعورية وديناميانها المؤثرة فى الاتجاهات .

(ج) علم الاجتماع حيث أخذ الاعتراف يتزايد بأهمية الاتجاهات بوصفها تعبر عن التصورات أو التمثلات السيكولوجية Psychological Representations للتأثيرات المجتمعية والثقافية . وتعد الدراسة الشهيرة عن الفلاح البولندى (١٩١٨) التى أجراها توماس وزنانيكى من بين أوائل الدراسات التى أهتمت بتحليل الاتجاهات الاجتماعية ، باعتبارها المهمة الأساسية لعلم النفس الاجتماعى ، ومن ثم حظى مفهوم الاتجاهات بأهمية نظرية وتطبيقية واضحة

غير أنه يمكن القول أنه بعد الأربعينات بالذات أخذ الاعتراف بقيمة دراسة الاتجاهات الاجتماعية بالنسبة لنظرية الشخصية يزداد وضوحاً ، وقد كان السبب الأساسى فى ذلك هو نشر دراسات اريك فروم Erich Fromm عن الهروب من الحرية Escape from Freedom ، ودراسة أدرونو Adoron (et. al) (١٩٠٥) عن الشخصية التسلطية Authoritarian Persnality(٢) .

وعلى الرغم من استخدام مفهوم الاتجاهات استخداماً واسع النطاق فى علم النفس الاجتماعى ودراسات الشخصية ، إلا أن المفهوم لايزال ينطوى على كثير من الغموض يبدو ذلك واضحا من تعريفات العديدة ، التى لايوجد قدر معقول من الاتفاق بينها ، حيث يتعذر على الدارس أن يحدد بدقة الفرق بين هذا المصطلح وبين عدد كبير من

(١) Allport, G. W. Attitudes, in Murchisone (ed.) A Hand book of Social Psychology. Clark University Press 1935, PP. 798-844

(٢) Adorno et al, The Authoritarian personality, Harper 1950

المصطلحات الأخرى المتداخلة معه . وقد دفع هذا الموقف بعض النقاد إلى المطالبة باستبعاد مصطلح الاتجاهات كلية من التراث واستبداله بمصطلحات أخرى أكثر وضوحاً ، فقد ذهب دوب Doob إلى « أنه بالرغم من أن الاتجاهات مصطلح مفيد من الناحية الاجتماعية ، إلا أنه ليست لهذا المصطلح أية مكانة منهجية بوصفه مفهوماً علمياً ، ومن ثم ينبغى استبداله ببعض مفاهيم نظرية التعلم مثل الدافع ، والتوقع ... » . كذلك كتب بلومر Blumer من وجهة النظر السوسيولوجية مؤيداً استبعاد المفهوم نظراً لغموضه ، إذ من العسير تصنيف البيانات وفقاً لمفهوم الاتجاهات ، كما ينقص هذا المفهوم الدلالة الواقعية ، ومن ثم يتعذر استخدامه بكفاءة كوحدة للتحليل سواء فى دراسة الشخصية أو الفعل الاجتماعى .

على أن هذه الآراء لايجب أن تدفعنا إلى حد تجاهل هذا المفهوم تماماً ، فلقد انتج مفهوم الاتجاهات عدداً من البحوث الأمبيريقية التى ألقت الضوء على السلوك الاجتماعى ، والمسألة ليست فى استبعاده ، وإنما فى ادخال التعديلات عليه ، وتحديده بصورة أكثر دقة بحيث يكون أكثر نفعاً فى دراسة السلوك الاجتماعى ، ويكون هذا التحديد عن طريق صياغة المفهوم صياغة دقيقة على المستوى النظرى ، وكذلك على المستوى الاجرائى .

والآن ماذا نقصد من مفهوم الاتجاهات بالتحديد ؟

لكى نصل إلى ذلك ينبغى أن نبدأ باستعراض عدد من التعريفات والتعليق عليها ، ثم نكشف بعد ذلك عن العناصر المشتركة فيما بينها ، بحيث نستطيع فى ضوء هذه العناصر أن نصوغ تعريفاً ملائماً للمصطلح . ولكننا نفضل أن ننهج فى هذا الصدد نهجاً آخر يتمثل فى البدء مباشرة بتعريفنا للاتجاه ، ومن خلال مناقشة هذا التعريف نستعرض أوجه الالتقاء والافتراق بينه وبين التعريفات الأخرى . وهكذا ، نقول : **أن الاتجاه هو تنظيم مستمر نسبياً للمعتقدات التى تتصل بموقف أو موضوع بحيث تجعل المرء على استعداد طبيعى للاستجابة لهذا الموقف أو الموضوع بطريقة مفضلة** . واذن ، أول خاصية للاتجاه ، الاستمرار النسبى ، فبعض الاستجابات تتميز بأنها وقتية ، ومن ثم لاتدخل هذه الاستجابات فى نطاق الاتجاهات ، ذلك أن الاتجاهات هى مجموعات من الاستجابات التى كونتها الخبرات الماضية ، ومن ثم تحقق درجة معينة من الدوام والاستمرار ، ويرجع ذلك أساساً إلى أننا نكتسب الاتجاهات من خلال عملية التعلم ، وقد أكدت هذه الخاصية تعريفات آش Asch ، آلبورت Allport ، وشريف Sherif ، وكانترل Cantril . الخاصية الثانية للاتجاهات هى أنها تمثل تنظيماً للمعتقدات Organization of Blier ، ويمكن تعريف المعتقد ببساطة بأنه « أية قضية بسيطة ، شعورية أو لاشعورية ، يستجها

مما يقوله شخص ما أو يفعله ، بحيث تكون مسبوقة بعبارة « أنا أعتقد » ، أما محتوى المعتقد فقد يصف موضوعاً أو موقفاً صحيحاً أو خاطئاً ، كما أنه يطرح تقييماً لهذا الموقف باعتباره مرغوباً أو غير مرغوب وكل المعتقدات تحدد استجابات السلوك ، والاتجاهات تحدد أيضاً هذه الاستجابات ، وهكذا تكون الاتجاهات تنظيماً للمعتقدات . وكل معتقد يدخل فى تكوين هذه الاتجاهات ينبغى أن يشتمل على ثلاثة عناصر أساسية هى :

(أ) العنصر المعرفى Cognitive Component يمثل معرفة الشخص حول ماهو صحيح أو خطأ ، حسن أو سىء ، مرغوب أو غير مرغوب .

(ب) عنصر عاطفى Affective Component لأن المعتقد يثير عواطف تختلف درجة شدتها تتمركز حول موضوع المعتقد ذاته .

(ج) عنصر سلوكى Behavioral Component ، ذلك أن كل معتقد ينطوى على توجيه للفعل أو السلوك نحو مضمون هذا المعتقد .

وقد أشار هاردنج Harding وزملاؤه إلى أن العلاقة بين هذه العناصر الثلاثة علاقة وثيقة للغاية ، كما كشفت البحوث التجريبية عن تعذر عزل عنصر من هذه العناصر ودراسته بعيداً عن علاقته بالعناصر الأخرى ـــ فقد أكدت بحوث روزنبرج Rosenberg الحقيقة التى مؤداها ، أن الانسان يسعى لتحقيق نوع من الاتساق بين المكونات المعرفية ، والعاطفية ، والسلوكية للمعتقد ، بل ولنسق المعتقدات ككل[1] .

والخاصية الثالثة للاتجاهات هى خاصية التنظيم Organization ، ذلك أن الاتجاه ينطوى على مجموعة من العناصر المكونة له ، وينبغى أن نحدد الأبعاد التى يتم وفقاً لها تحديد العلاقة بين هذه المكونات فى إطار البناء الكلى الذى يشتمل عليها . وتضم هذه الأبعاد : التباين أو التعقيد أى مجموعة العناصر التى يتألف منها الاتجاه ، والتنظيم المعرفى ، أى الصلات المتبادلة بين العناصر ، والمركزية ، حيث يمكن ادراك هذه العناصر بوصفها تتمركز حول محور معين تكون له أهمية خاصة ، والتنظيم فى ضوء البعد الزمنى ، أى ارتباط عناصر الاتجاه بالماضى أو الحاضر أو المستقبل ، والخصوصية أو العمومية ، ويتصل هذا البعد بالتفرقة بين درجة شمول الاتجاهات والفصل بينها ، وعلى سبيل المثال نستطيع أن نفصل بين الاتجاه نحو عزل الزنوج فى مدارس خاصة ، أو عزلهم فى مساكن خاصة ، فى اطار الاتجاه العام للبيض نحو الزنوج فى الولايات المتحدة ، ويتوقف ذلك بالطبع على معايير التباين والتكامل بين مختلف عناصر الاتجاهات .

(١) G. Lindzey (ed.) Handbook of Soial Psychology, Cambridge, Mass, 1954.

والواقع أن دراسة الاتجاهات تحتاج إلى اهتمام خاص على المستويين النظرى والاجرائى ، يرجع ذلك إلى ارتباط هذه الدراسة بعدد من الموضوعات الأخرى كالتنشئة الاجتماعية ، والطابع القومى ، وتكوين الشخصية ، هذا فضلًا عن اتساع نطاق مجالات التطبيق العملى لبحوث الاتجاهات فى التربية ، والتعليم ، والصناعة ، والعمل ، والدعاية والاعلام ، والادارة والتدريب . وهذا يعنى أن الاتجاهات تمارس تأثيراً واضحاً على مختلف ضروب السلوك الاجتماعى . ولقد أوضح ذلك جوردون آلبورت حين ذهب إلى « أن مفهوم الاتجاه يعتبر من المفهومات التى تشغل مكان الصدارة فى علم النفس الاجتماعى المعاصر ، بل أننا لانجد مفهوماً قد حقق هذا الأنتشار فى التراث النظرى والتجريبى مثل مفهوم الاتجاه ، ويرجع ذلك إلى أنه لايرتبط بمدرسة فكرية بعينها ، أو باتجاه نظرى خاص ، بل يكاد يخدم أغراض مدارس علم النفس جميعاً » . فمن المؤكد أن مصطلح الاتجاه يتغلب بشكل واضح على الجدل القائم حول أولوية الوراثة أو البيئة ومدى تأثير كل منها فى السلوك الاجتماعى ، لأنه يجمع بين الجانبين فى صيغة يقبلها معظم الدارسين . وهكذا استطاع علماء النفس والاجتماع أن يجدوا فى هذا المفهوم نقطة للالتقاء بينها فى النظرية والبحث .

غير أن ذلك — كما ذكرنا — لايعنى أن مفهوم الاتجاه من المصطلحات التى يسهل تحديد معناها ، وانما هناك الكثير من الصعوبات التى تواجه محاولة تحديد هذا المفهوم ، نظراً للتناقض الظاهر فى التراث بين الاستخدامات النظرية والاجرائية له ، بالاضافة إلى غموض ببعض المفاهيم التى تستخدم فى تعريفه ، فارتباطه بمصطلح المعتقدات ذاته يعد جانباً من مشكلة الغموض ، لأن الأخير ليس أقل غموضاً من مصطلح الاتجاهات كما رأينا فى التحليل السابق ، هذا فضلًا عن ارتباطه بمصطلحات أخرى مشابهة مثل القيمة ، والمعيار ، والايديولوجية ، والحكم ، والرأى ، والمذهب ...الخ .

وإذا حاولنا الآن أن نفحص المصطلح مرة أخرى لكى نخلص إلى تعريف اجرائى يمكن الافادة منه فى البحوث الأمبيريقية ، سنجد أن كلمة « الاتجاهات » ذاتها تعنى حالة التهيؤ أو الاستعداد العقلى للقيام بسلوك معين . وان كان المصطلح قد اكتسب معنى آخر ، من خلال استخدامه فى مجال الفنون ، حيث يشير إلى المظهر الجسمى الخارجى ، أو الوضع الذى يتخذه الجسم حينما يقوم المرء بعمل فنى معين . ومن الملاحظ أن الاستخدام الأول ارتبط بمفهوم الاتجاهات العقلية ، بينما ارتبط الاستخدام الآخر بمفهوم الاتجاهات الآلية والحركية . وجدير بالذكر أن هربرت سبنسر Spencer قد استخدم مصطلح الاتجاهات العقلية فى كتابة المبادىء الأولى حيث أشار إلى أهمية اتجاه العقل فى الوصول إلى أحكام

صحيحه تتعلق بالمسائل الهامه الا ان دراسه الاتجاهات الاجتماعية ، قد ازدهرت فى علم الاجتماع بعد أن نشر توماس وزنانيكى دراستهما عن الفلاح البولندى وذهبا إلى أن الاتجاهات تمثل مجموعة من العمليات العقلية التى تحدد الاستجابة الفعلية لكافة الأشخاص أو المحتملة فى العالم الاجتماعى . ولما كان الاتجاه يتجه دائماً نحو موضوع ما ، فمن الممكن اذن أن نعرفه بأنه « حالة من الاستعداد العقلى للفرد نحو القيمة » ، والقيم موضوعات لها طابع اجتماعى ، بمعنى أنها تكتسب أهمية عامة بالنسبة لأعضاء المجتمع . وهكذا ، نستطيع أن نذهب إلى أن حب المال ، والرغبة فى الشهرة ، وكراهية الأجانب ، واحترام النظريات العلمية نماذج للاتجاهات ، بينما يعتبر المال ، والشهرة ، والنظريات العلمية نماذج للقيم .

ومن علماء الاجتماع الذين ساروا فى هذا الخط الفكرى فارس **Faris** ، الذى حاول أن يدخل تعديلاً على هذه النظرية فميز بين الاتجاهات الشعورية والاتجاهات اللاشعورية ، وبين الاتجاهات العقلية والاتجاهات الآلية ، وبين الاتجاهات الفردية والاتجاهات الجماعية ، وبين الاتجاهات الكامنة والاتجاهات النشطة . أما بارك **Park** فقد ذهب إلى أن هناك عدة معايير للاتجاهات هى[1] :

(أ) أنها تتضمن توجيهاً محدداً بالنسبة للموضوعات المختلفة فى العالم الخارجى أو القيم ، وهى بهذا المعنى تختلف عن الانعكاسات الشرطية البسيطة فى أنها لايجب أن تكون مجرد أنماط روتينية أو آلية للسلوك ، بل لابد أن تنطوى على درجة معينة من التوتر .

(ب) أنها تختلف من حيث شدتها فقد تكون فى بعض الأحيان بالغة التأثير ، وقد تضعف أو تقل درجه تأثيرها فى ظروف أخرى .

(ج) أنها تستمد جذورها من الخبرة ، ومن ثم لاتعتبر ببساطة غريزة اجتماعية .

ومن المدلولات الأخرى التى اكتسبها مفهوم الاتجاه أنه « استعداد مكتسب للاستجابة بطريقة معينة نحو المثيرات الخارجية » ، وقد نشأ هذا التصور عن المدرسة السلوكية فى علم النفس فالاتجاه اذن ، وفقاً لهذه المدرسة مفهوم يتوسط المثير الخارجى والاستجابة ، على نحو يمكننا من التعامل مع أكثر مظاهر السلوك الاجتماعى تعقيداً ، وهكذا وصف واطسون مؤسس هذه المدرسة علم النفس الاجتماعى بأنه دراسة الاتجاهات الاجتماعية .

أما المدلول الثانى للاتجاهات فيشير إلى أنها تعبر عن نظرة خاصة للعالم الخارجى ، وقد ستخدم هذا المعنى علماء النفس الذين ينتمون إلى مدرسة الجشطلت ، والذين حاولوا تفسير السلوك فى ضوء الخصائص التنظيمية للمجال السيكولوجى ، ومن ثم كان

(١) انظر D. Katz the Functional Approach to the Study of Attitudes, **Public Opinion Quarterly**, 24, 1960, 163 204

استخدامهم لمصطلح الاتجاه يستهدف أحداث نوع من الاستقرار والثبات للاطار التفسيري عندهم ، فالاتجاهات عندهم أصبحت مظاهر للعمليات الادراكية .

ويقترب تعريف آلبورت للاتجاه من المدرسة السلوكية ، فهو فى رأيه يشير إلى « حالة الاستعداد العقلى العصبى ، التى نظمت عن طريق التجارب الشخصية السابقة ، وتعمل على توجيه استجابة الفرد لكل الاشياء والمواقف التى تتعلق بهذا الاستعداد » . وقد ينظر للاتجاه من زاوية أخرى على أنه « نوع من التنظيم المستمر للعمليات الدافعية ، والعاطفية ، والادراكية ، والمعرفية بالنسبة لمظهر معين فى العالم المحيط بالفرد » . على أن أهم ما يميز تعريفات علم النفس عموماً هو أنها تحاول أن تربط بين الاتجاهات وغيرها من السمات أو الخصائص النفسية للأفراد . وذلك على العكس من تعريفات علماء الاجتماع التى كانت تسعى فى المحل الأول إلى ربط الاتجاهات بالقيم الاجتماعية ، باعتبار أن القيم تمثل الجانب الموضوعى من الاتجاهات ، بينما تمثل الاتجاهات مظهراً فردياً للقيمة الاجتماعية[١] .

وأيا ما كانت الجوانب التى تؤكدها هذه التعريفات فمن الأفضل أن نتمسك فى هذا الصدد بالتعريف الاجرائى للاتجاهات ، وهو التعريف الذى ينقل مدلول المفهوم إلى حيز الوجود والواقع . ويمكننا من ملاحظته ، وقياسه ، والتحكم فيه . وذلك أفضل من الالتجاء إلى مصطلحات ومفاهيم مبهمة وغامضة مثل التهيؤ العقلى ، أو الاستعداد الطبيعى .. الخ ، فتكون الاتجاهات هى تنظيم الفرد لبعض العمليات السيكولوجية ، بحيث يتيسر استنتاجها من سلوكه الفعلى بالنظر لمظهر معين فى العالم يميزه عن المظاهر الأخرى . وهكذا ، تكون الاتجاهات الاجتماعية لفرد ما معبرة عن الاتساق الكامل لاستجاباته عن مجموعة من الموضوعات الاجتماعية والواقع أنه بمثل هذه الطريقة الاجرائية يمكننا الرد على الانتقادات التى وجهها هربرت بلومر لمفهوم الاتجاهات ، والتى طالب فيها باستبعاد المفهوم كلية من مجال الدراسات الاجتماعية نظراً لغموضه ، وصعوبة تحديد طبيعة البيانات التى يمكن ادراجها تحته ، أو استبعادها من دائرته . فقد أصبح من اليسير ملاحظة الاتجاهات عن طريق السلوك الفعلى أو اللفظى ما دامت مرتبطة بالظروف الاجتماعية والثقافية ، والنفسية للأفراد .

٢ مقاييس الاتجاهات .

كيف نستطيع دراسة الاتجاهات واقعياً ؟ ذلك هو السؤال الذى حاولت الاجابة عليه مختلف محاولات قياس الاتجاهات . وقد اتجهت دراسات الاتجاهات نحو التركيز على أربعة مجالات أساسية هى : دراسة مضمون الاتجاهات ومحتواها ، والكشف عن مصادر

(١) أنظر Lindzey Op. Cit.

الاتجاهات ، ودراسة كيفية تغيير الاتجاهات ، ودراسة العلاقة بين الاتجاهات وأنماط السلوك . وفى كل هذه المجالات يكون العناية بالاجراءات المنهجية مطلباً أساسياً ، فلابد من اختيار التصميم الملائم للبحث ، وبناء المقياس الذى يمكننا من الحصول على المعلومات الصادقة ، وتحديد خطة تحليل البيانات وتفسيرها . وسوف نعرض فى هذه الفقرة لبعض المقاييس التى تستخدم فى دراسة الاتجاهات :

(أ) مقيـاس البعـد الاجتمـاعى : يشير مصطلح البعد الاجتماعى Social distance إلى متصل للعلاقات الاجتماعية ، يحدد درجات ومراتب الفهم المتبادل ، والصلات الحميمة ، بحيث يتدرج هذا المتصل من العلاقة الودية الحميمة والصلة الوثيقة ليصل إلى اللامبالاة ، وعدم الرغبة ، والرفض ، والعداء . وينبغى فى هذا المتصل تحديد الموضوع المراد قياس المسافة الاجتماعية نحوه ، كأن يكون جماعة اجتماعية ، أو قيمة ما ، أو شخصاً ما . ويتعين كذلك قياس المسافة الاجتماعية القائمة بالفعل . ويعد امورى بوجاردس E. Bogardus من أوائل من اهتموا بوضع هذا المقياس(1) ، فقد طبق هو وتلاميذه هذا المقياس على مختلف الجماعات الاجتماعية والأقليات العنصرية ، والطبقات الاجتماعية ، وكذلك استخدمه فى دراسة بعض القيم الاجتماعية . وكانت أكثر مجالات استخدام هذا المقياس دراسة اتجاهات الأمريكيين نحو الأقليات العنصرية الأخرى ، للكشف عن درجات التعقل والنفور نحو هذه الأقليات . ويستخدم بوجاردس لقياس هذه الاتجاهات مقياساً يتألف من سبع وحدات تعبر عن الاتجاه نحو الأقليات . ويطلب من المبحوثين أن يحددوا استجاباتهم نحو هذه الوحدات على أساس تعاملهم مع الجماعات العنصرية المختلفة كجماعات ، وليس على أساس الانطباع أو الأثر الفردى الذى تركه التعامل العابر مع أحسن أو أسوأ من عرفه المبحوث من أعضاء هذه الجماعات ، وهذه العبارات هى(2) :

١ علاقة قرابة متينة بالزواج To Close Kinship by Marriage

٢ فى النادى الذى انتمى إليه كصديق شخصى .

To my Club as personal Chums

٣ فى نفس الشارع الذى أعيش فيه كجار

To my street as neighbours

٤ للعمل معى فى نفس المهنة .

To employment in my occupation

(1) انظر E. Bogardus, Measuring Social Distaqnce, Journal of Applied Sociology, 1925, 9, 299-308

(2) Bogardus, Loc. Cit.

٥ كمواطنين في نفس بلدى

To Citizenship in my Country

٦ كزائرين لبلدى فقط .

As visitors only to my country

٧ استبعدهم من بلدى . Would exclude from my country

وتوزع استجابات المبحوثين على هذه العبارات ثم تحسب النسب المئوية المعبرة عن كل استجابة ، ويقوم الباحث بالمقارنة بينها . وقد استخدم بوجاردس هذه العبارات فى قياس اتجاهات نحو ١٧٢٥ مواطناً أمريكياً نحو بعض الأجناس كالبريطانيين ، والسويديين ، والبولنديين ، والكوريين .

والملاحظ على مقياس بوجاردس أنه فى الحقيقة لايستخدم مقياساً واحداً ، وانما يستخدم مجموعة مقاييس فى آن واحد ، ويبدو ذلك من الجدول التالى الذى يعرض فيه نتائج تطبيق مقياسه نحو الجماعات العنصرية .

الدرجـــــــات

الجماعات العنصرية		(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)
الانجليـــــــز	٪	٩٣ر٧	٩٦ر٧	٩٧ر٣	٩٥ر٤	٩٥ر٩	١ر٧	
السويديـــــون	٪	٤٥ر٣	٦٢ر١	٧٥ر٦	٧٨ر٠	٨٦ر٣	٥ر٤	٧١ر
البولنديـــــون	٪	١١ر-	١١ر٦	٢٨ر٣	٤٤ر٣	٥٨ر٣	١٩ر٧	٤ر٧
الكوريـــــون	٪	١ر١	٦ر٨	١٣ر٠	٢١ر٤	٢٣ر٧	٤٧ر١	١٩ر١

ويبدو من هذه البيانات أن الجماعات العنصرية المختلفة قد وزعت كل منها على سبعة مقاييس ، على افتراض أن هذه الصفات السبعة مرتبة كمتصل للمسافة الاجتماعية يبدأ من القبول المطلق فى شكل القرابة والزواج ، وينتهى بالاستبعاد من البلد . ولكننا إذا نظرنا إلى الوحدات السبعة سنجد أنها لاتتدرج بشكل متساو ، كذلك لايوجد لهذا المقياس صفر مطلق ، ولاتتساوى الأبعاد بين وحداته . هذا فضلاً عن أن العبارات لاتعكس بعض الاتجاهات المتطرفة تطرفاً زائداً نحو هذه الجماعات العنصرية وانما كل ما يقدمه المقياس هو ترتيب هذه الجماعات على النحو السابق

(ب) طريقة ثرستون الوحدات المتساوية البعد .

[illegible] الاتجاهات عرف باسم طريقة [illegible] equal appearing intervales [illegible]

المقياس بأنه يجعل المبحوث يضع « علامة » إلى جانب العبارة أو العبارات التي يرى أنه موافق عليها . وتتم عملية بناء هذا المقياس عن طريق عدة خطوات[1] : **الخطوة الأولى** هي أن يقوم الباحث بصياغة عدد من العبارات التي تتصل بالاتجاه المراد قياسه ، ويشترط في هذه العبارات أن تكون كافية من حيث العدد بحيث تغطى كل الاحتمالات الممكنة للاستجابة ، كما تصاغ بطريقة محددة ، بحيث يكون معناها واضحاً تماماً ولايتضمن أكثر من فكرة واحدة ، لكي يستطيع المبحوث أن يقبلها تماماً أو يرفضها كلية . وأما **الخطوة الثانية فهي** أن يقوم الباحث بعرض هذه العبارات على عدد من المحكمين Judges ، وهؤلاء المحكمون هم عدد من الخبراء المتخصصين في الموضوع المراد دراسته ، ويطلب إلى المحكمين تصنيف هذه العبارات **وفقاً لدرجة كشفها عن ايجابية أو سلبية الاتجاه** ، وذلك وفقاً لمقياس متدرج ، بحيث يبدأ هذا المقياس بالايجابية المطلقة extremely Favorable ويتدرج إلى أن ينتهى إلى السلبية المطلقة extremely unfavorable item ، ويشمل هذا المقياس عادة على ١١ خانة للتصنيف ، بحيث توضع العبارات الايجابية في الخانة رقم (١) ، والعبارات المتوسطة في الخانة رقم (١١) ، كما نستبعد كل عبارة لم يتفق عليها المحكمين ، باعتبارها غامضة في معناها ، أو لاتكشف عن الاتجاه المراد قياسه . ويطلب إلى المحكمين أيضاً أن يحاولوا قدر المستطاع التخلص من اتجاهاتهم الشخصية ووجهات نظرهم الخاصة أثناء عملية تصنيف العبارات . **الخطوة الثالثة** تتمثل في أن الباحث يعتمد على تصنيف المحكمين للعبارات ، ويقوم بحسبان الوسيط والانحراف المعيارى لكل عبارة من هذه العبارات بحيث يتحدد في ضوء ذلك « الوزن » Scale, Value الذى يعطى لكل عبارة . ومن مجموع العبارات التي صنفها المحكمون وحددت أوزانها يتكون المقياس ، ثم توزع العبارات بشكل عشوائى على المقياس ، ويطلب من المبحوثين وضع علامة أمام كل عبارة من العبارات التي يوافق عليها . وأحياناً يحدد الباحث عدداً تحكمياً من العبارات ، بحيث يطلب — مثلاً — من المبحوثين أن يختاروا من بين العبارات ثلاثة فقط ، وتحديد الاختيارات في هذا المقياس يساعد المبحوث في التركيز على العبارات التي تكشف بالفعل عن حقيقة اتجاهه ، ومن المتوقع بعد ذلك أن تكون اختيارات متسقة في ضوء الأوزان الوسيطة التي حددت لهذه العبارات ، أما إذا اتضح أن عدداً كبيراً من المبحوثين قد اختاروا عبارات غير متسقة فان ذلك يؤثر على صحة المقياس[2] .

وعلى الرغم من سهولة بناء هذا المقياس وطريقة تطبيقه ، إلا أن المشكلة الأساسية في هذا المقياس هي مشكلة المحكمين ، إذ من العسير أن يفصل هؤلاء المحكمون بين اتجاهاتهم

(١) W.D. Crano & M.B. Brewer, Op. Cit; P. 222.

(٢) W.D. Crano & M.B. Brewer, Op. Cit, P. 237

ومشاعرهم الشخصيه وبين التقديرات التي يضعونها على عبارات المقياس وفي ذلك بالطبع تشويه لموضوعية المقياس كما أشار إلى ذلك دراسات هوفلاند Hovland وشريف Sherif ، ومن ثم ينبغي الاهتمام بهذه المشكلة والعمل على حلها بطريقة مرضية ومقبولة حتى يمكن أن يكون المقياس ملائماً موضوعياً للتطبيق

(ج) طريقة جتمان : المقياس التجمعي The Scalogram Method

حاول جتمان Guttman تطوير طريقة ثرستون في قياس الاتجاهات ، وتقوم هذه الطريقه على أساس وضع مقياس مؤلف من عدد من العبارات المتدرجة ، بحيث إذا وافق فرد على عبارة معينة من هذه العبارات لابد — في أغلب الأحوال — أن يكون قد وافق على العبارات التي هي أدنى منها في المقاييس ، ولم يوافق بالتالي على العبارات التي تعلوها . ويقول ستوفر Stouffer في هذا الصدد « أن جتمان يعتبر موضوعاً معيناً قابلًا للقياس إذا كانت الاستجابات على عدد من العبارات المتصلة بهذا الموضوع تأخذ ترتيباً نوعياً متميزاً . إذ يتعين أن يكون من الممكن ترتيب العبارات بحيث أن الشخص الذي يجيب على عبارة منها ايجابياً يحصل على أعلى رتبة من الشخص الذي يجيب سلبياً ، ونتمكن من خلال معرفة درجات الأفراد أن تحدد العبارات التي يوافقوا عليها . ثم نستطيع القول بأن الاجابة على عبارة معينة تكشف عن اتجاه الفرد نحو الموضوع المدروس » . ومعنى ذلك ، أن معرفة الباحث بالدرجة التي حصل عليها المبحوث تمكنه من استرجاع نمط الاستجابات التي صدرت عن هذا الشخص ، فدرجة الشخص هي النقطة التي تفصل بين كل العبارات السفلى التي وافق عليها ، والعليا التي لم يوافق عليها ، وهذه هي السمة الأساسية للمقياس التجمعي الصحيح في رأى جتمان ، ويعبر عنها معامل الاسترجاع Coeffecient of reproducibility ، ويعتبر هذا المعامل واحداً من الاختبارات التي يطبقها جتمان على العبارات المتضمنة في مقياسه(1) .

ولنأخذ بعض الأمثلة على طريقة جتمان في وضع مقاييس الاتجاهات :

	نعم	لا
١ — الوعي الطبي سوف يثبت أنه شيء ضروري في المجتمع المصري .	( )	( )
٢ — من الأفكار الهامة أن تقوم الدولة بعمل برنامج يستهدف رفع الوعي الطبي .	( )	( )
٣ ان رفع مستوى الوعي الطبي هو شيء يحقق مصالح المجتمع وأعضائه .	( )	( )
٤ ان ازدياد الوعي الطبي للناس سيكون أعظم انجازات المجتمع خلال هذه الفترة .	( )	( )

(1)

وواضح أن العبارات السابقة تؤلف مقياساً متدرجاً بطريقة متصاعدة بالنظر إلى الاتجاه الايجابي نحو الوعي الطبي . وإذا كان المقياس صحيحاً (أو قابلا للاسترجاع باستخدام مصطلح جتمان) فان لنا أن نتوقع أن الشخص الذى سوف يوافق على العبارة الثالثة ، سوف يكون قد وافق أيضاً على العبارتين الأولى والثانية .

وقد قدم جتمان مثالاً لطريقة بناء المقياس التجمعي في الدراسة التي أجراها بجامعة كورنيل Cornell عن مدى أهمية كتاب : أمة الأمم لمؤلفه لويس آدميك L. Adamic وتتضمن الأسئلة التي طرحها على أساتذة جامعة كورنيل مايلي :

١ – أن كتاب أمة الأمم قام بدور هام في تحليل الجماعات العنصرية بهذه البلد . موافق تماماً (٤) — موافق (٣) — لاأحدد (٢) — غير موافق (١) — غير موافق تماماً (صفر) .

٢ عموماً ، لايعد كتاب أمة الأمم كتاباً طبياً مثل معظم الكتب الجامعية . موافق تماماً (صفر) — موافق (١) — لاأحدد (٢) — غير موافق (٣) — غير موافق تماماً (٤) .

٣ – قد عرض آدميك ونظم مادته تنظيماً جيداً جداً .

موافق تماماً (٤) — موافق (٣) — لاأحدد (٢) — غير موافق (١) — غير موافق تماماً (صفر) .

٤ – أن كتاب آدميك ، بوصفه دراسة سوسيولوجية ، لايحتل مكانة عالية . موافق تماماً (صفر) — موافق (١) — لاأحدد (٢) — غير موافق (٣) — غير موافق تماماً (٤) .

٥ – أن آدميك لم يناقش أية جماعة واحدة مناقشة تفصيلية بحيث يستطيع الطالب أن يحصل على استبصار حقيقي بمشكلات الجماعات العنصرية في هذه البلد .

أوافق تماماً (صفر) — أوافق (١) — لاأحدد (٢) — لا أوافق (٣) لا أوافق تماماً (٤) .

٦ – حينما عرض كتاب أمة الأمم عرضاً شاملاً لمختلف الجماعات فان ذلك ساعد الطالب على تكوين منظور صحيح للجماعات العنصرية في هذا البلد .

أوافق تماماً (٤) — أوافق (٣) — لاأحدد (٢) — لا أوافق (٣) — لا أوافق تماماً (صفر) .

٧ أن كتاب أمة الأمم من الكتب الجيدة بحيث يصلح كتاباً جامعياً .
أوافق تماماً (٤) — أوافق (٣) — لاأحدد (٢) — لا أوافق (٣) — لا أوافق تماماً (صفر)

ولعل هذا المثال قد كشف عن طريقة صياغة الأسئلة ووضع الأوزان أمام الاستجابات ، إذ يقوم الباحث بعد ذلك بتفريغ كل الاستجابات وفقاً لنظام خاص لاستخلاص النتائج[1] .

(د) طريقة ليكرت : الرتب المجمعة :

Methods of Summated Ratings

حاول ليكرت Likert أن يضع مقياساً يتغلب فيه على الصعوبات التى أثارتها مقاييس ثرستون وجتمان ، ويحقق فى نفس الوقت درجة عالية من الاتساق الداخلى ، والثبات ، كما يسهل تطبيقه . ويشتمل المقياس على عدة عبارات ـــ كما فى الطرق السابقة ـــ أمام كل عبارة درجات من الموافقة والمعارضة مثل (أوافق بشدة ـــ أوافق ـــ متردد ـــ لا أوافق ـــ لا أوافق مطلقاً) ، بحيث يطلب إلى المبحوث أن يضع علامة تعبر عن رأيه بالنسبة لكل عبارة من عبارات المقياس . وبعد أن يجمع الباحث العدد الملائم من العبارات ، يعطى درجات للاستجابة ، بحيث أن الموافقة الشديدة تأخذ رقم (٥) ، ودرجة (١) على المعارضة الشديدة . وتمثل الدرجة الكلية لفرد ما مجموع درجاته فى العبارات المختلفة التى يتكون فيها المقياس . ثم تحسب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمقياس ، وتستبعد بعد ذلك كل العبارات التى لاترتبط ارتباطاً عالياً بالدرجة الكلية للمقياس ، ومن ثم يحقق المقياس معيار الاتساق الداخلى .

٣ - بعض المشكلات المنهجية فى قياس الاتجاهات :

هناك عدد من المشكلات المنهجية فى عملية بناء مقاييس الاتجاهات ، سوف نحاول أن نشير إلى بعضها اشارة مختصرة :

(أ) المشكلة الأساسية فى هذه المقاييس هى أنها تحاول أن ترتب بعض العبارات على شكل متصل Continuum وفى ذلك هى تسعى إلى تحويل بعض الوقائع الكيفية إلى متغيرات كمية ، وليس من شك أن هذه العملية ليست يسيرة ، بل هى عملية بالغة التعقيد . ويبدو أن هذا التعقيد واضحاً فى علم الاجتماع بالذات ، خاصة وأننا نتعامل مع حالات كيفية أكثر منها كمية . فلنفترض على سبيل المثال أننا نريد المقارنة بين شخصين أو جماعتين فيما يتعلق باتجاهاتهما نحو الأحزاب السياسية ، فبعض أعضاء هاتين الجماعتين قد يرفض كلية سياسة حزب معين ، وقد يؤيد البعض الآخر ، وقد يلجأ بعض الأفراد إلى

---

(١) اخترنا عرض هذا النموذج ، ويستطيع القارىء أن يقف على تفاصيل طريقة حساب النتائج فى المصدر التالى :

W. Goode & Paul Hatt, Methode in Social Research., Op Cit, P 289

تأييد هذا الحزب لمجرد معارضة حزب آخر ، وقد يؤيد آخرون بعض أعضاء هذا الحزب ، بينما يرفضون سياسته العامة ، وهكذا تتنوع الاستجابات بصورة واضحة يصعب معها حصرها بطريقة كمية دقيقة . ومن ثم فكيف نستطيع عقد مثل هذه المقارنات على أساس مقياس للاتجاهات يحدد عدداً من الاستجابات التى تتدرج فى مدى التأييد أو الرفض ؟ .

(ب) من أهم خطوات بناء المقاييس تحديد متصل الاستجابة ، والسؤال الذى ينشأ فى هذا الصدد هو هل من المنطقى أن نفترض بأنه يوجد بالفعل مثل هذا المتصل الذى يبدأ بالموافقة التامة وينتهى بالرفض المطلق فى الواقع بالنسبة للظواهر الاجتماعية التى نتناولها بالدراسة ؟ .

(ج) يعتمد المقياس على اختيار عدد من العبارات التى تعبر عن الاتجاهات المراد دراستها ، من بين احتمالات أو ممكنات عديدة ، وجدير بالذكر أنه من العسير اجراء عملية الاختيار هذه إذا لم يتوافر لدى الباحث مسبقاً نوع من المعرفة الشاملة بهذه الاحتمالات ، بحيث يثق فى أن العبارات المختارة تمثل عينة صحيحة يمكن الاعتماد عليها فى قياس هذه الاتجاهات .

(د) هناك كثير من الصعوبات التى تواجه التحقق من صدق المقاييس ذلك أن الصدق يعنى أن يقيس المقياس الشىء المراد قياسه فعلاً ، والمقياس يقيس المتصل الذى نفترض وجوده بواسطة العبارات ذاتها ، ومن ثم لا يوجد معيار خارجى مستقل يمكن أن يستخدم كمحك للصدق ، وربما كان ذلك هو السبب فى اعتماد هذه المقاييس على طريقة المحكمين لكى يكونوا معياراً لعملية صدق المقياس .

(هـ) من المسائل الهامة فى بناء المقاييس أن يبذل الباحث جهداً كبيراً فى التثبت من دقة المقياس ، وذلك عن طريق الاهتمام بتحقيق درجة عالية من الثبات والصدق ، وعليه أن يدرك حقيقة هامة وهى أن « موقف البحث » ذاته مسئول إلى حد كبير عن تحديد درجة الدقة التى يمكن تحقيقها فى القياس .

٥ الأساليب الاسقاطية والمقننة واستخداماتها :

تمثل الأساليب الاسقاطية والطرق المقننة فى دراسة السلوك الاجتماعى والاتجاهات ، مطلباً أساسيا فى بحوث التحليل النفسى ، وعلم النفس الاكلينيكى ، وعلم النفس الاجتماعى ، والانثربولوجيا الثقافية . وهناك أنواع مختلفة من هذه الأساليب

والاختبارات[١] ، لكن الشيء المميز لهذه الطرق هو أنها تعرض على المبحوث مادة غير محددة البناء نسبياً ، ويتضمن ذلك بالطبع استخدام مثير غامض نسبياً ، بحيث يطلب من المبحوث اضفاء معنى على هذا المثير ، وحينما يقوم المبحوث بهذه العملية يفترض أنه يكشف عن الكثير من اتجاهاته ومشاعره الحقيقية ، التى تبدو كامنة أو لاشعورية ، بحيث يتعذر على الشخص التعبير عنها صراحة بواسطة الطرق الأخرى للبحث . وتعتمد هذه الأساليب على فكرة الاسقاط Projection فى علم النفس والتى تفترض أن تنظيم الفرد لموقف غامض أو غير محدد البناء يدل على ادراكه للعالم ، ويكشف عن نظرته إليه ، وعن بناء شخصيته ، وطرق تعامله مع الناس . ومن أهم الاختبارات الاسقاطية اختبار بقع الحبر المعروف باسم اختبار رورشاخ Rorschach Test والذى طوره أحد تلاميذ يونج Jung ، وكذلك اختبار تفهم الموضوع (TAT) لموراى (١٩٤٣) Murray ، ويتكون الاختبار الأول من عشرة بطاقات تشمل كل منها على بقعة من الحبر ، ويطلب من الفرد أن يذكر فى كل بطاقة ، ثم يقوم الباحث بتأويل هذه الاستجابات وتفسيرها وأما الاختبار الثانى ففيه تعرض على الفرد عدة صور تتضمن أشخاصاً ومواقف متنوعة فى درجة وضوحها ، وفى درجة اتفاقها مع المألوف أو شذوذها عنه ، ويطلب من المبحوث تخيل قصة عن كل منها . وهناك أنواع متعددة من هذه الاختبارات تشمل : اختبارات التداعى ، والبناء ، واستكمال الجمل ، والاختيار أو الترتيب ، والتعبير .

وقد تلجأ بعض البحوث إلى استخدام عدد من الأسئلة الاسقاطية ، حين يسأل الشخص عن أمر يتصل بالمستقبل ، أو عن تصوراتهم نحو موضوع معين ، بحيث يكون السؤال غير مباشر وغير متصل بالشخص نفسه ، وانما المتوقع أن يتوحد الشخص مع موضوع السؤال ، وقد تستخدم أيضاً فى اطار هذه الطريقة القصص الاسقاطية التى تعقبها بعض الأسئلة ، والتى يطلب من المحوثين الاجابة عليها . وفى كل هذه الحالات تدرس اجابات الأشخاص من حيث د[illegible]ا بالنسبة للمعتقدات والعواطف والاتجاهات والدوافع الكامنة خلفها .

أما الأساليب المقنعة فهى أساليب تشبه الطرق الاسقاطية من حيث أنها غير مباشرة ، ولكنها تختلف عنها فى أن بناءها محدد ، إذ هى تستخدم بعض الاختبارات التى تبدو فى

---

(١) للتعرف على أنواع هذه الاساليب وتفاصيلها يمكن الرجوع الى :

Harold Anderson, et. al. (eds.) An Introduction Projective Techniques & Other Devices for Understanding the Dynamics of Human Behavior, Englewood Cliffs; N. J. Prentice-Hall, 1951

• انظر أيضا بالعربية . نجيب اسكندر وزملاؤه ، مرجع سابق ، ص ٣٩٠ .

الظاهر على أنها موضوعية فى حين أنها تكشف عن الاتجاهات بطريقة غير مباشرة ومن أمثلة ذلك اختبارات المعلومات ، واختبارات الاستدلال المنطقى واختبارات الادراك والذاكرة والحكم .

وجدير بالذكر أن تفسير وتأويل استجابات الأفراد على الاختبارات الاسقاطية يتجه عادة اتجاهاً كيفياً ذاتياً ، أكثر من اتجاهه كمياً ، لذلك يلاحظ فى هذه الاختبارات أنها اختبارات تسعى إلى الكشف عن أبعاد متعددة للشخصية الانسانية ، ولاتكتفى بدراسة بعد واحد .

وعموماً ، فان الباحث الاجتماعى حينما يحاول دراسة السلوك الاجتماعى والظواهر الانسانية عليه أن يصطنع الطريقة الملائمة "موضوع الذى يقوم بدراسته ، وهى الطريقة التى تحقق أهداف بحثه بكفاءة ، ويستطيع كما سبق أن أوضحنا أن يزاوج بين الطرق فى اطار مبدأ المرونة المنهجية لكى يختار أفضل استراتيجية ممكنة للحصول على المعلومات .

الفصـــل الثـامن عشـــر

تحليـل المضمـون

تمهيـد .

١ - خلفية تاريخية .

٢ - استخدامات تحليل المضـمون .

٣ - الطـرق الامبيريقية .

٤ - فئات تحليل المضـمون .

٥ - التأويل والتفسـير .

الفصل الثامن عشر

تحليل المضمون

تمهيد :

يستخدم مصطلح تحليل المضمون Content Analysis للاشارة إلى نماذج متفرعة من الأساليب البحثية تركز على اجراء عملية وصف كمى منظم وموضوعى لبعض أنماط الاتصال ، فهو اذن الوسيلة الاساسية لدراسة عملية الاتصال فى معناها ، والأسس التى تقوم عليها ، ودينامياتها ، كما تتجسد فى أحاديث الناس ، وفى كتاباتهم ، وفى نسق المعانى المتبادلة بينهم . وعلى الرغم من أن تحليل المضمون لايمثل طريقة للبحث قائمة بذاتها Sui generis ، الا أنه يختلف عن الأساليب والطرق الأخرى من ناحيتين أساسيتين : **الأولى** أن البيانات Data التى يعتمد عليها تحليل المضمون هى الألفاظ أو الرموز الأخرى التى يتألف منها مضمون الاتصال ، وذلك على عكس التقارير الاثنوجرافية أو البيانات الرقمية والاحصائية الأخرى ، فهى تشمل مثلاً الخطابات ، والرسائل ، والكتب ، والمحادثات ، وبرامج التليفزيون ، وبرامج الاذاعة ، والعروض المسرحية ، والقصص والروايات ، والحكايات الشعبية ، والرسم وغيرها . الناحية **الثانية** الاجراءات المستخدمة فى دراسات تحليل المضمون تختلف عن مجراءات البحوث التاريخية أو النقد الأدبى من حيث أنها تسعى إلى أن تكون دقيقة ومضبوطة بحيث تقلل من احتمالات الخطأ والتحيز ، وتتبع خطة منظمة واضحة لمعالجة البيانات وتصنيفها ، والتعبير عنها كمياً من أجل قياس المفاهيم المدروسة ، وفحص العلاقات المتبادلة بينها .

فى ضوء هذه الاعتبارات تتنوع اجراءات تحليل المضمون ، وتختلف أهداف هذه البحوث من حيث درجة عموميتها ، فبعض البحوث تكتفى بتحليل مضمون بعض وسائل الاعلام والدعاية وبعضها الآخر يهتم بتفسير ظواهر الصراع الدولى والوفاق العالمى ، وتهدف بحوث أخرى إلى دراسة مضمون التراث الشعبى فى مرحلة تاريخية معينة ، وتسعى طائفة من هذه الدراسات إلى بحث أنماط التغير فى القيم المجتمعية خلال بضعة قرون ، وهناك نموذج آخر من هذه البحوث يدرس السمات النفسية للقادة العظام الذين عرفهم التاريخ الانسانى . وليست هناك فى الغالب نظرية عامة للاتصال تنطلق منها كل هذه الأنواع من البحوث ، وانما يبدأ كل بحث عادة باطار تصورى ومجموعة من

الأفكار والافتراضات تتعلق بطبيعة نسق الاتصال الذى يقوم بدراسته . ولكى يتحقق البحث من صحة هذا النموذج ، يستخدم مادة الاتصال الملموسة ، ويتضمن ذلك مرحلتين أساسيتين للبحث ، المرحلة الأولى هى مرحلة اختيار نسق الاتصال وتنظيم المعلومات ، والمعاينة ، والقياس ، والتحليل . والمرحلة الثانية هى مرحلة التأويل والتفسير والمقارنة واستخلاص النتائج .

ويجدر بنا فى هذا التمهيد أن نشير إلى بعض التعريفات التى حاولت تحديد المضمون . وسنجد أن هناك تعريفات عديدة ومتنوعة ، بحيث يلاحظ وجود قدر واضح من الاختلاف بينها . فقد عرف والبيس وبيرلسون Walpes & Berlson تحليل المضمون بأنه « محاولة الوصول إلى وصف سببى للمضمون ، من أجل الكشف موضوعياً عن طبيعة المثيرات وعمقها النسبى »[1] . وذهب كابلان Kaplan إلى « أن الأسلوب الذى يعرف باسم تحليل المضمون ... يسعى إلى تحديد المعانى التى ينطوى عليها نسق الاتصال بطريقة منظمة وكمية »[2] . ولاحظ كارت رايت Cart wright أن « تحليل المضمون يشير إلى الوصف الكمى الموضوعى المنظم لأية سلوك رمزى »[3] ، بينما زعم بيرلسون Berelson أن « تحليل المضمون هو أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الكمى ، الموضوعى المنظم للمحتوى الظاهرى للاتصال »[4] . ومع أن هذا التنوع فى التعريفات يجعل الدارس يقع فى خلط شديد حين يشرع فى تناول تحليل المضمون ، الا أننا سنحاول فى هذا الفصل أن نقدم الأسس العامة التى ترتكز عليها طريقة تحليل المضمون من خلال جوانب الالتقاء بين وجهات النظر السابقة .

١ - خلفية تاريخية :

لقد تأثر استخدام طريقة تحليل المضمون فى العلوم الاجتماعية ، تأثيراً واضحاً بالتطورات التى شهدتها بعض الدراسات المتصلة بهذه العلوم بطريقة غير مباشرة ، وكذلك بالمتطلبات العملية والتطبيقية لهذه العلوم . فى بداية القرن العشرين ظهر اهتمام بين

(١) B.Berelson; & Content Analysis; in Lindzey, Op. Cit, P.2

(٢) A. Kaplan, Content Analyusis and Ikthe Theory of Signs. Philosophy of Science, 1943, 10, 230-247.

(٣) D.P. Cartwright. Analysis of Quantitative Material in L. Festinger and D. Katz (eds.) Research Methods in the Behavioral Sciences, N.Y. Holt, 1953.

(٤) B. Berelson, Op. Cit

دارسى الصحافة يسعى نحو حصر الأعمدة المخصصة لبعض الموضوعات مثل السياسة الخارجية ، والرياضة ، واجراء مقارنات بين الصحف فى هذه النواحى ، ثم مالبث هذا الاهتمام أن اتجه نحو مقارنة محتويات الصحف بعضها ببعض ، وم... أيضاً بمضمون مادة وسائل الاعلام الأخرى . كذلك اتجه المتخصصون فى النقد الادبى إلى دراسة ايقاع الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية ، وتحديد معدلات استخدام الأفعال والأسماء والصفات وذلك كطريقة للتفرقة بين أساليب الكتابة الأدبية . ثم اتجه المعلمون ورجال التربية إلى وضع قواعد للقراءة الصحيحة وطرق استخدام الألفاظ والجمل فى التعبير عن الأفكار(١) .

وخلال عام ١٩٣٠ بدأت تطبيقات هذه الطرق تظهر فى مجال العلوم الاجتماعية(٢) ، ونذكر هنا على سبيل المثال العمل الضخم الذى قام به بيتريم سوركين P. Sorokin حين درس التغيرات الثقافية والاجتماعية فى أوروبا الغربية على طول تاريخها واعتمد إلى حد كبير على الأعمال الفنية ، والموسيقى ، والأدب والفلسفة فى ضوء ماتنطوى عليه هذه الأعمال من معانى . وخلال عام ١٩٣٨ طور لازويل Lasswell اطاراً لتصنيف مضمون استجابات المرضى فى المقابلات النفسية يشتمل على أربعة فئات هى : الاتجاه نحو الذات Pro - self ، والعداء للذات anti - Self والاتجاه نحو الآخر Pro - other ، ثم حصر تكرار هذه الفئات تمهيداً لتحليلها . واستحدث لازويل وزملاؤه أيضاً طريقة تحليل المضمون فى تطبيقها على دراسة الرأى العام والدعاية ، وكان ذلك استجابة للظروف التى عاشها الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية وهكذا ظهر مفهوم الاتصال الجمعى Mass Communication داخل اطار سياسى ، لتناول مقولات مثل : « من يقول ، وماذا ولمن ، وكيف ، وماهى النتائج » ودرست تكرارات الرموز الأساسية فى المجال السياسى مثل « الديمقراطية والشيوعية ، والانجليز ، وهتلر وتناولت الدراسات تحليل دلالاتها . وقد شجعت هذه الجهود التى ظهرت أبان الحرب استخدام طريقة تحليل المضمون فى ميدان الاتصال والتأثير فى الجماهير ، ودراسة القيم الثقافية الكامنة خلف عملية الاتصال وحاجات الجماهير(٣) .

---

(١) أنظر : B.Berelson, **Content Analysis in Communicative Research**, N.Y. the Free Press of Glencoe, 1952.

(٢) جد القارىء عرضاً مفصلاً لاسلوب تحليل المضمون فى بعض الكتب العربية مثل جمال زكى والسيد ياسين ، **أسس البحث الاجتماعى** ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢ ، غريب سيد أحمد ، **تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعى** ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .

(٣) أنظر H. Lasswell, A Provisional Classification of Symbol Data, Psychiatry, 1938, 197-204

وحينما قام بيرلسون (١٩٥٢) باجراء مسح نقدى لتطبيقات تحليل المضمون لاحظ أن هناك عدداً كبيراً من الكتب والمقالات تشير إلى استخدام أساليب مختلفة لتحليل المضمون ، مثل أسلوب اختيار عينات من محتوى الصحف وتحليل موضوعاتها والقضايا التى تهتم بها والأخبار التى تروج لها ، وأسلوب وضع الكلمات والعبارات والوثائق فى فئات معينة ، وأساليب أخرى للتثبت من دقة التصنيف والحصر . وقد وجد بيرلسون أن طريقة لازويل التى تعتمد على الاتصال الغرضى ذى الاتجاه الواحد ، أى الهادف إلى التأثير فى جمهور عريض بالنسبة لمسألة عامة هى أكثر الطرق استخداماً . وانتهى من دراسته إلى أن تطور طريقة تحليل المضمون مرتبط إلى حد كبير بالتعاون والفهم المتبادل بين مختلف التخصصات العلمية التى تسعى إلى فهم عملية الاتصال وتحليل أبعادها ، وكشف معانيها ، ولعل ذلك هو مايفسر الاتجاه الذى اتجه اليه بيرلسون فى تعريف تحليل المضمون بأنه محاولة لفهم محتوى الاتصال(١) .

٢ - استخدامات تحليل المضمون :

شهدت دراسات تحليل المضمون تطوراً واضحاً فى مجالات تطبيقها فى ميادين العلوم الاجتماعية ، وقد اتضح ذلك من أعمال المؤتمر الذى خصص لبحث طريقة تحليل المضمون عام ١٩٥٩ ، ومن أهم هذه المجالات ما يلى :

(أ) **دراسة عملية التفاعل** : طور روبرت بيلز R. Bales وزملاؤه احدى طرق تحليل مضمون الاتصال داخل الجماعات الصغيرة ، اذ يقوم الملاحظون بطريقة غير مباشرة بتسجيل وتصنيف التصرفات والأفعال التى تصدر عن أعضاء الجماعات الصغيرة أثناء قيامها بحل احدى المشكلات . وحدد بيلز ١٢ فئة لتصنيف أنماط التفاعل تكشف عن التضامن ، والتوتر ، والاسترخاء ، والموافقة ، والاقتراح .. الخ . بحيث يستطيع من هذه الفئات أن يخلص إلى بعض التعميمات حول أنماط التفاعل فى الجماعات الصغيرة ، وساعدته أيضاً فى الكشف عن طبيعة بناء هذه الجماعات وديناميانها وعن أساليب القيادة فيها وصلة ذلك كله بعملية الاتصال .

(ب) **الدراســات العــلاجية** : استخدم تحليل مضمون التفاعل بعد تسجيله فى العمليات العلاجية فى مجالات الخدمة الاجتماعية والطب النفسى ، حيث وضعت فئات لتحليل السلوك فى ضوء مبادىء علم النفس لتتبع العلاقة بين العميل والمعالج خلال عملية المقابلة ، حيث لوحظ أن هذه العلاقة تتغير فى محتواها الأساسى خلال الزمن ، أو اختلاف طرق العلاج وقد طبقت فئات روبرت بيلز ، وكذلك الفئات التى طورها كل

(١) راجع حول نظريات الاتصال ، محمود عودة ، **أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى فى القرية المصرية** ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

من جون دولارد Dollard ومورر Mowrer فى تحديد معدلات تباين استجابات العملاء أثناء العلاج وتشمل هذه الاستجابات التوتر والألم والاشباع والراحة .. الخ ، وطبقت طريقة تحليل المضمون أيضاً فى اليابان على الخطابات المتبادلة بين بعض الأفراد الذين يطلبون المشورة فى مشكلات الحياة من الأبواب المخصصة لذلك بالصحف والمجلات للكشف عن نوعية هذه المشكلات .

(ج) الحالة النفسية لصاحب الرسالة :

حاولت بعض الدراسات أن تحلل الرسائل المختلفة التى تصدر عن بعض الأفراد كدليل للدوافع الداخلية عندهم ، ومن بين هذه الدراسات دراسة أوسجود Osgood ووالكر Walker (١٩٥٩) عن الخطابات التى حررها بعض الأفراد الذين أقدموا على الانتحار ، وحاولا أن يحللا بناء هذه الرسائل ، ويكشفا عن الفروق بينها وبين غيرها من الخطابات ، واستعانا فى ذلك بعدد من المقاييس التى استخدمت فى التحليل وعقد المقارنات ، ومن هذه المقاييس حصر الكلمات والعبارات ، وتحديد الأفعال والصفات وصيغ التأكيد ، والكلمات المعبرة عن حالات التوتر والتناقض الوجدانى ، وقد استطاع الباحثان أن يخلصا باستخدام هذه الطريقة إلى عدد من النتائج الهامة فى هذا المجال .

(د) دراسة الشخصيات التاريخية :

استخدم تحليل المضمون استخداماً مفيداً فى دراسات المؤرخين عن الشخصيات التاريخية الكبرى التى عرفها التاريخ من خلال تحليل مضمون كتاباتهم واقوالهم . غير أن استخدام طريقة تحليل المضمون فى دراسة الدوافع ، والحالات النفسية والاتجاهات المختلفة لدى الشخصيات التاريخية لم يحظ بنفس الدرجة من الاهتمام باستثناء عدد محدود من الدراسات التى اتجهت هذا الاتجاه .

(هـ) الثقافة والمجتمع :

أوضح كل من شنيدر Schneider ودورنبوش Dornbusch فى دراستهما للدين الشعبى استخدم طريقة تحليل المضمون لافى الكشف عن الحالات النفسية للأفراد ، وانما فى التعرف أيضاً على قيم المجتمع ككل . ولقد قام الباحثان باختيار عينة ممثلة من الأعمال الأدبية الأمريكية التى نشرت على مدار ٨٥ عاماً ، ثم صنفا فقرات هذه الأعمال وفقاً للموضوع الأساسى الذى تتناوله ، وحددا نسبة اهتمام هذه الفقرات بتحليل هذا الموضوع ، ثم خلصا إلى عدد من النتائج حول الاتجاهات الدينية ، وتناولا هذه النتائج فى ضوء الاتجاهات التاريخية فى الثقافة الدينية الأمريكية ، واستخدما نموذجاً سوسيولوجياً

لتفسير وظيفة الدين الشعبى فى المجتمع . ولقد استند هذا التحليل على افتراض مؤداه أن القيم الثقافية التى تشكل نظاماً أساسياً فى المجتمع يمكن الكشف عنها بكفاءة من خلال دراسة أنماط الاتصال التى تنشأ بين الأفراد فى المجتمع .

٣ - الطرق الامبيريقية :

يقصد بالطرق الامبيريقية Empirical methods اجراءات تنفيذ طريقة تحليل المضمون ، وهى نفس الاجراءات التى تستخدم فى مجالات البحث الأخرى ، وتنقسم هذه الاجراءات إلى نوعين أساسيين ، النوع الأول هو طريقة استخدام المعلومات المتاحة ، والنوع الثانى هو طريقة القياس واستخدام العينات والتحليل الاحصائى .

(أ) استخدام المعلومات المتاحة :

غالباً ماتعتمد دراسات تحليل المضمون على بيانات أو مادة اتصالية متاحة فى السجلات ، والمكتبات ، فى الأعمال الأدبية والفنية المختلفة ، والرسائل والخطابات وغيرها من المعلومات التى لايقوم الباحث بجمعها بنفسه . وليس من شك أن هذه الطريقة تحقق بعض الفوائد ، ففيها اختزال للجهد والوقت لأن الباحث سوف يتجه مباشرة نحو التحليل بدلاً من تضييع وقته فى جمع المعلومات ، كذلك تتيح المعلومات المتاحة فرصة لدراسة أنماط الاتصال فى الماضى ، إذ يتعذر دراسة هذه الأنماط بعد الاعتماد على المعلومات المتاحة ، ومن ثم تكون دراسة اتجاهات التغير الاجتماعى تاريخياً معتمدة أساساً على مثل هذه المعلومات ، وبالمثل تعتمد على نفس المصدر والدراسات الحضارية المقارنة للنظم الاجتماعية والثقافية خلال فترات تاريخية مختلفة ، وهذا هو مافعله سوروكين فى دراسته الشهيرة عن الديناميات الثقافية والاجتماعية . وقد يفيد الاعتماد على وثائق شخصية فى دراسة أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية على مستوى ضيق النطاق ، إلى جانب هذا الاتجاه الواسع النطاق فى الدراسة ومع ذلك ، فان هناك بعض الصعوبات التى ينطوى عليها هذا الاجراء . إذ قد تكون المادة المتاحة غير مكتملة ، وقد لاتكون ممثلة تماماً لنطاق الظواهر المدروسة ، وقد لاتتضمن المعلومات درجة واضحة من الصدق والثبات ، كذلك قد يتعذر استخدام هذه المعلومات فى عقد المقارنات نظراً لتغيرها من فترة لأخرى ومن مجتمع لآخر . وفى حالة استخدام الوثائق يتعين التثبت أولاً من صحة هذه الوثائق عن طريق مناهج التحقيق والتحليل الداخلى والخارجى .

(ب) استخدام طريقة القياس :

يستخدم الباحث طريقة تحليل المضمون فى قياس مفاهيمه ، حينما تكون هذه

المعلومات أنماطاً ملموسة للاتصال ببعض الأشخاص ، وتعنى طريقة القياس ملاحظة بعض أنماط الاتصال وتسجيلها ثم تصنيفها إلى فئات ذات دلالة ، وفقاً لبعض المؤشرات ، وتحليلها احصائياً بعد ذلك . وهناك أنواع مختلفة من المقاييس المستخدمة فى طريقة تحليل المضمون ، وعموماً فان هذه المقاييس اجراءات تجعل عملية القياس مركبة أكثر منها بسيطة ، فعلى الباحث أن يقوم بتقسيم النمط الكلى للاتصال موضوع الدراسة إلى عدد من الوحدات units (كلمات ، عبارات ، جمل ، تأكيدات) ، ثم يقوم بترميز كل وحدة من هذه الوحدات منفصلة ، ثم يقوم باعادة تركيب الوحدات لكى يصوغ المقياس المركب . واذن فلدينا عمليتين أساسيتين هما ترميز الوحدات Coding ، وتركيب هذه الوحدات Combining ، أما الترميز فهو يتم فى اطار الفئات الكلية المستخدمة فى التحليل ، وأما تركيب الوحدات فهو الذى يشير إلى نمط الاتصال فى عمومه ، ويمكننا من اعطاء أوزان محددة للفئات المختلفة المستخدمة فى تحليل هذا النمط ، وفى كل هذه المحاولات يستخدم الباحث أسلوب المعالجة الكمية للبيانات التى يتناولها بالدراسة .

٤ - فئات تحليل المضمون :

قبل أن نتعرض للفئات المستخدمة فى تحليل المضمون ، يتعين أن نلقى الضوء على العملية الأولى التى ينبغى أن يهتم بها الباحث فى هذا المجال . وتتمثل هذه العملية فى تعريف وحدة المضمون ، ويجب التفرقة فى هذا الصدد بين وحدة الترميز ، ووحدة السياق ، الأولى هى الوحدة النوعية التى سيتم تصنيفها مثل الكلمة ، أو الموضوع ، أو العبارة ، ويعتبر استخدام الكلمة كوحدة للمضمون هو أكثر الاستخدامات بساطة فى فئات تحليل المضمون . أما الثانية ، فهى تشير إلى الاطار الأوسع الذى تكتسب منه وحدة الترميز معناها ودلالتها .

ومن أهم اجراءات تحليل المضمون وضع الفئات التى سيتم فى ضوئها تحليل مادة الاتصال ، وتستخدم عادة الفئات التى أشار اليها لازويل وزملاؤه وهى — من يقول ماذا ، ولمن ، وكيف ، وماهى النتائج

Who Says, What, to whom, how and with what effect

وقد عرض كل من بيرلسون ، وهولستى Holsti لهذه الفئات وكيفية الافادة منها فى تحليل المضمون[١] ويجمل بنا أن نقدم بايجاز عرض لهذه الفئات :

---

(١) O. Holsti, Content Analysis for Social Sciences and Humanities. Reading, Mass - Adison Wesley, 1969.

(أ) فئة « من Who » : وتركز دراسات تحليل المضمون فى هذه الفئة على صاحب الرسالة ، أو الكاتب بالنسبة لمادة الاتصال المختلفة الأنواع . ومن أمثلة هذه الدراسات دراسة مورتون Morton لتسعة أسفار بعبرية جعلنا نعرف بوضوح مؤلفيها ، واستخدم مورتون مؤشرات للأسلوب مثل طول الجملة ، وتكرارها ، واستخدم حروف الجر ، والأفعال ، والتأكيد .

(ب) فئة « ماذا what » : وتبحث هذه الفئة فيما يقال ، وهذا اللون من البحوث غالباً مايكون بحثاً وصفياً اذ يقول هولستى « أن معلومات المضمون تفيد كاجابة مباشرة للتساؤل الذى يطرحه البحث ، أكثر من كونها مؤشرات تستنتج منها خصائص المصدر أو الجمهور » . ومعظم دراسات تحليل المضمون قد تركزت حول فئة ماذا قيل ؟
وقد حدد بيرلسون نسقاً تصنيفياً لدراسة هذه الفئة يتمثل فيمايلى : الاتجاهات Trends أى دراسة اتجاهات الاتصال خلال الزمن ، فهل تغيرت على سبيل المثال اتجاهات التعبير عن الدوافع فى قصص الأطفال خلال الخمسين سنة الأخيرة ؟
والفروق الدولية فى المضمون International Content Difference والتركيز هنا ينصب على الفروق بين الدول فى مضمون مادة الاتصال ، باعتبار أن ذلك يعكس طابع الحياة السائد فى هذه الدول ، وتفيد هذه الفئة فى الدراسات الحضارية المقارنة ، ثم لدينا أخيراً المستويات Standards وهى تعنى التزام وسائل الاعلام بالمستويات الموضوعية فى عرض مادة الاتصال .

(ج) فئة « لمن Whom" : وتختص هذه الفئة بالجمهور الذى تخاطبه مادة الاتصال ويمكن فى ضوء هذه الفئة اجراء دراسات وصفية للفروق بين الرسائل التى تحملها قنوات الاتصال المختلفة ، اذ يتحدد مضمون هذه المادة على أساس طبيعة ، وحجم ، وصفات الجمهور الذى تخاطبه ، ومن ثم لنا أن نتوقع أن تعكس هذه المادة القيم والاتجاهات والمعايير السلوكية التى تميز الجمهور المقصود من الرسالة ، ومع ذلك فان وسائل الاعلام لها قوة نسبية فى التأثير على تشكيل هذه الاتجاهات وتغييرها .

(د) فئة كيف How" : وتركز البحوث فى هذا الصدد على شكل أو أسلوب الاتصال ، وطريقة عرض مادة الاتصالات ، فكأن تحليل طرق بناء الرسائل هو الهدف الأساسى للبحوث التى تتناول فئة « كيف قيل ؟ » . ومن أهم البحوث التى ظهرت فى هذا المجال تحليل أساليب الدعاية والاعلان .

(هـ) فئة « ماهى النتائج with what effect » ★ : وتتناول هذه الفئة دراسة النتائج والآثار المترتبة على الاتصال بالنسبة للذين يستقبلون الرسائل ، وهذه هى البحوث ذات الطابع التحليلى ولهذه البحوث أهمية خاصة فيما يتعلق بالتعرف على مختلف

سياسات الاعلام وأساليب الدعاية والاعلان وفعالية وسائل الاتصال المختلفة فى تحقيق الهدف من الرسائل .

٥ التأويل والتفسير :

المرحلة الأخيرة فى تحليل المضمون شأنه فى ذلك شأن أى دراسة اجتماعية علمية أخرى هى مرحلة التأويل والتفسير ، واكتشاف الدلالات التى تنطوى عليها النتائج ، ومبلغ أهميتها العلمية والنظرية ، ويكون ذلك من خلال مقارنة هذه النتائج باستخدام نموذج تصورى معين يتبناه الباحث . وتلقى التفسيرات المستخلصة من بحوث تحليل المضمون الضوء على ديناميات الاتصال وعمليات التغير الاجتماعى التاريخية ، ومثل هذه التفسيرات تتطلب من الباحث أن يذهب إلى ماهو أبعد من المعانى اللغوية لكى يفهم البناء الاجتماعى للجماعة ، أو الحالة النفسية للأفراد .

وتستهدف بعض دراسات تحليل المضمون أهدافاً وصفية واستكشافية ، وفى مثل هذه البحوث يتجه الاهتمام نحو البيانات الواقعية ، ومحاولة ربط معانيها بالاطار الفكرى القائم ، واثراء النظرية بواسطة نتائجها وشواهدها الواقعية . وقد تستخدم دراسات تحليل المضمون فى التحقق من صحة الفروض ، بشرط أن يكون الاطار التصورى الذى تنطلق منه الدراسة اطاراً محكماً .

وعلى أية حال ، فان تحليل المضمون أسلوب للبحث يمكننا من فهم العملية الأساسية فى الحياة الاجتماعية كلها وهى عملية الاتصال . ولقد أكد مؤتمر تحليل المضمون أهمية هذا الأسلوب فى تحقيق مزيد من التكامل المنهجى بين كل من الاهتمامات الكمية والتحليلات الكيفية للمواقف وأنماط السلوك وأنساق الاتصال[1] .

---

(١) أنظر Sthel De Sola Pool (ed). **Trends in Content Analysis** Urbana, Ill, University of Illinois Press, 1959

الباب الرابع

أدوات البحث الاجتماعي

(وسائل جمع البيانات)

تمهيد عام

الفصل التاسع عشر : الملاحظة .

الفصل العشرون : المقابلة .

الفصل الحادى والعشرون : استمارات البحث .

تمهيد عام

من المسلم به أن نجاح البحث فى تحقيق أهدافه ، يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات ، والجهد الذى يبذله الباحث فى تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها ، وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة . ومعنى ذلك أنه من الضرورى أن تتحقق درجة معينة من الثقة فى البيانات التى نحصل عليها عن طريق أدوات البحث . وهنا يبرز أمامنا تساؤلين أساسيين هما : مامدى ثبات البيانات التى يحصل عليها الباحث ؟ أو بعبارة أخرى اذا كان الباحث يعتمد فى الحصول على المعلومات على استمارة للبحث صممها خصيصاً لهذا الهدف لكى يطبقها على عينة من الأفراد فهل لو طبق هذه الاستمارة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية معينة على نفس المجموعة ، هل يتغير شكل البيانات تغيراً جوهرياً ، أم أن هناك درجة من الاستقرار فى الشكل العام للبيانات ، مع افتراض أن الشيء المبحوث سواء كان يتعلق بظاهرة ، أو اتجاه أو موقف لم يشهد تغيرات جوهرية خلال هذه الفترة ؟ أما التساؤل الثانى فهو يتعلق بمدى صدق الأداة التى يستخدمها الباحث أو بمعنى آخر مبلغ تطابق مانحصل عليه من معلومات مع الحقيقة الموضوعية : أى أن علينا أن نتأكد بالفعل من أن الأداة التى نستخدمها فى القياس تقيس فعلاً الظاهرة المراد دراستها ولاتقيس شيئاً آخر غيره .

والواقع أن ماسبق يثير مسألة هامة وهى قدرة العلوم الاجتماعية على التوصل إلى مقاييس ثابتة وصادقة ومما هو جدير بالذكر أن علم النفس قد استطاع أن يحقق تقدماً كبيراً فى هذا المجال ، وذلك راجع بالطبع إلى أنه قطع شوطاً كبيراً فى تحقيق الضبط والدقة والتجريب ، وبذل المتخصصون فيه جهوداً ملحوظة فى معرفة حدود الاختبارات التى يستعملونها ، ومدى الثقة فيما تتوصل اليه من نتائج صادقة ويسلم كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا أنه من الضرورى أن يبذل الباحث جهوداً منظمة فى إعداد أدوات البحث ، وتنقيحها ، حتى يتحرروا من مصادر الخطأ والتحيز الشائعة ويتخلصوا من الذاتية التى تشوه نتائج الدراسات العلمية ، ولكن الشائع أن نسبة الاهتمام بتطبيق مقاييس دقيقة للثبات والصدق بين علماء الاجتماع أقل منها بين علماء النفس ، ويرجع ذلك إلى أن أداة البحث المستخدمة فى البحوث الاجتماعية غالباً مالايعاد تطبيقها بعد المرة الأولى فاذا اعتمد الباحث على استمارة المقابلة مثلا ، فانه لايعود إلى استخدامها مرة ثانية بمجرد أن تؤدى الغرض منها فى المرة الأولى ، وذلك بعكس الحال فى المقاييس

السيكولوجية التى تصمم بغرض تطبيقها عدة مرات لقياس أشياء ثابتة نسبيا ، بل أنها تستخدم فى مجتمعات مختلفة ولهذا يتعين أن يبذل الباحث جهداً كبيراً فى التأكد من ثباتها وصدقها . أضف إلى ذلك أن سرعة معدلات التغير الاجتماعى والثقافى ، ومايؤدى اليه ذلك من تعديلات أساسية فى بناء المجتمع ، وتقتضى من الباحثين أن يتوقفوا عن اجراء بحوث مستمرة ، ومن ثم لايجدون ضرورة تدفعهم إلى تضييع وقت طويل فى حساب ثبات وصدق أدوات جمع البيانات .

على أية حال ، ينبغى أن تكون لدينا فكرة واضحة عن مفهومى الثبات والصدق فالثبات هو مدى الاتساق أو نسبة الاتفاق والتطابق بين البيانات التى تجمع عن طريق اعادة تطبيق نفس المقاييس على نفس الأفراد أو الجماعات فى ظل ظروف متشابهة بقدر الامكان ، مرتين متتاليتين . وعادة مايتم حساب الثبات عن طريق تطبيق الاختبار على نفس المجموعة مرتين ، تفصل بينهما فترة زمنية كافية ، ثم يحسب معامل الارتباط بين الاجابات الأولى والثانية ، أو نسبة الاتفاق بين هذه الاجابات بحيث أن السؤال الذى لايحقق نسبة اتفاق عالية تقدر بحوالى ٧٠٪ أو معامل ارتباط يزيد عن ٥ ، يسقط من الاستمارة أو الاختبار ، باعتبار أنه مقياس غير ثابت أو دقيق .

أما الصدق Validity ، فهو يترجم أحياناً (بالصحة) أو (الصلاحية) ومعناه أن يقيس الاختبار ما وضع لقياسه ، فالاختبار المخصص لقياس القدرة الميكانيكية يجب أن يقيس هذه الخاصية فقط ، ولايقيس مثلاً المهارة اليدوية ، وغالباً مايلجأ الباحث للتأكد من صدق المعلومات التى حصل عليها إلى الاستعانة ببعض المحكات الخارجية ، فاذا كنا نسأل مثلاً عن بعض المعلومات الخاصة بالعمر والدين ، والدخل والمهنة ، ومستوى التعليم ، ومستوى التحصيل فى استمارة البحث ، فاننا نستطيع التأكد من صدق هذه البيانات ، اذا كانت هنا سجلات أو وثائق تتضمن هذه المعلومات فنقارن بينها ، وبين المعلومات اللفظية التى تم الحصول عليها من خلال مقابلة المبحوثين[1] .

وهناك وسائل مختلفة للحصول على البيانات نكتفى منها بالحديث عن ثلاثة أدوات أساسية هى : الملاحظة ، والمقابلة ، واستمارات البحث .

---

(١) أنظر ، معالجة مستفيضة لاجراءات التحقق من صدق وثبات أدوات القياس عند :

Lee, J. Cronbach and Paul E. Meehl. "Construct Validity in Psychological Tests" Psychological Bulletin, LII : 261-302. (1955).

الفصـــل التاســـع عشـــر

المــلاحظة

تمهيــد .

١ – قواعد اجراء الملاحظة فى البحث الاجتماعى .

٢ - أنواع الملاحظات .

٣ - استخدامات الملاحظة .

٤ - أخلاقيات القائم بالملاحظة .

الفصل التاسع عشر

الملاحظة

تمهيد :

الملاحظة أداة رئيسية للبحث الاجتماعى ، بل يمكن القول أن كل بحث اجتماعى يستخدم الملاحظة بدرجات مختلفة من الدقة والضبط ، ابتداء من الملاحظة السريعة غير المضبوطة ، وصولاً إلى الملاحظة المعملية الدقيقة . فالعلم يبدأ بالملاحظة ، ثم يعود اليها مرة أخرى لكى يتحقق من صحة النتائج التى توصل اليها . وهناك فارق بين الملاحظة السريعة العابرة التى يقوم بها الانسان فى ظروف الحياة العادية ، وبين الملاحظة العلمية التى تمثل محاولة منهجية يقوم بها الباحث بصبر وأناة للكشف عن تفاصيل الظواهر ، أو عن العلاقات التى توجد بين عناصرها ، وهى تتميز عن الملاحظة العابرة بأن الباحث يقوم بها لخدمة بحث معين وليس كيفما اتفق ، كما أنها مخططة بطريقة واعية من أجل تحقيق أهداف البحث ، ثم أن الملاحظات العلمية تثبت وتسجل بطريقة دقيقة ، وهى فوق كل ذلك يمكن تكرارها ، وذلك بالعودة إلى ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة مرة ثانية للتحقق من صحتها والوقوف على مدى دقتها .

وهكذا نستطيع القول أن الملاحظة العلمية بما تتميز به من خصائص تصبح مصدراً أساسياً من مصادر الحصول على البيانات ، بل أن البعض ذهب إلى حد اعتبارها منهجاً مستقلاً من مناهج البحث العلمى . وتخدم الملاحظة الكثير من أهداف البحوث ، فيمكن استخدامها مثلاً فى استكشاف بعض الظواهر ، أو الاستبصار بسلوك معين ، كما أنها قد تلقى الضوء على البيانات الكمية ، فتضيف اليها بعداً كيفياً نوعياً يمنحها معنى خاصاً . وهى تمثل فى هذه الحالة محكاً خارجياً يمكن الاحتكام اليه فى مدى التثبت من مدى صدق البيانات ، وهى وان كانت تعكس وجهة نظر الباحث إلى حد ما ، الا أنها تعطينا صورة واقعية حية للظواهر التى تتناولها . ويمكن القيام بالملاحظة فى المواقف الطبيعية ، دون اصطناع ظروف معينة ، مثل الملاحظات التى قام بها الباحثون فى التنظيمات الصناعية لدراسة سلوك جماعات العمل أثناء تأدية أعمالهم ، وتسجيل شبكة العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التى تنشأ بينهم فى موقف العمل ، وصلة ذلك بالانتاجية ، والقدرة على الانجاز .. الخ وتفيد الملاحظة أيضاً فى دراسة جماعات الأطفال ، ومعرفة الشخصيات القيادية

منهم ، ومن الجدير بالذكر أن تشارلز كولى C. Cooley قد صاغ جانباً كبيراً من أفكاره حول الجماعات الأولية ومايتميز به من خصائص المواجهة المباشرة والتعاون ، وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف ، ومن خلال ملاحظاته الوثيقة لجماعات الأطفال ، ذلك أن امعان النظر إلى الأشياء — كما يقول — مكنه من الفهم التعاطفى للظواهر . ومن الأمثلة أيضاً ملاحظة انفعالات جمهور فى تجمع معين ، مثل جمهور كرة القدم ، أو سلوك الناس خلال الاحتفالات العامة وكذلك فى حالات التجمهر والندوات الشعبية ، ومن مزايا الملاحظة تسجيل الحدث فور وقوعه تلقائياً ، فهى تصور الحدث والموقف مباشرة ، وتنقله إلى الشخص القائم بالملاحظة Observer دون أن يتحتم عليه مقابلة الأشخاص وسؤالهم وتسجيل اجاباتهم ، مما قد يجعلهم فى حرج أو تحيز ، وهى لذلك تتميز بالمرونة التى تسمح للباحث بتغيير وتعديل خطته وفقاً للظروف التى يواجهها . أى أن قيمة الملاحظة كطريقة فى البحث تزداد فى الحالات التى نتوقع فيها احتمال مقاومة الأفراد لما يوجه اليهم من أسئلة ، أو عدم تعاونهم مع الباحث أثناء المقابلة ، وهذه المقاومة من الأمور المألوفة خاصة اذا كانت الأسئلة تتناول مسائل خاصة لايحب الفرد أن — يتحدث عنها أو لايطمئن الاطمئنان الكافى إلى التصريح عن رأيه فيها ، فيمتنع عن الاجابة ، أو يلجأ إلى تحريفها . ورغم أن الناس قد يغيرون من أنماط سلوكهم اذا علموا أنهم موضع ملاحظة ، الا أن تحريف السلوك الفعلى عن صوره المألوفة ، — أصعب بكثير من تحريف الألفاظ المعبرة عن السلوك الحقيقى[1] . ومهما كانت الطريقة المستخدمة فى الملاحظة فان على الباحث أن يجيب على عدة تساؤلات هامة هى :

ماهو الغرض من الملاحظة ؟

وماالذى يجب ملاحظته ؟

وكيف تسجل الملاحظات ؟

وماهى الاجراءات التى يجب اتخاذها للتأكد من دقة الملاحظة ؟

ثم ماهى العلاقة التى تربط الباحث بالأشياء المشاهدة وكيف تتطور هذه العلاقة ؟

---

(١) أنظر عرضاً تفصيلياً لاستخدامات الملاحظة والمقابلة و البحوث الميدانية باعتبارها تتميز عن الدراسات العملية فى

Richard N Adams and Jack .

Preiss (eds (, **Human Organization Research**. *Field Relations and Techniques*, Home Wood Ill, the Dorese Press, 1960

قواعد اجراء الملاحظة فى البحث الاجتماعى :

هناك قواعد عامة يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالملاحظة وتحليل المواقف الاجتماعية إلى عناصر أولية لها دلالتها بالنسبة للباحث نوجزها فى النقاط التالية :

(أ) يتعين على الباحث أن يدخل ضمن مجالات ملاحظاته كل الأشياء أو الوقائع أو الظواهر أو العلاقات ذات الصلة بموضوع بحثه ، وهذا بطبيعة الحال يرتبط بالهدف من الملاحظة ، وعليه أيضاً أن يتأكد من أن الأشياء ، أو المواقف أو الأشخاص الذين تركهم بدون ملاحظة ليست لها دلالة بالنسبة للدراسة .

(ب) اذا شارك فى القيام بالملاحظة أكثر من باحث واحد ، فمن الضرورى أن يتضمن كل منهم فى جانب معين من الموضوع الذى تجرى الملاحظة من أجل دراسته فاذا كنا ندرس مثلاً البناء الاجتماعى فى احدى القرى ، فمن الممكن أن يتولى باحث تحليل النظام القرابى ، وآخر دراسة النظام الاقتصادى ، وثالث جمع شواهد تتعلق بالنظام القانونى ... وهكذا ، على أن يأخذ كل منهم فى اعتباره التساند المتبادل بين هذه النظم المختلفة .

(ج) لابد أن يتأكد القائم بالملاحظة من مدى التعارض بين مايقوله الناس وبين مايمارسونه بالفعل ، أو يتبين عن طريق الملاحظة صحة مايدلى به أفراد البحث من معلومات دون اشعارهم بأنهم يخفون الحقيقة أو يتهربون منها .

(د) المشاركون **Participants** : يتجه اهتمام الباحث هنا نحو معرفة عدد المشاركين فى الموقف الذى يقوم بدراسته ، ومدى نشاطهم وخصائصهم المختلفة والعلاقات المتبادلة بينهم ، وكيفية ظهور جماعات صغيرة أو فرعية بينهم ، أى درجة التفاعل الاجتماعى . أو العزلة .

(هـ) الموقف الاجتماعى قد يحدث فى أماكن مختلفة فى المنزل ، وفى المصنع أو فى مكان عام أو خاص ، وبذلك تختلف المواقف باختلاف المكان ، ومن الضرورى أن يعرف الباحث أنماط السلوك المرغوب فيها أو المسموح بها ، والأنماط الأخرى المرغوب عنها أو غير المسموح بها ، فى كل موقف من هذه المواقف .

(و) هل هناك هدف عام يجمع المشتركين فى الموقف مثل المناسبات الاجتماعية والرسمية وكيف يستجيبون لهذه الأهداف ، ومامدى توحدهم بها ، أو تعارض هذه الأهداف العامة ، مع رغباتهم الشخصية ؟ .

(ر) ماهى أنماط السلوك الاجتماعى الفعلية التى يمارسها الأفراد فى الموقف ، وماهى الوسائل التى يستخدمونها لممارسة أنشطتهم ؟ وماهى العوائق أو العقبات التى تعترض أنشطتهم مثل ضغط المعايير الاجتماعية ، أو قلة الامكانيات المادية ؟ ثم ماهى البواعث أو الدوافع التى تؤدى إلى استمرار الموقف ؟ .

(ح) المدة والتكرار Frequency & duration : متى حدث الموقف ؟ وماهى الفترة الزمنية التى يستغرقها ؟ وهل هو موقف فريد غير متكرر ؟ أو أنه موقف متكرر الحدوث ؟ وماهو معدل التكرار ؟ ومانوع الظروف التى ساعدت على حدوثه ؟ وهل يعتبر هذا الموقف « نموذجياً » بالنسبة للمواقف الأخرى ؟ .

(ط) على الباحث أن يساير العادات والتقاليد السائدة فى مجتمع البحث ، حتى لايكون وجوده غير مرغوب فيه ، كما أن عليه أن يسجل نتائج اتصالاته بالأشخاص موضوع الملاحظة ، من حيث مدى ايجابيتهم أو سلبيتهم ، وكذلك الفترة التى استغرقتها الملاحظة .

٢ - أنواع الملاحظات :

هناك تصنيفات مختلفة للملاحظات ، وذلك وفقاً لدرجة الضبط التى تفرض على القائم بالملاحظة . ونوع القيود التى توضع لكى تكون الملاحظة أكثر دقة ، ويمكن أن نتحدث هنا عن ثلاثة أنواع رئيسية :

(أ) الملاحظة المشاركة Participant Observation:

وهى تتلخص فى أن يعيش القائم بالملاحظة مع الأشخاص المطلوب ملاحظتهم لفترة زمنية طويلة نسبياً ، قد تمتد إلى مايقرب من العام ، وذلك للتعمق فى فهم خصائصهم الاجتماعية والثقافية والسلوكية والاقتصادية ، وقد استخدمت هذه الطريقة فى البحوث الانثروبولوجية — كما أوضحنا فيما سبق لدراسة مجتمعات كلية ، وثقافات ، وأحياء من المدن ، ومصانع ، وجماعات ذات أنواع مختلفة ، ويتعين على الملاحظ المشارك أن يبتعد عن التحيز لفئة من الفئات فاذا أراد دراسة مصنع مثلاً فان عليه أن يدرس العمال والادارة معاً دون أن يتحيز إلى جانب معين ، وهو يندمج فى الواقع الذى يعايشه ، ولكنه يحاول قدر المستطاع أن يصوره تصويراً موضوعياً .

(ب) الملاحظة المنظمة :

Systematic or Structured Observation

تستخدم لدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعي بدلاً من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث ، وهي عادة ماتستخدم لأغراض الوصف والتشخيص ، وأحياناً للتأكد من صحة الفروض . ويقوم الباحث بملاحظاته وفقاً لخطة محددة بوضوح من قبل ، ولهذا فهو غالباً ما يستعين بطرق تزيد من دقة ملاحظاته ، كأن يستخدم استمارة ملاحظة بها بعض الأسئلة المفتوحة ، ومعنى ذلك أنه لايتمتع بحرية اختيار محتوى ملاحظاته وغالباً مايلجأ الباحث إلى تقسيم السلوك إلى فئات Category System والفئة هي طبقة معينة من الظواهر التي يصنف السلوك الملاحظ وفقاً لها وهذا النظام يمد الباحث باطار مرجعي للملاحظة ، ويزيد من احتمال ادراك الجوانب العامة ذات الدلالة في السلوك . ومن أشهر الفئات المستخدمة تلك التي استعان بها روبرت بيلز R. Bales في تحليل عملية التفاعل Interaction Process Analysis داخل الجماعات الصغيرة حيث قسم السلوك الذي يمكن ملاحظته إلى ١٢ فئة ، بناء على تصوره للمراحل التي تمر بها الجماعة حينما تسعى إلى حل مشكلة من المشكلات وهذه المراحل هي :

التعرف على المشكلة ، ثم تقويم وجهات النظر المختلفة بصدد حلها والضبط أي محاولات الأعضاء التأثير بعضهم في البعض الآخر ، وأخيراً اتخاذ القرار النهائي .

(ج) الملاحظة التجريبية : Experimental Observation

وهناك صعوبتان أساسيتان تعترضان تنفيذ الملاحظة المشاركة والمنظمة على الوجه الأكمل :

أولهما أن الموقف الاجتماعي أو الظاهرة التي يقوم الباحث بملاحظتها لايمكن التحكم فيها والاحاطة بالظروف المحيطة بها .

وثانيهما أن الموقف أو الظواهر موضوع الملاحظة ليست من البساطة حتى يمكن الاحاطة بجميع جوانبها بسهولة ولكنها عادة ما تكون معقدة ولذلك فعلى القائم بالملاحظة أن يسجل ملاحظاته فور حدوثها ، وكذلك بصف التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين الأشخاص والسلوك بين الأفراد قبل أن يتغير معالمه ، وهذا أمر قد يتعذر تحقيقه في حالات كثيرة . ولكي يمكن التغلب على هاتين الصعوبتين يتجه الباحث نحو السيطرة على الأوجه المختلفة من الظاهرة ، والتخلص من بعض العوامل التي قد تؤثر على خط

سيرها فى طورها الطبيعى ، وبذلك تكون ملاحظته مركزة على السلوك أو التفاعل موضوع الدراسة فقط ، وتحت ظروف قام الباحث باعدادها فى تجربة . والمثال على ذلك التجربة التى قام بها هوايت Whyte وليبت Lippit عن الأجواء الاجتماعية ، حيث قاما بتكوين ثلاث جماعات أطفال متكافئة فى التغيرات الهامة ، ماعدا نمط القيادة أو الجو الاجتماعى السائد سواء كان ديمقراطياً ، أو فوضوياً . ولوحظ بعد ذلك سلوك القادة واستجابات الأطفال مثل عدد مرات استخدامهم للفظ « نحن » بدلاً من اللفظ « أنا » فى كل من الأجواء الاجتماعية الثلاثة ، كذلك لوحظت استجابات الأطفال نحو العدوان الخارجى ، ومواقفهم حينما يتغيب القائد عن الجماعة ، وقدرتهم على الأداء والانجاز .

– استخـدامات المـلاحظة :

ان ملاحظة التفاعل الاجتماعى تبدأ من التسجيل المنظم لأنماط السلوك المتبادلة بين شخصين ، إلى الاندماج فى مجتمع أو ثقافة معينة بصورة كلية بحيث يصبح الباحث عضواً فى هذه الثقافة ومشاركاً فى الحياة الاجتماعية لأعضاء هذا المجتمع ، ومن خلال هذا الدور يستطيع أن يقدم تقريراً عملياً متكاملاً عن كل ماهو « وراء السطح » حين يتعمق فهم البناء الاجتماعى القائم فهماً كيفياً[1] .

وهكذا ، تستخدم الملاحظة المباشرة استخداماً واسع النطاق شأنها شأن أدوات جمع البيانات الأخرى فى اكتشاف الانتظامات فى البناء الاجتماعى والعمليات الاجتماعية سواء فى المجتمعات ، أو المواقف الاجتماعية ، أو الجماعات الاجتماعية ، وفيمايلى أهم مجالات استخدام الملاحظة فى البحوث الاجتماعية :

(أ) ملاحظة المواقف الطبيعية ، حيث أن التفاعلات الاجتماعية تجرى بين الأفراد فى مواقف طبيعية ، مثل التفاعل فى الحياة الأسرية ، وفى مواقع العمل المختلفة ، ويمثل ذلك مجالاً هاماً من مجالات استخدام الملاحظة . ونشير فى هذا الصدد إلى استخدام علماء الاثنوجرافيا والانثروبولوجيا لطريقة الملاحظة فى المجتمعات المحلية .

(ب) ملاحظة المواقف المضبوطة ، وهذه هى المواقف التى نصطنعها لكى نتمكن من ملاحظة وتسجيل أنواع معينة من التفاعلات الاجتماعية نعتبرها ذات أهمية خاصة . وفى مثل هذه الدراسات التى تأخذ شكل « الملاحظة المعملية » يحسب الباحث حساباً لتأثير الموقف ذاته فى سلوك الأفراد وأنماط التفاعل بينهم .

---

(١) أنظر C. Fletcher, **Beneath the Surface**; London, Routledge Kegan Paul, 1974.

(ج) استخدام الملاحظة فى الدراسات المقارنة ، فى هذه الدراسات يستهدف الباحث الوصول إلى بعض التعميمات عن طريق دراسة منظمات أو بناءات اجتماعية محدودة ، فيضع اطاراً للملاحظة يطبقه فى عدد من التنظيمات ، مثل الدراسات التى استخدمت الملاحظة فى دراسة السجون ، والمنظمات الصناعية ، والتنظيمات البيروقراطية .

(د) استخدام الملاحظة فى دراسة الجماعات غير الرسمية ، فمن بين أهم مجالات استخدام الملاحظة بنجاح دراسة بناء الجماعات غير الرسمية وقيمها ومعايير سلوكها وثقافتها ، اذ نتمكن فى هذه الحالة من فهم الجماعات فهماً متعمقاً عن طريق معايشتها والتفاعل معها ، وقد استخدمت هذه الطريقة فى دراسات الجماعات غير الرسمية فى المصانع ، والادارات الحكومية والمستشفيات ، والسجون ، كما طبقت بنجاح فى دراسة جماعات الشباب والتعرف على ثقافاتهم .

(هـ) استخدام الملاحظة فى المراحل التمهيدية للبحوث الاجتماعية ، من أجل زيادة ألفة الباحث بالظواهر التى يقوم بدراستها ، وتكوين صورة مبدئية Preliminary Portrait عن نوعية المعلومات التى سيحصل عليها ، كما تساعده هذه الصورة فى تطوير اجراءات أكثر دقة للملاحظة خلال المراحل المتقدمة من البحث .

٥-٥- أخلاقيات القائم بالملاحظة :

يتعين أن نشير بداءة إلى أن القيام بالملاحظة ليس أمراً يسيراً ، بل أنه يحتاج إلى تدريب ومران كافيين بحيث نضمن الحصول على درجة ملائمة من الثبات والصدق ، خاصة اذا كنا نستخدم عدداً من الباحثين الميدانيين . كما ينبغى أيضاً أن نختار القائمين بالملاحظة من بين الأشخاص الذين يتمتعون بدرجة ملحوظة من الالتزام الأخلاقى ، فاستخدام الملاحظة ، وخاصة الملاحظة المشاركة يقتضى من الباحث الاقامة الكاملة فى مجتمع الدراسة والاندماج مع أعضائه . وهو فى هذه الحالة يتعرف على كل ماهو « تحت السطح » Beneath the Surface ، ومن ثم يواجه موقفاً مشكلاً فى هذه الحالة ، وخاصة عند مرحلة كتابة تقرير البحث ونشره . هل يخضع فى سلوكه لمتطلبات العلم ؟ التى تقتضى منه التزام الصدق المطلق ، والصراحة التامة فى الكشف عن كل المعلومات والبيانات التى حصل عليها والتى يمكن أن تنطوى على دلالة علمية هامة ، أم أنه يحذف بعض الأمور التى تمثل خصوصيات المجتمع أو الجماعة التى تعرف عليها ، واستطاع ادراكها واكتشافها من خلال العلاقة الوثيقة التى طورها أثناء البحث . وربما يكون فى حذف هذه المعلومات واخفائها تشويهاً لنتائج البحث . ومن المؤكد أن الباحث قد التزم

بأنه لن يحدث ضرراً لأولئك الذين حصل منهم على المعلومات ، ان مواجهة هذه المعضلة يعتمد إلى حد كبير على أخلاقيات الباحث الاجتماعى القائم بالملاحظة . ويلجأ بعض الباحثين لمواجهة هذه المشكلات إلى تعريف بعض أفراد المجتمع المستنيرين بمهمته الأساسية ، وما سوف تنتهى اليه هذه المهمة من كتابة تقرير علمى عن مجتمعهم على أن يوضح لهم أن هذا التقرير لن يضير بأى فرد فى المجتمع ، وانما هو يحاول أن يكشف عن طبيعة الحياة الاجتماعية ككل . وأنه من الممكن الاستعانة به فى بعض البرامج التى تهدف إلى صالح أعضاء هذا المجتمع .

الفصـــل العشـــرون

المقـــابلة

١ - تمهيـد وتعريف .

٢ - أنواع المقـابلات .

٣ - صيـاغة موقف المقـابلة .

٤ - اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم .

الفصل العشرون

المقابلة

١ - تمهيد وتعريف

المقابلة كأداة للبحث هي حوار لفظي وجهاً لوجه بين باحث قائم بالمقابلة وبين شخص آخر أو مجموعة أشخاص آخرين . وعن طريق ذلك يحاول القائم بالمقابلة الحصول على المعلومات التى تعبر عن الآراء أو الاتجاهات ، أو الادراكات ، أو المشاعر ، أو الدوافع أو السلوك فى الماضى أو الحاضر .

وتسهم المقابلة فى المراحل الأولى من البحث فى الكشف عن الأبعاد الهامة للمشكلة ، وفى تنمية الفروض ، وفى القاء الضوء على الاطارات المرجعية لاستجابات أفراد التجربة . وتمتاز المقابلة عن غيرها من أدوات البحث الاجتماعى بأنها أكثر مرونة ، وبأنها تيسر لدرجة أكبر ملاحظة المبحوث والتعمق فى فهم الموقف الكلى الذى يستجيب فيه للمقابلة ، كما يمكن للقائم بالمقابلة أن يشرح للمبحوث ماقد يكون غامضاً من السؤال ، وأن يكشف عن التناقض فى الاجابات ، وأن يرجع إلى المبحوث لتفسير هذا التناقض وهو فوق ذلك يستطيع تغيير الجو الاجتماعى للمقابلة ، بحيث يكون أكثر واقعية ، وهو أقدر على الحكم على صدق الاجابات التى يحصل عليها من المبحوثين .

وعموماً ، فان المقابلة تتكون من ثلاثة عناصر متميزة هي : القائم بالمقابلة Interviewer والمبحوث Interviewee وموقف المقابلة . وهناك ارتباط وثيق بين هذه العناصر الثلاثة ، على نحو يؤثر فى النتائج العامة للمقابلة . ويتوقف نجاح المقابلة إلى حد كبير على مهارة القائم بها ، ومدى فهمه لدوافع السلوك ، ومبلغ وعية وادراكه لمختلف العوامل فى الموقف المحيط به ، والتى يمكن أن تدفع المبحوث إلى الوقوف موقفاً سلبياً من الباحث ، أو إلى اعطاء بيانات محرفة لاتتسم بالصدق والثبات[١] .

(١) حدد كاهن Kahn وكانل Cannell عدداً من المتغيرات التى يمكن ان تفيد فى تحليل موقف المقابلة بوصفها تعبر عن عملية اجتماعية تجرى بين الباحث والمبحوث وهذه المتغيرات هى : (أ) السلوك الانسانى متجه نحو تحقيق الأهداف ، (ب) طالما ان الحاجة أو الرغبة ترتبط عند الفرد بهدف معين يسعى الى تحقيقه ، فان لديه بعض القوى التى تنشأ بداخله وتحفزه نحو التحرك صوب الهدف ، (جـ) هذا الارتباط بين الحاجة والهدف عند الفرد هو ما نسميه الدافع ، (د) أن السلوك لن يحدث فقط بعد أن يجد أمامه طريقاً يؤدى الى هدف يسعى الى تحقيقه (هـ) هناك دائماً أكثر من طريق [illegible] لتحقيق الأهداف التى يسعى الفرد اليها (و) وتختلف هذه الطرق فيما يتعلق بمدى =

ومن الجدير بالذكر أن المقابلة كأداة للبحث قد تطورت نتيجة عاملين هما :

المقابلة الاكلينيكية ، وحركة القياس السيكولوجي .

أما الأولى — فقد تطورت عن تقارير الأطباء والأخصائيين النفسيين والمعالجين عن الحالات التي كانت تعرض عليهم ، ورغم أن الهدف الأساسي لهؤلاء كان هو التشخيص والعلاج ، أكثر منه تصنيف البيانات ، الا أن المقابلة الاكلينيكية كان لها أثر بالغ في توضيح قيمة المقابلة كأداة للبحث ولجمع البيانات . وكان لتطور حركة القياس السيكولوجي واهتمامها بالتقنين ، أثر بالغ في اكساب المقابلة كطريقة للبحث طابعاً موضوعياً .

والمقابلة فن يحتاج إلى مهارة ، وخبرة ، ومران ، وتدريب ، يكتسبها الباحث عن طريق الممارسة العملية ، والنزول إلى الميدان ، والاحتكاك بجمهور البحث والقدرة على النفاذ إلى دوافع السلوك ، ومكونات الشخصية ، وأساليب الاتصال والتأثير ، وأنواع العلاقات الاجتماعية . ونستطيع أن نتناول بعض القواعد التي يمكن الاسترشاد بها عند القيام بالمقابلة ، وهي مستخلصة بالطبع من خبرات الباحثين في الميدان[1] .

ان أول مايسعى اليه القائم بالمقابلة هو استثارة دوافع المبحوث للاستجابة فالمبحوث يواجه شخصاً غريباً عنه لاتربطه به صلة سابقة ، ويطلب إليه أن يدلى ببيانات تتصل بشئون حياته الخاصة ، وقد تكون من النوع الذى يحتاج إلى السرية ، أو مما يرتبط بتقاليد

= اشباعها لاهدافه (ز) ان الطريق الذى سيختاره الفرد يعتمد على مدى امكانياته فى تحقيق أهدافه والصعوبات التى قد تواجهها الطرق الأخرى ، (ح) الادراك يختلف باختلاف الأفراد وفقاً لشخصياتهم وخبراتهم الخاصة (ط) يمكن فهم الفروق فى الادراك بين الأفراد فى ضوء المجال السيكولوجى للفرد وبخاصة حاجاتهم وأهدافهم ، (ى) نحن حينما ندرك موضوعاً أو موقفاً نربطه بخبراتنا فالادراك عملية استقاء وظيفى ، (ك) حينما يكون المجال السيكولوجى للفرد عبارة عن قوى واقعية تحدث فيها أثراً عكسياً ، فانه يستشعر التوتر والقلق ، وهذا شعور يثير عنده أيضاً دافعاً خاصاً للتغلب على التوتر واستعادة التوازن (أنظر : Kahn and Cannell, The Dynamics of Interviewing, N.Y, Wiley, 1957. PP. 34-38.

وترجع أهمية هذه المتغيرات التى يشير اليها كاهن وكانل الى أنها اذا أخذت فى الاعتبار جيداً من جانب القائم بالمقابلة مكنته من فهم الاطار السلوكى الأوسع الذى يؤثر فى استجاباته ، طالما أن المقابلة هى فى المحل الأول موقف للتفاعل الاجتماعى المباشر بين الباحث والمبحوث.

(١) أنظر : عرضاً للتراث والخبرات المختلفة وخاصة علماء النفس الاجتماعى من أمثال كرتش Krech وكراتشفيلد Crutchfield واش Asch وغيرهم فى .

Hyman (et al), Interviewing in Social Research, Chicago, University Press, 1954, PP 63-64

راسخة ، ولاشك أن درجة الاستعداد للاستجابة تختلف باختلاف الدور الذى يقوم به الباحث ، وباختلاف المجتمع الذى يجرى فيه البحث ، ونوع الثقافة السائدة ، وذلك كله يجب أن يدخله الشخص القائم بالمقابلة فى اعتباره ، اذ أن نجاح المقابلة ودقة الحصول على البيانات المطلوبة يتوقفان إلى حد كبير على مدى فهمه للأشخاص الذين يواجههم وقدرته على تطوير رابطة شعورية Rapport بينه وبين المبحوثين . لذلك يتعين على الباحث أن يعمل على كسب ثقة المبحوث ، فيبدأ بمقدمة مختصرة يشرح فيها الغرض من المقابلة ، كما يبين لأفراد البحث أن البيانات المطلوبة لن تستخدم الا لغرض البحث العلمى ، وأن البحث يهدف إلى الوقوف على مجموع آراء الأفراد واتجاهاتهم دون البحث عن آراء فرد بالذات . كما ينبغى عليه أن يقدم ما يثبت شخصيته إذا تطلب الأمر ذلك . مع ملاحظة عدم الاطالة فى المقدمة ، حتى لايستغرق وقتاً كبيراً ، ولايثار الشك لدى المبحوث .

وينبغى أن يخصص للمقابلة الوقت المناسب والظروف الملائمة ، ويقتضى الأمر فى كثير من الأحيان أن تكون المقابلة مقصورة على كل من الباحث والمبحوث ، لأن وجود أفراد آخرين قد يثير مخاوف المبحوث ، وقد يدفعه إلى الاحجام عن الادلاء بالبيانات الصحيحة ، وأن اشاعة جو من عدم الكلفة والبساطة والتبسيط فى الحديث يؤدى إلى عدم ظهور توترات نفسية لدى المبحوث وعدم الخوف والقلق . ويحسن أن يقوم القائم بالمقابلة بدور الخبير الذى يحاول استكمال معلوماته من شخص يستطيع أن يقدم له المعلومات .

ويقول جى W. Gee فى هذا الصدد : « ينبغى أن يكون الباحث متفهماً تماماً للهدف من المقابلة وأن يكون مستعداً للاجابة على أى أسئلة توجه اليه من المبحوث ، وأن يحدد موعداً معه لاجراء المقابلة ، مع اشعاره بأن هذا الوقت مخصص له بالذات ، وأن يهيىء المكان المناسب لانجاح المقابلة ، ويؤكد مطلب السرية ، ويجتهد فى التواضع والظهور بمظهر اللياقة ، وأن يقدم نفسه للمبحوث باختصار .

ولكى يحصل الباحث على الفائدة من المقابلة عليه اجراؤها عن طريق المناقشة والحوار ، فلا يلقى بطريقة جامدة املائية ، واذا كانت الأسئلة معدة من قبل فى استمارة خاصة ، على الباحث أن يقرأها جيداً ، وأن يتدرب عليها وأن يعرف بدقة ترتيبها المنطقى ، فيبدأ بالبسيط ويتدرج إلى أن يصل إلى مستويات أعمق فأعمق . كما لايجب توجيه أكثر من سؤال واحد حتى يستطيع المبحوث أن يستجمع أفكاره ، بالنسبة لكل سؤال ، وأن ينظم الاجابات تنظيما دقيقا . ويتعين أن يظل القائم بالمقابلة هو الذى يمسك بزمام المقابلة ويحافظ على توجيهها إلى الناحية التى تحقق أهداف البحث دون أن يترك الأمر للمبحوث

يوجهه كيفما شاء . ويستحسن توجيه نفس الأسئلة بنفس الأسلوب لكل الأفراد ولكن ذلك لايمنع بالطبع من توضيح معاني الكلمات الغامضة ، أو اعادة السؤال عدة مرات اذا دعت الضرورة إلى ذلك . ويجب أن يسعى القائم بالمقابلة إلى الحصول على اجابات عن جميع الأسئلة فاذا وجد أن المبحوث قد أجاب على سؤال في سؤال سابق ، فلا ينبغي أن يتخلى عن ذلك السؤال ، بل يتلوه على المبحوث ، ويدون اجابته ، ويفيد ذلك في التأكد من صدق الاجابة السابقة .

أما اذا كانت الاجابة ناقصة ، فعليه أن يحاول استكمال المعلومات الناقصة والتي يرى أنها ضرورية للبحث . واذا أحجم المبحوث عن الاجابة على سؤال معين بحجة أنه « لايعرف » فعلى القائم بالمقابلة أن يحاول معرفة العوامل التي تدفعه إلى عدم الاجابة . فقد يكون المبحوث حقاً لا رأى له في الموضوع ، أو لايكون قادراً على التعبير عن رأيه بالألفاظ ، أو قد يكون السؤال غير واضح . وعلى القائم بالمقابلة أن يميز بقدر الامكان بين هذه الحالات ، وأن يتصرف في كل موقف بما يناسبه . ويجب أن يجيد الاصغاء إلى كل ما يقول ، وأن يمنحه الفرصة الكافية ليقول كل ما يريد ، دون أن يخرج عن موضوع السؤال . وينبغي ألا يظهر القائم بالمقابلة نفوراً واشمئزازاً من الاجابات التي يدلي بها المبحوث أو استنكاراً لما يقول ، فمهمته الأساسية هي الحصول على البيانات دون أن يقف منها موقف المعارض أو المؤيد . ومن الأسئلة ما يتناول بعض الحقائق التي تسعى إلى معرفة السن ، أو الدخل ، ومن الضروري التأكد من صحة هذه البيانات ، في ضوء البيانات الأخرى التي أدلى بها المبحوثين ، ومحاولة الاستدلال على صحتها ، بشتى الطرق ومن الممكن في هذه الحالة القاء بعض الأسئلة الأخرى التي لاتشتمل عليها استمارة البحث . وقد تكون الاجابات عن الأسئلة غامضة ، أو ناقصة وفي هذه الحالة يتعين على القائم بالمقابلة أن يحاول استكمال المعلومات الضرورية للبحث ، أو توضيح الناقص منها بصورة لاتشعر المبحوث بالضغط ، ولاتؤدى إلى التحيز في الاجابة .

وتشير كثير من البحوث إلى أن عدم تدوين اجابات المبحوثين وقت سماعها يؤدى إلى نسيان كثير من المعلومات ، وتشويه الكثير من الحقائق وعلى ذلك فانه من الضرورى تسجيل اجابات المبحوثين ، بعد الادلاء بها مباشرة ولاتؤجل هذه العملية إلى مابعد انتهاء المقابلة . وفي حالة الاستمارة المقننة ذات احتمالات الاجابة ، أى التي لاتحتوى على أسئلة مفتوحة فما على الباحث الا أن يضع علامة مميزة أمام الاجابة التي يختارها المبحوث أما اذا كانت المقابلة حرة فينبغي تدوين كل مايقوله تدويناً مرتباً ، وإلى جانب استمارات المقابلة يمكن استخدام أجهزة التسجيل لتسجيل كل ما يقوله المبحوث ، ويراعى في ذلك موافقة المبحوث لأن اخفاء ذلك عنه يتعارض مع الأصول الأدبية التي يجب مراعاتها في جميع

مواقف البحث . ولذلك فمن المستحسن تسجيل اجابات المبحوثين مباشرة تسجيلاً كتابياً أو آلياً . وعلى مشهد منهم لتفادى الأخطاء التى تترتب على التسجيل من الذاكرة وأهمها النسيان أو التحريف .

٢ – أنواع المقابلات :

يمكن تصنيف المقابلات على أسس مختلفة فقد تصنف طبقاً للغرض منها كأن تكون تشخيصية ، أو علاجية ، أو استقصائية . وقد تصنف على أساس الدور الذى يقوم به القائم بالمقابلة مثل التوجيه ، أو عدم التدخل أو التركيز حول موضوع معين . على أن أكثر أنواع المقابلات استخداماً هى :

المقابلة الحرة ، والمقابلة المقننة ، والمقابلة المتمركزة حول موضوع .

(أ) المقابلة الحرة : Free - Interview

هى نوع من المقابلة يتميز بالمرونة المطلقة ، فلا تتحدد فيها الأسئلة التى ستوجه للمبحوث ، ولا احتمالات الاجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للافصاح عن آرائه ، واتجاهاته ، وانفعالاته ، ومشاعره ورغباته ، وهى لهذا تستخدم فى التعرف على الدوافع والاتجاهات ، وتقييم المبحوث للأمور ، كما تلقى الكثير من الضوء على الاطار الشخصى والاجتماعى لمعتقداته ومشاعره . وبالطبع لن يتحقق ذلك الا اذا كانت استجابات المبحوث تلقائية ومتعمقة . ويستخدم هذا النوع من المقابلات فى تنمية الفروض التى يمكن اخضاعها بعد ذلك للاختبار المقنن ، الا أنها أقل قيمة فى اختبار الفروض .

(ب) المقابلة المقننة : Standardized Interview

يتحدد هنا شكل ومضمون المقابلة بقدر الامكان قبل القيام بها ، فتوضع قائمة من الأسئلة يلتزم بها كل الباحثين ، وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين ، ويهدف التقنين إلى أن الأفراد يستجيبون لنفس المثير أو المنبه . وعادة ما يتم تدريب الباحثين على طريقة القاء الأسئلة ، وعلى الوقت الذى سوف يتم فيه المقابلات ، وعلى المواقف غير المتوقعة التى يحتمل أن تواجه كل منهم ، وطريقة التخلص منها ، أو [illegible] الاجابة عليها . وتختلف درجة تقنين الأسئلة المستخدمة فى هذه الطريقة فإما أن تكون أسئلة مفتوحة [illegible] أو [illegible] الاجابة محددة أمام كل سؤال أو [illegible] مفتوحة النهاية

(ج) المقابلة المتمركزة حول موضوع (البؤرية) :

Focused Interview

ان الوظيفة الأساسية للباحث فى هذا النوع من المقابلات هى تركيز الاهتمام حول خبرة معينة عاشها الفرد ، ونتائج هذه الخبرة . ومعنى ذلك أن القائم بالمقابلة يعلم أن المبحوثين قد اشتركوا فى موقف معين . مثل رؤية فيلم سينمائى ، أو سماع برنامج اذاعى أو قراءة كتاب أو اعلان ، ولهذا فهو غالباً ما يعد قائمة بالموضوعات والجوانب المختلفة التى سوف تدور حولها الأسئلة ، والتى يستنتجها من مشكلة البحث ، ومن تحويله لموقف أو خبرة شارك فيها المبحوث ، ومن الفروض المستخلصة من نظريات اجتماعية أو نفسية وفى المقابلات البؤرية قد يسعى الباحث إلى التعمق بقصد معرفة درجة اندماج المبحوث واهتمامه بالخبرة موضوع المقابلة ، ويلجأ لذلك إلى المرونة وعدم التوجيه والتركيز على المشاعر والاتجاهات(١) .

٣ - صياغة موقف المقابلة :

المقصود بصياغة موقف المقابلة ، متطلبات استخدام المقابلة كوسيلة لجمع البيانات ، ويمكن تحديد هذه المتطلبات المنهجية فى مطلبين أساسيين ومرتبطين فيما بينهما المطلب الأول هو صياغة الأسئلة Questions Formulation . أى وضع أداة القياس ، والمطلب الثانى هو القيام بعملية المقابلة ذاتها Interviewing أى استخدام هذه الأداة . وتتضح العلاقة الوثيقة بين هذين المطلبين بصفة خاصة حينما يقوم الباحث بالعمليتين معاً ، أى حينما يتولى وضع الأسئلة وتوجيهها إلى المبحوث ، دون أن تكون هناك فواصل زمانية أو مكانية بين العمليتين ، أى فى البحوث الحقلية مثلاً حينما يقوم الباحث الانثروبولوجى بوضع قائمة الأسئلة والقيام بعملية المقابلة فى آن واحد ، وحتى فى البحوث التى يتم فيها مسبقاً تخطيط أداة المقابلة ، ثم استخدامها بعد ذلك فى عملية المقابلة بواسطة باحثين ميدانيين ، فان الاتصال بين العمليتين يظل قائماً(٢) .

(أ) صياغة أسئلة المقابلة :

هناك طريقتان أساسيتان فى صياغة أسئلة المقابلة ، الطريقة الأولى استخدام الأسئلة المفتوحة أو الأسئلة المقفلة ، والطريقة الثانية هى استخدام الأسئلة المباشرة والأسئلة غير المباشرة . أما الأسئلة المفتوحة open - ended questions فهى الأسئلة غير المحددة النهاية

(١) Merton (et al), The Focused Interview N Y, Free Press, 1956.

(٢) أنظر تفاصيل المقابلة فى :

Hyman, H. Interviewing : In Social Research, Chicago, the University Press, 1975

والتى يطلب فيها إلى المبحوث أن يتحدث على النحو الذى يشاء ، ولا يقوم القائم بالمقابلة سوى بتوجيه مسار المقابلة توجيهاً عاماً دون أن يتدخل وانما يسجل استجابات المبحوث للمثير الذى يضعه أمامه الباحث ، وتبدو هذه الطريقة أوضح ماتكون فى المقابلات الحرة . وأما الأسئلة المقفلة Closed - ended questions فهى الأسئلة المحددة النهاية ، والتى تحدد بالتالى شكل المقابلة وطريقة تنفيذها ، اذ يطلب من المبحوث أن يقدم استجابته بحيث تكون ملائمة للتصنيف الموضوع مسبقاً للاستجابات المحتملة . وتستخدم هذه الطريقة فى البحوث التى تهتم بالتحليل الاحصائى والكمى أساساً ، وتظهر بوضوح فى المقابلة المقننة .

وتحدد طريقة الأسئلة المقفلة أو المفتوحة فى ضوء عدد من الاعتبارات وهذه الاعتبارات هى : أهداف المقابلة ، ومستوى معلومات المبحوث ، ومدى عمق آراء المبحوثين فى موضوع المقابلة والدافعية التى توجد عند المبحوثين للاتصال ، ومدى معرفة القائم بالمقابلة مسبقاً بخصائص المبحوث . أما فيما يتعلق بأهداف المقابلة ، فمن الملاحظ أن المقابلات تختلف فى أهدافها من حيث درجة التعمق ، فبعض المقابلات تستخدم لوصف أنماط السلوك وبيان خصائصها العامة ، وفى هذا النوع من المقابلات يكون البحث هادفاً إلى الوصف أساساً ، وقد نستعين بالمقابلة للتعرف على الاطار المرجعى الموجه لهذه الأنماط السلوكية ، وفى مثل هذه الحالات تكون المقابلة متعمقة وتتجه اتجاهاً تفسيرياً فى أهدافها ، ولهذا عادة ماتستخدم الأسئلة المقفلة فى المقابلات الوصفية ، بينما تستخدم الأسئلة المفتوحة فى المقابلات التفسيرية . كذلك يتحدد اختيارنا لهذه الأسئلة فى ضوء مدى ألفة جمهور البحث بموضوع المقابلة ، فاذا كان البناء المعرفى لهذا الجمهور متصل بموضوع المقابلة اتصالاً واضحاً ، وكانت أفكاره متكاملة فى هذا الصدد ، فاننا نستطيع استخدام الأسئلة المقفلة ، بينما تستخدم الأسئلة المفتوحة التى يمكن فيها توجيه المبحوث من خلال الحوار الذى يعقده معه القائم بالمقابلة فى حالة عدم نضوج أفكار المبحوثين حول موضوع المقابلة . كذلك ينبغى دراسة مدى دافعية المبحوثين للمشاركة فى البحث ، وخاصة حينما نستخدم الأسئلة المفتوحة التى تتطلب جهداً أكبر ، ووقتاً أطول .

وأما الأسئلة المباشرة direct questions والأسئلة غير المباشرة indirect questions فان الاختيار بينها يتحدد فى ضوء طبيعة موضوع البحث وأهدافه ، ففى الحالات التى يتعذر فيها الحصول على معلومات عن طريق السؤال المباشر ، يلجأ الباحث إلى الأسئلة غير المباشرة والتى تكون فى الغالب ذات طبيعة اسقاطية أو تكون مقنعة حتى يستطيع الباحث أن يتغلب على الصعوبات التى تتمثل فى احساس المبحوث بالحرج مما قد له

على الاجابة المباشرة ، بحيث نستطيع الحصول على معلومات تتعلق بالدوافع والموجهات الداخلية للسلوك .

ومن أهم محددات الأسئلة فى المقابلة اللغة Language ، اذ ينبغى توجيه الأسئلة فى لغة تجعل عملية الاتصال ممكنة ، بحيث تصل الأفكار مباشرة إلى المبحوث ، وتحدث فيه الأثر المطلوب . وبالاضافة إلى اللغة ، يهتم القائم بالمقابلة بالتعرف على الاطار المرجعى للمبحوث Frame of reference ، فمن الخطأ أن نفترض أننا فى عملية المقابلة نحصل على صورة مماثلة للاطار المرجعى للباحث ، وانما يتعين أن تصاغ الأسئلة من أجل معرفة الاطار المرجعى للمبحوث ، فهو يستجيب للمثيرات على أساس هذا الاطار الذى يشمل الظروف الأسرية ، والأوضاع الاقتصادية والطبيعية ، والخبرات الشخصية المكتسبة ... الخ . ويجب عند وضع هذه الأسئلة تجنب الغموض ، من خلال صياغة أسئلة لاتنطوى على أكثر من فكرة واحدة ، فالسؤال الواحد يقيس شيئاً واحداً فقط ، ويجب فى نفس الوقت عدم استخدام الأسئلة الايحائية . التى توجه المبحوث إلى اجابة يرغب فيها الباحث . ان السؤال هو مثير متحرر من التحيز ، يوجه لكى يحدث الأثر دون تدخل من الباحث . ومن أهم الأمور التى يجب مراعاتها فيما يتعلق بأسئلة المقابلة تنظيم هذه الأسئلة وتتابعها ، وليست هناك — فى حالة المقابلة — قواعد عامة فى هذا الصدد ، وانما تترك هذه المسألة إلى ظروف المقابلة ذاتها ، وانما ينبغى بصفة عامة مراعاة ترتيب الأسئلة بحيث تكون للمقابلة بداية ، وفترة حوار ، ونهاية .

(ب) اجراء المقابلة Interviewing technique

لاتنفصل عملية اجراء المقابلة عن صياغة الأسئلة ، ويرجع ذلك إلى أن القائم بالمقابلة قد يقوم بالعملية فى آن واحد ، فهو أثناء المقابلة يلجأ إلى صياغة بعض الأسئلة التى يقتضيها موقف المقابلة ذاته ، ويحدث ذلك غالباً فى معظم دراسات الحالة وفى البحوث الانثروبولوجية ، فالتفاعل يتم بين القائم بالمقابلة والمبحوث بطريقة تلقائية . والنقطة التى ينبغى الاشارة اليها أيضاً أن استراتيجية اجراء المقابلة هى استراتيجية موقفية أساساً اذ ينبغى أن يكون القائم بالمقابلة من المرونة بحيث يتوافق مع خصائص المبحوث بحيث يستطيع أن يوجد تلك الرابطة النفسية التى تجعله يكسب ثقة المبحوث فيحصل على المعلومات التى يريدها . وعليه أن يدرك تماماً الحقيقة التى مؤداها ، أن المبحوث لا يخضع لأية التزام يفرض عليه الادلاء بالمعلومات ، ولهذا فان استثارة دافعية المبحوث للادلاء بالبيانات مسألة بالغة الأهمية فى هذا الصدد .

٤ - اختيار القائمين بالمقابلة وتدريبهم :

من المؤكد أن اجراء المقابلة عمل فنى بالدرجة الأولى ، فنجاح المقابلة فى الوصول إلى الهدف منها ، يعتمد إلى حد كبير على سلوك القائم بالمقابلة وقدرته على التفاعل مع المبحوثين ومن ثم الحصول على المعلومات التى يحتاجها ، ذلك أن المقابلة عملية اجتماعية Social Process ، وموقف للتفاعل الاجتماعى ينبغى أن يصمم بالطريقة التى نستطيع بواسطتها الحصول على كافة المعلومات والبيانات التى تحتاج إلى جهد وعناء كبيرين من جانب الباحث ، وخاصة فى التوافق مع خصائص المبحوثين . كذلك يتطلب نجاح المقابلة أن يكون القائم بها مقبولاً من المبحوثين أنفسهم . ومن أجل ذلك ينبغى التدقيق فى اختيار القائمين بالمقابلة ، فى ضوء خصائصهم وسماتهم الشخصية ، ومستوى معرفتهم وخبراتهم ، وعلاقة ذلك كله بموضوع المقابلة ، وأهداف البحث ، وهكذا يكون المعيار الأساسى فى اختيار القائمين بالمقابلة هو أنه يمكن اعتبارهم — من وجهة نظر المبحوث — أشخاصاً لديهم المعرفة الكافية والفهم المطلوب الذى يتحقق على أساسه الاتصال الفعال بين الباحث والمبحوث .

ويؤكد عدد من الباحثين أهمية تدريب القائم بالمقابلة على أسلوب المقابلة ومهاراتها ، فقد قدم نادل Nadel وكلاكهون Kluckhohn تصوراً لتدريب الباحثين على المقابلة فى البحث الانثروبولوجى ، ويقوم هذا التدريب على أساس اختيار دقيق للقائمين بالمقابلة ، يصل إلى حد تحليلهم نفسياً قبل تدريبهم ، وتستخدم طرق مباشرة وطرق أخرى غير مباشرة للتدريب . وقد لاحظ كانل Cannell أن التدريب الدقيق للقائمين بالمقابلة ، يجعلنا نصل إلى نتائج خالية إلى حد بعيد من التحيزات الشخصية ووجهات النظر الخاصة التى قد تظهر فى بيانات بعض المقابلات . وتؤكد معظم برامج تدريب الباحثين على موضوعات مثل : البحث الحقلى واجراءاته ، طرق تطبيق المقابلة ، الملاحظة من خلال خبرة الآخرين ، وأساليب تسجيل المعلومات ومبادىء العلاقات العامة .

وقد أوضحت الدراسة التى قام بها المركز القومى لبحوث الرأى العام (١٩٤٧) بالولايات المتحدة عن مصادر الخطأ فى المقابلة كوسيلة لجمع البيانات ، أوضحت هذه الدراسة الدور الحيوى الذى يلعبه القائم بالمقابلة فى هذا الصدد ، وأهمية الاختيار والتدريب الملائم وذلك للتحكم فى أحد مصادر الخطأ الأساسية بالنسبة لهذه الأداة . وقد اتضح أيضا أن أهم المصادر الممكنة للخطأ من جانب القائم بالمقابلة تتلخص فى : مظهر وأسلوب القائم بالمقابلة واتجاهاته وتوقعاته ، وطريقة توجيه الأسئلة ، وتباين طرق تسجيل الاستجابات والمعلومات

الفصل الحادى والعشرون

استمارات البحث

تمهيد .

١ ــ تعريفات أساسية .

٢ ــ القواعد المنهجية لبناء استمارة البحث .

الفصـل الحـادى والعشـرون

استمارات البحث

تمهيد :

تعتبر استمارات البحث Questionnaires & Schedules من أكثر أدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا فى البحوث الاجتماعية ، ويرجع ذلك الى الميزات التى تحققها هذه الاداة ، سواء بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها بالطرق الاحصائية . غير أن هذه السهولة الظاهرة تخفى وراء ها عددا كبيرا من الصعوبات المنهجية التى يتعين مواجهتها حتى يتمكن الباحث من صياغة استمارة البحث بالصورة التى تحقق أهداف الدراسة ، وتمكنه من الاجابة على التساؤلات الاساسية للبحث . ويقتضى ذلك بالطبع جهدا ، فى استعادة واستيعاب كل الخطوات التى أشرنا اليها على طول هذا الكتاب من حيث تصميم البحث ، وتحديد موضوعه ، وأهدافه ، ومنهجه .. الخ ، كما يستغرق اختيار الاسئلة ذات الدلالة ، والتحقق من صلاحيتها وكفاءتها وقتا وجهدا كبيرين من الباحث .

ويجب فى هذا التمهيد أن نحدد الفروق بين بعض المصطلحات الاساسية : فمصطلح الاستبيان Questionnaire يشير الى أداة أو وسيلة لجمع البيانات عبارة عن استمارة للبحث تضم عددا من الاسئلة يطلب من المبحوث أن يجيب عليها بنفسه ، وقد ترسل هذه القائمة من الاسئلة الى المبحوثين عن طريق البريد ، وتسمى فى هذه الحالة الاستبيان البريدى Mailed Questionnaire ومصطلح استمارة المقابلة Interviewing Schedule يقصد به قائمة الاسئلة ، أو الاستمارة التى يقوم الباحث باستيفاء بياناتها من خلال مقابلة تتم بينه وبين المبحوث له أى أنها تتضمن موقف المواجهة المباشرة . ويشترك هذان النموذجان عادة فى الخصائص الاساسية . ثم لدينا بعد ذلك ما يعرف باسم دليل المقابلة Interview Guide وهو مجموعة من النقاط أو المضوعات التى يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذى يعقده معه. ويسمح فى هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة ، فى الطريقة ، والصياغة ، والترتيب الذى تخضع له الاسئلة التى يوجهها الباحث للمبحوث . وهذه الانواع الثلاثة من أدوات البحث الاجتماعى تشترك فى خاصية عامة وهى أنها تتضمن عددا من الاسئلة المرتبطة منطقيا بمشكلة معينة تخضع للبحث والدراسة ، ولا تتخذ هذه الاسئلة بالطبع شكلا واحدا ، وانما يمكننا التفرقة بين هذه الاسئلة على أساس أن الاستبيان

واستمارة المقابلة يستخدمان عادة أسئلة محددة البناء Structured questions بينما يستخدم دليل المقابلة أسئلة غير محددة البناء Unstructured ويجب أن يراعى فى صياغة استمارة البحث شرطين أساسيين ، الشرط الاول هو ملاءمة كل سؤال لمشكلة البحث ، ثم ارتباط الاسئلة بعضها ببعض لكى تشكل بناءا متكاملا لاستمارة البحث يصلح للحصول على المعلومات المطلوبة .

هكذا ، يمثل اعداد استمارة البحث فى البحوث الاجتماعية التى تستخدم هذه الاداة عملا أساسيا ، ومهمة تفكر فيها هيئة البحث منذ اللحظة التى تبدأ فيها عملية تخطيط البحث ، ويستمر التفكير فى هذه النقطة حتى تحين لحظة التفرغ لصياغة الاستمارة واختبارها والتحقق من صلاحيتها . ومن الخطأ البالغ البدء فى البحث بوضع استمارة لجمع البيانات كما يفعل ذلك بعض الدارسين ، الذين يعتقدون أن جمع معلومات ميدانية هو كل ما يحتاجه البحث . اذ أن ذلك يسفر دائما عن معلومات سطحية لا صلة لها بالموضوع المدروس ، ذلك أن العناصر والاسئلة التى تشملها استمارة البحث توضع لتعكس أفكارا نظرية معينة استخلصها الباحث من استيعابه الشامل للتراث العلمى فى الموضوع الذى يدرسه . ثم يترجم الباحث هذه العناصر الى أسئلة ، ويحدد علاقة هذه الاسئلة بمشكلة البحث ، والارتباط بينها ، ثم يحدد نطاق الاستمارة ، ويختبرها ليتعرف على مدى صلاحية الاسئلة وملاءمتها ، ثم يقوم بتدريب الباحثين الميدانيين على تطبيقها وهكذا .

وسوف نحاول فى هذا الفصل أن نقدم عرضا لاهم القواعد المنهجية فى صياغة استمارات البحث على اختلاف أنواعها .

١ ــ تعريفات أساسية :

استمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه الى الافراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع ، أو مشكلة ، أو موقف ، ويتم تنفيذ الاستمارة اما عن طريق المقابلة الشخصية Interviewing Schedule أو أن ترسل الى المبحوثين عن طريق البريد Mailed Questionnaire . أما فى الحالة الاولى فان الباحث (أو مجموعة الباحثين) يقوم بمقابلة كل فرد من أفراد البحث ، ويوجه اليه الاسئلة بحسب ترتيبها فى استمارة البحث ثم يقوم بتسجيل الاجابات فى المكان المخصص لكل منها (١) .

---

(١) Hyman, Survey Design and Analysis, N. Y., the Free Press of Glencoe, 1955.

ومن أهم مزايا هذه الطريقة :

(أ) أنها ضرورية فى حالة ما اذا كان أفراد البحث يكثر بينهم غير الملمين بالقراءة والكتابة .

(ب) عن طريق المقابلة الشخصية يستطيع الباحث التأكد من صحة البيانات ، وعدم تناقضها مع الواقع ، أو مع اجابات سابقة ، وامكان مراجعة أفراد البحث فى الحال .

(ج) يمكن الحصول على تعاون أفرار البحث ، وتجاوبهم اذا ما أحسن عرض المضوع ، وهذا يتوقف على خبرةالباحث .

(د) يستطيع الباحث عن طريق المقابلة أن يضيف الى بيانات الاستمارة معلومات أخرى كيفية يرى أنها ذات أهمية بالنسبة للبحث ومع ذلك فهى ليست متضمنة فى الاستمارة .

الا أن لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولا : تحتاج الى عدد كبير من الباحثين مما يتطلب بدوره جهدا كبيرا فى اختيارهم وتدريبهم .

ثانيا : تخضع لخطأ تحيز الباحث ، فاذا كان يتبنى فكرة معينة أو مذهبا من المذاهب ، فمن الممكن أن يوثر على اجابات أفراد البحث عن طريق الايحاء بالاجابة المطلوبة .

ثالثا : وأخيرا لا تصلح فى الحصول على بيانات تعتبر سرية أو محرجة بالنسبة لافراد البحث ، كما فى حالة السؤال عن العلاقات الزوجية أو المبادىء السياسية .

ولكى يمكن التغلب على هذه الصعوبات يلجأ بعض الباحثين الى الاستبيان البريدى أى جمع البيانات عن طريق ارسال الاستمارات الى المبحوثين بالبريد ، أو توزع عليهم باليد ويرفق معها نشرة صغيرة مبينا بها الغرض من البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وأهمية الدراسة بالنسبة للمجتمع ، مع رجاء التعاون فى استيفاء البيانات المطلوبة ثم اعادة الاستمارة . كما يجب أن يذكر فى هذه النشرة ما يطمئن الافراد على سرية هذه البيانات ، وانها لن تستخدم لغرض آخر غير البحث العلمى ، وأن محتويات البحث لن يستفيد منها غير الهيئة المشرفة على البحث ، التى لا يهمها أسماء الافراد أو الاسر بقدر ما يهمها المعالم العامة والبيانات الاساسية للمجتمع موضوع الدراسة ككل ، دون الاهتمام بخصائص وحداته الا بكونها أجزاء من هذا الكل ، كما يرفق مع استمارة البحث مظروف بعنوان الهيئة المشرفة على البحث ، ويلصق عليه طابع بريد ، وفى ذلك تسهيل وتشجيع لافراد البحث على اعادة الاستمارة بعد استيفائها .

ولهذه الطريقة بعض المزايا أهمها :

(أ) قلة التكاليف اللازمة لجمع البيانات .

(ب) تحاشى تحيز الباحثين اذ لا يلتقى الباحث بأفراد البحث .

(ج) تستخدم فى البحوث التى تتطلب الحصول على بيانات حساسة او محرجة .

(د) تعطى وقتا كافيا لافراد البحث لدراسة الاسئلة وتقدير الاجابات .

(هـ) يمكن تطبيقها على نطاق واسع ، أو على عينات كبيرة الحجم .

ومع ذلك فان لهذه الطريقة بعض العيوب فهى :

أولا : لا تستخدم الا اذا كان أفراد البحث يجيدون القراءة والكتابة .

ثانيا : لا تصلح اذا كان عدد الاسئلة كبيرا ، اذ أن ذلك يؤدى الى ملل أفراد البحث واهمال الاجابة على الاسئلة كلها أو بعضها .

ثالثا : تحتاج الى عناية خاصة فى صياغة الاسئلة حتى يسهل فهمها ، لان أفراد البحث لا يجدون وسيلة يلتجأون اليها لفهم مدلول الاسئلة التى يصعب عليهم فهمها .

رابعا : يلاحظ أن نسبة الامتناع عن الاجابةNon-response أو التجاوب مع هيئة البحث باستخدام هذه الوسيلة أكبر من طريقة المقابلة . وعادة ما يلون معظم المتجاوبين من الافراد المتحمسين لرأى معين يتضمنه البحث اجابتهم بصور تتفق مع وجهة نظرهم .

٢ ــ القواعد المنهجية لبناء استمارات البحث :

يحتاج تصميم استمارة البحث الى عناية فائقة ، اذ تعتمد عليه مدى صحة النتائج ودقتها ، ويتطلب ذلك دراسة واسعة ، والماما تاما بأوضاع جمهور البحث ، ولهذا يجب مراعاة بعض القواعد عند بناء الاستمارة منها ما يتصل بشكلها وتنسيقها ، ومنها ما يتعلق بصياغة الاسئلة وأنواعها ، والبيانات المطلوبة . ورغم أن تصميم الاستمارة يختلف باختلاف موضوع البحث ، الا أن هناك بعض الاسس والقواعد العامة نوجزها فيما يلى :

(أ) تحديد اطار البحث :

اطار البحث هو سلسلة من الاسئلة التى يوجهها الباحث لنفسه حول موضوع البحث ، ويتعين وضع هذا الاطار قبل تصميم الاستمارة ، حيث يقسم الموضوع أو الظاهرة أو

المشكله المدروسة ، الى موضوعات وظواهر ومشكلات فرعية ، وكل مشكلة فرعية الى عدة نقاط ، فاذا كنا مثلا بصدد وضع اطار البحث عن قضاء وقت الفراغ بين العمال فان علينا أن نقسم البحث الى مشكلات فرعية تشمل : صفات العامل الاساسية ، والعادات والتقاليد وبناء الأسرة وخدمات وقت الفراغ فى العمل ، وطول وقت الفراغ ومواعيده ، وكيفية قضاء وقت الفراغ ، والمستوى التعليمى ... الخ . ثم يتفرع كل موضوع من هذه الموضوعات الى نقاط أخرى جزئية ، وبذلك يضمن الباحث معالجة جميع المسائل المتصلة بالبحث ، كما أن ذلك من شأنه أن يجنب الباحث التعرض لموضوعات ليست بذات أهمية . ويعتمد تحديد اطار البحث على هذا النحو ، على استعراض وتلخيص كل التراث العلمى المتصل بالمشكلة المدروسة سواء فى الكتب أو المراجع ، أو الدوريات العلمية ، أو الابحاث السابقة ، أو النشرات الرسمية التى تصدر عن بعض الهيئات .

(ب) تصميم الجداول الخيالية : Dummy Tables

لا يعتبر الاطار كافيا لمساعدة الباحث فى صياغة الاسئلة اللازمة للاستمارة ، اذ لابد للباحث أن يحصر كل المعلومات المطلوبة ، وأن يتصور النتائج الفعلية المتوقع الحصول عليها فى شكل جداول صماء قبل بدء البحث وهذه الطريقة الدقيقة توصله الى الاسئلة ذات الدلالة والى تحديد الارتباطات بين المتغيرات على نحو يمكنه من وضع خطة التحليل الاحصائى اللازمة .

(ج) الاسئلة التى تشملها الاستمارة :

لكى يستطيع الباحث تحديد الاسئلة التى سوف تتضمنها الاستمارة يجب عليه أن يحصر البيانات التى يحتاجها هل هى من النوع الذى يتصل بالحقائق ، أم مضمونها التأكد من المعتقدات والاتجاهات ، أم تهدف الى التعرف على أنماط السلوك والعلاقات المتبادلة . والاسئلة نوعان فاما أن تحصر جميع الاجابات المحتملة وتكتب أمام السؤال فيقوم الباحث أو أفراد البحث بوضع علامة على الاجابات المناسبة ، وهذه هى الاسئلة المقفولة ، مثل تحديد الاجابة عن السؤال عن الحالة التعليمية بالفئات التالية :

(أمى ــ يقرأ ويكتب ــ تعليم متوسط ــ تعليم عال) . ولهذا النوع مزاياه وعيوبه ، فمن مزاياه أن تحديد الاجابات المحتملة يضمن للباحث توحيد الاجابات ، ولا يتكلف أفراد البحث مشقة الكتابة وكل ما تتطلبه الاجابة هو وضع علامة أمام الاحتمال المناسب لها ، ويمكن ترميز الاجابات وتحليلها آليا بسهولة ، ثم قلة التكاليف والسرعة فى الحصول على الاجابات ومن عيوب هذه الطريقة تحديد الاجابات المحتملة من وجهة نظر الباحث قد يوحى لبعض أفراد البحث باختيار احدى الحالات على أنها الاجابة الصحيحة رغم مخالفتها لما

يعتقدون أنه الاجابه الصحيحة ، وقد يختلف المعنى المقصود بالسؤال فى ذهن بعض أفراد البحث عن المعنى الذى يقصده الباحث ويحدد اجابات محتملة له ، هذه الاجابات المحتملة قد لا تعطى معلومات كافية عن الرأى الصحيح ، يضاف الى ذلك أن من بين الاحتمالات التى توضع فئة « لا أعرف » وهذه يجدها كثير من أفراد البحث هى الاجابة الصحيحة التى لا تكلفهم مشقة التفكير فى غيرها ، وفى هذا ضياع لجزء من المعلومات التى قد تكون مفيدة للباحث .

أما النوع الثانى من الاسئلة فهو ما يعرف بالاسئلة المفتوحة النهاية وفيه يترك لافراد البحث الحرية فى تحديد الاجابات المناسبة للاسئلة الملقاة عليهم . ومن مزايا هذه الطريقة : أنها تعطى لأفراد البحث صورة واضحة دقيقة لما يعتقدون أنه الاجابة الصحيحة ، كما تكون اجابة الافراد فى حدود الاطار الذى يرسمونه لانفسهم لما تتطلبه الاجابة على السؤال ويضاف الى ذلك أن أفراد البحث يعبرون عن آرائهم بحرية مطلقة ، ويجدون أمامهم وقتا كافيا للاجابة .

أما عيوبها فتتلخص فى أنها تحتاج الى وقت أطول من أفراد البحث ، وجهد أكبر قد يدعو الى الملل ، وخاصة فى حالة استخدام الاستبيان البريدى ، قد لا تمكن هذه الطريقة الباحث من المقارنة بين بعض الاجابات التى يتوقعها فى ضوء هدف البحث فتكون الاجابات غير موحدة مما يجعل عملية الترميز والتحليل الاحصائى صعبة ، وتحتاج هذه الطريقة الى جهد كبير فى تصنيف البيانات الى فئات ، وعادة ما يستخدم من أجل ذلك مجموعة من الباحثين ، وقد يفتح ذلك مجالا للتحيز .

فى ضوء ذلك تستخدم بعض الاسئلة التى تسمح بالاحتفاظ بمميزات كل من الاسئلة المقفولة والمفتوحة النهاية ، فيحدد الباحث احتمالات الاجابة المتوقعة أمام السؤال ويترك فى النهاية فرصة لاحتمالات أخرى وذلك بكتابة عبارة (أخرى تذكر) .

(د) صياغة الأسئلة :

هناك مجموعة شروط يجب مراعاتها عند صياغة الاسئلة التى تتضمنها استمارة البحث وهذه الشروط هى :

(أ) يجب أن تكون الاسئلة بسيطة واضحة وبعيدة عن التعقيد اللفظى بحيث لا تقبل اللبس أو اساءة الفهم . وينصح بعض الباحثين بأن تكتب الاستمارة « بلغة الحياة اليومية » كنوع من التبسيط .

(ب) يجب أن تصاغ الاسئلة لكى تكون اجابتها قاطعة وبسيطة بقدر الامكان ، كأن تكون الاجابة بنعم أو بلا .

(ج) أن يراعى فى صياغة الاسئلة ألا تتطلب من المجيبين اجراء عمليات حسابية مطولة ، تستدعى ذاكرة حادة ، أو مجهودا فكريا شاقا .

(د) ألا تكون الاسئلة محرجة أو تمس جوانب حساسة مما يعتبر تدخلا فى أمور شخصية .

(هـ) ألا تكون الاسئلة من النوع الايحائى ، أى التى توحى للمبحوث باجابات معينة .

(و) ألا تكون الاسئلة ذات اجابة بديهية معروفة بدون القاء السؤال .

(ز) يجب تحاشى الاسئلة التى تدفع المبحوث للكذب، أو الادعاء .

(ح) يجب ألا تشتمل الاسئلة على أكثر من نقطة واحدة ، فان كان البحث يريد السؤال عن شيئين فيستحسن وضعهما فى سؤالين متتاليين .

(ط) تضاف أسئلة لا يقصد الاجابة عليها لذاتها ، بل للتأكد من دقة بعض الاجابات ويمكن لتحقيق ذلك تكرار بعض الاسئلة بصيغ مختلفة ، وتسمى هذه الاسئلة بأسئلة المراجعة **Checking Questions**

(ى) غالبا ما يراعى عند ترتيب الاسئلة التدرج من العام الى الخاص ويسمى ذلك الترتيب القمعى **Punnel Approach**

(هـ) شكل الاستمارة وتنسيقها :

يجب أن يكون حجم الاستمارة مناسبا ، ونوع الورق جيدا يحمل الكتابة ولونه مقبولا ، والطباعة جيدة وسهلة القراءة ، كما يوضع على غلاف الاستمارة موضوع البحث ، واسم الهيئة المشرفة عليه ، وما يفيد سرية البيانات . أما التنسيق الداخلى للاستمارة فيجب ترتيب الاسئلة ترتيبا منطقيا يراعى فيه التسلسل والعلاقات بينها ، كما يجب تقسيم الاسئلة الى مجموعات توضع لها عناوين فرعية وتترك أمكنة كافية للاجابة ، حتى لايضطر أفراد البحث الى

الاجابة على ورقة منفصلة ، كما ينبغى مراعاة التنفيذ الآلى لتحليل البيانات فى حالة الأبحاث الكبيرة التى تستخدم فيها الآلات الاحصائية ، ولذلك يجب وضع دليل رقمى Code لاجابات كل سؤال .

(و) الاختبار المبدئى : Pretest

يقوم الباحث بعد الانتهاء من بناء الاستمارة بتجربتها على نطاق محدود وذلك لاكتشاف مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل استخدامها فى البحث وتساعد هذه العملية ، على كشف الاخطاء فى صياغة الاسئلة وترتيبها ، كما تعطى الباحث فرصة التعرف على الوقت اللازم لجمع البيانات ، ومدى الحاجة الى اضافة أسئلة جديدة ، أو استبعاد أسئلة لا داعى لها ، ومعرفة الاحتمالات المختلفة للاجابة ، كما يمكن أيضا تقدير درجة التعاون بين الباحث وجمهور البحث على أن هذه التجربة اذا أسفرت عن ادخال تعديلات كثيرة على بناء الاستمارة فمن الضرورى أن تتكرر مرة أخرى على عينة ثانية عشوائية ، حتى نصل الى أفضل صياغة لاستمارة البحث .

(ز) مراجعة استمارات البحث : Editing

بعد القيام بجمع البيانات من الميدان تتم مراجعتها . والمراجعة تكون على مرحلتين :

المرحلة الأولى : فى الميدان حيث تتم مراجعة سريعة للاستمارات — للتأكد من أنه قد تم استيفاء البيانات جميعا ، وفى حالة اكتشاف أخطاء أو نقص تعاد الاستمارات الى الباحث الميدانى لاستيفائها بالرجوع الى أفراد البحث .

والمرحلة الثانية : للمراجعة تكون مكتبية وفيها يتم اكتشاف الاخطاء التى لم تكشفها المراجعة الميدانية ، ومحاولة تصحيحها أن أمكن أو اعادتها للميدان لو استدعى الأمر ذلك ، كما تتضمن هذه المرحلة القيام ببعض العمليات الحسابية التى يستلزمها البحث مثل حساب السن حتى تاريخ البحث ، أو نصيب الفرد من دخل الاسرة أو حساب تكلفة الوحدة ، وغير ذلك من البيانات التى أعفينا أفراد البحث من القيام بها خشية الوقوع فى الخطأ .

الباب الخامس

قضايا التحليل والتفسير فى البحوث الاجتماعية

الفصل الثانى والعشرون
تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وتفسيرها

تمهيد .

١ - اجراءات تحليل البيانات .
٢ - أسس التفسير الاجتماعى .
٣ - مشكلات التفسير العلمى فى علم الاجتماع .
٤ - الصعوبات المنهجية والنظرية فى التفسير .

الفصل الثانى والعشرون

تحليل نتائج البحوث الاجتماعية وتفسيرها

تمهيـــد

بعد أن ينتهى الباحث من جمع البيانات ، يوجه كل اهتمامه نحو تحليلها وتفسيرها تمهيدا لكتابة التقرير النهائى ، وهى عملية متصلة الحلقات ، فالتحليل يهدف الى تلخيص الملاحظات الكلية بطريقة تسمح بالتوصل الى اجابات عن التساؤلات التى انطلق منها البحث . أما التفسير فانه يسعى الى استكشاف المعانى والدلالات التى تشير اليها هذه التساؤلات ، والتى تتضمنها الاجابات المختلفة التى أمكن تطويرها بعد البحث ، من خلال ربطها بالمعلومات والمعارف الاخرى السائدة ، وهذان الهدفان بالطبع يحكمان عملية البحث كلها ، فكل الخطوات الاخرى انما نقوم بها لكى نصل فى النهاية الى هذه المرحلة .

على أنه من الضرورى أن نؤكد هنا أن التحليل ليس مرحلة أخيرة مستقلة أو منفصلة عن المراحل السابقة ، فالباحث عليه منذ البداية أن يضع خطة متكاملة لبحثه ، ذلك أن الطريقة التى سوف يتم بها تحليل البيانات وتفسيرها ، تحدد فى ضوء نوع البيانات التى سوف يحصل عليها ، والادوات المختلفة المستخدمة فى عملية جمع البيانات ، والمنهج الذى اصطنعه فى بحثه ، ثم العينة التى اعتمد عليها فى الحصول على البيانات .

١ - اجراءات تحليل البيانات :

يستهدف التحليل تنظيم ، وترتيب ، وتصنيف البيانات بصورة علمية ، تساعد فى الكشف عن العلاقات والارتباطات بين الظواهر ، حتى يمكن بعد ذلك التوصل الى تفسير لها . وأول خطوة فى التحليل هى تمحيص البيانات بدقة ومعنى ذلك أن الباحث عليه أن يتبنى نظرة ناقدة محللة أمام الركام الهائل من المعلومات التى استطاع جمعها ، فعليه أن يتأكد أولا أن هذه البيانات تمثل الحقيقة الموضوعية بدرجة كافية وأن ينتقى من بين البيانات أكثرها دلالة وأهمية ، ومعنى ذلك أن الباحث فى العادة لايضمن تقرير بحثه كل ماحصل عليه من معلومات ، فمهارته وقدرته العلمية تبدو واضحة حينما يختار من هذه البيانات اكثرها أهمية وعلاقة بموضوع الدراسة ، ويفرق بينها وبين تلك التى يمكن أن يستعين بها لاغراض العرض والاستشهاد .

والخطوة الثانية فى التحليل هى تصنيف البيانات Classification of Data فى ضوء أوجه التشابه والاختلاف بين هذه البيانات ، أى أن التصنيف يعنى تقسيم البيانات الى مجموعات فرعية وفقا للمكان أو الزمان أو العلاقات بينها ، أو نماذج السلوك ، أو الوظائف ، ومن ثم تتوقف أهمية الدراسة ، والقدرة على التحليل ، على مدى شمول هذا التصنيف واستيعابه لكل الوقائع المتبادلة بينها ويمكن أن نوضح عملية التصنيف بمثال عملى ، فاذا كنا نقوم بدراسة مثلا عن تقييم دور وسائل الاتصال فى تقبل القرويين لفكرة تنظيم النسل ، فسوف نضمن استمارة البحث المستخدمة عديدا من الاسئلة التى تدور حول هذا الموضوع ، من ذلك أننا نوجه سؤالا مؤداه :

ما هو المصدر الذى سمعت منه لاول مرة عن تنظيم النسل ؟

ومن المتوقع أن تأتى عن هذا السؤال اجابات متعددة مثل : الراديو ، والاذاعة ، والتليفزيون ، والصحف ، والعمدة والمشرف الزراعى ، والاخصائى الاجتماعى والاصدقاء ... الخ ، وبالطبع لا يمكن تحليل هذه الاستجابات على هذا النحو وانما يتعين وضع فئات Categories تجمع كل فئة الاستجابات التى يكون بينها نوع من أو التشابه ، ويعتمد وضع هذه الفئات بالطبع على نوع الملومات المطلوبة والتى تلقى ضوءا على فروض البحث ، ويمكن بالنسبة للسؤال السابق تصنيف البيانات المذكورة الى فئتين هما :

مصدر اتصال جمعى (ويشمل الراديو والتليفزيون والاذاعة والصحف) .

ومصدر اتصال شخصى (ويشمل الاستجابات الاخرى) ، بل ويمكن أيضا أن نقسم المصدر الشخصى الى نوعين :

مصدر اتصال شخصى رسمى (ويضم القادة الرسميين فى القرية) .

ومصدر اتصال شخصى غير رسمى ، وذلك وفقا لمدى أهمية هذا التصنيف بالنسبة لاهداف البحث والفروض .

ومن الضرورى أن يتحقق للفئات المستخدمة فى التصنيف بعض المتطلبات اذ يتعين أن تكون الفئات شاملة بقدر الامكان أى يمكن تصنيف كل استجابة فى احدى هذه الفئات ، كذلك يجب أن تكون الفئات محددة تماما بمعنى أنه لا يمكن وضع استجابة معينة فى أكثر من فئة ، واذن فمن الضرورى أن تتحدد أبعاد التصنيف تحديدا دقيقا ، فقد يكون التصنيف قائما على أكثر من بعد واحد ، وقد يهدف التصنيف الى ابراز بعد وحيد فاذا صنفت مثلا برامج محطة اذاعية الى الفئات التالية :

برامج موسيقية ، برامج دراسية ، برامج موسيقية خفيفة ، برامج ترفيهية ، برامج فكاهية ،

فيمكننا أن نلاحظ على الفور أن هذه الفئات تنتمى الى أبعاد مختلفة وبالطبع لا يستقيم التصنيف بصورته السابقة ، وانما ينبغى أن يوضع على النحو التالى :

برامج درامية ، برامج موسيقية ، برامج ترفيهية ، برامج ثقافية ، برامج اخبارية بحيث تندرج تحت كل فئة من هذه الفئات الشاملة النوعيات المختلفة للبرامج المتصلة بها والمشتركة فى خاصية معينة ، أما اذا أردنا ابراز بعد واحد فان التصنيف الصحيح هو :

برامج موسيقية خفيفة ، برامج موسيقى شعبية ، برامج موسيقى سيمفونية .

تلك — باختصار — هى أهم الاسس المنهجية التى يقوم عليها تحليل البيانات يبقى بعد ذلك أن نذكر شيئا عن الاجراءات العملية المستخدمة فى تبويب وتجهيز البيانات التى تشملها استمارات البحث بصفة عامة ، تمهيدا لتفسيرها وابراز دلالتها فبعد أن ينتهى الباحث من جمع الاستمارات من المبحوثين يبدأ باتخاذ الخطوات اللازمة لتفريغ هذه البيانات وتحويلها الى بيانات كمية تندرج تحت فئات خاصة بكل سؤال تشملة الاستمارة وقد يستخدم التفريغ اليدوى فى جداول تعد خصيصا لذلك Master Sheet ثم يقوم الباحث بعد الانتهاء من تفريغ بيانات كل الاسئلة فى هذا الجدول بجمع التكرارات فية ، وحساب النسب المئوية ثم يصمم جداول بحثه — وفقا للاطار وللجداول الخيالية ، بحيث يحتوى كل جدول على التكرار ، والنسبة المئوية ، فيما يتعلق بمتغير أو أكثر . ويتم التفريغ اليدوى اذا ما كان عدد الحالات محدودا ، أما اذا كانت عينة البحث كبيرة ، فان هذه العملية تحتاج الى مجهود وقت طويل وكذلك اذا ما كان عدد الاسئلة فى الاستمارة كبيرا واحتمالات الاجابة على كل سؤال كثيرة ، فى مثل هذه الحالات يفضل استخدام التبويب الآلى ، فتكون النتائج التى نحصل عليها أكثر دقة .

والفكرة الاساسية فى استخدام الالات الاحصائية هى ترجمة اجابات البحث الى رموز أو أرقام ، وهذه العملية تسمى الترميز Coding ثم تحول هذه الارقام الى ثقوب بنظام معين على بطاقة خاصة Punching Cards تنقل اليها الرموز بواسطة آلة التثقيب ، ثم تنقل البطاقات بعد مراجعتها الى آلة الفرز Sorter ووظيفتها تقسيم البطاقات حسب الاجابات فى كل الاسئلة ، ووفق التصنيف الذى يرغب فيه الباحث ، ثم تستخدم بعد ذلك آلة التبويب Tabulator وهى تقوم بتسجيل البيانات المثقبة على البطاقات بعد فرزها ، وترتيبها فى مجموعات وفق التبويب المطلوب وتقوم بتصنيفها فى الجداول المطلوبة على حسب البرنامج المعد لذلك ، لكن الجداول الاحصائية التى حصلنا عليها من آلة التبويب لا تعتبر المرحلة النهائية فى البحث اذ يلزم أولا تنظيم هذه البيانات بطريقة تساعد على الالمام بها والاستفادة منها من التحليل الاحصائى لتحقيق الفروض . وقد يجد بعض الناس صعوبة ظاهرة فى تفهم أو تتبع

مجموعة الأرقام التى تشتمل عليها الجداول الاحصائية فيفضل عرض البيانات بواسطة الرسوم التوضيحية مثل الخط البيانى والخرائط ، والاعمدة البيانية والرسوم الدائرية والرسوم التصويرية .

٢ ــ أسس التفسير الاجتماعى :

يحاول الباحث فى مرحلة التفسير أن يكمل دائرة البحث ، وذلك بأن يربط نتائجه بالاطار التصورى الذى استعان به ، أو النظرية التى استرشد بها منذ البداية ، ويستخدم فى هذه المرحلة المنطق ، والتبرير ، والخيال العلمى الخلاق . وقد أوضحنا الدور الهام الذى تقوم به النظرية فى توجيه مسارات البحث ، والحاجة الماسة الى معرفة منظمة تقوم على أساس شامل ، اذ بدون هذه المعرفة ستظل استبصارات علماء الاجتماع محدودة بمواقف خاصة وبالمشكلات النوعية التى تناولتها البحوث .

ويقول روبرت ميرتون R. Merton فى هذا الصدد : « اذا اختيرت المفاهيم دون معرفة العلاقات المتبادلة بينها ــ من خلال النظرية . فليس هناك شك من أن البحث سيكون عقيما ، وسوف يتمثل ذلك فى السعى المستمر وراء ملاحظات واستنتاجات تفصيلية بالغة البساطة ، بل أن العملية الامبيريقية ستقوم على أساس المحاولة والخطأ ، مما يجعلها غير متميزة ، ذلك أن عدد المتغيرات التى لا تربطها صلات ذات دلالة لا يمكن حصره » .

ومع ذلك فليس من الضرورى دائما أن يبدأ كل بحث باطار نظرى متكامل وأن يصاغ فى حدود نظرية معينة بالذات ، اذ أن الباحث قد يبدأ بالعملية الامبيريقية فيجعل كل اهتمامه محصورا فى الاتجاه من البيانات الى النموذج التصورى ، وذلك باضافة أفكار جديدة الى هذا النموذج أن تصبح البيانات فى متناول يده وعادة ما يحدث ذلك فى الدراسات الاستكشافية أو الاستطلاعية التى تسعى الى الكشف عن بعض الانتظامات ، التى تقود الباحث الى أفكار جديدة ، أو تنميه فروض يستخدمها فى تفصيل نموذجه التصورى أو تحديدة فالباحث الذى يسعى ــ مثلا ــ الى تفسير الارتباط الاحصائى بين الانتماء الدينى والتضامن ، قد يلجأ الى صياغة مفهوم أو تصور جديدة داخل التنظيمات الاجتماعية والقوى المتباينة التى تربط الافراد بأقرانهم وبالحياة نفسها وهو ــ أى الباحث ــ يستخدم هذا التصور الجديد لكل يفسر الانتظام الأمبيريقى فى ضوء مبدأ نظرى أكثر عمومية . ويؤكد البعض أهمية هذا الصعود من مستوى البيانات الى مستوى النظرية ، وهم يقيمون ذلك على أساس الحقيقة التى مؤداها أن تاريخ العلم يقدم لنا استراتيجية هامة يمكن الافادة منها فى علم الاجتماع ، وهى

تلك التى عبر عنها ويلارد جبير W. Gibbs حينما ذهب الى « أن الوظيفة الاساسية للعمل النظرى هى تقديم الصيغة الملائمة لعرض نتائج التجربة » ، ومعنى هذا أنه لم تعد تشغلنا بعد ذلك مشكلة البدء بمتغيرات ذات دلالة نظرية وضرورة وجود اطار نظرى واضح أولا ، اذ أن استراتيجية العمل العلمى سوف تبدأ مباشرة من النتائج الواقعية ، ثم نسعى بعد ذلك الى كشف القضايا العامة التى تفسر تلك النتائج ، وهذه هى استراتيجية الوصول الى أنساق استنباطية بالطريقة الاستقرائية .

والواقع أن معظم المؤلفات التى تعالج مناهج البحث الاجتماعى لا تعطى أهمية كبيرة للتفسير العلمى ، بقدر ما تهتم بعرض خطوات البحث وتحليل العمليات الامبيريقية ، وربما كان أهم مؤلف تناول هذا الموضوع بالذات كتاب روبرت براون R. Brown عن : « التفسير فى العلوم الاجتماعية (١) Explanation in social Science » ١٩٦٨ حيث يعقد مقارنة بين التفسير الاجتماعى والملاحظة الاجتماعية ، فالاخيرة ترتبط أكثر باهتمامات المؤرخين ، حيث يسعى القائم بالملاحظة الاجتماعية الى اقامة قضايا تتعلق بأحداث فريدة ، أو صياغة أسباب نوعية ، بينما يهتم علماء الاجتماع الذين يبحثون عن تفسيرات اجتماعية باجراء خطوة أكثر تقدما من ذلك فهم يحاولون صياغة تعميمات تكشف عن أسباب الاحداث أو الظواهر .

وباختصار أن الفارق الاساسى بين الملاحظة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية يكمن فى نوع النتائج التى يتوصل اليها كل منهما . ثم يعالج براون بعد ذلك مناهج التفسير الاجتماعى ، فيقول أن التفسير ممكن على أساس النشوء والتطور والمقاصد والغايات والحاجات والاسباب المنطقية والوظائف والتعميمات الامبيريقية والنظريات .

أما التفسيرات النشوئية Genetic فهى تحاول أن تقدم وصفا أو عرضا وافيا لتتابع الاحداث فى الزمان . وحينما تدور هذه التفسيرات حول نشأة ظاهرة أو نظام وتتبع الاشكال التى اتخذتها والتغيرات التى طرأت عليها خلال الزمن يقال ان تفسير تاريخى . أما التفسير على أساس المقاصد Intentions فيقوم على أساس أن السلوك الانسانى لا يخلو من غرض أو هدف ، أو أن هناك دوافع معينة تكمن خلف السلوك وتوجهه نحو تحقيق « أغراض معينة » ، والتفسير على أساس الحاجات Needs يقصد به تلك الحالات التى يستهدف الناس اشباعها عن طريق أنماط السلوك المختلفة كالحاجة الى الامن ، والاعتراف والتقدير ، والحاجة الى خفض حالة التوتر ، ويقصد بالتفسير على أساس الاسباب Reasons معرفة الظروف التى يمكن فى ضوئها توقع حدوث ظاهرة معينة أو نتيجة بالذات ، طالما أن هناك اعتقادا فى مبدأ علية الذى يقول : اذا توافرت شروط وقوع حادثة معينة فمن الضرورى أن

(١) Brown, R. Explenation in Social Science, Op. Cit., 47 165

تقع هذه الحادثة أو النتائج الدالة عليها . ويسعى التفسير على أساس الوظيفة Function الى تتبع التساند والتشابك بين الظواهر والاحداث داخل نسق اجتماعى معين ، ومن ثم التركيز على الدور الذى يقوم به (الجزء) حتى يتحقق (للكل) الاستمرار فى الوجود . أما التفسير فى ضوء التعميمات الامبيريقية فمعناه تبرير الاحداث على أساس الارتباطات التجريبية التى تكشف عنها نتائج البحوث بين الظواهر ، وهناك طائفة لا حصر لها من هذه التعميمات ، ويمكن القول أن — الفروض التى تبدأ منها الدراسات التجريبية ، والتى تقرر وجود علاقة بين متغيرين ثم تثبت صحتها تعتبر تعميمات امبيريقية يمكن أن يقوم عليها التفسير يبقى بعد ذلك التفسير على أساس النظريات ، وهو أكثر أنواع التفسير أهمية وقيمة .

واختتم روبرت براون معالجته لمشكلة التفسير بمناقشة القضية التى تثار دائما حول طبيعة التفسير التى تقدمها العلوم الاجتماعية ، والزعم بأن العلوم الاجتماعية لا تستطيع أن تقدم اجابات شافية عن التساؤلات التى تثيرها ، ويذهب براون فى هذا الصدد الى أن هذا الزعم خاطىء من أساسه ، لانه لابد من معرفة العلاقات بين التفسير ، والوصف ، والتسجيل ، من ناحية ، وأيضا أن نعلم بأن التفسيرات التى يستخدمها الانثروبولوجيون ، وعلماء الاقتصاد والسياسة ، والاجتماع تختلف فيما بينها ولابد من فحص الانواع المختلفة لهذه التفسيرات قبل الحكم عليها يضاف الى ذلك أن التفسيرات الاجتماعية تختلف عن تلك التى تتوصل إليها العلوم الطبيعية ، فالاولى ذات صلة وثيقة بمفاهيم مثل : الدوافع ، والرغبات ، والحاجات ، والوظائف ، والقوانين .

وقد كتب جورج هومانز دراسة موجزة عالج فيها قضايا التفسير ، وجعل عنوانها « طبيعة العلوم الاجتماعية » (١٩٦٧) ، ويناقش هومانز فى دراسته هذه ثلاثة موضوعات رئيسية هى : الاكتشاف والتفسير ، والقضايا العامة ، ومشكلات أو صعوبات التفسير

— ويبدأ معالجته بتحديد المقصود من العلوم الاجتماعية فيقول ان هذه العلوم تضم كل من : علم النفس ، والانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد والسياسة والتاريخ وربما اللغويات وهذه الفروع جميعا تؤلف علما واحدا ، طالما أنها تشترك فى نفس الموضوع وهو دراسة (سلوك الناس) . وهى أيضا تستخدم نفس البناء الذى يضم مجموعة من مبادىء تفسيرية ، ولكن دون أن تعترف بذلك صراحة . ويعتقد هومانز أن لكل علم هدفين أساسيين هما : الاكتشاف والتفسير ، فعن طريق الهدف الأول نستطيع أن نقيم المكانة العلمية لهذا العلم ، وبامكاننا أن نحتكم الى الهدف الثانى فى تقدير مبلغ نجاحه والمشكلة الرئيسية التى تواجه العلوم الاجتماعية هى أنه برغم نجاح بعضها فى اكتشاف عديد من التعميمات التى تربط بين الظواهر والمتغيرات المختلفة ، الا أننا اذا قارناها بالعلوم الطبيعية ، فلنا أن نقول أنها — أى العلوم الاجتماعية — تعانى من مشكلة التفسير ، فالتفسير هو

استنباط القضايا الامبيريقية من قضايا أخرى أكثر عمومية . ومن ثم فان العلوم الاجتماعية عليها أن تتساءل — دائما ما هي القضايا العامة التي توجد لديها ؟ وهل يمكن بعد ذلك استنباط القضايا الامبيريقية منها ؟ يقول هومانز في الرد على هذين التساؤلين : « ربما كانت الاجابة قبل ظهور علم الاجتماع الاكاديمي والانثروبولوجيا في نهاية القرن التاسع عشر هي أن القضايا العامة تتمثل في القضايا المتعلقة بالطبيعة الانسانية أي التي تتناول الخصائص النفسية للناس بوصفهم أعضاء يشتركون في نوع واحد » ... ويعتقد هومانز أن هذه الاجابة صحيحة اذا ما أعتبرنا علم النفس الحديث هو الميدان الذي يدرس الطبيعة الانسانية ، ونحن نستطيع في نطاق هذا الميدان أن نكتشف القضايا العامة للعلوم الاجتماعية ، وبذلك لا تصبح صعوبة التفسير هي نقص القضايا العامة ، بل على العكس أننا نعرف هذه القضايا منذ زمن بعيد ، ولكن ألفتنا بها هي التي تمنعنا من الاعتراف بأنها قضايا عامة . واذا كان لنا أن نحقق تقدما في التنظيم الفكري لموضوع دراستنا ، فان المهمة الاولى التي يتعين علينا القيام بها هي الاعتراف بأن القضايا التي اكتشفت في نطاق علم النفس هي قضايا العلوم الاجتماعية ، بعد أن نعترف بأن العلوم الاجتماعية تشترك في نفس الموضوع . وهكذا تكون صعوبة التفسير متمثلة في (طبيعة القضايا العامة) ، فهي قضايا تتعلق بالسلوك الفردي ، بينما تسعى العلوم الاجتماعية دائما الى تفسير خصائص التجمعات الاجتماعية ومن ثم تصبح مشكلة العلوم الاجتماعية هي : كيف يخلق سلوك الافراد خصائص الجماعات ؟ فكأن المشكلة لا تنحصر في التحليل ولكنها مشكلة (تأليف وتركيب Synthesis) وهي ليست مشكلة اكتشاف المبادىء الاساسية ، وانما هي مشكلة التدليل والبرهنة على أن القضايا ، التي تنعكس في سلوك الافراد والجماعات العديدة ، انما تتكامل على مر الزمن ، لكي تعمل على ايجاد الظواهر الاجتماعية ، والمحافظة عليها ، واخضاعها للتغير والتعديل . وبامكاننا أن نتحقق من ذلك اذا وجهنا اهتماما خاصا للمواقف التي نلاحظ فيها قدرة القضايا السيكولوجية على تفسير الظواهر الاجتماعية ، فنحن في هذه المواقف نلاحظ سلوك الافراد ونحصل على المعلومات الضرورية التي يحتاجها التفسير . ولعل هذا هو التبرير الاستراتيجي لما يعرف ببحوث الجماعات الصغيرة . ففي نطاق هذه الجماعات يمكننا أن نلاحظ ونفسر بسهولة ظواهر مثل الامتثال ، وممارسة القوة وظهور أنساق المكانة ، وهذه هي الظواهر الاولى لفهم المجتمعات الاكبر .

هكذا ، ينتهي هومانز من تحليله الى تقرير مبدأين هما : أن العلوم الاجتماعية لا تختلف اختلافا أساسيا عن العلوم الطبيعية والحيوية ، وانما يمكن أن تماثلها فيما يتعلق بالتفسيرات والنظريات . كما أن العلوم الاجتماعية لا تخدم القضايا العامة تلك التي يمكن أن نصفها بأنها قضايا سيكولوجية . هذا فضلا عن النتائج العادية التي وصلت اليها هذه العلوم ، وكل ما

تحتاج اليه هو تنظيم هذه النتائج ، والاعتراف بعمومية القضايا الامبيريقية الى المبادىء العامة فتزول صعوبات التفسير .

٣ ـ مشكلات التفسير العلمى فى علم الاجتماع :

أوضحنا فى الفقرة السابقة أن جوهر التفسير العلمى هو الاستنباط ، ومعنى ذلك أننا نستنبط النتائج(القضايا الخاصة) من المقدمات أى القضايا الاكثر عمومية ، شريطة أن تكشف هذه القضايا عن العلاقات القائمة بين الظواهر ، ونحن نطلق على القضايا العامة مصطلح القوانين العلمية Scientific Laws والعلم برمته يستهدف اكتشاف هذه القوانين ، لكن هذه القوانين لا يمكن صياغتها الا بعد تنظيم وتصنيف الملاحظات التى أمكن جمعها حول الظواهر . ونستطيع أن نزيد الموقف وضوحا بقولنا ان عملية البحث تمثل مرحلة الاستقراء ، أى جمع الجزئيات والخروج منها بنتيجة عامة ، أما عملية التفسير فهى عود مرة أخرى الى القياس ، فكل تفسير يتضمن عادة نوعين من المقدمات : المقدمات الكبرى ، والمقدمات الصغرى ، بينما الظاهرة المراد تفسيرها **Explanadum** تكون بمثابة نتيجة القياس (١) .

وتختلف أنواع التفسير باختلاف درجة عمومية القضايا التى تتم منها عملية الاستنباط ، ومن ثم فاننا نستطيع أن نحدد نوعين رئيسيين من أنواع التفسير العلمى هما : التفسير الذى يستند الى البحث الاحصائى ، والتفسير المعتمد على النظرية العلمية . أما النوع الاول من التفسيرات فهو ذلك الذى يكون قائما على أساس ما يخلص اليه البحث الامبيريقى من تعميمات احتمالية أمكن استخلاصها بعد الدراسة الكمية للظواهر ، ويزخر التراث السوسيولوجى بهذا النمط من التفسيرات . والنقد الذى يوجه الى هذا النوع من التفسير يتمثل فى أن القضايا العامة المتضمنة فيه هى فى الغالب فروض صيغت فى ضوء عينة محددة ، وتقوم على بيانات تم الحصول عليها فى فترة زمنية بالذات ، هذا فضلا عن أن التعميمات الاحصائية هى فى جوهرها قضايا تتعلق بالتوزيع الكمى لخصائص ظاهرة أو مجموعة ظواهر ، ولهذا يكون النوع الثانى من التفسيرات أى تلك التى تعتمد على النظرية العلمية أكثر اكتمالا وقدرة ، فهى تفسيرات تتخطى صعوبات الزمان والتحديد ، ثم هى تعتمد على قضايا عامة يمكن أن تفسر الفروض الاحصائية ذاتها ، وتكشف عن جوانب مختلفة للظاهرة المدروسة ، دون الاعتماد على افتراضات كمية حول هذه الظاهرة . والنظرية المكتملة هى عبارة عن مجموعة من القضايا المترابطة منطقيا ،تسمح باستنباط أنواع مختلفة من القضايا الاخرى

(١) Homans G, The Nature of Social Science, Harcourt, Brace & World, Inc. N.Y 1967 33

والفروض ، ويقول جورج هومانز (١) : « ان النظرية التى تتصل بظاهرة معينة ، تتألف من مجموعة قضايا ، تقرر كل منها علاقة معينة بين خصائص طبيعية . لكن ليست كل عبارة قضية من هذا النوع ، ذلك أن القضايا لا تتكون من تعريفات لهذه الخصائص حقيقة ان صياغة اطار للمفاهيم أمر لا غنى عنه فى العمل النظرى ، ولكنه فى حد ذاته لا يمثل نظرية . وكذلك القضية التى تعين ببساطة العلاقة بين بعض الخصائص ، فهى ليست وحدها « النظرية » . اذ يتعين على هذه القضية أن توضح منذ البداية أن تغيرا معينا فى خاصية من الخواص ، يرتبط بتغير آخر فى الخصائص الاخرى ، وأن عدم وجود هذه الخاصية ، يرتبط بغياب الخصائص الاخرى ، ويلاحظ أن الخصائص ، والمتغيرات ، قد تكون احتمالات » .

ويشترط فى النظرية العلمية الصالحة أن تتسم ببعض السمات منها ، اتساق القضايا المختلفة المتضمنة فيها مع بعضها ، أما التناقض بينها فهو غالبا ما ينتج عن استنباطها من افتراضات متعددة أو مختلفة ، فتصبح هذه القضايا جزءا من نظريتين ، بدلا من أن تنتمى الى نظرية واحدة . ويهمنا الآن ، أن نحدد الفرق بين نماذج التفسير التى يتضمنها علم الاجتماع (٢) . لقد أشار ناجل Nagel الى أن تراث العلوم الاجتماعية ينطوى على نموذجين من التفسيرات النظرية : الأول هو التفسيرات التى تتبنى منهجيا الاتجاه الفردى Methodological Individualism ، والثانى هو التفسير الوظيفية Functionalism . أماوجه الاختلاف الاساسى بينهما فيتمثل فى بؤرة التحليل فالنوع الاول يميل باستمرار الى حصرها فى نطاق المتغيرات النفسية ، ولهذا فان كل التفسيرات الخاصة بالظواهر الاجتماعية يمكن ردها الى مصطلحات سيكولوجية تكشف عن خصائص فردية . ومن الممكن تصنيف النظريات « السلوكية الاجتماعية » ، و « التفاعلية الرمزية » ضمن هذه الفئة أما التفسير الوظيفى فيجعل بؤرة التحليل هى خصائص المجتمعات . ويلاحظ أن هذين الموقفين ينتميان الى افتراضات فلسفية مختلفة .

والحقيقة أن التفسير الذى تركز عليه الوظيفية كان موضع نقد شديد . فلقد وجهت لها ثلاثة انتقادات اساسية ، أولا : هناك موقف يقرر أن الوظيفة منهج صادق فى التفسير ، ولكنه ليس منهجا متميزا ، فالعلوم كلها تتبع نفس الاجراء الوظيفى حينما تدرس علاقة الاجزاء بالكل . وهكذا فان الوظيفية كشكل متميز فى التفسير « أسطورة » اكتسبت

---

(١) Of, Morris R. Cohen Reason and Nature, Glencos Ill Free Press, 1959. PP. 109,14, .

(٢) أنظر ، هومانز ، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع ، ترجمة د. محمد على محمد وعلياء شكرى ، قراءات معاصرة فى علم الاجتماع ، الطبعة الثانية ١٩٧٩

أهميتها خلال الزمن ، وهذا هو الموقف الذى يتخذه كنجزلى دافيز (١) **وثانيا** : يرى كارل همبل Hemple أننا حتى لو اعتبرنا الوظيفية منهجا متميزاالا أنها طريقة غير ملائمة ، لانها تنتهى الى تفسيرات مشكوك فيها (٢) . **وثالثا** : يرى جورج هومانز أن الوظيفية منهج للبحث وليست منهجا للتفسير ، وهى ليست نظرية علمية ذات مضمون مادى ، لانها فشلت فى مواجهة متطلبات النظرية العلمية ولم تقدم أى نسق من القضايا بكشف العلاقة بين المتغيرات والخواص المميزة للظواهر .

ويعد المقال الذى كتبه الفردشوتز A. Schutz عن : « صياغة المفهوم والنظرية فى العلوم الاجتماعية » (٣) من أهم الدراسات التى حللت مشكلات التفسير اذ حاول فيه أن يناقش أسهامات ارنست ناجل Nagel وكارل همبل فيما يتعلق بالاتجاه المنهجى الملائم للعلوم الاجتماعية ، وكانت هذه المناقشات موضوع المؤتمر السنوى عام ١٩٥١ للجمعية الفلسفية الامريكية . وتدور هذه المناقشات حول مسألة أثارت اهتمام علماء المناهج والمناطقة لاكثر من نصف قرن ، كما جعلت العلماء الاجتماعيين ينقسمون الى مدرستين فكريتين ، تذهب احداهما الى أن مناهج العلوم الطبيعية التى استطاعت أن تحقق نتائج ملموسة وواسعة النطاق ، هى وحدها المناهج التى توصف بأنها علمية ، ومن ثم يجب أن تطبق « كاملة » فى دراسة الظواهر الانسانية . والاكثر من ذلك ، أن الفشل فى تحقيق هذه الفكرة ، قد منع العلوم الاجتماعية من تطوير أنساق نظرية تفسيرية لها خاصية الدقة والاحكام على نحو يماثل ما يتحقق لنظريات العلوم الطبيعية ، أما المدرسة الفكرية الثانية فتذهب الى أن هناك اختلافا أساسيا بين بناء كل من العالمين الاجتماعى والطبيعى . وهذا — بالطبع — يؤدى الى نتيجة مؤداها : أن مناهج العلوم الاجتماعية مختلفة تماما عن مناهج العلوم الطبيعية . ثم ظهرت مجموعة من الآراء تدعم موقف هذه المدرسة ، فمن الملاحظ أولا أن العلوم الاجتماعية ايديوجرافية Ideographic ، بمعنى أنها تصف مظاهر فردية ، وتسعى الى صياغة قضايا تتعلق بالاحداث التى لا تتكرر ، بينما تقوم العلوم الطبيعية أساسا على اكتشاف القوانين Nomothetic ، التى تعبر عن مفاهيم وتصورات عامة ، أو تعميمات حول الظوهر ذات الارتباط الواضح ، والمتسمة بالتكرار ، والانتظام ، مما يتيح فرصة اجراء التجارب ، والقياس ، وتحقيق أعلى مستويات الضبط ، وهذا ما يتعذر تحقيقة فى العلوم الاجتماعية ،

(١) Davis K. The Myth of Functional Analysis as Special Method in Sociology and Social Anthropology, A.S.R. 24, 1959. 752.

(٢) Carl Hempel. The Logic of Functional Analysis, Symposium on Sociological Theory. Gross (ed.), Evanston Row Peterrson, 1959, PP. 271-207.

(٣) Schutz A., Concept and Theory Formation in the Social Scialces, Journal of philosophy, April 1954, 266-267.

وثانيا : أن العلوم الطبيعية تعالج أشياء وعمليات مادية . على حين أن العلوم الاجتماعية تتناول ظواهر نفسية وفكرية ، ومن ثم فان منهج الاولى يتلخص فى التفسير ، بينما تهدف الاخرى الى الفهم (١) .

والواقع أن الاحكام السابقة يمكن أن تخضع لعدة انتقادات ، اذ فحصناها بدقة ، فكثيرون ممن أثاروا هذه المناقشات لديهم فى الحقيقة تصور خاطىء عن مناهج العلوم الطبيعية ، وهناك غيرهم يميلون الى رد المنهج المستخدم فى العلوم الاجتماعية ، الى منهج خاص يستخدم فى علم بعينه ، فبما أن التاريخ — مثلا — يتناول أحداثا فريدة غير متكررة ، فانه يمكن القول بأن كافة العلوم الاجتماعية يجب أن تخلص الى قضايا من هذا النوع ، ولما كان من العسير اجراء تجارب فى الانثروبولوجيا الثقافية — مثلا — ، فاننا نجد علماء المناهج يتجاهلون نجاح علماء النفس الاجتماعى فى اجراء التجارب المعملية والشىء الاهم من ذلك كله ، أن هذه المناقشات تغفل : أن هناك مجموعة قواعد للمنهج العلمى تصدق على كافة العلوم الامبيريقية سواء تناولت أشياء طبيعية ، أو ظواهر انسانية فمعظم العلماء وأصحاب النظريات يحتكمون الى مبادىء الاستنتاج الصحيح ، والتحقق من صحة الفروض ، وأسس النظريات مثل الوحدة ، والبساطة ، والعمومية ، والاتساق (٢) .

ولا شك أن هذا الموقف قد نتج عن المناخ العلمى الذى ساد خلال هذه الفترة ، فقد تطورت العلوم الاجتماعية الحديثة أثناء مرحلة اهتم فيها علم المنطق بمعالجة منطق العلوم الطبيعية . وذاعت الدعوى القائلة بأن مناهج هذه العلوم ، هى وحدها التى توصف بأنها علمية ، وأصبحت تطبق على نطاق واسع ، متجاهلة تماما المشكلات النوعية التى تواجه المتخصصين فى العلوم الاجتماعية . وحينما كان على هؤلاء أن يواجهوا مثل هذا الموقف دون مساعدة أو عون من العلوم الطبيعية ، وجدوا أنه من الضرورى تطوير مفاهيم خاصة بالسلوك الانسانى ، يمكن أن تكون الاساس الذى ينبنى عليه منهج العلوم الاجتماعية القائم بذاته . ولكنهم فعلوا ذلك دون أن تنمو لديهم معرفة فلسفية متكاملة ، وتوقفوا تماما أمام مسلمة العمومية ، حينما ذهبوا الى أن الهدف من أبحاثهم لا يمكن أن يتحقق باستخدام مناهج العلوم الطبيعية ، حتى وان ادخلت عليها بعض التعديلات . ولاشك أن مناقشاتهم تنطوى على كثير من جوانب الضعف ، فهى لا تكاد تنهض على أساس سليم ، كما أن صياغاتهم غير كافية وهناك سوء فهم يظهر بوضوح فى هذه المناقشات . ولقد عالجت كتابات فلكس كوفمان Felix Kaufmann ، وكذلك الاسهامات الحديثة لكل من ارنست ناجل ، وكارل همبل ، معظم الانتقادات التى وجهت الى مناقشات العلماء

(١) Ibid. P. 2.

(٢) راجع ، د. عاطف . غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، الفصل الثانى ، حيث يتناول النظريات واتجاهاتها ومراحلها .

الاجتماعيين ، ومهدت معالجاتهم لظهور مدخل جديد فى دراسة المشكلة (١) .

ولنركز هنا بالذات على النقد الذى أثاره ناجل حول القضية التى ذكرها ماكس فيبر ومدرسته ، من أن العلوم الاجتماعية تسعى الى « فهم Understanding » ، الظواهر الاجتماعية فى ضوء فئات أو مقولات ذات معنى للخبرة الانسانية ، ومن ثم فان المدخل (النسبى الوظيفى) للعلوم الطبيعية لا يستخدم فى البحث الاجتماعى . وتزعم هذه المدرسة على نحو ما يذهب ناجل ، أن كل أنماط السلوك الاجتماعى ذوات الدلالة تمثل تعبيرا لحالات الدوافع النفسية . وبالتالى فان العالم الاجتماعى لا يقنع بالارتباطات الظاهرية البسيطة بين العمليات الاجتماعية ، ولا يسعى على الاطلاق الى اكتشاف هذه الارتباطات حتى وان كانت بالغة العموم . وانما ، هو على العكس من ذلك ، يجب أن يتجه نحو صياغة (نماذج مثالية) أو (نماذج للدافعية) فيستطيع فى ضوئها أن يفهم السلوك الاجتماعى الظاهر ، حينما يرجع مظاهر الفعل الى الفاعلين الذين يقومون به . ويمكن أن نحدد الانتقادات التى أثارها ناجل على النحو التالى :

(أ) ان مظاهر الفعل لا تخضع للملاحظة الحسية ، ومن ثم فان على العالم الاجتماعى ، كما يقال غالبا ، أن يتقمص تخيليا شخصيات المشاركين وأن يتمثل الموقف الذى يواجهونه ، مثلما يتمثلونه هم تماما (٢) .

(ب) ان ارجاع العواطف ، والاتجاهات ، والاعراض التى تبدو فى السلوك الظاهر الى الفاعلين أنفسهم ، بوصفه يمثل تفسيرا لهذا السلوك ، يرتكز فى الحقيقة على فرضين : فهناك افتراض يقول ان المشاركين فى بعض الظواهر الاجتماعية لديهم حالات نفسية معينة ، وافتراض آخر بوجود علاقات محددة للارتباط النسبى بين هذه الحالات ، وبينها وبين السلوك الظاهر . ومع ذلك ، فلا توجد فى الواقع أية حالات نفسية تصلح أن تكون موضوعا للدراسة ، ومن ثم يصعب تحقيق (الفهم) الذى تطالب به هذه المدرسة (٣) .

(جـ) اننا لا نفهم لماذا تكون طبيعة وعمليات الدوافع الاجتماعية وما ينتج عنها من سلوك ظاهر ، أكثر ملاءمة من العلاقات السببية الخارجية . فاذا كنا نستطيع عن طريق التفسير ذى المعنى أن نقرر بأن فعلاً معينا هو مثال لنمط سلوكى يظهر لدى الكائنات الانسانية فى ظل ظروف متنوعة ، وأنه طالما تحققت بعض هذه الظروف فى موقف معين ، فان لنا أن نتوقع أن يقوم الشخص بسلوك من نوع ما ، اذا كان ذلك فى وسعنا فانه لا توجد فجوة كبيرة بين هذه التفسيرات وبين تلك التى تتضمن فقط معرفة خارجية

(١) Ibid, P. 3.

(٢) Ibid, P. 4.

(٣) Loc. Cit.

بالارتباطات السببية . انه من اليسير أن نكتسب معرفة بأفعال الناس على أساس الشواهد التى يقدمها لنا سلوكهم الظاهر ، تماما كما نكتشف تكوين الماء فى ضوء الشواهد المستخلصة من العمليات الكيميائية والفيزيائية لهذه المادة . وهكذا ، يكون رفض الاتجاه الموضوعى أو السلوكى فى العلوم الاجتماعية من جانب أولئك الذين يحبذون فكرة الارتباطات ذات المعنى كهدف لهذه العلوم ، رفضا لا ينهض على أساس .

ويتفق الفرد شوتز مع أرنست ناجل وهمبل فى بعض الآراء ، ولكنه يختلف عنهما فى آراء أخرى . فهو يقرر صراحة أنه يوافق ناجل فى قوله ، بأن كل معرفة امبيريقية تنطوى على اكتشاف من خلال عمليات الاستدلال الدقيق ، كما أنها يجب أن تصاغ بعد ذلك فى صورة قضايا قابلة للاختبار بواسطة أى شخص على استعداد للقيام بهذا الجهد عن طريق الملاحظة — ولكنه لا يعتقد ، مثلما ذهب ناجل ، أن هذه الملاحظة يجب أن تكون حسية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ، يضاف الى ذلك أن شوتز يتفق معه فى أن النظرية تعنى فى كل العلوم الامبيريقية الصياغة الواضحة للعلاقات المحددة بين مجموعة متغيرات ، والتى يمكن فى ضوئها تفسير فئة واسعة من الانتظامات الامبيريقية . كذلك يقرر أنه يتفق معه تمام الاتفاق حول القضية القائلة أن هذه الانتظامات ليست على درجة كافية من العمومية فى العلوم الاجتماعية ، ومن ثم فهى تجعل القدرة على التنبؤ محدودة جدا ، هذه القضية لا تقيم تفرقة حاسمة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، طالما أن الاخيرة تنطوى على فروع تتحقق فيها هذه الخاصية .

ويبدو أن ناجل لم يستطع أن يفهم مسلمة ماكس فيبر الخاصة بالتأويل الذاتى . ولكنه مع ذلك ، قدم قضية صادقة حينما قرر أن المنهج الذى يتطلب من الباحث العلمى القائم بالملاحظة أن يتوحد مع الفاعل الاجتماعى الذى يقوم بملاحظته ، لكى يستطيع فهم دوافعه ، أو ذلك المنهج الذى يشير الى انتقاء الوقائع الملاحظة وتأويلاتها على أساس نسق القيمة الخاص بالملاحظ ، سوف يؤديان فقط الى صورة غير مضبوطة وذاتية فى ذهن من يقوم بدراسة الظواهر الانسانية ، ولكنهما لن يوصلانه الى نظرية علمية ، ويقول شوتز انه لا يعرف أن هناك عالما اجتماعيا له مكانته تقدم بهذا التصور للذاتية ، الذى ينتقده ناجل ، بل انه من المؤكد أن ماكس فيبر لم يتخذ هذا الموقف .

ويعتقد شوتز أيضا أن هذه الانتقادات لم تستطع أن تمس النقطة الجوهرية بالنسبة للعلماء الاجتماعيين ، حينما تبنى فلسفة أساسية تتعلق بالامبيريقية الحسية ، أو الوضعية المنطقية ، تلك التى تربط الخبرة بالملاحظة الحسية ، وتفترض أن البديل الوحيد للملاحظة الحسية الموضوعية المضبوطة ، هو الاستبطان الذاتى غير المضبوط ولكى يوضح وجهة نظره حول هذا الموضوع يرى أنه من الضرورى فحص بعض مبادىء الفينومينولوجيا

Phenomenology ويقدم من أجل ذلك مجموعة قضايا مبسطة على النحو التالى (١) :

١ — ان الهدف الاساسى للعلوم الاجتماعية هو الحصول على معرفة منظمة عن الواقع الاجتماعى . وهو يفهم من مصطلح (الواقع الاجتماعى) المجموع الكلى للاشياء والاحداث التى ينطوى عليها العالم الاجتماعى الثقافى كما يعيشها التفكير العام عند الاشخاص الذين يقضون حياتهم اليومية بين رفاقهم ، ويرتبطون بهم بعلاقات تفاعل متنوعة . فنحن نولد جميعا فى عالم الأشياء الثقافية والنظم الاجتماعية ، وعلينا داخل نطاقه أن نحصل على مقومات وجودنا الاجتماعى . ونحن منذ البداية ، الذين نمارس الافعال على المسرح الاجتماعى ، وتتكون لدينا خبرة بالعالم الذى نعيش فيه بجانبيه الطبيعى والثقافى ، لا بوصفه عالما خاصا ، وانما باعتباره عالما متاحا لنا جميعا ، تربطنا به الاتصالات المتبادلة واللغة .

٢ — ان كل صور المذهب الطبيعى والامبيريقية المنطقية تسلم بهذا الواقع الاجتماعى ، الذى يمثل الموضوع الحقيقى للعلوم الاجتماعية .

٣ — يتصور كثير من الدارسين أن العلماء الاجتماعيين قد استطاعوا حل مشكلتهم الاساسية ، قبل البدء فى اجراء بحوثهم العلمية . ويبدو أن الربط بين الخبرة والملاحظة الحسية بصفة عامة ، ثم السلوك الظاهر بصفة خاصة قد حال دون ادراك بعض أبعاد الوقع الاجتماعى ، ذلك أن الاقتصار على دراسة السلوك الظاهر ، قد لا يمكن الباحث من فهم دلالات هذا السلوك والمعانى التى ينطوى عليها بالنسبة لاولئك الذين يقومون به ، يضاف الى ذلك أن الاهتمام بالملاحظة الحسية للسلوك الانسانى الظاهر يجعلنا حصر نطاق دراستنا فى قطاع ضيق من العالم الاجتماعى ، أى فى المواقف التى تنطوى على علاقة مواجهة مباشرة بين الفاعلين ، ويستطيع القائم بالملاحظة تسجيلها ، لكن هناك بالطبع أبعاد أخرى للواقع الاجتماعى لا تتضمنها هذه المواقف ، ومن الممكن فهم هذه الابعاد وادراكها فى عالم الحياة اليومية عن طريق الذوق العام Common Sense ، لان ظواهر هذا العالم هى فى نهاية الامر تعبر عن علاقات ذاتية ، كما أن خبرتنا بالعالم الاجتماعى خبرة ذات معنى ، ونحن ندرك أفعال الآخرين فى ضوء دوافعهم وأهدافهم ، كما أننا بنفس المعنى نكتسب خبرتنا بالاشياء الثقافية فى ضوء السلوك الانسانى ، ولقد كان ابتكار العلماء الاجتماعيين لتصور « الفهم Verstehen » كوسيلة لدراسة المسائل الانسانية معبرا عن ادراكهم لاهمية هذه المعرفة القائمة على الذوق العام . ولكن الفهم لا يمثل منهجا خاصا بالعلوم الاجتماعية ، ولكنه الطريقة أو الصيغة التى يكتسب عن طريقها الذوق العالم معرفته بالعالم الاجتماعى الثقافى ، ومعنى ذلك أن الفهم لا علاقة له بالاستبطان ، طالما أنه نتيجة العمليات التعلم والتثقف (٢) .

(١) Ibid. PP 5 6

(٢) Ibid P 7

الا أن قضية « الفهم » هذه تثير مسائل أخرى وثيقة الصلة بها ،فقد ذهب كل من المدافعين عنها ، والذين وجهوا اليها النقد على حد سواء ، الى أن الفهم ذاتى . ولسوء الحظ أن كلا منهما استخدم مصطلح الذاتية استخداما مختلفا . فالذين ينتقدون الفهم يذهبون الى أنه ذاتى ، لان فهم دوافع أفعال الاشخاص الاخرين يعتمد على قدرة الباحث الخاصة ، غير المضبوطة ، غير المحققة ، والمرتكزة على الحدس ، ونسق للقيمة الخاص به ، أما العلماء الاجتماعيون مثل ماكس فيبر ، فانهم يطلقون على الفهم أنه ذاتى لان هدفه اكتشاف المعنى الذى ينطوى عليه الفعل الذى يقوم به ، والذى غالبا ما يكون مختلفا عن المعنى الظاهر الذى يدركه الشخص القائم بالملاحظة . ذلك هو مصدر المسلمة الاساسية التى صاغها ماكس فيبر عن التأويل الذاتى ، فكأن هناك تفرقة يجب اقامتها فيما يتعلق بمصطلح الفهم بين عدة معا : (١) بوصفه وسيلة يعتمد عليها الذوق العام فى اكتساب المعرفة بالمسائل الانسانية ، و (٢) باعتبار أنه مشكلة ابستمولوجية ، و (٣) كمنهج خاص بالعلوم الاجتماعية (١) .

والواقع أن ذلك كله يلقى الضوء على بعض المشكلات المنهجية الخاصة بالعلوم الاجتماعية ، ويبدو أن الافتراض القائل بأن تبنى مبدأ صياغة المفاهيم والنظريات فى العلوم الطبيعية بصفة مطلقة ، سوف يؤدى الى معرفة ثابتة بالواقع الاجتماعى ، هو افتراض غير متسق داخليا . فاذا أصبح من الممكن تطوير نظرية على هذه الاسس ، ولتكن نظرية سلوكية مثلا — ويمكننا بالطبع أن نتصور حدوث ذلك — فانها لن تقدم شيئا عن الواقع الاجتماعى كخبرة يعيشها الناس فى حياتهم اليومية ، وربما كانت هذه النظرية بالغة التجريد ، وكانت مفاهيمها أيضا واضحة لا تنطوى على أى تعقيد ، ولكنها سوف تكون بعيدة أيضا عن السمات المألوفة فى المجتمع . ومن ناحية أخرى فان النظرية التى تهدف الى تفسير الواقع الاجتماعى ، عليها أن تطور وسائل أو أساليب خاصة تختلف عما هو معروف فى العلوم الطبيعية ، وحتى تستطيع أن تواجه متطلبات الذوق العام فى العالم الاجتماعى ، وهذا فى الحقيقة ما فعلته كل العلوم النظرية التى تناولت المسائل الانسانية ، كالاقتصاد ، وعلم الاجتماع ، وعلوم القانون . ولهذا ، يصبح استكشاف المبادىء التى يحتكم اليها الناس فى حياتهم اليومية لتنظيم خبراتهم ، وبخاصة ما تعلق منها بالعالم الاجتماعى ، يمثل المهمة الاولى لمناهج العلوم الاجتماعية . وهذا بدوره هو ما يمنح الفيومينولوجيا أهمية خاصة فى وضع الاسس الحقيقية لمناهج العلوم الاجتماعية ، تلك التى تسلم كما يقول هوسرل **Husserl** بأن العالم ، السائد فى الحياة اليومية فى صورة نماذج ، لكن عالم الحياة اليومة هو أيضا عالم اجتماعى ثقافى يرتبط فيه الفرد بعلاقات متعددة مع أقرانه ، ويدخل فى أنماط تفاعل متنوعة ، ومن الناحية العلمية ، يفهم الفرد سلوك الآخرين ، اذا استطاع أن يفهم دوافعهم وأهدافهم . واختياراتهم ، من واقع تاريخ حياتهم الشخصى . وبناء عليه لابد لنا من ادراك المعنى الذاتى

(١)

الذى يضفيه الناس على أفعالهم وغالبا ما نلجأ لتحقيق هذا الغرض الى بناء نماذج مثالية **Ideal Types** ، تصور دوافع الافعال ، والغايات ، والاتجاهات ، وطبيعة الشخصيات ، بحيث يصبح السلوك الفعلى حالة أو مثالا من هذه النماذج . فكأن الذوق العام كطريقة لمرفة العالم هو مصدر النماذج المثالية ، وهذا المفهوم الاخير هو الاداة التى استخدمها علماء الاجتماع فى دراستهم للظواهر والسلوك الاجتماعى ، وخضعت بعد ذلك للتحليل ، وبخاصة فى كتابات همبل . لكن الانتقادات التى قدمها همبل قد فشلت فى التمييز بين نوعين من هذه النماذج ، نماذج تصاغ على أساس الذوق العام ، وهى لا تتضمن أية نظرية وتخلو من الحدس ، وأخرى يقيمها علماء الاجتماع وهى ذات بناء مختلف ، وتنطوى على نظرية . والاولى تمثل الاساس ، الذى تبنى عليه الثانية ، والواقع أن هذين النوعين من النماذج : القائمة على الذوق العام ، والتى تتمثل فى مفاهيم ذات مستوى أولى ، ثم النماذج المشتقة من هذه المفاهيم ، والتى يقيمها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية ، يمكن أن يقدما ردا على التساؤل الذى مؤداه ، كيف يمكن تحقيق الموضوعية فى المنهج ، فى نفس الوقت الذى تدرس فيه بناءات لها معناها الخاص ؟ .

يبقى بعد ذلك كله أن نذكر شيئا عن مشكلة الوحدة المنهجية للعلوم الامبيريقية اذ يبدو أن العالم الاجتماعى يوافق على القضية القائلة : بأن الفارق الرئيسى بين العلوم الاجتماعية والطبيعية ، لا يجب أن نبحث عنه فى المنطق المتخلف الذى يكمن خلف هذين النوعين من المعرفة غير أن ذلك لا يعنى القول بأن العلوم الاجتماعية عليها أن تهجر الوسائل الخاصة بها فى استكشاف الواقع الاجتماعى ، من أجل وحدة مثالية للمنهج القائمة على افتراض يزعم أن المناهج المستخدمة فى العلوم الطبيعية ، وبخاصة علم الفيزياء ، هى وحدها التى توصف بأنها علمية . ان الذين يدافعون عن (وحدة العلم) لم يحاولوا أن يطرحوا مثل هذا التساؤل : هل يمكن أن تكون المشكلة المنهجية للعلوم الطبيعية فى حالتها الراهنة مجرد حالة خاصة لمشكلة أخرى أكثر عمومية ، لم تدرس حتى الآن ؟ اى كيف تكون المعرفة العلمية ممكنة ، وما هى الافتراضات المطقية والمنهجية التى تقوم عليها ؟ . ويعتقد شوتز فى ختام تحليله أن الفلسفة الفينومينولوجيه تستطيع أن تدلل على أن الوسائل المنهجية الخاصة التى طورها المتخصصون فى العلوم الاجتماعية من أجل استيعاب الواقع الاجتماعى الأكثر ملاءمة فى اكتشاف المبادىء العامة التى تحكم كل أنماط المرفة الانسانية ، من تلك الوسائل التى اصطنعها العلماء الطبيعيون[1] .

---

(1) أنظر : بالتفصيل عن الموقف النظرى والمنهجى فى علم الاجتماع عند د. عاطف غ . . ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، مرجع سابق ص ١ – ٦٥

٤ ـــ الصعوبات المنهجية والنظرية فى التفسير.

ان الصعوبات والمشكلات الرئيسية التى تواجه العلوم الاجتماعية تكمن فى عملية التفسير أكثر من الاكتشاف . ولسوف نحاول فيما يلى أن نناقش بعض القضايا المرتبطة بالتفسير فى العلوم الاجتماعية وتتلخص هذه القضايا فيما يلى :

(أ) مسألة رد القضايا التفسيرية Reduction

ان القضايا التى تتضمنها العلوم الاجتماعية تشمل على المستوى الواقعى مستويين رئيسيين : المستوى الأول هو المستوى الفردى ، والمستوى الثانى هو مستوى التجمعات والطبقات والتنظيات والمجتمعات . والعلاقة بين المستويين الاصغر (قضايا الفرد) والاكبر (قضايا المجموعات) تبدو واضحة فى العلوم الطبيعية عنها فى العلوم الاجتماعية . ففى الميكانيكا نستطيع تناول الكتلة دون الالتفات كثيرا الى الذرات المفردة التى تتألف منها ، كما أن الماء يعد مركبا جديدا مختلفا تماما عن المكونين له من الاكسوجين والايدروجين ، أما فى مجال العلوم الاجتماعية فمن العسير أن نفعل ذلك بالضبط ، اننا ندرس التنظيم الاجتماعى المعقد ، لكننا لا نستطيع أن نتجاهل الافراد الذين يتألف منهم هذا التنظيم . وهكذا ، تتضح أمامنا مشكلة رد القضايا الدنيا الى القضايا العليا ، لان المستويين متداخلين أشد التداخل .

(ب) مسألة المماثلة العضوية Organic Analogy

ليست المماثلة العضوية التى استعان بها رواد علم الاجتماع فى دراسة المجتمع كنسق اجتماعى متوازن ومتشابه مع الكائن الحى ، ليست بأية حال اطارا تفسيريا . والخطأ الذى وقعت فيه الوظيفية هو أنها استخدمت هذه المماثلة كاطار للتفسير ، وهى فى الحقيقة لا تزيد عن كونها وسيلة منهجية لرؤية المجتمع كوحدة متوازنة ، وهى تنطوى على اعتبارات ايديولوجية كامنة فى داخل التصور ذاته ، ذلك أن النظرة الى المجتمع ككل متوازن نظرة تغفل حقيقة أخرى هامة وهى أنه الى جانب التوازن هناك قوى عديدة تعمل عملها من أجل الصراع ، كما يتجسد فى العديد من المواقف الاجتماعية والتنظيمات المختلفة فى المجتمعات ، والعلاقات بين الافراد والجماعات ، ولا يستطيع أية تصور نظرى أن يتناول الواقع الاجتماعى تناولا صحيحا دون أن ينطوى على بعدى التوازن والصراع معا . ان التفسير كما أوضحنا يعنى اشتقاق النتائج من القضايا العامة ، والوظيفية لا تنطوى على أى نوع من الاشتقاق انها طريقة للتحليل تستخدم فى كافة مجالات البحوث الاجتماعية ، ولا تمكن أن نعتبر نظرية تفسيرية بالمعايير التى حددها للنظرية

(جـ) مسألة الاتجاه التاريخي Historicity

اذا تساءلنا عن أسباب وجود فجوة فى العلوم الاجتماعية بين القضايا العامة التى تشير الى خصائص سلوكية للافراد ، وبين تلك القضايا الخاصة بالتجمعات ، فاننا سنجد أن هذه القضايا تنطوى على اتجاه تاريخي واضح ، ذلك أن الماضى يرتبط بأحداث الحاضر فيشكل السلوك الانسانى سواء تناولنا هذا السلوك على المستوى الفردى أم على المستوى الجماعى . والواقع الاجتماعى أصبح يعتبر فى رأى معظم المعاصرين من علماء الاجتماع واقعا تاريخيا ، حيث أضحت القضايا السوسيولوجية معبرة عن مرحلة تاريخية بالذات ، ولا يمكن أن تنسحب على تاريخ البشرية بأكمله ، هناك اذن ضرورة تقتضى من علماء الاجتماع الاهتمام بتاريخ النظم والظواهر الاجتماعية ، وهو اهتمام سوف ينصب بالطبع على الاحداث المخصوصة التى شكلت تيار التاريخ ، كما يجب أيضا وفى نفس الوقت أن نراعى التباين النسبى بين المجتمعات فيما يتعلق بوقوع هذه الاحداث وامكانيات تكرارها . وليس من شك أن هذا الموقف يشكل تحديا للتفسير العلمى فى العلوم الاجتماعية اذا فهمناه بمعنى اشتقاق القضايا فى النسق النظرى .

(د) افتراق الظواهر Divergant Phenomena

ان تاريخية الظواهر الاجتماعية تؤدى الى توسيع آفاق التعارض والافتراق بين الظواهر ، فحتى اذا شهدت المجتمعات المختلفة نفس العمليات الاجتماعية ، فان لنا أن نتوقع فروقا أيضا فى معدلات وقوعها وتكرارها واستمرارها ، فالتصنيع مثلا تختلف نتائجه باختلاف المجتمعات . وهذا بدوره يجعل القضايا التفسيرية تعانى من صعوبات عديدة أهمها صعوبة التعميم .

الفصل الثالث والعشرون

التزامات البحث الإجتماعى ومسئولياته

العلمية والعملية والأخلاقية

تمهيد .

١ ـ البحث الاجتماعى والاصلاح الاجتماعى والنقد الاجتماعى .

٢ - البحث الاجتماعى فى ميزان التقويم والموضوعية .

٣ - أزمة المجتمع المعاصر وأزمة النظرية والمنهج فى علم الاجتماع .

٤ - أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ومسئولياته .

الفصل الثالث والعشرون
التزامات البحث الاجتماعى ومسئولياته
العلمية والعملية والاخلاقية

تمهيد :

يحين الوقت الان لمناقشة عدد من القضايا التى أثيرت بطريقة أو بأخرى على طول هـ. الكتاب ، والتى لا شك يفكر فيها القارىء كثيرا ، وهى قضايا فكرية تتعلق « بالبحث الاجتماعى » ودوره في المجتمع المعاصر ، والمشكلات التى يواجهها من أجل القيام بهذا الدور . فليس من شك أن حجم الاهتمام « بالبحث الاجتماعى » كوسيلة أو منهج أساسى لاستقراء الواقع الاجتماعى ، واكتشافه ، وتفسيره ، تمهيدا لاصلاحه وتغييره وتطويره ، أصبح هذا الحجم شيئا لافتا للنظر ، فلم يعد « البحث الاجتماعى » يمثل فحسب طريقة علم الاجتماع ومنهجه ، وانما أصبح أداة تعتمد عليها العلوم الاجتماعية الاخرى حين حلت المعرفة المظمة بالواقع فى مختلف جوانبه محل التأمل المتحرر من قيود العلم ، وأدركت هذه العلوم فى الوقت ذاته الحاجة الماسة الى تطوير استراتيجية تحقق التوصل بينها ، ففى نفس الوقت الذى ينمو فيه التخصص ، يتزايد التداخل بين جوانب الواقع الاجتماعى ، بحيث تحتاج الحقيقة الاجتماعية لفهمها الى تصور علمى متكامل يرتكز على قاعدة المعرفة العريضة التى طورتها ، هذه االعلوم جميعا .

فالى أى مدى يستطيع البحث الاجتماعى أن يحقق أهداف هذه العلوم فى فهم الواقع وتفسيره ؟ وهل يمكننا البحث الاجتماعى من الالتزام بمتطلبات المعرفة العلمية شأنه فى ذلك شأن البحث فى العلوم الطبيعية ؟ وما هى القضايا التي ينبغى التركيز عليها عند مناقشة دوو البحث الاجتماعى فى اصلاح المجتمع ؟ وما هى القيود المفروضة على الباحث الاجتماعى ؟ وبأى شىء يلتزم ؟ هل يلتزم بقواعد العلم ؟ أم يلتزم بظروف مجتمعه ؟ وعلى أى المعايير يختار موضوعات الدراسة ؟ هل يجرى البحث من أجل ارضاء واشباع طموحه الاكاديمى ؟ أم أن البحث الاجتماعى يجب أن يلتزم بمشكلات المجتمع وقضاياه الحيوية التى تتصل بمصالح الغالبية العظمى من سكانه ؟ وما هى القيود التى يفرضها تمويل البحوث الاجتماعية على نتائج هذه البحوث واتجاهاتها العامة ؟ هذه القائمة من التساؤلات تطرح قضايا هامة سنحاول فى هذا الفصل الختامى أن نلقى الضوء عليها من خلال مناقشة عدد من الموضوعات الرئيسية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا .

٦ ــ البحث الاجتماعي والاصلاح الاجتماعي والنقد الاجتماعي .

أوضحت التحليلات التي قدمناها في مطلع هذا كتاب أن نشأة حركة البحث الاجتماعي قد ارتبطت ارتباطا وثيقا باصلاح الاجتماعي ، والرغبة في توظيف المعرفة الاجتماعية من أجل تطوير الحياة الاجتماعية ، والنهوض بالظروف الاجتماعية تحقيقا لرفاهية المواطنين . والواقع أنه في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد اتجاه المتخصصين و في شئون المجتمع نحو الاعتقاد بضرورة تطبيق المعرفة الاجتماعية في حل مشكلات المجتمع ووضع السياسات الاجتماعية الملائمة في هذا الصدد . ولكن السؤال الحاسم في هذا المجال هو كيف نستطيع تطبيق هذه المعرفة والافادة منها عمليا ؟ (١) لقد أفلحت بعض فروع هذه العلوم في تحقيق صلة وثيقة بين البحث والسياسات ، و بين المعرفة والفعل ، فقد أثبتت النظرية الاقتصادية ملاءمتها فيما يتعلق بضبط المتغيرات الاقتصادية في المجتمعات المتقدمة ، كذلك أثرت أعمال علماء النفس التعليمي في توجيه السياسات التربوية ، وكذلك أمكن الافادة من نتائج البحوث الاجتماعية في ميادين التنظيم والادارة ، والكفاية الانتاجية والروح المنوية ، والتدريب المهني ، والعلاقات الصناعية ، بل امتد تأثير هذه البحوث الى ميدان التنظيم العسكري ، الا أن جهود المارسين للافادة من نتائج بحوث العلوم الاجتماعية في ميادين أخرى لم تحقق نفس النجاح الذي حققته في الميادين السابقة . فاسهام العلوم الاجتماعية لحل المشكلات الدولية الكبرى لهذا العصر لا يزال اسهاما محدودا للغاية . فلا تزال قضايا الصراع الدولي ، والحروب ، والتفرقة العنصرية ، ومشكلات التخلف والتبعية ، والحرب الاقتصادية والنفسية تفرض نفسها على العالم المعاصر ، بينما يمكن توجيه طاقة البحث الاجتماعي الى دراسات ايجابية في هذا المجال مثل دراسة امكانية تحقيق نوع من الوفاق العالمي بين القوى المتصارعة في العالم من أجل مزيد من التقدم الحضاري والاجتماعي والرفاهية لانسان هذا العصر ، كذلك يجب توظيف البحث العلمي الاجتماعي في اكتشاف احتمالات التعاون الدولي من أجل تنمية المجتمعات المتخلفة والقضاء على الامراض والاوبئة التي تفتك بملايين البشر في هذه المجتمعات . ويستطيع البحث الاجتماعي أن يسهم في دراسة وتشخيص الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية من أجل التخطيط للنهوض بها ، كما يمكننا أيضا من التعرف على العوامل التي تسهم في مزيد من التوافق والتكيف الاجتماعي مع نتائج التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يشهدها مجتمعنا المعاصر .

ان هذه المجالات تحتاج الى مزيد من التعاون بين رجال السياسة وعلماء الاجتماع ، بين الممارسين والمسئولين عن صنع القرار ، وبين الاكاديميين المهتمين بالبحث العلمي ، ويلزم

(١) Max F. Millikan, Inquiry and Policy : the Relation of Knowledge to Action, in D. Lerner (ed.), The Human Meaning of Social Science, Peter Smith, 1973, P. 158.

والتناقض بينهما يعوق اسهامات البحث العلمى ، ويلزم الاكاديميين بنوع من العزلة الاجتماعية عن قضايا المجتمع وشئونه ، والمشكلة فى الاقطار المتخلفة ، بل والمتقدمة أيضا ، أن الصفوة السياسية والتنفيذية غالبا ما تتظاهر بالرغبة فى معرفة الحقائق الاجتماعية بطريقة موضوعية ، الا أن واقع الامر لا يكون كذلك دائما ، فهى تعمل على تنفيذ عدد من المسلمات التى تؤمن بها ، وتنظر الى نتائج البحوث الاجتماعية كالو كانت شيئامعروفا من قبل أو بديهيا ، وكل ما فى الامر هو أن الباحثين الاجتماعيين قد حولوا الوقائع الى صيغ اصطلاحية ، بينما لا تعكس النتائج اجراءات عملية للتغلب على المشكلات أو المعوقات التى تقف أمام تقدم مسيرة المجتمع نحو التغيير والتطوير . وليس من شك أن الباحثين ليس فى وسعهم أحداث التغير ، لان ذلك من اختصاص صانعى القرار فى المجتمع ، ولهذا فان الاقتناع الحقيقى بأهمية البحث الاجتماعى ، والايمان بأن العلم وحده ومنهجه للبحث هو الوسيلة الاكيدة والناجحة لدراسة شئون المجتمع ووضع سياسات تغييره ، ينبغى أن يكون هو نقطة البدء فى التعاون بين علماء الاجتماع ورجال السياسة والتنفيذيين فى المجتمع .

وكثيرا ما يحدث نوع من الاحباط لرجال الاجتماع والباحثين الاجتماعيين ، خاصة بعد أن يبذلوا جهدا كبيرا فى اجراء البحوث الاجتماعية ، وكتابة التقارير العلمية ثم لا يجدون أدنى اهتمام بما تنطوى عليه هذه التقارير من نتائج ، بل انه لا يظهر التنفيذيون فى كثير من الاحيان رغبة فى الافادة من نتائج هذه التقارير فى رسم السياسات وصنع القرارات ، ويؤكد البعض أن معظم هذه التقارير لا تكون أكثر من أوراق تستوفى بها الجهات التنفيذية بعض الإجراءات الادارية الشكلية ، فهى بالتالى لا تقرأ . وهذا بالطبع موقف يسبب الاحباط لكل من الباحثين ، وجمهور البحث الذين تجرى عليهم هذه البحوث ، اذ يفقدون الثقة فى نتائج مثل هذه البحوث ، وبالتالى يؤثر ذلك على امكانيات التعاون بين جمهور البحث وبين القائمين على اجراء هذه البحوث ، وهذا مطلب أساسى لنجاح البحث الاجتماعى . وربما كان هذا الموقف من بين العوامل التى شجعت على بروز دور جديد لعلم الاجتماع ، أو وظيفة جديدة هى وظيفة النقد الاجتماعى Social Criticism تصدر عن علماء الاجتماع تطالب بضرورة التغيير لكى تصبح الحياة الاجتماعية أكثر اشباعا وفى ذلك بالطبع احساس عميق بالمسئولية الاجتماعية والاخلاقية ازاء الواقع الاجتماعى الذى هو معمل علم الاجتماع الحقيقى . ومصدر ذلك كله هو الوعى بمشكلات المجتمع ، ذلك الوعى الذى يعبر عن اهتمام علماء الاجتماع بعدد من القضايا الحيوية ، ومن أبرز هذه القضايا ما يلى :

(أ) الاهتمام بتفسير مجرى التاريخ الاجتماعى للمجتمع الحديث ، والكشف عن الدلالات المختلفة التى ينطوى عليها .

(ب) الاهتمام بدراسة أزمات المجتمع المعاصر وتفسيرها وكشف العوامل المؤدية اليها .

(جـ) الاهتمام بتطوير أحكام قيمية ايجابية وحاسمة تؤثر تأثيرا فعالا فى برامج العمل الاجتماعى .

(د) الاهتمام بتنظيم المفاهيم والقضايا وأساليب البحث الاجتماعى بحيث تكون مثمرة ، ومثيرة لبحوث ومشروعات اجتماعية ذات مغزى واقعى عميق .

فى ضوء هذه الاهتمامات طرحت النماذج التصورية المختلفة لعلم الاجتماع عددا من المشكلات الحيوية الجديرة بالبحث والدراسة ، والتى تنطوى دراستها على أهمية خاصة بالنسبة لحاجة المجتمع المعاصر الى البحث من أجل التغيير . ولقد وجد رايت ميلز أن المشكلة المحورية فى هذا المجتمع المعاصر ، والتى ينبغى أن يكرس لها علم الاجتماع اهتمامه هى مشكلة القوة Power ، ولم تفقد هذه المشكلة أهميتها مطلقا فى كتابات رايت ميلز جميعا ، فأعماله تتركز حول طبيعة القوة ، وتوزيعها ، وأساليب استخدامها فى المجتمع ، سواء اتخذت هذه الاساليب مظهرا ايجابيا أم سلبيا ، كما اهتم أيضا بدراسة تنظيم القوة ، ومصادرها ، ومظاهرها المختلفة ، وأساليب دراستها وتشخيص دورها فى المجتمع الحديث (١) .

ويعتقد كثير من علماء الاجتماع المعاصرين ان من أهم قضايا علم الاجتماع المعاصر الاندماج الايجابى فى الواقع الاجتماعى بمختلف أبعاده ، ذلك الاندماج الذى يعمل على خلق وتنمية الوعى الثقافى لانسان هذا المجتمع لكى يكون أكثر ايجابية نحو تغيير الواقع فى الاتجاه الذى يحقق له السعادة والاستقرار والتقدم . يقول هيوى نيوتن H. Newton(١٩٧٢) : ان ذلك هو الطريق الوحيد الذى يؤدى فى نهايته الى تنظيم سلوك الناس . فعلى علماء الاجتماع المعاصرين أن يظهروا باستمرار احساساتهم بحاجات ومتطلبات أعضاء مجتمعاتهم ، وأنهم يرغبون فى احداث شىء من أجل دعم حركة أفراد المجتمع فى الاتجاه الذى يقلل أعباء الحياة ، ومعاناتهم اليومية(٢) . كذلك أشار ريزمان (Reisman) (١٩٥٠) الى الحقيقة التى مؤداها : « حينما أتحدث عن نفسى أجدنى دائما أشعر بالاهمية القصوى فى التفكير وفقا لاتجاهين متكاملين ، اتجاه اصلاحى متوسط المدى ، يرتبط بعملى فى اطار نظام معين ، ثم اتجاه طوباوى بعيد المدى يتعلق بالتحولات الرئيسية ، وهذان الاتجاهان يقتضيان ارتباطا وثيقا بين الفهم والفعل على نحو يسمح بتغيير الوضع الراهن » (٣) .

ولقد كتب جونار ميردال دراسة هامة يصف فيها العلاقة بين النظرية الاجتماعية والسياسة الاجتماعية ويوضح فيها الدور النقدى الجديد لعلم الاجتماع المعاصر(٤)، خاصة

(١) R. Cuzzort; Humanity and Modern Sociological Thought, Holt Rinehart, N.Y. 1969, P. 134.

(٢) C. Fletcher, Op. Cit., P. 178.

(٣) أنظر D. Riesman, et. al., The Lonely Crowd, Yale University Press, 1961, P. 23.

(٤) أنظر G. Myrdal, The Relation Between Social Theory and Social Policy British Journal of Sociology, 1953, XXVII, PP 210-212

حين يخاطب « الفكر الرشيد لدى الشعب » ، وليس من خلال اللجوء الى الخرافه او ضيق الافق . والشيء الذى يمكننا من مخاطبة هذا الفكر الرشيد لدى الشعب هو اتساع نطاق جمهور القراء لعلم الاجتماع ، فقد أصبح هذا العلم ــ على حد تعبير جولدنر ــ يمثل « ثقافة عامة » ، كما أكد آخرون ــ من أمثال هوروفيتز Horowitz ــ أن علم الاجتماع يمثل الان « علما عاما » متاحا لكل من يستطيع القراءة ، اذ من خلال هذه « العمومية » يصبح هذا العلم خاضعا للنقد والتعديل والتطوير على نطاق أوسع(١) .

ولعلنا نشير فى هذا المجال الى الدراسة الحديثة الهامة فى مجال النقد الاجتماعى والتى نشرها بوتومور T. B. Bottomore بعنوان : « علم الاجتماع والنقد الاجتماعى » وهو يطرح فى هذا الكتاب قضية النقد الاجتماعى باعتبارها تمثل جوهر علم الاجتماع المعاصر ، ومحور البحوث الاجتماعية حين يبتعد العلم عن التسليم بمقولات ثابتة ومطلقة ، ويدرس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من أجل تغييرها . ويعتبر بوتومور عام ١٩٦٨ عاما حاسما فى ظهور هذه الحركة ، باعتباره أكد تداخل الابعاد الاجتماعية والسياسية . فهو يقول : « يمثل عام ١٩٦٨ عاما حاسما فى تاريخ الحركات السياسية الديموقراطية ، ذلك أنه انتهت تلك السنوات التى شهدت خلالها الحياة السياسية العامة هدوء ، وتوافقا وتكاملا ، واستقرارا ، وحلت محلها حركات جديدة حملت معها نوعا من انعدام التوازن فى النظم الديموقراطية الغربية ، فلقد عارض الجيل الجديد الافتراضات والاسس التى استند اليها النظام القديم ... ، على أن عام ١٩٦٨ كان بمثابة انطلاقة جديدة فى التاريخ الدولى لعلم الاجتماع السياسى ، فالثورة العارمة التى تضمنتها القوى الجديدة ، لم تعارض فقط النماذج والنظريات التى سادت خلال الخمسينات أو فى أوائل الستينات ، ولكنها انطوت على تقييم جديد لاساليب جمع المعلومات ، واستراتيجيات التحليل »(٢) . ويقصد بوتومور من عام ١٩٦٨ ، تلك السنة التى شهدت أحداث ثورة الشباب والتى تمثلت على وجه الخصوص فى بروز الحركة الطلابية والشعارات الجديدة التى رفعتها هذه الحركة(٣) . ومن ثم نجده يتساءل عن ذلك العلم الذى يجب الاستغناء عنه نتيجة لتلك الحركة ، التى أجبرتنا على اجراء مراجعة أساسية للنظريات والمناهج والنماذج المستخدمة فى بحوث الاجتماع السياسى بصفة خاصة ، ان الاجابة على ذلك تتلخص فى أن علم الاجتماع أصبح يتعين عليه أن يتجه اتجاها نقديا حاسما ازاء قضايا المجتمع واوضاعه الاساسية من أجل التغيير فى صالح الغالبية العظمى من سكان المجتمع . وتبدو

---

(١) راجع فى ذلك ، I.L. Horowitz, The New Sociology Oxford University Press, 1964, P. 19.

(٢) T. Bottomore, Sociology as a Social Criticism, Op. Cit., PP. 19-28

(٣) [illegible] الشباب والمجتمع دراسة نظرية وميدانية ، [illegible]

الحاجة ماسة الى هذا الاتجاه فى الدول النامية والمتخلفة على وجه الخصوص ، ذلك أن التطور السياسى لهذه الدول بعد الحرب العالمية الثانية قد اتسم بكثير من مظاهر التوتر والصراع العنصرى واللطبقى ، والشغب والعنف الفوغائى المتكرر ، والانقلابات العسكرية المستمرة ، وسيطرة قيادات فردية سلكت فى الغالب سياسة اقتصادية واجتماعية مدمرة ، هذا فضلا عن انتشار ظواهر الفساد بين رجال السياسة وموظفى الخدمة المدنية ، مما أدى الى انتهاك تعسفى لحقوق المواطنين وحرياتهم ، وتدهور مستويات الفعالية والاداء البيروقراطى ، وتزايد اغتراب الجماعات السياسية ، وفقدان الهيئات التشريعية والمحاكم لسلطاتها ، وانقسام الاحزاب السياسية القائمة ، وانعدام تكاملها(١) .

ومع ذلك ، فان الامر لم يقتصر على واقع هذه الاقطار المتخلفة ، بل ان دول العالم الصناعى المتقدم ، قد شهدت هى الاخرى عددا من الاحداث الهامة التى جعلتنا نعيد النظر فى مقولة الاستقرار السياسى التى نصف من خلالها المجتمعات الصناعية سواء كانت غربية أم شرقية . اذ لم يعد مصطلح الاستقرار السياسى صالحا لوصف هذه المجتمعات ، والتى تشهد تحولات سياسية واضحة لا تلائم متغيرات الاتفاق ، والمشاركة ، والشرعية ، والتنظيم ، والفعالية التى تستخدم فى تحليل النظام الاجتماعى بالمجتمعات المتقدمة . ولعل النظرة الواقعية للسياسة العالمية هى تلك التى تأخذ فى اعتبار ها تلك التغيرات الراديكالية التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية والنامية على السواء ، مؤكدة التفاعل بين قسمى العالم المعاصر فيما يحدث داخلها من تغيرات

هكذا ، يتجه علم الاجتماع فى وقتنا الحاضر اتجاها قويا نحو احياء الراديكالية ، مثلما تأثر فى الخمسينات بانتشار النزعة المحافظة . ويعبر عن ذلك أفضل تعبير مصطلح علم الاجتماع النقدى Critical Sociology الذى تطور عن التيارات المختلفة للنقد الاجتماعى خلال العقد الماضى ، وبخاصة بعد أعمال س . رايت ميلز C.W. Mills التى عبرت عن توجيه راديكالى . وان كانت هذه الاعمال لم تتجسد فى نظرية اجتماعية جديدة . ان البديل الرئيسى لعلم الاجتماع المحافظ فى الخمسينات كما عبرت عنه أعمال بارسونز ومدرسته ، لا يزال هذا البديل يمثل شكلا أو آخر من أشكال الماركسية ، التى تقف على طرف النقيض من الوظيفية بفضل اهتمامها الاساسى بصراع المصالح والقيم فى المجتمع ، وبنشأة الحركات الاجتماعية ونموها ، وبالقوى التاريخية التى تحدث تغيرات واسعة النطاق ، والتى تعد بدورها راديكالية فى رؤيتها لمجتمع يتحقق فيه المساواة فى المستقبل . غير أن الماركسية ذاتها تعانى من أزمة حادة ، تبحث عن التعارض الصارخ الذى ظهر بين الافكار النظرية والمثاليات السياسية للماركسية الكلاسيكية ، وبين الواقع الاجتماعى الذى شهده القرن العشرين .

(١) Bottomore, Op. Cit., PP 26 27

فالثورات التى لم يكن يتخيلها ماركس قد وقعت فى الدول الزراعية . كذلك فقدت الطبقة العاملة فى المجتمعات الرأسمالية جانبا من أهميتها كقوة للتغيير ، بل لم تعد تعبر عن ثورية ، كما أن تضاؤل أهميتها فى كل مكان فى عملية الانتاج ، وتغير وضعها الاجتماعى ، قد طرح تساؤلا عما اذا كانت قادرة على القيام بالدور الذى نسبه اليها ماركس أم لا ، وأخيرا ، فان الاشتراكية وهى مجتمع الحرية ، والتعاون ، والسعادة ، الذى تخيله ماركس تحولت فى دول عديدة الى شبح بيروقراطى يهدد كل هذه الآمال ويبددها .

على أن محاولات المفكرين الماركسيين للتغلب على هذه الصعوبات لم تؤدى الى تجديد الماركسية كنظرية اجتماعية صالحة لتفسير أحداث القرن العشرين ، وربما لا يكون هذا أمرا ممكنا ، فى ضوء المقولات الدوجماطيقية التى يسلمون بها تسليما . اذ ينيرنا البحث الاجتماعى ، ويبصرنا بالظروف الخاصة لكل مجتمع ، وهى ما يعبر عنه بمصطلح « خصوصية المجتمعات الانسانية » ، وهذه الخصوصية قد تنطوى على متغيرات وعوامل معقدة أشد التعقيد يصعب معها أن نطبق عليها مقولات فكرية اكتسبت صفة الجمود الى حد بعيد . هذا فضلا عن أن تشعب المناقشات المنهجية والفكرية قد أثار الكثير من الشكوك حول الابعاد المحددة للفكر الماركسى حين دخل فى حوار مع الفلسفات الاخرى كالوجودية ، والفينومينولوجية (الظاهراتية) والبنائية ، فماذا كانت نتيجة هذا الجدل الفكرى العنيف بين كل هذه التيارات بالنسبة لعلم الاجتماع المعاصر وحركة البحث فيه ؟ ان النتيجة التى ترتبت على ذلك مباشرة هى ظهور « علم الاجتماع النقدى » كمحاولة سوسيولوجية تستهدف امتصاص مختلف الافكار الماركسية وصياغتها بطريقة منهجية تصلح للتطبيق ، دون جمود ، وفقا لمبادىء عامة جدا أهمها : البحث الاجتماعى من أجل التغيير ، وان كان ذلك لم يتخذ شكل نظرية متكاملة . ومن أكثر الافكار أهمية فى علم الاجتماع النقدى الجديد ، استيعاب مقولة الزمان والتاريخ ، وهى التى تقتضى من الناحية المنهجية دراسة الاحداث فى سياقها الشامل ، مثال ذلك تلك الاحداث التى تنطوى عليها عمليات التغير الاقتصادى والاجتماعى البعيدة المدى ، ودراسة حركات الاحتجاج ومظاهر العنف من نفس هذا المنظور التاريخى الشامل ، لا على أنها أحداث فريدة لا تنطوى على بعد زمانى ، كما كان يفعل أولئك الذين درسوا « الديمقراطية الغربية » وتصوروا أنها قمة الاستقرار ، حين اعتبروها « فكرة مطلقة » لا تاريخية . ان الابتعاد فى البحث الاجتماعى ، ذى التوجيه النقدى ، عن هذه الرؤية التاريخية ، لن يجعل هذا الاتجاه الجديد يتوصل الى فهم له دلالته لمجرى الاحداث ، ولن يكون لما يدلى علماء الاجتماع — مرة أخرى — شيئا له قيمته ينقلونه الى أولئك المهتمين بالعمل الحقيقى من أجل خلق مجتمع جديد .

٢ ـ البحث الاجتماعى فى ميزان التقويم والموضوعية :

هناك تساؤلان أساسيان فى هذا المجال ينبغى تناولهما ، أو حتى القاء الضوء عليهما ، هما هل يستطيع علم الاجتماع أن يكون علميا ؟ وهل يجب أن يكون علم الاجتماع علميا ؟ ان هذين التساؤلين يطرحان قضية الموضوعية والتقويم فى علم الاجتماع وفى البحث الاجتماعى برمته . وليس من شك أن فهم امكانيات علم الاجتماع فى أن يصبح علما مماثلا للعلوم الطبيعية ، والتعبير عن الرغبة فى الوصول الى علم اجتماع موضوعى يعتمد ذلك على ادراك واضح للعلاقة بين المعرفة والفعل أو العمل من جهة ، وبين التفرقة بين العبارات الواقعية أو القضايا وبين أحكام القيمة من جهة أخرى[1] .

والمتتبع لتاريخ علم الاجتماع يستطيع أن يقف على الابعاد المتغيرة لهذه القضية . فقد كتب دوركايم فى كتابه قواعد المنهج فى علم الاجتماع يقول : « لن يكون علم الاجتماع فرديا .... أو شيوعيا ، أو اشتراكيا ... فهو يتجاهل هذه النظريات من حيث المبدأ ، فهى لا تنطوى على قيمة علمية طالما أنها لا تصف ، أو تفسر ، ولكنها تحاول اصلاح التنظيم الاجتماعى » . وكان دوركايم فى هذه العبارة يقطع بضرورة بناء علم موضوعى وطبيعى وشامل ، ونوعى للظواهر الاجتماعية ، مكملا بذلك المسيرة التى بدأها أوجيست كونت حين صاغ مصطلح علم الاجتماع باعتباره الدراسة الوضعيه للظواهر الاجتماعية . وانتقل هذا التقليد الى المدارس الوصفية ، والطبيعية ، والعضوية ، والسلوكية ، والوظيفية فى علم الاجتماع المعاصر ، وأخذت هذه المدارس تروج لمفهومات العلوم الطبيعية فى الميدان الاجتماعى ، وتستخدم المنهج الكمى والقياس كطريقة تحقق أقصى درجات الضبط والموضوعية . وبالمثل فرض رواد آخرون تحذيرات كثيرة على الميدان ، فقد حذر باريتو من خطر أن تؤدى العواطف الشخصية لعالم الاجتماع الى جعله لا يكتب عما هو قائم ، وانما عما ينبغى أن يكون لكى يتلاءم ذلك مع عواطفه ومثالياته الاخلاقية والوطنية والانسانية . وأخذ فيبر ، بدوره ، يؤكد ضرورة أن يظل علم الاجتماع علما متحررا من القيمة .

غير أن هذا الاتجاه لم يلبث أن تعرض لنقد شديد ، بعد أن أخضع عدد من علماء الاجتماع المعاصرين أعمال أصحاب هذا الاتجاه للتحليل المستفيض ، وأسفر تحليلهم عن تساؤلات حاسمة وجهت الى هؤلاء المفكرين لعل أهمها ألا تنطوى معالجة كل منهم لقضية محورية بالذات دون غيرها على موقف قيمى ؟ ان لنا أن نتساءل لماذا اهتم أوجيست كونت واميل دوركايم بفكرة التضامن ، والتماسك ، والتكامل ؟ ولماذا خلت تحليلاتهم تماما من اشارة للطبقات الاجتماعية والصراع الطبقى ؟ ولماذا دافع باريتو بكل قوة وعنف عن دورة الصفوة ؟

---

(١) [illegible]

B. Cohen Developing Sociological Knowledge : Theory and Methed. Prentic Hall N. J. 1980. P. 24

وعلى أى أساس أخذ ماكس فيبر يؤكد أهمية القيم الثقافية فى توجيه السلوك الرشيد وعلى الأخص فى المجال الاقتصادى ؟ لقد أجاب زاتيلن على هذه التساؤلات فى مؤلفه الهام عن : الايديولوجية وتطور النظريات الاجتماعية ، حين قال ان هؤلاء المفكرين كتبوا من خلال ما عرف باسم « شبح ماركس » . وانتقل هذا التقليد الى علم الاجتماع الامريكى الامبيريقى ، عنه هذه الخلفية الايديولوجية ، التى لاءمت ظروف المجتمع الامريكى تماما . واذن ، فمن الناحية الفكرية نجد أن علم الاجتماع مفعم بالقيم ، ولا ينفصل عن الايديولوجيات .

هكذا ، برز الاتجاه الآخر ، الذى يعارض امكان وجود علم اجتماع موضوعى ، متحرر من القيمة ، أو محايد سياسيا ، ونستطيع أن نجد عند علماء الاجتماع الغربى — أنفسهم أصول هذا التيار . فقد كتب روبرت ليند Lynd مقالا قصيرا بعنوان : المعرفة لماذا ؟ أكد فيها أن العلوم الاجتماعية كانت وستظل دائما أدوات أو وسائل لمعالجة التوترات والضغوط التى توجد فى الثقافة ، ومن ثم أخذ يحفز العلماء الاجتماعيين الى الاستجابة للحاجات العامة الى الارشاد والتوجيه فى السياسة عن طريق تخطى تقليد الموضوعية العلمية[1] . ولقد صاغ رايت ميلز القضية صياغة نظرية واضحة فى مؤلفه : الخيال السوسيولوجى (١٩٥٩) حينما أخذ ينعى على علم الاجتماع اغراقه فى صياغة نظريات عامة ، وعدم اهتمامه بحركة الاصلاح والتغيير ، كما فشل علماء الاجتماع المعاصرين فى الدفاع عن الحرية والعقل ، اللذين تعرضا الى تهديد خطير فى العالم الحديث . ويشترك ميلز مع جونار ميردال الذى كتب يؤكد حاجة العلوم الاجتماعية الى وجهة نظر ، أى الى تصور متميز ، وهو يعتقد « أن وجهات النظر هذه لابد وأن تسلم بالتقويم ، فالعلم الاجتماعى الذى ينفصل عن التطبيق يعد من وجهة النظر هذه ، شيئا فارغا تماما ، ولم يحدث أن وجد هذا العلم ، كما لن يكون له وجود فى المستقبل » . هكذا ، يضع ميردال القضية بوضوح تام ، فالعلم الاجتماعى لا يمكن أن يتحرر من القيمة ، لقد كان ماكس فيبر منغمسا من أخمص قدميه الى قمة رأسه فى الاحكام القيمية ، ثم هو يطالب بأن يتحرر علم الاجتماع من القيمة ، ويبدو أن هؤلاء المفكرين كانوا يفرقون فى تصوراتهم بين « المبادىء » العامة التى يصوغونها وبين الاعمال والدراسات التى يقومون باعدادها . اننا لا نملك سوى الاعتراف بأن القيم توجه مسارات البحث الاجتماعى سواء بطريقة واعية ، أو بطريقة غير واعية . وهكذا ، عاد ميردال يضع المشكلة مرة أخرى حين كتب يقول : « ان العالم لم ينظم نفسه وفق أى نظام كونى متناغم . وهذا يحتاج إلى وجهات نظر » . ووجهة النظر التى يحتاجها عالم الاجتماع تتمثل فى الاختيار الواعى والدقيق لموضوعات البحوث الاجتماعية ، بحيث تكشف هذه البحوث عن القضايا والمشكلات الرئيسية فى المجتمع التى تحرم الغالبية من السكان من اشباع حاجاتهم الاجتماعية الأساسية ، ومن ثم الدال على إمكانية حدوث التغير

(١) [illegible] مقدمة فى علم الاجتماع [illegible]

فى اتجاهات أكثر ملاءمة . إن على علماء الاجتماع ألا يتحوطوا من القيم والمعتقدات الراسخة ، بحيث يكون هدفه دائماً هو « المحافظة » ، وانما عليه أن يجعل النقد ، والتغيير ، والاصلاح من بين أهدافه الرئيسية أيضاً

واذا كان علماء الاجتماع ذوى النزعة الوضعية ، حاولوا شتى الطرق التدليل على أن علم الاجتماع يجب أن يكون موضوعيا شأنه فى ذلك شأن العلوم الطبيعية ، اذ أننا يتعين أن نقيم تفرقة واضحة بين الواقع والقيمة ، وقد كتب دوركايم فصولا منظمة للتفرقة بين أحكام الواقع وأحكام القيمة . الا أن هذه التفرقة ذاتها تعد تفرقة سطحية الى حد بعيد ، ذلك لان القيم تؤثر فى القرارات المعرفية ، لان الاحكام القيميه تتدخل تقريبا فى كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعى ، وفى الاجابة على مختلف التساؤلات المطروحة . والعلم ذاته ، يمكن النظر اليه من — وجهة نظر خاصة — على أنه مشروع اجتماعى جمعى **Collective Social Enterprise** ، بحيث ، يستند الى مجموعة من القواعد المنظمة التى تنطوى على قيم أساسية ، والقيم العلمية تضع حدا للصراع القيمى الذى يواجه الباحث العلمى . ومجموعة القواعد التى يستند اليها العلم يمكن اعتبارها النسق المعيارى **Normative System** للمعرفة العلمية الذى يتحرك الباحث العلمى داخله ، ويؤثر فى توجيه سلوكه . والباحث العلمى فوق كل ذلك مواطن ينتمى الى مجتمع معين ويخضع للقيم والمعايير السائدة فى هذا المجتمع[١] .

هكذا ، نخلص الى نتيجة أساسية مؤداها ، أن أولئك الذين يطالبون بعلم اجتماع متحرر من القيمة يرفض كلية تدخل أى أحكام قيمية فيما يتعلق بتحديد صحة أحكام الواقع أو فسادها ، فانما هم يخدعون أنفسهم ، ويخدعون معارضيهم أيضا . ان مصطلح التحرر من القيمة لا يمثل أكثر من رمز دعائى مغرض ، يحاول أن يجعل علم الاجتماع يظهر بمظهر العلوم الطبيعية ، دون أدنى اهتمام بالمضمون . ان بوسعنا أن نوضح أثر القيم فى مختلف مراحل البحث الاجتماعى . فقيم الباحث العلمى الاجتماعى تلعب دورا واسعا فى اختيار مشكلة البحث وفى السؤال المطروح من أجل الاجابة علية خلال عملية البحث العلمى ، حتى وان ادعى الباحث العلمى أنه يجرى بحثه بدافع حب الاستطلاع ، فان هذا الدافع فى حد ذاته يمثل شيئا قيميا . وقد يجد الباحث الاجتماعى أن تساؤلا معينا ينبغى وضعه لانه متصل بمشكلة اجتماعية حادة ، وحينما تقوم احدى المؤسسات بتمويل بحث معين ، فانها تفرض عددا من الالتزامات على الباحث الاجتماعى . والاكثر من ذلك ، أن هذه الاحكام القيمية تلعب نفس الدور فى مجال العلوم الطبيعية ، حينما يفضل الباحث العلمى دراسة مشكلة معينة بدلا من مشكلة أخرى . وتتدخل أحكام القيمة أيضا فى مرحلة تخطيط البحث وتصميمه ، فهو يضحى ببعض القيم من أجل الاحتفاظ بقيم أخرى .

---

(١) Cohen, Op. Cit. P 33

مثال ذلك الطبيب الذى يفضل أن يجرى تجاربه المبدئية على الحيوانات لفترة طويلة ، ثم يطبقها بعد ذلك على البشر ، كذلك لا يستطيع باحث علمى واحد أن يصوغ تصميما كاملا للبحث ، وانما يختلف الباحثون فى تصميمهم للبحث العلمى الواحد على نحو يعكس وجهات نظرهم الخاصة وقيمهم التى يؤمنون بها . ويبدو أن تأثير القيم يظهر بوضوح تام فى مرحلة تفسير النتائج ، فمجرد القول بأن بعض النتائج تنطوى على أهمية خاصة أكثر من غيرها ، هذا قول فى حد ذاته يمثل حكما قيميا . اذ أننا نتساءل لكى نحدد الاهمية تساؤلا مؤداه : على أى معيار حددنا هذه الاهمية ؟ ولأى الاغراض نعتبر نتيجة للبحث ذات أهمية ؟ وبالنسبة لصالح أى الجماعات فى المجتمع تقدر أهمية النتائج [1] .

واذن فلكى نناقش قضية الموضوعية فى البحث الاجتماعى ينبغى أن تستند هذه المناقشة على نوع من الحساسية بالحدود الانسانية ، والانسانية ، والالتزام بالبحث كمشروع جمعى ، ووعى بالاثر الذى تفرضه الحدود الانسانية على عملية البحث العلمى ، والانهماك الجمعى لتطوير القواعد المعيارية التى نتعامل من خلالها مع موضوعات البحوث الاجتماعية ونتائجها ، وحينئذ سوف ندرك أن الموضوعية مثال لا يمكن تحقيقه واقعيا بصفة مطلقة فى مجال العلوم الاجتماعية . ان علينا أن نجتهد من أجل تحقيق الموضوعية كشىء مرغوب فيه ، وحين يسعى علم الاجتماع الى ذلك سيجد علماء الاجتماع أنفسهم ملتزمين بالضرورة بمجموعة من القواعد والقيم الاخلاقية .

٣ ـ أزمة المجتمع المعاصر وأزمة النظرية والمنهج فى علم الاجتماع :

أثيرت خلال السنوات الماضية قضايا عديدة تستهدف مراجعة النظرية والمنهج فى علم الاجتماع برمته ، من أجل وضع اطار لبناء علم اجتماع جديد ، وقد نبعت هذه الدعوة عن أعمال رايت ملز وحركة اليسار الجديد فى أواخر الخمسينات وأوائل الستينات . ثم ما لبثت دعوة علم الاجتماع الجديد أن استبدلت بتطورات سريعة شهدها علم الاجتماع ، قبل أن ينضج فكرة علم الاجتماع الجديد ، فظهرت محاولات صياغة علم الاجتماع النقدى ، وعلم الاجتماع الراديكالى Radical Sociology ، هذا فضلا عن الاتجاهات الفكرية الاخرى التى تحاول صياغة تصورات مبتكرة داخل علم الاجتماع المعاصر مثل : الاثنوميتودولوجى Ethnomethodology ، والذاتية ، ويقدم الفن جولدنر شكلا مغايرا آخر من أشكال علم الاجتماع النقدى يطلق عليه علم الاجتماع الانعكاسى Reflexive Sociology ، والذى يمثل محاولة عالم الاجتماع فى تأمل ذاته [2] . [illegible] اذن [illegible] هذا التشعب الكبير فى الاتجاهات النظرية والمنهجية لعلم الاجتماع المعاصر [illegible] من شك أن من أكثر التفسيرات

[1] W. Gouldner, "The Place of Value in Social Analysis", Exploration in Social Theory, N.Y. Oxford University Press, 1973.

[2] Bottomore, Op. Cit, P. 44

قبولا هو ذلك التفسير الذى يذهب الى أن هذا التشعب يعبر عن أزمة فكرية مصاحبة للازمات التى يعيشها المعاصر فى النواحى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والسكرية أيضا ، والتى تجلت مظاهرها فى مختلف حركات الاحتجاج ، والعنف ، والمعارضة ، والتمرد ، والانقلابات وغيرها . ولقد وصف نورمان بيرنباوم N. Birnbaum فى مقال له عن أزمه علم الاجتماع الماركسى هذا الموقف حيث كتب يقول : « ان الانساق النظرية تشهد تغيرا حاسما ، حين تستنفذ امكانيات النمو ، فتصبح مقولات النسق غير قادرة على التحول ، وكل ما يثيره من نقاش يصبح نقاشا مدرسيا ، بالمعنى الدقيق للكلمة ، وقد تتغير الوقائع ذاتها ، فيصبح النسق النظرى القائم غير ملائم للواقع الجديد . وغالبا ما يحدث هذان الطرفان فى وقت واحد ، خاصة بالنسبة للانساق التى تتناول التطور التاريخى للمجتمع ويشكل ذلك كله حالة الازمة التى تنتج عن التفاعل بين هذين الموقفين»[1] .

ولقد شهد علم الاجتماع أزمات من هذا النوع ، فاذا أخذنا التاريخ الحديث للعلم ، سنجد أن كلا من علم الاجتماع التقدمى ، الذى ظهر خلال الثلاثينات ، وعلم الاجتماع المحافظ الذى تمثله أعمال بارسونز ، وشيلز ، وأرون ، وبل D. Bell وليبست ، قد عاشا هذه الازمة خاصة بعد أن فقد الاخير ملاءمته ازاء التغيرات الحاسمة فى المجال الثقافى والسياسى التى كانت تمثل تحديا لاساليب الحياة المستقرة فى كثير من الاقطار الصناعية .

ولسنا فى هذا الصدد فى مجال يسمح لنا بالدخول فى تفاصيل المناقشات التى دارت حول أزمة علم الاجتماع الراهنة ، أو المقبلة على نحو ما ذهب جولدنر ، فذلك أمر يخرج عن موضوع هذا الكتاب ، ويحتاج الى معالجة مستقلة ومستفيضة فى آن واحد ، وانما يكفينا فى هذا الصدد أن نشير الى أنه اذا كان علم الاجتماع يبدو الآن على أنه يعانى من « أزمة » فان ذلك لا يرجع الى فشل هذا العلم فى التوصل الى قوانين عامة ، وانما لان الكثير من التعميمات الوصفية التى طورتها البحوث الاجتماعية ، والنماذج والتفسيرات قد أصبحت غير ملائمة ، اما لانها استنفذت فعلا قدرتها على استثارة مكتشفات جديدة ، واما لان الواقع الاجتماعى الذى طبقت عليه قد تغير تغيرا عميقا بحيث فقدت هذه النماذج والتعميمات صلاحيتها تماما . وللاسف فان المعالجات النقدية التى قدمتها الاعمال المعاصرة ، وبالاخص دراسات جولدنر ، لم تستطع أن تحدد معالم الطريق الذى ينبغى أن يتخذه علم الاجتماع فى الحاضر والمستقبل ، فلم يكن جولدنر من خلال فكرته عن علم الاجتماع الانعكاسى يستطيع أن يضع أسسا لحركة نقدية راديكالية على النحو الذى وضعه من قبله رايت ميلز ، وانما حاول احياء ما أطلق عليه كارل مانهايم خلال عام ١٩٢٠ اسم علم اجتماع المثقفين ، فى

---

(١) Bottomore, Op. Cit. P. 45

صيغة جديدة خالية من المضمون الفلسفى . كذلك اهتم بندكس بالدفاع عن التقاليد ، وخاصة العقل والعلم ازاء موجات العاطفة التى أشار اليها .

ومن أهم الاعمال التى تجدر الاشارة اليها فى هذا الصدد ، دراسات هانز بيتر دريتزل Drietzel H. P.[1] ، الذى عرض بعض الخطوط الموجهة لعلم الاجتماع ، وهى تختلف تماما عن التصورات التقليدية لعلم الاجتماع الامريكى والتى تتمثل فى الديموقراطية المستقرة ، فهو يتحدث بدلا من ذلك عن « ديمقراطية المشاركة Participatory Democracy ، وهو لا يتناول المكانة والحراك وانما يحلل العلاقة بين الطبقات ، ونشأة طبقات جديدة كقوى أساسية فى الصراع السياسى ، وهو لا يحصر نفسه فى اطار النظم السياسية والسلوك الانتخابى ، وانما يدرس انبثاق حركات المعارضة الاجتماعية ، وهو يؤكد فى مقدمة دراسته أنه يستفيد من مقولات علم الاجتماع الماركسى ومن تصور علم الاجتماع على أنه « علم الازمات الاجتماعية » تماما كما كانت هذه « الازمات » هى العامل الحاسم فى ظهوره .

ولعل أبرز الازمات الاجتماعية المعاصرة تلك الازمة التى تعيشها الدول المتخلفة ، والتى تتمثل فى معاناة ظروف التخلف وعدم القدرة على عبور هذه الظروف اعتمادا على امكانياتها الذاتية . وليس من شك أن مقولات علم الاجتماع المحافظ لا تقدم لنا دليلا نظريا ملائما لدراسة واقع هذه الاقطار وتصوير امكانيات الخروج من هذه الازمة . فالمشكلة كما تصورها هذه النظريات المحافظة ، هى أن تحتذى هذه الدول الفقيرة نموذج التحديث بتبنى الانماط السلوكية والانتاجية السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة . على حين أن المشكلة الاساسية التى تواجه هذه الدول هى أنها تعيش فى عالم تسيطر عليه الاقطار الصناعية الكبرى (الرأسمالية والشيوعية على السواء) ، ولا تملك هذه الدول الفقيرة أية قوة ، لكى تحدد مجرى النمو والتطور الذى تسير فيه وللتأثير — بدرجات متفاوته من القوة — فى التوزيع العالمى للثروة . ومن بين الاستراتيجيات التى يمكن أن تفيد منها هذه الدول استراتيجية التخفيف من عبء التبعية ، وتأكيد امكانيات التنمية الذاتية ، ومن أبرز الامثلة على حالة الصين . ويمكن أيضا تقوية الصلات والروابط الاقليمية بين هذه الاقطار من أجل السيطرة نسبيا على أنماط استثمار رأس المال الاجنبى فيها ، واستغلال مواردها ، ومن أجل التأثير بفاعلية فى سياسات الهيئات الدولية للتنمية . وليس من شك أن هناك فروقا تاريخية ، وثقافية واجتماعية بين أقطار العالم الثالث ، بحيث يصعب القول بأن هناك نظرية عامة تنطبق على كل هذه الاقطار ، وانما يمكن وضع مخططات مشتركة على مستوى العمومية فى المشكلات والظروف ، وتطبيقها بقدر كبير من المرونة على هذه الدول ، بحيث تراعى المشكلات الخصوصية لكل مجتمع

---

(١) H. P. Drietzel, (ed) Recent Sociology, No. I. N. Y. 1969

فيها ، فهناك سبل عديدة للتنمية ، تماما كما أن هناك طرقا كثيرة لاقامة الاشتراكية . ان هذه القضايا الحيوية تفرض على علم الاجتماع المعاصر التزامات جديدة ، أهمها أن يكون ملائما من الناحيتين النظرية والمنهجية لواقع هذا القطاع الهام من العالم المعاصر الذى تختلف مشكلاته ومتطلباته وحاجاته ، اختلافا كبيرا عن ذلك الواقع الاجتماعى الذى ارتبط بظهور علم الاجتماع الغربى .

٤ ــ أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى ومسئولياته :

منذ اكتشاف الطاقة النووية واستخدامها بفاعلية عام ١٩٠٤ ، لم يعد هناك شك فى انتهاء الاسطورة التى تزعم أن البحث العلمى بعيد عن الاعتبارات الاخلاقية والقيم الاجتماعية . فمنذ ذلك التاريخ برز بشكل واضح انشغال العلماء بمسائل المسئولية الاخلاقية فيما يتعلق بامكانيات استخدام مكتشفات العلم ونتائجه ، فقد شعر كل باحث علمى أنه طالما يستطيع التنبؤ بما سوف ينتهى اليه من نتائج تطبق عمليا ، فانه ملتزم أخلاقيا بالاستمرار أو عدم الاستمرار فى هذا الاتجاه ، ويبدو ذلك بصفة خاصة حينما يكون البحث ممولا من جهة حكومية أو غير حكومية . على أن هذه المسئولية فى مجال البحوث الاجتماعية تبدو لى غاية فى الاهمية ، فنحن نجرى بحوثنا على السلوك الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية بين الناس ، وليس من شك أن تراكم المعرفة فى هذا المجال مرتبط بتزايد الاهتمام بتطبيقها عمليا ، ولهذا علينا أن نتساءل باستمرار : **من هم أولئك الذين سينتفعون أكثر من غير هم بنتائج هذه البحوث ؟** وماهى ضمانات عدم استغلال هذه النتائج ــ من جانب بعض الهيئات الممولة للبحوث ــ ضد المصالح الحقيقية للافراد الذين أجريت عليهم هذه الدراسات ؟

وتفرض دراسة السلوك الاجتماعى والعمليات الاجتماعية فى المجتمع التزاما اخر على الباحث الاجتماعى ، فالدراسة المتعمقة لهذه الظواهر ، لا تكتفى بالمظاهر الخارجية وحدها ، وانما تبحث فى العوامل الداخلية الكامنة فى الجماعات موضوع الدراسة ، وغالبا ما يتعارض ذلك مع قيم الخصوصية بالنسبة لهذه الظواهر بين الافراد الذين نقوم بدراستهم . هذا فضلا عن استخدام التجارب المعملية والاساليب المقنعة فى البحث الاجتماعى ، ثم نشر التقارير عن أحوال الناس وظروفهم ، فيه قدر من الخداع ، لاننا لا نهتم بخصوصية هذه المعلومات ، بقدر ما نسعى الى الحصول عليها ، والافادة منها لاغراض البحث . ولقد أكدت مؤتمرات الجمعيات الاكاديمية فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس ضرورة اعلام أفراد البحث بأهداف الدراسة ، والحصول على مشاركة طوعية وموافقة جماعية على اجراء البحث ونشر التقرير . كما أشارت هذه المؤتمرات الى أهمية احساس العالم الاجتماعى بالمسئولية الاجتماعية ازاء الجمهور

الذى يتناوله بالدراسة ، فهو لابد أن يعمل على نشر التقرير ، وعلى اتاحة فرصة اطلاع الجمهور على النتائج وتفسيرها ، حتى لا تستغل هذه النتائج بطريقة غير مرضية[1] .

وقد خضعت فكرة بنوك المعلومات **Data Banks** هى الاخرى للنقد من هذه الزاوية الاخلاقية ، اذ تهدف البنوك الى جمع معلومات عن سكان المجتمع ، بحيث تفيد فى تسهيل مهمة التحليل الاحصائى لاغراض التخطيط والبحث الاجتماعى . وليس من شك أن الحصول على هذه المعلومات الشاملة ، وحفظها وتسجيلها ، والافادة منها يحقق تقدما فى البحث الاجتماعى ، ويختصر فى الجهد المبذول لجمع المعلومات . لكن ذلك بالطبع يتعارض مع خصوصية هذه المعلومات بالنسبة للافراد الذين نحصل منهم عليها . ولهذا يقترح بعض الباحثين بصدد هذه المعلومات أنه يجب أن يقتصر على المعلومات الموضوعية ، وأن نعطى الحق للافراد للاطلاع على المعلومات التى سيتم تسجيلها وحفظها ، أن يقتصر اجراء البحوث على استخدام العينات العشوائية ، وأن نفرض قيودا محددة على استخدام هذه المعلومات والافادة منها .

هكذا ، تقع على الباحث الاجتماعى العديد من المسئوليات الاجتماعية والالتزامات الاخلاقية ، فعليه أن يختار الموضوعات البحثية التى تسهم فى القاء الضوء المشكلات الاجتماعية الحادة التى تعانى منها الغالبية العظمى من سكان المجتمع ، وعليه أن يطور المناهج والاجراءات المستخدمة فى البحوث الاساسية **Basic Research** ، لكى تكون صالحة للا ستخدام والافادة منها فى البحوث التطبيقية ، والبحوث المقترنة بالاصلاح **Action Research** اذ تسهم هذه البحوث فى توجيه وترشيد السياسات الاجتماعية ، وهذه الجهود سوف تكفل وضع البرامج الملائمة لحاجات ودوافع ورغبات الناس ومطامحهم ، ذلك أن تركيز جهد الباحثين من أجل دراسة وفهم الواقع الاجتماعى ، والسلوك الانسانى سوف يمكننا من تحقيق فهم أفضل لنوعية الحياة الاجتماعية المرغوبة التى تحقق مزيدا من الاشباع والرفاهية الاجتماعية .

---

(1) H. C. Kelman, A Time to Speak, On Human Values and Social Research, San Francisco (Ca.) Jossey Bass 1968

قائمة بيبلوجرافية بأهم مراجع

مناهج البحث العلمى الاجتماعى

أولا : القائمة العربية .

ثانيا : القائمة الاجنبية .

أولا : المراجع العربيـة

١ ابرهيم أبو لغد ولويس مليكه ، **البحث الاجتماعي : مناهجه وأدواته** مركز التربيـة الاساسية في العالم العربي ، سرس الليـان ، ١٩٥٩ .

٢ – ابرهيم أبو لغد ولويس مليكه ، **أثر التدريب في تغيير الاتجاهات ، دراسـة تجريبية** ، مركز التربية الاساسية في العالم العربي ، سرس الليـان ، ١٩٥٩ .

٣ - أحمد أبو زيد ، **الطريقة الانثروبولوجية في دراسـة المجتمع** ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية المجلد العاشر ، ١٩٥٦ .

٤ - أحمد أبو زيد ، **البنـاء الاجتماعي ، الجزء الاول** ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ .

٥ - أحمد شلبي ، **كيف تكتب بحثا أو رسالة . دراسـة منهجية لكتابة الابحاث واعداد رسالة الماجستير والدكتوراة** ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٧ .

٦ – أحمد عبادة سرحان ، **مقدمة في الاحصـاء الاجتماعي** ، الدار القوميـة للطباعة والنشر ، ١٩٦٣ .

٧ – السيد محمد خيري ، **الاحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية** ، دار النهضـة ، ١٩٧٠ .

٨ المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، **المركز القومي للبحـوث الاجتماعية والجنائية في اثنى عشر عاما** ، القاهرة ، منشورات المركز ، ١٩٧٠ .

٩ أندروز ، ترجمة باشراف د. يوسف مراد ، **مناهج البحث في علم النفس** ، دار المعارف بمصر ، ١٩٥٩ .

١٠ أندريه ، **فصول من التاريخ الاجتماعي للقاهرة العثمانية** ، ترجمة زهير الشـايب ، روز اليوسف ، ١٩٧٤ .

١١ أنكلز ، الكس ، **مقدمة في علم الاجتماع** ، ترجمة محمد الجوهري وزملائه ، دار المعارف ، ١٩٧٥ .

١٢ بوبر ، كارل ، **عقم المذهب التاريخي دراسة في مناهج العلوم الاجتماعية** ، ترجمة عبد الحميد صبره ، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ١٩٥٩ .

١٣ - بوتو مور ، توماس ، **تمهيد فى علم الاجتماع** ترجمة وتعليق الدكتور محمد الجوهرى وزملاؤه ، دار المعارف ، ١٩٧٣ .

١٤ - جاستون بوتول ، **تاريخ علم الاجتماع** ، ترجمة الدكتور محمد عاطف غيث ، وعباس الشربينى ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤ .

١٥ جمال زكى والسيد ياسين ، **أسس البحث الاجتماعى** ، دار الفكر العربى ، ١٩٦٢

١٦ - جون ركس : مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية ، ترجمة محمد الجوهرى وزملاؤه ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

١٧ - حامد عمار ، **المنهج العلمى ، وضعه وحدوده** ، معهد الدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، ١٩٦٠ .

١٨ - حسن الساعاتى ، **التصنيع والعمران** ، دار المعرفة ، ١٩٥٩ .

١٩ - حسن الساعاتى ، **علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج** ،دار المعارف ، ١٩٧٨ .

٢٠ - حسن عثمان ، **منهج البحث التاريخى** ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

٢١ - حسين على حسين محمد ، **دراسة سوسيومترية للتكامل الاجتماعى** ، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الآداب - جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٢٢ - دوركايم ، أميل ، **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** ، ترجمة محمود قاسم ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

٢٣ - ريكمان ، بول ،**منهج جديد للدراسات الانسانية** ، ترجمة على عبد المعطى ومحمد على محمد ، بيروت ، مكتبة مكاوى ، ١٩٧٨ .

٢٤ - زهير الشايب ، **وصف مصر** ، الأجزاء ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، مكتبة الخانجى بمصر ... ، ١٩٨٠ .

٢٥ سعد عبد الرحمن **أسس القياس النفسى الاجتماعى** ، القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١ .

٢٦ عبد الباسط محمد حسن ، **أصول البحث الاجتماعى** ، مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٦

٢٧ عبد الرحمن بدوى ، **مناهج البحث العلمى** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٦٨

٢٨ علي سامي النشار ، مناهج البحث عند مفكري الاسلام ونقد المسلمين للمنطق الارسطاطاليسي ، الاسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٥

٢٩ علي عبد الواحد وافي ، مقدمة ابن خلدون ، أربعة أجزاء ، مع تمهيد وتكملة وتحقيق وشرح وتعليق ، الطبعة الثانية لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٦٥

٣٠ علي ليله ، النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٣١ علياء شكري ، بعض ملامح التغير الاجتماعي والثقافي في الوطن العربي : دراسة ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية في المملكة العربية السعودية ،دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٣٢ علياء شكري ، عادات الطعام في الوطن العربي ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

١٢ - غريب محمد سيد أحمد ، البحث الاجتماعي ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠ .

٣٤ - فؤاد البهي السيد ، علم النفس الاحصائي وقياس العقل البشري ، دار الفكر العربي ، ١٩٥٨ .

٣٥ - كولنجو ود ، فكرة التاريخ ، ترجمة محمد بكير خليل لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٨ .

٣٦ - لويس مليكه ، سيكولوجية الجماعات والقيادة : ديناميات الجماعة ، جزءان ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦٠ .

٣٧ - ماتيلدا رايلي ،منهج البحث الاجتماعي ، في ميادين علم الاجتماع دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

٣٨ - محمد الجوهري ، فكرة النمط في العلوم الاجتماعية . في مجلة الفكرالمعاصر يناير ، ١٩٧١ .

٣٩ - الجوهري وآخرون ،دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٣ .

٤٠ محمد الجوهري ،الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، دار الكتاب للتوزيع ، ١٩٧٨ .

٤١ - محمد طلعت عيسى ، البحث الاجتماعي ، مبادئه ومناهجه ، القاهرة ، الحديثة ، ١٩٦٣ .

٤٢ محمد طلعت عيسى ، تصميم وتنفيذ البحوث الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٧١

٤٣ محمد عارف عثمان ، المنهج في علم الاجتماع ، جزءان ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٧٢

٤٤ - محمد عاطف غيث ، الموقف النظرى فى علم الاجتماع المعاصر ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٧٢ .

٤٥ محمد على محمد ، علم اجتماع التنظيم ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٨٠

٤٦ محمد على محمد ، مناهج البحث الاجتماعى وأدواته فى دراسة علم الاجتماع ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥

٤٧ محمد على محمد ، أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٠ .

٤٨ ـ محمد على مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، التنظيم ، الهيئة العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨١ .

٤٩ ـ محمد على الشباب والمجتمع : دراسة نظرية وميدانية ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨١ .

٥٠ - محمد على محمد ، رواد علم الاجتماع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٧ .

٥١ - محمود عوده : أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

٥٢ - محمود قاسم ، المنطق الحديث ومناهج البحث ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٢ .

٥٣ - نجيب اسكندر ، ولويس مليكه ، ورشدى فام منصور ، الدراسة العلمية للسلوك الاجتماعى ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، ١٩٦١ .

٥٤ - نيقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع ، ترجمة محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

٥٥ - هدى مجاهد ، ونبى فهمى ، التنميط فى المجتمعات القروية ، بحث مقدم للحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى ، مايو ، ١٩٧٠ ، من منشورات المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1. Abel, **Systematic Sociology in Germany**, N.Y., Columbia, 1929.

2. Abelson, R.P. Simulation of Social Behavior, in Lindzey and E. Aronson (eds.). **The Handbook of Social Psychology**. (2d. ed.) Vol. 2. Research Methods. Reading, Mass Addison Wesley, 1968.

3. Abrams, M. **Social Surveys and Social Action**, Heinemann, 1951.

4. Adams, R.N. and Jack J. Preiss, **Human Organization Research : Field Relations and Techniques**, Homewood : The Dorsey Press, 1960 .

5. Adorno, T.W. et. al, **The Authoritarian Personality**. N.Y. Harper, 1950 .

6. Allport, G.W. and B.M. Kramer, Some Roots of Prejudice, **Journal of Psychology**, 1946 .

7. Argyris, C. **Creating Effective Research Relationship in Organization**. Human Organization, 1958.

8. Aron, R. **Main Currents in Sociological Thought**, Vol. 1, Penguin Books, 1968.

9. Aronson, E. and J.M. Carlsmith, **Experimentation** in Social Psychology. In G. Lindzey and E. Aronson (eds.) **The Hand book of social psychology** (2d. ed.) Vol. 2. Research Methods. Reading, Mass. Addison-Wesley, 1968.

10. Backstrom, Charles H. & Gerald D. Hursh, **Survey Research**, Evanston, Ill : Northwestern University Press, 1963.

11. Bales, R.F., **Interaction Process Analysis**, Addison-Wesley. 1950.

12. Banton, M. (ed.), **The Relevance of Models for Social Anthropology**, Tavistock, London 1965.

13. Barber, T.X., and M.J. Silverman, Pittfalls in Data Analysis and Intrepretation : Areply to Rosenthal. **Psychological Bulletin Monographs**, 1968.

14. Barber, E. **The Bouegeoisie in Eighteenth Century France,** Princeton, University Press, 1955.

15. Barnes, J.A. Some Ethical Problems in Modern Feldwork, **Brit. J. Sociol** (1963).

16. Barton, The Concept of Property-Space in Social Research, in Lazarsfeld & Rosenberg, **The Language of Social Research**, N.Y., Free Press, 1955.

17. Whitting, B. (ed.), **Six Cultures**. N.Y., Wiley. 1963.

18. Becker & Geer, **Participant Observation and Interviewing** : A Comparison, Organization, 10, No. 3, 1957.

19. Becker, **German Youth. Bond or Free**. N.Y., 1949.

20. Becker, Problems of Inference and Proof in Participant observation. **American Sociological Review, 1958.**

21. Becker, **Field Methods and Techniques : A Note on Tnterviewing** Tactics. Human Organization, 1953.

22. Bell, C. & Howard Newby. **Doing Sociological Research**, London, George Allen & Unwin, 1977.

23. Bellah. Religious Evolution, **A.S.R.** Vol. 29, 1964.

24. Bendix, R. Concepts and Generalizations in Comparative Social Studies, **A.S.R. (1963).**

25. **Bendix & Berger, Image of Society and Concept Formation in Sociology. In Gross (ed.); Symposium on Sociological Theory,** N.Y., Harper & Row, 1959.

26. Berelson, B. **Content Analysis Communication Research**, Glencoe Ill. Free Press.

27. Bernard, C. **An Introduction to the Study of Experimental Medicine**, N.Y., Henry Schumag Inc., 1949.

28. Beveridge, W. **The Art of Scientific Investigation, Willam Heinemannltd. London. 1951.**

29. **Blalock, H.M. Social Statistics**, Mc. Graw-Hill, N.Y., 1960.

30. Blalock, H.M. Jr, (Correlation Analysis and Causal Inferences,) **American Anthropologist**, L. XII. (1960).

31. Blalock, H.M. Jr., (The Measurement Problem : A Gap Between the Language of Theory and Research), in Hubert M. Blalock Jr. & Ann B. Blalock, **Methodology in Social Research**, Mc. Graw-Hill, N.Y., 1968.

32. Blau, P.M. The Research Process in the Study of the Dynamics of Bureaucracy, in P. Hammond (ed.), **Sociologists at Work : Essys on the Crafts Social Research.**

33. **Blumer, H. An Appraisal of Thomas and Znaniecki's "The Polish Peasant", Social Science Res. Council Bulletin, No. 44,** 1939.

34. Booth. C. (ed.), (1889-1902). **Labour and Life of the People of London**, 17 Vols. Macmillan. London.

35. **Borko, H. Computer Application in the Behavioral Sciences**, Englewood Cliffs, N.J. Prentice. Hall 1962.

36. Bottomore, T.B. **Sociology as a Social Criticism**, London. Allen & Unnwin, 1971.

37. Braithwhate, R.B. **Scientific Explanation**, Cambridge, University Press, 1955.

38. Brown, R. **Explanation in** Social **Science**, Chicago, 1968.

39. Bruyn, S.T. **The Human Perspective in Sociology : The Methodology of Participant Observation**, Prentice-Hall, 1966.

40. Campbell D.T. Definitional Versus Multiple Operationalism. et. al. 1969.

41. Cannell, C.F. & R.L. Kahn, The Collection of Data by Interviewing. In L. Festinger & D. Katz (eds.) **Research Methods in the Behavioral Sciences**. N.Y. Holt, 1953.

42. Cannell, C.F. & Kahn, **The Dynamics of Interviewing Theory Techniques and Cases**; John Wiley, N.Y. 1957.

43. Caro, F.G. (ed.) **Research in Evaluation Research**, Russell Sage, 1971.

44. Cartwright, D.P. Analysis of Quantitative Material, In L. Festinger & D. Katz (eds.) **Research Methods in the Behavioral Sciences**. N.Y. Holt, 195?

45. Cicourel, A.V. **Method and Measurement in Sociology** N.Y. Free 1964.

46. Cochran., T. The Historian's Use of Social Role, in Louis Gottschalk, **Generalization in the Writing of History**, Chicago, University Press, 1963.

47. Cohen, M. & Ernest Nagel, **An Introduction to Logic and Scientific Method**, N.I Brace and Company, 1934.

48. Cohen, B. **Developing Sociological Knowledge** : Theory and Method Prentice-Hall, 1980.

49. Coleman, James C., **Introduction to Mathematical Sociology**, N.Y : The Free Press, 1964.

50. Connerton, P. (ed.), **Critical Sociology**, Hazell Watson & Viney Ltd, London, 1979.

51. Coombs, C.H. **A Theory of Data**. N.Y., Wiley 1964.

52. Cuzzort, **Humanity and Modern Sociological Thought**, Holt. Renihart & Winston. N.Y. 1968.

53. Denzin, N. The Research Act : **A Theoritical Introduction to Sociological Methods**, N.Y. 1970.

54. Doby, J. T. **An Introduction to Social Research**, Appleton Century, 1967.

55. Dumont, R. G. & Wilson "Aspects of Concept Formation, Explication and Theory Construction", **A.S.R. Vol. 32**. December.

56. Durkheim, E. Le Suicide : Etude de Sociologie, (Paris, Alcon. 1897). Translated by John A. Spaulding & George Simpson. **(Suicide)**, N.Y. Free Press, 1951.

57. Easthope. G. A. **History of Social Research Methods**, Longmans, 1974.

58. Eisenstadt, S. **The Political Systems of Empires**, N.Y. : Free Press, 1963.

59. Eisenstadt, S. **Essays on Comparative Institutions**, N.Y.: Wiley, 1965.

60. Filstead, W. **Qualitative Methodology**, Chicago, Mar Kham, 1970.

61. Fisher; r. **The Design of Experiments**, Eidinbug Boyd.

62. Fletcher, C. **Beneath the Surface**, London, Routledge & Kegan Paul, 1974.

63. Foroese, D. & Stephen Richer, **Social Research Methods**, Prentice Hall, Iaci, N.J. 1973.

64. Freeman (et. al.) Leaders in Local Communities, **A.S.R.** Vol. 28, 1963.

65. Fruchter, B. **Introduction to Factor Analysis**, Princeton N.J. D. Van Nostrand Company, 1954.

66. Galtung, J., **Theory and Methods of Social Research**, Allen & Unwin, 1967.

67. Gans, H. Urban Villagers, **Appendix on Participant Observation.**

68. **George, William, H.**, The Scientist in **Action**; London, Williams & Norgate, 1934.

69. Gibbs, J.P. **Urban Research Method**, Van Nostrand, 1961.

70. Gibson, Q. **The Logic of Social Enquiry**, Routledge & Kegan Paul.

71. Ginsberg. On the Concept of Evolution in Sociology (1932) reprinted in **Essays in Sociology and Social philosophy** Vol. 1. London. 1957.

72. Ginsberg, **Reason and Unreason in Society**. London, 1960.

73. Gitter & Ernest Manhim, Sociological Theory, in Gitter (ed.), **Review of Sociology**, N.Y. John Wiley & Sons, 1957.

74. Glazer, N. "The Rise of Social Research in Europe, in Lerner (ed.), **The Human Meaning of the Sciences**, N.Y. Meridian, 1959.

75. Glazer, B. G. & A.L. Strauss, **The Discovery of Grounded Theory : Strategies for Qualitative Research**. Chicago : Addison, 1967.

76. Gold, R. **Roles in Sociological Field** Observation. Social Forces, 1958.

77. Goode, W A. **Note on the Ideal** Type, A.S.R. Vol. 12, 1947.

78. Goode, W.J. & Hatt, **Methods in Social Research, Mc.** Graw-Hill, 1952.

79. Gopal, M.H. An **Introduction to Research Procedure in Social Science**, Asia Publishing House, Bombay, 1961

80. Gopal, M.H. An **Introduction to Scientific Research Procedure in Social Sciences**, Bombay, 1964.

81. Gottschalk, L. (et. al.), **Use of Personal Documents in History**, Anthropology and Sociology, N.Y. : Social Science Research Council. 1947.

82. Gould & Kold. **A. Dictionary of the Social Science**, London, Tavistock Publications, 1959.

83. Gouldner, **Patterns of Industrial Bureaucracy**, N.Y., 1954.

84. Greenwood, E. **Experimental Sociology : A Study in Method**. N.Y., King's Crown Press, 1945.

85. Grim Shaw, A. D. Specification of Boundaries of Constructed Types Through Use of Pattern Variables. **The Sociological Quarterly**, Vol. 3, 1962.

86. Guerry, A. **Assai sur la Statistique Morale de la France**, Paris, Crochard, 1833.

87. Guetzkow, H.**Simulation in Social Science** : Readings, Englewood Cliffs, N.J. Prentice Hall, 1962.

88. Guttman, L. A. Basis for Scaling Qualitative Data, American Sociological Review, 1944

89. Hammond, Philp E. (ed.), **Sociologist at Work. Essays on the Crafts of Social Research.** N.Y., Basic Books, 1964.

90. Handlin, O. in New England : Quarterly, 15. (1942), **Journal of Economic History, 7** (1947).

91. Harman, H.H. **Modern Factor Analysis.** (2nd ed.), Chicago, Univisity of Chicago Press, 1967.

92. Harré, R. **The Priniciples of Scientific Thinking,** London, Mac millan, 1970.

93. Hauser, P.M. (ed.), **Handbook for Social Research in Urban Areas,** Unesco, 1965.

94. Hauser, P.M. et. al., **Sample Survey Methods and Theory,** Wiley, 1953.

95. Hemple. Typological Methods in the Natural and Social Sciences, Proceedings, **American Philosophical Association,** Vol. 1, 1952.

96. Hempel, Carl G. "Operationalism, Observation and Theoritical Terms", in Arthur Danto & Sidney Morgenbesser (eds.), **Philosophy of Science,** Meridian Books, Cleveland, 1960.

97. Hempel, C.G., **Aspects of Scientific Explanation and Other Essays in the Philosophy of Science,** Collier. Macmillan, London, 1965.

98. Hempel, **International Encyclopedia of Unified Science,** Vol. 2, No. 7.

99. Hempel & Oppenheim, The Logic of Explanation, in H. Feigl & Brodbeck (eds.), **Readings in the Philosophy of Science,** N.Y. Ap pleton, 1953.

100. Hillway, T. **Introduction to Research,** Boston, Houghton Mifflin Company, 1956.

101. Hiller. **The Strike Cycle.** Chicago, 1928.

102. Holsti, O.R. **Content Analysis for the Social Sciences and humanities.** Reading, Mass : Addison Wesley, 1969.

103. Homans, G. **The Nature of Social Science,** N.Y., Harcourt, 196

104. Horowitz (ed.), **The New Sociology**, N.Y., 1964.

105. Hoselitz, B. (ed.), **A. Reader's Guide to the Social Sciences**, Glencoe, The Free Press, 1960.

106. Huff, D., **How to Lie with Statistics**, N.Y., W.W. Norton, 1954.

107. Hughes. **Consciousness and Society. The Reorientation of European Social Thought**. London. 1959.

108. Hughes, **Personality Types and Divison of Labor**. A.J.S. Vol. 33, 1928.

109. Hyman, Herbert H., **Interviewing in Social Research**, Chicago : University of Chicago Press 1954.

110. Hyman, H. **Survey Design and Analysis**, N.Y. The Free Press of Glencoe, 1955.

111. Hyman, H. **Interviewing in Social Research**, Chicago, the University Press, 1975.

112. Inkeles, A. National Character and Modern Political Sysytems, in Francis K. (ed.), **Psychological Anthropology Approaches to Culture and Personality**, Homewood TII, Dorsey, 1961.

113. Junker, B.H. Field Work; **An Introduction to the Social Science**, University of Chicago Press, 1960.

114. Kaplan, A . **The Conduct of Inquiry : Methodology for Behavioral Science**. San Francisco, Chandler Publishing Co., 1964.

115. Kelman, H.C. **A Time to Speak : On Human Values and Social Research**. San Francisco : Jossey-Bass, 1968.

116. Kerlinger, Fred M., **Foundations of Behavioral Research**, N.Y., Holt, Rinehart & Winston, 1964.

117. Kish. L.. **Survey Sumpling**, N.Y., John Wiley and Sons, 1956.

118. Kuhn, T. **The Structure of Scientific Revolution**. Chicago. University of Chicago Press, 1962.

119. Lachenmeyer, C.W. **Experimentation a Misunderstood**

Methodology in Psychological and Social Psychological Research. American Psychologist, 1970.

120 Lakatos, I & Alan Musgrave, **Criticism and the Growth of Knowledge**, Cambridge University Press, London, 1974

121 Laland, **Vocabulaire Techniques et Critique de la Philosophie.** Paris, 1927

122. Laslett, P. **The World We Have Lost**, London Methuen, 1965

123. Lawley, D.N. and A.E. Maxwell, **Factor Analysis as a Statistical Method**, London : Butter worth, 1963.

124. Lazarsfeld, **Main Trends in Sociology**, N.Y. Harper & Row, 1970.

125. Lazarsfeld & R.K. Merton (eds.), **Continuities in Social Research : Studies in the Scope and Method of American Soldier**, N.Y. Free Press, 1950.

126. Lazarsfeld and Morris Rosenberg, **The Language of Social Research**, N.Y. The Free Press of Glencoe, 1955.

127. Lazarsfeld "The Sociology of Empirical Social Research", : **Proceedings of American Sociological Review**, Vol. 27.

128. Lecnyer. B. and Anthony R. Oberschall Early History of Social Research, in **International Encyclopedia of the Social Sciences.**

129. Lerner, D. **The Human Meaning of The Social Sciences**, Gloucester Mass, Peter Smith, 1973.

130. Lewin et. al., **Patterns of Aggressive Behavior in Experimentally Created Social Climates**, in Pagh (ed.) **Organization Theory**, Penguin Books, 1971.

131. Lewin, K., **Field Theory in Social Science**, Tavistock, 1963

132. Lewis, O **The Children of Sanchez**, N.Y Random House, 1961

133 Lindey, G. **Handbook of Social Psychology**, Vol 1 Theory and Method, Cambridge : Addison. Wesley Publishing Co , 1954

134. Lipset & Richard Hofstadter, (eds.), **Sociology and History Methods**, (N.Y. Basic Books, 1968).

135. Lundberg, Social Research, N.Y. Longmans & Green, 1942.

136. Lundberg, **Foundations of Sociology**, N.Y., 1964

137. Mack, **Occupational Determinateness** : A Problem and Hypothesis in **Role Theory**, Social Forces, Vol. 35.

138. Madge, J. **The Tools of Social Science**, Longmans, 1965.

139. Madge, J., **The Origins of Scientific Sociology**, N.Y., **The Free Press of Glencoe, 1962.**

140. **Mair, L. An Introduction to Social Anthropology**, Oxford *University* Press, 1965.

141. Malinowski, **Argonauts of the Western Pacific**, London, Rouledge & Kegn Paul. 1922.

142. Marshall, T. H. **Class, Citizenship and Social Development**, Garden City : Doubleday, 1964.

143. Mc Call, G.J. and J.L. Simons (eds.), **Issues in Participant Observation** : A Text and Reader. Reading Mass : Addison Wesley, 1969.

144. Mc Ginnis, R. **Mathematical Foundations for Social Analysis**, Indianapolis . The Bobbs Merril Company, 1965.

145. Mc Kinney, Constructive Typology, **in Doby.**

146. **Melvin, M. Theories in Contemporary Psychology**, N.Y. Macmillan Co., 1953.

147. Merton, R.K. & Lazarsfeld, **Continuities in Social Research**, N.Y. Free Press of Glencoe, 1950.

148. Merton, R.K. & P.L. Kendall, **The Focused Interview**, Free Press, 1956

149. Merton, R.K. The **Bearing of Empirical Research on Sociological Theory.**

150. **Merton, R.K., Social Theory and Sosial Structure, 1949.**

[illegible] Mis[illegible] **Positivism : A Study in Human Understanding**, N.Y 1956

152. Mill, A. **System of Logic, No. 1.** N.Y. and London Harper and Bros, 1891.

153. Miller, D.C. **Handbook of Research Design and Social Measurement**, N.Y. David Mc Kay Co., 1964.

154. Mills, C. Wright, **The Sociological Imagination**, N.Y. : Grove Press, 1961.

155. Mitchell, G.D. "Sociology-an Historical Phenomenon", in Holmes (ed.) The Sociology of Socialogy, **Sociological Review, 16, 1970.**

156. **Mitchell, G.D. A Hundred Years of Sociology**, Duckworth, 1968.

157. Moore, F.W. **Readings in Cross-Cultural Methodology**, New Haven : HRAF Press, 1961.

158. Moreno, J. et al. **The Sociometry Reader**, the Free Press of Glencoe, 1960.

159. Moser, C.A. **Survey Methods in Social Investigation**, Heinmann, London, 1958.

160. Myrdal, G. **An American Dilemma**, N.Y. Harper, 1944.

161. Nadel, **Foundations of Social Anthropology**, Glencoe, the Free Press, 1958.

162. Nagel, E. **The Structure of Science : Problems in the Logic of Scientific Explanation**, N.Y. Harcourt, Brace & World, 1961.

163. Namier, History and Political Culture, in Fritz Stephn (ed.), **The Varieties of History**. N.Y. Meridian Books, 1956.

164. Nisbet, R. **The Sociological Tradition**, Basic Books, 1966.,

165. Orcutt, G.H. et. al., **Microanalysis of Socioeconomic Systems**, N.Y : Harper & Brothers, 1961.

166. Pall, B. "Interview Techniques and Field Relationship" in Kroeber et. al. **Anthropology Today**, Chicago University Press, 1953.

167. Park, R. **Human Communities**, N.Y., the Free Press, 1952.

168. Parsons, T. **The Structure of Social Action**, N.Y., Free Press, 1949.

170 Phips, B. **Social Research. Strategy & Tactics**, N.Y., the Macmillan Company, 1968.

171. Polansky, N.A., (ed.), **Social Work Research**, Chicago, the University,of Preess, 1975.

172. Popper, K.R. **Confectures and| Refutation. The Growth of Scientific Kowledge.** London, Routledge & Keganpaul, 1963.

173. Popper, K.R. **The logic of Scientife Discovery.** N.Y. Rasci Books, 1959.

174. Rapoport. A. **General Systems**, Year Book for the Socisty for General Systems Research, 1970, XV.

175. Ray, W.S. **An Introduction to Experimental Design**, N.Y., The Macmillan Co., 1960.

176. Ray, C. Francis, Some Applications of Experimentation in Sociology and Social Psychology, in Doby (ed.) **An Introduction to Social Science.**

177. **Reisman (et. al.) The Lonely Crowd**, New Haven, 1950.

178. Richardson, S.A. (et. al.,) **Interviewing : Its Foroms and Functions.** N.Y., Basic Books, 1965.

179. Riekman, H.P. **Understanding and Human Studies, Studies** in Sociology, Heinemann, 1967.

1‹ Riley, Matida W., **Sociological Research : A Case Approach**, N.Y., : Harcourt, Brace & World, 1963.

181. Roethlisberger & William Dickson, **Management and the Worker**, Cambridge, Mass : Harvard University Press, 1939.

182. Rogers, S.C.R. **The Non-Directive Method as a Technique for Social Research**, Am. J. Social. 1954.

183. Rose, A. **Deductive Ideal-Type Method.** A.J.S. Vol. 56, 1950.

184. Rose, A.M. **Theory and Method in the Social Sciences**, Univ. of Minnesota Press. 1954.

185. Rosenthal, R. **Experimenter Effects in Behavioral Research.** N.Y., Appleton. Century. Crofts, 1960.

186. Sartre, J.P. **The Problem of Method**, Methuen London, 1963

187. Scheffe, H., **The Analysis of Variance**, N.Y., Wiley, 1959.

188. Seignobes E.C. **Methode Historique Science Sociale.** Paris ( ) **Procede de Connaisance.**

189. Sherif, M. **The Psychology of Social Norms**, Harper & Row, 1936.

190. Shipman, **The limitation of Social Research**, Longman, 1972.

191. Shutz, **Concept and Theory Formation in the Social Sciences**, Journal of Philosophy. Vol. 51, 1954.

192. Schwartz, M.S. and Schwartz, **Problems in Participant Observation**, Am. J. Sociol, 1955.

193. Schwartz, H. & Jacobs **Qualitative Sociology, A. Method to Madness**, N.Y., Free Press, 1979.

194. Selltiz et. al. **Research Methods in Social Relations, Holt**, Rinchart & Winston, 1963

195. Simon J.L. **Basic Research Methods in Social** N.Y., : Random House, 1969.

196. Snow, C.P. **The Two Cultures** : And A Second N.Y., Mentor Books, 1964.

197. Sorokin, **Social and Cultural Dynamics**, N.Y., American Book, 1941.

198. Sorokin, **Contemporary Sociological Theories**, N.Y., Harper, 1928.

199. Stacey, M. **Methods of Social Research**, P. Press, Oxford, 1969.

200. Souffer, S.A. (et. al.) "**Studies in Social Psychology** in World War **II**, Princeton, University Press Vol. 1, 2, 3, (1949-50).

201 Stoufer, S.A. **Measurement and Prediction**, Princeton, N.J. Princeton University Press, 1950.

202. Tax (et. al.) **An Appraisal of Anthropology Today**, Chicago, University. Press, 1953

203. Thernstrom, S. **Poverty and Progress**, Social Mobility in a Nineteenth Century City, Cambridge, Harvard University Press, 1969.

204. Thomas, W. & Florian Znaniecki, **The Polish Peasant in Europe and America**, (Ist ed., Boston & Gorham Press, 1918-1920).

205. Thrasher, F. **The Gang**, Chicago University of Chicago Préss, 1927.

206. Torgerson, Warrens S. **Theory and Methods of Scaling**, N.Y. John Wiley & Sons, 1958.

207. Townsend, **Introduction to Experimental Method**, N.Y., Mc Graw-Hill, 1953.

208. Vico, **The New Science of G. Vico**, Trans by Bergin & Fisch, N.Y., Cornell Univ. Press 1948.

209. Walker, M. **The Nature of Scientific Thought**, N.Y., Prentice Hall, Inc. 1953.

210. Wall is, W. Allen & Harry V. Roberts, **Statistics** : A New Approach, N.Y., Free Press, 1956.

211. War Wick, D. & Samuel Osherson, **Comparative Research Methods**, Prentice-Hall, N.Y., 1973.

212. Weber, M. **The Methodology of Social Sciences** (ed.) E. Shills & H.A. Finch) Free Pres, 1949.

213. Whitting, J.W.M. The Cross, Cultural Method, Vol. L. in Gardener Lindzey (ed.) **Hand book of Social Psychology**, Cambridge, 1954.

214. Whyte, W.E. **Street Corner Society**, Chicago : University of Chicago Press, 2nd ed., 1955.

215. Wilder, R.L. **Introduction to the Foundations of Mathematics**, N.Y., Wiley & Sons, 1952.

216. Willer, D. Scientific Sociology, Theory and Method, Prentice Hall, 1967.

217. Williams, Field Methods in the Study of Culture, N.Y., 1967

218. Winch, Heuristic and Empirical Typologies, A.S.R. Vol 1947

219. Wittfogel, K. **Oriental Despotism : A Comparative Study of Total Power**, New Haven, Yale University Press, 1957.

220. Young, P.V. **Scientific Social Surveys and Research**, Prentice Hall, revised, 1966.

221. Zeisel, H. Say It With Figures, N.Y., Harper & Row, 1957

222. Zelditch, M. Some Methodological Problems of Feld Studies, A.J.S. 1962.

223. Zetterberg, H.L. **On Theory and Verification in Sociology**, Bedminister, 1965.

224. Znanicki F. **The Method of Sociology**; Holt, Rinehart & Winston, N.Y., 1934.

225. Zorbaugh, H. **The Gold Coast and the Slum Chicago**, University Press, 1929.

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صـدر منهـا :

الكتاب الأول :

مبادئ علم الاجتماع ، [illegible] ، ترجمة الدكاترة محمد [illegible] وعلياء شكري ومحمود عودة ومحمد على محمد [illegible] ، [illegible] ، الطبعة [illegible] ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثانى :

نظرية علم الاجتماع ، تأليف نيقولا تيماشيف ، ترجمة الدكاترة محمد عودة ومحمد الجوهرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث :

أساليب الاتصال والتغير الاجتماع ، تأليف الدكتور محمود عودة ، دار المعارف ، ١٩٧٠ .

الكتاب الرابع :

تمهيد فى علم الاجتماع ، تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، ١٩٨١ .

الكتاب الخامس :

مجتمع المصنع : دراسة فى علم اجتماع التنظيم ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، الهيئة [illegible] باسكندرية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٠ .

الكتاب السادس :

الصفوة والمجتمع ، تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٧٨ .

الكتاب السابع :

الطبقات فى المجتمع الحديث ، تأليف بوتومور ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى [illegible] على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١

الكتاب الثامن

علم الاجتماع الفرنسي المعاصر ، تأليف الدكاترة علياء شكرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع :

قراءات معاصرة فى علم الاجتماع ، للدكاترة علياء شكرى ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ١٩٧٩ .

الكتاب العاشر :

دراسات فى التنمية الاجتماعية ، تأليف الدكاترة السيد الحسينى ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الحادى عشر :

مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية ، تأليف جون ركس ، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ .

الكتاب الثانى عشر :

التغير الاجتماعى ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرون ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الثالث عشر :

دراسة علم الاجتماع ، اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الرابع عشر :

علم الاجتماع الريفى والحضرى ، للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الأولى ، المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس عشر :

مقدمة فى علم الاجتماع ، تأليف الكس انكلز ، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب السادس عشر .

مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، الطبعة

الكتاب السابع عشر .

النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم ، تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١

الكتاب الثامن عشر :

مصادر دراسة الفولكلور العربى ، اشراف الدكتور محمد الجوهرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب التاسع عشر :

الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية ، اشراف الدكتور محمد الجوهرى دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

الكتاب العشرون :

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والعشرون :

علم الفولكلور ، الجزء الثانى دراسة المعتقدات الشعبية ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الأولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب لثانى والعشرون :

بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى ، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعه الاولى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثالث والعشرون :

التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الاوربية ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الرابع والعشرون .

الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الاسرة ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩

الكتاب الخامس والعشرون

دراسات معاصرة فى علم الاجتماع ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١

الكتاب السادس والعشرون

عادات الطعام فى الوطن العربى ، تأليف الدكتورة علياء شكرى ، دار المعارف ، القاهرة ، تحت الطبع

الكتاب السابع والعشرون :

الفلاحون والدولة ، تأليف الدكتور محمود عودة ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثامن والعشرون :

تاريخ علم الاجتماع ، الجزء الاول ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب التاسع والعشرون :

علم الاجتماع والمنهج العلمى ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

الكتاب الثلاثون :

اصول علم الاجتماع السياسى ، تأليف الدكتور محمد على محمد ، الطبعة الاولى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

الكتاب الحادى والثلاثون :

جماعات الغجر مع اشارة لغجر مصر والبلاد العربية ، تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثانى والثلاثون :

الانثروبولوجيا : أسس نظرية وتطبيقات عملية ، تأليف الدكتور محمد الجوهرى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثالث والثلاثون :

علم الاجتماع السياسى ، المفاهيم والقضايا ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، ١٩٨١

.لكتاب الرابع والثلاثون :

علم الاجتماع العسكرى ، التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية ، تأليف الدكتور أحمد خضر ، الطبعة الاولى ، دار المعارف . ١٩٨٠ .

الكتاب الخامس والثلاثون :

الفكر الاجتماعى ، نظرة تاريخية عالمية ، تأليف هامر موسى ، ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى ، دار المعارف ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٨١

الكتاب السادس والثلاثون :

التنمية والتخلف ، دراسة تاريخية بنائية ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب السابع والثلاثون :

المدينة : دراسة فى علم الاجتماع الحضرى ، تأليف الدكتور السيد الحسينى ، الطبعة الاولى ، المعارف ، ١٩٨٠ .

الكتاب الثامن والثلاثون :

النظرية الاجتماعية المعاصرة ، دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع ، تأليف الدكتور على ليلة ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب التاسع والثلاثون :

علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية ، تأليف الدكتور أحمد عبد الله زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الاربعون :

البناء السياسى فى الريف المصرى ، تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة تأليف الدكتور أحمد عبد الله زايد ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الكتاب الحادى والاربعون :

علم الاجتماع الامريكى ، دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، تأليف جى روشيه ، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد عبد الله زايد ، الطبعة الاولى ، دار المعارف ، ١٩٨١ .

الفهـــــرس

صفحة	الموضـــوع

الموضـــوع	صفحة

الباب الثانى

مناهج البحث العلمى الاجتماعى

الموضـــوع	صفحة

الموضـــوع	صفحة

الموضـــــوع	صفحة

الباب الثالث

تصميم البحوث الاجتماعية وأساليب تنفيذها

الموضــــوع	صفحة

الموضـــوع	صفحة

الباب الرابع

أدوات البحث الاجتماعى

(وسائل جمع البيانات)

الموضـــوع	صفحة

الباب الخامس

قضايا التحليل والتفسير فى البحوث الاجتماعية

